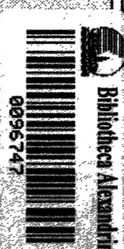


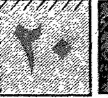
كتاب المحروسة

دونالد مالكولم ريد

ترجمة : إكرام يوسف

دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة







دور
جامعة القاهرة
فى بناء مصر الحديثة

تأليف
دونالد مالكولم ريد

ترجمة
إكرام يوسف

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٧

عنوان الكتاب: دور جامعة القاهرة فى بناء مصر الحديثة

اسم المؤلف : دونالد مالكو ريد ترجمة: إكرام يوسف

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المدير العام : فـريـد زهـران

صف وتنفيذ : هشام صلاح - عبير ياسين طباعة الغلاف : إيهاب كشمير

مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٩٧/٢٣٣٠

الترقيم الدولى I.S.B.N: 977-5652-72-3

دور جامعة القاهرة
في بناء مصر الحديثة

الفهـــرس

الموضوع	صفحة
مقدمة المترجم	٧
تقديم	١١
القسم الأول	
الجامعة الأهلية ١٩٠٨ - ١٩١٩	٢٥
الفصل الأول: نظرة تاريخية	٢٧
الفصل الثانى: تنفيذ المشروع	٥٧
الفصل الثالث: التحديات ومواجهتها	٨٧
القسم الثانى	
الجامعة والنموذج الإمبريالى ١٩١٩ - ١٩٥٠	١٢٧
الفصل الرابع: التحول إلى الجامعة العامة	١٢٩
الفصل الخامس: الإمبرياليات المتصارعة والتمصير	١٥٥
الفصل السادس: قضايا التكافؤ : جامعة لمن؟	١٨٣
الفصل السابع: الجامعة والسياسة ١٩٣٠ - ١٩٥٠	٢١٥

مقدمة المترجم

أثناء انشغالى بهذه الترجمة طالعت استطلاعا* أجرته جريدة الأهالى حول مدى إلمام جيل الشباب المصرى الذى ولد بعد منتصف الستينيات، بأحداث تاريخ بلاده المعاصر، وجاءت نتائج الاستطلاع مؤسفة بكل المقاييس، فزادتنى إيمانا بأهمية مثل هذا العمل الذى أقدمه للمكتبة العربية والذى تفضل الدكتور أحمد عبد الله بترشيحى لترجمته بعد ان شرفت بترجمة كتابه "الطلبة والسياسة فى مصر"، فأصبح فضله بذلك مضاعفا تقصر دونه كل كلمات الشكر.

والكتابان - فيما أرى - يكملان بعضهما إلى حد كبير ساهم فى تيسير مهمة الترجمة لأن اشتراكهما فى خلفية تاريخية واحدة سهل على الذهن استحضار أحداث تاريخية بقيت ماثلة به بعد انتهاء العمل الأول.

ولكن، بينما خصص الدكتور أحمد عبد الله كتابه لاستعراض دور الطلاب فى الحركة المصرية أساسا، يأتى مؤلف هذا الكتاب ليبحر بنا فى تاريخ أعرق جامعة مصرية، منذ كانت جنينا فى رحم الحركة الوطنية المصرية حتى خروجها إلى النور مؤكدا على العلاقة الجدلية التى صارت بينها وبين المجتمع المصرى وأسهمت فى تطورهما معا. ثم يبحث هذه العلاقة بعد أن شبت الجامعة عن الطوق واشتد عودها حتى أصبحت أما تنجب جامعات مصرية أخرى، بل وعربية أيضا.

وعبر إبحاره فى تاريخ مجيد، يتناول مؤلف الكتاب هذه العلاقة الجدلية من خلال أربعة محاور للاستقطاب : الاستعمار الغربى فى مواجهة الحركة الوطنية - استقلال الجامعة إزاء سيطرة الدولة - ومبدأ النخبوية فى مقابل مبدأ المساواة - والأفكار العلمانية فى مواجهة الفكر السلفى.

وبقدر ما تثيره مطالعة الكتاب من إحساس بالفخر والاعتزاز بصرح عريق، امتزج تاريخا، وحاضرا، ومصيرا بتاريخنا جميعا وحاضرنا ومستقبلنا، بقدر ما يعتصر القلب شعور بالإشفاق مما ستأتى به الأيام، ونحن

---

* يونيو ١٩٦٧ فى ذاكرة جيل الستينيات" - جريدة الأهالى - الأعداد الأربعة الصادرة فى يونيو ١٩٩٢ - حسين شعلان، عبد الفتاح الجبالى، د.على فهمى.

نشهد الآن ارتفاع المد السلبي على المحاور الاربعة بعد أن أطلت من مكامنها خفافيش التبعية، والسيطرة، والنخبوية، ومعها الارتداد الفكرى والرجعية.

ورغم أن ترجمة الكتاب استغرقت منى قرابة عام ونصف العام، إلا أن الصعوبة الأكبر التى واجهتها لم تكن فى الترجمة ذاتها، بقدر ما تمثلت فى الكم الكبير من المصادر الأولية العربية التى لجأ إليها المؤلف – وهى ميزة بالقطع تحسب له – فاضطرنى إلى الجد فى البحث عنها حرصا على ألا توضع علامتا تنصيص (" ") إلا إذا ضمنتا العبارة الأصلية بنص قائلها أو كاتبها.

ولعله من حسن حظى أن وجدت إلى جانبى عددا من الأصدقاء الكرام، تفضل البعض منهم بمساعدتى فى البحث عن الكتب النادرة أو إعارتى ماالديه من كتب لم تتوافر لدى، أو تصوير الصفحات التى احتجتها، بل أن البعض تطوع بالذهاب أكثر من مرة إلى دار الكتب لنقل صفحات كاملة من بعض المراجع. كما تكرم الدكتور أحمد عبد الله بإحضار نسخة مصورة من كتاب أحمد عبد الفتاح بدير "الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية"، من مكتبة الكونجرس الآمريكى، وكان فى زيارة للولايات المتحدة، بعد أن أعيانى البحث عن الكتاب فى مصر. فلهؤلاء جميعا كل.. كل الشكر والعرفان، وان استحق كل منهم شكرا خاصا، يضيق المجال عن الوفاء به.

وفى بعض الأحيان لجأ المؤلف إلى مراجع مترجمة عن مصادرها العربية، فاستلزم الأمر البحث عن المصدر العربى وتحقيق الصفحات المطلوبة مما اضطرنى أحيانا إلى قراءة كتاب بكامله حتى أعثرعلى السطر أوالعبارة التى نقلها مؤلف كتابنا ؛ فلم يكن من اللائق مثلا أن أحيل قارئ الطبعة العربية إلى الترجمة الفرنسية لكل من كتاب د. طه حسين "مستقبل الثقافة في مصر"، ورواية "المرايا" لنجيب محفوظ !. فضلا عن أن هناك كتبا أصدرها مؤلفوها بلغات أجنبية ولكنها ترجمت بعد ذلك، فوجدت من الأنسب أن أحيل القارىء إلى الترجمة العربية، كما فى كتاب د.أنورعبد الملك "المجتمع المصرى والجيش"، وكتاب د. أحمد عبد الله "الطلبة والسياسة فى مصر"... وهكذا.

ورغم ما تكبدته من عناء ليس بالقليل فى عملية البحث هذه، لكنه عناء ممتع ومفيد فى نفس الآن، فقد وجدت نفسى أقرأ كتبا لم أكن قرأتها بعد، وأستعيد قراءة كتب مضت سنوات على قراءتها. فكيف لا يكون ممتعا ومفيدا معا أن تقتنص من زحمة الحياة وقتا لقراءة جورجى زيدان، والرافعى، وقاسم أمين، ومحمد رشيد رضا، وأحمد لطفى السيد، وطه حسين، ومحمد حسين هيكل، وسعد زغلول، وأحمد أمين، وهدى شعراوى...

كما حرصت فى البعض القليل من الاستشهادات التى لم أتمكن من تحقيقها وفق مصادرها الاصلية ورأيت أن ترجمتها عن الانجليزية لن تخل بالفكرة الأصلية على الإشارة إلى ذلك فى حاشية خاصة.

ولعلى بهذا اكون قد أسهمت بجهد متواضع فى تقديم بحث، أرى أن له أهمية كبيرة فى إلقاء الضوء على صرح عظيم من صروح هذه الأمة العظيمة.

أخيرا، آمل أن يلقى جهدى هذا استحسانا لدى قارىء العربية. واستميحه عذرا ان لمس قصورا يعتوره، حاولت جاهدة أن أتحاشى وجوده، فليس بمقدور المرء - وإن سعى - بلوغ غاية ما يتمناه من كمال.

ولا يسعنى، بعد ذلك، إلا أن أهدى هذه الترجمة إلى صاحب الفضل الكبير: "عبد الحميد العليمى" ؛ فرغم مرورالسنوات مازال حضوره هو الأقوى وذكراه هى الأجمل.. والأنفع.

وإلى طفلينا - زياد - وبسام، رمزا لجيلهما الذى آمل أن يكون أكثر إدراكا وقدرة من جيلنا، وأوفر حظا.

إكرام
فبراير ١٩٩٣

تقديم

في أواخر سبتمبرعام ١٩٥٠ احتفلت جامعة فؤاد الأول احتفالا مهيبا بعيدها الخامس والعشرين. وكانت قد بدأت مسيرتها عام ١٩٠٨ باسم الجامعة المصرية الأهلية. وتولى الأمير أحمد فؤاد منصب أول مدير لها.. وفي ١٩٢٥ حقق فؤاد - بعد أن أصبح ملكا - رغبته في إعادة تأسيس الجامعة المصرية كمؤسسة تخضع خضوعا تاما لإشراف الدولة. ثم أعيد تسميتها باسمه عقب وفاته [1]. لكن الضباط الأحرار الذين أطاحو بالحكم الملكي سرعان ما سيغيرون اسمها إلى جامعة القاهرة.

وحضر كبار رجال القصر احتفالات ١٩٥٠ لتقديم الملك فاروق - ذي الثلاثين عاما - باعتباره الوريث الشرعي لوالده الملك فؤاد، وجده الخديو إسماعيل، وهما مؤسسا الجامعة كما أسسا أيضا الجمعية الملكية الجغرافية التي كانت تحتفل في نفس الوقت بعيدها الخامس والسبعين، وكان الجميع يعرفون أن هذه الصورة المطروحة للملك فاروق مختلقة تماما. فإسماعيل وفؤاد، رغم كل نقائصهما شخصيتان قديرتان وجليلتان أما فاروق، فهو مستهتر ومثير للحرج القومي.

ولأسباب ليست معروفة لم يكن أحمد لطفي السيد، وهو أحد الآباء المؤسسين للجامعة حاضرا لليوبيل. ولم يكن هناك ما يبرر إبعاد هذا المعلم لجيل من الليبراليين العلمانيين، حتى لو كان السبب رغبة الملك فاروق في الظهور.

وكان لطفي من أتباع داعية الإصلاح الشيخ محمد عبده، وقد برز على الساحة القومية حين رأس تحرير صحيفة الجريدة قبل الحرب العالمية الأولى. وفيما بين الحربين، خاض - بوصفه مديرا للجامعة المصرية - معارك باسلة للحفاظ على استقلاليتها في وجه كل من الملك المستبد، والبريطانيين، ورجال الأزهر المحافظين وأطراف سياسية مختلفة أخرى.

ونال طه حسين - وزير التعليم - شرف حضور اليوبيل بعد الملك، ولم يكن هناك من يستحق التشريف أكثر منه باستثناء لطفي السيد ؛ فحياة طه حسين ارتبطت بحياة الجامعة على مدى أربعين عاما، منذ التحق الشاب الأعمى المحبط من جراء مناهج الأزهر الجامدة، بالجامعة المصرية من يوم افتتاحها عام ١٩٠٨. وكان طه حسين يتردد أيضا على مكاتب "الجريدة"

فأصبح لصيقا بأحمد لطفي. وأرسلت الجامعة طه للحصول على الدراسات العليا من فرنسا وعينته أستاذا بها عند عودته فحاول المتزمتون من رجال الأزهر اقصاءه عنها بسبب ما اعتبروه هرطقة فى آرائه إلا أنه استمر بها إلى أن أصبح أول عميد مصرى لكلية الآداب عام ١٩٣٠.

وجاءت أولى المواجهات الشهيرة لطه حسين مع الملك فؤاد وحكومة اسماعيل صدقى الموالية للقصر، لتصبح مقياسا لقدرة الجامعة على مقاومة التدخل الملكى فى شئونها. ومن ثم لم يكن مستغربا ألا يرحب فاروق، ابن فؤاد، بوجود طه ضمن آخر وزارة وفدية عام ١٩٥٠؛ فأثناء أداء الوزارة لليمين القانونية قال له الملك : "[*]*حسين، أنا لاأريك، إنما أقبلك على سبيل الاختبار فقط. لذا عليك أن تتحسس خطاك*" [٢]. وعمل طه حسين، حين كان وزيرا على تشجيع مجانية التعليم فى المرحلة الثانوية، وهى الخطوة التى أسهمت بشدة فى تحويل جامعة القاهرة، من جامعة للصفوة إلى جامعة جماهيرية فى سنوات حكم عبد الناصر.

ولم يتعلم طه حسين جيدا – مثلما تعلم النحاس رئيس حكومته والمثخن بجراح المعارك – ثمن الوقوف فى وجه الملك، إلا عام ١٩٥٠، حين خرج عن سياق خطابه أثناء الاحتفال ليثنى على اعتراف الملك فؤاد بأن *المعرفة ينبغى أن تسمو فوق القوميات والانتماءات القومية، وأن المعرفة ليس لها وطن*" [٣].

واستطرد طه قائلا، أن فؤاد لم يتردد فى دعوة الأساتذة الفرنسيين، والبريطانيين، والإيطاليين، والألمان للعمل بالجامعة. واختص من بينهم المستشرقين "أينوليتمان" و"كارلو ناللينو" بثناء خاص ؛ حيث كان "ليتمان" العجوز بين الحاضرين وكذلك ابنة الراحل "ناللينو". وفى هذا الحفل، سلمت أربع شهادات دكتوراه فخرية فقط إلى أشخاص مسلمين (أكاديميين مبرزين من استانبول، وتونس، وبغداد، ولاهور) أما بقية هذه الشهادات فمنحت إلى أكاديميين غربيين، منهم "ليتمان" والمستشرق الفرنسى "لوى ماسينيون". وكان بين أبرز الضيوف مستشرقون آخرون : مثل "هـ.ا.ر. جيب" و"ا. جويلوم"

[*] الاستشهاد هنا مترجم عن النص الانجليزى ولم يتيسرلنا الحصول على العبارة الأصلية بنصها العربى، ويلزم التنويه حيث سيتكرر هذا مع بعض العبارات المنقولة عن نصوص عربية لم نوفق إلى الحصول عليها – (المترجم)

و"ا.ج. أربرى"[٤]. و تجاهل طه حسين حقيقة أن بعض الوطنيين كانوا قد عارضوا التواجد الأوربى الكبير بالجامعة، فى وقت تكافح فيه مصر من أجل الاستقلال. وفى غضون عام عقب اليوبيل، سنجد أن توتر العلاقات المصرية – الإنجليزية أطاح بالعدد القليل من الأساتذة البريطانيين عن وظائفهم، وسوف يتبعهم الفرنسيون بعد ذلك بخمس سنوات.

وبعد مرور فترة قصيرة، اجتمع المحتفلون – يلفهم الأسى – لسماع خطبة وداع طه حسين، فى ٣ يناير ١٩٥١، عقب حضورهم حفل استقبال ملكيا، ثم تناولو غذاءهم فى مينا هاوس. وقاموا بزيارة ضريحى إسماعيل وفؤاد كما زاروا الجامعة والجمعية الجغرافية، ودار الكتب القومية، ومعهد الصحراء الجديد؛ ثم شاهدوا الأهرام، والمتحف المصرى، والقلعة، ومتحف الفن الاسلامى.

ورغم نجاح اليوبيل، إلا أن الوقت سرعان ما سوف يبين أنه كان آخر احتفاء بالجامعة القديمة ؛ جامعة الأساتذة الأوربيين، والملك فؤاد، ولطفى السيد، وطه حسين. فرغم أن الرئيس عبد الناصر ورث، من بعض النواحى، نزعة طه حسين الشعبية، الا أن تصوراته عما يجب أن تكون عليه الجامعة كانت مختلفة.

ويدرس هذا الكتاب تطور جامعة القاهرة فى إطار التاريخ المصرى الحديث والكيفية التى أثرت بها الجامعة فى التغيرات الثقافية، والسياسية، والاقتصادية/الاجتماعية طوال هذه الفترة.

ومن الطبيعى أن ينقسم تاريخ الجامعة إلى أربع فترات :

(١) من عام ١٩٠٨، إلى عام ١٩١٩حين كانت مؤسسة خاصة تشق طريقها بصعوبة.

(٢) والفترة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٥٠ عندما تحولت إلى جامعة شابة يافعة، ولكنها أصبحت أيضا منغمسة فى الظروف التى أدت إلى انهيار النظام القديم.

(٣) الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٦٧ عندما تولى الضباط الأحرار السلطة وحاول جمال عبد الناصر ان يضم الجامعة إلى طبعته الفاشستية من الاشتراكية العربية.

(٤) ثم الفترة ما بين ٦٧ و١٩٨٨ عندما استردت الجامعة قدرا من الحرية، على الرغم من الصراع مع التحديات الإسلامية ومشكلات التعليم الجماهيرى الموروثة منذ عهد عبد الناصر. ولم يتوافر إلى الآن منظور بعيد المدى حول الفترة الرابعة التى عولجت بإيجاز، أو بالأحرى كخاتمة، فى الفصل الثانى عشر. وهذه الفترات الأربع تكاد تتماثل مع التقسيم الزمنى السياسى التقليدى للتاريخ المصرى. **وفيما بين الآمال والبيانات التى تتقد حماسا - ونقيضها- تداخلت الحياة الجامعية مع الحياة السياسية فى مصر على نحو وثيق.**

كما يدور هذا الكتاب حول أربعة موضوعات متداخلة، وإن كانت متمايزة، بحيث سيركز فى بعض الفصول على أحد هذه الموضوعات بشكل أساسى، بينما يعالج بعضها الآخر موضوعات أخرى. ويتعلق اثنان من هذه الأفكار الرئيسية، أو محاور الاستقطاب، بأمور سياسية : الأول الإمبريالية الغربية (التى تنقسم هى نفسها إلى اتجاهات قومية متنافسة) فى مواجهة عدة قوى متنافسة من التيارات الوطنية المحلية والثانى : استقلال الجامعة فى مواجهة سيطرة الدولة. أما الموضوع الثالث : فهو اجتماعى - اقتصادى، ولكنه ذو جوانب سياسية وثقافية أيضا : وهو يتمثل فى فكرة النخبوية فى مواجهة فكرة التكافؤ، أو التعليم المقيد فى مقابل التعليم المفتوح. ورابع هذه الموضوعات ثقافى : يبحث الأفكار العلمانية المتأثرة بالغرب فى وجه الأفكار الدينية، فيما يتعلق بالجامعة والمجتمع ككل. والواقع أن الجامعة لم تكن أبدا وحدة متجانسة وفى بعض الأحيان أستطاعت عناصرها المتعددة أن تشجع التغيير، وفى أحيان أخرى دعمت الوضع الراهن. وتعتبر الحركة الطلابية السياسية جزءا أساسيا من هذا الكتاب الا أنها ليست فكرته الرئسية ؛ فهى تمثل موضوعا هاما فى حد ذاته، تناوله آخرون بمعالجة أوفى [(٥)].

ومع أن الأسلوب المتعارف عليه فى التأريخ الفكرى هو دراسة تعاقب كبار المفكرين أو تسلسل الأفكار دون اهتمام كبير بالإطار الاجتماعى - الاقتصادى، أو السياسى، أو الإطار الحضارى الأشمل-وغالبا ماتلتزم المؤلفات التاريخية المؤسساتية عن الجامعات بوجهة نظر مديريها كما تمجد القيادات الفردية أحيانا- فعلى الطرف النقيض تماما، من ناحية التأريخ،

يتوارى الأفراد ويصبح التاريخ الفكرى (ومعه تاريخ الجامعات) مجرد ظاهرة مصاحبة، أو بنية فوقية للصراع الطبقى الذى يحركه الاقتصاد.

غير أن هذا الكتاب يتبع طريقا وسطا ؛ فيأخذ فى الحسبان الأفكار، والأفراد، والنظم الإدارية من ناحية، ومن الناحية الاخرى القوى الاجتماعية والاقتصادية، مراعيا كيف تتفاعل الناحيتان ضمن سياق مؤسسى محدد. وعلى سبيل المثال ؛ لم تركز الدراسات السابقة على الإطار الجامعى لفكر طه حسين بشكل واف، كما أن فترة رئاسة لطفى السيد للجامعة التى استمرت نحو ربع القرن أغفلت عمليا لحساب الفترة الخصبة التى أصدر فيها "الجريدة" قبل الحرب العالمية الاولى.

ولعل جامعة القاهرة هى المنبع المؤسسى الوسيط للأفكار والأيديولوجيات المصرية التى تستحق الدراسة. بالإضافة إلى الكيانات الاخرى مثل الأحزاب السياسية، والمجالس النيابية، وجماعة الضباط الاحرار العسكرية (وجميعها حظيت باهتمام كبير) وكذلك الجامعات "العامة" (*) الأخرى، والمدارس العامة، ومعاهد البحث، والأزهر، والصحافة، والصالونات الثقافية، والمقاهى والمهن مثل المحاماة والطب، والنقابات العمالية والنوادى الأدبية، والهيئات الخيرية والدينية والوزارات الحكومية.

وتشكل جامعة القاهرة - مثلما شكلت من قبل المدارس المهنية العليا السابقة على إنشائها والتى انضوت بعد ذلك تحت لوائها - عنصرا أساسيا فى الحياة السياسية، والفكرية فى مصر القرن العشرين ؛ فالأطباء والمحامون، والمهندسون، والعلماء، والكتاب، والفلاسفة، والمدرسون ورجال البنوك، ورؤساء الوزارات، وموظفو الحكومة، كل أولئك تلقوا تعليمهم فيها. وكانت جامعة الأزهر وحدها، ومن قبلها المدرسة الحربية المصرية، هى التى توفر طرقا تعليمية بديلة ذات أهمية للنهضة الوطنية. كما كانت جامعة القاهرة، باعتبارها الجامعة العامة الوحيدة منذ ١٩٢٥ وحتى ١٩٤٢، تمثل النموذج الرائد أمام الجامعات الأحدث عهدا، ومازلت تقوم بنفس الدور إلى الآن. وتصدر طلاب جامعة القاهرة مظاهرات أعوام ١٩١٩، ١٩٣٥،

(*) يستخدم المؤلف تعبير الجامعات العامة للتدليل على الجامعات المصرية فيما عدا جامعة الأزهر، كما يستخدم تسمية المدارس العامة للإشارة إلى المدارس الحكومية تمييزا لها عن المدارس الخاصة أو الأزهرية - (المترجم)

١٩٤٦، ١٩٦٨، ٧٢ - ١٩٧٣ (وكذلك طلبة المدارس العليا بالنسبة لعام ١٩١٩ وهى المداس التى انضمت إلى الجامعة فيما بعد) وقد أثرت هذه المظاهرات على مجرى تاريخ مصر بدرجة كبيرة.

أما فى فرنسا مثلا، ومع ما لمدارسها العليا من مكانة، فلم تكن جامعة باريس بهذا القدر من الأهمية للحياة السياسية. ومثلها جامعة هارفارد فى الولايات المتحدة. وفى انجلترا أوائل القرن التاسع عشر، جرت معظم أحداث الحياة الإبداعية العلمية والأدبية خارج إطار الجامعات ولم يكن التعليم فى أكسفورد وكامبريدج قد أصبح ضروريا لأبناء الطبقة العليا - بعد - فكان رجال الأعمال يستثمرون إمكانياتهم فى مجالات أخرى. ورغم أن أكسفورد وكمبريدج ازدهرتا أواخر ذلك القرن الا أن أهميتهما على الساحة القومية تقل كثيرا عما كانت عليه جامعة القاهرة فى مصر.

وفى الخمسينيات، بدأت المركزية التى تمتعت بها جامعة القاهرة تضمحل، بعد أن ظهرت جامعات جديدة، ونشأت مراكز للبحث، واستولى ضباط الجيش على السلطة السياسية - ولكنها ظلت، مع ذلك، مؤسسة وطنية حيوية.

كما أصبحت جامعة القاهرة، النموذج الوطنى الأول للجامعات العامة فى العالم العربى ؛ حيث واجهت الجامعات الأخرى عراقيل أعاقت تطورها، فرغم أن كلا من الكلية السورية البروتستانتية فى بيروت (التى أصبحت فيما بعد الجامعة الأمريكية فى بيروت) وكلية روبرت فى استنبول، سبقتها فى الظهور، إلا أنهما كانتا عبارة عن كليتين خاصتين، وصغيرتين، تديرهما الإرساليات الأمريكية. أما جامعة استانبول، والتى أنشأها العثمانيون عام ١٩٠٠، بعد محاولتين فاشلتين لإنشاء جامعة، فقد خسرت نفوذها خارج تركيا مع انهيار الإمبراطورية العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى. وكذلك كانت جامعة الجزائر عام ١٩٥٩ مؤسسة استيطانية (للمستوطنين الأوروبيين).

وهكذا سيطرت جامعة القاهرة على الساحة بسبب تخلف الآخرين. وعندما افتتحت الجامعة المصرية، كان عمر التجربة المصرية فى استعارة الأساليب التربوية الغربية يناهز قرنا من الزمان : ففى أوائل القرن التاسع عشر، اقتبس محمد علي في القاهرة، ومحمد الثاني في استانبول - مثلما فعل

بطرس الأكبر [*] قبلهما - الأساليب الغربية : العسكرية، والصناعية، والتعليمية؛ أملا في تعزيز سلطانهما الشخصي، وإحياء ممالكهما وسحق خصومهما الاقليميين، وتجنب التهديدات الاستعمارية الغربية [٦]. ونظرا لأن محمد على كان رجلا عسكريا فقد قرر أن يتحاشى الأزهر تماما بدلا من السعي لإعادة تشكيله وفق أغراضه. وهو ما أدى إلى تشعب النظم التعليمية، الأمر الذى أصبح مشكلة منذ ذلك الحين ؛ فكانت الجامعة الدينية العريقة تعتلى شبكة من الكتاكيب غير محكمة التنظيم، ظلت على مدى قرون تضطلع بمهمة تعليم القراءة والكتابة والتعاليم الدينية الإسلامية. وبالرغم من أن الأزهر لم يكن على نفس قدراته الإبداعية مثلما كان في أوج مجده، الا أنه أستمر يثيه بعلماء من أمثال عبد الرحمن الجبرتي وحسن العطار. ومع مرور سنوات هذا القرن، بدأ رجال الأزهر الطموحون، والعقلانيون، يهجرونه بحثا عن فرص أفضل مع المعاهد الحكومية؛ فقد بدأ كل من الطهطاوى، ومحمد عبده، وسعد زغلول، وطه حسين مسيرته من الأزهر، غير أنهم تركوه بعد ذلك.

ولجأ محمد على إلى الأزهر، كمصدر وحيد للطلاب المثقفين الذين تحتاجهم المدارس المهنية التي أنشأها على النمط الأروبي لسد احتياجات جيشه، وتعتبر كليات جامعة القاهرة للطب، والهندسة، والطب البيطرى، الامتداد المباشر لهذه المدارس. وكان رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك، ناهيك عن الخديو إسماعيل نفسه، أشهر من أنجبتهم البعثات التعليمية التي أرسلها محمد على إلى أوربا للحصول على الدراسات العليا.

ثم أحبطت معارضة القوى الأوربية، علاوة على الصعوبات الداخلية، حلم محمد على الهائل في نهاية المطاف، ولكن - حفيده إسماعيل واصل، في الستينيات من القرن التاسع عشر، توسعاته في أفريقيا، وافتتح قناة السويس، وعمل على تحسين شبكة الرى، وشجع تصدير القطن إلى أوروبا، كمااشترى إسماعيل ما يشبه الاستقلال من استانبول، وأرسى قواعد القاهرة الحديثة ؛ وربطت وسائل البرق والسكك الحديدية ونظم البريد، التي أنشأها، مصر بالسوق العالمي الذى تهيمن عليه أوروبا. و أحيا إسماعيل -

---

[*] هو بطرس الأول قيصر روسيا فيما بين ١٦٨٢-١٧٢٥، الذى أمضى فترة حكمه ساعيا للقفز بروسيا إلى مصاف الدول الأوروبية المتقدمة في ذلك الحين، ونجح في ذلك الى حد بعيد - (المترجم)

بمساعدة وزيره علي مبارك – المدارس التي بقيت من عهدي عباس حلمي الأول وسعيد، كما استحدث الكثير غيرها. ولقيت المدارس الابتدائية والثانوية اهتماما جادا. ومازالت مدرسة إسماعيل للإدارة باقية حتي الآن، بعد أن أصبحت كلية للحقوق بجامعة القاهرة.

ولكن الغرب كان له بالمرصاد ؛ فتورط إسماعيل في ديون مستحيلة السداد، ثم قامت بريطانيا وفرنسا بعزله عام ١٨٧٩. فقام جيش الزعيم أحمد عرابي، المناوئ للعثمانيين والأوروبيين معا، بثورة انتهت بالاحتلال البريطاني "المؤقت" الذي كتب له أن يستمر ما يربو علي سبعين عاما. وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر بدأ الخديو عباس حلمي الثاني، ومصطفى كامل (وكانا – بعد – شابين) البحث عن وسائل لمقاومة المحتل، بعد أن بدا أن اللجوء للعنف في مواجهته غير مجد. وكان الشيخ محمد عبده، وتابعوه، يحبذون تقوية الذات من خلال الإصلاحات التعليمية وغيرها من أشكال الاصلاح التدريجي، مع الإبقاء على الاستقلال كهدف بعيد المدى. وفي ظل هذا المناخ الاستعماري، خرجت جامعة القاهرة للوجود عام ١٩٠٨.

كان واضحا أن التجارة، والتكنولوجيا، والقوة العسكرية، والتقنيات الإدارية الغربية، تكتسح كل ما هو أمامها في شتى أرجاء العالم. ولم يطرح احتمال ظهور وضع مختلف، إلا بعد انتصار اليابان "الشرقية" على روسيا "الأوربية". ولم تكن آثار الحرب العالمية الأولى، ولا الثورة الروسية، والكساد الكبير والحرب العالمية الثانية قد اصابت الحضارة الغربية في الصميم بعد؛ فهل كان من المستغرب إذا، أن يتطلع مؤسسو الجامعة المصرية تجاه الغرب ليحتذوا حذوه ؟

واعتبر علماء الأزهر المحافظون الأخذ بالأساليب الغربية جزءا من المشكلة، وليس وسيلة للحل؛ فهاجموا الجامعة الجديدة، وقاوموا المحاولات التي جرت –على فترات متقطعة– لإعادة تشكيل مؤسستهم على النمط الأوربي. ولكن، نظرا لما كان الأزهر يتمتع به من تبجيل في المدن والقرى، لم يكن بوسع النخبة السياسية والفكرية في مصر أن تصم آذانها عنه. ووجد بعض دعاة الإصلاح الإسلاميين عزاء في فكرة أنهم باقتباسهم من أوربا، إنما يستعيدون فقط تراثهم الخاص ؛ حيث سبق أن ترجم الكثير من فنون المعرفة العربية الإسلامية، إلى اللغة اللاتينية في القرنين الثاني عشر والثالث

عشر، مما شجع على إحياء الثقافة الأوربية. بل ان "جورج مقديسى" يرى أن الكليات الأوربية ذات نظام الإقامة الداخلية - وهى تختلف عن الكليات الجامعية - منقولة عن نظام "المدرسة" الإسلامى [٧].

أما الجامعات الغربية التى تشكلت أثناء القرن الثالث عشر فى إيطاليا، وأسبانيا وفرنسا وإنجلترا، فسرعان ما طورت أسلوبها الخاص فى التوسع. وامتدت إلى ألمانيا، وبوهيميا، وبولندا فى القرن الرابع عشر، وإلى اسكندنافيا واسكوتلاندا فى القرن الخامس عشر. وفى القرن السادس عشر، عبرت البحار إلى أيرلندا، والمكسيك، وبيرو. ثم أنشأ المستعمرون، فى القرن التاسع عشر، كليات على النمط الإنجليزى فى أمريكا الشمالية. كما أقامت روسيا أول جامعة لها على النمط الألمانى فى القرن الثامن عشر. وفى عام ١٨٥٧ أنشأت الهند البريطانية جامعات فى "كلكتا" "وبومباى" و"مدراس". وبعد مرور عشرين عاما أخذ اليابانيون فى تحويل العديد من المدارس القديمة إلى جامعات على الطراز الغربى [٨]، وسرعان ما يجئ دور مصر لتفعل نفس الشئ.

ويعنى الجزء الأول من هذا البحث بدراسة الجامعة المصرية منذ انشائها عام ١٩٠٨ - رغم معارضة اللورد كورمر - وحتى الانتفاضة الوطنية عام ١٩١٩. وفى هذا الصدد تتمتع ملفات الجامعة الاهلية، التى لم يطرقها الباحثون الغربيون - حتى الآن - بأهمية خاصة. ويبرز فى الجزء الأول دور الأمير - الذى أصبح بعد ذلك السلطان، ثم الملك - أحمد فؤاد، وأحمد لطفى السيد، وطه حسين باعتبارهم أفرادا مؤثرين، ترك كل منهم بصمته على الجامعة، كما أنهم - على التوالى - يمثلون العاهل الملكى، والمثقف الأرستقراطى، ثم الطالب الذى تحول إلى أكاديمى محترف. وكان لمصطفى كامل يد فى مشروع الجامعة، وكذلك محمد عبده وتابعيه: سعد زغلول، وقاسم أمين، ولكن سرعان ما أصبحت اليد الطولى للقصر. وقد تولى المستشرقون، وغيرهم من الأساتذة الأوربيين إلقاء الكثير من المحاضرات فى هذه المؤسسة الناشئة، وهى تشق طريقها بصعوبة فى سنواتها الأولى. ولعل محنتي محاولة تعيين كل من جورجى زيدان،

ومنصور فهمى توضحان خطورة إثارة المتدينين المحافظين باتباع الأساليب الغربية فى الدراسة.

ويعالج الجزء الثانى الفترة من ١٩١٩ وحتى ١٩٥٠، وخلالها توطدت أركان الجامعة العامة بفضل الملك فؤاد، وأحمد لطفى السيد، وطه حسين... وغيرهم. وإبان الصراع بين بريطانيا وفرنسا من أجل بسط نفوذهما على قاعاتها، حل الأساتذة المصريون تدريجيا محل معلميهم الأوروبيين، وشقت النساء طريقهن إليها بعد أن فشلت مساعيهن للالتحاق بها – قبل الحرب العالمية. وأخذت الجامعة، فى تؤدة، توسع اقتصاديا واجتماعيا من القاعدة النخبوية للملتحقين بها. وخلال فترة الثلاثينيات المضطربة، وقف لطفى السيد وطه حسين فى وجه الملك فؤاد لصالح قضية استقلال الجامعة، وتوالى اندلاع مظاهرات الاحتجاج الطلابية، وأفسح الطريق أمام أساتذة الجامعة للانضمام إلى النخبة الوزارية. وتصارعت الجامعة مع الأزهر وكلية دار العلوم على حق تزويد المدارس العامة بمعلمى اللغة العربية. وهاجم المحافظون الدينيون أطروحة محمد أحمد خلف الله فيما اعتبروه تعديا على الإسلام.

ويناقش الجزء الثالث قصة مابعد يوبيل ١٩٥٠، ويبحث الانتقادات الليبرالية للجامعة، والإبعاد القسرى للأساتذة البريطانيين والفرنسيين، وبداية التأثير الأمريكى على التعليم. بينما يتناول باقى الجزء الثالث التحولات فى العهد الناصرى، ففى عام ١٩٥٤ قام عبد الناصر بعملية تطهير للجامعة كجزء من تدعيمه للقوة الوطنية. وكان عبد الناصر يتمتع بالشعبية الجماهيرية؛ ففتح أبواب الجامعات على مصاريعها فى تحول حاد، وطالب بتوفير تعليم عملى وتطبيقى وتحقيق نتائج فورية فى هذا الخصوص، كما رحب بضم أساتذة الزراعة والاقتصاد والهندسة إلى تشكيلاته الوزارية. ولكن أسلوب المناورة "الشللية"، وسوء التخطيط، بالإضافة إلى ميوله الأوتوقراطية الخاصة– أدت كلها إلى إحباط حلمه التكنوقراطى .[*]

---

[*] فضلت استخدام تعبيرى الأوتوقراطية والتكنوقراطى نظرا لاستقرارهما فى الأدبيات السياسية العربية، ولكن ربما يفيد القارئ العادى الإشارة إلى ان الأول يعنى حكم الفرد المطلق و يعنى الثانى سلطة حكم الفنيين أو أرباب الاختصاص التقنى – (المترجم)

وحاول عبد الناصر تعبئة الجامعة لخدمة مشروعه القومي العربي والاشتراكي، ولكن لم يتحقق التميز إلا لعدد ضئيل من الأساتذة والطلاب في ظل نظام يخرس صوت المعارضة الأكاديمية. وأعدت جامعة القاهرة والجامعات الأخرى المقررات المطلوبة حول ٢٣ يوليو ١٩٥٢ : الثورة، والمجتمع العربي، والاشتراكية العربية، ولكن الأساتذة "غير الملتزمين" و"الرجعيين" والطلاب غير المتحمسين ابتسروا البرنامج، ثم أعاد عبد الناصر تنظيم جامعة الأزهر أيضا، وفرض عليها إضافة كليات للطب والهندسة والزراعة، بل وقبول التحاق الفتيات. ويرسم الفصل الثاني عشر من الجزء الرابع صورة مبسطة لما بعد ١٩٦٧، عندما عادت مظاهرات الطلبة تهدر في فبراير ١٩٦٨، وأصبح لزاما على عبد الناصر ثم السادات أن يخففا الوطأة عن الجامعات. وبعد حرب أكتوبر، شجعت سياسة "الانفتاح"، في عصر السادات، أساتذة الجامعات على الانضمام إلى حركة الهجرة المؤقتة الضخمة إلى بلدان البترول العربية الغنية. ولجأ السادات إلى الاحتماء بدولة عظمى مغايرة، كما عقد صلحا مع إسرائيل. ومع تدفق المعونة والخبراء الأمريكيين، انضم أساتذة الجامعات المصريون إلى الأبحاث ذات التمويل الأمريكي ولكنهم أبدوا قلقا إزاء التبعية الثقافية الناجمة عن ذلك. ثم انتقلت أحوال الجامعة من سيئ لأسوأ : الأساتذة واقعون تحت إغراء السعودية، وفصول الطلاب مكدسة بأعداد لم يسبق لها مثيل، و المخصصات تعاني من نقص حاد، وفرص العمل ميئوس منها. وهكذا، مهدت هذه الظروف، علاوة على فشل أساليب العلاج العلمانية التي اتبعها عبد الناصر، الطريق للإسلاميين من أعضاء "الجماعات الإسلامية" الذين أزاحوا اليسار جانبا بتشجيع من السادات في السبعينيات، وعاش السادات إلى أن ندم على هذه السياسة. أما الرئيس مبارك فقد تسامح مع الإسلاميين الذين لم يتحدوا شرعيته علنا، بينما عاقب بشدة أولئك الذين أقدموا على ذلك، سواء في الجامعة أو في أي مكان آخر من البلاد.

الـهـوامـــش

١- عن اليوبيل، انظر "المقتطف" العدد ١١١٨ (يناير ١٩٥٠)
صـ ٣ - ١٦، و :

-Maria Nallino " *I festeggiamenti cairini per l'universita Fuad I , La societa di Geografia ˋ e L'instituto Fuad I del Deserto*" Oriente Moderno (1950) 31, 32 - 38.

- انظر أيضا : جامعة فؤاد الأول، كلية الآداب، الكتاب الفضى لكلية الآداب ١٩٢٥ - ١٩٥٠ (القاهرة ١٩٥١).. للسهولة سوف يستخدم هذا الكتاب اسم "جامعة القاهرة" حتى في عهدها الأول.

٢- فريد زغلول - مقابلة (٣٠ مايو ١٩٧٨)

٣- "المقتطف" - العدد ١١١٨ (٤ يناير ١٩٥٠)

٤- تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٥
صـ صـ ١١٢ - ١١٥ قوائم الدكتوراه.

٥-

Ahmed Abdalla, *The student Movement and National Politics in Egypt* (London 1985)

(صدرت الترجمة العربية : د. أحمد عبد الله - *الطلبة والسياسة فى مصر* - ترجمة إكرام يوسف - دار سينا للنشر - الطبعة الأولى ١٩٩١ "المترجم")

و:

- . Haggi Erlich , *Students and University in Egyptian politics* (london , 1989)

و - محمد ضياء الدين الريس - *الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥* (جزآن - القاهرة - غير مؤرخ).

و - عاصم محروس عبد المطلب، *دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ١٩١٩ - ٢٧ يناير ١٩٥٢* - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٨

٦- عن التعليم العالى المصرى فى القرن التاسع عشر انظر :

- J.Hey worth - Dunne , *Introduction to the History of Education in Modern Egyp*' (1939 -reprinted, (London, 1968).

وأحمد عزت عبد الكريم، "*تاريخ التعليم فى مصر*" (٣ أجزاء - القاهرة ١٩٤٥) وعن الأزهر، انظر :

Chris Eccel , *Egypt , Islam and Social Conflict and Accommodation in al - Azhar* (Berlin , 1984)

٧-
George Maqdisi, *The Rise of Colleges : Institutions of learning in Islam and the west* (Edinburgh, 1981)

٨- قارن :

Eric Ashby , *Universities : British , Indian , African* (london , 1966)

٩- تعبير "الإسلامية" يستخدم هنا للدلالة على "الأصولية الأسلامية" أو "حركة الكفاح الإسلامى" أو "البعث الإسلامى"، أو "الإسلاموية"... إلى آخره، فكل تعبير من هذه التعبيرات له مشكلاته، ولم يقصد باستخدام "الإسلامية" الإيحاء بأن الاتجاهات المحافظة أو المحدثة، أو الصوفية أو غيرها من الاتجاهات تعتبر أقل إسلامية.

القسم الأول

الجامعة الأهلية

١٩٠٨ - ١٩١٩

[١]
نظرة تاريخية

الأزهـر

"بالجانب الشرقى من القاهرة، قام الجامع الأزهر منذ ألف عام بالتقريب. فكانت منارته الشامخة ترسل الضياء إلى جميع الأرجاء، لتخليد علوم العرب وحضارة الإسلام. وهاهى للجامعة الحديثة، ستقوم فى هذا الزمان، على الجانب الغربى من المدينة لنشر الآداب العربية، مرتبطة بالمعارف الغربية وهذان الصنوان سيتعاونان منذ الآن، على إرسال الأنوار على ضفتى النيل السعيد – من اليمين ومن اليسار – بما يعود على أهل الوادى بتمام النفع، وكمال الفخار" [١].

فى ١٣ مارس ١٩١٤، يلقى حسين رشدى، مدير الجامعة/ وزير الحقانية خطابا فى احتفالات الجامعة بوضع حجر الأساس لمبنى جديد، وبعد سنة أيام تضاف رئاسة الحكومة إلى جملة مهامه. وكانت رؤية حسين رشدى حول التآخى بين الجامعة المصرية والأزهر "فاكهة" الأحاديث الرسمية فى تلك المناسبات، بينما كان "التوأمان الشقيقان" – فى الواقع – يتشاحنان بالفعل حول امتيازات المولد [فقد ظلت الكتاتيب التقليدية تفى بالغرض على مدى قرون، عندما لم يكن هناك سوى قلة ممن يجيدون القراءة والكتابة. وبعكس الجامعات الغربية، التى بدأت رسميا على شكل مجموعات مشتركة من الأساتذة، كان الأزهر يسير أساسا وفقا للعرف، دون لوائح مكتوبة أو تنظيم محكم. وكانت *"المدرسة"* –على النظام الإسلامى– قد اتخذت شكلها الكلاسيكى فى القرنين العاشر والحادى عشر، لتدريس أحكام الشريعة الدينية وفق واحد أو أكثر من مذاهب السنة الأربعة، فجمعت بين الوظيفة الأكاديمية لمدرسة المسجد وبين *"الخان"* أو النزل لإقامة الغرباء عن المدينة. وكانت المدرسة تحصل على الدعم المادى من التبرعات مثلما هى الحال مع الكليات الأوربية فى القرون الوسطى، إلا أن مهمة هذه المدارس فى إعداد القضاة تعتبر أكثر تخصصا من وظيفة الجامعة الأوربية فى القرون الوسطى عندما كانت كلية الآداب تلعب دور المدرسة التمهيدية للكليات الثلاث العليا وهى: الحقوق، والطب، واللاهوت].

وكان الأزهر – الذى أقيم فى القرن العاشر الميلادى على أيدى الشيعة الفاطميين ثم استولى عليه أهل السنة تحت حكم الأيوبيين – قد اجتذب

الطلاب من مراكش وحتى يافا، تماما كما اجتذبت الجامعات الأوربية الطلاب الكاثوليك من بولندا إلى أسبانيا، ومن اسكتلندا إلى إيطاليا. وكانت اللغة العربية – لغة القرآن والكلاسيكيات الإسلامية الأولى – هي الوسيلة الرئيسية للتعليم الإسلامي، مثلما هي اللاتينية بالنسبة للعلم المسيحي الغربي.

ولم يضع الأزهر حدا فاصلا رسميا بين وظيفته كجامع للعبادة وبينه كمدرسة متطورة؛ فكان الطلاب يجلسون عند أقدام الشيوخ، وكل منهم يلقى درسه بجوار عامود يفضله من أعمدة الجامع، ويقوم الطلاب من ذوى الأعمار المتفاوتة باختيار شيوخهم والمقررات التى يتلقونها، ويتقدمون فى دراستهم تبعا لقدراتهم الخاصة دون امتحانات أو درجات رسمية. وتفصل العمائم المتمايزة بين درجات المشايخ، الذين تؤهلهم ثقافتهم العامة – وليست الدرجات الرسمية أو التعيينات الحكومية – للتدريس. وينتهج المشايخ أسلوبا مدرسيا قائما على المنطق الأرسطى، فهم يشرحون المتون بطريقة طرح الاعتراضات ثم الرد عليها بأسئلة تناقضها. ويرى "مقديسى" أن الأساليب المدرسية الأوربية اقتبست الكثير من العالم الإسلامي [٢].

ففى فرنسا، أزاحت الثورة فعليا الجامعات الخاضعة لهيمنة الكنيسة، وخلقت مدارس عليا جديدة قائمة بذاتها، وفى إنجلترا القرن التاسع عشر تأخرت الجامعات القديمة عن مواكبة الاحتياجات العصرية، بينما اختارت مصر طريقا ثالثا احتفظت فيه بالمدارس الدينية وأنشأت إلى جانبها نظاما عصريا للتعليم العام. وسعى محمد على "لاستئناس العلماء" بإحكام السيطرة على الأوقاف التى تؤمن لهم سبل العيش. ثم بدأ إسماعيل الحملة –التى استمرت على مراحل زمنية منفصلة – لتحديث الأزهر؛ فأصدر مرسوما عام ١٨٧٢ يشترط عقد امتحان شفهى للحصول على درجة العالمية التى أصبحت شرطا للتدريس بالأزهر. ومع ذلك، أدرك إسماعيل قدرة الأزهر على تقويض أية محاولة مندفعة للتغيير؛ فأنشأ "دار العلوم" لتخريج معلمى اللغة العربية، الحاصلين على قسط من المعارف الغربية، للعمل بالمدارس العامة.

واستحوذ الشغف بالنظام الشكلي – فيما يعكس النمط الأوربى والحركة المركزية للدولة – على حكام الشرق الأوسط والحكومات الإصلاحية إبان القرن التاسع عشر. وربما تبدو مظاهر التحول نحو التنظيم الشكلى –

الذى أخذ منه عصر التنظيمات العثمانية تسميته - واضحة فى الجيوش الحديثة، والجهاز الحكومى، وتخطيط المدن، كما فى المدارس، عندما اقتضى تطبيق النظام الجديد عليها إنشاء حجرات دراسية ومبان متخصصة، ومقاعد، وامتحانات، ونظام للحصص، وشروط للالتحاق، ودبلومات، ومناهج رسمية، وزى مدرسى، ومستويات للصفوف الدراسية، وهياكل تعليمية وإدارية، ولوائح جزاءات. وأصبحت هذه السمات متفقا عليها فى المدارس العامة، إلا أن الأزهر قاوم بعناد الضغوط التى تلاحقت عليه من أجل دفعه لمسايرة الركب [٣].

ثم أصبح الشيخ محمد عبده - وهو أحد خريجى الأزهر - من دعاة الإصلاح. وشمل الخديو عباس الثانى الأزهر بعين التغيير فى التسعينيات من القرن التاسع عشر؛ فتوالت القرارات لتجعل للأزهر مجلسا تنفيذيا، ومكتبة مركزية، وجدول رواتب منتظمة، ومقررات فى العلوم المدنية، وشروط التحاق رسمية. فأصبح امتحان "الأهلية" يؤهل الطالب بعد ثمانى سنوات دراسية ليعمل إماما أو معلما "بالكتاب". وبعد أربع سنوات أخرى من الدراسة، يفتح امتحان العالمية الطريق للتدريس بالأزهر نفسه. ومع ذلك - ومن بين كل هذه اللوائح - لم يطبق فعليا سوى القليل الذى يتفق مع مصالح المشايخ البارزين. وبحلول عام ١٨٩٩، كان عباس قد اختلف مع محمد عبده، عندما أصبح الأخير مفتى مصر. ومنذ ذلك الحين، قطع عباس طريق تحقيق إصلاحات جديدة على محمد عبده، الذى استقال من مجلس علماء الأزهر - غير آسف عليه - عام ١٩٠٥، قبل شهور قليلة من وفاته، وبدأ يتحدث عن إقامة جامعة جديدة بدلا من الأزهر [٤].

والتحق طه حسين بالأزهر قبيل وفاة محمد عبده [وقد ولد طه عام ١٨٨٩، وكان ترتيبه السابع بين ثلاثة عشر من الأشقاء، لأسرة محدودة الدخل فى قرية مغاغة الواقعة على بعد أربعين ميلاً شمالى المنيا. وفى السنة الثانية من عمره أسفرت إصابته برمد - تأخر علاجه على يد حلاق القرية - عن كف بصره طيلة حياته. ولما كان باستطاعة العميان أن يحترفوا مهنة قراءة القرآن، أرسل طه إلى "كتاب القرية". وكان له شقيق أكبر يعود إلى القرية فى أجازات الصيف حاملا معه حكايات عن عالم أوسع فى القاهرة.

وتعلق طه بما يقرأه شقيقه من مقررات الأزهر؛ فألح على عائلته حتى تتركه يذهب إلى "هناك" هو أيضا [٥].

لكن طه وجد الأزهر مخيبا لآماله، وبدا الروتين اليومي - الذي يتحدد وفقا للصلوات الخمس بدلا من نظام الساعة - غير محتمل بالنسبة له : "*حياة مطردة متشابهة لايجد فيها جديد منذ يبدأ العام الدراسي إلى أن ينقضي : درس التوحيد بعد أن تصلي الفجر، ودرس الفقه بعد أن تشرق الشمس، ودرس في النحو بعد أن يرتفع الضحى، وبعد أن يصيب الفتى شيئا من طعام غليظ، ودرس في النحو أيضا بعد أن تصلى الظهر، ثم فراغ فارغ كثيف بعد* ذلك يصيب فيه الفتى شيئا من طعام غليظ مرة أخرى، حتى إذا صليت المغرب راح إلى درس المنطق يسمعه من هذا *الشيخ أوذاك، وهو في كل هذه الدروس يسمع كلاما معادا وأحاديث لاتمس قلبه ولا تذوقه ولا تغذى عقله، ولا تضيف إلى علمه علما جديدا*" [٦].

ولم يقابل طه حسين "الإمام" محمد عبده - كما كان تابعوه يلقبونه - ولكنه مع ذلك أصبح أحد أنصاره. وبعد وفاة محمد عبده، لاحظ طه شيئا آخر "... *زاد به انحرافا عن الأزهر وانصرافا عن شيوخه وطلابه. أحس أن الذين بكوا الشيخ صادقين وحزنوا عليه مخلصين لم يكونوا من أصحاب العمائم، وإنما كانوا من أصحاب الطرابيش، فوجد في نفسه ميلا خفيا إلى أن يقرب من أصحاب الطرابيش هؤلاء، وإلى أن يتصل بينهم بعض الاتصال*" [٧].

وكان الطربوش - منذ اتخذته الحكومة التركية زيا رسميا قبل قرن مضى - قد أصبح رمزا لرجل الإدارة أو الجندى أو التاجر المتشبه بالأوربيين. وعادة ما كان يصاحب الطربوش ارتداء سترة وبنطلون وحذاء على الطراز الغربى، مثلما كان يلازمه لقب *أفندى*" [٨]. أما المتعلمون الذين حافظوا على ارتداء جلباب وخف وعمامة *العلماء*"، فظلوا يلقبون بـ *المشايخ*".

وأعجب طه بشيخ كان يفضل الكلاسيكيات الأصلية على الملخصات والشروح المحدثة التي يقوم معظم الأزهريين بالتدريس منها [٩] "*أصبح للفتى استاذان يختصهما بحبه وإعجابه، أحدهما يذكره بأئمة البصرة والكوفة، وهو الشيخ سيد المرصفي، والآخر يذكره بفلاسفة اليونان الذين سمع أسماءهم في الأزهر وجعل يدرس أطرافا من فلسفتهم في الجامعة وهو لطفي السيد*" [١٠].

وبدأ طه الكتابة في "الجريدة"، وتردد على مكتب لطفي السيد "*وفى مكتب مدير الجريدة ظفر الفتى بشئ طالما تمناه، وهو أن يتصل ببيئة الطرابيش، بعد أن*

سنم بيئة العمائم، ولكنه تصل من بيئة الطرابيش بأرقاها منزلة وأثراها ثراء، وكان وهو فقير متوسط الحال في أسرته، سيئ الحال جدا إذ أقام في القاهرة[١١].

ومع أواخر القرن التاسع عشر، هجرت الأسر الموسرة الأزهر – بسبب ضيق فرص العمل– بعد أن فقد العلماء ما كانوا يتمتعون به من شبه احتكار لوظائف القضاء والتدريس، وأصبح عليهم أن ينافسوا خريجي المدارس الجديدة على الوظائف، واقتضت قواعد القانون المستوحاة من أوربا، كما اشترطت المحاكم والمدارس، تعيين قضاة ومحامين ومدرسين ذوى مؤهلات يفتقر إليها الأزهريون. ولم يفلح التحول إلي العلوم الدنيوية فى مواجهة التيار العقائدى؛ فكانت أسر عديدة تشعر بحنين إلى الماضي؛ فترسل بأحد أبنائها إلى الأزهر، أما الآخرين فتلحقهم بالمدارس العامة [١٢]. وأصبحت هذه الخسارة لفرص التوظف أقوى حافز داخلي للإصلاح في الأزهر مع حلول القرن العشرين.

نظام المدارس العامة:

وكان معظم الأفندية المطربشين، الذين قابلهم طه فى مكتب لطفي السيد، من خريجي المدارس العامة الجديدة التي أنشأها محمد على وإسماعيل، وبعثاتهما الدراسية إلى الخارج. ومثلما فعل بطرس الأكبر ونابليون، أقام محمد على مدارسه المهنية على النظم العسكرية، واعتبر طلاب هذه المدارس مجندين، وخصص لهم رواتب ضئيلة. ولكن نظام المدارس العامة في مصر – كما حدث في روسيا – تجاوز الأهداف المحدودة لمنشئه دون التخلص الكامل من ميراثه [١٣].

وتشابهت مصر مع روسيا أيضا في بناء نظام التعليم من أعلى، فكان لدى روسيا أكاديمية للعلوم قبل أن تكون لديها جامعة، وأقامت الجامعة قبل إنشاء نظام المدارس الثانوية،كما أنشأت المدارس الثانوية قبل إقامة نظام متماسك للمدارس الابتدائية – وبالمثل بدأ محمد على بالمدارس المهنية لضباط الجيش، والمهندسين، والأطباء، والبيطريين والمترجمين، ولم يبدأ الاهتمام الجاد بالمدارس الابتدائية والثانوية لتغذية المعاهد العليا بالطلاب، إلا مع عصر الخديو إسماعيل. بل أن مصر بذرت، حتى فى ذلك الوقت، بذور مشكلات المستقبل؛ بالتركيز على المدارس الابتدائية المخصصة للصفوة،

بينما لم تفعل شيئا يذكر للمدارس الأولية - التي يلتحق بها أبناء الجماهير - ومعظمها عبارة عن "كتاتيب" تتلقى دعما ضئيلا مقابل خضوعها لإشراف الحكومة ونظامها. ولم تكن هذه المدارس الأولية تفضي إلا إلى دراسة منهج الأزهر الذي يرجع إلى القرون الوسطى، أو حفنة من المدارس التجارية سيئة التنظيم، أو العودة للعمل في حقول القطن، أو الارتداد - غالبا - إلى الأمية [١٤]. وبمرور الوقت فتحت الجامعة المصرية أبوابها، وأصبح سلم المدارس العامة الابتدائية، فالثانوية ثم العليا (كما هو موضح في شكل ١) هو المدخل الرئيسي لعالم الأفندية ذوي الطرابيش. وهجر الموسرون الأزهر، مخلفين فيه الشباب الأفقر (مثل طه حسين) الذين طالما أتاح لهم الأزهر سبيلا للصعود الاجتماعي [١٥].

وتلخص سيرة حياة لطفي السيد هذ التحول؛ فوالده الثري عمدة قريتهم الواقعة في الدلتا ضمن محافظة الدقهلية، وقد حصل على رتبة الباشوية في أواخر أيامه. وحفظ لطفي القرآن في مدرسة القرية، وفي سن العاشرة تقرر أن يتجه للدراسة في الأزهر، عندما تدخل أحد أصدقاء الأسرة، مؤكدا لها أن إمكانات التوظف أصبحت الآن أفضل كثيرا بالنسبة لخريجي المدارس العامة، فانتقل لطفي إلى مدرسة ابتدائية عامة بالمنصورة، ومن ثم سلك طريقه إلى المدرسة الثانوية بالقاهرة، ثم إلى واحدة من المدارس المهنية العليا الأربع، ومن ثم إلى الوظيفة المرموقة [١٦].

وفي ١٨٨٩ التحق لطفي السيد بمدرسة الحقوق، وكانت تمثل إلى حد بعيد أفضل اختيار للشاب الطموح. ومن بين زملائه هناك الزعيم الوطني - فيما بعد - مصطفى كامل، والقاضي - باعتبار ما سيكون - عبد العزيز فهمي، وثلاثة أصبحوا رؤساء وزارات في المستقبل (عبد الخالق ثروت، وإسماعيل صدقي، ومحمد توفيق نسيم) وكان معظم رؤساء الوزارات، والوزراء والساسة المصريين في النصف الأول من القرن العشرين من رجال القانون. وكثيرا ما ألام طه حسين نفسه، على أنه لم يحصل على درجة علمية في القانون وهو في فرنسا؛ كان من شأنها أن تؤمن أسرته ضد المتاعب المالية التي أحاطت بها [١٧].

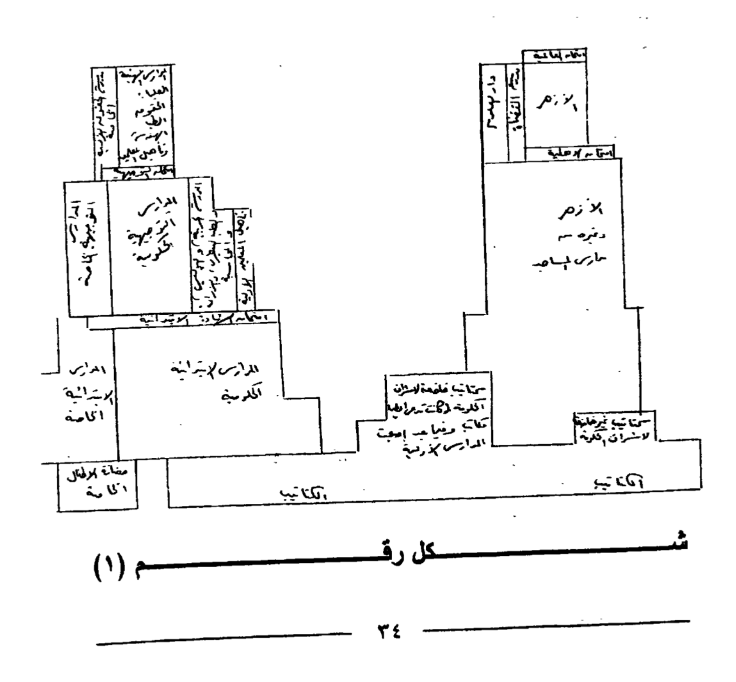
وكادت كفاءة لطفي السيد في مادة الرياضيات أن تدفع به إلى مدرسة الهندسة، ولكن يبدو أنه استشعر أن الطب والهندسة لاتتيحان من الإمكانيات

المستقبلية مثلما تتيح مدرسة الحقوق (فى عهد عبد الناصر ومابعده، سوف تتغيرمكانة الكليات لتصبح الطب فى القمة، والحقوق قرب القاع).

[وكان البريطانيون يحتكرون مناصب التدريس الممتازة فى مدرستى الطب والهندسة – كما فعلوا فى مدرسة الحقوق تدريجيا بعد إزاحة الفرنسيين عنها – واحتفظ الأوروبيون لأنفسهم بأفخم العيادات الطبية الخاصة، لذا تعين على الأطباء المصريين أن يركنوا إلى الوظيفة الحكومية. كما تولى مهندسو الرى البريطانيون المناصب الهامة بوزارة الأشغال العامة، فى حين انتفت فرص المهندسين المصريين فى القطاع الخاص. وكانت مدرسة المعلمين العليا أقل المدارس العليا الأربع جاذبية، حول منعطف القرن، وقد أغلقت أبوابها مؤقتا عام ١٩٠٤ بسبب قلة عدد الطلاب. وشغل البريطانيون مناصب التدريس الممتازة فى المدارس العليا والثانوية، بل، وحتى بعض المدارس الابتدائية، وكذلك وظائف الإدارة التعليمية، كما تميزت مرتبات المدرسين المصريين بالضآلة].

وفى مدرسة الحقوق سرعان ما أثمرت علاقات لطفى السيد الجديدة ؛ فقدمه مصطفى كامل إلى الخديو عباس شخصيا، وأعجب به الخديو الشاب وأرسل لطفى السيد – وكان يصغره بعامين – إلى سويسرا ليحصل على حق المواطنة هناك، بحيث أصبح فى مقدوره أن ينشر مقالا مناهضا لبريطانيا فى القاهرة محتميا بالحصانة القانونية. وقابل لطفى – أثناء رحلاته الأولى – عددا من زعماء المسلمين المشاهير مثل جمال الدين الأفغانى، وسعد زغلول، وقاسم أمين، ومحمد عبده. وكان محمد عبده مشهورا فى ذلك الوقت باعتباره من رواد التحديث الإسلامى، وسرعان ما أصبح لطفى السيد من مريديه. ثم حدث تباعد بين الخديو عباس ومحمد عبده، فتوقف عباس عن رعاية لطفى، الذى عاد إلى القاهرة ليتولى وظيفة فى مكتب النائب العام، وبعد ذلك اتخذ لنفسه مكتبا خاصا لمزاولة المحاماة. وتزوج لطفى سيدة من أصل تركى– وهى من علامات الرقى الاجتماعى وقتذاك – وقد أهله تعليمه للاضطلاع بدوريه كرجل فكر فى دوائر "الجريدة"، وكمدير للجامعة المصرية. ويوضح الشكل (١) جانبا هاما خارج إطار ساحة التعليم المصرى فى أوائل القرن

نظام الدراسة المصرية



شـــــــــكل رقـــــــــم (١)

العشرين، وهو المدارس الخاصة ذات الإدارة الأجنبية. فقد جذب التحول الكبير إلى زراعة القطن فى مصر - بغرض التصدير - الأجانب الباحثين عن الثروة فتدفقوا على البلاد. وبدأت هذه الهجرة بالفعل قبل الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢، ثم أتاح لهاالاحتلال مناخا وديا شجع على استمرارها. وبحلول عام ١٩٠٧، أصبح هناك ٢٨٦ أجنبيا يقيمون بمصر، نصفهم تقريبا من الأوربيين أو الأمريكيين [والباقى معظمهم من السودان أو سوريا الكبرى](١٨). وكان الأجانب يمتلكون ١/٧ من مساحة الأراضى ومعظم المنشآت الصناعية والتجارية الكبرى. وظهرت حاجة اليونانيين والفرنسيين والإنجليز، إلى المدارس لتعليم أطفالهم. أما الموجة الاخرى من المدارس ذات الإدارة الغربية فجاءت عبر الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية ولأن المدارس العامة إمكانياتها محدودة؛ تحول العديد من المصريين إلى مدارس الجزويت، والفرير، والأمريكان، وغيرها من الإرساليات. الا أن الحركة التبشيرية لهذه المدارس، وإهمالها الدائم للغة العربية، وعملها خارج إطار الرقابة الحكومية، اصبحت أحيانا مصادر للخلافات.

كرومر وسياسة التعليم البريطانية :

جاءت سياسة الدولة التعليمية فى عهد اللورد كرومر (سير ايفيلين بارنج حتى عام ١٨٩٢) القنصل العام الأتوقراطى لإنجلترا فى مصر منذ ١٨٨٣ وحتى ١٩٠٧، نتاج مجمل أهداف الإنجليز فى مصر، بالإضافة إلى توجهات كرومر الشخصية. ونظرا لأن إنجلترا احتلت مصر بهدف تأمين طريقها إلى الهند، فقد أرادت المحافظة على استقرار البلاد، وتخفيف الانتقادات الأوربية لسياستها؛ عن طريق سداد الديون للدائنين، بل أنها جعلت مصر تسدد ثمن احتلالها [وكان اللورد كرومر، بثقافته المالية وخبرته التى اكتسبها فى الهند، أصلح من يتولى هذا المنصب] وقد وصف كرومر مهمته بأنها سباق مع الإفلاس، وكان يرسل إلى بلاده خلال ثمانينيات القرن الماضى تقريرا دوريا عن "الشئون المالية لمصر" مع أن الاتفاقيات الدولية حدت كثيرا من حريته فى الإنفاق حتى عام ١٩٠٤. أما المبالغ التى استطاع بالفعل ان ينفقها، فذهبت إلى أعمال الرى لزيادة الثروة الزراعية؛ بأمل سد عجز الموازنة، وتوفير الاستقرار لكل من ملاك الأراضى، والفلاحين. ومع

إحكام السيطرة البريطانية على نواح عديدة من الحكم فى التسعينيات من نفس القرن، اتسع نطاق التقرير السنوى الذى يرسله كرومر إلى بلاده ليصبح (تقرير الشئون المالية والإدارية، والأوضاع فى مصر) - بيد أن "الشئون المالية" ظلت فى المقدمة [١٩].

أما التعليم، فيأتى فى خاتمة قائمة أولويات كرومر، ولم ينفق عليه غير مبالغ قليلة؛ فلم يكن فى مصر حتى عشيةرحيله عنها سوى ثلاث مدارس ثانوية حكومية، يتخرج منها سنويا أقل من مائة خريج حتى عام ١٩٠٢ [٢٠].

وبعد عشرين عاما من الاحتلال البريطانى، اعترف كرومر بأن نصيب طلاب مصر ضمن موازنة الدولة المصرية ظل ١٪ فقط، مع تأكيده على أن هذه النسبة لا تشمل الرسوم الدارسية للطلاب والنفقات التعليمية التى تصرفها الاوقاف [٢١] (فى عام ١٩٠٨ أضاف هذان المصدران الى الميزانية العادية للتعليم زيادة قدرها ٦٠٪). وقد ارتفعت النسبة المخصصة للتعليم من الموازنة فى السنوات العشر السابقة علي الحرب العالمية الأولى حتى وصلت قبيل الحرب إلى ٣,٤٪ [٢٢]. ثم جاءت الزيادة الكبيرة التالية، مع عودة وزارة المعارف - ومعها العديد من القطاعات الحكومية الأخرى - إلى السيطرة المصرية عام ١٩٢٢.

وكان كرومر - بوصفه أحد الليبراليين الحقيقيين فى القرن التاسع عشر - يؤمن بأن الطلاب المصريين وأولياء أمورهم لن يأخذوا التعليم على محمل الجدية مالم يدفعوا رسوما ؛ فأعلن، قبيل عزله بفترة قصيرة، أن جميع الطلاب من المرحلة الابتدائية الى التوجيهية سوف يدفعون رسوما، فيما عدا استثناءات قليلة [٢٣]. كما أدرك أن مبلغ خمسة عشر جنيها مصريا أو أكثر، سوف يبعد الفقراء عن المدارس الابتدائية والثانوية- الأمر الذى لم يكن يقلقه؛ لان الفقراء ينبغى ألايتجاوزوا حدودهم !. ولاحظ اللورد أن التعليم المجانى فى مصر سوف يؤدى إلى : *"أن تخرج المدارس عددا من الشباب ربما، لو ظلوا فى المواقع الاجتماعية التى ولدوا فيها، وكرسوا أنفسهم لحرفة أو عمل يدوى شريف- لأصبحوا مواطنين أسعد حالا وأكثر منفعة بدلا من السعى للصعود الاجتماعى، الذى يعنى دائما التطلع للحصول على وظيفة حكومية"* [٢٤].

واعتبر كرومر أن مبرره السياسي في التقتير على المدارس، له نفس الدرجة من الأهمية، بيد أنه لم يكن يعلن ذلك صراحة؛ بعد أن علمته خبرته في الهند أن المدارس ذات النمط الغربي أفرزت سخطا قوميا، خاصة بين أولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول على المناصب الحكومية التي منوا أنفسهم بها. ولم يكن اقتصاد مصر القائم على الزراعة وسيطرة الأجانب على قطاع الاستثمار الحديث يترك للمصريين سوى فرص ضئيلة بين مناصب ذوى الياقات البيضاء في القطاع الخاص.ومن ناحية أخرى، خشي كرومر من زيادة عدد خريجي المدارس الابتدائية والثانوية والعليا عن المستوى الذي تستطيع الحكومة توظيفه. إلا أن المصريين نظروا إلى إلغاء المجانية في المدارس الحكومية نظرة مختلفة. وفي أغلب الأحوال، انصب النقد على "دوجلاس دنلوب" مستشار "كرومر" المكروه لشئون التعليم، ولكن الجميع كانوا يعرفون على من تقع المسئولية في الواقع. وفي نفس الوقت، كان التعليم في الأزهر مجانيا، مما أتاح للفقراء فرصة التفوق تمشيا مع فكرة المساواة في الإسلام. حتى إن محمد عبده حليف كرومر في بعض الأحيان – وليس مصطفى كامل العنيد – هو الذي علق في أسف [*] : *"مما يؤسف له أن نشهد كل عام مشهد الآباء والأمهات يأتون بأولادهم الصغار إلى وزارة المعارف، طالبين قبولهم بالمجان على سبيل الإحسان، متوسلين بفقرهم وبالخدمات التي سبق أن قدمها للدولة واحد أو آخر من أفراد أسرتهم، آملين دائما أن تخفف العناية الالهية– أو شفقة المسئولين– من صرامة القواعد ولو لمرة واحدة، الا أنهم يضطرون في آخر الأمر للعودة إلى بيوتهم أو قراهم، حائرين، محبطين، ناقمين، لايعرفون، ماذا يفعلون بهولاء الأطفال الصغار الذين كانوا يحلمون لهم بالكثير"* [٢٥].

معارضة كرومر للجامعة ومساندة القاضي مارشال:

لاريب ان أحمد فتحي زغلول – شقيق سعد – كان يتوقع النتيجة، عندما طلب مقابلة كرومر في أواخر عام ١٩٠٦ لبحث اقتراح بانشاء جامعة. [وكان فتحي– الذي ترجم في وقت لاحق كتاب "ديمولين" : "سر التقدم الإنجليزي الساكسوني" من الفرنسية إلى العربية – أحد أعضاء محكمة دنشواي الكريهة: عندما وقع صدام في يونيو من ذلك العام بين فلاحي قرية

[*] الفقرة التالية مترجمة عن النص الانجليزي – (المترجم)

دنشواى وجنود بريطانيين كانوا يصيدون الحمام؛ لقي فيه جندي حتفه بسبب الإجهاد بعد أن ذهب لنجدة زملائه. وصمم البريطانيون على أن يجعلوا من هذه الحادثة عبرة لمن يعتبر؛ فعقدوا محكمة خاصة قضت بشنق أربعة من الفلاحين، وجلد أربعة آخرين، وحبس اثنى عشر. وروع الجميع بالحادث - حتى أصدقاء البريطانيين من أمثال قاسم أمين، كما اشتدت حدة النغمة الوطنية المصرية [٢٦]].

وقد لعب كرومر على عامل الوقت، حتى لا يغضب حليفا مثل أحمد فتحى ؛ فاعتقد فتحى أن "اللورد" يبدو مؤيدا فكرة الجامعة، لكنه نصح بالتمهل فى التنفيذ،والاعتدال فى البدايات. كماأوصى كرومر باتباع نموذج المدرسة الهندية فى (أليجار) * مؤكدا على أنها نالت المساعدة المالية من الدولة لانها اتخذت شكلا مقبولا من الحكومة الهندية، وتطوع بالحصول على نسخة من ملفات "أليجار" ليدرسها زملاء فتحى [وربما كانت لكرومر أسباب سياسية وجيهة تبرر عدم ترحيبه بأن يحاكى المصريون الجامعات الهندية فى كلكتا، وبومباى، ومدراس]. وأخذ بعض المصريين اقتراح "أليجار" بجدية، فظل عبد العزيز فهمى - سكرتير الجامعة - طوال أربع سنوات بعد ذلك، يطلب من "جورست" خليفة كرومر إمداده بالمعلومات عن "أليجار" والجامعات البريطانية [٢٧].

وكان السيد أحمد خان قد أنشأ الكلية المحمدية الإنجليزية - الشرقية فى أليجار عام ١٨٧٥: ففى أعقاب "التمرد" الذى وقع فى ذلك العام دعا السيد أحمد خان رفاقه من الهنود المسلمين إلى نبذ المقاومة-غير المجدية- لبريطانيا، والسعى للحصول على التعليم الغربى اللازم للتقدم فى الوظائف الحكومية الهندية، ومن ثم اعتبرت الدراسات المتعلقة بالشرق على درجة تالية فى الأهمية، وأصبحت جامعة "كامبردج" هى المثال الرئيسى؛ فعين مدير جامعة "أليجار" وبعض أساتذتها من الانجليز كما كانت الإنجليزية لغة التدريس الأساسية. وعندما ظهر حزب المؤتمر الوطنى الهندى، ظل السيد أحمد بعيدا عن السياسة، فكافأته بريطانيا بوسام الفارس.

---

* جامعة "أليجار" الإسلامية فى الهند - ويرد الاسم فى بعض الكتابات "عليكرة" وفى كتابات أخرى "على جار" - (المترجم)

ولفتت مجلة "الهلال" التى أصدرها جورجى زيدان أنظار القراء المصريين إلى "أليجار" وإلى السيد أحمد بمقال يشيد بكليهما عام ١٨٩٨. فى حين تبنى "محمد رشيد رضا" وهو أيضا أحد المهاجرين من سوريا الى مصر، ومن أتباع الإمام محمد عبده وجهة نظر معارضة، فكتب : *"فهمت اللجنة* من فحوى رد اللورد أنه لا يرغب فيما ترغب فيه من إنشاء مدرسة كلية راقية على مذهب الأستاذ الإمام... وفهمت منه أيضا أنه ينبغى أن تكون المدرسة العيلية كما يحب هو، وترضى دولته، أى كالمدرسة الهندية أليجار"* [٢٨].

وفى لندن، كان وزير الخارجية يعكس أفكار كرومر عندما لم يستجب للاقتراح الذى طرح فى البرلمان الإنجليزى بتوفير الدعم المالى الحكومى للجامعة، فأعلن الوزير أنه لا يجوز التدخل فى موازنة الدولة المصرية [٢٩]. وقبيل مغادرته مصر نهائيا فى مايو ١٩٠٧، كرر كرومر تصريحه المهادن بعدم اعتراضه عى الجامعة من حيث المبدأ، ولكنه استعرض قائمة هائلة من العراقيل، ثم أعلن : *"لم أشر إلى هذه النقاط بغرض تثبيط همة مؤسسى المشروع ويصعب أن يكون ذلك هدفا لى... وبرغم ذلك، وكما سبق أن قلت، سوف يتعين مرور بعض الوقت قبل إنجاز المشروع، ومع هذا فلا أرى هناك أى مبرر يحول دون تنفيذه فى آخر المطاف"* [٣٠].

وبالإضافة إلى دعوة كرومر لتأجيل المشروع إلى أجل غير مسمى، حاول صرف النظر عنه من خلال تشجيع المصريين الذين جمعون التبرعات على التركيز على إنشاء المدارس الأولية للعامة [٣١]. وكان ٩٣٪ من المصريين أميين؛ ومن ثم، فالأقلية الضئيلة هى التى قد تحظى بفرصة الالتحاق بالجامعة. وكتب "دوجلاس دنلوب" فى تقرير له عام ١٩١٩، أنه بعد اقتطاع نفقات الادارة والتفتيش – فأن نسبة ٤٪ فقط من ميزانية التعليم توجه للمدارس الأولية، فى حين تخصص ٩٦٪ للمدارس الخاصة ذات النمط الغربى التى يدرس بها ابناء القلة المتميزة [٣٢].

ولم يغب عن أحد فهم مغزى موافقة كرومر على التعليم الابتدائى العام – وهو رغبته فى تجنب نوعية التعليم الأكاديمى الذى جذب الفلاحين إلى المدن وأفرز المواطنين المعادين لبريطانيا، الا أن ملاك الأراضى

* يقصد لجنة الدعوة لانشاء الجامعة – (المترجم)

المصريين المحافظين، الذين اعتبرهم كرومر حلفاء له، اختلفوا معه حول مدى قدرة التعليم الأولى على الإسهام فى تحقيق الاستقرار الاجتماعى ؛ ففىعام ١٩١٢ عبر محمد حسين هيكل- وهو من أنصار أحمد لطفى السيد- عن خشية طبقة ملاك الأراضى من حدوث اضطراب اجتماعى فى حالة نمو التعليم الأولى بصورة أسرع من المدارس العليا المخصصة للصفوة، التي تلقى هيكل نفسه التعليم فيها [٣٣]. وأسهم بعض أعيان القرى فى حملة كرومر من أجل انشاء المدارس الأولية، إلا أن بعضهم أقدم على ذلك خوفا من قطع مياه الرى عن أراضيه إذا تقاعس – حتى إن قاسم أمين كتب عن إصرار بعض المساهمين فى إنشاء الجامعة على عدم الإفصاح عن أسمائهم خشية انتقام الحكومة [٣٤].

ولم يكن جميع المسئولين الإنجليز معارضين لإنشاء جامعة: فقد تخوف القاضى ج.ا.مارشال – وهو زميل قاسم أمين فى محكمة الاستئناف العليا – من أن تخسر إنجلترا فرصة لإحداث أثر ايجابى، ولعب على وترغرور كرومر، عندما استأذنه فى نشر مقال يدعو لإنشاء جامعة مصرية، كتبه فى ديسمبر عام ١٩٠٤، قال فيه : *إن اسم مؤسس جامعة على قواعد حديثة سوف تتناقله الأجيال باعتباره أعظم من أسدى صنيعا لمصر على الإطلاق ؛ فإنشاؤها عمل رجل قوى. كما إن ما قدمه فون همبولت لبروسيا، يستطيع اللورد كرومر بمكانه اللامع وقوة شخصيته أن يقدمه لمصر. وسوف تدوم شهرته كمؤسس للجامعة طويلا بعد أن يلحق النسيان ببعض صفاته العظيمة الأخرى"* [٣٥].

ولكن مارشال أضعف مسحة التودد، عندما مزج إطراءه بالتعليقات اللاذعة مثل *إن مصر لايمكن إخضاعها طوال الوقت لمستوى ثابت من الإدارة المالية الناجحة"* و *"هناك تعليم كثير، وثقافة قليلة، والثقافة هى حجر الاساس فى تقدم الانسان"* و *"إنها لمن المفارقات الا يكون لبلد ثرى مثل مصر جامعة"* ...

وحول كرومر مقال القاضى إلى "دوجلاس دنلوب"، وعرف الأخير ما ينتظر منه فاستشار "يعقوب آرتين" وكيل الوزارة الذى كان من الدهاء بحيث تخلى عن رأيه الخاص فى الجامعة. وكتب دنلوب فى تقريره أنه وآرتين *مازالا عند رأيهما من ضرورة مرور وقت كاف قبل ان تتحقق نتيجة عملية، على نحو مفيد، لأى اقتراح بإنشاء جامعة فى مصر"* [٣٦].

وصادفت مارشال فرصة أفضل عندما تقدم بمقاله إلى "جروست" بعد عزل كرومر بوقت قصير: وكان جروست وسعد زغلول - وزير المعارف - يعكفان على تغيير سياسات كرومر تدريجيا، من خلال توسيع نظام المدارس، وتقديم المنح للمحتاجين، واستئناف البعثات الدراسية إلى أوربا، وتمصير هيئات التدريس. ولم تتضمن تعليقات جروست بشأن الجامعة أي قدر من العداء المستتر الذى كانت تعليقات كرومر تحفل به : ***تهنئ هيئة الادارة "بالجامعة" ورئيسها ببشائر السعد التى صاحبت بدايات عملهم. هذه البشائر التى تحمل آمالا طيبة فى الإمكانات المستقبلية للمؤسسة حديثة العهد، وفى نفعها"*** [٣٧].

ولم يكن غريبا أن يأتى موقف جروست مشجعا، نظرا لعلاقته الطيبة بالخديو الذى تبنى مشروع الجامعة ورعاه، بعكس علاقة كرومر به. ومع ذلك، رفض جروست نشر مقال مارشال قائلا انه ليس من اللائق أن يدلي موظف رسمي بآراء فى القضايا العامة.

ويروى مارشال أن قاسم أمين عرض عليه عضوية مجلس الجامعة المقترحة وأن "جروست" وافق على ذلك، الا أن قاسم أمين توفى قبل اتخاذ أى إجراء ؛ وافتتحت الجامعة وليس بين أعضاء مجلسها إنجليزى واحد. وعندما نشر مارشال اقتراحه أخيرا عام ١٩٢٢، كانت الأحداث تجاوزته، إلا أنه كان يسعى فقط لإثبات أن له السبق فى اقتراح إنشاء جامعة، وأصر على أنه لم يتشاور مع زميله قاسم أمين قبل كتابة المقال [٣٨]. ولكن مطالبته بالاعتراف له بفضل السبق لم تلق استجابه لدىأي من الساسة أو المؤرخين.

وكان اللورد كرومر محظوظا حين عزل من منصبه عام ١٩٠٧، تاركا سير ألدون جروست يواجه السنوات الصعبة التى تلت ذلك، حتى أن جامعة "أليجار" فى الهند بدأت تنخرط فى الحركة الوطنية المعادية لبريطانيا، بينما تتحدى مجموعة مصطفى كامل فى مصر السياسات البريطانية فى التعليم، بل وتتحدى الاحتلال ذاته. كما أصبح الاقتصاد مترديا مما دحض الادعاء المفضل لدى كرومر بأن الاحتلال جلب الرخاء ؛ لان الكساد الاقتصادى العالمى فى عام ١٩٠٧ أصاب مصر فى مارس من نفس العام، ولجأت فروع البنوك الاوربية فى مصر إلى الاقتراض، وانهارت بورصة الأوراق المالية فى الإسكندرية وكذلك قيمة العقارات الأمر الذي أعاد إلى المصريين ذكرى الأيام العصيبة من عام ١٩٨٢- عام ثورة عرابى

والاحتلال البريطاني. وأدت كارثة محصول القطن في ١٩٠٩ إلى تفاقم المشكلات القديمة المتراكمة : مياه الفيضان، وأساليب الصرف غير الملائمة، وتفشي الآفات الزراعية، وتوقف التوسع السريع فيالأراضي الصالحة للزراعة، واستمرار الزيادة السكانية المضطردة. وهكذا، لم تولد الجامعة المصرية في لحظة مواتية من الناحية الاقتصادية.

فكرة الجامعة : يعقوب آرتين وجورجي زيدان

فضلا عن القاضي مارشال، هناك خمسة أطراف مختلفة على الأقل لها بعض الحق في ادعاء غرس بذرة الجامعة المصرية، ثلاثة منهم معروفون على نطاق واسع ويتردد ذكرهم في المؤلفات المصرية الحديثة المتعلقة بالتاريخ : فينسب أنصار الحكم الملكي - الذين تندر الإشارة إليهم منذ ١٩٥٢ - هذا الفضل للأمير أحمد فؤاد، مع ذكر اسم الخديو عباس أحيانا، ويؤكد الوطنيون من أنصار الحزب الوطنيعلى فضل مصطفى كامل، بينما يركز ورثة حزبي الأمة والوفد على إسهامات كل من سعد زغلول، وقاسم أمين، ومحمد عبده. ومع أن المقترحات الأولى ليعقوب آرتين - موظف الحكومة الأرمني -، وجورجي زيدان - الصحفي السوري - كانت منشورة، بعكس مقترحات القاضي مارشال، إلا أن ذكرهما أغفل لأنهما من خارج الحركة الوطنية المصرية.

وكان يعقوب آرتين قد ألمح للموضوع عام ١٨٩٤، حين ذكر في سياق تقرير له أن المدارس المهنية العليا القائمة يمكن أن تكون أساسا لقيام جامعة [٣٩]. الا أنه كخادم مخلص للسادة البريطانيين في مصر لم يتابع طرح الموضوع [وأرتين هذا، يأتي في ختام سلسلة طويلة من وسطاء أرمن - أشهرهم نوبار باشا رئيس الوزارة - خدموا في المناصب العليا في مصر منذ عصر محمد على وحتى أوائل القرن العشرين. وأستمر نفعهم حينا من الوقت بفضل إجادتهم للغات الأجنبية، ومعرفتهم بأوربا والشرق الأوسط. ولكن بعد أن تعلم عدد عدد أكبر من المسلمين اللغتين الانجليزية والفرنسية، وبعد أن وجدت الحركة الوطنية المصرية من يعبر عنها، انتفى نفع الوسطاء الأرمن فاستقال أرتين من منصبه كوكيل لوزارة المعارف، عندما أصبح سعد زغلول - المعروف بالحزم - وزيرا لها عام ١٩٠٦ [٤٠]. وما أن تولى سعد

زغلول الوزارة حتى نحى نفسه عن مشروع الجامعة، مما أتاح الفرصة أمام آرتين للحصول على مقعد فى مجلس إدارتها] ولايكاد يكون هناك بين المصريين من انتبه لاقتراح آرتين القديم بشأن الجامعة [٤١]، فى حين شغل المؤرخون من الأرمن بأمور أخرى.

أما جورجى زيدان، فلديه سند أقوى فى ادعاء غرس بذور فكرة الجامعة؛ ففى عام ١٩٠٠ دعت مجلته "الهلال" إلى إنشاء "***مدرسة كلية مصرية***" توفر تعليما عاليا حديثا باللغة العربية داخل الوطن، بحيث لا يضطر المصريون للسفر إلى أوربا [٤٢]. وكان فى ذهن زيدان نموذجان للجامعة، أولهما جامعة (أليجار) التى سبق ذكرها [٤٣].

أما نموذج زيدان الثانى، فهو الكلية "البروتستانتية" السورية التى أنشأتها الإرساليات الأمريكية فى بيروت ورغم حداثة عهدها فى عام ١٩٠٠، كانت تقدم الدراسات النظرية والطب والصيدلة والتجارة. وفى أول الأمر كان معظم طلابها من المسيحيين، ولكنها اجتذبت المسلمين أيضا بعد أن أصبحت "الجامعة الأمريكية فى بيروت"، فأضحى تأثيرها ملموسا خارج حدود لبنان الضيقة. وتلقى زيدان فيها قسطا من التعليم قبل أن ينتقل إلى مصر. كما أشار زيدان - عرضا- إلى جامعتين أخريين أيضا كانت معرفته بهما أقل، هما جامعة "سان جوزيف للجزويت" فى بيروت - المنافس الدائم لنظيرتها الأمريكية، و"كلية روبرت" في استانبول التابعة للإرساليات الأمريكية [٤٤].

ولم يسفر اقتراح الهلال، بأن تنشئ الإرساليات الأمريكية لمصر كلية على غرار الكلية البروتستانتية السورية إلا عن انزعاج معظم المسلمين. وربما كان زيدان يعلم أنه فى عام ١٨٩٩ بدأت إرسالية "الكنيسة البروتستانتية الموحدة" تبحث فكرة إنشاء كلية أمريكية فى القاهرة، بعد أن لاحظت أن حوالى ٦٠ مصريا يذهبون إلى بيروت سنويا للحصول على التعليم العالى. وسار المشروع فى طريقه خطوات إلى أن وقعت الحرب العالمية الأولى، فألغى المندوب السامى "ريجنالد وينجت" تنفيذ الفكرة، قائلا ان المسلمين قد يرفضونها لأسباب دينية، كما أن هناك جامعة مصرية عامة قيد البحث بالفعل. ولكن الأمريكيين أصروا على موقفهم وفى عام ١٩٢٠ افتتحت الجامعة الأمريكية فى القاهرة بمبنى جاناكليس، وهو نفس المبنى

الذى كانت الجامعة المصرية قد استأجرته قبل الحرب. وبدأت الجامعة الأمريكية بداية متواضعة بمناهج المدارس الثانوية، ثم أضافت تدريجيا مناهج التعليم الجامعى [٤٥].

وفى عام ١٩٠٦ كانت الصحافة العربية تناقش قضية إنشاء جامعة مصرية، وانضم جورجى زيدان متحمسا إلى الحوار الذى ينسب لنفسه الفضل فى بدئه. واستعرضت "الهلال" تاريخ انشاء الجامعات فى أوربا وأوضحت الفارق بين "الجامعة" و"الكلية" [٤٦] فرأى زيدان أن "أليجار"، "وروبرت كوليدج" و"الكلية السورية البروتستانتية" ليست جامعات حقيقية، لأنها لاتعنى بتدريس كافة العلوم كما تفعل جامعة أكسفورد.

وترددت فى القاهرة إشارات عابرة إلى الجامعات اليابانية أيضا [٤٧]، بسبب انتصار اليابان على روسيا فى حرب ١٩٠٤ -١٩٠٥، إلا أن المصريين لم يكونوا يعرفون شيئا يذكر عن اليابان. وكانت كل من كلية جنوب أفريقيا التى يرجع انشاؤها الى عام ١٨٢٩، وجامعة "جودهوب" فى كيب منذ عام ١٨٧٣ (وهى مثل جامعة لندن، عبارة عن هيئة لعقد الامتحانات وليست للتدريس)، وجامعة الجزائر عام ١٩٠٩، ليست سوى تجميع لعدد من المدارس الموجودة بالفعل. علاوة على أن هذه المعاهد القائمة على التراب الأفريقى لم تكن تخدم سوى المستوطنين الأوربيين، ولم يكن لها تأثير على مصر. ولعل أكثر مايستحق الاهتمام، عدم اكتراث المصريين بالجامعة العثمانية التى افتتحت فى استانبول عام ١٩٠٠، عندما كانت علاقة مصر بالإمبراطورية العثمانية قد أصابها الضعف [٤٨] وأصبح مؤسسو الجامعة المصرية يفضلون الأفكار القادمة من مصادر أوربية.

ورغم أن مجلة "الهلال" رددت كثيرا دعوى جورجى زيدان بأنه منشئ فكرة الجامعة، الا أن المؤرخين المصريين لم يقروا بذلك حتى عام ١٩٨٣[٤٩]. وربما يكون السبب فى ذلك واضحا : فزيدان، وإن لم يؤيد الحكم البريطانى فى مصر بشكل صريح- مثلما فعل زميلاه الصحفيان السوريان المسيحيان، يعقوب صروف وفارس نمر- إلا أنه لم يكن على صلة بالحركة الوطنية المصرية، فلم يلائم رؤية المسئولين والمؤرخين المصريين الذين كانت الجامعة بالنسبة لهم جزءا من النضال الوطنى.

ولم يكن هناك عائق من هذا النوع يحول دون الاعتراف بفضل مصطفى كامل ؛ ففي عام ١٩٠٠ أصدر هذا الزعيم الوطني ملتهب الحماس، بمساعدة من الخديو عباس "صحيفة اللواء" اليومية المناهضة للحكم البريطاني، ثم أنشأ رسميا في عام ١٩٠٧ الحزب الوطني الذي طالب بالاستقلال الفوري للبلاد. ورغم أنه توفي في العام التالي وهو في الرابعة والثلاثين من عمره، الا أنه يظل حتى الآن بطلا وطنيا.

وفي أولى سنوات صدور صحيفة اللواء، دعت إلى إنشاء مدرسة كبرى تضم مستوى التعليم العالي إلى جانب المستويين الابتدائي والإعدادي [٥٠]. وفي أكتوبر ١٩٠٤ اقترحت الصحيفة إنشاء كلية مصرية (***مدرسة كلية***). وبعد ثلاثة أشهر أوصت "اللواء" بتسميتها كلية "محمد على"، احتفالا بالذكرى المئوية لاعتلاء مؤسس الأسرة المالكة العرش [٥١]. واستجاب المصريون لدعوة مصطفى كامل، وفي غضون أشهر قليلة جمع وجهاء البلاد ثمانية آلاف جنيه مصري كدفعة مقدمة من أجل المشروع. غير أن الخديو عباس - النصير القديم لمصطفى كامل - تخلى عنه، وتبخر الأمل في تحقيق نتائج سريعة [٥٢] عندما قضى "الوفاق الودي" على أمل عباس في مساندة فرنسا له ضد بريطانيا، بالإضافة إلى أن ثمة فرصة لاحت للتصالح مع كرومر، ومن ثم لم يكن من اللائق ان يشجع عباس فكرة الجامعة.

ثم حمل تابعو محمد عبده الشعلة. وكان محمد عبده في نهاية الامر، قد قبل كارها - على نحو يفوق كره محمد على واسماعيل لذلك من قبل - فكرة انه ربما كان من الأسهل إنشاء معهد جديد بدلا من تطوير الأزهر. ويرى محمد رشيد رضا أن الجامعة التي شغلت ذهن استاذه، انما تعكس المبادئ العليا لمحمد عبده، الذي عرف عنه: ***"فضله، ونبله، ووطنيته الصادقة، وخدمته للمصلحة العامة... واعتدال حزبه بين الأحزاب الإسلامية"، وجمعه بين أسباب الحضارة والمحافظة على أصول الدين الإسلامي"*** [٥٣].

وقبيل وفاة محمد عبده عام ١٩٠٥، شرح فكرته لأحمد باشا المنشاوي - من أعيان مديرية الغربية - أثناء غذاء لهما معا حضره أيضا محمد رشيد رضا، وأحمد فتحي زغلول، شقيق سعد. وكان للمنشاوي، مثلما كان لمؤسسي العديد من الكليات الأمريكية، أحلامه المثالية فعرض أن

يضطلع وحده بتمويل المعهد بشرط أن يقام خارج القاهرة *"بلد الأفيون والمنزول"* [٥٤]. واقترح المنشاوى أن يكون الموقع فى ناحية القليوبية، كما اقترح توفير مركب بخارى لنقل المعلمين يوميا من وإلى القاهرة. وبعد ذلك، بحث محمد عبده الأمر مع المستشار المالى البريطانى أملا فى الحصول على الأرض فى صورة هبة للمشروع؛ بيد أنه والمنشاوى، توفيا قبل تحقيق أى شئ.

ثم أشعلت صدمة دنشواى عام ١٩٠٦ جذوة الحركة الوطنية، التى أفضت فى آخر الامر إلى تنشيط العمل فى مشروع الجامعة [٥٥]. وفى سبتمبر من نفس العام، تعهد أحد أعيان بنى سويف، وهو مصطفى كامل الغمراوى، بالتبرع بمبلغ خمسمائة جنيه مصرى لصالح الجامعة فى حالة انضمام متبرعين آخرين [٥٦]. وكتب مصطفى كامل فى "المؤيد" – أثناء رحلته عائدا من أوربا – داعيا للبدء فى جمع التبرعات [٥٧]؛ فأمسك القاضيان سعد زغلول وقاسم أمين بزمام المبادرة، دون انتظار لموافقة كرومر. ودعا زغلول حوالى عشرين شخصيا للاجتماع فى "سرايته" يوم ١٢ أكتوبر. وحضر الاجتماع محمد فريد وثلاثة آخرون على الأقل من أنصار مصطفى كامل. وشكل المجتمعون من أنفسهم لجنة عينت سعد زغلول نائبا للرئيس، وقاسم أمين سكرتيرا، تاركة الرئاسة شاغرة توقعا لرعاية ملكية. ثم جمع أولئك الحاضرون مبلغ أربعة آلاف و٤٨٥ جنيها مصريا، وفى اليوم التالى بدأوا حملة للاكتتاب العام من أجل إنشاء الجامعة.

وبعد ذلك بأسبوعين اخذت الجميع الدهشة، لتعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف؛ فكان ثالث مصرى مسلم ينضم إلى نخبة الوزراء المكونة أساسا من الأتراك والشراكسة [٥٨]. واستقال سعد زغلول من لجنه مشروع الجامعة المصرية، فوصمه منتقدوه ومنهم مصطفى كامل والمستشار مارشال بالانتهازية : *"لقد أسقط فكرة الجامعة فورا، كما لو كانت قطعة من البطاطا الساخنة، فلم تعد ذات نفع * له"* [٥٩]. ومع ذلك، عارض كرومر مشروع الجامعة، وكان زغلول صهرا لمصطفى فهمى رئيس الوزراء الدمية، الذى يترأس الوزارة المغيبة منذ ١٨٩٥.

* نقلا عن الانجليزية – (المترجم)

الا أن المدافعين عن سعد زغلول ذكروا إنه انضم إلى الوزارة بهدف خدمة بلده،، وأن فتوره الظاهرى قصد منه تفادى الاتهامات حول تدخل الحكومة، والتعبير عن عدم موافقته على هيمنة الأمير أحمد فؤاد على الجامعه. وقد اثار فؤاد حنق زغلول، فكان يتخطاه فى المسائل المتعلقة بالجامعة، ويذهب مباشرة إلى المستشار "التعليمى دوجلاس دنلوب" الذى كان الوزير الجديد يصارع من أجل اخضاعه لسلطته. وربما كان زغلول هو الذى أمد "جون روبرتسون"، عضو البرلمان الانجليزى بالمعلومات، التى دفعته إلى مطالبة حكومته عام ١٩١١ بوقف النفوذ الشخصى لفؤاد فى الجامعة من خلال إخضاعها لنظارة المعارف المصرية [٦٠]. والملاحظ، أن ناظر المعارف – سعد زغلول – لم توجه له حتى الدعوة للتحدث فى حفل افتتاح الجامعة عام ١٩٠٨، وقد أبدى فى مذكراته استياءه من المتحدثين لعدم إشارتهم إلى قاسم أمين–وهو أول مؤسسى الجامعة وأفنى حياته في خدمتها– كما استاء من الخديو لخروجه عن نص الخطبة التى كان قد أعدها له بنفسه [٦١]. ولم تبدأ نظارة المعارف دعمها للجامعة بمبلغ ألفى جنية مصرى سنويا، إلا عام ١٩١١ عندما انتقل زغلول إلى نظارة الحقانية [٦٢].

وهكذا، أسهم جورجى زيدان، ومصطفى كامل، ومحمد عبده، وسعد زغلول فى خدمة مشروع الجامعة، كل منهم فى مرحلة معينة، ولكن الجامعة لم تخرج إلى حيز الوجود الا فى عام ١٩٠٨، بعدما رحل كرومر، وبدأ التقارب يعود ثانية بين الخديو وجروست، فاستأنف القصر مساعدته لها.

الهـوامـــش

١- أحمد عبد الفتاح بدير، *الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية* (القاهرة ١٩٥٠) صـ صـ ٢٦٥ - ٢٦٦ (سوف يشار اليه فيما بعد باسم بدير)

٢-

- George Maqdisi; *The rise of Colleges : Institutions of learning in Islam and the west* (Edinbugh , 1981).

عن الأزهر انظر :

- Chris Eccel , *Egypt , Islam and Social Conflict and Accommodation in al - Azhar* (Berlin , 1984).

و :

J. Heyworth - Dunne , *An Introductio to the History of Education in Modern Egypt* (london,1968).

و :

- Bayard Dodge , *Al - Azhar A Millenium of Moslem Learning* (Washington, DC , 1961).

انظر ايضا

- Afaf lutfi ; al - Sayyid Marsot , " *the Ulama of Cairo in the Eighteenth and Nineteenth Centuries* ".

و

- Daniel Crecelius "Nonideological Responses of the Egyptian Ulema to modernization"

وكلا الدراستين فى

- Nikki R. Keddie, ed., *Scholars, Saints,* and Sufis : *Moslem religious Institutions in the Middle East since 1500* (Berkeley, California, 1972), pp. 149-64, 167 - 209.

٣-

Timothy Mitchell, *Colonising Egypt* (Cambridge, England, 1988).

٤- عن الإصلاحات انظر:

- Eccel , *Azhar,*

ص ص ١٥٩ - ١٦٢ ، ١٦٩ - ١٨٣

ويحتوى الجزء الأول من :

- Gilbert Delanoue , *Moralistes et politiques musulman dans L 'Egypte du XIXe siecle* (1798 - 1882) (2 Vols., Cairo, 1982).

مادة عن أساتذة الأزهر في القرن التاسع عشر الذين أغفل ذكرهم هنا. وتتضمن المصادر عن محمد عبده :

– محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (٣ أجزاء، القاهرة ١٩٣١).

و

- C. Adams , *Islm and Modernism in Egypt* (London 1933).

و

- Albert Hourani , *Arabi thought in the liberal age 1798 - 1939* (london 1962). PP. 130 - 60

– وعن علاقة محمد عبده بعباس انظر : عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي، الخديو عباس الثاني والحزب الوطني ١٨٩٢ – ١٩١٤، (القاهرة ١٩٨٢) صـ صـ ١٠٤ – ١٤٣.

و

- Elizabeth Mayer ., *"Abbas Hilmi II : the Khedive and Egypt' struggle for Indepence"*

رسالة دكتوراه غير منشورة من جامعة ميتشجن ١٩٧٨ صـ صـ ٤٤٣ – ٤٦٥.

٥– المصدر الرئيسي عن طه حسين هو سيرته الذاتية "*الأيام*" (٣ أجزاء القاهرة – دار المعارف – بدون تاريخ – صدر منها ٦١ طبعة) وقد ظهرت الأيام (الجزء الأول على هيئة حلقات مسلسلة في مجلة الهلال (٢٦ ديسمبر حتى يوليو ١٩٢٧) ثم صدرت في كتاب عام ١٩٢٩. وصدر الجزء الثاني في عام ١٩٢٩ ، والثالث في بيروت عام ١٩٦٧ وقد ظهر كل من هذه الأجزاء مترجما إلى اللغة الإنجليزية لأكثر من مترجم وتحت عناوين مختلفة (أورد المؤلف عناوين هذه الترجمات، وقد رأيت أسقطها على أساس أن القارئ العربي لن يحتاج للرجوع إليها بالطبع – "المترجم") كما قام المؤلف بتحقيق الاستشهادات وفقا للنص العربي لتحديد ارقام الصفحات.

-كما يقدم كتاب حمدى السكوت ومارسدن جونز، "*أعلام الأدب المعاصر في مصر*" – الجزء الأول : ***طه حسين*** (القاهرة ١٩٧٥) سيرة ذاتية شاملة.

انظر أيضا :

Pierre Cachia, *Taha Husayn : His place in the Egyptian literary Renaissance* (London 1956).

و : عبد المنعم الدسوقي الجميعي: *طه حسين والجامعة المصرية* (القاهرة ١٩٨١)

٦–*الأيام* – الجزء الثالث صـ ٣ – ٤

٧– *الأيام* الجزء الثاني صـ ١٤٧

٨–

B. lewis " Efendi," *the Encyclopaedia of Islam* (Ei) leiden , 2 nd ed., I : 687,

وهو يعالج أساسا الاستخدام الشائع للقب قبل استخدامه الحديث

٩–*الأيام*. الجزء الثاني صـ صـ ١٥٨ – ١٧٣

١٠- *الأيام* - الجزء الثالث صـ ٢٠
١١- *الأيام* - الجزء الثاني صـ ١٧٣
١٢- على سبيل المثال عائلات عبد العزيز فهمي "*مذكرات عبد العزيز فهمي*" المصور ١٠ يونيو ١٩٤٩ صـ ٢٨، وعبد الرحمن الرافعي "*مذكراتي ١٨٨٩ - ١٩٥١*" (القاهرة ١٩٥٢) صـ صـ ٥ - ٦ ، وسعد زغلول الأزهري الذي ألتحق شقيقة فتحي بمدرسة الحقوق. وعن فتحي انظر الياس زاخورة، "*مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال في مصر*" (القاهرة ١٩١٦) الجزء الثاني صـ صـ ٣٥١ - ٣٥٢.
١٣-

James C. McClelland ,*Autocrats And Academics : Education , Culture, and Society in Tsarist Russia* (chicago , 1979) ,

خاصة الصفحات ٥ ، ٩ ، ١٣
١٤-

- Malcolm Kerr , " Egypt", James.S. Coleman, ed., *Education and Political Development* (Princeton 1965), p. 174.

١٥-

Donald M.. Reid , "*Education and Career Choices of Egyptian Students, 1882 - 1922,* " international Journal of Middle East Studies. 8 (1977)

ص ٣٤٩ - ٣٧٨ وعن الصعوبات في وجه توظيف الأزهريين انظر Eccel, Azhar
وخاصة ص ٢٩٠
وايضا Crecelius in: Keddie , *Scholars* .
١٦- المعلومات التالية عن أحمد لطفي السيد من كتابه قصة حياتي كما حكاها لطه الطناحي (القاهرة ١٩٦٢). انظر أيضا:

- Charles wendell, the *Evolution of the Egyptian National Image from its Origins to Ahmad lutfi al - Sayyid* (Berkeley , California , 1972)

صـ صـ ٢٠١ - ٣١٣

و

- Afaf lutfy Al - Sayyed Marsot , *Egypt's Liberal Experiment ; 1922 - 1936* (Berkeley , California , 1977)

صـ صـ ٣٢ ، ٢٢٠ - ٢٢٧
١٧- *الأيام* - الجزء الثالث صـ ١٣٤.
١٨-

- E.R.J Owen, *Cotton and the Egyptian Economy 1820 - 1914 : A study in trade and Development* (Oxford 1969)

صـ صـ ٣٢٠ - ٣٢١

١٩- يعتمد هذا القسم على Reid , " *Education* ", صـ صـ ٣٤٨ - ٣٧٨ (سبق الإشارة اليه فى هامش ١٥). وعن تطورات التعليم فى الأربعين عاما الأولى من الاحتلال البريطانى انظر أيضا : أمين سامى، *التعليم فى مصر* (القاهرة ١٩١٧)، وجرجس سلامة، *أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢ - ١٩١٢* (القاهرة ١٩٦٦) و

- David Chapin Kinsey " *Egyptian Education under Cromer : A study of East - west Encountrer in Educational Administration and Policy , 1883 - 1922* ", Harvard University , 1965.

(رسالة دكتوراه غير منشورة)

ولعل أفضل مصدر عن آراء كرومر هو كتابه

Modern Egypt (2 vols. , london , 1908).

انظر أيضا :

- Afaf Lutfi Al. sayyid, *Egypt and Cromer : A study in Anglo - Egyptian Relations* (new York , 1968).

و

Robert L. Tignor, *Modernizataion and British Colonial Rule in Egypt 1882 - 1914* (Princeton , 1966)

-٢٠

-*Staistique scolair d'Egypte*, annee 1912 - 1913

(القاهرة ١٩١٣) صـ صـ ١٦، ١٢٧

٢١- (*Lord Cromer*), Reports, 1903 - صـ ١٠

٢٢- Tignor, *Modernization* - صـ ٣٤٦

٢٣- (Cromer) , Reports 1905 , - صـ ٨٢

٢٤- (Cromer) , Reports 1900 , - صـ ٥٠

٢٥- A.B. De Guervill, *new Egypt* (london , 1905) صـ ١٥٩

٢٦- محمد رشيد رضا، *تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده* (٣ أجزاء القاهرة ١٩٣١) الجزء الأول صـ ١٠٦٦

- E. demolin , *A Quoi tient la superiorite des Anglo - Saxons?* (Paris , 1997)

وقد ترجمه أحمد فتحى زغلول تحت عنوان " *سر التقدم الإنجليزى - السكسونى* " (القاهرة ١٩١١ - ١٩١٢). وعن دنشواى انظر محمد جمال الدين السعدى، *دنشواى* (القاهرة ١٩٧٤).

- ٢٧

- Forign Office Archives, Public Record Office, london. 371 / 895 / 42075 , Gorst to Grey , November 7, 1910.

عن " أليجار " انظر

- Lelyveld , *Aligarh's first Generation : Solidarity in British India* (Princeton , 1978).

و

- Hafeez Malik, *Sir Sayyid Ahmed and Muslim Modernization in India and Pakistan* (New York , 1980)

٢٨- رشيد رضا : *تاريخ الأستاذ الإمام* - الجزء الأول : صـ ١٠٦٦ - ٦٧.

مقال زيدان هو : "*المدرسة الكلية المصرية*" الهلال عدد ٩ (١ فبراير ١٩٠٠) ٢٦٤-٢٦٧

-٢٩

Forign Office Archives 371/ 244 / 82 , Parliamentary Question , December 18, 1906 , *Aiden to secrtary of state Foreign Affairs*.

٣٠- تعليقات كرومر من Reports, 1906 صـ ٩٥

٣١- شفيق، *منكراتى* - الجزء الثانى، القسم الثانى : ١٠٦، ١٠٩ - ١١٠

-٣٢

FO 371 / 244 / 82, Paliamentary Question, December 18, 1906 , *Aiden to Secretary of state for forign Affairs*.

٣٣- " الجريدة " ٢٥ يوليو ١٩١٢ - كما ورد فى

- Charles D.smith *Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt : ABiography of Muhammad Husain Haykal* (Albany, New York , 1983).

صـ صـ ٤٥ ، ٢٠٥ ، هامش ٣٦

ويشير متن الكتاب إلى أن تاريخ المقال ١٩١١، فى حين تشير الملحوظة أسفل الصفحة إلى ١٩١٢.

-٣٤

Germain Martin , " *L'univesite egyptienne* , " *Revue du Monde musulman* 13 (1911) . 7

-٣٥

J.E. Marshall, " *Aplea for a university for Egypt made by the Author in December 1904* ", L'Egypte contemporaine 13 (1922 : 628)

والاستشهادات الواردة فى بقية الفقرة من : أحمد عبد الفتاح بدير صـ صـ ٦٢٦ - ٦٢٨

و: عبد المنعم إبراهيم الدسوقى، *الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ - ١٩٤٠* (القاهرة ١٩٨٣).

و: عبد المنعم إبراهيم الدسوقى، *الجامعة المصرية "القديمة" : نشأتها ودورها فى المجتمع ١٩٠٨ - ١٩٢٥* (القاهرة ١٩٨٠). و: سامية حسن إبراهيم، *الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور* (القاهرة ١٩٨٥)، وكلها لم تشر إلى مشروع مارشال.

---

* اختصار : لملفات وزارة الخارجية البريطانية - المترجم.

-٣٦
FO 371 / 249 , Marshall. Marshall , " *A plea* " p 116 to w. Tyrrell. August 1907.

٣٧- (Gorst) , Reports , 1908,p 166

انظر ايضا: { Gorst } , Reports , 1907 , p 39 .

-٣٨
J.E Marshall , *The Egyptian Enigma* (London , 1928). p.91

-٣٩
Jacoub Artin , *Considerations sur L'instruction publique en Egypte* (Cairo,1894) ,pp. 166 - 67.

٤٠- the Times (London) , November 13 , 1906 , p. 5

٤١- تذكر احدى الوثائق التى أوردها بدير تعليق أرتين (صـ ٣٢١). وقد نقلت سامية حسن ابراهيم فى كتابها *الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور* (القاهرة ١٩٨٥) صـ صـ ١٤ - ١٥ تعبير المدرسة الكلية الجامعة ، عن النص العربى لتقرير أرتين " *القول التام فى التعليم العام* " صـ ١٢٠. وعن أرتين انظر :

Kinsey . " *Egyptian Education* " , pp.101 - 104 , 454.

٤٢- زيدان، مجلة الهلال، (١ فبراير ١٩٠٠) : ٢٦٤ - ٢٦٧ وتعتبر أشمل دراسة عن زيدان هى :

Thomas Philipp, *Georgi Zaydan : his Life and Thought* (Beirut , 1979)

٤٣- مجلة الهلال، (أول أكتوبر ١٨٩٨) : صـ ١ - ٨ توضح رأى زيدان فى ألبجار.

٤٤- زيدان، الهلال العدد ١٥ (اول نوفمبر ١٩٠٦) : ٦٩. وتشير المقتطف العدد ٣١ (١٩٠٦) أيضا إلى اقتراح زيدان. وعن الكلية السورية البروتستانتية (الجامعة الأمريكية فى بيروت فيما بعد) انظر :

Stephen Penrose , *That They May Have life, the story of the American University of Beirut , 1866 - 1941* (Princeton , 1941)

-٤٥
Lawrence R. Murphy, *The American University in Cairo, 1919 - 1987* (Cairo - 1987) , pp. 1 - 29

٤٦- زيدان، الهلال (أول نوفمبر ١٩٠٦) : صـ صـ ٦٨ - ٨٨ خاصة صـ ٧٥ والمقتطف (يونيو ١٩٠٨) صـ صـ ٤٢٢ - ٤٢٧ انظر أيضا :

J.D.J Waardenburg , " *kulliyya* " and C.K.zurayk , " *Djamia*"

فى :

The Encyclopaedia of Islam , leiden , 2nd ed. 5 : 364 - 366, and 2 : 427.

٤٧- على سبيل المثال بالنسبة لخطبة أحمد زكى *المقتطف* ٣٤ العدد الأول (فبراير ١٩٠٩) ١٤٥.

٤٨-
South Africa , republic of , " *International Encyclopedia of Higher Education* (San Franciso , 1977) 8 ; 3892

و

Jean - Jacques Waardenburg , *Les Universites dans le monde arab actuel* (2 vols. Paris , 1966) 1 : 10 - 11

كما عولجت مسألة جامعة استنبول العثمانية فى : -

Joseph S. Szyliowicz, *Education and Modernization in the middle Easl* (Ithaca, New York, 1973) , pp. 141 , 147 , 166 - 167, Cemil Bilsel , *Istanbul Universitesi Tarihi* (Istanbul 1943)

٤٩- عبد المنعم ابراهيم الدسوقى "*الجامعة المصرية القديمة* " صـ صـ ٣، ٩

٥٠- مصطفى كامل " *حياة الشعب فى الشعب* " - اللواء ٢٥ يناير ١٩٠٠

٥١- مصطفى كامل - اللواء ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤، كما نقله عبد الرحمن الرافعى فى : *مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية* (القاهرة ١٩٦٢) صـ ٢٣٨ - ٢٣٩.

٥٢-

Mustafa Pasha Kamel, *Lettres egyptiennes* , p. 170

كما نقله:

Germain Martin , " *l'universite Egyptienne* ", *Reuve de Monde Musulmman* 13 , No. 1 (1911) : 4 - 5

ونقله الرافعى أيضا فى " *مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية*، صـ ٢٣٩.

٥٣- رضا، *تاريخ الأستاذ الإمام*... الجزء الأول صـ ١٠٦٧.

٥٤- المرجع السابق صـ صـ ٩٤٦ - ٩٤٧.

٥٥- عبد الرحمن الرافعى، *مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية* (القاهرة ١٩٦٢)

٥٦- بدير صـ ٤. انظر صـ صـ ٤-١١ لوصف الاجتماع فى سراى زغلول

٥٧-

Juliette Adam , L'angleterre en Egypte (paris 1922) , pp. 175 - 179

و: سامية حسن إبراهيم " *الجامعة الأهلية* "... صـ صـ ٢٢ - ٢٤

٥٨- بعد على مبارك ومحمد قباني. انظر

- Jeffrey Collins , " *the Egyptian Elite under Cromer , 1882 - 1907*, Princeton University , 1981 , p. 223

(رسالة دكتوراه غير منشورة)

- ٥٩

J.E.Marshall , *The Egyptian Enigma* (london , 1928) , p. 92.

وهناك روايات أخرى مناونة لزغلول منها : مصطفى كامل " *سعد زغلول وزير المعارف* " - اللواء ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦، كما نقلها عبد المنعم الدسوقى فى *الجامعة المصرية القديمة*

" صـ صـ ٣٨ – ٣٩. وأحمد شفيق مذكراتي في نصف قرن (٤ أجزاء، اقاهرة ٣٤ – ١٩٣٦) الجزء الثاني صـ ١١٠. والرافعي : " مصطفى كامل..." صـ صـ ٤١٩ – ٤٢١. والرافعي "*محمد فريد رمز الخلاص والتضحية*" (القاهرة ١٩٦٢) صـ صـ ٤٠٦ – ٤٠٧ وعبد الخالق محمد لاشين : "*سعد زغلول – دوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤* (القاهرة ١٩٧٠) صـ صـ ٤٢٤١- ، ١١١ – ١١٤. وسامية حسن علي "*الجامعة الأهلية...*" صـ صـ ١٧ وما بعدها. وقد برر سعد زغلول قراره في مذكراته " الكراسة السادسة عشر " صـ ٨٣٨ كما نقلها عبد المنعم الدسوقي في "*الجامعة المصرية القديمة*" صـ صـ ٣٨- ٣٩ أما التفسيرات الموالية لزغلول فتتضمن : عباس محمود العقاد، *سعد زغلول : سيرة وتحية* (القاهرة ١٩٣٦)، صـ صـ ٩١ – ٩٢، ١٠٣ – ١٠٦، وإميل فهمي حنا شنودة : " *سعد زغلول ناظر المعارف ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ – ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠* " (القاهرة ١٩٧٧) صـ صـ ١١٥ – ١٢٠، وعبد المنعم الدسوقي "*الجامعة المصرية القديمة* "صـ صـ ٢٢ – ٢٣، ٣٨ – ٣٩، وعبد العظيم رمضان : *مذكرات سعد زغلول* – الجزء الأول (القاهرة ١٩٨٧) : صـ ٩٢ – ٩٣.

٦٠-

FO 371 / 1115 / 32626 / paliamentary Question , August 16 , 1911

٦١- مذكرات سعد زغلول، الكراسة التاسعة، صـ ٤٢١، كما نقلها عبد المنعم الدسوقي في : "*الجامعة المصرية القديمة*" صـ صـ ٣٦ – ٣٧.

٦٢- بدير صـ ٢٥٤.

[٢]
تنفيذ المشروع

كان عام ١٩٠٨ حافلا بالنسبة لمصر، ففيه توفى مصطفى كامل وقاسم أمين، وأصبح بطرس غالى - وهو قبطى - رئيسا للوزارة، واسترد الحزبان الوطنى والأمة قوتهما، كما استأنف سير "الدون جورست" علاقته الطيبة بالخديو وفى استانبول، بدا أن ثورة تركيا الفتاة سوف تعيد إحياء الإمبراطورية العثمانية، ومصر ما تزال تتبعها من الوجهة الرسمية. وفى لندن، تولى "اسكيت" رئاسة الحكومة، وهو من الليبراليين، ونشر اللورد كرومر دفاعه عن نفسه تحت عنوان "مصر الحديثة". ثم، اخيرا خرجت الجامعة المصرية فى نهاية سبتمبر إلى حيز الوجود.

القصر يتبنى الجامعة:

فى خريف عام ١٩٠٦، كان صبر الجميع - بما فيهم قاسم أمين - على كرومر قد بلغ آخر مداه، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى الاثر العنيف الذى خلفته حادثة دنشواى - وعندما تولى قاسم أمين قيادة لجنة الجامعة، خلفا لسعد زغلول، كان مقتنعا بأن الخديو عباس هو الوحيد الذى يمكنه أن يكون نصيرا قويا للجنة، فطلب الإذن له بلقاء الخديو، متجاهلا الخلاف بين مرشده الراحل محمد عبده، وبين عباس [١].

وكان عباس يكره كرومر، الذى سبق أن حقر من شأنه علنا، ولكنه كان يذكر، كذلك مصير جده المعزول اسماعيل، لذلك وطن الخديو نفسه على إظهار الخضوع علنا، وممارسة المعارضة سرا من خلال مصطفى كامل وغيره. ثم قضى الوفاق الودى عام ١٩٠٤ على أمل عباس فى مساندة فرنسا؛ وحاول مجاهدة نفسه على تحسين علاقاته بكرومر. وعندما لم يبد الحاكم الإنجليزى المتعجرف أى تجاوب ازاء مساعى الخديو، لم يكن لدى الأخير ما يخسره اذا استأنف مساندته للجامعة. وبعد أن تقلد "السير الدون جورست" منصبه، حرص على الاطمئنان إلى أن عباس يستطيع أن يضع الجامعة تحت السيطرة، ثم سمح بعد ذلك له بالسير قدما فى تنفيذ المشروع.

ولو عدنا إلى عام ١٩٠٦، لوجدنا جريدة "المؤيد" لصاحبها على يوسف، وهى الناطقة بلسان الخديو، تثنى على نعمة التحدى التى بدأت مسيرة مشروع الجامعة، ورغم أن الخديو حول كراهيته لمحمد عبده إلى كراهية لسعد زغلول، الا أن واحدا على الأقل من المقربين إلى القصر " حسين بك أبو حسين" حضر الاجتماع التأسيسى لمشروع الجامعة، الذى عقد بسراى سعد زغلول فى اواخر ١٩٠٦. وعقب تنحى سعد زغلول عن لجنة الجامعة، أصبح التدخل فى شؤنها أسهل بالنسبة للقصر. ويرى أحمد شفيق – وهو واحد من موظفى القصر، اصبح مؤرخا فيما بعد – ان كرومر اختار سعد زغلول للوزارة بهدف القضاء على الجامعة بالتحديد. وقد أمر عباس الوزير الجديد بعدم تجاهل الجامعة، ثم تولاه الغضب ازاء رد زغلول الذى اتسم بالتحدى[٣].

وبعد أن وضع الخديو المشروع تحت هيمنته، عين ابنه، وولى عهده عبد المنعم رئيسا شرفيا لها، ثم فكر فى ان يتولى أربعة امراء اخرين – هم : حسين كامل وعمر طوسون، ومحمد على، وأحمد فؤاد – الإدارة الفعلية للجامعة. ولم يكن بينهم من راغب فى هذا العمل ومقبول فى نفس الوقت من البريطانيين سوى فؤاد الذى تولى المنصب أواخر عام ١٩٠٧. وخصص عباس للجامعة خمسة الاف جنيه سنويا من الأموال مصلحة الأوقاف، التى بقيت ميزانيتها تحت سيطرته الشخصية، بعكس باقى موازنة الدولة.

وكان لفؤاد من العمر عام واحد، حينما عمد والده إسماعيل إلى إبهار ملوك أوربا فى احتفالات افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩. وبعد عشر سنوات، صحب الامير أحمد فؤاد والده الى منفاة فى ايطاليا، وكان قد بلغ سن الرشد وفقا لأراء ميكيافيلى وآل مديتشى. [وفيما مضى، سبق لمحمد على – جده الاكبر – إن امر احد المترجمين بالكف عن استكمال ترجمة كتاب ميكيافيلى "الامير" معلنا انه لايحتوى شيئا لم يكن يعلمه بالفعل[٤].] ومثله جاء فؤاد ميكيافيليا بالفطرة، وعندما ولى العرش أخيرا عام ١٩١٧، لم تترك له الهيمنة البريطانية فرصة ليتبوأ المكانة العسكرية التى تميز بها كل من جده الأكبر محمد على، وجده ابراهيم باشا. ولكن ما أظهره أثناء ممارسته المحنكة للسلطة من دهاء حاد، وقدرة على المراوغة، اثبت جدارته بالانتساب إلى أسلافه. كما أنه شارك والده اسماعيل تقديره للثقافة، أوعلى

الاقل تقديره لما يمكن أن تسفر عنه رعاية الثقافة من تحسين صورة الأمير أمام الناس.

ولأن الامير فؤاد تلقى تعليمه فى جينيف، وفى أكاديمية "تورين" العسكرية فقد حصل على رتبه ضابط فى الجيش الإيطالى. وكان والده على علاقة طيبة بالملك "أمبرتو" والملكة "مارجريتا"، فصادق فؤاد نجلهما، الذى أصبح فيما بعد الملك "فيكتور عما نويل الثالث". وتعلم الأمير اللغة التركية فى القصر، وأضافت اليه دراسته معرفة باللغتين الفرنسية والإيطالية، كما تمكن من الإلمام بالألمانية أثناء عمله ملحقا عسكريا لمصر فى فيينا، بيد أنه ربما لو عاد به الزمان، لأمضى وقتا أكبر فى تحصيل اللغة العربية، التى لم يشعر أبدا بالألفة معها [٥]، ولعله لوأجاد الانجليزية، لكانت قدرته على التعامل مع محتلى مصر قد تحسنت.

وعقب عودة فؤاد إلى مصر عام ١٨٩٥، فى مهمة قصيرة تتعلق باسداء النصح لابن أخيه الشاب عباس الثانى، اعتزل العمل السياسى العلنى، وكان أحد العرافين قد اقنعه بانه سوف يصبح ملكا يوما ما. وفى ١٩١١ لم يحالفه الحظ فى مساعيه لاعتلاء عرش البانيا عقب استقلالها، واذا بالقدر ينصبه بعد أربعة أعوام، وعلى غير انتظار سلطانا على بلد أكثر أهمية: مصر.

وكان زواج فؤاد من إحدى بنات عمومته قد منى بالفشل، فأطلق شقيق العروس رصاصة عليه اصابت حنجرته، وخلفت أثرا لها بحة دائمة فى صوته. وقد اتسم سلوكه الشخصى بقدر من الاستهتار، فلم يدفعه إلى الزواج مرة ثانية - بمجرد توليه العرش - إلا حاجته لوريث يخلفه. *كانت بذائته الموروثة محشورة باحكام داخل معطف من الفراك خاطه ترزى ايرانى. وعلى نفس النحو، تسترت شهواته - المماثلة لشهوات أسلافه خلف رداء محكم من الاناقة الرسمية والمتزنة"* [٦]. وبسبب تعلق فؤاد بوالدته "فريال"، آمن بأن حرف الفاء هو حرف السعد بالنسبة له، فاختار لبناته الخمس وابنه "فاروق" اسماء تبدأ كلها بنفس الحرف ، واتبع فاروق نفس النهج فى تسمية أبنائه.

وخلال فترة انتظاره لفرصة توليه الملك، رأس فؤاد المنظمات التى تحتاج لرعاية ملكية ؛ فرأس جمعية لتشجيع السياحة، كما رأس "اسبوع الطيران" فى مصر الجديدة. وكان فؤاد أقل ثقافة من شقيقه ابراهيم حلمى أو

ابن عمه الثاني عمر طوسون. وقد سار في رعايته للثقافة وفقا للتقليد الإسلامي، بالإضافة إلى تقاليد عصر النهضة الأوربية، فرأس جمعية دولية للإسعاف كما رأس جمعية الصليب الاحمر، وأحيا الجمعية الجغرافية التي أنشأها والده. غير أن الجامعة كانت أهم إنجازاته الثقافية كأمير، حيث استفادت من صلاته ومن قدراته الإدارية، بيد أنه ترك مواصلة التعليم الجاد للآخرين، فانحصرت محاضراته بالجامعة في الرماية والفروسية، كما يليق بأمير [٧].

ولم يكن فؤاد ليهتم بأمر أعضاء الحزب الوطني من أنصار مصطفى كامل، الذين كانوا قد هزموا بالفعل، ففي نوفمبر ١٩٠٦، اختارت لجنة الجامعة محمد فريد سكرتيرا، في حين شغل قاسم أمين منصب نائب الرئيس خلفا لسعد زغلول [٨]. ولكن وجود محمد فريد استفز البريطانيين، الذين يعتبرون أنصار مصطفى كامل متطرفين وحذرت صحيفة "التايمز" من تحول الجامعة إلى تنظيم للحركة الوطنية بدلا من أن تكون منظمة وطنية واعربت عن ارتياحها عندما بدا أن محاولة مصطفى كامل للسيطرة على المشروع منيت بالإخفاق [٩]. كما غضب قاسم أمين وأصدقاء سعد زغلول الآخرون بسبب اتهام مصطفى كامل لسعد بالتخلي عن مشروع الجامعة في مقابل الحصول على كرسي الوزارة، فعقدوا اجتماعا للجنة اثناء غياب محمد فريد في أوربا، واختاروا سكرتيرا أخرا بدلا منه. فاستقال عضو آخر من أنصار مصطفى كامل احتجاجا على ذلك، ولم يبق في اللجنة من أصدقاء مصطفى كامل ومحمد فريد سوى المحامي القبطي مرقص حنا، وحده.

وهكذا، لم يعد لدى أعضاء الحزب الوطني من خير يذكرون به الجامعة. ففي أبريل ١٩٠٨، وعقب تولي محمد فريد زعامة الحزب الوطني، خلفا للراحل مصطفى كامل، شجب فريد الأسلوب الذي تم به تنفيذ المشروع، وفي إشارة واضحة إلى أصل فؤاد الأجنبي، أعرب عن استيائه من أن الثلاثة الذين يتزعمون المشروع ليس بينهم سوى مسلم مصري [١٠] واحد.

ولم يكن أعضاء الحزب الوطني هم الخاسرين وحدهم، فقد اختفى من الساحة ثلاثة من أنصار الراحل محمد عبده، بعد استقالة سعد زغلول من اللجنة، ووفاة قاسم أمين، وانتقال حفني ناصف الى الصعيد في ربيع ١٩٠٨ [١١].

وكان احمد لطفى السيد من الأنصار الاقوياء لحزب الامة – وهو الشكل الرسمى الذى آل اليه فريق محمد عبده عام ١٩٠٧ – إلا أنه كان مشغولا بصحيفة الحزب "الجريدة"، ولم يكن قد انضم رسميا إلى الجامعة بعد. وأصبحت هيمنة القصر على الجامعة واضحة منذ مايو ١٩٠٨، عندما حل محل اللجنة التحضيرية مجلس تنفيذى للجامعه، يرأسه فؤاد، وأصبح أحمد زكى – رجل القصر، سكرتير المجلس. وضم المجلس بين أعضائه الدكتورعلوى باشا (الطبيب الخاص للأميرة فاطمة إسماعيل شقيقه فؤاد) ويوسف صادق من حزب الإصلاح التابع للخديو. وكان حسين رشدى، وإبراهيم نجيب، وعبد الخالق ثروت، ويعقوب أرتين من الموظفين ذوى المناصب العليا الراغبين فى التعاون مع القصر. ثم أصبح أحمد شفيق – أحد رجال القصر – بعد ذلك، أحد نائبى المدير. وفى عام ١٩١٢ جاء انضمام إسماعيل صدقي والأمير يوسف كمال الى المجلس ليضاف رجلان جديدان الى كفة القصر [١٢].

بمقارنة هذا المجلس التنفيذى لعام ١٩٠٨ بالمجموعة الأصلية المكونة من ستة وعشرين عضوا، والتى اجتمعت بسراى سعد زغلول عام ١٩٠٦، يتضح مدى غلبه القصر على المجلس، كما يظهر ارتفاع المستوى الاجتماعى لاعضائه واكتسابه للصبغة الدولية، حيث كان معظم اعضاء المجموعة الأولى من المسلمين ذوى الأصول المصرية، من ميسورى الحال، أو الذين فى طريقهم للصعود الاجتماعى، ولكنهم لم يصلوا بعد إلى قمة الثروة والنفوذ، وكان بينهم قبطيان، ولكن لم يكن بينهم أى أجنبى. ولم تضم المجموعة أيا من الباشوات، ولكن تسعة عشر من أعضائها يحملون البكوية، بالإضافة إلى ستة ممن يسمون أنفسهم "أفنديات" وواحد من المشايخ، وتمتعت مهنة المحاماة الصاعدة بتمثيل طبيب فى اللجنة. ولم يشعر سوى ثلاثة فقط بعدم القدرة على التعهد بدفع مائة جنيه على الأقل تبرعا للمشروع، فى حين وعد أحد المتبرعين بدفع ألف جنيه وتبرع اثنان أخران بخمسمائة جنيه لكل منهما [١٣]. أما فى ١٩٠٨، فلم يبق بالمجلس إلا واحد فقط من أعضاء مجموعة الستة والعشرين (حسين سعيد، أمين الصندوق). وضم المجلس أميرا هو أحمد فؤاد، وخمسة من الباشوات، وستة من الباكوات، وفرنسيا، وإيطاليا. وكان مرقص حنا الأفندى الوحيد بين أعضاء المجلس. ومن بين

الاعضاء الجدد ينحدر أربعة على الاقل من أصول أرستقراطية تركية قديمة، أما يعقوب آرتين فأرمنى مسيحى.

وكانت العضوية قد أسقطت عن السوريين المسيحيين الثلاثة الذين انضموا إلى اللجنة المنظمة في ربيع ١٩٠٧، ربما بسبب السخط الوطنى على هذه الأقلية الثرية، التى مدح بعض أعضائها الحكم البريطانى علنا. وحتى عام ١٩٠٩ كان السوريون المسيحيون قد تبرعوا للجامعة بمبلغ ٣٤٥ جنيها مصريا فقط(١٥) ، ولم تشفع واقعة جورجى زيدان، التى سنبحثها لاحقا فى هذا الفصل، فى زيادة ارتباطهم بالجامعة. واتسم دور الاقباط بضآلة الحجم، ولكنه كبير الأهمية فى وقت شهد توترا بينهم وبين المسلمين، فقد ضمت قائمة ١٩٠٦ أثنين منهم، كما مثلهم مرقص حنا فى مجلس عام ١٩٠٨، وساهم ملاك الأراضى الاثرياء من أقباط الصعيد فى أسيوط فى تمويل الجامعة بسخاء : اذ تبرع الاخوان ويصا بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه، كما تبرع بشرى وسينوت حنا بألفى جنيه [١٦].

وساعدت هيمنة القصر على الجامعة فى تسهيل مهمة جمع التبرعات من اعضاء الأسرة المالكة، فأسهم الأمير عزيز حسين بألف جنيه مصرى، والأميرة نازلى هانم أفندى حليم بأربعمائة جنيه مصرى. ومع ذلك، كان حجم هذة الهبات الملكية ضئيلا بالنسبة لمبلغ ١٥٧٠٠ (خمسة عشر الفا وسبعمائة جنيه مصرى) دفعها المصريون الأفراد حتى فبراير ١٩٠٩. واخيرا تبرع الأمير إبراهيم حليم بمكتبته التى تقدر بألفى كتاب للجامعة، كما خصص لها الامير يوسف كمال ١٢٥ فدانا من أراضى الأوقاف. وأصبحت الأميرة فاطمة هانم اسماعيل أكرم المتبرعين - بفضل تشجيع طبيبها الخاص الدكتور علوى - فاسهمت بستمائة فدان من أراضى الأوقاف، ومجوهرات تبلغ قيمتها ثمانية عشر ألف جنيه، وستة أفدنة لانشاء حرم جامعى بالقرب من قصرها فى بولاق الدكرور بالجيزة. وفى مارس ١٩١٤ وضع الخديو حجر الاساس. الا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى أدى إلى تحويل المبنى الذى شيد الى استخدامات اخرى، فأمضت الجامعة الأهلية حياتها كلها فى مبنى مؤجر [١٧].

أي انواع الجامعات ؟:

كانت السراى التى افتتحت بها الجامعة المصرية فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ ملكا لتاجر السجائر اليونانى "تستور جاناكليس" يوما ما (وهى تضم الان ادارة الجامعة الأمريكية بالقاهرة) وكان الأزهر يقع بعيدا وسط المدينة المنتمية للقرون الوسطى المناسبة له. بينما تقع الجامعة المصرية على طرف الجزء الحديث الذى صممه خبراء التخطيط فى عصر اسماعيل. وبالقرب منها توجد رموز أخرى لمصر الحديثة : محطة قطار باب اللوق، وفندق سميراميس، ومقر الوزارة، والمتحف المصرى، والسفارة البريطانية، وثكنات قصر النيل التى يحتلها البريطانيون، وكوبرى قصر النيل بأسوده الحارسة.

وكان سعد زغلول وقاسم أمين وأبناء الطبقة الأرستقراطية المهتمين بالشئون المدنية. الذين أنشأوا الجامعة، قد اعتزموا جعلها مؤسسة علمانية. فجاء فى بيان الغرض منها أنها ***ستفتح ابوابها لكل طالب علم مهما كان جنسه أو دينه"*** [١٨]. حتى أن سعد زغلول اعتبر خطبة أحمد زكى فى احتفالات الافتتاح غير لائقة لانها أكدت على الأمجاد الماضية للإسلام فى ***"جامعة ليس لها دين سوى العلم"*** [١٩]. وكان مقررا - نظريا - ألاتكون للجامعة سياسة أيضا : ***"ليس لهذه الجامعة صبغة سياسية، ولاعلاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها، فلا يدخل فى ادارتها ولا فى دروسها ما يمس بها على أى وجه كان"*** [٢٠]. وليس القول كالفعل، ولكن البريطانيين لم يكونوا ليسمحون بأقل من هذا ورغم أن مهاجمة الاستعمار البريطانى علنا كنت محدودة للغاية، كما فى خطاب الدكتور علوى فى مايو ١٩٠٨ بمناسبة تكريم أحد كبار المساهمين، إلا أن الرسالة فهمت تلميحا : ***"هو قانون العمران الحالى، القاضى باختلاط الامم، ومعظمهم*** * ***من الأمم القوية، المتعلمة المتمدنة، المتسلحة بأسلحة الجهاد الحيوى، أتريد أن تبقى مجردا عن تلك السلاح، حتى ينفذ حكم القانون الطبيعي : ان القوى يأكل الضعيف ؟ فاذن، كل يقول لك : تعلم، كن رجلا اذا احببت البقاء سالما فى هذا العصر، عصر الجهاد الاجتماعى، ولايتم ذلك الا بتلك الجامعة، التى لجتمعنا من أجلها اليوم"*** [٢١].

وكان المصريون فى حالة ***"جهاد مقدس فى سبيل العلم"*** [٢٢] وأعلن قاسم أمين أن خريجى المدارس العليا ليسوا مسلحين بما يكفى للدفاع عن بلدهم :

---

* يقصد علماء الغرب - (المترجم)

"أهم أسباب انحطاط الامم وارتقائها طرق التعليم والتربية، وإذا نظرنا ما يجرى عندنا، وجدنا أن التعليم الان لا يصلح الا لإعداد موظفين، أو أصحاب مهن يحترفون للقيام بحاجيات الحياة التى لا يستغنى عنها كالطب والهندسة والمحاماة. ولا نجد فيهم العامل المحب لعلمه أو لفنه، والعاشق الذى تحتل شهوة العمل فى قلبه... وانما نجد أفرادا قليلين جدا، يصرفون وقتا قصيرا، ومن حين إلى حين لتكميل معارفهم" [٢٣]. وكان المطلوب بدلامن ذلك : *"طلب العلم لمجرد العلم، كما كان فى صدر الإسلام، وكما هو الشأن عند أمم الغرب واليابان فى هذه الأيام... إن القواعد الصحيحة التى يقوم عليها هذا البنيان الكبير، لاتكون إلا بإدخال المعارف، التى لم تنل فى مصر حظها من العناية إلى الآن كالتاريخ، والفنون، والآداب، والعلوم العالية التى تجعل الانسان كبيرا فى نفسه، كبيرا فى قومه وتجعل الامة كبيرة. فإن هذه المواد هى التى ارتقت بها شعوب أوربة وأمريكة واليابان وأبلغتها ما وصلت إليه من السؤدد والسلطان"* [٢٤].

ثم ارتفعت مجموعة الشعارات التى ترددت كثيرا حول (العلم لمجرد العلم) [٢٥]. وهو المبدأ الذى لم ينسبه مؤيدوه إلى الغرب الحديث فقط، وانما أيضا إلى الإسلام فى عهده الاول. وإن كانوا لم يتوقفوا ليتساءلوا عما إذا كان *"العلم لمجرد العلم"* يتعارض مع العلم كوسيلة للحكم الوطنى ؛ بينما كان هناك أمثالهم من بين المثاليين الألمان الذين ساندوا *"التعلم الحق"* كما ساندوا الدولة البروسية، وبين المستشرقين الذين تحدثوا عن *"العلم لمجرد العلم"* وهم يكرسون خبراتهم لخدمة الإمبريالية الغربية.

وبعد انتهاء خطب الافتتاح، وانصراف أصحاب المقام الرفيع، ما هو نوع الجامعة التى قامت ؟ حتى عام ١٩٢٥، كان اسم "الجامعة" مطمحا أكثر منه حقيقة واقعة، ففى العام الجامعى ١٩٠٨- ١٩٠٩، لم يلق محاضرات دراسية مسائية سوى خمسة أساتذة فقط بواقع محاضرة لكل منهم. كما لم يتول التدريس خلال أى من هذه السنوات أكثر من خمسة أو ستة عشر أستاذا، وجميعهم - تقريبا - كان يشغل وظائف أخرى.

وفى تمرد على الحرفية الضيقة التى اتسمت بها المدارس العليا تحت الهيمنة البريطانية، قررت الجامعة التركيز على الآداب والعلوم ؛ فبدأت بمناهج الأدب والتاريخ والفلسفة التى كان غيابها ملموسا بشدة فى المدارس العليا ودافع جورجي زيدان - بلا طائل - عن أن التركيز على العلوم سيكون أكثر عملية [٢٦]. وألغيت خطة اضافة قسم علمى لأسباب مالية.

وفي أوربا كانت دعوة *"العلم للعلم"* وتفضيل العلم النظرى على العلم التطبيقى، خيار العناصر الصاعدة من الطبقة الوسطى وأبناء الأرستقراطية الموهوبين الذين تعلموا كيف يتكيفون مع عصر الليبرالية، والديمقراطية، والعلم، نظرا لان الإيمان البرجوازى بالعمل الجاد، وفرص العمل المفتوحة امام الموهبة، والمتابعة المتأنية التى ينبغى أن يقوم بها الانسان للأبحاث المتعلقة بميوله، تتفق مع فكرة *"العلم للعلم"*. وكذلك كان الحال فى مصر، حيث تبنى لطفى السيد - ابن واحد من ملاك الاراضى - وطه حسين - الذى ينتمى إلى أصل أكثر تواضعا - شعار *"العلم للعلم"* بنفس القدر من الحماس.

وربما كان من المستغرب أن يدافع طه حسين عن مبدأ *"العلم للعلم"* إلى جانب دعوته لنشر العلم فى كل مكان. الا أن لطفى السيد، وحسين هيكل كانا يمثلان وجهة نظر الصفوة المحافظة فى ارتباط الطبقة العليا بالجامعة. حقيقة أن الاثنين ليبراليان، يناصران الأفكار المستمدة من الغرب حول الحريات الفردية، والعقل، والعلم، الا أن افكارهما كانت أفكار "جون ستيورات ميل"، و"هربرت سبنسر" و"جوستاف لى بون"، وليست أفكار "كارل ماركس" أوحتى "توماس جيفرسون". ويرى هذا الاتجاه فى مصر أيضا، ان توفير قدر كبير من التعليم بسرعة كبيرة ربما شكل خطورة وأنه إذا كان "العلماء" المسلمون قد بينوا من قبل فكرة الإجماع وفقا للتعاليم الدينية، فان طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية التى ينتمى إليها لطفى وهيكل تؤمن الآن بأنهما الزعيمان الطبيعيان وأن ثقافتهما الغربية تعزز أحقيتهما بالزعامة. ومن ناحية أخرى، فربما تنشأ الفوضى، إذا أدت أفكار سعد زغلول ذى النزوع الشعبى - رغم أنه لم يكن راديكاليا من الناحية الاجتماعية - إلى استهانة الجماهير الأمية بقيادتها "الطبيعية" [٢٧].

ورغم الخيار الأصلى للجامعة، فقد خضعت للضرورة الاقتصادية بعد سنوات من افتتاحها، وقدمت مناهج ذات توجهات مهنية فى الاقتصاد، والسياسة، والعلوم الاجتماعية، مثل علم الإجرام، والعلوم الاقتصادية والمالية، والقانون. وكان قسم القانون يدرس المناهج الإضافية التى لا تدرس فى مدرسة الحقوق العامة. وتولى تدريس القانون فى الجامعة الأهلية كل من محمد حسين هيكل، والقانونى الضليع عبد الحميد بدوى، وحسن نشأت المستشار السياسى الخاص لفؤاد فيما بعد. واستمرت هذه المناهج لبضع

سنوات على الأكثر. وقبل أن تتحول هذه المؤسسة الخاصة إلى جامعة عامة، عادت إلى تركيزها الأصلي على المبادئ الليبرالية، وهو الامر الأساسي الذي يهتم به هذا الفصل من الكتاب والفصل الذي يليه [٢٨].

أساتذة من دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي:

عند نشأة الجامعة، لم يكن هناك مصري واحد تنطبق عليه كافة الشروط النموذجية للأستاذ الجامعي : درجة الدكتوراه، والإلمام التام بأحدث ماوصل إليه الغرب من تقدم، ثم القدرة على التدريس بالعربية. وكان كرومر قد أوقف تقريبا إرسال البعثات التعليمية إلى أوربا التي بدأت منذ عصر محمد على : *"لقد قطعت مابوسعي لعرقلة إرسال الشبان المصريين إلى انجلترا بأية حال، لأن تحسين مستوى التعليم الفني والعالي في مصر، كان هو الحل الأسلم"* [٢٩].

ثم استأنف جورست وسعد زغلول إرسال البعثات، كما هو مبين في جدول (١) ولإن الجامعة لم تكن تريد انتظار تحرك الدولة، فقد أرسلت بعثاتها الخاصة وكلفت طلابها بالحصول على أعلى درجات ممكنة في تخصصاتهم قبل عودتهم إلى الوطن.

جدول (١)

الطلاب المصريون الدارسون بالخارج على نفقة الدولة

العام	عدد الطلاب	العام	عدد الطلاب
١٨٩٠	٢٨	١٩٠٧	٢٢
١٨٩٥	١٢	١٩٠٨	٤٠
١٩٠٠	٤	١٩٠٩	٥٥
١٩٠٥	٢	١٩١٠	٥٩
١٩٠٦	٣		

المصدر: إميل فهمي شنودة : سعد زغلول ناظر المعارف من ٢٨ فبراير ١٩٠٦ إلى ٢٣ فبراير ١٩١٠ (القاهرة ١٩٧٧) ص : ١٣٢

واضطرت الجامعة إلى تعيين أساتذة مؤقتين، إلى حين عودة البعثات وعند تعيين هؤلاء من بين المصريين، تجنبت الجامعة الاستعانة بخريجي الأزهر لما يتسمون به من جمود فكري. ويبدو انه لم يتول التدريس بالجامعة

الأهلية من أبناء الأزهر الا أستاذ واحد، عمل بكلية الآداب بصفة مؤقتة لمدة عام واحد[٣٠]. كما لم تقدم المدارس العليا الأربع عونا يذكر، حيث كان الأجانب يحتكرون معظم المناصب فيها، ولم يكن الخبراء في الطب والقانون والهندسة ذوي نفع بالنسبة لجامعة تستهل عهدها بالآداب. واستعارت الجامعة الأهلية أساتذة من مدرسة القانون لمناهجها القصيرة في علم الإجرام، والاقتصاد، والقانون. وربما كانت مدرسة المعلمين العليا خليقة بتقديم العون، الا أنها انشغلت في محاولة الوقوف على قدميها ثانية، بعد إغلاقها قبل وقت قصير لقلة عدد الطلاب.

ولم يتبق سوى دار العلوم وابنة عمها الصغرى مدرسة القضاء الشرعي، اللتين قدمتا ما عجز عن توفيره الأزهر والمدارس المهنية : رجالا يستطيعون تدريس العلوم الإنسانية بالعربية مع قدر من الإلمام – على الأقل – بالثقافة الغربية. وكان طلاب دار العلوم يأتون إليها من الأزهر، للتدريب فيها على تدريس اللغة العربية، وذلك بإضافة مواد العلوم، والتاريخ، والجغرافيا، والرياضيات على النسق الغربي، إلى المواد الأزهرية المعتادة.

وكان هذا الاتصال بين القديم والجديد محببا إلى قلب محمد عبده الذى اقترح إنشاء مدرسة على غرار دار العلوم لتخريج قضاة للمحاكم الشرعية على مستوى أفضل. ولم يعش محمد عبده حتى يشهد مدرسة القضاء الشرعى التى أنشأها ناظر المعارف سعد زغلول عام ١٩٠٧ بمساندة كرومر على الرغم من معارضة كل من عباس والأزهر، وقد نصب سعد زغلول ابن شقيقته محمد عاطف بركات مديرا لها، وعين بركات بها أساتذة أكفاء من دار العلوم والأزهر[٣١].

وكان تسعة على الأقل من أساتذة الجامعة المؤقتين فيما بين ١٩٠٨ و١٩٢٥ من خريجى دار العلوم[٣٢]، خمسة منهم كانوا مدرسين بها عندما انتقلوا للعمل بالجامعة، وثلاثة كانوا يعملون بالتدريس فى مدرسة القضاء الشرعى، وواحد فى مدرسة البوليس. وقام حفنى ناصف – وهو المعلم، والقاضى، والأديب الذى يشغل موقعا ضمن مجلس الجامعة – بتدريس الأدب العربى لمدة عام بالجامعة إلا أن كثيرين غيره من "الدرعميين" (أبناء دار العلوم) لم يستمروا بها سوى مدة قصيرة. ولكن أربعة من هؤلاء "الدرعميين" عملوا بالجامعة لمدة خمس سنوات على الأقل، وهى فترة طويلة بما يكفى

لإحداث تأثير حقيقي : رأفت إسماعيل في الجغرافيا والاثنوغرافيا، ومحمد المهدي في الأدب العربي، ومحمد الخضيري وعبد الوهاب النجار في التاريخ الإسلامي[٣٣].

ووسعت دار العلوم ومدرسة القضاة من شقة الخلاف بين المدافعين عن نمط التعليم العربي الإسلامي ونمط التعليم الأوربي. فهاجم الأزهريون المدرستين على أعتبار أنهما تميعان التراث المقدس وتشوهانه، في حين قللت الجامعة من شأن دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي على أساس أنهما رجعيتان. ويصف طه حسين، بدقة، صورة دار العلوم كما يراها الأزهر، ثم كما تراها الجامعة المصرية : "ولم ينس الفتى يوما خاصم فيه ابن خالته الذي كان طالبا في دار العلوم ولج بينهما الخصام. فقال الدرعمي للأزهري: *ما أنت والعلم ! انما أنت جاهل لا تعرف إلا النحو والفقه، لم تسمع قط درسا في تاريخ الفراعنة ! أسمعت قط اسم رمسيس أو لخناتون!*" [٣٤]. ولكن الفتى الآن "*يرى نفسه ذات ليلة في غرفة من غرفات الجامعة يسمع الأستاذ أحمد كمال رحمه الله يتحدث عن الحضارة المصرية القديمة... ويحاول أن يشرح للطلاب مذهبه في الصلة بين اللغة المصرية القديمة وبين اللغات السامية، ومنها اللغة العربية. ويستدل على ذلك بألفاظ من اللغة المصرية القديمة يردها إلى العربية مرة وإلى العبرانية مرة وإلى السريانية مرة أخرى*".

"*وهو يعود إلى بيته ذلك المساء وقد ملأه الكبر والغرور، ولايكاد يلقى ابن خالته حتى يرفع كتفيه ساخرا منه ومن دار علومه تلك التي كان يستطيل بها عليه. وهو يسأل ابن خالته أتتعلمون اللغات السامية في دار العلوم ؟ فإذا أجابه بأن هذه اللغات لا تدرس في المدرسة أخذه التيه، وذكر العبرية والسريانية ثم ذكر الهيروغليفية. وحاول أن يشرح لزميله كيف كان المصريون القدماء يكتبون*".

مشكلة جورجي زيدان :

لم يكن الأساتذة المؤقتون من المحليين خريجي دار العلوم، فأحمد زكي متخرج من مدرسة الحقوق بالقاهرة، وقد علم نفسه التاريخ الإسلامي[٣٥]، كما تعلم جورجي زيدان التاريخ الإسلامي بجهد خاص منه أيضا. ولكنه مع ذلك، لم يتمكن من تدريس مقرره أبدا، فقد ألغت الجامعة عقد توظيفه إبان اندلاع الفتنة بين المسلمين والمسيحيين[٣٦].

وفى عام ١٨٦٨، اكتشف كاتب "الهلال"، الارثونكسى الشرقى، علم الاستشراق فى حجرة الاطلاع بالمتحف البريطانى. وسرعان ما بدأ ينظر إلى التاريخ العربى والاسلامى بعيون مستشرق. وشكا زيدان من أن المؤرخين العرب القدامى كانوا يطرحون وقائع منفصلة دون ربطها ببعضها. ودون بحث عن أسبابها المستترة. كما رفض أيضا التاريخ الدعائى : *"وتاريخ الأمة الحقيقى، انما هو تاريخ تمدنها وحضارتها لاتاريخ حروبها وفتوحها، وخصوصا على ما تعوده مؤرخو العرب فى تاريخ الاسلام"* [٣٧]. واقتحم ميدان اللغات التى من شأنها سبر أغوار الماضى، العبرية، والسريانية، واللاتينية بالإضافة إلى لغته الأصلية – وهى العربية – واللغات التى يحتاجها لقراءة ما كتبه المستشرقون مثل الإنجليزية والألمانية والفرنسية. واستخدم معرفته فى صياغة روايات تعليمية حول التاريخ الإسلامى، وفى كتابيه الطموحين : *"تاريخ التمدن الاسلامى"*، و"تاريخ آداب اللغة العربية" [٣٨]، ولما كان جورجى زيدان فخورا بأنه رعى فكرة إنشاء جامعة مصرية، فقد سر عندما تلقى الدعوة لإلقاء مجموعة من المحاضرات فيها حول التاريخ الإسلامى.

وفى أحد أيام أكتوبر عام ١٩١٠، وقبيل بدء العام الدراسى، قرأ زيدان – بالصدفة – فى جريدة "المؤيد" ان الجامعة قررت تعيين أستاذ آخر بدلا منه، خشية معارضة المسلمين. وأكد مجلس الجامعة – الذى يضم بين أعضائه عالم المصريات الفرنسى "جاستن ماسبيرو"، ومحاميا ايطاليا، وقبطيا – خبر المؤيد، فى حرج ؛ حيث أعربوا عن احترامهم لخبرة زيدان، ولكنهم أوضحوا "أنهم يخشون مشاعر المسلمين العاديين غير المتعلمين" [٣٩] إذا تولى واحد من غير المسلمين تدريس التاريخ الإسلامى. فانسحب زيدان، مأخوذا بالمفاجأة، ولم يتلق سوى مائة جنيه مصرى تعويضا عما كان قد أعده من محاضرات. وتنفس مسئولو الجامعة الصعداء بعد أن أحالوا المقرر إلى "درعمى" مأمون، هو محمد الخضيرى.

وأسهم عامل التوقيت فيما أصاب زيدان ؛ حيث كان عام ١٩١٠ قد شهد إطلاق الرصاص على رئيس الوزراء القبطى بطرس غالى، وإعدام قاتله المسلم، والمناظرات على صفحات الصحف. وفى نفس العام تسبب "تيودور روزفلت" فى إحراج مضيفيه فى الجامعة المصرية، بخطبته التى

أثنى فيها على الدور البريطاني في وادي النيل وهاجم الحركة الوطنية المصرية. فلم تكن الجامعة راغبة في المجازفة بحادث مدمر آخر.

وتكشف مطالعة كتاب زيدان *تاريخ التمدن الإسلامي* عن منهج ربما لا يجده بعض المسلمين مقبولا ؛ فمع أن زيدان يدافع عن إخلاص النبى محمد، وينكر أن الحضارة الإسلامية كانت مجرد حضارة مشتقة من بيزنطه وفارس، ويرى أن الحضارات القديمة للهلال الخطيب حضارات عربية، إلا أن تفسيراته غير الدينية للفتوحات العربية قد لا توافق المتدينين الذين يعتبرون –على أحسن الافتراضات – ان الأسباب الدنيوية ليس لها علاقة بهذه الفتوحات، كما أنها – في أسوأ هذه الافتراضات تنتقص من القدرة الإلهية [٤٠].

وبعد عامين من فصل زيدان، نشر "شبلي النعماني" – وهو شيخ هندى – هجوما مريرا عليه في جريدة المنار التي يصدرها محمد رشيد رضا. ومن الطريف، أن شبلي كان ينتمي إلى "أليجار"، المدرسة التي سبق أن أعلن كل من زيدان وكرومر أنها نموذج يمكن احتذاؤه. وكان رشيد رضا – وهو مهاجر سورى مثل زيدان – الساعد الأيمن لمحمد عبده، ولكن رضا – على العكس من أحمد لطفى، وقاسم أمين، وسعد زغلول – طور فكر محمد عبده في الاتجاه المحافظ، وأصبح المرشد الروحي للإخوان المسلمين. واتهم النعماني، في مقاله الهجومي، زيدان بمعاداة العرب والإسلام، وبأنه لم يحجم عن الهجوم على النبى والخلفاء الأربعة الأوائل الا لمجرد أنه لم يجرؤ على ذلك، كما اتهمه بالافتراء على الأسرة الأموية العربية، والدفاع عن العباسيين لانه – بالضرورة – كان يعتقد أنهم ليسوا عربا. واتفق معه رشيد رضا في أن زيدان لم يكن مؤهلا لكتابة التاريخ الإسلامي لأنه لم يدرس علوم الديانة الإسلامية [٤١].

ومن بين مهاجمي زيدان أيضا، مصطفى صادق الرافعي، وهو مثقف محافظ، ثقف نفسه ذاتيا، وأديب لم يكن يحمل سوى الشهادة الابتدائية. وفي أبريل عام ١٩٠٩ كتب الرافعي خطابا إلى "الجريدة" تحدى فيه الجامعة المصرية أن تنشئ مقررا في *تاريخ أدب اللغة العربية*" واستجابت الجامعة بأن عرضت جائزة تمنح لمن يؤلف كتابا دراسيا ملائما. وفي عام ١٩١١، أنهى كل من زيدان والرافعي الجزء الأول من كتابه حول الأدب العربي، [وربما

كانت الجامعة تحاول تقديم ترضية لزيدان حين منحته الجائزة] وكان زيدان قد اعتمد أساليب المستشرقين، محللا النصوص الأدبية على أسس تاريخية، ومحددا المراحل التاريخية للأدب عبر حقب التاريخ السياسي. في حين أن كتاب الرافعي أقرب للمدرسة الفقهية القديمة في النقد الأدبي العربي، وهو يرفض التاريخ السياسي كمعيار لتحديد المراحل الأدبية، ولكنه زعم أيضا أنه نظرا لأن القرآن المعجز يسيطر على الأدب الإسلامي وأنه يعلو عن النقد الأدبي، فليس من الممكن تحديده بمراحل زمنية على الإطلاق. ولم يتقدم مصطفى صادق الرافعي بكتابه إلى المسابقة من البداية، لأنه خمن أن المحكمين في الجامعة لن يتعاطفوا معه[٤٢].

وشق على زيدان فصله من الجامعة، ورأى أن المصريين ينكرون عليه ادعاءه بأنه الذي تبنى فكرة الجامعة. غير أن حسين مؤنس أعاد أخيرا، طباعة كتاب زيدان "*تاريخ التمدن الاسلامي*" في عام ١٩٦٨ وكتب مقدمة تشيد به، وأسماه "*عمدة مؤرخي العرب على أيامه*" ولكن دون أن يشير لدعوى زيدان بأنه أول من اقترح إنشاء الجامعة. كما تحاشى مؤنس أيضا ذكر السبب في فصل زيدان، مكتفيا بالقول أن "*ظروفا منعته*" من التدريس[٤٣].

ومات زيدان حانقا عام ١٩١٤، ولم يتول تدريس التاريخ الإسلامي في الجامعة الأهلية بعده أي من غير المسلمين. ومع ذلك، تولى المستشرقون الأوربيون تدريس مواد على نفس المستوى من الحساسية، منها مثلا الفلسفة الإسلامية والأدب العربي. ورغم أن العديد من المسلمين كان يؤلمهم دراسة تراثهم الخاص على أيدي أساتذة مسيحيين، الا أن أوربا كانت تتحدث لغة القوة، التي لا يستطيع أحد أن يتجاهلها. أما زيدان فلم يكن لديه سلاح يسانده، كما أن المسلمين المحافظين جعلوا من المستحيل على هذا الذمي - الذي لم يكن مراعيا تماما لمشاعرهم رغم حرصه - تدريس مادة قريبة للغاية من قلوبهم.

الأساتذة الأوروبيون والقوى الاستعمارية المتصارعة :

كانت أوروبا هي المصدر الثاني للأساتذة المؤقتين وينقسم هؤلاء الأساتذة الأوروبيين إلى فئتين : أولئك الذين يحاضرون بالفرنسية أو الإنجليزية في الموضوعات التي لا تتعلق بالشرق الأوسط، ثم المستشرقين

الذين يحاضرون بالعربية في الموضوعات العربية والإسلامية. وكانت فرنسا وإيطاليا وانجلترا، ثم ألمانيا - بدرجة أقل - تسعى جميعها للسيطرة على الجامعة الأهلية. وفقدت المجر النمساوية فرصتها عندما رفض "اجناز جولدزيهر" الدعوة التي وجهها له فؤاد للتدريس بالجامعة. ورفض ذلك أيضا الهولندي "ستاوك هرجرونج" الذي عمل لدى الشركة الهولندية للهند الشرقية لمدة سبعة عشر عاما. وكان هرجرونج عالما متميزا، الا أن فؤاد لم يكن بالتأكيد يدرك عداءه للإسلام(٤٤).

وفي السنوات التي شهدت سعي الجامعة لتدبير أساتذتها، كانت الإمبريالية الغربية تقترب من ذروتها، وكان النفوذ الثقافي جزءا متمما لباقي أجزاء اللعبة، فانجلترا تحتل بالفعل مصر، والسودان، وقبرص، وأطراف الجزيرة العربية، وهي بسبيلها لضم العراق وفلسطين ومنطقة نهر الأردن. وفرنسا ثبتت أقدامها في الجزائر وتونس، وتقاسمت مراكش مع أسبانيا عام ١٩١٢، وسوف تضيف إليها لبنان وسوريا عقب الحرب العالمية الاولى. وأصبح لإيطاليا موطئ قدم في كل من إرتريا، وأرض الصومال، وهي على وشك الاستيلاء على ليبيا، كما أن لألمانيا طموحات ونفوذا في قلب الأراضي التركية.

وبالنسبة لمصر، حازت إنجلترا على السيطرة السياسية والعسكرية والغلبة الاقتصادية ؛ ففي عام ١٩٠٩ استولت على ٥٠٪ من صادرات مصر وأمدتها بما يوازي ٣٠٪ (٤٥) من وارداتها، وبلغ عدد رعايا بريطانيا في مصر حوالي عشرين ألفا و٦٥٣ بريطانيا، بما يفوق عدد الفرنسيين، وهو ١٤ ألفا و٥٩١ (٤٦). ومع ذلك لم تنسحب الهيمنة البريطانية تلقائيا على الثقافة، فبسبب كراهية كرومر سارت الأمور في الجامعة على غير ما تبغي إنجلترا، كما أن جروست لم يعمل بدأب على تعزيز المصالح الثقافية الإنجليزية ؛ ولم يكن الأمير فؤاد رئيس الجامعة يتحدث الانجليزية، كما لم يشعر بأي ميل ثقافي نحو إنجلترا ؛ وكان أستاذ الادب الفرنسي "ألبيربوفيليه"، وليس نظيره الإنجليزي، هو الذي يتحدث باسم الأجانب في احتفالات الافتتاح عام ١٩٠٨(٤٧).

وكان مجلس الجامعة يضم أستاذا ايطاليا وآخر فرنسيا، ولم ينضم إليه "شلدون آموس" الإنجليزي، مدير المدرسة العامة للحقوق، إلا عام ١٩١٣

بعد أن حل اللورد كتشنر المغامر محل جورست. ومع ذلك فإن محاضر جلسات المجلس تبين أن آموس لم يحضر الاجتماعات إلا نادرا بعكس نظيره الفرنسي.

وعاد كتشنر إلى اتباع أسلوب كرومر الملتوى فى الحط من شأن الجامعة : *"أن نواة جامعة حقيقية توجد على نحو لا يمكن إنكاره، مع ضم المدارس العليا للحقوق، والطب، والهندسة، والزراعة والتنسيق بينها. والجامعة الحالية تكاد ألا تكون بالمستوى الذى يضطلع بتنفيذ مشروع موسع يضم كليات لفروع المعرفة السابقة، التى يبدو إنشاء نظام جامعى حقيقى على أسس متقدمة مستحيلا بدونها"* (٤٨).

وعلى مدى عمر الجامعة الأهلية لم يتول الإنجليز سوى منصب جامعي واحد هو منصب أستاذ الأدب الانجليزى - وكان بيرس وايت، الوحيد الذى شغل المنصب لما يزيد عن عام أو عامين - وهو روائى وشاعر أصبح منسيا الآن وصل إلى البلاد عام ١٩١١، وعمل بالتدريس حتى العشرينيات، ماعدا فترة انقطاع دامت ثلاث سنوات أثناء الحرب (٤٩).

ومع بقاء بريطانيا فى المؤخرة، أصبحت فرنسا وإيطاليا المتنافسين الرئيسيين على النفوذ الثقافى فى الجامعة. وربما تبدو تلك مباراة غير متكافئة، رغم أن الايطاليين (فى مصر عام ١٩٠٧) تفوقوا عدديا على الفرنسيين بشكل كبير، حيث بلغ عددهم ٣٤ ألفا و ٩٢٦ - كثيرون منهم حرفيون وميكانيكيون مهرة - فقد كان تفوق ايطاليا عصر النهضة قد خبا منذ زمن بعيد، كما كانت، وهى البلد حديث العهد بالوحدة، تأتى فى الترتيب السادس بين القوى الأوروبية، ولا تكاد تملك ما تعزز به طموحاتها الإمبريالية، سوى موطئ قدم قليل القيمة فى كل من إرتريا والصومال، ومحاولة رعناء لاحتلال اثيوبيا.

وكانت الإيطالية لغة شائعة للتخاطب فى موانئ البحر المتوسط فضلا عن أنها اللغة الرئيسية التى استخدمتها مصر فى معاملاتها الدبلوماسية الخارجية إبان عصر محمد على، الذى عمل لديه عدد كبير من المستشارين الإيطاليين، حتى أن الإيطاليين هم أول من أداروا مصلحة البريد المصرية. ولكن محمد على اختار أقوى البلاد، وهى فرنسا لتصبح البلد الرئيسى الذى يستقبل بعثاته التعليمية ؛ وفى السبعينيات من القرن التاسع عشر تراجع النفوذ

الثقافى الايطالى أمام التحدى الفرنسى، وحلت الفرنسية محل الإيطالية كلغة أوربية على طوابع البريد المصرية.

ولكن الأمير فؤاد نشأ فى ايطاليا، وبمساندته استطاع الإيطاليون الصمود فى أول عهد الجامعة. وانضم المحامى الإيطالى "أوجو لوزينا" - بك - إلى المجلس [٥٠]. ومع وجود فيكتور عمانويل الثالث صديق فؤاد، على العرش، ضمنت الجامعة مساندة إيطاليا الرسمية بسهولة. ولم تكن الجامعة تقدم مقررا فى الأدب الإيطالى لينافس مقررى الأدب الانجليزى والأدب الفرنسى، الا أن ايطاليا قدمت مستشرقين بدلا من ذلك. فحاضر "اجنازيو جويدى" "وكارلو نالينو" "وديفيد سانتيلنا" فى الموضوعات العربية والإسلامية باللغة العربية [٥١]. وتولى "جيراردو ميلونى" تدريس الحضارة القديمة فى الشرق الأدنى. واحتج "جاستن ماسبيرو" المدير الفرنسى لمصلحة الآثار المصرية وعضو مجلس الجامعة، على استخدام فؤاد للعديد من الايطاليين قائلا : ***"وماذا عن الاتفاق الضمنى الذى يقضى بأن تكون الوظائف المصرية - وحتى الثانوية منها - التى يشغلها أجانب، متكافئة وفقا للجنسية ؟"*** فرد فؤاد على ذلك قائلا فى مراوغة : ***كانت القضية هى العلم وليس السياسة، فضلا عن أن ايطاليا وافقت على دفع مرتبات الاساتذة الذين ترسلهم لمصر"*** [٥٢].

وتبرعت الحكومة الإيطالية بحوالى ٥٠٠ مرجع للجامعة، كما أرسلت د. "فينسنزو فاجو" من جامعة روما لتنظيم وإدارة المكتبة[٥٣]. وتبرعت حكومات أوربية وجمعيات ثقافية أخرى بالكتب، وفعل ذلك أفراد عديدون، أوربيون ومصريون. ثم فتحت المكتبة للطلاب عام ١٩١٠، ولكن عملية تصنيف كتبها تأخرت كثيرا. وإبان الحرب العالمية الأولى، اقترح لطفى السيد أن يتم التصنيف وفقا لفهرسة دار الكتب القومية التى كان هو مديرها فى ذلك الوقت [٥٤]. ثم أسفر الاحتلال الإيطالى لليبيا عام ١٩١١عن انهيار الصداقة الإيطالية الناشئة مع الجامعة، فعزف الطلاب عن دروس "تالينو" احتجاجا. الا أن طالبا كتب فى احدى الصحف داعيا إلى استمرار نالينو في عمله ***"لأن العلم ليس له وطن"*** ومع ذلك، لم تجدد الجامعة عقدها معه [٥٥]، ولم يستطع فؤاد إعادة الايطاليين إلى ان افتتحت الجامعة العامة.

وكان فؤاد مغرما بالإيطالية فى أول الامر، ولكنه أحب الفرنسية، أيضا، كما كان لفرنسا نفوذها فى مصر منذ احتلال نابليون لها الذى دام فترة

قصيرة قبل قرن من الزمان[٥٦]. وحظى رأس المال الفرنسي، وكذلك رجال الأعمال الفرنسيون، بتواجد قوى فى السوق المصرفية المصرية، وفى شركة قناة السويس، وشركة ضخمة أيضا للرهونات العقارية بالإضافة إلى مشروعات استثمارية أخرى. وبلغ عدد رعايا فرنسا فى مصر حوالى ١٤ ألفا و ٥٩١ فرنسيا وفقا للإحصاء الرسمى لعام ١٩٠٧، يقيم ثلاثة أرباعهم فى القاهرة والإسكندرية.

وبعد الاحتلال البريطانى تراجعت فرنسا إلى مركز الدفاع داخل مصر ؛ فحلت اللغة الإنجليزية محل الفرنسية فى المدارس العامة، تدريجيا وعلى نحو مضطرد. ثم أصبحت الإنجليزية فى عام ١٩١٤ هى اللغة الأوروبية التى تطبع على طوابع البريد المصرية بدلا من الفرنسية التى احتفظت بمكانتها فى المحاكم المختلطة، وفى مصلحة الآثار، والمدارس الفرنسية الخاصة (ومن بينها مدرسة للحقوق)، بالإضافة إلى مجتمع الأوساط الراقية المصرية. كما احتفظ المعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة بالعلم الفرنسى مرفرفا فوق مبناه وظل "جاستن ماسبيرو" يدافع فى مجلس الجامعة عن المصالح الفرنسية حتى عام ١٩١٤، عندما أحالته مصلحة الآثار إلى التقاعد، فأقامت الجامعة حفل وداع تكريما له، واختارت "جورج فوكار" مدير المعهد الفرنسى خلفا له[٥٧].

وتوالى العديد من الأساتذة الفرنسيين على شغل منصب أستاذ الأدب الفرنسى فشغله "لوى كليمان" - الذى كان استاذا بجامعة ليل - عام ١٩١٢ وظل يشغله حتى العشرينيات، ما عدا فترة انقطاع قصيرة أثناء الحرب[٥٨]. وتولى الفرنسيون تدريس الاقتصاد السياسى لعدة سنوات، كما رأست فرنسية قسم الطالبات الذى استمر لفترة قصيرة، وهو ما سنبحثه فى الفصل الثالث. وبلغ التمثيل الفرنسى فى هيئة التدريس ذورته فى العام الدراسى ١٩١٢-١٩١٣ عندما وصل المستشرقان الشابان "لوى ماسنيون" "وجاستن فييت" ليحلا محل الايطاليين المبعدين[٥٩] ؛ فشمل مجموع هيئة التدريس فى ذلك العام أربعة من الفرنسيين، وأربعة مصريين، وانجليزيا واحدا. وفى هذه المرة قضى ماسنيون وفييت عاما واحدا فقط بمصر، ولكن ذلك كان كافيا لتكوين علاقات مصرية متينة. ثم عاد فييت تحت إصرار فؤاد - ليرأس متحف الفن العربى منذ ١٩٢٦ وحتى ١٩٥١، وأصبح ماسنيون عضوا

بمجمع اللغة العربية فى مصر، وتولى إلقاء المحاضرات فى الجامعة مرة ثانية، ولكن لمدة قصيرة. ومع ذلك، كان أستاذ الأدب الفرنسى هو الفرنسى الوحيد الذى غادر البلاد أثناء الحرب العالمية الأولى، فى حين كان المستشرقون الذين تولوا تدريس الفلسفة من الأسبان، وليس الفرنسيين[٦٠]. وعندما افتتحت الجامعة العامة، اضطر الملك فؤاد إلى العمل على إعادة الفرنسيين، مثلما فعل بالنسبة للايطاليين.

أما ألمانيا، ورغم اهتمامها برعاية مصالحها فى قلب الإمبراطورية العثمانية بدلا من مصر. إلا أنها قررت أن تجعل إدارة دار الكتب القومية المصرية حكرا عليها ؛ فتعاقب على إدارة الدار منذ إنشائها عام ١٨٧٠، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، خمسة مستشرقون ألمان (د. ستيرن، وف. سبيتا، وك.فولرز، وب.مورتيز، ثم أ.سكاد) ثم عزل البريطانيون الأخير "آرثر سكاد" باعتباره عميلا للأعداء، الامر الذى أفسح الطريق – بالصدفة – لكى يخلفه لطفى السيد فى المنصب. ومنذ ذلك الحين تولى المصريون إدارة دار الكتب.

ومن بين المشروعات الاقتصادية المتواضعة لألمانيا فى مصر، كان هناك "دويتش أورينت بنك" الذى افتتح فرعا بالقاهرة عام ١٩٠٦، ومن بين موظفيه حسن سعيد، الذى عمل أمينا للصندوق بالجامعة الأهلية طوال عهدها. وكان سعر الفائدة فى البنك تنافسيا، بالإضافة إلى أن الجامعة فضلته أيضا على البنوك البريطانية، مدفوعة بالاعتبارات الوطنية، خاصة وان البنوك المصرية لم تكن انشئت بعد. وعندما اندلعت الحرب، حجزت الحكومة على "دويتش أورينت بنك" فاضطرت الجامعة إلى تحويل ودائعها منه[٦٢].

وفيما عدا دار الكتب القومية، ظل النفوذ الثقافى الألمانى فى مصر ضعيفا، ولم يتأثر المصريون – عند إنشاء جامعتهم – بالنموذج الألمانى الشهير للجامعة ذات المعامل وحلقات البحث، اللهم إلا على نحو غير مباشر، فى حين تمتعت ألمانيا بنفوذ أقوى فى استانبول، حتى أن علاقة فؤاد بالنخبة العثمانية القديمة، هى التى مكنته من العمل ملحقا بسفارة مصر فى فيينا، ومن ثم معرفته باللغة الألمانية. وكان المصريون الذين يجيدون الفرنسية أو الأيطالية، أو الإنجليزية أكثر كثيرا ممن يجيدون الألمانية، ولم ترسل الجامعة

الأهلية إلى ألمانيا سوى ثلاثة من طلاب بعثاتها[٦٣]. كما كان اينو ليتمان - الذى تولى تدريس اللغات والآداب السامية المقارنة فيما بين ١٩١٠ - ١٩١٢ - هو الألمانى الوحيد بالجامعة الأهلية[٦٤]. إلا أن الألمان تمتعوا بمكانة أفضل فى الفترة ما بين الحربين العالميتين. فعاد "ليتمان" مرتين إلى مصر كأستاذ زائر. كما حضر عدد آخر من الألمان المستشرقين للتدريس بالجامعة.

وكشفت فترة الحرب عن الروابط بين الاستشراق والاستعمار؛ حيث ساعد معظم المستشرقين الذين تولوا التدريس بالجامعة المصرية، بلدانهم الأصلية فى محاربة المسلمين أو السيطرة عليهم، فإذا بالاحتلال الإيطالى لليبيا، الذى كلف "تالينو" وظيفته بالجامعة المصرية، يعوضه عنها بمهمة أخرى، وهى بحث الوثائق التركية التى تم الاستيلاء عليها، وإنشاء مكتب للترجمة بالبلد المحتل الجديد. كما خدم فيت بالجيش الفرنسى إبان الحرب العالمية الاولى، وعمل مترجما "لجورج بيكو" الذى حدد مطالب فرنسا فى الأسلاب العثمانية، ضمن اتفاقية "سايكس - بيكو"، كما عمل "ماسنيون" مترجما للفرنسيين فى الدردنيل، ومقدونيا، وفلسطين، وعمل أيضا ضمن اللجنة المكلفة بالاستيلاء على الأراضى التى منحتها اتفاقية سايكس - بيكو لفرنسا، ثم شهده شهر نوفمبر ١٩٢٠ فى مهمة رسمية إلى دمشق وكانت فرنسا قد استولت عليها، لتوها، من حكومة فيصل العربية. وبعد ثلاثة أعوام قبل ماسينيون الدعوة التى وجهها له مارشال ليوتى - المندوب السامى الفرنسى الذى كان يسعى لاخضاع مراكش تدريجيا - للتفتيش على المعاهد المشتركة فى "فارس".

ونقلت الحرب العالمية الأولى، الكابتن "كروزويل" من سلاح الطيران الملكى البريطانى إلى مصر، حيث عمل أستاذا للعمارة الإسلامية بالجامعة المصرية لمدة عشرين عاما منذ ١٩٣١ [٦٥]. وكان على درجة شديدة الغرابة من الازدراء للوطنية المصرية، علاوة على نزعته الاستعمارية المتطرفة، كما سنرى فيما بعد. ومن بين الألمان، عمل "سكاد" ومستشرق آخر - كان الانجليز قد رفضوا تعيينه بدار الكتب - مستشارين للضباط

الألمان الملحقين بالقوات العثمانية في سيناء، وفلسطين، وسوريا [٦٦] ؛ وكانا بالفعل يساعدان العثمانيين المسلمين ضد البريطانيين، لكن الأمر المؤكد أن النزعة الوطنية الألمانية كانت دافعهما وراء ذلك.

وهكذا، لم يحذ أحد من المستشرقين الذين دعوا للتدريس بالجامعة حذو أي من : "ويلفرد سكاون بلنت"، العدو اللدود للاحتلال البريطاني لمصر، أو الأمير "كايتاني"، الذي خسر مقعده في البرلمان الإيطالي لمعارضته غزو ايطاليا لليبيا، أو البعض الذي اعتنق الإسلام من المستشرقين. وانما قام كل من : نالينو، وفيت، وماسنيون، وكريزويل، وسناوك – هرجرونج، بمعاونة حكوماتهم على محاربة المسلمين أو السيطرة عليهم.

وكان المستشرقون بجامعة القاهرة وطنيين، في عصر كانت الوطنية الأوربية تقترن عادة بالإمبريالية. وعلى أية حال، لم تكن توجهات هؤلاء المستشرقين لتثير دهشة العالم السوري "محمد كرد علي"، الذي رأس فيما بعد مجمع اللغة العربية في دمشق، حيث قال : *"إننا، نحن المسلمين نعمل لمصلحة بلدنا وديننا، فلما ذا اذن نتوقع خلاف ذلك من المستشرقين ؟"* [٦٧].

زيارة تيودور روزفلت :

لم يلعب الأمريكيون أي دور في إنشاء الجامعة المصرية أو التدريس فيها، إلا أن المصريين لم ينسوا أبدا الكلمة التي ألقاها الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت بمقرها في مارس ١٩١٠. [ولم تكن الولايات المتحدة بريئة، كما لم يكن الرئيس روزفلت كذلك، عندما بدأ عصر الإمبريالية، وغاية ماهناك، أن أمريكا لم يكن لها أطماع في الشرق الاوسط حينذاك] وقد ظل روزفلت، في طريق عودته من رحلة صيد في شرق افريقيا، يطنب في مدح الخدمات التعليمية والصحية التي تقوم بها ارساليات الكنيسة البروتستانتية الامريكية الموحدة في السودان ومصر. وظلت صحف القاهرة لعدة أسابيع مهتمة بإبراز أنباء الزيارة *المتوقعة "للرجل الرياضي الذي يفيض حيوية"*. ولكن بعض الصحف الغربية استاءت من ثنائه على الحكم البريطاني، وهجومه على الحركة الوطنية المحلية [٦٨].

ولم يكن هناك توقيت أسوأ من الذي حضر فيه روزفلت إلى مصر، حيث فشل تعاون "جورست" مع الخديو فى إخماد الحركة الوطنية المصرية، كما كان اغتيال بطرس غالي قد وقع لتوه، والوطنيون يطالبون بالدستور والاستقلال. وكانت الجامعة المصرية قد طلبت إلى الرئيس السابق أن يتقبل منحها إياه الدكتوراة الفخرية ؛ فاذا بالكلمة التى ألقاها من فوق منصتها تذهل مستمعيه، حيث أدان فيها اغتيال غالى كما أدان أولئك الذين ربما حرضوا على القتل بالقول أو بالفعل. وتغنى بمدح الحكم البريطاني، وحذر قائلا *"إنك لا تستطيع أن تجعل من الشخص متعلما حقا بإعطائه مقررا دراسيا معينا، كما أنك لن تجعل شعبا يصلح لحكم نفسه بإعطائه دستورا من ورق. فتدريب شخص إلى أن يصبح مؤهلا للقيام بعمل صالح فى الدنيا مسألة تقاس بالسنوات، كما أن تدريب أمة حتى تتمكن من الاضطلاع بمهام الحكم الذاتى ليست مسألة عقد أو عقدين من الزمان وإنما هى تستغرق أجيالا... واعتقد أن جامعتكم سوف تضطلع بجانب هام فى هذه العملية الطويلة، بل والمضجرة، الا أنها ضرورية تماما"* [٦٩].

وعقب ذلك، فاجأ مستمعيه بحكمة عربية قائلا : *"سمعت فى السودان حكمة شعبية مأخوذة عن إحدى آيات القرآن الكريم، وهى حكمة شديدة الثقة، حتى أنه يتعين على أن أرددها، رغم أننى لست عليما بالعربية "ان الله مع الصابرين اذا صبروا"* [فهل سمع المصريون من قبل رسالة التأجيل غير محددة المدة هذه ؟] ان روزفلت كان كرومريا أكثر من كرومر نفسه [٧٠]، الذى تحمس روزفلت للاستشهاد بكتابه "مصر الحديثة"، فتجمعت المظاهرات خارج مقر إقامة روزفلت بفندق شبرد، وثارت الصحف العربية. بل أن لطفى السيد ألقى خطبة يرد فيها عليه، متعجبا – بأسلوبه الرزين المألوف – مما اذا كان روزفلت يعلم أن البريطانيين حاولوا من قبل عرقلة إنشاء الجامعة نفسها التى كان يتحدث فيها [٧١].

وأشاع مجلس الجامعة الذى أصابه الارتباك، رواية ضعيفة ليغطى بها موقفه، فحواها : أن الملك فؤاد كان قد ذهب إلى شبرد ليتأكد من أن الخطبة ستكون لائقة، وأن روزفلت تلا عليه نصها، ولكنه ما كاد يصل إلى ملاحظاته حول الدستور، حتى دخلت السيدة روزفلت وابنتها تستعجلانه. فطمأن روزفلت فؤاد إلى أن بقية النص مماثلة لما سمعه، ثم انطلق فى نزهة عائلية. فهل كان لدى الرجل المحنك، أفكار أخرى أثناء إبحاره إلى انجلترا ؟ حين قال : *"ان خطبتى تلك فى القاهرة كانت حركة بارعة. كان ينبغى أن ترى الوجوه*

المضطربة الشاحبة عندما انهلت عليهم تقريعا. كانو يتوقعون الحلوى، ولكننى أعطيتهم العصا الكبيرة، فارتبكوا .. سيدى .. لقد ارتبكوا !"[٧٢].

الهوامش

١- عن علاقة عباس بالجامعة انظر شفيق "مذكراتي" الجزء الثاني صـ-صـ ١٠٦ - ١١١. انظر أيضا "مذكرات *الخديو عباس الثاني* " المصرى. ٩ يونيو ١٩٥١ صـ ٦، و: "Mayer, *Abbas*, pp. 169-73 ويزعم " ماير " (صـ ١٨ - ٢٠) أن مذكرات عباس المنشورة في "المصرى" غير حقيقية. وعلى أية حال فهي لا تضيف شيئا ذا أهمية عن موضوع الجامعة. ويصف كرومر علاقاته بالخديو في كتابه

Abbas II (london 1915m)

٢- الجامعة المصرية القديمة صـ٢٨

٣- عن السيرة الذاتية لفؤاد:

- Roberto Cantalupo , *Fuad primo Re d'Egitto* (milan, 1940).

و : - Sirdar Ikbal Ali shah , *fuad : king of Egypt* , (london, 1936).

وعن أنشطته الثقافية انظر : كريم ثابت : " الملك فؤاد ملك النهضة " القاهرة ١٩٤٤ وبدير .

وهناك صور وصفية قصيرة عن فؤاد من بينها :

- Emine Foat Tugay , *three Centuries : Family Chronicles of Turkey and Egypt* (Westport , Connecticut , 1974), pp. 162-63

و : - J. Jomier , *"Fuad al - Awwal"* ,

و : The Encyclopaedia of Islam , 2 : 935,

و :

Jaques Beruque, Egypt : Imperialism and Revolution (New York , 1972) pp. 277 - 79.

و :

Afaf Lutfi Al - sayyid - Marsot , *Egypts Liberal Experiment : 1922 - 1036* (Berkeley, California , 1977) pp. 59 - 60.

٤-

– N.W Senior , *Conversations and Journals in Egypt and Malta* (London 1882), 2 : 176 - 77 ,

نقل عنه

J.heyworth- Dunne , *An introduction to the History of Education in modern Egypt* (london 1939) , p. 184.

٥- حول عدم رضا فؤاد عن لغته العربية، انظر

FO 361 / 18013 / J 518 , *Lampson to FO* , FebrUry 19 , 1934

٦- Beroque , *Egypt* , p. 278.

٧- بدير صـ ٤٦

٨- بدير صـ ٢٢
٩- .The Times , October 30 , 1960 , p.5
١٠- المرجع السابق ١ مايو ١٩٠٨ صـ ٩
١١- ملفات جامعة القاهرة صندوق ١ / ملف ١ تقرير اللجنة الفنية ٢٨ أبريل ١٩٠٨ قارن بدير صـ ٢٨٥
١٢- انظر القوائم في ملفات جامعة القاهرة صندوق ١ ملف ١٢٤ تقرير مجلس ادارة الجامعة، ٢٤ مايو ١٩٠٨. وبدير صـ صـ ٢٣ - ٢٤، ٦١.
١٣- انظر القوائم فى بدير صـ صـ ٧، ٢٣ - ٢٤، ٧١.
١٤- بدير صـ ٢٦، وهم : سليمان بستانى، جبرائيل بك حداد، وحبيب بك فرعون.
١٥- بدير صـ ٥٢١.
١٦- بدير صـ ٢٥١
١٧- بدير صـ ٢٥١. وحول المساعدات القبطية والمساعدات الأخرى من غير المسلمين انظر أيضا سامية حسن أبراهيم " الجامعة الأهلية..." صـ صـ ٣٤ - ٣٦.
١٨- بدير صـ ٩
١٩- مذكرات سعد زغلول غير المنشورة - الكراسة التاسعة - صـ ٤٢٢ كما نقلت فى : عبد المنعم الدسوقى " الجامعة المصرية القديمة " الجزء الأول صـ ٣٥ - ٣٦، وفى المقتطف ٣٤ العدد ١ (فبراير ١٩٠٩) : ١٤١ - ١٤٥ نص خطابه.
٢٠- بدير صـ ٩.
٢١- د. علوى باشا فى خطاب تكريم أحدكبار المساهمين أبريل ١٩٠٨ بدير صـ ٣٣.
٢٢- العبارة لبدير صـ ٤٨.
٢٣- هذا الاستشهاد والأستشهاد التالى من خطبة القاها قاسم امين فى ابريل ١٩٠٨، قبل وفاته بأيام قلائل. بدير ٣٦.
٢٤- البيان الرسمى عن سياسة لجنة الجامعة، مايو ١٩٠٨. وبدير صـ صـ ٥٤ - ٥٥.
٢٥- "العلم لمجرد العلم"، "التعلم للعلم" و"العلم حبا للعلم" بدير صـ صـ ١، ٣٧، ٥٤.
٢٦- زيدان، الهلال ١٦، العدد ٩ (أول يونيو ١٩٠٨).
٢٧- تعكس هذه الفقرة أطروحة
- Charles D. smith, *Islam and the search for Social Order in modern Egypt : A Biography of Muhammad Husayn haykal* (Albany , new york , 1983)
وعن موقف لطفى انظر Wendell , *Evolution* , pp 285 - 85.
٢٨- بدير صـ صـ ١٢٧ - ١٢٨، ١٣٢، ١٥٢ وفى أماكن متفرقة من الكتاب.
٢٩- وردت فى
- Peter Mellini , *Sir Eldon Gorst* : the *Overshadowed Proconsul* (Stanford, California , 1977).
٣٠- الشيخ مصطفى القاياتى : ملفات جامعة القاهرة ٣٢ / ١٣٣ تقرير مجلس إدارة ١١ ديسمبر ١٩١٧. وردت ملحوظة للتعريف فى خير الدين الزيريكلى " الجامعة -

العلم " (٨ أجزاء، بيروت ١٩٨٠) الجزء السابع صـ ٢٣٠. وعن أرائه السياسية، انظر : - Marius Deeb, *Party Politics in Egypt : The Wafd and Its Rivals 1919 - 1939*' (london 1979) , pp. 58 , 70 , 102 , n. 162 and 109 , n. 253.

٣١- حول دار العلوم انظر : محمد عبد الجواد "*تقويم دار العلوم*" (القاهرة ١٩٥٢).

و :

- Lois A. Aroian , *The Nationalization of Arabic and Islamic Education in Egypt : Dar Al. ulum and Al - Azhar*. (Cairo papers in Social Science), Vol. 6 , monograph 4. December 1983 ,

ولمؤلفة المرجع السابق رسالة دكتوراه أشمل غير منشورة بعنوان :

- *Education, Languge and Culture in Modern Egypt : Dar Al-Ulum Its Graduates (1872 - 1923)* - (University of Michigan, 1978).

ومنذ عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٢٠ عندما عادت إلى اسمها الأصلي، كانت دار العلوم تعرف باسم مدرسة المعلمين الناصرية. وحول مدرسة القضاء الشرعي انظر عبد المنعم الدسوقي الجميعي، مدرسة القضاء الشرعي : دراسة تاريخية لمؤسسة تعليمية ١٩٠٧ - ١٩٣٠ (القاهرة ١٩٨٦).

٣٢- أحمد صالح، وحفني ناصف، ورفعت إسماعيل، ومحمد سلطان، وطنطاوي جوهري من دار العلوم، ومحمد فهمي، ومحمد المهدي ومحمد الخضري من مدرسة القضاء الشرعي وعبد الوهاب النجار من مدرسة الشرطة.

٣٣- حول ناصف، انظر محمود غنيم "حفني ناصف" (القاهرة - بدون تاريخ) و Adams, *Islam* p. 212 . وعبد الجواد "دار العلوم..." ص ٢٤١-٢٤٣ وعن النجار انظر الزيريكلي، العلم - الجزء الرابع ص١٨٢-١٩٨٣ وسوف يشار إلى الخضري والمهدي والجواهري فيما بعد.

٣٤- هذا الاستشهاد وماتلاه من الأيام الجزء الثالث ص٣٣.

٣٥- انظر سيرته الذاتية في : أنور الجندي، "أحمد زكي الملقب بشيخ العروبة"، (القاهرة ١٩٦٣).

٣٦- مصادر هذه القضية هي : ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٢٦ تقرير مجلس ادارة الجامعة ٨، ١٠، ١٢ نوفمبر ١٩١٠، وكذلك رواية زيدان في: الهلال ١٩ (ديسمبر ١٩١٠) : ١٧٧ - ١٨١ وخطابه إلى ابنه "إميل" في ١٢ أكتوبر ١٩١٠ وهو مترجم في: Philipp, *Zaidan*, p 212. انظر أيضا تحليل فيليب صـ ٦١ - ٦٥.

و :

- Donald Malcolm Reid, *"Cairo University and the Orientalists,"* International journal of Middle East Studies 19 (1987) : 62 - 64.

٣٧- جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي (القاهرة ١٩٦٨) الجزء الأول صـ ١٢ معاد طبعه عن طبعة ١٩٠٢ - ١٩٠٦.

٣٨- المرجع السابق وتاريخ آداب اللغة العربية [٤ أجزاء، القاهرة (١٩١٠ - ١٩١٤) وقد أعيد طبعه مع مقدمة بقلم شوقي ضيف في الستينيات].

٣٩- خطاب زيدان ١٢ أكتوبر ١٩١٠، و Philipp , Zaidan p. 212 ويشير نفس الكتاب في صـ ٢٣٦ إلى وجود مخطوط بملفات الجامعة الأمريكية في بيروت بعنوان "*مصر العثمانية*" كان زيدان قد أعده لما كان سيلقيه من محاضرات في الجامعة المصرية.

٤٠- التحليل التالي يعتمد على كتاب زيدان، *تاريخ التمدن...*" الجزء الأول صـ ٢١ - ٢٩.

٤١- المنار ١٥ (٢ يناير ١٩١٢) : ٥٨ - ٦٧. وأعادت المنار طبعه مع بعض المراجعات بعنوان "*كتاب انتقاد تاريخ التمدن الإسلامي* (القاهرة ١٩١٢) وفي أنور الجندي "*الإسلام والثقافة العربية في مواجهة تهديد الاستعمار وشبهات التغريب* (القاهرة - غير مؤرخ). وقد صدرت العديد من الكتابات عن رشيد رضا، انظر على سبيل المثال:

- H.kerr, Islamic Reform : *The Political and Legal Theories of Muhammad Abduh and Rashid Rida* (Berkeley , California, 1966).

٤٢- Mattityahu Peled , "*the Controversy over Concepts of Arabic literary History,*" Asian and African Studies 10 , no. 1 (1974): 1-23,

وسامية حسن إبراهيم *الجامعة الأهلية...*" صـ ٩٠. وعن الرافعي انظر محمد رضا كحالة، معجم *المؤلفين* (بيروت - غير مؤرخ) الجزء ١١ صـ ٢٥٦ - ٢٥٨.

٤٣- مقدمة حسين مؤنس لكتاب زيدان *تاريخ التمدن...*" الجزء الأول صـ ٨، ١٠

٤٤- بدير صـ ١٠٥ - ١٠٦، وحتى زيدان المعجب بالمستشرقين علق على سعي " هرجرونج " لإيجاد خطأ في الأسلام - زيدان "*آداب اللغة العربية* " - الجزء الرابع صـ ١٥٨. ويوافقه على ذلك

- G.H. Jansen , Militant Islam (New york , 1979), pp. 77 - 81

ولكن لاحظ وجهة النظر المختلفة في

- Harry J. Benda, *"Snouck Hurgronje,"* International Encyclopedia of the Social Scienes 14 : 340 - 42

الذي يظهره كمدافع عن الإندونسيين ضد المستعمرين الهولنديين المتشددين. انظر أيضا

- Jean - Jacques Waardenburg *L'Islam dans le miroir de L'occident* (paris, 1963), pp. 18 - 27

ويعتمد هذا الفصل على - Reid *"Cairo University,"* IJMES19 (1987): 56-62.

٤٥- Tignor , *State* , Appendix, Table A. 11

٤٦- المرجع السابق، ويظهر الجدول ١-أ الإحصائيات عن الجاليات البريطانية والفرنسية والإيطالية واليونانية.

٤٧- بدير صـ ٧٤٣.

٤٨- *(kitchener)* , Reports , 1911 p

٤٩- انظر بدير خاصة صـ ١٣٠.

٥٠- Vincenzo fago, "L 'Universita Egiziana di Cairo" Nuova Antologia (Rome), , November 1, 1909 , p. 10

وعن الأنشطة الإيطالية عموما فى مصر انظر

Angelo Samarco, *Gli Italiani in Egitto : IL contribuo italiano nella formazione dell'egitto moderno* (Alexandria, 1937).

٥١- عن هؤلاء الثلاثة انظر نجيب عقيقى، *"المستشرقون"* (٣ أجزاء القاهرة، ١٩٨٠ - ١٩٨١) الجزء الأول صـ ٤٢٥ - ٤٢٦، ٤٣٢ - ٤٣٤، ٤٢٨.

٥٢- ملفات جامعة القاهرة ١/١ تقرير مجلس ادارة الجامعة - ١٩ ابريل ١٩٠١٠، صـ ٤ -٥. قارن بدير ١٢٢ - ١٢٣.

٥٣- عن المكتبة، انظر

- Fago's *Bulletin de la Bibliothegue* (Universite Egyptienne , 1910 and 1911).

٥٤- ملفات جامعة القاهرة ١ / ١ تقرير مجلس إدارة الجامعة أول مايو ١٩١٧.

٥٥- أسماعيل حسين، مجلة التربية الحديثة - ١٠ (أبريل ١٩٣٧) صـ ٣٩٣.

٥٦- انظر تقييم: - Nobert Carnoy , laconie francaiese du caire (paris 1924).

٥٧- شفيق " مذكراتى..." الجزء الثانى ٣٢٢ - ٣٢٥ - حيث يصف حفلة التقاعد. وعن قوكرات انظر : ملفات جامعة القاهرة ١٢ / ١٠

و :

- Warren R. Dawson, *who was who in Egyptology* (London , 1972), p 106.

٥٨- انظر : بدير خاصة صفحة ١٣٠

٥٩- حول فيت انظر :

- Myriam Rosen - Ayalon , ed., *Studies in memory of Gaston Wiet* (Jerusalem , 1977), pp. ix - xii

وعن ماسينيون انظر : إبراهيم مدكور، مجمع اللغة العربية فى عيده الخمسين : مع الخالدين (القاهرة ١٩٨١)، صـ ٩٧ - ١٠٥.

و:

- Edward Said , *Orientalism* (New york , 1979), pp. 265 - 83 . Said, *"Islam , the Philological Vocation.*

و :

- *French Culture : Renan and Massignon,"* in Malcom kerr, ed

و:

- *Islamic Studiecs : A tradition and Its Problems* (Malibu, California, 1980),pp. 66-72 : و waardenburg, Islam dans le miroir , pp. 236-40

٦٠- Comte V. de Galarza.

وبدير – صـ ١٥٢. وسيرته الذاتية فى : نجيب عقيقى : *"المستشرقون"* (٣ أجزاء – القاهرة ١٩٥٢) الجزء الثانى صـ ٢٠٣

٦١- - Karl Baedeker, *Egypt and the sudan* (Leipzig), 1908 p. 60

وكتب دار الكتب القومية (القاهرة ١٩٧٩).

وعن " شادة " انظر *Der Islam 31* (1953) : 69 - 75.

٦٢- ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٢٤ تقرير مجلس ادارة الجامعة ٢٤ مايو ١٩٠٨. وبدير صـ ٢٢. وتحتوى الصناديق ١١٦ – ١١٩ من ملفات جامعة القاهرة على الحسابات المالية للجامعة مع هذا البنك.

٦٣- بدير صـ ١٨٩، ١٩١.

٦٤- سيرة ذاتية شخصية فى :

- *The Library of Enno Littmann, 1875 - 1958* (leiden : Brill catalogue no. 307, 1959).

٦٥- عن كريزويل انظر: - *Proceedings of the British Academy 60* (1974): 1-20.

٦٦-

-Ronald Storrs, *The memories of sir Ronald Storrs* (New York, 1937), pp. 134 - 35.

و : صحيفة الجامعة المصرية – ٢ (يناير ١٩٣١) : صـ٢٦.

٦٧- محمد كرد على، *الرسالة* -٣ (٩ ديسمبر ١٩٣٥) : ١٤٧٧.

٦٨- قامت جميع الصحف المصرية اليومية بتغطية رحلته من أول مارس حتى منتصف أبريل ١٩١٠ (ومنها الأهرام، والمؤيد، والمقطم، والشعب، ومصر، والجريدة و الإيجيبشيان جازيت). انظر أيضا : أحمد شفيق، *مذكراتى* -٢ : ٢١٢ – ٢١٥. ويونان لبيب رزق *"تيودورروزفلت والحركة الوطنية المصرية"*، السياسة الدولية ٩ أكتوبر ١٩٧٣ : ٩٨ – ١١١.

٦٩- الإيجبيشيان جازيت ٣٠ مارس، ١٩١٠ صـ٥. ووردت ترجمات عربية كاملة فى المؤيد وملحق الجريدة.

٧٠- الإيجبيشيان جازيت ٣٠ مارس ١٩١٠ صـ ٣.

٧١- ملحق " الجريدة " ٢٩ مارس ١٩١٠.

٧٢- - *"Egyptian Unversity"* , Egyptian Gazette, April 9, 1910.

٧٣- المصدر السابق ١٥ ابريل ١٩١٠ صـ ٤. وقد نقلت الصحيفة مقابلة ويلترمور المنشورة فى جون بول.

[٣]
التحديـــات ومواجهتهـــا

"كانت حياة الجامعة في أول عهد المصريين بها عيدا متصلا يحيونه اذا أقبل المساء من كل يوم، يزد حمون على غرفات الـدرس، علـى اختـلاف منـازلهم من الفقر والغنى، وعلى اختلاف حظوظهم من الثقافة، وعلى اختـلاف أزيائهم أيضا. فكـان منهم الغنى المترف والفقير الذى لا يجـد مـا ينفق، وكـان منهم القـاضى والطبيب والموظف والمجاور في الأزهر الشريف وكان منهم غير أولئك قوم لم يأخذوا من العلم الا بأيسر أسبابه، ولكنهم كانوا يختلفون إلى هذه الدروس والمحاضرات ليروا ويمتعوا أنفسهم أنى أتيح لهم المتاع، وقد جعلت غرفات الجامعة تضيق بهؤلاء المختلفين إليها، والمزدحمين عليها وعجز الأساتذة عن أن يسمعوا هذه الأعداد الضخمة التى كانت تكتظ بها الغرفات فقرر بعضهم أن يلقى محاضرته مرتين...

واضطرت الجامعة إلى أن تنظم دخول غرفات الدرس، فلا تأذن الا لمن قدموا بطاقات الانتساب، وصدت بذلك عددا غير قليل من الذين كانوا يسعون إلى هذه الـدروس كما كانوا يسعون إلى المحاضرات العامة" (١).

ولم تستطع كافة توسلات أصدقاء طه حسين، أمام تعنت حارس بوابة الجامعـة، أن تتيـح لخـادم الطـالب الكفيـف، والـذى يعمـل مرشـدا لـه، اجتيـاز البوابة. وكانت الجامعة في أول عهدها فضفاضة التنظيم مثلها في ذلك مثل الأزهر. فضلا عن أنها قامت على أسس أقل مدعاة للهيبة بكثير– رغم أنهـا لم تكن لتعترف بذلـك– فلـم يكـن لديهـا مقررات دراسية منظمـة، أو معـايير محددة للالتحاق، أو مستويات للصفوف، ولا ضوابط للحضـور، أو المراحـل الدراسية، أو الاختبارات والدرجات؛ وإنما يقبل على الرحب كل مـن يسـجل اسمه ويسدد الرسوم المتواضعة، ومن السهل أن يحصل الطالب علـى شـهادة بالمحاضرات التى استمع إليها.

وبعد أن تعرضت الجامعة للانتقاد بسبب هذا التراخى، أنشـأت شـعبة للآداب عام ١٩١٠، وعينت لهـا مجلـس كليـة وعميـدا. فاسـتهل "إينوليتمـان" منصب العمادة، ثـم تـلاه إسماعيل رفعت. وأصبـح الحصـول علـى الشـهادة الثانوية، أو مايعادلها – شرطا للالتحـاق بالجامعـة، ويمكـن لغير الحـاصلين عليها حضور المحـاضرات كمسـتمعين. وأعد للطـلاب المنتظميـن مقـررات محددة، يوضع لها امتحانات عند نهاية كل عـام، وامتحـان نهـائى بعد أربعـة

أعوام. ومن ثم تطلب الحصول على العالمية، أو درجة الدكتوراه، إعداد بحث واجتياز امتحان شفهى[٢].

وكانت الرسوم معتدلة فى أول عهدها : جنيها مصريا واحدا وعشرين قرشا لثلاثة مقررات أو أكثر، وأربعين قرشا للمقرر الواحد، وخمسة قروش مقابل حضور المحاضرة الواحدة. ثم ارتفعت المصروفات ارتفاعا باهظا عام ١٩١٠ فوصلت إلى ستة جنيهات مصرية للطالب العادى، بينما يسدد طالب الاستماع أربعين قرشا لكل مقرر يحضر محاضراته، وجنيها مصريا واحدا لكل امتحان يتقدم له. فتناقص الحضور بشكل حاد، إلا أن أولئك الباقين حرصوا على أن يكونوا طلابا جادين[٣].

وكان هناك سبع مواد تدرس بشكل منتظم : الجغرافيا، والفلسفة (أحيانا إسلامية وأحيانا أخرى غربية)، والتاريخ الإسلامى، والتاريخ القديم (مع التركيز على مصر القديمة، أو الشرق الادنى القديم، أو اليونان وروما) بالإضافة إلى الأدب العربى والإنجليزى والفرنسى. وحين يتوافر القدر اللازم من المال والعدد الكافى من الأساتذة، كانت الجامعة تقدم مناهج الاقتصاد السياسى، واللغات السامية المقارنة بالاضافة إلى مناهج أخرى.

تصنيفات الطلاب : (خواجة – أفندى – شيخ)

يبين الجدول ٢ حجم الجامعة الأهلية (لاحظ قلة عدد الطلاب الذين كانوا من الجدية بحيث يتقدمون للامتحانات). أما الجداول من ٣ – ٦ فتوضح تصنيف الطلاب على أساس الجنسية، والوظيفة، والديانة، ونمط الحياة الثقافية. ففى السنوات الخمس الأولى كان ٢٠ ٪ من الطلاب من بين (الخواجات) أى أبناء الغرب [٤] – يشكل الفرنسيون العدد الاكبر منهم، يليهم الايطاليون. وكان هناك أيضا الإنجليز، والألمان، والنمساويون، واليونانيون، وغيرهم. وقد احتشد الأوروبيون على نحو غالب فى دراسة المواد التى تدرس بالفرنسية – خاصة الأدب الفرنسى، والاقتصاد السياسى، والدراسات النسوية. ولم يتصد منهم لحضور المحاضرات التى تلقى باللغة العربية غير ثلاثة فقط فى عام ١٩٠٩ /١٩١٠ – وربما كان معظم الطلاب "العثمانيين" من المسيحيين أو اليهود السوريين. الا أن الحرب العالمية الأولى أنهت تقريبا تسجيل الطلاب الأوربيين والشرقيين بالجامعة فأصبح المصريون فى

جدول (٢)
عدد المقررات والأساتذة والطلاب في الجامعة المصرية

العام	الأساتذة	المقررات	إجمالى الطلاب	طلاب الآداب	طلاب الآداب المتقدمين لامتحان النقل
١٩٠٩/١٩٠٨	٥	٥	---	---	---
١٩١٠/١٩٠٩	٨	٨	٤١٥	---	---
١٩١١/١٩١٠	١٥	١٥	١٨٥	---	---
١٩١٢/١٩١١	١٣	١٦	١٢٣	---	---
١٩١٣/١٩١٢	٩	٩	٧٥	---	٨
١٩١٤/١٩١٣	١٠	١٠	٣٢١	---	١٠
١٩١٥/١٩١٤	١٤	١٤	٢٧٧	١٤٥	٨
١٩١٦/١٩١٥	١٧	١٦	٣٥٥	٢٢٩	١٧
١٩١٧/١٩١٦	١٢	١٢	---	---	١٨
١٩١٨/١٩١٧	١٣	١٣	٢١٨	٩٨	١٦
١٩١٩/١٩١٨	١٤*	١٤*	١٧٧	٤٦	---
١٩٢٠/١٩١٩	١٤*	١٤*	---	---	٧
١٩٢١/١٩٢٠	١٥*	١٥*	٢٥٣	١١٣	٨
١٩٢٢/١٩٢١	١٦*	١٦*	١٠٧	---	١١
١٩٢٣/١٩٢٢	١٠	١٠	---	---	١٢
١٩٢٤/١٩٢٣	٩	٩	---	---	١٤
١٩٢٥/١٩٢٤	٤	٥	---	---	---

(*) تقديرات. ويتضمن الجدول كلا من الطلاب المنتظمين والمستمعين

المصادر :

- أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية
- تقرير مجلس ادارة الجامعة المصرية
- أمين سامى : التعليم فى مصر فى سنتى ١٤ و١٩١٥. الملحق الثالث ص ص ٥٥ – ٥٦

١٧ / ١٩١٨ يشكلون ٩٨٪ من عدد الطلاب. وزاد عدد الطلاب المسلمين قليلا عن نصف إجمالي الطلاب في السنوات الخمس الأولى، الا أن نسبتهم تزايدت بصورة كبيرة عند نهاية الحرب بسبب رحيل الطلاب الأوربيين والشرقيين، بينما لم تعرف نسبة الأقباط بين الطلاب المصريين.

ويوضح الجدول (٤) أن أكثر من نصف الطلاب عام ١٩٠٩ / ١٩١٠ من أصحاب المهن، والربع – أغلبه من الطالبات – لم يكونوا يعملون أو يدرسون في جهة أخرى، أما الربع الباقي فكانوا طلابا بالمدارس المهنية العليا، الثانوية أو الخاصة، أو بالأزهر. ومن بين ذوى المهن : ٤٤٪ موظفون بالحكومة أو قضاة، و٢٣ ٪ مدرسون أو نظار مدارس، و٢٣٪ من أصحاب الأعمال الحرة بينما كان ٥٪ فقط من الطلاب مزارعين، و٣٪ من علماء الازهر.

ويرجع التناقص الحاد في أعداد المتقدمين للامتحانات فيما بين ١٩١١ – ١٩١٣ وأوائل العشرينيات إلى عدم قدرة الجامعة في ذلك الوقت على ضمان تعيين خريجيها بالوظائف الحكومية، بالاضافة إلى ارتفاع هذه الأعداد في السنوات التالية لذلك، مدى الشعبية التي لقيتها المناهج المعدة بحيث تضمن المستقبل الوظيفي.

ولمس المصريون التمايز بين الشيخ والأفندى على نحو واضح، فكان كل منهما يرتدى ما يتطلبه اللقب. وتوضح ثلاث صور فوتوغرافية صورت عام ١٩٠٨ / ١٩٠٩، بالاضافة إلى كشف الامتحان النهائي، كما هو مدون في جدول (٦) نسبة كل من الفئتين، ومن المشايخ : علماء وطلاب الأزهر، ودار العلوم، ومدرسة القضاء الشرعي، ففي الصور يشغل المشايخ ٣١ بالمائة من فصل الحضارة القديمة، و١٩ بالمائة من فصل الحضارة الإسلامية، بينما يشغلون ٤ بالمائة فقط من فصل الأدب الفرنسي، حيث لم تكن الفرصة قد اتيحت لهم لدراسة اللغات الغربية من قبل، أما باقي من في الصورة فكانوا من الأفندية المطربشين مرتدى البدلة، فيما عدا واحدا أو اثنين من حاسرى الرأس، ربما يكونان من الأوربيين.

وكان المشايخ ممثلين بشكل أفضل بين الطلاب الجادين الذين يدخلون امتحانات النقل في الآداب. وجاء بعضهم من الأزهر مباشرة، مثل طه حسين والبعض الآخر من طلاب دار العلوم أو مدرسة القضاء الشرعي.

The private university



شكل رقم (٢) فصل الحضارة القديمة العام ١٩٠٩ - ١٩١٠
الاستاذ أحمد كمال (قصير اللحية) يجلس فى الوسط، وطه حسين الثالث من اليسار فى الصف الثانى.

جدول (٣) جنسيات طلاب الجامعة المصرية

العام	من الشرق الأوسط			أوربيون										إجمالى
	مصريون	عثمانيون	جنسيات أخرى*	فرنسيون	إيطاليون	إنجليز	ألمان	نمساويون	يونانيون	إسبان	أمان	بلجيك	آخرون**	
١٩٠٨/١٩٠٩	٦٧٨	١٤	٢	٢٨	١٥	٤	٤	١	١	٢	٢	١	٢	٧٤٥
١٩٠٩/١٩١٠	٢٧١	١٩	٢	٢٧	١٦	٩	٦	٦	١	١	٨	٣	٣	+٤٠٣
١٩١١/١٩١٢	٧٧	١٧	٢	٨	٦	١	٣	١	٥	١	٠	١	١	١٢٣
١٩١٢/١٩١٣	٤٠	٠	٦	٧	١١	٠	٤	٢	٤	٠	٠	٠	١	٧٥
١٩١٣/١٩١٤	٢٤١	١٩	١٦	١١	٩	٤	٧	٦	٤	٢	٠	٢	٠	٣٢١
١٩١٤/١٩١٥	٢٠٣	١٢	٠	٢٨	١١	٨	٠	٠	٤	٥	١	٠	٥	٢٧٧
١٩١٥/١٩١٦	٢٧٥	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	٣٥٥
١٩١٧/١٩١٨	٢١٣	٠	١	٢	١	--	--	--	--	--	١	--	--	٢١٨
١٩١٨/١٩١٩	١٧٢	١	٢	١	١	--	--	--	--	--	--	--	--	١٧٧
١٩٢١/١٩٢٢	١٠٢	٢	٣	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	١٠٧

* إيرانيون، ومغاربة، تتار، شراكسة، أرمن، سوريون، هنود.

** روس، رومانيون، بلغار، سويسريون. + منهم ٢١ جنسياتهم غير معلومة.

المصدر :- أحمد بدير - سامية حسن ابراهيم، الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور (القاهرة - ١٩٨١) ص : ٨٩.

- تقرير مجلس ادارة الجامعة المصرية لعام ١٩١٥ / ١٩١٦ ص: ٢٧، وعام ١٧ / ١٩١٨ ص ٢٧. من سجلات جامعة القاهرة.

جدول (٤) الوظائف التي يعمل بها طلاب الجامعة المصرية

العام	طلاب في مدارس أخرى (*)			حر	مدرسون	موظفون	قضاة	محامون	رجال	مزارعون	بدون	إجمالي
	الأزهر، دار العلوم، مدرسة القضاة	المدارس العليا العامة	الثانوية الخاصة		ونظار مدارس	حكوميون		أطباء مهندسون صحفيون	أعمال وبائعون وتجارة حرة			
١٩٠٩/١٩٠٨	--	--	--	--	--	٢٤٣	--	--	--	--	--	٧٥٤
١٩١٠/١٩٠٩	١٨	٥٣	٤٣	--	٤٦	٦٩	١٨	٢	٤٦	١٠	٩٢	+٤٠٣
١٩١٢/١٩١١	١٠	١	٩	--	٨	١٧	٣	٣	١٨	--	*٥٤	١٢٣
١٩١٣/١٩١٢	--	٤	٧	--	٤	١٣	٢	١	١١	--	١٦	٧٥
١٩١٤/١٩١٣	٤٨	٩٤	٧٠	--	١٤	٣١	١	٨	١١	-	*٤٤	٣٢١
١٩١٥/١٩١٤	١٥	٥٩	٢٩	++٩٦	١٦	٣٢	٧	٨	٣	**٧	٧	٢٧٧
١٩١٦/١٩١٥	١٨	٢٩	٣٩	١٧١	٢	٤٦	--	١١	--	--	١٦	٣٥٥
١٩١٨/١٩١٧	٤٠	١٨	٥	١٠٧	١١	٢٥	٢	٤	--	٢	٢	٢١٨
١٩١٩/١٩١٨	١٩	١٠	١	١١٢	٨	٢١	--	٤	١	١	--	١٧٧
١٩٢٢/١٩٢١	١٩	***٥٨	-	++٦	٦	١٨	--	--	--	--	--	--

الارقام المنفردة والاجماليات كما وردت في المصادر، وهناك عدد من التصنيفات غير كاملة أو لم يتم أضافتها.

(*) طلاب ملتحقون بمدارس أخرى، ولكنهم يحضرون الدراسة المسائية الجامعية المصرية أيضا.

(+) بينهم خمسة من علماء الازهر، وسياسي، وجندي.

(++) طلاب بالمدارس الاهلية (مدارس ابتدائية عادة)

(*) 'يعملون بالزراعة، وبدون عمل'

(**) يعملون بالزراعة والتجارة.

(***) من طلاب المدارس العليا والخاصة.

المصدر :- أحمد بدير ص ص : ٢١٠ - ٢١٥. - تقارير القنصل العام البريطاني في مصر لعام ١٩٠٧ص ٤٦. - تقرير مجلس أدارة الجامعة المصرية لعام ١٩١٥ / ١٩١٦ ص : ٢٧، وعام ١٧ / ١٩١٨ ص : ٢٧ وعام ٢١ / ١٩٢٢ ص : ١٥

جدول (٥)
تصنيف طلاب الجامعة المصرية وفقا للديانة

العـام	مسلمون		مسيحيون		يهـود		مسيحيون أو يهود		الإجمالى
	الرقم	٪	الرقم	٪	الرقم	٪	الرقم	٪	
١٩٠٩/٠٨	٥٠٨	٦٨	٢٢٤	٣٠	١٢٠	٢	—	—	٧٤٤
١٩١٠/٠٩	٢٢٧	٥٥	١١٥	٢٨	٧٣	١٨	—	—	٤١٥
١٩١١/١٠	٩٩	٥٣	٦٩	٣٧	١٧	٩	—	—	١٨٥
١٩١٢/١١	٦٦	٥٤	٤٣	٣٥	١٤	١١	—	—	١٢٣
١٩١٣/١٢	٤٠	٥٣	٢٩	٣٩	٦	٨	—	—	٧٥
١٩١٤/١٣	٢٤٢	٧٥	٥٦	١٧	٢٣	٧	—	—	٣٢١
*١٩١٦	١٣	٧٦	١	٦	١	٦	٢	١٢	١٧
*١٩١٧	١٥	٨٣	—	—	—	—	٣	١٣	١٨
*١٩١٨	١٨	٩٥	—	—	—	—	١	٦	١٩
فبراير–مايو *١٩٢٠	٨	٨٠	١	١٠	—	—	١	١٠	١٠
مايو ١٩٢١	٧	٨٦	—	—	—	—	**١	١٣	٨
مدارس الثانوية العامة لعام ١٩١٩	—	٧٩	—	١٢	—	٠,٢	—	—	—
المدارس العليا المهنية لعام ١٩١٩	—	٨١	—	١٨	—	٠,٥	—	—	—

(*) أولئك الذين تقدموا للامتحانات النهائية فقط وليس إجمالى المسجلين – استدل على الديانة من الأسماء.

(**) ربما كان مسلما.

– ويختلف أجماليا ١٩٠٨ / ١٩٠٩ و١٩٠٩ / ١٩١٠ عنهما فى الجداول السابقة اختلافا طفيفا.

المصدر :

– احمد بدير ص ص : ٢١٠ – ٢٣٣

– سامية حسن ابراهيم. الجامعة الأهلية... ص : ٩٠

– سجلات وزارة الخارجية البريطانية ٨٤٨ / ٧، وثائق بعثة ملنر، قسم (د) وثيقة رقم ٩ "وزارة التعليم. مذكرة توضح الديانات التى ينتمى إليها التلاميذ".

جدول (٦)

عدد الأفندية والمشايخ (وفقا للزي أو اللقب)

الصور التذكارية للفصول عام ١٩٠٨-١٩٠٩	مشايخ	أفندية	حاسري الرءوس	إجمالي
الحضارة القديمة	١١	٢٧	١	٣٩
الحضارة الإسلامية	٢٠	٨٠	٣	١٠٣
الأدب الفرنسي	٢	٤٢	٢	٤٦

المصدر :

- احمد بدير ص: ٢١٣ - ٢٣٦

ولما كان معظم الذين لا يحملون ألقابا من المتقدمين للامتحانات من الأفنديات - وهو الأرجح تقريبا - فلم يكن النجاح حليف المشايخ في سنوات العشرينيات ؛ خاصة وأن الأفنديات كانوا يشعرون أكثر منهم بالألفة في مؤسسة تعليمية تزهو بما تراه في نفسها من عصريه علمانية. كما كان الافندية يدفعون الرسوم دون استغراب، لانهم معتادون على الرسوم التي فرضها كرومر في المدارس العامة، أما الأزهريون، أمثال طه حسين، فكانوا يرون الامر من زاوية أخرى : *"فأدى كل منهم ذلك الجنيه الذي لم يكن بد من أدائه، ليؤذن له بالاستماع إلى الدروس. وكان غريبا عند هؤلاء الفتية أن يشتروا العلم بالمال وإن كان قليلا. فهم لم يتعودوا ذلك ولم يألفوه، وانما تعودوا أن يرزقوا أرغفة في كل يوم ليطلبوا العلم في الأزهر، وقد وجدوا بعض ما يقيم الأود"* [٥].

ولم يكن أي من عالم الافندية، أو عالم المشايخ، مغلقا على نفسه تماما، كما لم تكن المظاهر الخارجية تعكس دائما وجهات نظر صاحبها ؛ فقد بدأ داعية الحداثة المكافح طه حسين، مشواره من الأزهر، وبالرغم من أنه نال درجة الدكتوراه من الجامعة المصرية كما تحول إلى ارتداء الزى الاوربى عندما أبحر مسافرا إلى فرنسا، الا أن سجلات الجامعة ظلت تطلق عليه لقب (الشيخ) إلى أن نال درجة الدكتوراه من السوربون[٦]. علاوة على أن رداء ولقب المشيخة كان يخفى التمايز الهام بين الأزهريين من ناحية، وطلاب دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي من الناحية الأخرى.

وكان الأفندية في المدارس العامة والجامعة ينحدرون عموما من عائلات أكثر ثراء وحضرية مقارنة بالأزهريين، كما كانت فرص العمل

أفضل أمامهم. وبينما ظل المشايخ على ارتباطهم بالفلاحين غير المتعلمين، لم يكن كذلك من بين الافنديات سوى قلة. ويحفل الأدب المصرى بقصص أبناء القرى الذين خرجوا طلبا للتعليم الحديث ثم عادوا ليكتشفوا انه "ليس بالإمكان العودة ثانية". لكن الحس الدينى لدى الأزهريين، والاحترام الذى يلقونه من الناس العاديين، لم يعوضا ضآلة إمكانيات النجاح المتاحة أمامهم فى الحياة.

وأخيرا، ورغم الفوارق بين الشيخ والأفندى، إلا أن كلا منهما ينتمى إلى نخبة صغيرة من أولئك الذين يعيشون فى الحضر بشكل عام فى بلد تبلغ نسبة الأميين ٩٣ فى المائة من سكانه، ويشكل أهل الريف ٨٦ فى المائة من الشعب، كما يتجاوز عدد النساء نصف عدد المواطنيين.

قسم الطالبات

جاء أول اختبار تواجهه الجامعة حول قضية ما اذا كانت ستفتح أبوابها للجميع ام تقصرها على فئات محددة، مع اثارة مسألة قبول التحاق الفتيات. صحيح أن المتعلمين بين الرجال كانوا قلة فى مصر عام ١٩٠٨ (١٣٪ من السكان فوق سن العاشرة) ولكن نسبة النساء المتعلمات كانت تشكل ندرة بالفعل (١,٤٪) [٧]. ومع ذلك، طالبت جماعة من النساء بحق المرأة فى الحصول على التعليم العالى. ولو عاش قاسم أمين عامين آخرين فوق عمره، لسره أن يرى الجامعة التى ساعد فى إنشائها تفتتح شعبة للطالبات. وكان باستطاعة الرجال أن يسلكوا الطريق المكتسب إلى الأزهر، أو الالتحاق بمدرسة مهنية عليا، أو الدراسة بالخارج، أما الفتيات فلم يكن بمقدورهن الالتحاق بالازهر أو المدارس الثانوية. ولم يكن أمام خريجات مدارس الفتيات الابتدائية القليلة، سوى الالتحاق بالمدرسة السنية لتأهيل معلمات المدارس الابتدائية، أو مدرسة التوليد ذات المكانة الاجتماعية المتواضعة، أو المدارس ذات الإدارة الأجنبية [٨]. وبالطبع، كان متاحا دائما أمام فتيات الطبقة العليا، المحجبات وغير المسموح لهن بالاختلاط، الحصول على تعليم خصوصى بالمنزل بموافقة الأهل. ومع أواخر القرن العشرين، أصبح استخدام المربيات الأوروبيات بدعة سائدة بين تلك البيوتات فى مصر واستانبول، الأمر الذى أتاح للنساء تعلم الفرنسية أو الانجليزية وربما عزف

البيانو. وكان إسماعيل أول حاكم مصري يستأجر أولئك المربيات لأطفاله من البنين والبنات[٩].

وعلى عكس الافتراض السائد، لم تكن فكرة تعليم البنات خارج المنزل مستوردة من أوربا تماما. ففي عام ١٨٩٨ كانت الفتيات قبل سن المراهقة تشكلن حوالي ١٠٪ من المسجلين بالكتاتيب التي تشرف عليها الحكومة[١٠]. ولم يكن التحاقهن بها موضع خلاف كما لم يكن بدعة حديثة.

وكان رفاعة الطهطاوي، والصحفيون الشوام المسيحيون قد نادوا بتحسين وضع المرأة قبل قاسم أمين[١١]. كما نشطت الدعوة لتحرير المرأة بين حريم الطبقة العليا بالفعل. وأتاحت أفكار محمد عبده – الإسلامية العصرية – المناخ الملائم لمشروع الجامعة وللحركة النسائية في مصر كذلك[١٢]. ولكن قاسم أمين هو الذي دفع بالقضية إلى الصدارة عند مطلع القرن، وحشد في كتابيه عن المرأة الحجج الدينية والدنيوية في هجومه على الحجاب، وعزل المرأة، وعلى التفسير الضيق لقوانين الأسرة في الشريعة. ورأى أن تعليم النساء ضرورة، فبغيره كيف يمكنهن أن يصبحن الزوجات والأمهات المستنيرات اللواتي تحتاجهن مصر الحديثة، القادرات على ملاحظة وإدارة ميزانية الأسرة، وتنشئة الأطفال تنشئة سليمة؟[١٣]

وجاء أغلب التأييد لآراء قاسم أمين من بين دوائر الطبقة العليا، حيث بدأت العادات الأوروبية تتغلب على نموذج "الحريم" المنتمي إلى نخبة الأتراك الشراكسة القديمة. وقد درس قاسم أمين القانون في مصر وفرنسا، وكان لزوجته – تركية الأصل – مربية انجليزية، وكذلك مربية احدى كريمتيه أما كريمته الأخرى فمربيتها فرنسية.

وخلال العام الأول من عمر الجامعة شهدت المحاضرات واحدة وثلاثين طالبة يحضرن مع الطلاب دون إعلان[١٤]. وتوضح الإحصائيات أن ثلاثة منهن مصريات، إلا أنه لم يرد ذكر لشئ آخر غير هذا. وفي نفس العام، تقابلت هدى شعراوي – رائدة الحركة النسائية المصرية مع مدموازيل "كليمان"، وهي فرنسية كانت تزور مصر. [وهدى شعراوي، الابنة الارستقراطية لأم شركسية، وأب هو محمد باشا سلطان – الذي كان يرأس مجلس النواب وقت قيام ثورة عرابي – درست القرآن، واللغة العربية،

واللغه التركية، ثم الفرنسية والعزف على البيانو اللذين تعلمتهما على يد معلمة أوربية قبل أن تزوج فى سن الثالثة عشر لابن عمتها، ولديه بالفعل بنات يكبرنها سنا. ثم بلغت بها التعاسة معه حدا جعل أهلها يعيدونها إليهم لبعض الوقت. وفى عام ١٩١٨ انضم زوجها الثرى على شعراوى الى سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ضمن الوفد الشهير الذى ذهب لمفاتحة المندوب السامى فى المطالبة بالاستقلال[١٥]].

وفى ١٩٠٩سافرت هدى شعراوى فى أول رحلة لها إلى فرنسا، كما ساعدت فى تأسيس مبرة محمد على، وهى مشروع نسائي خيري يقدم الرعاية الطبية والإرشادات الصحية، للنساء الفقيرات وأسرهن. ونشطت هدى شعراوى بين الأوساط الاجتماعية العليا؛ فإحدى صديقاتها كانت الزوجة الفرنسية للوزير حسين رشدى الذى خلف فؤاد كمدير للجامعة عام ١٩١٣، ثم أصبح بعد عام واحد رئيسا للوزارة. وفى أوائل ١٩٠٩ تقدمت هدى شعراوى، بتشجيع من الأميرة عين الحياة أحمد (زوجة حسين كامل، سلطان مصر فيما بين ١٩١٤ - ١٩١٧) باقتراح إلى الجامعة أن تسمح للآنسة كليمان بالقاء محاضرة على جمع من النساء فى قاعة المحاضرات. ووافق فؤاد ثم تلاها محاضرات أخرى خاصة للسيدات فى أيام الجمع حيث تكون الجامعة خالية من الطلاب والمعلمين. كما حاضرت ملك حفنى ناصف *، كريمة أحد مؤسسى الجامعة، فى قاعاتها، وفى صالة "الجريدة" [١٦]، وكانت كاتبة موهوبة على عداء شديد لنظام تعدد الزوجات، وقد عانت منه بنفسها. ومع نهاية عام ١٩٠٩ افتتح قسم الطالبات بالجامعة، تحت إدارة الآنسة "أ. كوفرير"، التى أحضرها ماسبيرو من "ليسيه راسين" فى باريس. وكانت كوفرير من أوليات الفتيات اللاتى حصلن على درجة الاستاذية المرموقة فاحتشدت السيدات المحجبات غير المسموح لهن بالاختلاط، لحضور محاضراتها فى الجامعة المصرية، والتى تلقيها بالفرنسية بطبيعة الحال. وشهدت المحاضرات ثمانى أميرات من الأسرة المالكة، ومن بين خمس وثلاثين مصرية حضرن المحاضرات، عشر من زوجات وبنات الباشوات، وست زوجات وبنات بكوات، بالاضافة إلى زوجات وبنات بعض من

* المعروفة بلقب باحثة البادية - (المترجم)

أصبحوا رؤساء وزراء فيما بعد : سعد زغلول، محمد محمود، وحسين رشدى، وكذلك قريبات بعض الأعيان المسيحيين مثل ويصا واصف، ويعقوب آرتين، وواصف غالى [ولم يكن من الممكن أن يكون الحضور من طبقة اجتماعية أعلى من ذلك(١٧)]. وكما يبين جدول (٧)، التحق بقسم الطالبات فى عام ١٩٠٩ / ١٩١٠ خمس وعشرون أوربية إلى جانب خمس وثلاثين مصرية. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه القائمة تشمل الاثنتين والعشرين طالبة المقيدات - إلى جانب الطلاب - كدارسات بقسم الأدب الفرنسى، وكذلك الطالبتين الدارستين بقسم الأدب الانجليزى، حيث ندر من بين المصريات - ان وجدت بينهن أصلا - من تجترئ على ذلك.

وقامت الجامعة بنشر محاضرات "كوفرير" حول سيكولوجيا وأخلاق المرأة. ويستعرض كتابها الحضارة الغربية منذ هوميروس وحتى هربرت سبنسر، مستخلصا الأمثلة على العبر والعظات من الأدب الفرنسى فى الأغلب. ومن بين النساء اللاتى ذكرتهن فى كتابها : جان دارك، ومدام دى ستاى، وجورج صان، وجورج إليو. وربما تعكس بعض المقتطفات من كتابها، الطابع المميز له : *"المرأة حقا تعيش على الفطرة، والإيمان بالغيب، والحدس، أكثر مما يفعل الرجل" "ولكن إذا كانت المرأة دون الرجل فى علم الطب، فهى تفوقه فى فن التمريض" "وإذا لم يكن للمرأة أن تتسنم ذرا الفن الابداعى، فعلى الأقل، تستطيع أكثر النساء بساطة أن تحيط نفسها بالفن" "أن الامهات بتنشئتهن لأطفالهن، إنما تنشئن جنود المستقبل. وهناك بالفعل واجب عليهن : أن يغرسن فى أطفالهن حب الوطن"* (١٨).

وربما يصعب أن تمر مثل هذه الأفكارفى الغرب الآن دون اعتراض، من منطلق فكرة المساواة بين الرجل والمرأة، ولكن مجرد وجود "كوفرير" كسيدة تعمل بالتدريس فى جامعة عام ١٩٠٩، جعلها أمرا غير عادى فى مصر، كما فى فرنسا [علاوة على أن رسالتها الحذرة كانت صحيحة بالنسبة لذلك الوقت فى مصر] ورغم قدرة كل من قاسم أمين، ولطفى السيد، وملك حفنى ناصف، وهدى شعراوى على تبنى أفكار تفوق ما ذكرته بكثير، الا أن الحقوق السياسية وحق العمل لم تكن تعنى أولئك الدعاة لتحرير المرأة كثيرا، وإنما شغلهم التعليم، وتحقيق قدر أكبر من الحرية الشخصية، وتحسين مستوى الحقوق القانونية فى المسائل العائلية(١٩).

وساعدت السيدة رجمة صروف، ومن بعدها السيدة لبيبة هاشم، الآنسة كوفرير، فى تدريس الاقتصاد المنزلى وتنشئة الطفل[٢٠]. ونظرا لأنهما سوريتان مسيحيتان، فقد ألفتا العادات الأوروبية أسرع من معظم المصريات. وأنشأت السيدات السوريات المسيحيات أغلب المجلات النسائية الأربع عشرة التى صدرت فيما بين ١٨٩٢ حتى ١٩١٤. ورأست لبيبة هاشم إحداها وهى "فتاة الشرق" منذ ١٩٠٦[٢١].



شكل رقم (٣) أساتذة كلية الجامعة المصرية ١٩١١
تجلس مدموازيل كوفرير فى وسط الصورة، فى حين يجلس ناللينو على اليسار

وقامت نبوية موسى، مديرة مدرسة السنية وهي واحدة من أوليات النساء اللواتي حصلن على شهادة التوجيهية المصرية، بإلقاء محاضرات في الجامعة أيضا حول دور المرأة في التاريخ المصري القديم والحديث.

وفي عام ١٩١١- ١٩١٢ تجاوزت شعبة المرأة بالجامعة المصرية المواد النسائية لتشتمل على محاضرات ليتمان في اللغات السامية المقارنة، ومحاضرات ميلوني في تاريخ الشرق الأدنى - ومن الثابت أن هذين الأستاذين كانا يحاضران الطالبات بشكل منتظم[٢٢].

ومثلما كان هدف التعليم العالي للمرأة في أول عهده في بلاد الغرب، تمثل الهدف منه في مصر في إعداد النساء لدورهن كزوجات وأمهات، وليس من أجل العمل خارج المنزل، وهو نفس حال قسم المرأة في جامعة استانبول، الذي افتتح بمائتين وخمسين طالبة في فبراير ١٩١٤، لتدريس الصحة العامة، والتدبير المنزلي وحقوق وواجبات النساء. الا أن فتيات استانبول التحقن بفصول الرجال عام ١٩١٩[٢٣].

ورغم احتراس الجامعة المصرية، التي نظمت جدول حصص النساء على أن تكون صباحية، وفي أيام الجمع، حيث تخلو من الطلاب[٢٤]، تعرضت الطالبات لمضايقات المتطفلين على البوابات، وتلقى عبد العزيز فهمي سكرتير الجامعة تهديدات بالقتل لإرساله خطابات الدعوة للنساء. وارتفعت صيحات الاحتجاج في الصحف، وكتب أمير الشعراء أحمد شوقي - وكان ذي حظوة لدى القصر - قصيدة ضد التساهل الخطر[٢٥].

ولم تأت المعارضة لدعوة المساواة بين الجنسين في مصر من الأزهر فقط كما كان متوقعا، ولكنها جاءت أيضا من أفنديات علمانيين تماما، مثل مصطفى كامل وطلعت حرب. ويقال - رغم أن هذا لم يثبت تماما - أن مصطفى كامل وطلعت حرب إنما كانا يعبران عن البرجوازية الصغيرة المتأثرة بتغلغل النفوذ الاقتصادي الأوروبي[٢٦]، ولما كان خروج النساء إلى الحياة العامة يجعل منهن منافسات للرجال على الوظائف النادرة بالفعل، فلم تكن معارضة مصطفى كامل وطلعت حرب لتنصب على تعليم النساء وإنما على خروجهن إلى الحياة العامة، بدعوى أن التعليم المشترك ربما كان مؤامرة مسيحية لتقويض المجتمع الإسلامي بإفساد أضعف أفراده (النساء). وفي مايو ١٩١٢ أذعنت الجامعة وقررت أن تغلق قسم الطالبات،

واستخدمت مخصصاته في إرسال ثلاثة طلاب آخرين للدراسة في أوربا[٢٧].

ورغم أغلاق قسم الفتيات، يوضح جدول (٧) أن أربع عشرة طالبة التحقن بالدراسة إلى جانب الطلاب عام ١٩١٢ - ١٩١٣، ليست بينهن مصرية واحدة. أما المصريات الأربع عشرة اللاتي ورد أنهن حضرن محاضرات عام ١٩١٤ - ١٩١٥، فربما كن مسيحيات أو يهوديات. ووصل إجمالي حضور الإناث إلى رقم مثير للدهشة وهو ٨٨ طالبة في عام ١٩١٥ -١٩١٦، ولكنه انخفض بعد ذلك بشدة نظرا لرحيل الأوروبيات والشرقيات. فكانت الطالبات الأربع في عام ١٩١٧ - ١٩١٨ : بلجيكية، وفرنسية، وإيطالية، وأرمنية[٢٨]. [وفي ١٩٢٤، انتزعت الآنسة عفيفة اسكندر إبراهيم – ربما كانت مسيحية سورية – الثناء الخاص من أستاذها بسبب أدائها الرائع في امتحان اللغة المصرية القديمة [٢٩]].

وبينما أصبحت الأميرة فاطمة هانم إسماعيل أكرم المتبرعين للجامعة عام ١٩١٤، الا أنها كانت تتبرع لمعهد لم تستطع أن توليه رعايتها هي أو بناتها. وقد حمل حجر الأساس الذي وضع في ربيع ذلك العام اسمها، كما نشرت صورتها وهي ترتدي تاجلوثوبا أوربيا في كتاب صدر فيما بعد احتفاء بهذه المناسبة، ولكنها لم تستطع حضور الاحتفال ببدء العمل، الذي أثنى فيه على كرمها[٣٠]. ومع هذا، قدر للنساء أن يخضن معركة المطالبة بالالتحاق بالجامعة مرة أخرى في العشرينيات.

جدول (٧)
جنسيات وديانات طالبات الجامعة المصرية

مواقع الامتحانات	مشايخ	أقباط	أوربيون	بدون لقب	طالبات	إجمالي
١٩١٢	١	٣	—	—	—	٤
١٩١٦	٩	١	—	٥	٢	١٧
١٩١٧	٣	٨	١	٤	٢	١٨
١٩١٨	٦	٦	—	٦	١	١٩
فبراير–مايو ١٩٢٠	٢	٤	—	٣	١	١٠
ديسمبر ١٩٢٠	٢	—	—	٣	—	٥
١٩٢١	٢	—	—	٦	—	٨
١٩٢٢	٢	٤	—	—	—	٦
١٩٢٣–١٩٢٤	١	٣	١	٥	—	١٠

- الأعداد الخاصة بالجنسيات في الأعوام ١٩٠٩ – ١٩١٢ خاصة بشعبة الطالبات فقط، أما الأرقام المتعلقة بالديانات لتلك السنوات فتشمل الطالبات اللاتي انتظمن في فصول الطلبة الرجال.
- المصدر :
- أحمد بدير، خاصة ص: ٢١٠
- تقرير مجلس ادارة الجامعة لعام ١٩١٥ – ١٩١٦ ص : ٢٧، ولعام ٢١ – ١٩٢٢ ص: ١٥
- سجلات جامعة القاهرة، صندوق ١٦، ملف ٤٨٣، نتائج الامتحانات، ٢٠ مايو ١٩٢٤.

علاقة الطلاب بأساتذتهم :

كيف كان الطلاب يتفاعلون مع أساتذتهم ؟ وما هو ذلك السر القاهر الذي جذب طه حسين إلى الجامعة رغم معارضة شقيقه في الأزهر وأسرته في القرية[٣١] ؟

في الواقع كان لعدد من أساتذة دار العلوم أبعد الأثر في نفس طه حسين، الذي أعجب بحفني ناصف لسعة ثقافته في الأدب العربي، ولتواضعه ودماثة خلقه، في حين رأى أن إسماعيل رفعت أستاذ الجغرافيا :

"لم يكن يعرف من طلابه الا أنهم يحملون رؤوسا يجب أن يصب العلم فيها صبا. فكان يقبل عليهم عابسا، وينصرف عنهم عابسا، لا يلقي الى أحدهم كلمة، وانما يأخذ مجلسه وأوراقه، ويأخذ في القراءة حتى تنتهي ساعة الدرس لا يقطعها الا حين يفسر ما قد يحتاج إلى التفسير، وحين يلقي على

الطلاب هذا السؤال الذى تعود أن يلقيه فى دار العلوم - وقد كان أستاذا فيها: فاهمين يا مشايخ؟" [٣٢]

ومع ذلك، خص طه رفعت بأعظم ما يستطيع من إطراء حين ذكر أنه لم يجد فى فرنسا بعد ذلك أيا من أساتذة الجغرافيا الذين استمع إلى محاضرتهم يفضل أستاذه القديم. ولم يكن للأساتذة الآخرين فى دار العلوم مثل هذا الحظ من تقدير طه حسين، فكان وزملاؤه يسخرون - بلا رحمة - من طريقة عرض الشيخ طنطاوى الجوهرى *"المصطنعة"* للفلسفة الاسلامية، فكانوا يتحدثون اليه بسخرية ويضحكون منه بصوت مرتفع [٣٣]. وأحب طه محاضرات محمد الخضرى فى التاريخ الإسلامي، لكنه أصيب بإحباط حين اكتشف - بعدما استمع لدروس التاريخ فى أوروبا - أنه إنما كان يردد فحسب ما ينقله من كتب القدماء دون تعمق. وعندما عينت الجامعة الخضرى، بدلا من جورجي زيدان، اشترطت - مع ما فى ذلك من إهانة - أن يستخدم المناهج الحديثة [٣٤].

أما محمد المهدى، الأستاذ *"الرعمى"*، فكان له أسوأ الحظ فى تقييم طه حسين، الذى اعتبر ثقافته سطحية، فتجرأ على تصحيح لغته العربية الفصحى وأضحك منه الطلاب [٣٥]. وثأر المهدى لنفسه بأن حال دون حصول طه حسين على تقدير *"فائق"* فى مناقشة رسالته للدكتوراه. بل أن طه حسين حاول عام ١٩١٥ - إبان فترة انقطاع مؤقته، استدعى فيها الطلاب المبعوثون إلى أوربا - إزاحة المهدى من منصبه كأستاذ للأدب العربى ؛ فحضر محاضرات المهدى، ثم نشر مقالا فى مجلة "السفور" عقد فيه مقارنة - لغير صالحه - بينه وبين نقاد الأدب الفرنسى. فعمل مجلس الجامعة على انتزاع اعتذار من طه، الذى حرص على تجنب التراجع عن ملاحظاته الجوهرية.

ورأى طالب آخر، وهو اسماعيل حسين، أن مستوى المهدى كان جيدا فى فقه اللغة، ولكنه أعرب عن أسفه انه لم يغامر هو أو الخضيرى بانتهاج آراء نقدية خاصة بهما.

ثم كان هناك الأساتذة الأوربيون. وتورد المقتطفات الباقية من أعمالهم، ومحاضراتهم المنشورة، لمحات من آرائهم. فها هو "اجنازيو جويدى" يدحض فى حرص - المفهوم الذى يعتبر العرب قبل الإسلام *"نصف متوحشين"*، فيقول : *"ان العرب، وبشكل أساسى أهل الحيرة، وغسان دخلوا معارك*

عظيمة أمام الفرس والبيزنطيين، وقد شهدوا عن كثب وعرفوا حضارة كل من البلدين، كما خبروا الحرب، وتعلموا فن كبار أساتذة العلوم العسكرية في تلك الحين... وخطأ فادح أن نعتبر الخوالد أو بني المثنى شعبا من الجهلاء أو أنصاف المتوحشين، أو أن نعد قوانهم مجرد بدو أصبحوا جنودا بين عشية وضحاها" (٣٧).

وكما فعل جويدى، كان نالينو يشرح مادته تشريحا دقيقا مستخدما مبضع الفقه اللغوى(٣٨). فأعد لطلابه مقررا فى علم الفلك عند العرب، وآخر فى تاريخ الأدب العربى، يلتقط فيه لفظة مثل "أدب" ثم يتتبع أصولها خلال المعاجم الموثقة وغيرها من المصادر، محققا كل خطوة يقوم بها من خلال إسنادات تفصيلية.

واستهل "ماسنيون"، ذو النزعة الدينية، أولى محاضراته فى تاريخ المدارس الفلسفية بعبارة "بسم الله" (٣٩) ولأنه كان يرفض منهج التحليل الزمنى الجغرافى على أساس الأفراد أو الطوائف، فقد أعد المقرر الذى يتولى تدريسه حول فكرة : الأعداد (الرياضيات) والأشياء (الطاقة)، والحياة (علم الأحياء) , والنفس (علم النفس، والتصوف)، والمجتمع (علم الاجتماع)، والله (علم الوجود). كما بحث التناقض المنهجى بين التمسك الشديد بالتقاليد الدينية والفلسفية وبين تهديد النزعة الإقليمية المحلية (الشعوبية الجديدة) لفكرة العالمية، ولم يكن قد تجاوز العشرينيات من عمره، غير أنه كان قد أظهر بالفعل براعة وسعة فى المعرفة ميزت بعد ذلك أعماله التى استشهد فيها بكتابات لورد كلفين، وميكلسون، وميل، ودى فريس، ومندل، ولامارك، وبرجسون جنبا إلى جنب مع الغزالى وابن رشد. وأقر ماسنيون بأن المسلمين تخلفوا فى الفلسفة والعلوم، بعد إنجازاتهم العظيمة الأولى، ولكنه أعرب عن ثقته فى أن إيجاد مفردات عربية جديدة، سوف يمهد الطريق لإسهامات مجددة فى هذه المجالات.

وكان حديث المستشرقين بالعربية يثير الفكاهة والإعجاب معا. وقد لفت اهتمام أحد الطلاب ما تتضمنه ترجمة ماسنيون للعبارات الأجنبية من غرابة، كما وجد صعوبة فى قراءة الأسلوب المغربى فى كتابة "سانتيلانا". ولكنه دهش عندما سمع لأول مرة "جويدى" يحاضر بالعربية(٤٠)، وأعجب بتمكن "قيت" من اللغة. كما أحب طه حسين لهجة سانتيلا *التونسية العذبة*"

[٤١]. وأسبغت إحدى الصحف على نالينو أعظم الإطراء، عندما تكزت عنه إنه يحاضر بالعربية كما لو كان أحد أبنائها[٤٢].

ومن حين لآخر، كان الأزهريون يعتريهم الغضب لما يعتبرونه استخفافا بالإسلام ؛ فقد أثارت المقارنة التى عقدها "جويدى" بين الرواية السيريانية "لأهل الكهف" وبين القصة القرآنية احتجاج الأزهريين وأبناء دار العلوم. كما أثارت محاضرات سانتيلانا حول أثر اليونان على الديانة والفلسفة الإسلامية أيضا مشكلات لا حدود لها[٤٣].

أضف إلى ذلك ما للموضوعات الجديدة من سحرها الخاص. ويصف طه حسين عرض ميلونى للكتابة المسمارية السومرية، وقوانين حمورابى، والتاريخ الأشورى بأنها "أشياءلم يتحدث عنها أستاذ قبله فى مصر" [٤٤] وبررت سلطات الجامعة تدريس "الحضارة المصرية فى أيام الجاهلية"، بأن "الامم المتقدمة" ظلت تستفيد من دراستها بينما بقيت مجهولة فى مصر [٤٥]. وفى حفل تكريم "ليتمان" بمناسبة نهاية العام الدراسى القى أحد الطلاب خطبة قصيرة بالسيريانية، وأشاد آخر باسلوب ليتمان فى تدريس العبرية وطرحت الفكرة المفاجأة حول أن تعلم العبرية أو السريانية من شأنه تعميق فهم من يتحدث العربية للغته.

وبدا الأسلوب الجديد فى التعليم والتعلم مدهشا بمثل ما كانت موضوعات البحث الجديدة. ويتذكر أحمد أمين، وهو كاتب مشهور وأستاذ جامعى مصرى، درسا لأحد المشايخ فى الأزهر فيقول :

قرأ المتن والشرح ففهمتهما، ولكنه سبح بعد ذلك فى تعليقات واعتراضات على العبارة وإجابات على الاعتراضات لم أفهم منها شيئا" [٤٧]

لم أستسغ أبدا طريقة الأزهر فى الحواشى والتقارير"، ويشير فى مكان آخر إلى *كثرة الاعتراضات والإجابات"* [٤٨].

وأخذت المفاجأة طه حسين، فى أولى محاضرات أحمد زكى عن الحضارة الإسلامية ؛ حيث حيا الاستاذ تلاميذه بتحية الإسلام بدلا من أن يبدأ الدرس باسم الله كما هو شأن الأزهريين. *"ثم راع الفتى بعد ذلك أن الأستاذ لم يقل فى أول درسه "قال المؤلف رحمه الله..." وإنما استأنف الدرس يتكلم من عند نفسه ولا يقرأ فى كتاب... وكان كلامه واضحا لا يحتاج لتفسير، وكان سويا مستقيما، لا قلقلة*

فيه ولا اعتراض عليه. وكان غريبا كل الغرابة، جديدا كل الجدة، ملك على الفتى عقله كله وقلبه كله" (٤٩).

وبدت الأساليب غير المألوفة فى طرح العلم مثيرة للارتباك. فكان من الصعوبة بمكان الاستماع إلى محاضرات جويدى، فأصبح على واحد من الطلاب، ذى صوت مرتفع أن يبلغ عن الأستاذ *"كما يبلغ أحد المصلين عن الامام حين تقام الصلاة"* (٥٠) حتى يمكن لمن فى المؤخرة أن يستمع. ولكن المشكلة الحقيقية تمثلت فى أنه لم يكن قد مر بخبرة الطلاب إمكانية وجود موضوعات مثل "أدبيات الجغرافيا والتاريخ" (٥١). ولاحظ أحمد أمين فيما بعد أن فكرة تقسيم الأدب العربى إلى عصور، وتحديد خصائص كل عصر، وترجمة شعراء كل عصر وناثريه لم تكن معروفة فى مصر حتى قدوم المستشرقين (٥٢).

ولو قدر لطه حسين أن ينظر إلى الوراء، بعد ما اكتسبه من خبرة، ربما دفعته للابتسام الطريقة التى كان يعلق بها على كل لفظة ينطقها الأستاذ. ففى روايته "أديب" يتكرر حديث أحد الأفنديات أثناء المحاضرات فى الجامعة، ويسخر من الرواى الذى يزعجه ذلك، وهو أزهرى يمثل طه نفسه قائلا : *"ماذا تريدون أن تسمعوا ؟، ولكنكم مغرورون، جئتم من الأزهر، فكل شئ عندكم قيم، وكل شئ عندكم جديد"* (٥٣)... ويستطرد الراوى *فلم نكن نخرج من محاضرة حتى يعرض لنا ويأخذ بجبتى وقفطانى، وهو يسألنى "أأعجبتك المحاضرة ؟... وهل فهمتها على وجهها ؟" وكان يقول لى : "هون عليك من هذا الحرص على المحاضرات، ولا تتهالك عليها هذا التهالك، فهى أقل غناء مما تظن وخير لك أن تقرأ من أن تسمع"*.

وفرضت الأساليب الأوربية فى التدريس على الطلاب اتباع أسلوب المشاركة الذى لم يكن مألوفا. حتى أن أحد الطلاب تفاخر بأنه الوحيد – باستثناء قلة من الأجانب – الذى كان يدون ملاحظات أثناء المحاضرات، أما زملاؤه، فقاطعوا الدرس ليجبروا الأستاذ على توزيع مذكرات للمحاضرات. [فما هو الهدف من الجامعة، التى تحتقر من يدون الملاحظات، اذا كان الطلاب سيستظهرون العلم كما لو كانت مدرسة ابتدائيه (٥٤)]

وأعرب عبد الوهاب عزام – وقد درس فى إنجلترا، ثم أصبح معيدا فى الجامعة المصرية فترة تدريس توماس أرنولد فيها – عن إعجابه باستعداد الأستاذ الانجليزى للاعتراف بعدم معرفته الإجابة على الاسئلة، ومطالبته

للطلاب بنقد محاضراته[٥٥]. كما استعار طه حسين - عامدا - أسلوب ديكارت في الشك المنهجي، فيما أعده من أبحاث[٥٦].

واكتشف أحمد أمين، وهو - بعد - لا يزال طالبا بمدرسة القضاء الشرعي، أهمية اللغات الأجنبية، كما اكتشف أن هناك من الثقافات ما قد يكون متأخرا عن العصر : *"هؤلاء أساتذتي المصريون يدلون بمعرفتهم لغة أجنبية - هذا يدل بلقبه الفرنسية، وهذا يدل بلقبه الانجليزية، وكل يعتمد عليها في تحضير دروسه، ويذكر لنا أنها تساير الزمان، حتى أن الكتاب المؤلف في علم منذ عشر سنوات لا يصلح أن يكون مرجعا اليوم إلا بعد التعديل، لا كالكتب الأزهرية التي يدعى أنها تصلح لكل زمان، ولأن هؤلاء الاساتذة كانوا يقولون دائما أن من اقتصر على اللغة العربية يرى الدنيا بعين واحدة، فإذا عرف لغة أخرى رأى الدنيا بعينين"*. وتجاوز أمين مقررات مدرسة القضاة، ليشق طريقه إلى محاضرات جويدى، ونالينو وسانتيلانا، حيث : *"رأيت لونا من ألوان التعليم لم أكن أعرفه : استقصاء في البحث، وعمق في الدرس، وصبر على الرجوع إلى المراجع المختلفة، ومقارنة بين ما يقوله العرب وما يقوله الافرنج، واستنتاج هادئ رزين من كل ذلك"*.

وأخيرا يلخص أحمد أمين مفهوم الجامعة في أنها مكرسة للبحث، ومفهوم المعرفة المتفتح ودائم التغيير : *"إن ميزة الجامعة عن المدرسة هي البحث... والمدرسة تعلم آخر ما وصل إليه العلم، والجامعة تحاول أن تكتشف المجهول من العلم، فهي تنقد ما وصل اليه العلم وتعدله، وتحل جديدا محل قديم، وتهدم رأيا وتبنى مكانه رأيا... هذا ما فهمته في السنة الأولى من تدريسي في الجامعة - فهمته مما سمعته عن أساتذة من الأجانب قاموا ببحوث مختلفة جديدة، كل في فرعه ومن مخالطتي في الجامعة لبعض المستشرقين، أتعرف منهم ما يعملون ومن قليل من الأساتذة المصريين يتبعون خطتهم ويسيرون على منهجهم"*[٥٧].

الامتحانات والدرجات :

لم يكن عدد المتقدمين للامتحان ليزيد أبدا عن تسعة عشر طالبا، بالرغم من أن عدد من كانوا يحضرون الدروس يرتفع كثيرا عن ذلك. وفي ابريل عام ١٩١٣ تقدم الشيخ طه حسين وطالبان آخران للامتحان في ست مواد، اما الطلاب الأربعة الآخرون فأدوا الامتحان في عدد أقل من المواد. وانضم "فيت" و"ماسنيون" إلى "الخضيري"، و"المهدي"، و"رفعت"، و"الجوهري" في مجموعات، تضم كل مجموعة ثلاثة منهم لامتحان كل طالب

فى مادة واحدة. وكان طه الأول على زملائه، فحصل على الدرجة النهائية (٣٠ درجة) فى تاريخ الأدب العربى، وفى الأدب العربى، والفلسفة العربية، وتاريخ المدارس الفلسفية، وتاريخ الأمم الاسلامية. وبرغم أن درجته فى الجغرافيا والإثنوغرافيا "٢٨" فقط الا أنها كانت أعلى درجة فى الفصل[٥٨].

وشكلت اللغات الأجنبية حجر العثرة الكبير ؛ ففى عام ١٩١٣ لم يجرؤ سوى طالب واحد على التقدم للامتحان الذى يجريه "بيرس وايت" فى تاريخ الأدب الأنجليزى منذ سينسر وحتى العصر الفيكتورى، واجتازه بنجاح. ولم يحاول أحد أن يتقدم لامتحان "لوى كليمان" فى الأدب الفرنسى ذلك العام. كما كانت عدم إجادة طه حسين للغة الفرنسية أحد أسباب رفض سلطات الجامعة طلبه السفر فى بعثه دراسية إلى فرنسا[٥٩]، ولكن طه اندفع لتعلم اللغة الفرنسية على أيدى مجموعة من المعلمين، وفى العام التالى اجتاز امتحان "كليمان" بدرجة تقرب من الدرجة النهائية (٢٨). واجتاز ثلاثة طلاب آخرون امتحان "وايت" فى الإنجليزية لذات العام[٦٠].

وعرف طه بعد أن اجتاز امتحان الفرنسية، انه إذا فاز بالجائزة المعلنة لأول درجة دكتوراه مصرية، فربما لا يعدم الفوز ببعثة إلى فرنسا ؛ فكتب رسالته عن أبى العلاء المعرى، أحد شعراء القرن الحادى عشر، وهو كفيف مثله[٦١]. ثم تقدم طه حسين لمناقشة رسالته للدكتوراه مساء ٥ مايو ١٩١٤[٦٢].

واستغرقت المناقشة ساعتين وسبع دقائق. ورأس محمد الخضيرى لجنة الامتحان التى كان أعضاؤها محمد المهدى، ومحمود فهمى المدرسين بالجامعة، بالإضافة إلى مندوبين من نظارة المعارف العمومية. فناقشوا طه فى أطروحته، وفى علمين آخرين هما الجغرافيا عند العرب، والروح الدينية للخوارج. وحصل طه على درجتى "فائق" فى المادتين الإضافيتين، ولكن المهدى اعترض على ميله للجدل مما أدى الى منحه درجة "جيد جدا" فى الرسالة. وأعلنت النتيجة وسط تهليل جمع من الاصدقاء، واستحق طه مبلغ عشرين جنيها مصريا قيمة جائزة الدكتوراه، وفاز ببعثته إلى فرنسا. وأبرق أحمد شفيق، نائب مدير الجامعة، بالنتيجة إلى القصر، ثم قام بترتيب مقابلة لطه حسين فى قصر رأس التين ؛ حيث هنأ الخديو عباس طه، وسأله عن

دراسته، وحذره من دراسة الفلسفة التى أفسدت عقل طالب البعثة "منصور فهمى" [٦٣].

بيد أن درجة الدكتوراه التى نالها طه حسين أصبحت مبعث إحراج للجامعة ؛ فهو لم يكن يحمل أى درجة علمية سابقة (خلاف الازهر). وفى فرنسا كان عليه أن يدرس للحصول على الليسانس قبل أن يستطيع مجرد التفكير فى دكتوراه السربون. فاعدت الجامعة المصرية عام ١٩١٦ برنامجا دراسيا يستغرق ثلاث سنوات يعقد بعدها امتحان لنيل درجة الليسانس، ومن ثم، يستطيع الطالب أن يعد رسالته للدكتوراه [٦٤]. وحصل ستة طلاب على شهادة الدكتوراه فى ظل النظام الجديد قبل انتهاء عهد الجامعة الأهلية.

الرؤساء المؤقتون وشبح الإفلاس :

استقال الأمير فؤاد من الجامعة عام ١٩١٣، وهو نفس العام الذى سعى فيه لنيل عرش ألبانيا، ورفض الأمير يوسف كمال أن يخلفه (رغم قبوله عضوية المجلس التنفيذى) فانتقلت رئاسة الجامعة إلى وزير الحقانية حسين رشدى [٦٥].

وكان هذا اختيارا سينا [فرشدى البالغ من العمر خمسين عاما، أرستقراطى، سليل أحد الألبان الذين قدموا إلى مصر مع محمد على، درس القانون فى فرنسا وتزوج من فرنسية، وتلكأ هناك خمسة عشر عاما قبل عودته فى ١٨٩٢، وهو يقضى الصيف فى أوربا بانتظام مثل غيره من أبناء طبقته، وقد أمضى وقتا يعمل فى نظارة المعارف وفى المحاكم المختلطة، ثم دخل وزارة بطرس غالى. كما رأس الوزارة عمليا، بشكل غير معلن، فى الفترة ما بين أبريل ١٩١٤ إلى أبريل ١٩١٩، وفقا لرغبة البريطانيين. ورأس رشدى اللجنة التى صاغت دستور ١٩٢٣، ثم عمل رئيسا لمجلس الشيوخ. كما شغل أيضا منصب مدير الجامعة فيما بين عامى ١٩١٣ و١٩١٦، وكذلك فى الفترة بين عامى ١٩١٧ و١٩٢٥] وتوضح محاضر اجتماعات المجلس التنفيذى للجامعة انه واظب على حضورها فى أول الامر، ولكنه نادرا ما كان يفعل ذلك بعد أن أصبح رئيسا للوزارة، وقد وجد فى تغيبه مبررا كافيا للاستقالة من إدارة الجامعة، ولكن المجلس وضع علو المقام فوق بذل الجهد وناشده العودة إلى المنصب. وأثناء انقطاعه شغل

الأمير يوسف كمال منصب مدير الجامعة لفترة وجيزة[٦٦]. وكان السكرتير العام الدكتور محمد علوى وهو طبيب درس فى فرنسا، هو الذى يدير الشئون اليومية للجامعة أثناء الحرب[٦٧].

وعندما اندلعت الحرب، عزل البريطانيون عباس، وإعلنوا الحماية ونصبوا عمه السلطان حسين كامل بدلا منه (تولى العرش فيما بين ١٩١٤ – ١٩١٧). وكان دور حسين كامل غير ملحوظ مثلما كان دور حسين رشدى فى رئاسة النظارة والجامعة، وقد خسر أحمد شفيق مقعده فى مجلس الجامعة، عندما صاحب الخديو فى منفاه، وفى عام ١٩١٥ ترك عزيز عزت، وهو من أنصار عباس أيضا موقعه فى المجلس[٦٨].

وفى غيبة إشراف حازم من القصر، عاد أنصار حزب الأمة – بعد أن أصبح فى عداد الأموات – إلى مجلس الجامعة ؛ فملأ سعد زغلول، ولطفى السيد، وعبد العزيز فهمى الأماكن الشاغرة فى المجلس عام ١٩١٥، ثم انضم اليهم محمد محمود بعد ثلاث سنوات. وكان اسماعيل صدقى وعبد الخالق ثروت – وليس لهما صلة قوية بأى من التيارات – قد احتلا مقعدين فى المجلس بالفعل قبل الحرب[٦٩].

وافتقدت الجامعة – بوجه خاص – وجود قائد قوى لها أثناء أزمتها المالية وقت الحرب ؛ ففى عام ١٩١٣ بلغ ايراد الجامعة عشرة آلاف و٢١٨ جنيها مصريا، كما بلغ إنفاقها تسعة آلاف و٦٩ جنيها (بلغت ميزانية الأزهر لذلك العام ثلاثة أمثال ميزانية الجامعة). وأجبرت مشكلات فترة الحرب وزارة الأوقاف على انقاص دعمها السنوى للجامعة من خمسة آلاف جنيه إلى ألفين، ثم إلى سبعمائة جنيه فقط عام ١٩١٦. وأصبح على الجامعة أن تخفض مصروفاتها بمقدار النصف تقريبا لتصل إلى خمسة آلاف و٤٥١ جنيها مصريا عام ١٩١٥ – ١٩١٦، حيث بلغ دخلها ستة آلاف و٧٥٥ جنيها فقط. وبعد ذلك، ساعدت زيادة الدعم الذى تقدمه وزارة الأوقاف إلى ألف و٨٠٠ جنيه، على تخفيف الأزمة إلى حد ما، ولكنه ظل أقل كثيرا من حجم ذات الدعم فى أول عهده. ولحسن الحظ، حافظت نظارة المعارف العمومية أثناء الحرب على مستوى الدعم الذى تقدمه للجامعة، ومقداره ألفا جنيه مصرى[٧٠].

وإزاء هذه الأزمة، انتقلت الجامعة من سراى جناكليس، إلى مقر ذى إيجار أقل (بمبلغ ٢٥٠ جنيها مصريا سنويا) فى شارع الفلكى. وانخفضت رواتب الاساتذة ؛ فبلغ راتب بداية العمل للأوروبيين أربعمائة جنيه مصرى سنويا، مضافا إليها مائة جنيه بدل سفر. وفى عام ١٩١٠ انخفض المرتب إلى ثلاثمائة جنيه، والبدل الى خمسين. ومع نهاية الحرب كان أستاذ اللغة الإنجليزية الذى حل محل "بيرس وايت" يحصل على ٢٥٠ جنيها سنويا فقط. أما المصريون فيحصلون على مرتبات أقل ؛ وهو تفاوت يقوم على أساس نفقات السفر، وبشكل أساسى على المؤهلات الأفضل للأوروبيين، ففى عام ١٩١٠ - ١٩١١ كان أساتذة دار العلوم يتقاضون من الجامعة مائة جنيه مصرى، وبعد أربعة أعوام خفضت إلى مائة وعشرين جنيها، وكان أثنان من الأساتذة المساعدين المصريين الذين يدرسون الحقوق يتقاضيان مائة جنيه فقط. ومع نهاية الحرب انخفضت مرتبات أساتذة الجامعة من أبناء دار العلوم إلى ما بين تسعين ومائة جنيه، وذلك فى وقت استعرت فيه حدة ارتفاع الأسعار[٧٠].

وفى أحلك اللحظات، واجهت الجامعة خيارا محزنا : إما أن توقف الدراسة، أو ترسل فى استدعاء أولئك الذين سيصبحون أساتذة مصريين من أوربا قبل انتهاء مدة بعثاتهم. وكان من شأن ايقاف الدراسة أن يعطى انطباعا بانهيار الجامعة، لذا، تم استدعاء طه حسين وغيره من الطلاب البعثة. ولكن لحسن الحظ، أنقذ السلطان حسين الموقف بهبة مكنت طه وعددا من زملائه من العودة الى دراستهم فى أوربا[٧٢].

البعثات التعليمية إلى أوربا :

وأثناء تلك الفترة الحالكة، تعلقت الجامعة بالأمل فى الطلاب المبعوثين إلى أوربا. وإذا كان الأزهرى فى رواية "طه حسين" (أديب) يقول أن : "*من ذهب إلى فرنسا فهو كافر أو على الأقل زنديق*" [٧٣] ؛ فمن الواضح أن الجامعة المصرية كانت تفكر بطريقة أخرى ؛ عندما اعتبرت أن تأهيل الأساتذة من الأهمية إلى حد أن أولى البعثات سافرت فى سبتمبر ١٩٠٨ قبيل بدء الدراسة بالجامعة. وانقسم طلاب هذه البعثة، الأحد عشر، بين تخصصات العلوم والأداب. وكان كل منهم يتلقى اثنى عشر جنيها شهريا مقابل نفقات

معيشته، وربما نال مكافأة سفر فى الصيف إذا حقق نتيجة طيبة. ولم يكن يسمح لطالب البعثة بالزواج. وعند عودته حاملا درجة الدكتوراه، يتعين عليه أن يتولى التدريس بالجامعة لمدة عشر سنوات، والا اضطر لتسديد نفقات بعثته. وكان باستطاعة الواحد منهم أن يبدأ العمل بمرتب أربعمائة جنيه سنويا، وربما يحصل على زيادات ترفع مرتبه إلى تسعمائة جنيه[٧٤].

واتخذ إرسال أول بعثة طابع الاحتفال القومى ؛ ففى القاهرة ودعت الوفود طلابها محملين بالأمنيات الطيبة، وهللت لهم الحشود على محطات القطار الواقعة على طوال الطريق، كما استقبلتهم بالتحية فى الإسكندرية[٧٥].

وفضلا عن حفنة من طلاب البعثات الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة والعاشرة (ومن بينهم نجل قاسم أمين) ذهبوا للحصول على تعليم غير عملى ويستغرق زمنا طويلا، بينما لا يخرج أساتذة للجامعة، ضمت البعثات فيما بين ١٩٠٨ و١٩٢٥ أربعة وعشرين طالبا، اتجه اثنا عشر منهم إلى فرنسا، وثمانية إلى انجلترا، وثلاثة إلى المانيا، وواحد إلى ايطاليا. وبالرغم من أن الارتحال فى طلب العلم، كان تقليدا إسلاميا جليلا، الا أن هؤلاء الطلاب قصدوا إلى باريس ولندن، وليس بغداد أومكة، ولا قرطبة أو سمرقند.

وأخر اندلاع الحرب العالمية الأولى سفر طه حسين للبعثة، الا أن الهجوم الألمانى اندحر مع مجئ نوفمبر من ذات العام، فأبحر ومعه طالبان آخران إلى مارسيليا[٧٦]. وكان شقيق طه يرافقه - بلا أجر - فى مونبلييه، فأصبح على الاثنين أن يتعيشا بالاثنى عشر جنيها المخصصة لفرد واحد فى الشهر. ووافقت الجامعة على طلب زيادة قدرها جنيهان شهريا، تساوى أجر معلم وقارئ للفرنسية واللاتينية[٧٧]. وعندما رجع طه الى فرنسا بعد فترة استدعائه القصيرة عام ١٩١٥، قصد مباشرة إلى السربون، حيث أصبحت معركته الكبرى هى اللاتينية، وكان نظراوه الفرنسيون قد سبق لهم دراستها لسنوات متصلة. فثابر حتى حصل على الليسانس فى التاريخ القديم عام ١٩١٧[٧٨]، ثم واصل طريقة نحو االدكتوراه.

وتقدم طه حسين بطلب إلى مجلس الجامعة يلتمس التصريح له - استثنائيا - بالزواج من فرنسية كانت تقرأ له، بدعوى أن ذلك سيكون عونا له على الدراسة. وصوت لطفى السيد، وهو معلم طه حسين وراعيه،

لصالحه فى قرار المجلس الذى أتخذ بأغلبية أربعة أصوات ضد ثلاثة، فنجح مشروع الزواج[٧٩]. ونظرا لعدم توفر وسيلة كسب خاصة أمام طه، علاوة على أن لديه زوجة مسئول عن إعالتها، اضطر للرجوع إلى المجلس أكثر من مرة طلبا للمال، وكانت تكاليف المعيشة قد أصبحت باهظة فى فرنسا التى مزقتها الحرب، وفى أكتوبر ١٩١٨ رفعت الجامعة منحة طه من خمسة عشر جنيها مصريا إلى ثمانية عشر. وبعد أشهر قليلة عاد إلى طلب مساعدة لدفع الفواتير الطبية الناتجة عن إصابته بوباء الانفلونزا الذى انتشر فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ثم طلب نقودا أخرى لتغطية نفقات سفر زوجته إلى مصر[٨٠].

واسترشد طه فى رسالته عن ابن خلدون بالعالم الشهير "إميل دوركهايم" *، والمستشرق "بول كازانوفا" **. وقام لطفى السيد بفحص مسودة الرسالة لضمان عدم خروجها عن جادة المعتقدات – وهو الشرط المتبع منذ مشكلة منصور فهمى [التى سنبحثها فى الجزء التالى من هذا الفصل] وأعلن خلوها مما يريب. ومما يذكر أن لطفى السيد وعبد العزيز فهمى دفعا شوقى ضيف – وكان يدرس أيضا بجامعة باريس – إلى تغيير فقرات عن الإسلام فى رسالته *"الشعر الغنائى والنقد الأدبى عند العرب"*[٨١].

وعندما ذهب "الوفد" إلى باريس عام ١٩١٩ للدفاع عن قضية مصر، سعى طه إلى لقاء أحمد لطفى السيد، وعبد العزيز فهمى، وقابل سعد زغلول للمرة الأولى.

وحصل طه على دبلوم الدراسات العليا فى التاريخ فى أغسطس ١٩١٩، ثم نال دكتوراه السربون. أما درجة الدكتوراه الأكثر صعوبة، وهى دكتوراه الدولة، بما تتطلبه من إقامه فى فرنسا لسنوات أربع أخرى، فلم تكن واردة.

---

* إميل دور كهايم (١٨٥٨ – ١٩١٧) عالم اجتماع فرنسى، أحد موسسى علم الاجتماع الحديث، رأى أن المجتمع هو مصدر الأحداث الادبية والدينية – (المترجم).

** بول كازانوفا (١٨٦١–١٩٢٦) استاذ أصول العربية فى الجامعة المصرية. ترجم "الخطط" للمقريزى – (المترجم)

وكانت النتائج النهائية لبعثات الجامعة الخاصة هزيلة، رغم أنها ربما لا تقل عن نتائج البعثات فى عصر محمد على أو العصر الحالى ؛ حيث عاد خمسة فقط يحملون الدكتوراه – من بين الطلاب الأربعة والعشرين المبعوثين – وعملوا بالتدريس فى الجامعة ؛ ولكن أثنين منهما لم يستمرا لسبب ما. وقد طرد أحد الطلاب من البعثة بعد اتهامه بالانتماء إلى جماعة إرهابية، كما فصل ثلاثة منهم بسبب مغادرة محل دراستهم دون إذن. وأضاع "استنزاف العقول" عددا من الذين تجاهلوا كلا من القرارات والدعوات التى تطالبهم بالعودة، بالاضافة إلى الفشل الدراسى للعديد منهم، واستدعى خمسة على الأقل قبل انتهاء البعثة بسبب نقص التمويل، فعملوا بالتدريس لفترة وجيزة بالجامعة، ثم اضطروا للبحث عن عمل فى مكان آخر[٨٣].

<u>مشكلة منصور فهمى</u>: –

بين الطلاب الناجحين فى البعثات الثلاث، الذين عادوا يحملون الدكتوراه وعملوا بالتدريس فى الجامعة، طالبان لم يعتبرا ناجحين فى نظر الجميع ؛ وبينما أثنت "الجريدة" على البعثات الدراسية، تخوفت اللواء من احتمالات أن يحيد العائدون عن لغتهم، وبلدهم ودينهم. واعتقد كثيرون أن حالتى "منصور فهمى" و"طه حسين" برهنتا على أن هذه التحذيرات كانت صائبة. وقد برزت مشكلة منصور فهمى عام ١٩١٣، أما نزاع طه حسين الشهير مع المحافظين الدينيين فحدث بعد الحرب، وسوف نناقشه فى الفصل السابع.

كان منصورفهمى واحدا من طلبة الحقوق النجباء، عندما أرسلته الجامعة إلى فرنسا للإعداد لدرجة الأستاذية فى الفلسفة. فعرفه "ماسبيرو"* على "لوسين ليفى – بروهل"، الفليسوف ذى النزعة الاجتماعية. وفتحت باريس أمام فهمى أبواب عالم جديد ؛ فاستطاب *"سنوات الدراسة فى السربون... ذكرياتنا حول الحى اللاتينى العزيز، والنظم المفيدة التى حولتنا إلى أرواح حرة"*[٨٥].

الا أن الروح الحرة سرعان ما ارتطمت بالأرض فى قسوة ؛ عندما وصل إلى القاهرة بلاغ بأن أطروحة فهمى *"وضع المرأة فى تراث الحركة*

* جستون ماسبيرو (١٨٤٦ –١٩١٦) – عالم الاثار فرنسى، أشرف على التنقيب عن الآثار فى مصر، عمل مديرا لمتحف بولاق ١٨٨٠. من مؤلفاته التاريخ القديم لشعوب الشرق – (المترجم).

الإسلامية عبر تطورها" تشوه سمعة الاسلام. وأزعج العنوان – في حد ذاته – المسئولين بالجامعة المصرية، الذين كانوا قد أغلقوا قسم الطالبات قبل ستة شهور فحسب ؛ فأبرق مجلس الجامعة إلى باريس طالبا تأجيل مناقشة فهمي للرسالة، وكان مقررا عقدها في أول ديسمبر ١٩١٣. ولكن المناقشة جرت في موعدها ونال فهمي الدكتوراه. وبعد أربعة أيام اجتمع المجلس لبحث الأمر وحضر هذا الاجتماع "ماسبيرو"، وعالم الآثار الاسلامية على بك بهجت[٨٦]، وكانت الجامعة المصرية قد سددت ثمن طباعة الرسالة، فأبرقت إلى باريس بطلب إعادة النسخ الباقية وأصدرت أمرا بعودة فهمي إلى الوطن. وبعد ذلك، حرصت الجامعة على مراجعة جميع موضوعات الرسائل ومسوداتها قبل تقديمها إلى الجامعات الأوربية. وألغت الجامعة تعيين فهمي في منصب الأستاذية، كما حرم من العمل بالوظائف الحكومية. واستمرت الجامعة عاما كاملا دون تدريس مادة الفلسفة، ثم أوكلتها الى مستشرق أسباني.

والحقيقة أن منصور فهمي شب ليجد الجامعة تمور بالحديث حول قاسم أمين، الذى توفي في نفس سنة حصول فهمي على منحته للدراسة في باريس. وربما ناقش فهمي قضية المرأة مع محمد حسين هيكل الذى عاصره في السربون، والذى تعكس روايته "زينب" تأثير قاسم أمين أيضا[٨٧]. وقد اختتم منصور فهمي رسالته المقدمة إلى السربون بثناء عظيم على قاسم، مؤكدا حتمية انتصار رائد تحرير المرأة : "*اننى لانحنى أمام ذكرى الكاتب المصرى قاسم أمين، الذى نذر نفسه كلية لقضية المرأة، وتوفى قبل أن يسعد بجنى ثمار عمله، الذى سوف تقوده حركة التقدم الحتمى إلى النجاح في نهاية الأمر*"[٨٨].

وهكذا كان لاختيار موضوع رسالة فهمي جذور داخل الأوضاع المصرية. كما كانت مصادره الأساسية أيضا عربية وإسلامية : القرآن، والأحاديث النبوية، وبعض مؤلفي العصور الوسطى، مثل الجاحظ والغزالي. ولكنه اتبع في تحليله المناهج التى طرحها علماء غربيون، معظمهم من المستشرقين : أستاذه ليفي – بروهل، ولامنز، وسناوك هرجرونج، ولبيون، ورينان، ودوزى، وفيلهاوزن، وبرون. وكان عدد من هؤلاء رغم نزعتهم العلمية – معاديا للإسلام. كذلك انبهر فهمي بالأوساط اليسارية شديدة التحرر، فنسى الحساسيات التى تنتظره في الوطن.

ومثلما فعل محمد عبده وقاسم أمين، حرص فهمي على التمييز بين جوهر المعتقدات الإسلامية الأصلية، وبين العادات والتقاليد التي أضيفت إليها لاحقا، وبدت في آخر الأمر كما لوكانت جزءا مقدسا من الاسلام. ولكن فهمي أدار ظهره لمحمد عبده، واتبع المستشرقين، بأسس دينية مزعزعة ؛ فأطلق على جوهر الإسلام "المحمدية" وعلى الإضافات المستحدثة "الإسلامية"[٨٩]. وفتحت هذه الأسس المزعزعة المجال للمزالق، مع مواصلة فهمي التأكيد على أن وضع المرأة العربية تدهور مع مجئ الإسلام، وأن محمدا ألف القرآن، وأن أهواءه دفعته إلى صياغة الرسالة السماوية وفقا لمنفعته الشخصية. "فمحمد" الذي لقبه فهمي "بالمشرع" : *"لاريب أنه وجد من الصعب عليه إخضاع نفسه للقوانين التي أعلنها باسم الله رغم إصراره، كمصلح، على فرض هذه القوانين على الأمة التي أراد أن يشكلها. بيد أنه سرعان ما حل المعضلة : فأسبغ على من يعهد إليهم برسالة مقدسة امتيازات لا ينعم بها البشر العاديون ؛ ولم يتردد محمد، ولديه مشيئة الله جاهزة يستخدمها لتفسير أعماله، في أن يقول أن اختياره لعائشة "العروس الطفلة، بنت ابي بكر" كان بوحي منه تعالى"*. ومع أن مثل هذه التفسيرات كانت شائعة في الكتابات الغربية في ذلك الوقت، إلا أنها اعتبرت في نظر المسلمين المتدينين كفرا صريحا.

وأمضى فهمي السنوات العصيبة التالية لعودته من فرنسا، يعمل سكرتيرا بجمعية الصليب الأحمر، ويصدر المقالات التي جمعت فيما بعد في كتاب "خطرات النفس" ولكن اندلاع الحرب العالمية، وقيام ثورة ١٩١٩، صرفا الأذهان عن هرطقته، وفي عام ١٩٢٠، عينته الجامعة – سرا – بنظام المكافأة، لتدريس الفلسفات الغربية والعربية. وعندما لم تقع متاعب بسبب ذلك، انضم في العام التالي إلى طه حسين والآخرين كعضو منتظم في هيئة التدريس لقاء أربعمائة جنيه مصري سنويا[٩٠]. واستمر فهمي في التدريس خمسة عشر عاما أخرى، الا أن ثقته في نفسه كانت قد اهتزت ؛ فلم يعد ينشر سوى كتابات قليلة على نحو متقطع. ثم أصبح بعد ذلك مادة للسخرية تمثلها شخصية الدكتور ابراهيم عقل، في رواية نجيب محفوظ "المرايا".

وبهذا الاستعراض لسيرة منصور فهمي أصبح المسرح الآن معدا لقيام الجامعة العامة في فترة مابين الحربين.

الهوامش

١-*الأيام* - الجزء الثالث صـ ٣٠ - ٣١
٢- بدير - صـ ١٣٥ - ١٤٤
٣- بدير صـ ١٧٧ - ١٤١ - و:
Alfred Cunnigham, today in Egypt (london , 1912 (, p. 109.
٤- انظر : جدول ٣.
٥-*الأيام*. الجزء الثالث صـ ٦
٦- على سبيل المثال : ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٢، تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٩ مايو ١٩١٧ و ٣ / ١٣٤ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١١ أكتوبر ١٩١٩
٧-
Donald C. meade , *Growth and structural change in Egyptian Economy* (homewood, Illinois, 1967) p. 301.
٨- أمين سامى " التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و١٩١٥ (القاهرة ١٩١٧) صـ ١٤
٩- - Fanny Davis , *The Ottoman lady : A Social History from 1718 to 1918* (New York , 1986) p. 54.
١٠-
- Judith E. Tucker , *Women in Nineteenth Century - Egypt* (Cambridge , England, 1985), pp. 124 - 25
١١-
- Delanoue, *Moralistes* 2 : 482 - 58. Byron D.cannon , *"Nineteenth - century writings on women and society : the Interim Role of the Masonic press in cairo - al- lata'if , 1885 - 1895"*
و:
,IJMES 17 (1985) : 464 - 84.
١٢-
- Margot Badran, "Independent Women : A Century of feminism in Egypt", وهى ورقة بحث غير منشورة قدمت إلى مؤتمر جامعة جورج تاون حول المرأة العربية ١٩٨٦.
و :
- *"Islam , Patriarchy , and Feminism in the Middle East, trends in History" 4 (1985)* : 65 - 66
١٣- قاسم أمين : " تحرير المرأة " وايضا " المرأة الجديدة " (القاهرة ١٩٠١). انظر :
Juan Ricardo Cole , *"Feminism, Class and Islam in turn - of the Century*

Egypt", IJMES* 13 (1981) : 387 - 407 ; the Introduction to Hada Shaarawi, Margot Badran. Harem Years : the Memories of an Egyptian feminist (trans , new york, 1987); Thomas Philip, "Feminism and nationalist politics in Egypt" in lois Beck and nikki keddie, eds., Women in the muslem world 277 - 94..(cambridge , massachusetts, 1978), pp

بالإضافة إلى مقابلتين مع السيدة بهيجة صدقي رشيد،القاهرة ٣، ٤يناير ١٩٧٨. و :-
Baheega Sidky Rasheed et al. , the Egyptian feminist Union (cairo , 1973).

١٤- (Gorst), reports, 1909 , p. 209.

وسامية حسن ابراهيم "*الجامعة الأهلية...*" صـ ٨٩. ويذكر بدير ٢٢ فتاة (صـ ٢٠٩) ولكنه لا يشير إلى طالبات الاستماع.

١٥- *مذكرات هدى شعراوى رائدة المرأة العربية الحديثة*، أمين سامى (القاهرة - مقدمة ١٩٧٩) صـ ١١٥ - ١٣١ - يسرد فيه تجاربها مع الجامعة. قارن Shaarawi, *harem years*, pp. 92 - 94 ربما كان لوى كليمان الذى تولى تدريس الأدب الفرنسي بالجامعة لعدة سنوات من أقارب مدموازيل "كليمان"

١٦- عن قصة حياتها انظر : يوسف أسعد داغر : *مصادر الدراسات الأدبية* (بيروت ١٩٥٦) الجزء الثانى صـ ٧٣٩ - ٧٤١.

١٧- حصلت أول امرأة على شهادة الأستاذية عام ١٩٠٥.

- George Weisz, Tthe Emergence of Modern Universities in France , 1863 - 1914 (Princeton , 1983), p. 245.

وبخصوص هذه الفقرة بوجه عام انظر : بدير صـ ١١٩، ٣٧٨ - ٣٧٩.

١٨-

- M.A Couvreur , *Etude de psychlogie et de morale feminines : Confrences faites aux dames egyptiennes Annee 1910 - 11.* Universite Egyptienne (cairo, n.d) pp. 36, 38, 429 , and 373.

١٩- -٢٠ - Couvrear, *Etudes*, pp. 190-91.

بدير صـ ١٢٨ - ٢٩.

٢١- - Philipp, in Beak , *women* , pp.280-81.

وتقوم "بث آن أردن" بإعداد رسالة دكتوراه لجامعة " أوكلاهاما " عن صحافة المرأة العربية في مصر.

٢٢- نبوية موسى : "*المحاضرات النسائية في الجامعة المصرية*"، الأهرام ١٦ أبريل ١٩١٢، أعيد طبعها فى : الأهرام - شهود العصر ١٨٧٦ - ١٩٨٦ (القاهرة ١٩٨٦) صـ ٣٨ - ٤٢. وأمين سامى : "*التعليم*"، ملحق (٣) صـ ٥٤.

٢٣-

* International Journal of Middle East Studies.

- Hans kohn, ed., *Grosse Point*, Michigan, 1969, p. 243; Davis, *Ottoman lady*, p. 55.

٢٤- بدير : صـ ١٢٠، وهدى شعراوى : *منكرات*.. صـ ١١٦

٢٥- "الجريدة " ١٠ سبتمبر ١٩١٠، كما نقلت فى عبد المنعم ابراهيم الدسوقى *الجامعة المصرية*..." صـ ٢٩، و" *الجامعة المصرية القديمة*..." صـ ٤٧. و " الجريدة " ٢٥ مايو ١٩١٠، كما ورد فى " *الجامعة المصرية*.." صـ ١٨.

٢٦- Cole, "*Feminism*", IJMES 13 (1981) : 391, 402 -

٢٧- ملفات جامعة القاهرة ١٦ / ١٢٨ تقرير مجلس إدارة الجامعة ٣٠ مايو ١٩١٢.

٢٨- تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٩١٧ - ١٩١٨ صـ ٢٧.

٢٩- ملفات جامعة القاهرة ١٦ / ٤٨٣ نتائج الامتحانات ٢٠ مايو ١٩٢٤.

٣٠- بدير : صـ ٢٥٨ - الصورة التالية صـ ٢٦٤.

٣١-

- Taha Hussein Adib ou L'aventure occidentale trans Amina and moens taha Husse in (cairo 1960)

(يرجع مؤلف الكتاب إلى الترجمة الفرنسية المذكورة لرواية طه حسين " أديب "، وقد رايت من الأنسب للقارئ العربى ارجاع العبارات الواردة من الرواية إلى أصل النص العربى والاستناد اليه فيما تلا ذلك : طه حسين " أديب " سلسلة كتب للجميع (القاهرة ١٩٥٢) صـ ١٢، ٤٦، ٥٠ (المترجم)

٣٢- الأيام - الجزء الثالث صـ ٣٧ - ٣٨. وتوجد مقتطفات من محاضرات رفعت فى ملفات جامعة القاهرة ١٤ / ١٧٠و ٦ / ٨٧. وقد نشرت الجامعة محاضراته تحت عنوان: "الطيبان فى تاريخ البلدان" (القاهرة ١٩١٢)

٣٣- الأيام - الجزء الثالث ٣٩ - ٤٠ - وعن الجواهرى انظر داغر : مصادر.. ٢ - صـ ٢٨١ - ٢٨٤

٣٤- ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٢٦ بتقرير مجلس ادارة الجامعة ١٠ فبراير ١٩١٠. ورد تقييم طه فى الأيام الجزء الثالث صـ ٣٧ - ٣٨، وفى كتابه حديث الأربعاء (بيروت ١٩٨٠) صـ ٦٤٠ - ٦٥١. والتعليقات على قصة حياته: عبد الجواد، دار العلوم، صـ ٢٧٩ - ٢٨٠. وداغر : مصادر ٢ - صـ ٣٤٢ - ٣٤٣

٣٥- الأيام - الجزء الثالث ٤٠ - ٤١. وطه حسين، حديث الأربعاء صـ ٦٢٠ - ٦٢٦ ، وتوجد معلومات حول قصة حياته فى: عبد الجواد، دار العلوم صـ ٢٧٢ - ٢٧٣. والزيريكلى " العلم " ٧ : ١١٤.

٣٦- إسماعيل حسين، مجلة التربية الحديثة - ١٠ ابريل ١٩٣٧ صـ ٣٩٢.

٣٧- Ign Guidi, *L'Arabie anteislamique* (paris, 1921) p. 31.

٣٨- كارلو نالينو، تاريخ علم الفلك عند العرب (القاهرة ١٩١١)

- *la litterature arabe des origines al'epoque, de la dynastie ummayyade*, trans. c. pellat (paris, 1950).

٣٩- ملفات جامعة القاهرة ١٩ / ٥٤٤ تحتوى على الخطوط الرئيسية للدروس اليومية التى كان ماسينيون يلقيها بخط يده غير المألوف.
و :

- Louis massignon, *"L 'Histoire des doctrines philosophiques arabes a L'Universite du cairo," revue du monde masulman* : 21 (1912) : 149 - 57 ,
وهى النص الفرنسى لأولى محاضراته. والمحاضرات متاحة الآن -دون أن تتصدرها " البسملة " - فى لويس ماسينيون، *محاضرات فى تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربية* (من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٢ حتى ابريل ١٩١٣) (القاهرة ١٩٨٣).

٤٠- اسماعيل حسين، *مجلة التربية الحديثة* ١٠ ابريل ١٩٣٧ : صـ ٣٨٦، ٣٩٢ - ٣٩٣.

٤١- *الأيام* - الجزء الثالث صـ ٣٤. انظر صـ ٤٢ - ٤٣ حول ازدراء طريقة المستشرقين فى التحدث بالعربية.

٤٢- مجمع اللغة العربية : *مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما* - (الجزء الثانى القاهرة ١٩٦٦) *المجمعيون* صـ ٢٢٨

٤٣- طه حسين - المجلة التاريخية المصرية - ١٠ (١٩٣٧) صـ ٣٨٦ - ٣٨٧

٤٤- *الأيام* - الجزء الثالث صـ ٣٤.

٤٥- ملفات جامعة القاهرة ١ / ١ تقرير اللجنة الفنية ٢ مايو ١٩٠٨

٤٦- طه حسين. المجلة التاريخية المصرية ١٠ (١٩٣٧) صـ ٣٩٢

٤٧- أحمد أمين، *حياتى* (القاهرة ١٩٦١) صـ ٦٥، ٧٧. وعن أحمد أمين انظر : حمدى السكوت ومارسدن جونز : *أعلام الأدب المعاصر فى مصر* - الجزء الرابع : *أحمد أمين* (القاهرة ١٩٨١)

٤٨- *حياتى* صـ ٧٧

٤٩- *الأيام* - الجزء الثالث صـ ٦ - ٧

٥٠- *الأيام* - الجزء الثالث صـ ٦.

٥١- *الأيام* - الجزء الثالث صـ ٨.

٥٢- أحمد أمين *حياتى* صـ ١٠١

٥٣- طه حسين *أديب* - سلسلة كتب للجميع ١٩٥٢ - شركة التوزيع المصرية الاستشهاد التالى من صـ ١٠ - ١١- (المترجم)

٥٤- طه حسين - المجلة التاريخية المصرية ١٠ (١٩٣٧) صـ ٣٩١ - ٣٩٢

٥٥- عبد الوهاب عزام، صحيفة الجامعة المصرية - ٢ (١٩٣١) صـ ٨٣ - ٨٤

٥٦-

- Mohammed al - Nowaihi, *"Towards a Reappraisal of Classical Arabic Literatue and History : Some Aspects of Ṭaha Husayn's Use of Modern Western Criteria* , " IJMES 11 (1980): 192-93.

٥٧- أحمد أمين *حياتى* صـ ١٣١ - ١٣٢، ١٠٩، ٢٢٣ - ٢٢٤.

٥٨- ملفات جامعة القاهرة ١٥ / ٤٥٢ - نتائج الامتحانات ابريل ١٩١٣

٥٩- *الأيام* - الجزء الثالث صـ ٥٢ - ٥٣.

٦٠- ملفات جامعة القاهرة ١٥ / ٥٤١ نتائج الامتحانات - أبريل ١٩١٤

٦١- طه حسين، *أديب* صـ ١٠ - (المترجم)

٦٢- *الأيام* - الجزء الثالث صـ ٦٠ - ٦٢. و : بدير صـ ٢١٥ - ٢١٧. و: شفيق : منكرات الجزء الثانى صـ ٣١١ - ٣١٢

٦٣- *الأيام* - الجزء الثالث صـ ٦٦

٦٤- بدير : صـ ١٤٧ - ١٥٢.

٦٥- ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣٠ تقرير مجلس ادارة الجامعة ٨ مرس ١٩١٤. وعن رشدى انظر : الياس زاخورى *مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال فى مصر* (القاهرة ١٩١٦) الجزء الثانى صـ ٦٨ - ٧١. وملف معاشه فى أرشيف دار المحفوظات، ملفات الخدمة ٦٤ / ١ / ١٤٨٠ / ٢٨٢٣٤ - ١٩١٩ ؛ و :

FO 371 L 12388 , *Lioyed to Chamberlain* , May 23 , 1927, "Biographies ," p. 12.

٦٦- بدير : *صورفوتوغرافية* بعد صـ ٢٩٦.

٦٧- تكرر ذكره فى ملفات جامعة القاهرة - تقارير مجلس ادارة الجامعة، *والأيام*

٦٨- ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣١ - تقرير مجلس ادارة الجامعة ٢٨ ابريل ١٩١٥. و: بدير صـ ٢٩٧.

٦٩- بدير : صـ ٢٤٩، ٢٩٧ - ٢٩٨، ٣٠٢.

٧٠- عن البيانات الواردة فى هذه الفقرة،انظر : بدير صـ ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٣ - ٢٧٦. وتقرير مجلس إدارة الجامعة ١٩١٥ -١٩١٦ صـ ٩، ١١. و:

Eccel , Chris. *Egypt, Islam and Social coflict and Accomodation in Al - Azhar* (Berlin, 1984). p 244.

٧١- ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣٠، تقرير مجلس ادارة الجامعة ١٧ يونيو، ٧ أكتوبر ١٩١٤. و ٢ / ١٢٦ تقرير مجلس ادارة الجامعة ٨ مارس ١٩١٠.و ٣ / ١٣٥ تقرير مجلس ادارة الجامعة ١١ أكتوبر ١٩١٩

٧٢- بدير صـ ٢٠٠، ٢٧٣. و : *الأيام* - الجزء الثالث صـ ٨٥ - ٩٤

٧٣- طه حسين - *أديب* - صـ ٦٦ - (المترجم)

٧٤- ملفات جامعة القاهرة ١ / ١ تقرير اللجنة الفنية ٢٤ مارس ١٩٠٨ صـ ٤، و١٨ مايو ١٩٠٨. وعن البعثات التعليمية بوجه عًام، انظر : بدير صـ ١٨٦ - ٢٠٦

٧٥- جريدة " المؤيد " ٨ سبتمبر ١٩٠٨ صـ ٤، ١٢ سبتمبر ١٩٠٨ صـ ٥

٧٦- حول هذه الفقرة انظر : *الأيام* - الجزء الثالث : ٧١، ٧٤، ٧٩، - ٨٢، ٨٥ - ٨٦، ٩١ - ٩٢، ١٨٠ - ١٢٠.

٧٧- ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣١، تقرير مجلس إدارة الجامعة ٢٤ مارس ١٩١٥.

٧٨- عن تقييم أستاذه الفرنسي انظر : ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣١ تقرير مجلس ادارة الجامعة ١٩ يونيو ١٩١٧. وورواية طه حسين للموضوع فى : "*الأيام*" - الجزء الثالث ١١٨ - ١٢٠

٧٩- ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣١ تقرير مجلس ادارة الجامعة ١٩ مايو ١٩١٧.

٨٠- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٤ تقرير مجلس ادارة الجامعة ٢٦ أكتوبر ١٩١٨، و ٢ مارس ١٩١٩

٨١- ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٣١ تقرير مجلس ادارة الجامعة ٢٨ مايو ١٩١٧. وعن الرقابة على أطروحة "ضيف" انظر ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٢٣ تقرير مجلس ادارة الجامعة ٥ مارس ١٩١٧

٨٢- *الأيام* - الجزء الثالث صـ ١٣٨- ١٤٣، ١٢١ - ١٢٢، ١٢٧ - ١٣٤

٨٣- تم التعرض لطه حسين ومنصور فهمي فى مكان آخر من هذا الكتاب أما محمد سلطان فأصبح أستاذا للقانون. بينما لم يعين أحمد ضيف وعلى العناني فى الجامعة العامة، انظر أحمد ضيف : *مقدمة لدراسة بلاغة العرب* (القاهرة ١٩٢١) وإطار البحث فى ملفات جامعة القاهرة ١٤ / ١٧٠. وحول تعيين العناني فى الجامعة انظر: ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٧ تقرير مجلس ادارة الجامعة ١١ ديسمبر ١٩٢٠. ونظرا لأنه درس فى برلين آداب الشعوب السامية فقد تولى فيما بعد التدريس فى دار العلوم، انظر : محمد عبد الجواد - *تقويم دار العلوم* (القاهرة ١٩٥٢) صـ ٢١ - ٢٢. أما بالنسبة لطلاب البعثات الذين لم يكملوا دراساتهم، انظر على سبيل المثال : بدير صـ ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥.

٨٤- جريدة "اللواء" ١١ سبتمبر ١٩١٠. كما نقله عبد المنعم ابراهيم الدسوقى فى : *الجامعة المصرية والمجتمع...*" صـ ٤٠.

٨٥-

- Mansour Fahmy , *la Condition de la femme dans la tradition et l'evolution de l'Islamisme* (paris, 1913), p.v.

وعن التصوير الأدبي الذى كتبه نجيب محفوظ انظر :

- Donald M. Reid , " *the sleeping philosppher' of Naguib Mahfuz's mirros*", *the muslim world* 74 (1984) : 1 - 11.

وعن فهمي : انظر : أحمد فؤاد الأهواني، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة (ديسمبر ١٩٥٩) صـ ١ - ٦.و مجمع *اللغة العربية فى ثلاثين عاما* - الجزء الثاني : *المجمعيون* (القاهرة ١٩٦٦) ٢٢٥ - ٢٢٧ و : الزيريكلي - "*العلم*" (١٩٨٠) ٧ : ٣٠٢ وجامعة فؤاد الأول : *الكتاب الفضي لكلية الآداب* صـ ٢٥ - ٢٦.

و :

Charle 1933), pp. 250-251.

٨٦- بالنسبة لهذه الفقرة والتى تليها انظر : ملفات جامعة القاهرة ٢ / ١٢٩ تقرير مجلس ادارة الجامعة ٥ ديسمبر ١٩١٣. و٢ / ١٣٠ تقرير مجلس ادارة الجامعة ١٤ يناير ١٩١٤. وكان الوقت قد أصبح متاخرا للغاية بالنسبة لحجب الرسالة التى أثارت الغضب.

٨٧- محمد حسين هيكل، *مذكرات فى السياسة المصرية* (القاهرة ١٩٥١) الجزء الأول صـ ٤٦. وقد اشار روجر آلان إلى العلاقة بين هيكل وفهمى.

٨٨- Fahmy , *Condition*, p. 166

٨٩- المصدر السابق صـ ٦ رقم ٥ والاستشهادات التالية من الصفحات ١٥ - ٦، ٢٣.

٩٠- ملفات جامعة القاهرة ٣/ ١٣٦ تقرير مجلس ادارة الجامعة ٢٢ يوليو ١٩٢٠ و ٣ / ١٣٧ تقرير مجلس ادارة الجامعة ١٨ ابريل ١٩٢١.

القسم الثانى
الجامعة والنموذج الليبرالى
١٩١٩ - ١٩٥٠

[٤]
التحول إلى الجامعة العامة

أمير النهضة والمنبر الوفدي:

عندما تخلى الأمير فؤاد عن الجامعة المصرية عام ١٩١٣، تاركا إياها لمصيرها، لم يكن هناك - تقريبا - من يصدق أنها ستبقى، أو أن مديرها السابق سيصبح ملكا يوما ما. غير أن فؤادا كان يعرف كيف يخطط وكيف يتريث. فقد توفى السلطان حسين كامل عام ١٩١٧، ورفض ابنه العرش، فاعتبر البريطانيون أن فؤادا مأمون بدرجة تسمح بتوليه الملك.

وفى عام ١٩٢٥، عندما أصبح محمد رضا شاه إيران، وحظر مصطفى كمال أتاتورك ارتداء الطربوش والعمامة، وقامت الانتفاضات تتحدى فرنسا فى سوريا وفى الريف المغربى - أعاد الملك فؤاد تأسيس الجامعة المصرية كجامعة عامة.

وأصبح على الملك أن ينضم إلى دائرة الضوء فى الجامعة وعلى صعيد السياسة الوطنية، الأمر الذى سبب له الندم فيما بعد. وكان المندوب السامى "فسكونت إدموند اللنبى" يمثل إنجلترا التى أصابها الضعف، ولكن مازالت لديها أحلام استعمارية. وعلى خلاف العديد من الإنجليز، كان "فاتح القدس" من الواقعية بمكان إلى الحد الذى يجعله يرى أنه ينبغى على إنجلترا أن ترخى العنان وأن تبحث لها عن حلفاء مصريين حتى تحمى مصالحها الحيوية. وإذا بسعد زغلول يبرز كمدافع عن مصالح مصر، متجاوزا فى ذلك الطبقة العليا التى ينتمى إليها ليصل إلى جميع أبناء بلده، داعيا فى وضوح إلى الاستقلال الفورى. وقد اختلف لطفى السيد أول مدير للجامعة العامة - وكان يمثل المثقفين وملاك الأراضى الأثرياء - مع سعد زغلول، وشكل حزب الأحرار الدستوريين. وكان سعد زغلول بما يمثله من فخار وشعبية لدى رجل الشارع، والملك فؤاد بنزعته الأتوقراطية الواضحة، يشعران معا بالاستياء إزاء التعنت الإنجليزى[١].

ولم تكن الجامعة المصرية الجديدة، سوى إحدى المؤسسات الثقافية العديدة التى زان بها فؤاد عهده. وكان حريصا على الظهور فى صورة الراعى المستنير لكل من الأزهر، والجمعية الجغرافية، ومجمع اللغة العربية،

والجمعية الطبية المصرية، ومتحف الفن العربى، والمتحف القبطى. كما قام برعاية المؤتمرات الدولية للبريد، والطب، والقطن والسكك الحديدية، والملاحة، والرى، والإحصاء. وصدرت الطوابع البريدية احتفاء بهذه الأحداث، كما أنشئت متاحف فى بعض هذه المناسبات (مازالت الأتربة تتراكم عليها فى أركان منسية من القاهرة) وخلافا لتقليد إسلامى استمر قرونا، طبع الملك صورته على الطوابع والعملات على سبيل الدعاية لنفسه[٢]. كما أشرف فؤاد أيضا على نشر وثائق تسجيلية وكتب تاريخية، تمجد ماضى مصر، ومآثر أسلافه على نحو خاص[٣].

وأدت الحرب – فى آخر الأمر – إلى فصم عرى العلاقة مع الدولة العثمانية، كما أتاحت الانتفاضة الوطنية غير المتوقعة ضد الإنجليز فى مارس ١٩١٩، الفرصة لتحقيق حلم فؤاد بممارسة السلطة الحقيقية. ولكن سعد زغلول (الذى تردد أنه كان يغش الملك على مائدة القمار)[٤] هو الذى جسد إرادة الشعب المصرى إلى أن توفى عام ١٩٢٧.

اندلعت ثورة ١٩١٩ – كما يسميها المصريون – بفعل عشرات السنوات من معاناة الإحباط تحت الحكم البريطانى، والمصاعب التى شهدتها سنوات الحرب قريبة العهد آنذاك. وأصاب البعض ثراء إبان الحرب، مثل رجال الصناعة المحليين والمقاولين الذين تولوا توفير الإمدادات للقوات البريطانية والإمبراطورية – وملاك الأراضى – أجانب ومصريين.

أما الفلاحون، فكان نصيبهم المعاناة – كما هو الحال دائما – وأسفر التجنيد الإجبارى ضمن قوافل العمال المصاحبة لقوات حملة اللبنى إلى فلسطين، عن إبعاد عديد منهم عن ذويهم. كما أضير فقراء المدن وصغار الموظفين والمدرسين، ممن يعتمدون على أجور ثابتة، ضررا كبيرا ؛ فارتفع المؤشر الرسمى لتكاليف المعيشة من ١٠٠ عام ١٩١٤، إلى ٢٣٧ عام ١٩٢٠، بينما كان معدل الزيادة الحقيقية أكثر من ذلك. ولم تكن الزيادات التى أضيفت إلى مرتبات موظفى الدولة فيما بعد الحرب بكافية، رغم أنها ضاعفت تقريبا من أجورهم الرسمية[٥]. وأدى إلقاء القبض على سعد زغلول، وإسماعيل صدقى، ومحمد محمود وحمد الباسل، ثم نفيهم فى ٨ مارس ١٩١٩ إلى تفجير الانتفاضة. وكان وفد مكون من سعد زغلول، وعبد العزيز فهمى، وعلى شعراوى (زوج هدى شعراوى) قد توجه إلى المندوب السامى

"ريجنالد وينجت" فى نوفمبر من العام السابق للمطالبة بالاستقلال، كما ساهم لطفى السيد فى الإعداد للمحاولة. ونقل و"ينجت" المطالب إلى لندن، التى لم تكن متعاطفة، بالإضافة إلى انشغالها بالإعداد لمؤتمر السلام المقرر عقده فى باريس.

ولا ريب أن سعدا ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى، والأعضاء الآخرين فى مجلس الجامعة وجدوا صعوبة فى التركيز عند اجتماعهم مساء ٢ مارس ١٩١٩ وسط هذه الأحداث[٦]. وقد رأس سعد زغلول الاجتماع باعتباره نائب الرئيس والسكرتير العام. أما حسين رشدى، رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الجامعة فكان متغيبا كالعادة. وكان أربعة ممن تولوا رئاسة الوزارة، فيما بعد، أعضاء بالمجلس فى سنوات ما بعد الحرب وهم : سعد زغلول، وعبد الخالق ثروت، وإسماعيل صدقى، ومحمد محمود. وتعكس العضوية المتميزة للمجلس أهمية الجامعة، التى كانت تشق طريقها بصعوبة، كرمز وطنى.

وبعد ستة أيام من الاجتماع، نفت بريطانيا سعد زغلول إلى مالطا، فاجتاحت البلاد عاصفة من الاحتجاج. وأصبح الوفد، بين عشية وضحاها، القوة السياسية الرئيسية فى البلاد، واستمر هكذا حتى عام ١٩٥٢. وأدت الاضطرابات إلى إبعاد عضوين تقريبا من أعضاء مجلس الجامعة عن الاجتماعات المقررة من ١١وحتى ٢٢مارس. كما لم يعد الهدوء بالصورة التى تكفى لعودة بقية المجلس إلى الانعقاد حتى ٧ يونيو. عندما صوت المجلس برئاسة عبد الخالق ثروت - بسبب غياب سعد زغلول وحسين رشدى - لصالح استغلال خمسة أسابيع من فترة الخريف لتعويض ما ضاع من وقت الدروس والامتحانات قبل بدء العام الدراسى الجديد فى ١٥ نوفمبر[٧].

وأدت أحداث الربيع إلى إزاحة حسين رشدى عن رئاسة الوزارة، وفى أغسطس عاود تقديم استقالته من رئاسة المجلس، وكرر المجلس مطالبته بالبقاء[٨]. ومع وجود رئيس صورى للجامعة، وبقاء سعد زغلول فى باريس للضغط من أجل الاستقلال، استمرت الجامعة تشق طريقها فى بطء ؛ فكانت - بغير علم مجلسها - تمثل قناة اتصال بين سعد زغلول وبين خلية وفدية تعمل فى الداخل تحت زعامة عبد الرحمن فهمى. ونفذت الخلية أعمال العنف

ضد بريطانيين ومصريين اعتبروا متعاونين مع المحتل. وكان أحد موظفى السكرتارية - من أنصار سعد - ينقل التعليمات المكتوبة بعصير البصل غير المرئى، بين سطور الدوريات التى تصل بالبريد إلى مكتبة الجامعة.

مفكرا الأحرار الدستوريين : لطفى السيد ومحمد حسين هيكل

وسرعان ما أظهر الوفد قدرته على تخريب أى اتفاق بريطانى مع السياسيين ؛ لذلك نظر البريطانيون بعين الاعتبار إلى "المعتدلين" ونفذت بريطانيا - على مضض - اقتراح اللنبى بإعلان استقلال مصر من طرف واحد فى فبراير ١٩٢٢. وهو استقلال يستثنى استمرار بقاء القوات البريطانية، واحتفاظ بريطانيا بحق الفيتو فى الشئون الخاصة بالمواصلات الإمبراطورية، والدفاع، ومصالح الأجانب والأقليات، ثم السودان. فقبل عبد الخالق ثروت هذا الاتفاق، وأصبح رئيسا للوزارة، ثم أنشأ مؤيدوه حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر، وعينوا عدلى يكن رئيسا له، ومحمد محمود نائبا للرئيس. ورفض الوفد الاعتراف بهذا الاستقلال وقاطع اللجنة التى عينها ثروت برئاسة حسين رشدى لصياغة الدستور[١٠].

وأسهمت الخصومات الشخصية فى اتساع شقة الصدع بين الوفد والأحرار الدستوريين وكان هناك أيضا عنصر التوتر الطبقى ؛ فسعد زغلول يسمى نفسه "فلاحا" ورغم أن الوفد كان يضم حفنة من كبار ملاك الأراضى، إلا أن التأييد الرئيسى له جاء من الشريحة المتوسطة من الملاك ومن المهنيين والموظفين فى المدن. بينما قامت بنية حزب الأحرار الدستوريين على الورق أساسا، مثلما كان حال حزب الأمة (فترة ما قبل الحرب). وقد جمع الحزب ما توفر له من تأييد شعبى ضئيل من خلال الانتماءات الشخصية والعائلية، وتمكن الأحرار الدستوريون - بما لهم من ثراء، وبروز اجتماعى، ونزوع إلى السياسة النخبوية على الطراز القديم - من تحقيق نفوذ يتجاوز قدرتهم العددية. كما كانوا مهيئين استراتيجيا، لعقد التحالفات مع كل من البريطانيين، والقصر، والوفد، بالتناوب.

وساعد الأحرار الدستوريين - أيضا - ذكاء مفكريهم الذين كان العديد منهم على صلة بالجامعة فى فترة ما، فضم معسكر الأحرار

الدستوريين كلا من لطفي السيد، ومحمد حسين هيكل، وعبد العزيز فهمي، وطه حسين (حتى الثلاثينيات)، وكذلك علي ومصطفى عبد الرازق.

وكان لطفي السيد قد استقال من "الجريدة" وهجر السياسة والصحافة، وقت اندلاع الحرب العالمية الأولى وحل حزب الأمة. وعندما عين كأول مدير لدار الكتب القومية أعجبه ما فيها من هدوء مكنه من ترجمة أرسطو من الفرنسية إلى العربية. وقد انضم إلى مجلس الجامعة عام ١٩١٥، وأصبح فيما بعد نائبا لرئيسه وسكرتيره العام، وساعد في بحث دمج الجامعة الأهلية في الجامعة العامة. غير أن انتفاضة ١٩١٩ أعادته إلى عالم السياسة، كوفدي في أول الأمر، ثم عضو في الأحرار الدستوريين بعد ذلك.

ولا ينبغي تجاهل نزعة لطفي المحافظة - فهو وإن استهجن انعدام الحرية السياسية، وإهمال التعليم، إلا أنه ارتضى أن يقول عند رحيل مندوب الاحتلال "*: *لا يستطيع أحد أن ينكر النتائج الباهرة التي تحققت لمصر من خلال هذه السياسة المالية... فاللورد كرومر - بحق - رجل اقتصاد ومال عظيم للغاية. فكم من أراض زراعية زادت منذ ١٨٨٣ حتى الآن ؛ وكم ارتفعت قيمة العقارات في الريف والحضر بفضل هذه السياسة !*

فليعمل المصريون وفقا لمشورة رجل الدولة العظيم، وخبير المال رفيع القدر الذي يغادرنا ؛ لأن آراءه ثمرة معرفة عملية واسعة، وخبرات كثيرة [١١].

وفيما بين استقالته من الجريدة في سن الثانية والأربعين، وبين وفاته بعدها بنصف قرن عام ١٩٦٣، لم ينشر لطفي شيئا جديدا ما عدا ترجمته لأرسطو. وقلت الكتابات عن سيرته الذاتية بعد أوائل العشرينيات، كما لم يكتب أحد كثيرا عن سنواته في الجامعة وفي الوزارة.

ومن حسن حظ حليفه محمد حسين هيكل أنه كتب مؤلفات ضخمة حتى الخمسينيات ونالت سيرته بحثا دقيقا[١٢]. وقد كان كل من الرجلين ينتمي لأسرة من ملاك الأراضي في دلتا مصر، تولت منصب العمودية. وكلاهما اختارا الدراسة بالمدارس العامة بدلا من الأزهر، ونزحا إلى القاهرة للالتحاق بالمدرسة الخديوية الثانوية، ثم مدرسة الحقوق. ثم ذهب هيكل إلى باريس للحصول على درجة علمية فرنسية في القانون، بينما كان التقاء لطفي

* عن الانجليزية - (المترجم)

بالثقافة الفرنسية على أسس أضعف. وقد ساهم هيكل فى صحيفة لطفى "الجريدة" بأولى مقالاته فى مايو ١٩٠٨، وظل يكتب لها بعد سفره إلى فرنسا فى العام التالى. وانضم هيكل إلى الجامعة المصرية مع انضمام لطفى إليها، فتولى تدريس القانون الجنائى والمالى، والاقتصاد السياسى الذى بدأ تدريسه عام ١٩١٧، ثم استقال من الجامعة على نحو مفاجئ فى منتصف العام الدراسى ٢١ - ١٩٢٢ ليصبح مديرا لتحرير صحيفة الأحرار الدستوريين اليومية "السياسة" (١٣). وشرع فى تولى هذه المسئولية، بينما كان لطفى وجريدته الآقلة قد توقفا.

وشارك هيكل لطفى احترامه للعقلانية الغربية، وللعلم، والنزعة التحررية فى القرن التاسع عشر، وكذلك اهتمامه بتحرير المرأة. وفى العشرينيات كان هيكل جزءا من "المدرسة الفرعونية" التى تضم الكتاب المؤمنين بتأكيد الروابط مع الماضى القديم، أكثر منها مع الحقبة العربية - الإسلامية. وقد آمن - مثله مثل لطفى - بطبقته من الأعيان المستنيرين، المتأثرين بالثقافة الغربية الذين شكلوا فى ذلك الحين القيادات الطبيعية لمصر. كما صور فى كتاباته الحياة الريفية فى صورة رومانسية، وكان يتخوف من اشتغال الفلاحين غير المتعلمين بأى نشاط سياسى.

وأحكم الأحرار الدستوريون - قبيل إعلان حزبهم - قبضتهم على مجلس الجامعة فى إبريل ١٩٢٢، بل إنهم تجرأوا على خلع البطل المنفى سعد زغلول من منصبه كسكرتير عام - بعد أن تغيب عن حضور الجلسات منذ ١٩١٩ - ألا أنهم تركوا له منصب أحد نائبى المدير. وحل لطفى السيد محل سعد زغلول سكرتيرا عاما ؛ فاستقال مرقص حنا الذى كان يرأس الجمعية الأهلية للمحامين، وهو من أعضاء الوفد، احتجاجا (١٤). وفى ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ لقى حسن عبد الرازق، أحد أعضاء مجلس الجامعة، وزميل له مصرعهما رميا بالرصاص أثر خروجهما من اجتماع للأحرار الدستوريين. وكان واضحا أن مرتكبى الحادث ظنوا أنهما رئيس الحزب عدلى يكن، وحسين رشدى ؛ فاتهم الأحرار الدستوريون حزب الوفد بارتكاب الحادث. وبعد أسبوعين أزاحوا سعد زغلول من منصب نائب رئيس المجلس وأحلوا محله خصمه عبد الخالق ثروت، الذى كان قد ترك رئاسة الوزارة فى نفس اليوم (١٥). وإذا بلطفى يدير شئون الجامعة.

ومع بقاء حسين رشدى رئيسا لمجلس الجامعة، وعبد الخالق ثروت وأحمد لطفى نائبين للرئيس، ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى وإسماعيل صدقى أعضاء بالمجلس، أصبح الأحرار الدستوريون وأصدقاؤهم يديرون الجامعة. كما عين طه حسين أيضا بالمجلس، فأصبح أول عضو بهيئة التدريس ينال هذا الشرف[١٦]. وفى عام ١٩٢٢، فتحت الجامعة حسابا لها فى أول بنك مملوك للمصريين (وهو بنك مصر) فى خطوة تتسم بالوطنية وكان حماس سعد زغلول لبنك مصر ضعيفا بالفعل، بينما شعر الأحرار الدستوريون بالاطمئنان إلى مشروع طلعت حرب.

مشروع الجامعة العامة

بحلول عام ١٩١٧ كان البريطانيون قد أعادوا النظر بالفعل فى مشروع الجامعة العامة وبدءوا يحبذونها، أملين فى أنهم ربما يستطيعون تشكيلها وفقا لهواهم مثلما كان القاضى مارشال ينادى سرا منذ فترة طويلة. وأصبح على لجنة ملنر (١٩١٩ - ١٩٢٠) أن تسلم "بالحاجة الملحة إلى جامعة حديثة" [١٨].

ووجدت سياسة التوسع فى قبول الطلاب أيام جورست طريقها إلى ما دون مستوى المدارس الثانوية. وتم تحويل ثلاث من المدارس المهنية إلى مدارس عليا (الزراعة، والتجارة، والطب البيطرى) وهكذا انضمت إلى الحقوق، والطب، وتأهيل المعلمين والهندسة. ولكن المدارس السبع لم تستطع معا أن تستوعب كل خريجى المدارس الثانوية الراغبين في الالتحاق. ولم يكن لدى الجامعة الأهلية المحدودة ما يكفى من المال، كما لم يكن لها أساتذة متفرغين، ولا مقر دائم. حتى أن حوالى ثمانمائة مصرى اضطروا بالفعل إلى السفر إلى أوربا بغرض تلقى التعليم العالى، ومعظمهم على نفقته الخاصة[١٩].

ومثلت المنافسة الأمريكية - المتوقعة - عاملا من عوامل التشجيع أيضا، حيث كان "تشارلز واطسون" يجمع الأموال من أجل إقامة جامعة أمريكية بالقاهرة تعاطف مع فكرتها المندوب السامى "أرثر ماكماهون"، ولكن خلفه "ريجنالد ويجنت" حذر من ذلك، لانه يجرى بالفعل بحث إقامة جامعة عامة، كما أن إنشاء جامعة تابعة للبعثات التبشيرية سوف يثير غضب

المسلمين. ولكن واطسون أصر، وعندما انخفضت أسعار العقارات عام ١٩١٩، اهتبل الفرصة للفوز بسراى جناكليس وقطعة أرض مجاورة لها؛ وفي عام ١٩٢٠، افتتحت الجامعة الأمريكية بالقاهرة، في نفس المبنى الذى كانت الجامعة المصرية مضطرة للتخلى عنه منذ ست سنوات. غير أن الجامعة الأمريكية بدأت عملها بقسم للتعليم الثانوى فقط[٢٠].

وفى عام ١٩١٧ شكل عدلى يكن وزير المعارف - بموافقة البريطانيين لجنة تحضيرية لقيام جامعة عامة. ورأس اللجنة إسماعيل حسنين، وكيل وزارته، الذى كان يشغل أيضا مقعدا بمجلس الجامعة الخاصة. واشتملت اللجنة على سبعة أوربيين (ستة منهم بريطانيون) وثلاثة مصريين. كما ضمت أيضا مديرى كل من المدارس المهنية السبع، ودار العلوم، ومدرسة القضاة، ولكن ناظر المعارف لم يلتفت للأزهر - كالمعتاد - وتجاهل مصالحه[٢١].

وكان الحديث عن "أليجار" أو الكلية البروتستانتية السورية قد توقف، فأمدت اللجنة - الخاضعة للهيمنة البريطانية - أعضاءها بتقرير من خمسة أجزاء حول جامعة "كلكتا"، وقدم مندوبا بريطانيا معلومات حول جامعة "كيوتو" الإمبراطورية "بأمل أن تكون ذات فائدة كنموذج لجامعة شرقية وعامة"، إلا أن الأمل لم يكن ذا جدوى:

"لقد أتيحت أمام اللجنة الفرصة لدراسة قيام الجامعات الأكثر أهمية فى الإمبراطورية البريطانية، وفرنسا، وأمريكا. ووجهت اهتماما خاصا لتنظيم الجامعات فى البلدان الشرقية مثل الهند واليابان والصين. ورغم أن هذه الطريقة أتاحت لنا الحصول على بعض المعلومات المفيدة، إلا أن الأوضاع القائمة فى مصر من الخصوصية بحيث لا يعد من المستحسن اتباع أى نموذج قائم حرفيا" [٢٢].

"وشكلت ** اللجنة لجانا متخصصة لصياغة المقترحات الخاصة بكليات الآداب، والحقوق، والعلوم، والتجارة. ورأس خمسة من البريطانيين وفرنسيان وإيطالى، ومصرى واحد أقسام اللجنة الفرعية لكلية الآداب، وكان ستة من الرؤساء السبعة للجنة الفرعية للعلوم من البريطانيين، ومثل أستاذ اللغة الفرنسية "لويس كليمان" وأستاذ اللغات السامية "أحمد ضيف" الجامعة الأهلية فى لجنة الآداب" [٢٣].

* عن الانجليزية - (المترجم)

** عن الانجليزية - (المترجم)

وبعد أن بدأت اللجنة عملها بداية واعدة، أوقفت أنشطتها مؤقتا في يناير ١٩١٨ ولم تستأنفها إلا في مارس ١٩٢٠، ثم صدر تقريرها النهائي في عام ١٩٢١. ولكن "استقلال" مصر في العام التالي جعله بلا فائدة، بعد أن عاد التعليم إلى السيطرة المصرية. وفي ديسمبر عام ١٩٢٣ شرعت لجنة جديدة (برئاسة وكيل الوزارة إسماعيل حسنين مرة أخرى) في إعادة صياغة تدابير إنشاء الجامعة. وبالطبع، كان هناك عدد أكبر من المصريين باللجنة الجديدة، وارتفع تمثيل الجامعة الأهلية من عضوين إلى خمسة أعضاء[٢٤].

وقررت اللجنة الجديدة ضم مدرستي الحقوق والطب إلى الجامعة، وإنشاء كلية للعلوم، وتحويل الجامعة الأهلية إلى كلية للآداب. واشترطت الجامعة الأهلية احترام التعاقدات القائمة مع موظفيها، وأن يكون لها صوت في إدارة الجامعة الجديدة، وإن تتمتع بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية عن وزارة المعارف. كما كان هناك شرط يضمن وظيفة طه حسين "نظرا لحالته الخاصة" [٢٥]، ولكن لم يرد ذكر لطفي (الذي أصبح مدير الجامعة الجديدة)، أو منصور فهمي (الذي استمر أستاذا للفلسفة)، وأحمد ضيف وعلي العناني (اللذين لم يستمرا في الجامعة الجديدة).

قيام الجامعة العامة :

لم تستمر رئاسة سعد زغلول للوزارة عام ١٩٢٤ سوى عشرة أشهر، وسرعان ما جاء العام الذي يترك الوفد فيه بصمته على الجامعة الجديدة ؛ حيث أدى انهيار المفاوضات مع بريطانيا، واغتيال السردار سيرلي ستاك (قائد الجيش المصري الحاكم العام للسودان)، وما تلاه من إجراءات بريطانية صارمة إلى إزاحة الوفد عن السلطة، وتشكيل حكومة أحمد زيوار الموالية للقصر بدلا منه. ثم أتت الانتخابات التي جرت في الربيع، بوزارة وفدية جديدة، وهي التي قام الملك بتعطيلها فورا.

وفي إنجلترا، كان المتشددون قد فقدوا ثقتهم في "اللنبي" منذ إعلان استقلال مصر وأجبروه على الاستقالة في مايو ١٩٢٥. ولم يصل "جورج لويد" خليفة "أللنبي" إلى مصر إلا في أكتوبر من نفس العام. وأثناء موسم الصيف الطويل، وبينما تسير الترتيبات النهائية للجامعة قدما، كان النفوذ البريطاني يمر بفترة انتقالية ما بين مندوبين ساميين. أما الوفد، فقد اكتفى



شكل رقم (٤)

– نائب الرئيس أحمد لطفى السيد و هيئة تدريس الجامعة المصرية حوالى ١٩٢٤
الجالسون من اليسار : فلاديمير جولنيشف، منصور فهمى، أحمد لطفى السيد، بيرسى وايت.
الواقفون من اليسار : أحمد ضيف، بول جيرارد، طه حسين، على العنانى.

بموقف المتفرج. بينما زيور، رئيس الوزراء، لا يعنيه الأمر، ويتوجه إلى أوربا لقضاء عطلته أربعة أشهر كاملة. وباستثناء الأحرار الدستوريين، ألفى كل من الملك ونشأت باشا، صديقه الحميم، المجال خاليا أمامهما. وأظهر الأحرار الدستوريون تناقضا مع تسميتهم ؛ بانضمامهم لوزارة زيور. ومع ذلك لم يكتب لهذا التدبير النجاح ؛ فسرعان ما هبت عاصفة، بسبب كتاب على عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم" الذى نفى فيه فكرة أن الخلافة جزء أصيل أو جوهرى فى الإسلام. فثار غضب الملك، لأنه كان يعد العدة لإعلان نفسه خليفة، بعد أن خلعت تركيا آخر خليفة عثمانى، كما أهاج الكتاب غضب الأزهر أيضا. ولكن عبد العزيز فهمى، وزير العدل - وهو من الأحرار الدستوريين - لم ير فى الكتاب خروجا عن الدين، كما رفض اتخاذ أى إجراء ضد مؤلفه (الذى كان من أنصار حزب فهمى) [٢٦] ؛ فأجبر كل من فؤاد ونشأت الأحرار الدستوريين على الخروج من الوزارة، مما حرمهم من أن يكون لهم ولو مجرد ظل من الشرعية الشعبية؛ فتحول الأحرار الدستوريون إلى التحالف مع الوفد ومع الحزب الوطنى الذى تراجع وزنه[٢٧]. وربما لو كان المرسوم بإنشاء الجامعة العامة (١١مارس ١٩٢٥) وتعيين مديرها[٢٨]، قد وصل قبل موعده ببضعة أشهر عندما لم يكن الأحرار الدستوريون مرضيا عنهم - لكان المنصب قد اختير له شخص آخر غير لطفى السيد.

ثم وقع حادث هام آخر فى ربيع ١٩٢٥، ربما يبدو نشازاً لمن يتأمله؛ ففى خطاب مكتوب على الآلة الكاتبة باللغتين العربية والعبرية، وجهت الجامعة العبرية الدعوة للجامعة المصرية بمناسبة حفل تأسيسها المنعقد بالقدس فى أول إبريل. وحضر لطفى السيد الاحتفال، حيث أعرب عن تمنياته الطيبة للمعهد الجديد. وكان من بين المحتفلين "د. سليج برودتسكى"، أستاذ الرياضيات بجامعة "ليدز" - رئيس الجامعة العبرية فيما بعد - الذى مر بالقاهرة عند عودته وتحدث إلى جماعة من الأساتذة. وكان على مشرفة (عميد كلية العلوم فيما بعد)، وعبد الحميد أبو هيف (عميد مدرسة الحقوق) وإسماعيل القبانى (وزير المعارف فيما بعد) من بين من تولوا الترحيب به. وقال برودتسكى فى حديثه لمستمعيه "*علينا أن نتريث ونترقب - فى أمل - المستقبل الذى تصبح فيه هاتان الجامعتان مركز الحياة الثقافية فى*

الشرق الأدنى[٢٩]. ثم بدأت الجامعة المصرية الدراسة في خريف نفس العام، وتأجلت الاحتفالات حتى بداية العمل في إنشاء حرم جامعي جديد بعد ثلاث سنوات. وضمت الجامعة، وفقا للتقليد الفرنسي ؛ كليات الآداب والعلوم والحقوق والطب فقط وأغفلت المدارس العليا للتجارة، والزراعة، والهندسة، ولم تضمها إلا مؤخرا كما هو موضح في جدول "٨".

وفاز الوفد في الانتخابات التي أجريت في ٢٦ مايو ١٩٢٦، إلا أن كلا من فؤاد وبريطانيا رفض تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة مرة ثانية؛ فكان المخرج – غير الموفق – هو تشكيل وزارة ائتلافية من الأحرار الدستوريين والوفد، برئاسة عدلي يكن في أول الأمر، ثم عبد الخالق ثروت بعد ذلك. وأصبح على سعد زغلول أن يغلق نهائيا باب التفكير في رئاسة الوزارة.

وبعد حين، رأس الملك فؤاد الاحتفالات التي أقيمت في ٧ فبراير عام ١٩٢٨ بمناسبة بدء الدراسة في الجامعة – وكان سعد زغلول قد توفي، ورأس مصطفى النحاس الجناح الوفدي في الوزارة الائتلافية المتداعية، وإن احتفظت بسلامة الشكل. وأبرزت كلمتا على الشمسي، (وزير المعارف الوفدي) وأحمد لطفي السيد (مدير الجامعة)، دور الملك باعتباره مؤسس الجامعة[٣٠]. وقام الملك فؤاد بحركة استعراضية لتشريف الجامعة الجديدة، مذكرا إياها بولي نعمتها. ويصف "روبرت جريفز" – أستاذ اللغة الإنجليزية والشاعر والروائي الناشئ الذي ينتمي إلى المدرسة الكلاسيكية – الاستقبال الملكي الذي تم بقصر عابدين، بأسلوبه الساخر المعتاد : *"منح الملك أولوية في التشريف لهيئة تدريس الجامعة ؛ التي أدخلت إليه عقب رجال السلك الدبلوماسي ورجال الحكم مباشرة، وقبيل دخول رجال الجيش بقليل. وقد تباينت الآراء تباينا عظيما حول الزي الملائم للاستقبال الملكي ؛ فجاء معظم الأساتذة الفرنسيين مرتدين زي السهرة الكامل ؛ بالمعاطف الفراك والصديريات البيضاء، بينما ارتدى آخرون سترة عشاء عادية. وارتدى معظمهم قبعات حريرية سوداء عالية – فبدوا كما لو كانوا خليطا غير منسجم لأشخاص خارجين من حفلة تنكرية استمرت طوال الليل.*

ثم ارتقيت الدرج الرخامي الفخيم، وبين كل درجة وأخرى، يقف جندي أسود مهيب، مرتديا زيا رائعا، ويحمل رمحا في يده. ولمحت بعيني المنتبهتين وقفتهم المتكاسلة نوعا، ومع ذلك، لا ريب أنهم شدوا قاماتهم برشاقة في وضع الانتباه عندما مر بهم رئيس الأركان المصري.

وكنت قد تلقيت تحذيرا بعدم إظهار الدهشة عند سماع أي شئ غير مألوف حين التقي بالملك فؤاد الذي كان يصدر عن حنجرته أحيانا فحيح له صفير عندما يكون عصبيا : فقد حدث له وهو طفل أن أطلق بعض الأقارب من ذوي الغرض الرصاص على أسرته ؛ فاتخذ فؤاد لنفسه ساترا تحت منضدة ليبقى حيا، رغم إصابته.

ثم نقلنا من حجرة إلى أخرى. وفي نهاية المطاف، إذا بسيد نبيل في منتصف العمر، ذي سيماء تركية هادئة، يرتدي لباسا ملكيا عاديا، يحيينا في احترام بالفرنسية ؛ فتصورته تشامبرلين الكبير . ثم انحنيت وكررت نفس ما قاله بالفرنسية الأستاذ الواقف أمامي. وتوقعت أن ندعى بعد ذلك إلى قاعة العرش، إلا أن المرحلة التالية كانت هي القاعة الخارجية مرة أخرى. وإذا بي قابلت بالفعل الملك فؤاد، دون أن تكون هناك فخامة شرقية، ولافحيح ذو صفير" [٣١].*

إنشاء الجامعة

جاءت الجامعة – من حيث الموقع والعمارة – متعارضة تماما من ناحية الرمز مع الماضي الإسلامي؛ فبينما يقع الأزهر وسط شوارع قاهرة القرون الوسطى وأزقتها الضيقة العشوائية، ألحقت به إضافات إسلامية مناسبة من العصور : الفاطمي، والأيوبي، والمملوكي، والعثماني [٣٢]، أنشئت الجامعة على الضفة الغربية للنيل حيث الجيزة بما يميزها من هدوء وطابع حضري إلى حد كبير، وقد بنيت بالكامل على الطراز المعماري الغربي.

وفي أول الأمر، كان على إدارة الجامعة وكليتي الآداب والعلوم أن تمارس عملها من قصر الزعفران بضاحية العباسية (بينما بقيت كليتا الطب والحقوق في مقريهما بموقع آخر). فأيقظت ملامح الجمال الإيطالي المطموسة، التي يزخر بها قصر الزعفران الخيالات المتوثبة لدى "مالكولم مجريدج" مدرس الإنجليزية، فكتب : *"كانت الجامعة وقتئذ في قصر الزعفران ؛ وهو مبنى استخدمه الخديوي من قبل للترفيه عن حريمه. وظلت آثار الاستخدام السابق باقية بحجرات الدراسة وعبر الأروقة ؛ حيث الزخارف الصغيرة العابثة تتراقص وتتلوى في المباني والأشغال الخشبية، وعلى أجزاء من لوحات جدارية رخامية، وبالأسقف تصميمات وشخوص ملونة، أصبحت الآن باهتة. وفي الحديقة المهملة، فسقية عتيقة مهجورة من الواضح أنها تقع وسط ما كان في أحد الأيام حوضا للنباتات الزينة. وقد*

---

* جوزيف تشامبرلين (١٨٣٦ – ١٩١٤) سياسي انجليزي تولى وزارة التجارة (١٨٨٠ – ١٨٨٦) ثم وزارة المستعمرات (١٨٩٥ – ١٩٠٣) من أنصار التوسع الاستعماري. لقب "الكبير" تمييز له عن ولديه اللذين توليا مناصب وزارية أيضا أولهما سير "أوستن" الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٢٥ والآخر سير "أرثورنفيل" الذي اعلن الحرب على المانيا عام ١٩٣٩ بوصفه رئيسا للوزراء – (المترجم)

أضافت بعدا آخر من الخيال إلى محاضراتنا حول أنطونيو وكليوباترا، التي جاء اختيارها موائما لواقع الحال[٣٣].

جدول (٨)

معاهد وكليات جامعة القاهرة

الكلية	تاريخ إنشائها ككلية مستقلة	المعهد	تاريخ إنشائه كمعهد تابع لجامعة القاهرة
الآداب	١٩٢٥	علوم البحار	١٩٣٠
العلوم	١٩٢٥	الأرصاد	١٩٤٧
الطب	١٩٢٥	الدراسات والبحوث الأفريقية	١٩٤٧
الحقوق	١٩٢٥	التمريض	١٩٦٢
الهندسة	١٩٣٥	السرطان	١٩٦٤
التجارة	١٩٣٥	المركز العلمي للإحصاء	١٩٦٩
الزراعة	١٩٣٥	—	١٩٦٩
دار العلوم	١٩٤٦		
الطب البيطرى	١٩٤٦		
الأسنان	١٩٥٥		
الصيدلة	١٩٥٥		
الاقتصاد والعلوم السياسية	١٩٦٠		
الآثار	١٩٧٥		
الإعلام	١٩٧٥		

(يتجاهل هذا الجدول المبسط الفروع الإقليمية، وتغير التسميات، وإعادة التنظيم وعودة الأنشطة السابقة للمعاهد التى أصبحت كليات مؤخرا)

كما أثار التناقض فى أمر القصر الذى تحول إلى جامعة دهشة "روبرت جريغز" فكتب يقول : *"فى الحجرة الأنيقة الراقية، التى كانت مرسما للحريم، بورتريه للخديوى الراحل بها شرخ كبير، معلقة فى وضع ثابت عند أحد أركان الحجرة وبالركن الآخر خزانه عرض زجاجية ملأى بعملات تذكارية مصرية – رومانية تختلط جميعا ببعضها، وبطاقات التعريف بها ملقاة فى أحد الأركان. ومن خلال النافذة*

تبدو الأراضي المزروعة بالخضر، والجاموس، والإبل، والريفيات اللواتى يرتدين الثياب السوداء" [٣٤].

أما الآن، فقد أصبح قصر الزعفران يضم إدارة جامعة عين شمس.

* * *

أقيم الحرم الجامعي الجديد فى البقعة الزراعية شمالى قرية الجيزة الواقعة على ضفة النهر والى الداخل من النيل مباشرة، فى مواجهة الطرف الشمالى من جزيرة الروضة. والى الجنوب منها يربط كوبرى عباس الجيزة بالروضة، كما يربط كوبريان الروضة بالضفة الشرقية من النهر. وتقع حديقة الحيوان وحدائق الأورمان على جانبى الطريق الواسع المهيب المؤدى لمدخل الجامعة[٣٥].

وكانت هناك سابقة لعزل الجامعة عن وسط المدينة علم ١٩١٥، عندما أجبر البريطانيون مدرسة الحقوق على الانتقال إلى الجيزة، بهدف إبعاد الطلاب المتظاهرين قليلا عن قصر عابدين. وكتب المستشار القانونى البريطانى – وهو مدرك تماما للمغالطة – أن الأساتذة والطلاب سوف يجدون، هنا، عملهم أكثر استساغة ويسرا بعيدا عن : *"ضجيج وجلبة المدينة ؛ ففى هذا الوسط اللطيف، سيكون للطلاب الذين انتشلوا من جميع المشاغل البعيدة عن دراستهم – قادرين على تكريس أنفسهم تماما وفى هدوء، من أجل الاستعداد الكامل... للعمل فى مجال المحاماة"* [٣٦].

ويعكس تصميم الحرم الجامعى تقاليد الفنون الجميلة الباريسية فى محاورها القوية من حيث التماثل والشكل، وفى الطريق الواسعة المؤدية إلى المدخل[٣٧]. وكان مهندس معمارى أوربى هو الذى وضع تصميمات المبانى، وقامت بتنفيذها مصلحة المبانى العمومية[٣٨] ؛ حيث يفضى الطريق الواسع المؤدى للمدخل، إلى بوابة رئيسية ثم إلى حديقة دائرية غرست بها أشجار النخيل الملكى. ويطل الرواق اليونانى الضخم لمبنى الإدارة على الساحة المربعة للمدخل. ويحيط كل من مبنى كلية الحقوق إلى الجنوب، ومبنى الآداب إلى الشمال بالساحة المربعة. ولعل الحرم الجامعى لو كان قد بنى هذه الأيام، لما كانت كليتا الحقوق والآداب حظيتا بمثل هذا الموقع الفاخر ؛ لأنهما تمران حاليا بفترة عصيبة.. أما كلية الطب ومجمع مستشفياتها فبقيت

في موقعها بقصر العيني مع امتداد نحو جزيرة الروضة، وجاءت كلية العلوم في المرتبة التالية للكليات الثلاث السابقة، ضمن أولويات المخططين ؛ فلم تستكمل انتقالها من منطقة الزعفران إلى ساحة مربعة خلف قاعة الاحتفالات إلا عام ١٩٥٠. ويوضح الموقع البارز لقاعة الاحتفالات التي تحوى ثلاثة آلاف مقعد، بقبتها الهائلة و مقصوراتها الملكية والوزارية[٣٩]، وردهات الانتظار، أن أولويات المخططين لم تكن أكاديمية تماما.

وفيما بعد، أقيمت أبنية الكليات الأحدث إما نحو الجزء الخلفي من السور الرئيسي أو إلى الخارج منه. وظلت كلية الطب منعزلة – عضويا – في قصر العيني والروضة، إلى أن ربطها كوبري الجامعة ببقية الجامعة في الخمسينيات.

وجاء طراز الجامعة الكلاسيكي – الحديث، الذي يتميز بالفخامة مخالفا للفاضي الإسلامي، لكنه كان متمشيا مع طرازي الباروك*، والروكوكو*، والطرز الكلاسيكية، وكلها تماثل طابع الفيلات والمكاتب التي أنشئت في أحياء الإسماعيلية* والمنيرة، وجاردن سيتي، والزمالك، عند مطلع القرن ؛ فازدانت الحوائط الخارجية للجامعة بالتيجان، والأكاليل بالإضافة إلى الهلال والنجمة المميزان للعلم المصري القديم.

وكانت التصميمات الأصلية تتضمن مسجدا رئيسيا، لم ينفذ حتى الآن – مع وجود مساجد أصغر، تستخدم على نحو مؤقت غالبا – وذلك على الرغم من بيانات النوايا المتكررة[٤٠] التي تفصح عن الأولويات العلمانية للجامعة. وينتصب عاليا وسط الأبنية برج للساعة – وليس مئذنة – ذو أجراس تعلن الوقت كما في كنيسة، أو دار بلدية أوربية.. **[كانت مصر في طريقها للاستقلال، ولكنها لا تزال في حالة تبعية للغرب من نواح عديدة].**

* طراز معماري راج في القرن ١٧ تميز بدقة الزخارف المعمارية، وغرابتها – (المترجم)
* طراز فني معماري ساد في النصف الأول من القرن الثامن عشر تميز بالمبالغة في الزخارف وتعقيدها – (المترجم)
* موقعه ميدان التحرير والمنطقة المحيطة به حاليا – (المترجم)

الأكاديمية، مهنة جديدة :

فى خريف عام ١٩١٩، رحبت الجامعة المصرية بالدكتور طه حسين العائد من باريس، ومنحته عقدا براتب أربعمائة جنيه مصرى سنويا، وعينته لتدريس تاريخ الشرق القديم، وفلسفة التاريخ. ولما كان أكاديميا محترفا متفرغا، فلم يكن له أن يتولى أى عمل خارج الجامعة دون تصريح[٤١].

وفى الغرب، كانت ألمانيا قد بدأت فى إدخال نظام الاحتراف إلى العمل الأكاديمى الحديث، وتبعها فى ذلك - ولكن بصورة أبطأ - الولايات المتحدة، وإنجلترا. وتلخص دراسة حديثة بعنوان : *من كاهن إلى أستاذ جامعى : ظهور الحرفة الأكاديمية فى أكسفورد القرن التاسع عشر*" [٤٢]، ملامح هذا التغيير ؛ فمع حلول عام ١٩٠٠ كان شرطا الرسامة الكهنوتية، والرهبنة قد اندثرا تقريبا فى جامعة أكسفورد، كما ألغيت الاختبارات الدينية على نظام الكنيسة الإنجليزية، وأصبح معظم المدرسين بالجامعة لا يعتبرون أنفسهم رجال دين، وإنما أكاديميين متخصصين فى مهنة التدريس والعلم طيلة حياتهم، وذلك بالرغم من أن الحصول على درجة الدكتوراه فى الفلسفة لم يكن قد أصبح شرطا للعمل بالجامعة بعد.

وكان الأزهر فى عام ١٩٠٠ مازال يحمل بعض ملامح الشبه من جامعة أكسفورد القديمة فى ١٨٥٠ ؛ فلم يكن - بالطبع - يشترط الرهبنة فى معلميه، ولكنه كان يؤكد على التدين، وكان معلموه غير المتخصصين، يعتبرون أنفسهم "*علماء*" أكثر منهم أساتذة. وكان من الممكن أن يتركوا التدريس فى أى وقت ليصبحوا قضاة شرعيين، أو يعملوا بالإفتاء، أو يتولوا وظائف دينية أخرى. وهم يشبهون رجال الدين فى الغرب قبيل العصر الحديث ؛ بالمفهوم الاجتماعى، وليس الدينى.

وجاء تحول العمل الأكاديمى إلى حرفة فى الغرب، جزءا من التحول الذى حدث لطائفة كبيرة من المهن، سعيا وراء إما الحصول على المكانة الوظيفية العالية أو الحفاظ عليها. وفى أمريكا، التى تفتقر إلى وجود أرستقراطية حقيقية اتسمت حركة الاحتراف بالمحافظة إلى حد ما، بهدف إعادة توطيد السلطة فى مواجهة النزعات الديمقراطية "الجاكسونية"* الآخذة

* نسبة "لاندرو جاكسون" الرئيس السابع للولايات المتحدة الاميركية فيما بين ١٨٢٩ - ١٨٣٧ - (المترجم)

فى الصعود. وعلى الناحية الأخرى، تواكب التحول إلى الاحتراف فى أوربا مع مهاجمة الطبقة الوسطى للنظام الوظيفى القديم القائم على الأصل العائلى والمحسوبية، والمطالبة بأن يصبح السلك الوظيفى مفتوحا أمام الكفاءة. فمال الأرستقراطيون الأكثر مرونة مع الريح، ووفروا لأبنائهم التأهيل الأكاديمى الذى يمكنهم من اجتياز اختبارات الكفاءة الوظيفية بنفس الاستعداد الذى يتوافر لمنافسيهم من أبناء الطبقة الوسطى[٤٣].

وكذلك شهدت مصر تحرك قوى مماثلة ؛ فطه حسين الذى شق طريقه بجهد، وهو مدرك تماما لأصوله المتواضعة، يطالب بعالم يكون التقدير فيه للذكاء والكد والمثابرة. فهو لم يجتز الامتحانات التى اجتازها، ولم يفز بالبعثة إلى باريس، كما لم ينل شهادته للدكتوراه ويعمل بالكتابة والتدريس ؛ إلا بالجهد الشاق. وعلى الناحية الأخرى، يظل لطفى السيد مفكرا أرستقراطيا (ومع ذلك، تجدر ملاحظة أن لطفى ينحدر من نخبة أعيان القرى من أهل البلاد، وليس من أرستقراطية الأتراك – الشراكسة القديمة، وأن الطبقة العليا المصرية والطبقة العثمانية كانتا أكثر مرونة من الأرستقراطيات الأوروبية القديمة. ورغم تشجيع لطفى السيد على الارتقاء بالمهنة الأكاديمية الجديدة فى جامعته، إلا أنه ظل – شخصيا – بمنأى عن الخلاف الدائر. ولكنه لم يكن ليستطيع أن يصبح رئيسا للجامعة – فى الجيل الذى تلاه – دون أن يضع قدمه فى قاعة محاضرات، أو أن يحصل على درجة الدكتوراه.

وهناك سمة أخرى من سمات الاحتراف، وهى الشروط الرسمية المقيدة للوظيفة بحيث يستبعد الممارسون غير المؤهلين. فأصبحت الدكتوراه – تدريجيا – المؤهل المعتاد للتدريس بالجامعة فى مصر، كما فى أى مكان آخر من العالم. بعد أن ظلت كلية الآداب حتى الثلاثينيات تعتمد على أساتذة من غير الحاصلين على الدكتوراه، من دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى. كما كان الأساتذة البريطانيون فى القاهرة لا يحملون – فى الغالب – درجة الدكتوراه أيضا، خاصة فى أقسام اللغة الإنجليزية واللغات القديمة. ولكن مع الأربعينيات أصبح المصريون من حملة الدكتوراه – سواء من داخل البلاد أو خارجها – يشغلون معظم وظائف التدريس بالجامعة.

كما أضاف الاحتراف - أيضا - هيكلة رسمية للدرجات الأكاديمية ومعايير موحدة للترقي الوظيفي. ففي الولايات المتحدة يعتبر الترتيب التنازلي : أستاذ، أستاذ مساعد، ثم مدرس، ترتيبا عاما تقريبا، بينما توجد في إنجلترا تفاوتات أكثر فرعية. أما في مصر، فظهر مسمى موحد للدرجات الأكاديمية بالجامعة الوحيدة في العشرينيات، ثم امتد بعد ذلك إلى الجامعات التي خرجت منها.

ويصف أحمد أمين الوضع المؤلم، في أغلب الأحوال، لأولئك الذين كانوا مثله - يفتقرون إلى درجة الدكتوراه : "حدث - وأنا أستاذ مساعد - أن منعت أن أكون أستاذا لعدم حصولي على الدكتوراه أنا وبعض زملائي... وقدمت طلبا لنيل الدكتوراه بالدخول في الامتحان، على النظام الذي يتبع مع الطلبة في الحصول عليها، وقدمت لذلك كتاب فجر الإسلام، وضحى الإسلام كرسالة للمناقشة، واعترض آنذاك بأن الأساتذة بالكلية قد يحابونني لأنني أحدهم، فاقترحت أن يكون أكثر الممتحنين من الأساتذة الأجانب المستشرقين، فصمم وزير المعارف آنذاك على رفض هذا الطلب... وبعد ذلك أريد أن يمنح غيري الأستاذية من غير دكتوراه، وأحرم أنا لموقفي السابقة في المحافظة على استقلال الجامعة، فطلبت أن تؤلف لجنة لبحث مؤلفاتي، فاختيرت لذلك لجنة من الأستاذين المستشرقين الدكتور "شادة" والأستاذ "برجستراسر"، فقرآ فجر الإسلام وضحاه، وقدما تقريرا باستحقاقي الأستاذية على هذين الكتابين، وقالا : ان عيبي الوحيد في تأليف هذين الكتابين هو أن هناك بحوثا في بعض موضوعات الكتابين عرض لها بعض الأساتذة الألمان، ولو اطلع عليها المؤلف لبنى عليها ولم يتعب نفسه في بحث أساسها، ولكن وزارة المعارف أخفت هذا التقرير لأنه مخالف لما كانت تأمل، فطلبت من العميد أن يطلب التقرير من الوزارة فما طلت، ثم بعثته وعطلت أثره في مجلس الجامعة، ولم أحصل على الأستاذية إلا بعد عناء، وبعد أن هدأت النفوس، وبعد أن قدمت استقالتي لأني لم أعامل معاملة زملائي" (٤٤).

كما أدى نظام الاحتراف إلى زيادة حدة الفوارق بين أستاذ الجامعة والمدرس بالمدارس الثانوية، مع مطالبة أساتذة الجامعة باستقلالها الذاتي عن وزارة المعارف، التي بدأت تشعر بالغيرة. وبعد ١٩٢٥ سعت كل من دار العلوم، ومدرسة المهندسخانة، ومدرسة التجارة، وكذلك مدرسة الزراعة للانضمام إلى الجامعة. ويرجع ذلك جزئيا إلى الرغبة في التخلص من قبضة الوزارة القوية. ولكن سرعان ما سنرى أنه حتى الجامعة نفسها لم تستطع أن تضمن استقلالها الذاتي.

وكان حظر العمل خارج الجامعة دون إذن يعني استطاعة الأستاذ أن يعيش على راتبه. وقد بدا العقد الذي حدد راتب طه حسين بأربعمائة جنيه مصري سنويا، ضخما بالنسبة لأحمد ضيف أستاذ الأدب العربي، الحاصل على دكتوراه السربون أيضا، والذي كان يتقاضى مائتي جنيه فقط في عام ١٧ - ١٩١٨، فأصبحت الجامعة ملزمة بمساواة راتبه براتب طه حسين[٤٥]. ولكن طه لكونه كفيفا، ويعول زوجة أجنبية ظل يطالب بالزيادة. وعندما رفض الأرستقراطيون والميسورون أعضاء مجلس الجامعة الطلب الذي تقدم به في أول أكتوبر ١٩١٩، للحصول على أربعين جنيه شهريا لقاء استئجار قارئ له، أعلن انه لم يؤهل أكاديميا لتدريس فلسفة التاريخ؛ وبعد مرور ثلاثة أشهر، أضرب عن إلقاء المحاضرات في محاولة لانتزاع النقود؛ فأوقفت الجامعة صرف راتبه وهددت بتعيين أحد المستشرقين بدلا منه. وبعد أسبوعين، رضخ طه حسين لتوسلات زوجته واعتذر ثم استأنف محاضراته[٤٦]. وعاد عام ١٩٢١ ليطلب قرضا قيمته مائة وخمسون جنيها، ثم جنيها وستين قرشا بدلا عن انتقالاته أثناء إضراب عمال الترام، فرفض المجلس الطلبين[٤٧].

وفي إبريل عام ١٩٢٢ اجتمع طه، وضيف، ومنصور فهمي، وأستاذان مصريان آخران، وأعلنوا أن أربعمائة جنيه في السنة لا تكفي لمواجهة التضخم وطالبوا بزيادة قدرها مائتي جنيه سنويا. وأذعنت الجامعة تحت الضغط فوافقت على زيادة تتراوح بين ٤٠ - ٥٠ جنيها، ولكن رفضت أن تقدم أكثر من ذلك. وكان راتبا أستاذي الأدب الإنجليزي والأدب الفرنسي قد زيدا إلى ٣٢٠ جنيها مصريا بالإضافة إلى خمسين جنيها للانتقالات. فأصبحا بذلك يحصلان على أقل مما يتقاضاه المصريون الذين يعملون بنظام الوقت الكامل، غير أن العمل في مصر لم يكن وظيفتهما الوحيدة ؛ فقد اعتاد "كليمان" أن يهرع عائدا إلى عمله الأكاديمي في فرنسا خلال إجازته الصيفية التي تقرب من ستة أشهر[٤٨].

وسمع الملك عما يلاقيه طه حسين من مصاعب، فدعاه إلى القصر، واستفسر بالتفصيل عن أحواله المالية، وأعلن فؤاد أن على طه ألا يتردد في طلب مساعدة القصر مستقبلا. ورد طه على ذلك بإهداء كتابه *"صحف مختارة من الشعر التمثيلي اليوناني"* إلى الملك، الذي بدا أنه كان ينتظر مقابلا آخر غير

إهداء الكتاب، ورفض طه أن يكون موضع شراء، فانضم مع رفاقه إلى الأحرار الدستوريين[٤٩].

وفي عام ١٩٢٢ عرض عليه الأحرار الدستوريون رئاسة تحرير صحيفة *"السياسة"*، إلا أن مجلس الجامعة رفض السماح له بذلك. وكان معظم أعضاء المجلس من الأحرار الدستوريين، فأصروا على أنه يمكن لطه أن يكتب للصحيفة، فبدأ بكتابة عمود أدبي أسبوعي، ومن ثم حصل على دخل إضافي، وحقق شعبية لقلمه[٥٠].

وبعد أن خفت متاعب طه المالية نوعا ما، أصبح في إمكانه التركيز على قضايا أخرى كانت تثار في الجامعة الجديدة؛ ومن بين أكثر هذه القضايا أهمية موضوع الصراع الإنجليزي - الفرنسي العنيف بهدف بسط النفوذ، وقضية الضغط الوطني الدءوب من أجل تعيين عدد أكبر من الأساتذة المصريين.

الهوامش

١- بالنسبة للسياسة المصرية في الفترة ما بين الحربين، انظر : عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ (القاهرة غير مؤرخ).
و: عبد الرحمن الرافعي – ثورة ١٩١٩ : تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (القاهرة ١٩٦٨)، و : في أعقاب الثورة المصرية – الجزء الأول والجزء الثاني (القاهرة ١٩٤٧، ١٩٤٩).

- Berque, Egypt ; al - ayyid 'arsot , *Egypt's liberal Experiment*; Deeb , *Party Politics*; and terry, *the Wafd*

٢- عن الدلالة التاريخية من طوابع بريد الشرق الوسط أنظر :

- Donald M. reid, *"Egyptian History through stamps,"* the Muslim world 62 (1962) : 209 - 29 ; and *"The Symbolism of Postage Stamps : A source for the Historian,"* Journal of Contemporary History 19 (1984) : 223 - 249.

٣- للحصول على قائمة جزئية، انظر : الجامعة المصرية، حفلة توزيع الدرجات العلمية للجامعة المصرية بتشريف حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر (يوم السبت ٢٠ شوال ١٣٥٠هـ – ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢) (القاهرة ١٩٣٢) .

٤- - Afaf lutfy al- sayyid Marsot, Egypt's Liberal Experiment, p. 29.

٥-

- Crouchley, A.E. *The Economic Develoment of modern Egypt*, (london, 1938), pp. 191-98.

وعن أقتصاد مصر بعد الحرب مباشرة أنظر:

- Tignor, Robert L. *State, Private Enterprise, and Economic change in Egypt, 1918 - 1952* , (princeton, 1984), pp. 191-98.

٦- ملفات جامعة القاهرة، ٣ / ١٣٥ تقرير مجلس ادارة الجامعة، ٢ مارس ١٩١٩ .

٧- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٥ تقرير مجلس ادارة الجامعة، ٧ يونيو ١٩١٩.

٨- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٥ تقرير مجلس ادارة الجامعة – ٤ أغسطس ١٩١٩.

٩- د. محمد أنيس، دراسات في وثائق ١٩١٩ (القاهرة ١٩٦٣) صـ ١٦.

١٠- عن الدستور ، أنظر :

- Kathelin Howard Merriam , *"The Role of leadership in Nation - Building : Egypt, 1922"* , Unpublished PHD dissertation, Indiana University, 1971 ; and Kedourie, *"the Genesis of the Egyptian Constitution of 1923"* P.M. Holt. ed, *Political and Social change in Modern Egypt* (london 1968) pp. 347 - 61

و :أحمد زكريا شلق – *حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣* (القاهرة ١٩٨٢) وهو كتاب يبحث في تاريخ الحزب.

١١- هذه الاستشهادات من "*لورد كرومر قبل التاريخ*" - الجريدة ١٣ ابريل ١٩٠٧، كما ترجمت فى :

- Wendell, charles.- *The Evolution of the Egyptian National Image from Its Origins to Ahmad Luffi al - sayyid* (Bayyid , California 1972) p. 298

١٢-

- Charles D.Smith, *Islam and the search for Social Order in Modern Egypt : A Biography of Muhammad Husayn Haykal* (Alpaay, New York, 1983).

١٣- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٥ - ١١ أكتوبر ١٩١٩ و ٣ / ١٣٨ تقرير مجلس إدارة الجامعة ٢٣ مارس ١٩٢٢، و- Smith, *Islam*, P 69 . : قارن : بدير - صـ ١٥٨، ١٦١، ١٧٧.

١٤- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٨ تقرير مجلس ادارة الجامعة ٦مايو ١٩٢٢ .

و :

: - Donald M. Reid : "*the National Bar Associtiion and Egyptian Politics , 1912 - 1954,*" the International journal of African Historical Studies 7 (1964) : 620- 230.

١٥- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٨ تقرير مجلس ادارة الجامعة ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢.

١٦- بدير - صـ ٣٠٨. وقد استقال محمود فى ديسمبر ١٩٢٢. ملفات جامعة القاهرة ١٢ / ١٤ - ٨ ديسمبر ١٩٢٢.

١٧- سجلات حساب بنك مصر، فى : ملفات جامعة القاهرة - صندوق ١٢٣ عن سعد زغلول والبنك، أنظر :

- Eric Davis *Challenging Colonialism : Bank Misr and Egyptian Industrializalion, 1920 - 1941* (priceton, 1983) , pp. 121 - 23.

١٨-

- F.D 848 / 19 / , Milner Mission Papers. Sectoin B. mission "*Review of the Administration, and Causes of Unrest*" . "Ministry of Education," p. 19.

١٩- وزارة المعارف المصرية، التقرير النهائى فى للجنة الجامعة (القاهرة ١٩٢١) صـ ٣ - ٧- توجد أوراق عمل اللجنة فى : ملفات جامعة القاهرة ١١ / ٨٠٥. وحول اللجنة أنظر :

- The Times *Educational Supplement* (london), April 19, 1917.

و : جريدة " السفور " ٢ مارس ١٩١٧.

٢٠- - Murphy, *American University in Cairo*, pp. 11-19.

٢١- ملفات جامعة القاهرة ١١ / ٨٠٥ "لجنة الجامعة" مسودة ثانى تقرير موسمى (غير مؤرخ) صـ ١٣ - ١٥.

٢٢- ملفات جامعة القاهرة ١ / ملف بدون رقم "لجنة الجامعة، مسودة تقرير موسمى حول إدارة أحوال الجامعة" ٢٧ أكتوبر ١٩١٧ صـ ١ -٢

٢٣- ملفات جامعة القاهرة ١١ / ٨٠٥ "لجنة الجامعة - مسودة ثاني تقرير موسمي (غير مؤرخ) صـ ١٣ - ١٥.
٢٤- طه ورفعت وضيف ووايت وكليمان - بدير صـ ٣٢٥ - ٣٢٦.
٢٥- أحمد لطفي السيد، *قصة حياتي* صـ ١٧٩.
٢٦- رمضان، *تطور*... ١٩١٨ - ١٩٣٦ صـ ٥٨٣ - ٥٩٠.
و : عبد الرحمن الرافعي - *في أعقاب الثورة المصرية* (٣ أجزاء- القاهرة ١٩٤٧- ١٩٥١) - الجزء الأول صـ ٢٢٧ - ٢٢٩
٢٧- أنظر تقييم اللورد لويد في كتابه :

- *Egypt Since Cromer* (2 vols., New york, 1970; reprint of 1934 ed.) , 2 : 126 ff

٢٨- بدير صـ ٣٤٢ - ٣٤٨.
٢٩- عبد المنعم الدسوقي : "*الجامعة المصرية*... " صـ ١٢٧ - ١٢٨.
و:

- *The Hebrew Univsity of Jerusalem 1925 - 1950* (jeruslem - 1950, preface by Brodetsky pp.1-3.

و : صحيفة المعلمين، مجلد ٣ - العدد ٢ (مارس - ابريل ١٩٢٥) صـ ١١٥ - ١٢٤.
٣٠- بدير صـ ٣٤٩ - ٣٥٤.

٣١- - *Good - bye to All that* (london 1929), pp. 320,

٣٢- - Ahmed Abdul wahab Azmy, "*University Tradition, and Continuity in Architecture as a Stimulation for Future Development of AL - Azhar University and Old Cairo*" unpublished *PhD dissertation,* princeton University, 1966

٣٣-

- Malcolm Muggeridge. *Chronicles of wasted time* vol.I : the Green Stick. london 1972 p.153

٣٤-

Graves, *Good bye*, p. 433.

٣٥- عن أنماط النمو في القاهرة أنظر:

- Janet Abu lughod, Cairo : *1001 years of the city victorious* (princdeton, 1971).

٣٦- - *Rapport pour l'annee 1915 presente par le conseiller judiciare* (Cairo), p.29.

٣٧- - Azmy , "*University Tradition,* " pp. 230-54.

٣٨- الإيجيبشيان جازيت ٨ فبراير ١٩٢٨.
و:

- *L'Art vivant en Egypt* (Paris), vol. 6 , No. 134 (july 15 , 1930) : 566

٣٩- سجل جامعة القاهرة ١٩٥٠ صـ ٧ .

٤٠- الإيجيبشيان جازيت ٨ فبراير ١٩٢٨، وسجل جامعة القاهرة ١٩٥٥-١٩٥٦ ص ١٠.

٤١- ملفات جامعة القاهرة ٣ / ١٣٤ تقرير مجلس الأدارة ١١ أكتوبر ١٩١٩يوجد ملف طه حسين من ٢٢ - ١٩٢٥ فى ملفات جامعة القاهرة ١٤ / ١٧٠. قارن بين : بدير : صـ ١٧٨ - ١٧٩.

٤٢-

- A.J. Engel, *From (lergyman to Don : the Rise of the Accademic profession in Nineteenth - century Oxford* (Oxford 1985)

وعن التخصصات المهنية فى مصر أنظر:

- Donald M. Reid. "*The Rise of Professions and Professional Organizations in Modern Egypt,*" *Comparative Studies in Society and History* 16 (1974): 24 - 57,

و:

- Clement Henry Moore, *Images of Development : Egyptian Engineer in Search of industry* (Ccambridge, Massachusetts, 1980).

٤٣-

- Laurence R.Veysey, *The Emergence of the American University* (Chicago. 1965) ; Thomas, L-Hskell *The Emergence of Professional Social Science : The Americcan Social Science Association and The Nineteenth - Century Crisis of Authority* (Urbana, Illinois, 1977); and Konrad H. Jarausch, ed. *The Transformation of Higher Learning 1960 - 1930 : Expansion, Diversification, Social Opening, and Professionalization in England, Germany, Russia, and the United States* (chicago, 1983).

٤٤- أحمد أمين، *حياتى* صص١٨٢-١٨٦.

٤٥- ملفات جامعة القاهرة ٣/١٣٤ تقرير مجلس الإدارة ٢٨ ديسمبر و١٤ أكتوبر ١٩١٨، و١٩ أكتوبر ١٩١٩.

٤٦- ملفات جامعة القاهرة ٣/١١٣٤ تقرير مجلس الإدارة ١٦ أكتوبر و٨ نوفمر ١٩١٩. و٣/١٣٦ تقرير مجلس الإدارة ١٣ و٢٤ يناير و٥ فبراير ١٩٢٠.

٤٧- ملفات جامعة القاهرة ١٣٧ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٩ مارس و١٢ مايو ١٩٢١ و١٣٨ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٠ نوفبر ١٩٢٢.

٤٨- ملفات جامعة القاهرة ٣/١٧٣ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١٥/٢٢/٢٩ أبريل ١٩٢٢.

٤٩- *الأيام* - الجزء الثالث ص١٥٢-١٥٧.

٥٠- ملفات جامعة القاهرة ١٣٨/٣ تقرير مجلس إدارة الجامعة ١ نوفمبر ١٩٢٢. اعيد نشر الأعمدة المنشورة فى جريدة "السياسة" فى كتاب طه حسين *حديث الأربعاء* (٣ أجزاء - القاهرة ٢٥-١٩٤٥). الذى أعيد طباعته فى الجزء الثانى من *المجموعة الكاملة لمؤلفات الدكتور طه حسين* (بيروت ١٩٨٠).

[٥]
الإمبرياليات المتصارعة والتمصير

ساعد استقلال مصر الجزئى بعد ١٩٢٢ الملك فؤاد على إحياء اللعبة القديمة المتمثلة فى الاحتماء بفرنسا لمواجهة إنجلترا. وكان الفرنسيون أكثر من راغبين فى هذه اللعبة. فضغط فؤاد من أجل تعيين الفرنسيين بالجامعة، وعندما يتعذر ذلك، يضغط لتعيين البلجيكيين أو الإيطاليين، الأمر الذى قاومه البريطانيون بالطبع. وفى الثلاثينيات التحق بعض الأساتذة الألمان بالجامعة للعمل بها، بيد أنه لم يكنّ لهم ولا للايطاليين نفوذ كبير. بينما بدأ الأساتذة المصريون يحلون محل الأوروبيين تدريجيا، ولكن ليس بالقدر الكافى لإرضاء العديد من الوطنيين. فأدرك الجميع أنه من الأسهل التغنى بفكرة التعاون الدولى فى المجال الأكاديمى عن تطبيقها عمليا.

واستمر الجدل المثير حول لغة التعليم ونشر المطبوعات، حتى بعد وصول الأساتذة المصريين للجامعة، فبينما دافع الوطنيون عن اللغة العربية، دفعت الحاجة إلى الانتماء لمجتمع العلماء الدولى، الذى يهيمن عليه علماء الغرب، بالعديد من الأساتذة إلى الإبقاء على اللغة الإنجليزية.

اللورد لويد فى مواجهة اللاتينيين :

عندما صدر المرسوم المنشئ للجامعة فى ١١ مارس ١٩٢٥، كان ذهن المندوب السامى "اللنبى" منصرفا إلى وجهة أخرى، فالانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها فى اليوم التالى آخر فرصة لإظهار أن حلفاءه من المصريين "المعتدلين" يمكنهم المحافظة على الاستقرار وحماية المصالح البريطانية. ولكن الوفد فاز فى الانتخابات، وقام فؤاد بتعطيل المجلس النيابى فأدرك "اللنبى" أن اللعبة قد انتهت. وأثناء استعداده للرحيل، وردت مذكرة من مستشاره للشئون المالية تقرع أجراس الخطر فيما يتعلق بالجامعة : *"لا يبدو أن دلائل المستقبل مشرقة كثيرة، وليس باستطاعتى الاعتقاد فى أن الجامعة ستصبح هيئة جادة أبدا، فلن تصبح غير جامعة بالاسم فقط وبلا قيمة علمية"* [١].

ثم استغل كل من الملك فؤاد، وناظر المعارف على ماهر، موسم الصيف الطويل – عندما خلت الساحة من المندوب السامى – استغلالا ذكيا ؛

فتصل على ماهر من التزامه الضمنى أمام اللبنى بتفضيل الأساتذة الإنجليز في حالة عدم وجود أساتذة مصريين. وفيما بعد، شكا اللورد لويد من أن ماهر والملك – ذو الثقافة اللاتينية والهوى الفرنسي – كانا قد وافقا على أنه في غيبة البريطانيين يتم تعيين غير الناطقين باللغات اللاتينية مع إيثار أبناء بلدان الشمال[٢] القادرين على إلقاء المحاضرات بالإنجليزية. غير أن الملك – الذى اعتبره أحد المستشارين البريطانيين غير واع أصلا بوجود حضارة مدنية بريطانية[٣] – قام مع وزيره، بدلا من ذلك، بتعيين أساتذة من بين الناطقين بالفرنسية. ووجه "نيفيل هندرسون"، القائم بأعمال المندوب السامى، اللوم إلى على ماهر فى شهر يوليو، لأن الأخير كان يبحث تعيين عميد فرنسي لكلية الحقوق، كما عين بلجيكيا لكلية الآداب، وآخر سويديا لكلية العلوم : *لقد استنكرت هذا التوجه باعتباره إظهارا لروح الدعوة إلى التدويل، الأمر الذى لم يكن مطلوبا، خاصة مع ما هو معروف تماما أن معظم الأجانب لديهم نزوع متأصل لمزج حياتهم العلمية بالسياسة"* [٤]. ورد ماهر على ذلك بأنه ظل يبحث طيلة أشهر – دون جدوى – عن عميد إنجليزى للطب، لأن ذكرى اغتيال السيرلى ستاك كانت ما تزال حية فى الأذهان، فلم يكن العمل بالقاهرة يتيح لأى مسئول إنجليزى أن يشعر بالأمن فى وظيفته.

وعندما حضر اللورد "لويد" فى أكتوبر، وجد الأحوال فى البلاد مثلها فى الجامعة تدعو للقلق. فأجبر الملك على إبعاد مستشاره نشأت إلى منصب دبلوماسى خارج البلاد، بعد أن أثار بتصرفاته المستبدة غضب حتى رجال السياسة المقربين إلى القصر، ولكن لويد لم يستطع رأب الصدع بين الأحرار الدستوريين والقصر.

أما بالنسبة للجامعة، فقد أحس لويد بالارتياح لأن الإيطاليين أبعدوا عن مدرستى العلوم والطب على الأقل، رغم أنه لم يبق فى أيدى الإنجليز سوى عمادة الطب وحدها ؛ أما عميد كلية العلوم، فسويدى مناوئ للإنجليز بيد أن لويد شعر بانزعاج خاص إزاء الهيمنة الفرنسية على مدرستى الحقوق والآداب ؛ باعتبارهما ساحتين لتدريب السياسيين[٥].

وكان أقصى ما يتمناه لويد بالنسبة لمدرسة الحقوق، هو احتفاظ الإنجليز بمنصب أو اثنين فيها[٦]، بعد أن كانوا فى عهد كرومر قد أزاحوا معظم الأساتذة الفرنسيين عنها، وأحلوا الإنجليزية محل الفرنسية كلغة

الدراسة الأولى بالكلية. وتكمن المفارقة فى أن الأساتذة الإنجليز كانوا يصارعون من أجل تعليم المصريين - بالإنجليزية - القانون، الذى هو فرنسى أساسا. غير أن النفوذ الفرنسى عاد ثانية بعد إعلان عام ١٩٢٢ ؛ فقد رأس على ماهر ثم مصرى آخر مدرسة الحقوق، ولكن جئ بعميد فرنسى لوضع نظامها ككلية جامعية (بينما رجعت مصر إلى محتليها عندما طبعت الإنجليزية على طوابع البريد كلغة ثانية بدلا من الفرنسية، وذلك بعدما اتضح أن إصدار طابع بريد بالعربية فقط أمر غير عملى).

وفى كلية الآداب، أكتشف لويد وجود خمسة أساتذة فرنسيين، وأربعة بلجيكيين (من بينهم العميد)، واثنين من المصريين ذوى الثقافة الفرنسية وجميعهم غطوا على الإنجليزيين الوحيدين بالكلية[٧]. وكان يعتبر الفرنسيين والبلجيك و الإيطاليين مجرد لاتينيين، ألا يلقون جميعا المحاضرات بالفرنسية ؟ ومن ثم، شمر عن ساعده للوقوف بإصرار ضد المد الفرنسى بالجامعة. ولاحظ "روبرت جريفز" أستاذ الإنجليزية فى تلك السنة الأولى، أن لويد : *"يؤمن بوظيفته أكثر من إيمانى بوظيفتى. لقد درج على السير فى القاهرة بسيارة قوية - يرفرف فوقها العلم البريطانى - بسرعة حوالى ستين ميلا فى الساعة، ويسير أمامه راكبو الدراجات البخارية الذين يفسحون له الطريق"* [٨]. ويذكر "مالكوم موجريدج" الذى تولى تدريس الأدب الإنجليزى عقب رحيل "جريفز" أن لويد كان : *"رجلا قصيرا، شاحب الوجه، نشيطا فى عصبية"* وكتب موجريدج وصفا - يتسم بالمبالغة - لعلاقة لويد بالملك فؤاد : *"قال لى (لويد) - بالحرف - أن الملك فؤاد كثيرا ما تعود أن يبكى على كتفه عندما كان مندوبا سلميا ؛ وهو ما يستحضر إلى الذهن مشهدا مثيرا : تلك الطلعة الملكية الممتلئة، ذات الشارب الكث المرتفع إلى أعلى والمسحوب على شكل شارب القيصر، وصاحبها دامع العينين، منحنيا على لويد النحيل، تصدر عنه نهنهات عالية، وعواء مرتفع غريب، بسبب ثقب فى حنجرته نجم عن إطلاق الرصاص عليه بيد عم حاسد له"* [٩].

ولا يدع عنوان مذكرات لويد *"مصر منذ عهد كرومر"*، ولا محتواها، مجالا للشك حول هوية بطلها المستبد ؛ فقد عززت خدمة كل من كرومر ولويد فى الهند من ميولهما الأوتوقراطية، وتركت لديهما انطباعا بأن تعويد *"الشرقيين"* على النظام لا يتأتى بغير استخدام الشدة. ونادرا ما كان لويد يخفى ازدراءه من محاولات كل من "جورست" و"اللبنى" لاجتذاب المعتدلين المصريين بأسلوب أقل استفزازا.

وحارب لويد "اللاتينيين" في كلية الآداب، عن طريق الضغط على مجلس الجامعة، والضغط على فؤاد ووزارته، بل، ودفع السفير البريطاني في باريس للاحتجاج لدى وزارة الخارجية الفرنسية[١٠]. وفي ابريل ١٩٢٦، ظن لويد أنه أحرز نجاحا عندما قرر مجلس الجامعة ضرورة أن تكون المحاضرات في كلية الآداب بالإنجليزية، باستثناء محاضرات الأدب الفرنسي، والأدب العربي. غير أن ذلك لم يكن له طائل، حيث كان الأساتذة الفرنسيون والبلجيك يقصرون الأمر على مجرد إعطاء ملخصات باللغة الإنجليزية في ختام محاضراتهم. ثم أخذ لويد من على ماهر – غصبا وبلى الذراع – تعهدا بالبحث أولا عن الأساتذة البريطانيين، ثم، في المقام الثاني عن أولئك الذين ينتمون لإحدى البلدان الأوربية الصغرى خاصة الاسكندنافيين[١١]. وبعد فترة قصيرة، سقطت وزارة "زيوار"، وأصبح على لويد أن يعيد الكرة من جديد.

وكتب الرجل الثاني في السلطة بعد "لويد" في عام ١٩٢٧ يقول : "*لم أرتح لاختيار الأكاديمية الفرنسية الملك فؤاد كواحد من أعضائها الدائمين – فهو أكبر عدو لنا في هذا البلد فيما يتعلق بالثقافة البريطانية ولنخشى أن يسجعه موقعه كعضو بهذه الأكاديمية على السعي لإرضاء الفرنسيين بدعم الثقافة الفرنسية في مصر*"[١٢].

ثم يتولى حزب الوفد وزارة المعارف في حكومتي ائتلاف الأحرار الدستوريين والوفد برئاسة عدلي، ثم ثروت من ١٩٢٦ – ١٩٢٨. وقبل ذلك بوقت غير طويل، كان أحد الكتاب الموالين للوفد قد سخر من الجامعة باعتبارها "*خدعة ضخمة، وباهظة الثمن ؛ مزيج من المشروبات.. سلاطة روسية.. أحد أبراج بابل*"*، واعترض على لطفي السيد باعتباره مجرد كاتب بارع[١٣]، ولكن ما أن تولى الوفد الحكم، حتى اكتشف أن الجامعة – مثلها مثل دستور ١٩٢٣، الذي كان الوفد قد أدانه من قبل – لها فوائدها. وكانت المفاجأة السارة للويد أن بدا على الشمسي ناظر المعارف متعاونا. كما لقيت مساندة الملك للعميد البلجيكي "جريجوار" والمصالح الفرنسية بالجامعة معارضة من على الشمسي الوفدي وشاركه لطفي السيد، مدير الجامعة وهو من الأحرار الدستوريين (انعكاسا للائتلاف الحاصل على المستوى القومي). فاستقال

---

* نقلا عن الانجليزية – (المترجم)

"جريجور" من منصب العميد في يناير ١٩٢٨، وغادر البلاد محبطا في صيف نفس العام[١٤].

وبحلول ١٩٢٩ وجد لويد - أخيرا - فرصته لاختراق الجامعة عبر كلية الآداب. وكانت الوزارة الائتلافية قد سقطت، وأعاد محمد محمود، رئيس الوزارة، الأحرار الدستوريين إلى التحالف مع القصر وقام محمود - في خيانة للمبدأين اللذين يشير إليهما أسم حزبه - بتعطيل الدستور والحكم بموجب مرسوم ملكي. أما لطفي السيد الذي كان ***"يفضل جدران مكتبته الصماء على أي منصب في الوزارة"*** [١٥] فقد ترك الجامعة، رغم ذلك، ليتولى وزارة المعارف. ووافق لطفي، محمد محمود - الذي تعلم في أكسفورد - على تعيين عدد أكبر من الإنجليز في كلية الآداب. وتقبل الملك فؤاد ذلك الأمر على مضض، لحاجته إلى رضا بريطانيا عن حكومته ذات اليد القوية.

وبهذا الدعم القادم من خارج الجامعة، تغلبت المجموعة الموالية للثقافة الإنجليزية في كليتي العلوم والطب على محبي الفرنسية من كليتي الآداب والحقوق، داخل مجلس الجامعة. وإذا بالبريطانيين لا يمنحون رئاسة قسم الأدب الإنجليزي وحده، وإنما أيضا رئاسة أقسام تاريخ العصور الوسطى، وتاريخ الشرق القديم، والجغرافيا ورغم ***"تفجر السخط الفرنسي الذي أتخذ شكلا غير لائق تقريبا"*** [١٦] أحس لويد بالابتهاج، حيث : ***"يعتبر القرار بمنحنا هذه المناصب هزيمة حاسمة لكلية الآداب في مجلس الجامعة. وينبغي أن أضيف أن هذا الوضع المرضي، جاء نتيجة لأربع سنوات تقريبا من الصراع من جانبي ضد القصر - أساسا - لإحلال النفوذ البريطاني محل النفوذ الفرنسي في كلية الآداب بما لها من أهمية بالغة، ومن ثم فمن الطبيعي أن أكون قلقا للغاية، لأننا لا ينبغي أن نعجز عن اهتبال الفرصة المتاحة بينما هي في حوزتنا"*** [١٧].

وأنزعج لويد لأن تعيين على ماهر وواحد آخر من السياسيين يعني ***"وجود أثنين آخرين من الملكيين - أي أنصار اللاتينيين - في مجلس الجامعة"*** [١٨]، ولكن انتصاره توطد، ويوضح جدول (٩) كشف حساب لويد قبل فوزه. ومع حلول عام ١٩٣٥ كان مجموع أعضاء الجبهة اللاتينية في كلية الآداب قد انخفض إلى اثنين، وظلت كليتا العلوم والطب ترفضان أي تطفل لاتيني[١٩]. فاقتصر انتشار اللاتينيين على كلية الحقوق، التي يوجد بها بريطاني واحد وسط تسعة أوربيين ناطقين بالفرنسية. ورغم أن البلجيكيين والإيطاليين لم

يعتبروا أنفسهم مجرد بدلاء عن الفرنسيين، إلا أن أحدا لم يستطع إقناع اللورد "لويد" بهذا. فبينما كان "سارولى"، وهو من أساتذة الأدب البريطانيين، يرى أن العميد جريجوار وغيره من البلجيكيين إنما هم في الواقع حلفاء مأمولون لبريطانيا في مواجهة المصريين الوطنيين، وكذلك الفرنسيين. اكتشف لويد أن سارولي – الذى كان يسعى للوصول إلى منصب نائب رئيس الجامعة – بلجيكي المولد، رغم أنه بريطاني الجنسية، كما أن له أقارب في الجالية البلجيكية الصغيرة بالقاهرة. وكان غاية ما يريده لويد، تقرير عن أن جريجوار العميد البلجيكى لكلية الآداب سبق أن أشار إلى أن الجامعة *ذات مستوى بالغ التدني، يقترب من مستوى جامعة إنجليزية"* [٢٠]، فقرر المندوب السامي أن هذه *"الملاحظة الواضحة وحدها، لا تدع مجالا للشك في أن السيد جريجوار ينبغي أن يذهب"*.

جدول (٩)
جنسيات أساتذة الجامعة المصرية عام ١٩٢٩

الكلية	بريطانى	فرنسى	إيطالى	بلجيكى	مصرى	ألمانى	سويدى	روسى	إجمالى الكتلة اللاتينية
الحقوق	١	٤	٢	--	٢	--	--	--	٦
الآداب	٢	٣	١	٢	٢	--	--	١	٦
العلوم	٤	--	--	--	١	١	١	--	--
الطب	١١	--	--	--	٥	--	--	--	--

المصدر : وزارة الخارجية البريطانية ١٧٣ / ٦٧٨٣١ / ى ١٠١٥ من لويد إلى تشامبرلين ٦ إبريل ١٩٢٩.

أساتذة الجامعة والصراع الأنجلو فرنسي:

لم يكن بعض الأساتذة البريطانيين متحمسين تماما للحملة الثقافية التى تشنها دار المندوب السامى (أصبحت سفارة بعد ١٩٣٦) ؛ وقد أسف أحد المسئولين بالسفارة لأن عميد كلية العلوم (بانجهام) *"شخص واضح التحيز ضد فئة الموظفين، يأبى أن يكون له علاقة بدار المندوب السامى، وإذا أصبح نائبا لرئيس الجامعة، سوف يكون مستقلا على نحو مزعج"* [٢١]. كما ورد في مذكرة أعدت عن أستاذ آخر : *"أشعر أننى مضطر للقول أنه بلغني أن أنشطة الأستاذ سنكورت هنا لم*

تكن مرضية تماما من وجهه نظر الثقافة البريطانية، فلا شك أنه ينتمي - نوعا ما - إلى الثقافة اللاتينية. وقد شكا لي واحد من العاملين معي من أنه كان يساند أحد الإيطاليين المتقدمين لشغل منصب بالجامعة". كما أتهم "سنكورت" أيضا بأنه رتب لأحد الإيطاليين إلقاء بعض المحاضرات حول التاريخ والأدب الإيطاليين، وأنه كان يلقي بنفسه المحاضرات بفرنسية عامية أحيانا[٢٢]. ويعلق روبرت جريفز على ذلك بقوله :

"لم أكن قد تبينت إلى أي مدى بلغ النفوذ البريطاني في مصر، ورغم ما قيل لي عن أن مصر مملكة مستقلة، كان يبدو أن ولائي الرئيسي ليس للملك الذي أمر بتعييني، وإنما للمندوب السامي البريطاني. كما أخبرني المسئولون البريطانيون - في نظارة المعارف بضرورة الاحتفاظ بالعلم مرفرفا فوق كلية الآداب، الأمر الذي أصابني بالحرج، لأنني لم أحضر لمصر كسفير للإمبراطورية، ومع ذلك، لم يكن في نيتي أن أدع الفرنسيين ينخرطون في أنشطة شبه سياسية على حسابي".*

وفي أحد اجتماعات الكلية كان جريفز :

"مرتديا بذلتي الجبردين الصفراء الأنيقة، وجالسا على مائدة مستطيلة مغطاة بقماش أصفر في صالة اجتماعات الكلية. وأمامي قدح من القهوة التركية، وغطاء رأس للوقاية من الشمس، ومحضر طويل بالفرنسية حول تفاصيل الاجتماع الأخير. وكنت أتحدث (في فرنسية سيئة) بلهجة حادة إلى زملائي من البلجيكيين والفرنسيين، مؤيدا أستاذ اللاتينية (الإنجليزي) الشاب، الذي كان قد هب واقفا على قدميه ووجهه شاحب يشي بالبغض، معلنا أنه يرفض تماما المساهمة الإجبارية بمبلغ خمسين قرشا من أجل شراء إكليل من الزهور لتأبين أحد الفرنسيين (كان قد توفي لتوه)، لأنه لم يستشر في ذلك. وإذا بي أعلن أنني أيضا لن أساهم، ثم أتفجر فيه بالإنجليزية أنني طالما بقيت في هذا المنصب، فعلى جميع الموتى الفرنسيين أن يدفنوا أنفسهم على نفقتهم الخاصة" [٢٣]. وأحيانا كان الدور يجيء على السفارة لتعاني الحرج بسبب أستاذ شوفيني النزعة، كما في حالة "كريزويل" أستاذ العمارة الإسلامية الشهير ؛ ففي عام ١٩٣٨، تقدم كريزويل بشكوى لسفارته من أن الفرنسيين شغلوا قسم الفلسفة بالقاهرة دون أن يعلن في إنجلترا عن افتتاحه. ولأن كريزويل اعتقد أن السفير "مايلز لامبسون" تجاهل احتجاجه، فقد دفع بأحد أعضاء البرلمان لتقديم شكوى لوزارة الخارجية[٢٤]. وسمع اللورد لويد - وهو في عزلته - بالأمر، فأصدر بيانا عنيفا بشأن الحاجة للدفاع عن المكاسب التي حققها بعد جهد :

* يقصد العلم البريطاني بالطبع - (المترجم)

"لقد ورد - على نحو واضح - في الاتفاقية الإنجليزية المصرية، أن أغلبية تلك المناصب المتاحة للأجانب في الجامعة المصرية ينبغي أن يشغلها رعايا بريطانيون. وعندما تسلمت منصب المندوب السامي من اللورد اللنبي كان هذا الاتفاق قد انتهك بالفعل في الجامعة لدرجة السيطرة شبه الكاملة للفرنسيين والإيطاليين على كلية الآداب، الأمر الذي استغرق مني أربعة أعوام من الجهد الشاق لاستعادة التوازن، وعندما تركت مصر، كان التمثيل البريطاني مرضيا في كليتي الآداب والطب على وجه الخصوص" [٢٥].

وقد خلط لويد بين التعهد للنبي وبين الخطاب الذي ألحق باتفاقية ١٩٣٦ الإنجليزية / المصرية، بعد ذلك بأحد عشر عاما ؛ والذي تعهد فيه رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس لوزير الخارجية البريطاني أنتوني أيدن بأن مصر سوف تفضل البريطانيين على غيرهم من الأجانب عند التعيين بالجامعة[٢٦].

واستمرت مراسلات وزارة الخارجية البريطانية بشأن شكوى "كريزويل" لما يزيد عن عام، ولم يكن يدور بذهن أحد أن بريطانيا وفرنسا سوف تدخلان الحرب العالمية الثانية كحليفين. وشعر لامبسون أن كريزويل أصبح مزعجا لأقصى حد : *"أن الأستاذ كريزويل، أستاذ العمارة الإسلامية المشاكس، شديد العداء للفرنسيين، كان يشكو - كما هي عادته - بمرارة من تكاسلنا في معالجة الأمر... وقد برز هذا الموضوع المضجر للغاية مرة أخرى ؛ فإن شكوى عضو البرلمان تعتمد حرفيا تقريبا على الشكاوى الأخيرة لصديقنا القديم كابتن كريزويل، ومن ثم فهي تطفح بالمبالغة والعبارات الكاذبة التي اعتدنا أن نتوقعها منه"* [٢٧].

ورفض لامبسون الاعتراف بأن رئاسة قسم الفلسفة منصب فرنسي، وأوضح أنه لم يكن هناك مرشح بريطاني يصلح للمنصب. وكان البريطانيون في وضع لا يسمح بإحضار الأساتذة من بريطانيا، أما الجامعات الفرنسية - مثل غيرها في القارة الأوروبية - فكانت تتبع وزارة التعليم، التي شجعت بشدة إرسال البعثات الثقافية. ولم يكن أساتذة السوربون المتميزون ليخسرون شيئا بالذهاب إلى مصر لمدة عام أو اثنين ؛ فوزارتهم تدفع لهم رواتب بالإضافة إلى رواتبهم في مصر ثم يعودون إلى مناصبهم السابقة بمزايا إضافية[٢٨].

ولكن الحكومة في إنجلترا لم تكن تعين الأساتذة، كما لم يكن لها نفوذ على سياسات التعيين في أكسفورد أو كمبردج. ونظرا لأن الحكومة البريطانية لم تكن راغبة في تقليد دعم وزارة الخارجية الفرنسية للبعثات

الثقافية، فقد رفضت التماسات سفارتها بالقاهرة من أجل زيادة المرتبات بهدف اجتذاب الأساتذة المتميزين. كما لم تكن الجامعات الإنجليزية راغبة فى تقديم مثل هذا الدعم أو غيره من المجالات المعاونة. ومن ثم، كان عمل الأساتذة خارج البلاد لبعض الوقت من شأنه أن يعطل مسارهم الأكاديمى.

"دعنا نبحث الأمر بواقعية ؛ فإن أستاذ التاريخ فى نيوكوليدج (اكسفورد) لن يرضيه أن يعود ثانية إلى نيوكوليدج فى نهاية السنوات الثلاث، إذا كان غيابه يعنى خسارته فرصة تولى رئاسة قسم التاريخ الحديث فى جامعة مانشستر، أو أن يعتاد كافة مدرسى أكسفورد على نصح تلاميذهم بالذهاب إلى محاضرات أستاذ غيره ! فمن يذهب إلى القاهرة إنما يتنحى عن المسار الرئيسى للدراسة والبحوث التاريخية. ولهذا السبب فإن "التزكية" التى ربما يكون لها أحسن الأثر بالنسبة للذاهبين إلى جامعة أمريكية أو ألمانية، قد لا يكون لها نفس الأثر فى حالة مصر".

كما أدى تفضيل مصر لنظام الاستغناء تدريجيا عن الأساتذة الأجانب إلى زيادة صعوبة اجتذاب البريطانيين، الذين لم يرغبوا فى أن يصبحوا "*مجرد أداة لتمهيد طريق أساتذة المستقبل من المصريين*"[٢٩]. واقترحت وزارة الخارجية البريطانية أن تسعى سفارتها فى القاهرة لحث الجامعة على زيادة الرواتب ولكن لم يكن هناك باعث لدى الأساتذة الأوروبيين الآخرين أو سفاراتهم فى القاهرة لتشجيع مثل هذا التحرك. وحدث - لمرة واحدة على الأقل - أن قام أحد البريطانيين بإفشال اقتراح تكون نتيجته أن تمنح الجامعة لأستاذ بريطانى جديد مرتبا يزيد عن مرتبه[٣٠]. وفى النهاية، قرر المجلس البريطانى فى الأربعينيات زيادة مرتبات بعض الأساتذة البريطانيين[٣١]، غير أن المشكلة لم تحل تماما.

ونتيجة لذلك، أصبح معظم الأساتذة المرشحين للعمل فى القاهرة، من الشباب قليلى الخبرة، الذين لم تكن مسوغات تعيينهم تضاهى مسوغات تعيين منافسيهم الأوروبيين. وكانت شهرة روبرت جريفز، ذى الثلاثين عاما مازالت فى علم الغيب، عندما زكته شبكة اتصالاته القديمة لتولى رئاسة قسم الأدب الإنجليزى فى عام ١٩٢٥، ولم يكن لدى جريفز سوى شهادة البكالوريوس، التى نالها حديثا. وقد حكى فى صراحة كيفية حصوله على الوظيفة وتوقعاته بشأنها : "*كانت الوظيفة الوحيدة التى أستطيع القيام بها هى التدريس. ولكننى كنت فى حاجة إلى درجة جامعية، لذلك استكملت أطروحتى التى نشرتها تحت عنوان "الجنون الشعرى"، وسلمتها مطبوعة إلى هيئة الممتحنين. وفوجئت*

كثيرا عندما قبلوها، وحصلت على درجة البكالوريوس. ولكن بقيت مشكلة التعيين ؛ فلم أكن أتريد وظيفة بإحدى المدارس الإعدادية أو الثانوية تبقيني طوال النهار خارج البيت...

في الواقع، كانت الوظيفة الوحيدة المناسبة تماما، هي التدريس في مصر حيث المرتب المرتفع للغاية، والقدر القليل من العمل. وبعد ذلك بأسبوع أو اثنين (وهي نفسها الطريقة التي تحدث بها الأمور معي دائما في حالات الأزمات) طلب مني أن أرشح نفسي لمنصب أستاذ الأدب الإنجليزي في الجامعة المصرية حديثة الإنشاء بالقاهرة. واكتشفت، فيما بعد، أن اثنين أو ثلاثة من الأصدقاء ذوي النفوذ زكوني للمنصب، من بينهم.. (ت. إ) لورانس، الذي خدم في الحرب مع اللورد لويد، وهو المندوب السامي في مصر وقتذاك". كما أن "مالكولم ماجريدج"، الأصغر سنا من جريفز، ولا يمتلك نفس مستوى علاقاته، جاء إلى القاهرة ليعمل محاضرا بالجامعة، بعد أن عمل بالتدريس لمدة عامين دراسيين في مدرسة المنيا الثانوية. ولم يكن لدى ماجريدج أيضا أوهاما حول الوظيفة أو فيما يتعلق بمؤهلاته : *"من وجهه نظر السيد "كوب"..لم يكن من الممكن أن يقبل مدرسا مؤقتا في إحدى المدارس الابتدائية زوجا لابنته، ومن ثم، فهو الذي نبهني إلى إعلان عن طلب مدرسين للعمل بالمدارس الحكومية في مصر. وكان الراتب أفضل مما كنت أتقاضاه في "برمنجهام"، كما بدت شروط التعيين مرضية، أما الأمر الذي زاد من رغبتي في الوظيفة، علاوة على كل ذلك، فهو أنها تتضمن فرصة جديدة للتخلص من إدمان المخدرات والعلاج منه ؛ لذلك تقدمت للوظيفة، ثم قبلت بها. ولم تكن هناك منافسة كبيرة، فالعمل بالمدارس الحكومية في مصر لا يوفر – على أية حال – فرصا للترقيات أو الحصول على معاش، فكان معظم المتقدمين للوظيفة أما حديثي السن للغاية، جاءوا مما يطلق عليه الجامعات حديثة النشأة"* المبنية بالطوب الأحمر"، أو من متوسطي وكبار السن ذوي الكفاءات الضعيفة الذين تبدو عليهم سيماء الفشل أو المعاناة المستمرة ويشبهون شخصيات ايفلين أوج[٣٣].*

وكان الطريق الذى سلكه "ماجريدج" إلى الجامعة، عبر الوظيفة الحكومية فى مصر، أمرا مألوفا بين البريطانيين الذين أقاموا بمصر وألفوا الحياة فيها. وفى عام ١٩٤٢ عندما احتاجت كل من جامعة فؤاد الأول وشقيقتها الجامعة حديثة النشأة فى الإسكندرية إلى أربعة من المحاضرين

---

* Red Brick Universities تعبير أطلق على جامعات انجليزية أنشئت فى القرن ١٩ وما بعده، تمييزا لها عن الجامعات العريقة مثل أكسفورد وكامبريدج المبنيتين بالأحجار مثل كافة المبانى العريقة. أما الجامعات حديثة النشأة فأنشئت بعد استخدام الطوب الاحمر فى البناء – (المترجم)

بالإنجليزيـة، رشـحتهم السفارة من بيـن القـوات المسـلحة البريطانيــة فــى مصر[٣٥].

ولم يكن أولئك الشبان الإنجليز ليأملوا فـى تولـى منصـب الأسـتاذية فعليا إذا اقتصر ضغط السفارة على مجرد مرحلـة تقديم الأوراق. وفـى عـام ١٩٢٨ سعى محمد محمود رئيس الوزراء، ولطفى السيد وزير المعارف إلـى دفع مجلس الجامعة إلى تخطـى عميد كليـة الآداب وكذلـك مجلسـها، وتعييـن شاب إنجليزى أستاذا للأدب الكلاسيكى بدلا من الأستاذ الإيطـالى ذى الستين عاما[٣٦]. وبرر لطفى ذلك بأنه لا يسـتطيع سـوى إنجليـزى أن يـدرس للطلبـة المصريين باللغـة الإنجليزيـة وهـى اللغـة الأجنبيـة التـى يفهمونـها علـى نحـو أفضل من غيرها.

تهديد ألمانى :ـ

وحتـى الأسـاتذة المتحدثيـن بالإنجليزيـة – مـن غيـر أبنــاء الشـعوب اللاتينية – كان لهم أحيانا مثالبهم من وجهة نظر دار المندوب السـامى ؛ فقد أحتج البريطانيون على تعيين عميد سـويدى لكليـة العلـوم، كمـا رحـل أسـتاذ سويدى فى علم النبات، ضجرا من تصرفات البريطانيين حيال الأوروبيين.

ولم تمثل الولايـات المتحـدة تهديـدا للمصـالح الثقافيـة البريطـانيـة فـى مصر ما بين الحربين، فلم تكن الجامعة المصرية تضـم ممثليـن للأمريكييـن. وفـى عـام ٣٨ – ١٩٣٩ لـم يكـن مسـجلا فـى المسـتوى الجـامعى بالجامعــة الأمريكية بالقاهرة غير ستة وثمانين طالبا. كما لم يكن قد حصـل منهـا علـى درجة البكالوريوس سوى أربعة وثمـانين طالبـا إجمـالا. ولـم تشـغل الجامعـة الأمريكية اهتمام معظم المصريين سوى عدة مـرات متفرقـة ؛ كمـا فـى عـام ١٩٣١، عندمـا قيـل أن أحـد الأسـاتذة ذوى النشـاط التبشـيرى أختطـف أحـد الطلاب السابقين[٣٨]، وكان مسلما.

ورغم طموحات موسولينى فى البحر المتوسـط، لـم يحـدث أن سـعت إيطاليـا بصـورة جديـة لمد نفوذهـا إلـى الجامعـة المصريــة : وبحلـول عــام ١٩٣٣، لم يكن هناك أثر للمستشرقين الإيطاليين الذين جلبهـم فـؤاد ؛ بعـد أن فشلت مسـاعيه للانفـراد بـالحكم. وكـان منــح الدكتــوراه الفخريــة "لفيكتــور

عمانويل الثالث"، وكذلك تعيين "تالينو" فى مجمع اللغة العربية ضمن آخر ما قدمه فؤاد من مجاملات للإيطاليين فى المجال الأكاديمى[٣٩].

وفيما بعد تساءل بعض البريطانيين، فى دهشة، عما إذا كان تركيز اهتمامهم على الفرنسيين صرف انتباههم عن ملاحظة التحدى الألمانى، خاصة فى مجالى الاستشراق وعلم المصريات. ففى عام ١٩٣٤ ألغى المندوب السامى لامبسون تعيين المستشرق الألمانى "جوزيف شاخت"، بدعوى أنه لن يجد لديه سوى أربعة أو خمسة من الطلاب. وقد أثار المد الألمانى انزعاج المسئولين بوزارة الخارجية البريطانية، ثم أخذ لامبسون الأمر على نحو أكثر جدية بعد ذلك؛ وكان ليتمان قد عاد إلى الجامعة كأستاذ زائر عام ١٩٢٩، وفى العام الذى تلاه عاد "آرتور شادة" مدير دار الكتب المصرية الذى طرد عام ١٩١٤، ثم حل "شاخت" محل "شادة" فى المنصب، وتولى "باول كروس" تدريس اللغات الشرقية لبعض الوقت، وكان عالم البرديات "جوتلف برجستراسر" وعالم المصريات "هيرمان يونكر" نمساويين - تولى الأخير إدارة المعهد الألمانى للآثار المصرية بالقاهرة - وأصبح الاثنان من الرعايا الألمان عام ١٩٣٨ وفقا لاتفاقية أنشلوس * كما جاء إلى القاهرة الكيميائى "الكسندر شونبرج" قادما من برلين ١٩٣٧ وظل بها حتى الخمسينيات[٤١].

وقد استشاط أحد المسئولين بالخارجية البريطانية غضبا، عندما سمح سلف لامبسون، لعالم المصريات البريطانى "تيوبرى" أن يشير إلى "أيونكر" باعتباره خليفته فى المنصب :

"إنه لتصرف سيئ بالتأكيد.. فأنا لا أذكر حالة واحدة، خلال أربعة أعوام من العمل، كانت فيها مصالحنا فى مصر محل تجاهل على نحو يتعذر قبوله كهذا... كان يجب على دار المندوب السامى أن تدرك أن الأستاذ "تيوبرى"، المعادى بشدة للفرنسيين، والذى لا يهمه سوى إبعاد الفرنسيين، ليس بالشخص الذى يسمح له بإبداء الرأى فى اختيار خليفته. وسبق أن نبهنا إلى هذا الجانب من شخصية "تيوبرى" طيلة عام مضى"[٤٢].

وقد ساور الشك البريطانيين فى احتمال أن يكون "يونكر" متعاونا مع النازيين، ومن ثم، شعروا بالارتياح عندما نجحوا عام ١٩٣٩ فى إبعاده.

* اتفاقية "أنشلوس" وقعت بين الرئيس النمساوى د. شوشنج والزعيم الألمانى هتلر، كانت تنص على ضم النمسا لألمانيا - (المترجم)

ومعه اثنين من المحاضرين الألمان[٤٣]. ورغم أن النازيين لم يكونوا راضين عن تعيين "كراوس" – الذى ترك جامعة برلين عام ١٩٣٣– أو "شاخت"، الذى هاجر من ألمانيا بعد وصول هتلر إلى الحكم، مع انه لم يكن يهوديا، كما لم يكن متورطا فى متاعب سياسية، إلا أن البريطانيين صادروا مكتبة شاخت وغيرها من ممتلكاته فى القاهرة عند اندلاع الحرب، كما رفضوا السماح له بالعودة إلى مصر، فعمل فى لندن بوزارة الإعلام وإذاعة "بى.بى.سى"، قبل أن ينتقل إلى جامعة كولومبيا.

وتوضح لنا حالة "هوجوفيشر" الذى كان مرشحا لشغل منصب أستاذ الفلسفة، أن الألمان لم يكونوا – وحدهم – المعادين السامية : *"أصبحت الآن قادرا على مقابلة الأستاذ فيشر والحديث معه... ويبدو أنه ألمانى الجنسية، وليس لدى شك فى أنه يهودى، ومن الواضح أنه يبدو خجولا ويفتقر إلى الثقة بالنفس، وأظن أيضا أنه يعانى من عقدة الاضطهاد التى يعانى منها العديد من المثقفين اليهود. ومع ذلك، فقد شعرت أنه سوف يتعاون مع المجلس، وسيكون نافعا أكثر من غيره بالتأكيد، إذا عين فى منصب أستاذ الفلسفة بالقاهرة، فى حالة عدم وجود مرشح بريطانى"*.

ولكن البريطانيين قرروا عدم مساندته فى مواجهة المرشحين الفرنسيين.

التناحر الإنجليزى الفرنسى، ومصالح الطلاب:

كان الملك فؤاد، وكذلك بعض السفراء الأوروبيين ينظرون إلى "معركة اللغات" من منظور سياسى، ونادرا ما كانوا يتوقفون ليتساءلوا عن الأصلح للطلاب. أما خارج الجامعة، فكما كتب الروائى "د.ج.إنرايت" فى أوائل الخمسينيات : *"كانت اللغة الشائعة الاستخدام هى الفرنسية بالطبع، ولم تكن الإنجليزية تحظى بنفس الاهتمام فى الأوساط الراقية المصرية... فانحصرت استخداماتها القليلة فى مجال الأعمال، كما كانت تتضح بتعبيراتها السوقية فى كل أشكال النزهات الخلوية تقريبا. حيث يسمعها المرء أحيانا – كإحدى مخلفات الجيش البريطانى – على شفاه كناسى الشوارع، وجامعى القمامة، ومن وقت لآخر يرددها فى عربات الترام الصبية الذين يدرسون بالمدارس البريطانية. ولكن الناس المحترمين، هم الذين يتحدثون الفرنسية"* [٤٥].

بيد أن اللغة الإنجليزية حلت فى العشرينيات محل الفرنسية فى المدارس الحكومية إلى الحد الذى لم يكن معه خريجو هذه المدارس يجيدون

من الفرنسية سوى القدر اليسير الذى يفى بالحاجة عند شراء الطلبات من السوق" [٤٦]. وكان الطلاب الذين لم يلتحقوا بالمدارس الفرنسية يفضلون تلقى الدروس بالإنجليزية إذا لم يتيسر التدريس بالعربية.

ولما كان قد قدر لمحاضرات الآداب والحقوق أن تستمر بالفرنسية بعد عام ١٩٢٥، فقد استلزم ذلك تدريس الفرنسية بالجامعة بشكل كاف والتوسع فى تدريسها بالمدارس الثانوية – بما وافق هوى كل من الملك فؤاد والعميد جريجوار، وسرعان ما تحرك على ماهر لتعيين واحد وأربعين أستاذا فرنسيا، وسبعة بلجيكيين، واثنين من السويسريين من بين مدرسى المدارس الثانوية للقيام بهذه المهمة. وأقحمت الفرنسية على دروس الجامعة النظامية، وإذا "بجريفز" يجد أن محاضرتيه الهزيلتين قد خفضتا إلى واحدة فقط[٤٧]. ويروى أستاذ إنجليزى آخر أن : ***"الطلاب أضربوا أكثر من مرة عن حضور المحاضرات التى تلقى بالفرنسية ولا يفهمها ٩٠٪ منهم، وأن أولياء أمورهم كانوا يشكون من ذلك أيضا"*** [٤٨]. وقدر "لويد" انه إذا ترك للطلاب الخيار، فسوف يختار ٨٥٪ منهم الدراسة باللغة الإنجليزية بدلا من الفرنسية[٤٩]. وربما كان هذا هو السبب، بالإضافة إلى ضغط لويد القوى، فى بداية انحسار اللغة الفرنسية بكلية الآداب منذ ١٩٢٩.

وتجاوز النزاع الإنجليزى – الفرنسى مجالى اللغة، وتعيين الموظفين، إلى فلسفات وأساليب التعليم. فكتب "دوبريه"، أستاذ الإنجليزية، يقول : ***"من الممكن أن تطرح القضية كلها كالتالى : هل الجامعة مكان للتربية، أم مقعد للتعليم؟ فى ظل الظروف الحالية قد يبدو الوصف الأول هو الأفضل. ولكن كلية الآداب تسير وفق الوصف الأخير"*** [٥٠].

وكما لاحظ جريفز : كان زملائى الفرنسيون – الاثناعشر أو الثلاثة عشر – على أعلى المستويات الأكاديمية. ولكن اثنين أو ثلاثة من المدرسين الإنجليز بمدارس الأرياف ربما يسعدهم القيام بنفس العمل لقاء ثلث المرتب، كما سيؤدونه على نحو أفضل كثيرا" [٥١].

ويذكر الأستاذ محمد سليم سالم، إن العميد "جريجوار" كان واحدا من أعظم أساتذة الكلاسيكيات فى العالم، ولكنه استمر يتحدث لمدة ساعتين كاملتين فى أولى محاضراته عن حرف "ألفا *" بجميع اللهجات المعروفة؛ فلم

* أول حروف اللغة اللاتينية – (المترجم)

يفهم تلميذاه – اللذان لا يعرفان كلمة واحدة من اليونانية – شيئا. وقرر سالم ألا يعود إلى محاضراته نهائيا، غير أنه التقى في طريقه بمحاضر بلجيكي طلب منه أن يشترى كتابا في قواعد اليونانية، ويبدأ في تعلم مبادئها بينما يستمر في حضور محاضرات جريجوار[٥٢].

وكان كل من "دوبريه"، و"جريفز"، و"سارولي" مقتنعا أن المحاضرات المماثلة لمحاضرات السوربون لم تجد مع الطلاب المصريين، الذين عجزوا عن ملاحقة المقرر الدراسي ذي اللغات الثلاث. ويقارن دوبريه بين أسلوب الإنجليزي، والأسلوب الأوروبي، فيقول :

(أ) يهدف النظام الأوربي إلى تخريج علماء ونخبة ذات معرفة واسعة بالعديد من الموضوعات التي يكون بعضها نظريا. وحتى لو طبق هذا النظام بالكامل، فسيكون موضع اعتراضات كثيرة، أما إذا لم يطبق فسوف تحدث أمور خطيرة، تتمثل تحديدا في تخريج عدد ضخم من أنصاف المتعلمين. وهذا هو النظام المتبع حاليا في كلية الآداب.

(ب) بينما يهدف النظام الإنجليزي إلى بناء الشخصية، وتخريج مواطنين صالحين. ويوضح العديد من الأسماء ذات الشهرة العالمية في الأدب والتاريخ والعلوم، ولا يحول هذا النظام دون تخريج العلماء العظام. ويعتقد أنه من الأفضل أن تلم إلماما كاملا بموضوع واحد من أن تكون على معرفة سطحية بموضوعات عدة ؛ حيث أن الإلمام الجيد بأحد الموضوعات يتضمن فهما معينا للموضوعات الأخرى ؛ وفي مجال الآداب على الأقل : تتضمن دراسة الآداب – على سبيل المثال – إلماما معينا بالتاريخ والفلسفة. ومع هذا، وطبقا لأكثر الآراء أهمية، تعتبر المعرفة الجيدة بأحد الموضوعات تدريبا ذهنيا جيدا، فلا يمكن أن يبدأ التفكير المستقل إلا بعد تآلف مع الموضوع. وتضيق مساحة المخاطرة للغاية في حالة التخصص خاصة في المجال العلوم. ولكن إذا اكتسب الطالب إلماما كافيا بأحد الموضوعات، يكون قد تعلم بالتالي كيف يكتسب المعرفة في موضوع آخر" [٥٣]. وتراوحت ردود الفعل البريطانية تجاه الطلاب المصريين من الأبوية المربكة إلى الاحتقار ؛ فبالنسبة "لما جريدج"، بدا الطلاب : *تافهين إلى حد بعيد، في صورة من صور السعادة الغامرة، الأمر الذي يرجع بالتأكيد – في حالة الكثيرين منهم – إلى إدمانهم للحشيش..." ولكن حتى "بصرف النظر عن الحشيش، فلا يكاد يكون بينهم سوى القليل ممن يمتلكون أدنى فكرة عما تتحدث عنه محاضراتنا"* [٥٤].

وكتب لويد متعطفا على غرار بطله كرومر:

"يجب إدراك أن الحصول على درجة الأستاذية نادرا ما يتطلب إعطاء دروس جامعية ؛ لأن المستوى متدن للغاية. إلا أن من لديه ميول تربوية سيجد هنا الكثير مما يثير اهتمامه. فالطلاب لطاف بشكل عام، ولكنهم أطفال" [٥٥].

ويلاحظ "روبرت جريفز"، في دعابة ممزوجة بالاستظراف :

"الطالب المصري ودود إلى حد مربك، سريع الحفظ، غير منظم، وكسول. كما أنه مولع بالكلام وبطئ التفكير، وليس لديه أي اهتمام على الإطلاق بالمعارف العامة. وأفضل الأساليب في التعامل معه هو استخدام السخرية المخففة، التي يحترمها ؛ ولكنه إذا ما اهتم بالسياسة فلن يجدي معه سوى تصنع الغضب العنيف. لقد كان مطلوبا مني إلقاء محاضرة واحدة في الأسبوع. وكانت هذه المحاضرة مليئة بالصخب. ولم يكن الطلاب عدائيين، وإنما منفعلين فقط، ومتلهفين على إظهار احترامهم لي، وللحرية، وسعد باشا زغلول، ومصلحة مصر، كل ذلك في نفس الوقت. وغالبا ما كنت أضطر للصياح بأعلى ما أستطيع من صوت لإعادة النظام. ولم يكن لديهم كتب مقررة من أي نوع ؛ وتفتقر مكتبة الجامعة إلى وجود كتب بالإنجليزية، كما أن الحصول على أي منها بواسطة أمين المكتبة يستغرق شهورا. وكان ذلك في يناير، بينما يعقد امتحانهم في شهر مايو، وهم يتطلعون إلى إجادة "شكسبير"، و"بايرون"، و "ووردزورث" في تلك الفترة. ولم تكن بي رغبة لتدريس "بايرون" و "ووردزورث" لأحد، ووددت لو أحمي شكسبير منهم. فقررت أن أحاضر في أكثر أشكال الأدب بدائية" (٥٦).

وفي العام الدراسي الذي عمل فيه "انرايت"، كان الطلاب الثائرون. رغم حبهم له – يهتفون *لتسقط بريطانيا.. لا أنت يا سيدي*"، *"إنك أب لنا، ولكن لن يكون هناك عمل لمدة ثلاثة أيام"* (٥٧). ويلاحظ "جريفز" *"أن الطلاب دائما كانوا "إما مضربين، أو يهددون بإضراب، أو يحال بينهم وبين الإضراب بمنحهم إجازة ولكنهم كانوا يهتمون بالحصول على مذكرات مطبوعة لمحاضراتي حتى يعدون أنفسهم للامتحانات. وقد سعيت لدى هيئة الكلية لنسخ بعض هذه المحاضرات ولكنني لم أحصل أبدا إلا على الوعود. فتحولت محاضراتي في أول الأمر إلى إملاء للمحاضرات التي لم يتيسر إعطاؤها لهم، الأمر الذي أدى لانشغال الطلاب على أية حال"*.

وعمل "جريفز" على تشجيع قيام شكل من أشكال الرأي المستقل داخل الكلية ثم قرر الرحيل :

"كنت قد قررت الاستقالة بالفعل، وكذلك أستاذ اللاتينية – زميلي الإنجليزي الوحيد – وأستاذ الأدب الفرنسي ذو الساق الواحدة، وكان رجلا شريفا، أما الآخرون فاستمروا في العمل" (٥٨).

وتبين أن الامتحانات النهائية ما هي إلا مهزلة. فرغم احتجاج جريفز نجح جميع طلاب الآداب لهذا العام بأوامر وزارية(٥٩).

أما "دوبريه" الذي تلا "جريفز" في المنصب، فقد نعى على كلية الآداب قائلا: *"بقدر ما أرى، أصبحت كلية الآداب موضعا للسخرية خارج الجامعة، بعدما انكشفت حقيقتها بل، وأصبحت مدعاة للأسى داخلها"*. وكان بين أساتذة الآداب علماء

مشهورين ولم يكن يسرهم أداء عمل مدرسي من الدرجة الخامسة. ويعزو "دوبريه" ذلك إلى أن : "*معظمهم أدرك أنهم يتعاملون مع وظيفة لا طائل من ورائها كلية، ومن ثم كانوا يلقون محاضراتهم كأفضل ما يمكنهم، ثم لا يلقون بالا لما عدا ذلك*" [٦٠].

أما الطلاب – متلقي المحاضرات – فكانوا يلجأون إلى الحفظ وحشو أدمغتهم بالمعلومات استعدادا للامتحانات مثلهم في ذلك مثل الطلاب في كل مكان. ورغم كافة الظروف غير المواتية، كان هناك نوع من أنواع التعليم، كما ظهر بعض الباحثين المتميزين وخرج من الجامعة بعض المواطنين ذوي الثقافة الأفضل.

تمصير هيئة التدريس

إبان عهد فؤاد الذى استمر تسعة عشر عاما، أرسلت الحكومة عددا مذهلا من طلاب البعثات إلى الخارج بلغ ألفا و٧٩٤طالبا، كما سافر خارج البلاد ٤٤٤ طالبا في الفترة من ١٩٣٥حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية[٦١]. ورغم ارتفاع نسبة الطلاب المتخاذلين، إلا أن أولئك الذين عادوا حاملين درجة الدكتوراه حلوا بالتدريج محل معلميهم الأجانب.

ويبين جدول (٩) كيف كان الطلاب المصريون يشكلون قلة في كلية الآداب أول الأمر. وكان معظم طلاب الجيل الأول مازلوا في الثلاثينيات من العمر؛ مثل طه حسين ومنصور فهمي، وأحمد أمين، وعالم المصريات سليم حسن، والمؤرخ شفيق غربال، ثم محمد كمال مرسي من كلية الحقوق – أصبح عميدا فيما بعد– وكانوا حريصين على إظهار حماستهم. أما على إبراهيم خريج كلية الطب، فيكبرهم بسنوات قليلة، وكان عمره ٤٥عاما سنة ١٩٢٥.

وبسبب نفوذ السفارة البريطانية الهائل في ذلك الوقت، والمقارنة التي أبداها الأساتذة الفرنسيين والبريطانيين، بالإضافة إلى الأفكار التحررية المرتبطة بالبعثات التعليمية، وما يستلزمه تدريب المصريين من وقت، فقد أدى كل ذلك – مجتمعا – إلى أن يستغرق تمصير الجامعة ما يربو على ثلاثين عاما بعد إعلان عام ١٩٢٢. وفي أحيان نادرة، ساعد البريطانيون على التعجيل بالتمصير عندما كانوا يفضلون تعيين مصري، بدلا من أستاذ ينتمي إلى قوة منافسة ؛ ففي ١٩٢٧ اعتقد البريطانيون أن المصريين ربما

يكونون من الناحية السياسية – أفضل من المستشرقين الألمان، فعملوا على تعيين عميد من أهل البلاد لكلية الحقوق، بدلا من عميد فرنسى[٦٢].

ولم تكن مفاجأة أن تصبح كلية الحقوق أول كلية تحظى بعميد مصرى، لأن المصريين كانوا يدرسون القانون فى فرنسا قبل ذلك بعشرات السنين، كما كان عمر مدرسة الحقوق فى القاهرة أكثر من خمسين عاما، بالإضافة إلى أن معظم رجال السياسة فى الحكومة والمعارضة من المحامين، وقد اعتبرت المحاماة أرفع المهن من حيث الوجاهة الاجتماعية. وبعد رحيل آخر مدير إنجليزى للمدرسة مباشرة، تولى المنصب على ماهر ثم مصرى آخر ثم جاء عميد فرنسى ليعيد تنظيمها لمدة عام واحد، وبعده أصبح كل عمداء الكلية من المصريين[٦٣].

وتليها كلية الطب ؛ حيث تولى المصريون وظائف هيئة التدريس التى خلت فجأة أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم تسارعت عملية التمصير بعد ذلك. فأصبح على إبراهيم، فى ١٩٢٩، أول عميد مصرى للطب منذ التسعينيات من القرن التاسع عشر، ثم أصبح جميع من خلفوه فى المنصب من المصريين[٦٤].

وفى كلية الآداب، كان لويد يأمل أن يحل عميد إنجليزى محل العميد الفرنسى الذى غادر البلاد، إلا أن طه حسين فاز بالمنصب، واستمر بعد ذلك فى أيدى المصريين[٦٥].

ثم تأتى كلية العلوم فى مؤخرة الكليات الأساسية بالجامعة، فقد تعين عليها أن تبدأ من الصفر عام ١٩٢٥، وتولى على مشرفة العمادة فى ١٩٣٦ بدلا من "بانجهام"، ومنذ ذلك الحين أصبح عمداء الكلية من المصريين[٦٦].

وحظيت المدارس العليا للزراعة، والعلوم البيطرية، والتجارة، بمديرين مصريين منذ العشرينيات، فى حين استقدمت كليتا الهندسة والعلوم – مثلما فعلت كلية الحقوق – عميدين أجنبيين، لفترة وجيزة بغرض إعادة تنظيمهما عندما انضمتا إلى الجامعة. ولا يدخل فى هذا الإطار أيا من الأزهر أو دار العلوم، لأنهما وحدهما بين المدارس العليا اللتان لم يرأس أيا منهما أجنبى على الإطلاق[٦٧].

وحتى في ظل العمداء المصريين، هيمن الأوربيون على أقسام اللغات : الفرنسية، والإنجليزية، واللاتينية، وقسم الآثار الإسلامية - وهي مجالات كان الاعتياد على تعلمها محليا إما ضعيفاً أو غائباً - إلى أن وقعت التحديات الوطنية مع إنجلترا وفرنسا في الخمسينيات، فأسدلت الستار على هذه الهيمنة تماما، وكان الأوربيون حتى ١٩٤٥ يرأسون خمسة من الأقسام التسعة بكلية العلوم ؛ استمر ثلاثة منهم في مناصبهم حتى الخمسينيات[٦٨].

تعريب لغة التعليم والنشر :

سارت عملية تمصير هيئة التدريس بكليتي الآداب والحقوق جنبا إلى جنب مع حركة التحول إلى اللغة العربية كلغة أولى للتعليم. ويستثنى من العمليتين المستشرقون الغربيون الذين كانوا يحاضرون بالعربية، وكذلك المصريون في أقسام اللغات الأجنبية، ولديهم مبررهم للتدريس بالإنجليزية أو - أحيانا - الفرنسية. أما في كليتي الطب والعلوم، فكانت الصراعات على أشدها بشكل ملموس بين دعاة القومية ودعاة العالمية فيما يتعلق بقضية اللغة؛ حيث يطالب دعاة القومية بأن تكون العربية لغة التدريس والمطبوعات الدراسية، إلا أن الرغبة في مسايرة العلوم في أنحاء العالم، ونيل الاعتراف الدولي كانا حافزين قويين على استخدام اللغة الإنجليزية.

وتلقي حالة علي مشرفة - عميد كلية العلوم منذ ١٩٣٦ حتى ١٩٥٠ - الضوء على هاتين القضيتين ؛ فقد كان علي مشرفة - المولود في دمياط ١٨٩٨ - طالبا نجيبا رغم فقده والده قبيل دخوله امتحان الشهادة الابتدائية مباشرة، ثم توفيت والدته قبيل امتحان شهادة التوجيهية. وسلك سبيل العلوم من خلال مدرسة المعلمين العليا، ثم أنقذته المنحة الدراسية الحكومية إلى جامعة ليفربول من الوظيفة التي لم يكن هناك مفر منها وهي التدريس بالمدارس الثانوية. وواصل دراسته للحصول على درجة البكالوريوس من جامعة لندن، ثم نال الدكتوراه في الفلسفة من الكلية الملكية بلندن في سن الثالثة والعشرين، ليضيف إليها بعد ذلك الدكتوراه في العلوم، ويصبح زميلا للجمعية الملكية؛ وكانت كل من درجتي الدكتوراه هي الأولى من نوعها بالنسبة للمصريين في بريطانيا[٦٩]. وجاء العام ١٩٢١ -الذي فاز فيه اينشتين بجائزة نوبل، ومشرفة يتقدم حثيثا في مجال الفيزياء الكمية، باحثا - بصورة

حسابية - النتائج التي توصل إليها كل من "زيمان" و"ستارك" [فقد لاحظ زيمان أن المجال المغناطيسي بقسم كل خط من خطوط الطيف إلى عدة خطوط، كما لاحظ ستارك الأثر المشابه للمجال الكهربائي القوى على خطوط الطيف الصادرة عن الذرات المشعة] وساعد كل من.ج.و.نيكلسون، وأوين و. ريتشاردسون - الأستاذين بالكلية الملكية في نشر أبحاث مشرفة بكل من "المجلة الفلسفية" (ومن محرريها ج ثومسون، الخبير بمعمل كافنديش في كامبردج) ومجلتي نيتشر" و"بروسيدنجز" الصادرتين عن الجمعية الملكية في لندن. وكان زيمان، وستارك، وريتشاردسون، وثومسون جميعهم من الحائزين على جائزة نوبل، فوضع مشرفة - هو الآخر - الجائزة نصب عينيه.

ونشر مشرفة اثنى عشر موضوعا في تلك الصحف خلال السنوات العشر التالية، ولكنه لم ينشر سوى ثلاثة أو أربعة أبحاث أخرى في الثماني عشرة سنة التالية عليها ؛ بعد أن شغلت أمور الإدارة، وتبسيط العلوم الكثير من وقته، كما قام بنشر معظم أبحاثه في هذا المجال داخل مصر. وتكرر نموذج مشرفة بين العلماء المصريين الذين تلقوا تعليميا أجنبيا ولم يهاجروا من بلادهم.

وأدرك مشرفة أن الجمعيات والصحف العلمية أمور لاغنى عنها لأى مجتمع علمي، فبذل قصارى جهده لتشجيعها ورعايتها. وعندما افتتحت كلية العلوم عام ١٩٢٥، كانت الدوريات العلمية المحلية (بالإضافة إلى الدوريات المتعلقة بالطب وغيره من العلوم التطبيقية) لا تضم سوى نشرات الجمعية الملكية الجغرافية، والمعهد المصري - وكلاهما غير مختص أساسا بالعلوم الطبيعية - والمطبوعات التى تصدر أحيانا عن جمعية الحشرات، ومرصد حلوان. وشجع مشرفة الجريدة التى صدرت عام ١٩٣٤ عن كليته، وساعد على إنشاء الجمعية المصرية للرياضيات والعلوم الطبيعية في عام ١٩٣٦ (حيث نشر معظم أعماله الأخيرة في نشرتها "بروسيدنجز") كما ساند الأكاديمية المصرية للعلوم ١٩٤٤ ونشرتها "بروسيدنجز" وأدي عدم انتظام هذه المطبوعات وغيرها من الصحف العلمية، بالإضافة إلى تأخرها في الصدور، إلى إضعاف قيمتها، ولم تكن توزع خارج مصر تقريبا. كما أن

البلدان النامية عموما - باستثناء الهند - لم تحظ بأى ذكر في المراجع العلمية الدولية، حتى فى السنوات الأخيرة[٧٠].

وكان مشرفة يردد كثيرا فى محاضراته أن اللغة العربية كانت يوما ما اللغة العلمية الدولية بالنسبة للعالم الإسلامى ومنطقة البحر المتوسط، كما عمل بجدية على إحياء اللغة العربية كلغة علمية حديثة. فكان يلقى محاضرات عامة بالعربية، ووضع كتبا مدرسية فى الرياضيات وكتبا علمية مبسطة باللغة نفسها، وشجع زملاءه على ترجمة المراجع العلمية إلى العربية. وأصبح قسم الرياضيات بكلية العلوم أول قسم تتكون هيئة تدريسه بالكامل من المصريين الأمر الذى أسفر عن إدخال اللغة العربية إلى قاعات الدراسة.

ورغم ما قدمه مشرفة من تضحية نسبية بأبحاثه فى سبيل تبسيط العلوم وتعريبها، أدت الاعتبارات العلمية، ومعارضة معظم أساتذة العلوم إلى بطء انتشار اللغة العربية كلغة للتدريس والنشر. وكان المتحمسون من دعاة التعريب - ومعظمهم من غير أساتذة العلوم - يدفعون بأن العلم لا يمكن أن يمد جذوره فى مصر إذا ظل حبيسا داخل حدود الإنجليزية، التى لا يجيدها سوى أقلية صغيرة. فاستمرت محاولات ابتكار مفردات علمية وإصدار كتب دراسية علمية مواكبة للعصر باللغة العربية، ولكن العلوم العالمية كانت دائما هدفا يتحرك بصورة أسرع. وفى عام ١٩٤٥ - بعد تسع سنوات من تولى مشرفة العمادة - لم يكن يستخدم كتبا دراسية بالعربية سوى قسمين من بين الأقسام التسعة فى كليته، حتى فيما يتعلق بالمناهج الأولية[٧١]. وفى عام ١٩٨٣، بعد ما يزيد عن ثلاثين عاما من وفاة مشرفة، وبعد ضغوط التعريب فى ظل عبد الناصر، أصبحت معظم مقررات السنة الأولى بكلية العلوم تدرس بالعربية، كما تم تعريب منهج الرياضيات للسنة الثانية، بينما يجرى تعريبه بالنسبة للسنة الثالثة[٧٢]. أما بقية الأقسام فلم تكن فى عجلة من أمرها لمواصلة التعريب، ويقول أحد الأساتذة : *"بإمكاننا دائما أن نؤجل محاولات التعريب، بالقول أن علينا الانتظار حتى يتم ابتكار مفردات عربية فى مجالنا"*[٧٣]. كما *استمرت النشرة الصادرة عن الكلية* "بوليتين" تصدر بالإنجليزية.

وهكذا، استمرت قضية الاعتماد الثقافى على الغرب رغم النجاح فى تمصير هيئة التدريس بالجامعة.

وسوف يتحدث الفصل السادس عن موضوع اخر من موضوعات الكتاب الأربعة وهو تكافؤ الفرص أو المدخل الاجتماعى للجامعة.

الـهـوامـش

١- R.S. Patterson, memo of April 9 , 1925.
- Fo 471/15956/ J1138 , *Allenby to Chamberlain*, April 29, 1925.

٢- - Fo 371/ 13876 / j1015, *lloyd to Chamberlain*, April 6, 1929, and FO 371 / 11591 / j 523, loyd to FO , march 1, 1926.

٣- - *Memorandum by Sir Robert on the General Cultural position in Egypt*, p. 7 in FO 395 / 550 / p 2759, *Lampson to Eden*, June 11, 1937.

٤- - FO 371 / 10906 / j2173, *Henderson to Chamberlin*, july 11, 1925.

٥- - FO 371 / 13876 / j 1015. *lloyd to Chamberlain*, April 15 , 1929.

وعن الفرنسيين فى الجامعة والمدارس العامة أنظر:

- Robert Carnoy , *la Colonie francaise du Caire* (doctorate en droit thesis, faculte du Droit, paris, july 18, 1924.

نشرت مع بعض التعديلات فى باريس ١٩٢٧ - صـ ١٣٦، ١٤٤ - ١٩٤٥

٦- حول الصراع الانجليزى - الفرنسى المبكر فى مدرسة الحقوق أنظر :

- Donald. m. Reid , Lawyers and Politics in the Arab world , 1880 - 1960. innesota, 1981., pp. 19 - 20.

٧- - FO 371/11591/ j 523, lloyd to FO, march 1, 1926. FO 37/1159/ j 642, lloyd to chamberlain, march 7, 1926 "List of Forign Officials Employed by Egypt in Government".

٨- - Robert Graves, *Good bye to All that* (london 1930) p. 430.

٩- - Malcolm Muggridge, *Chronicles of wasted time*, I the Green Stick (london , 1962) pp. 155 - 156.

١٠- عن احتجاج باريس أنظر:

- FO 371 / 13876 / j1895, *W. Tyrrell to Henderson* , july 3 , 1929.

١١- - FO 371 / 13876 / j1015 , *lloyd to Chamberlain* , April 6, 1929.

وحول هذه الفقرة عموما أنظر:

- *Henderson to Shamsi* february 9, 1928. in FO 371 / 13129 / j658 , lloyd to Chamberlain february 24 , 1928.

١٢- - FO 371 / 12360 / j3031, *Henderson to lloyd*, October 21 , 1927.

١٣- - l'Espoir, March 28, 1926.

- FO 371/11591, J 801, *Lloyd to Chamberlain*, March 28, 1926. قصاصه مرفقه طى

١٤- *Lloyd to Chamberlain*: FO 371/12382/J 1114, April 22, 1927; FO 371/12382/ J 1614; June 3, 1927; FO 371/13130/ J 1818, June 3, 1928.
انظر أيضا : FO 371/12383/ J 3004, *Henderson to Chamberlain*, October 21, 1927.

١٥- Afaf al. Sayyid Marsot, *Liberal Experiment*, p 226
عن تعاون لطفى رغما عنه انظر :
- FO 371/13130/ J 1923, Hoare to FO, Septemberb, 1928, and FO 371/13130/ J 3056, Hoare to Cushendun, October 26, 1928.

١٦- FO 371/13876/ J 1015, *Lloyd to Chamberlain*, April 6, 1929.

١٧- FO 371/13866/ J 682 *Lloyd to FO*, March 11, 1929.

١٨- FO 371/13866/ J 875 *Lloyd to Chamberlain*, March 22, 1929.

١٩- FO 395/525/ P 2909, K.R. Janstone minute in response to PQ, "*British Education in Egypt and the Near East*," August 27, 1935.

٢٠- FO 371/12382/ J 1114, *Lloyd to Chambertain*, May 1, 1927.
حول هذه الفقره عموما أنظر تقرير سارولى فى ديسمبر ١٩٢٦ .
"*Interim Report on the Reorganisation of the Egyptian University*," in Fo 371/18008/ J 2053, Sencourt to Thompson, August 29, 1934, and Fo 371/12382/ J 553, February 27, 1927, Lioyd to Chamberlain.
ومذكرة وزارة الخارجية البريطانية الملحقة به .

٢١- FO 371/19088/ J 6825, Lampson to Simon, February 8, 1935.

٢٢- FO 371/18006/ J 1518, *Lampson to Simon*, June 14, 1934.

٢٣- Grares, *Good-bye*, pp. 418, 412, 433.

٢٤- FO 371/23352/ J 152, *Croom-Johason to Cavendish-Bentick*, January 11, 1939; FO 371/23352/ J 1701, April 24, 1939, Wardlaw-Milne to Butler.

٢٥- FO 371/233352/ J 731, *Lloyd to Cadogan*, February 16, 1939.

٢٦- FO 924/38/LC 89, *Killearn to FO*, June 30, 1944,
ويحتوى : Killearn to Nahhas, June 30, 1944.

٢٧- نقلا عن : FO 371/24632/ J 798, *Lampson to Norton, March 1, 1940, and Fo 371/23352/ J 1275, Lampson to Oliphant*, March 17, 1939.

٢٨- Fo 395/524/ p 1490, Lampson to Simon, April 20, 1935- "*Report of the High Commisiones's Advisory Committee on British Edncation and Culture in Egypt*"; FO 371/13130/ J 1837, Wood to Murray, June 13, 1928; FO 371/13130/ J 1857, Lloyd to FO, June 16, 1928.

٢٩- حول هذه الاستشهادات ، انظر :

- *Lord E. Percy to Chamberlain*, April 14, 1928, in; FO 371/13130/ J 1295, Wood to Seby .

٣٠- - FO 371/18006/ J 1518, *Lampson to Simon*, June 14, 1934.

٣١- على سبيل المثال : - FO 371/663/ L 1071, *Lampson to FO*, March 3 , 1942; FO 371/663/ L 1293, *Lampson to* FO, April 8, 1942; FO 371/788/ CRKL 21/10, Cairo Chancery to FO, January 15, 1950.

٣٢- - Graves, *Good- Bye*, P. 406.

٣٣- - Muggridge, Chonicles, 2: 151.

٣٤- على سبيل المثال : - R.S Strang, *"Note on the Conditions of Service of British Professors and Lecturers in the Faculty of Arts,"*
في : FO 371/524/p1490, *Lampson to Simson*, April 20, 1935.

٣٥- - FO 370/664/L 4307, *Lampson to FO*, November 18, 1942.

٣٦- - FO 371/13130/ J 3138, *Hoare to Cushendun*, Octber 27, 1928.
والشكوى من ذلك في : : *"La fin de L'Universite Egyptienne"*, April 1, 1929, in : FO 371/13876/ J 1015, April 6, 1929.

٣٧- - FO 371/10906/ J 2173, *Henderson to Chamberlain*, Apirl 5, 1928.

٣٨- - Jean- Jacques Waardenburg, *Les Universites dans Le Monde arab actuel* (2 Vols. Pariss, 1966) PP. 133, 138; B.L. Carter, *"On Spreading the Gospel To Egyptians Sitting in Darkness : The Political Problem of Missionaries in Egypt in the 1930"*, Middle East Studies 20 (1984) : 32.

٣٩- تقديم جامعة القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ صـ ٢١٢ ، و(حول نالينو) : *مجمع اللغة العربية ... الجزء الأول المجمعيون* صـ صـ ٢٢٨ - ٢٢٩ .

٤٠- - FO 371/180006/ J 1315, *Lampson to Simon*, May 29, 1934; FO 395/550/ p 2759, Lampson to Eden, June 11, 1937.

٤١- عن "ليتمان" و"شاده" انظر مصادر الفصل الثاني (حاشية ٦٢ ، ٦٥) . وعن "شاخت" انظر : - Bulletin of the School of Oriental and African Studies 33 (1970): 378-81, and Journal of the American Oriental Society 90 (1970) : 163 - 67.
وعن "برجستراسر" و"كراوسي" انظر : نجيب عقيقي - *المستشرقون* الجزء الثاني صـ صـ ٤٥٠ - ٤٥١ ، ٤٧٢ . وعن "جنكر" انظر : - Warren R. Dawson, *who was ho in Egyptology* (London 1972), 154-55.
وعن شونبرج انظر : - *Fouad 1 National Research Council, Guide to Scientific and Technical workers in Egypt* (cairo, 1953) P. 66.

٤٢- - FO 371/17023/ J 1080, *Minute by Peterson*, May 5, 1933.

٤٣- عن المحاضرين : - FO 371/23352/ J 468, *Lampson to Halifax*, January 23, 1939.

وعن جنكر انظر : FO 395/567/ p3361, *Lampson to FO,* November 28, 1938, and FO 371/23352/ J468, *Lampson to Halifax,* January 23, 1939.

٤٤- FO 924/170/LC 4111, *Wayment to Bryan* September 18, 1945.

عن القرار أنظر : FO 924/171/LC 4826, Speaight To FO, October 16, 1945. -

٤٥- D.J. Enright, *Academic Year* (London, 1955) P. 18.

٤٦- Graves, *Good- Bye*, p. 411.

٤٧- FO 371 / 1111591/ J 6422, *Lloyd to Chamberlain,* March 7. 1926; Graves, *Good-bye*, p. 413.

٤٨- Sarolea, "*Intrim Report,*" p. 303, in : FO 371/18008/ J 2053, *Sencourt to Thompson*, August 29, 1934.

٤٩- FO 371/12383, *Lloyd to Chamberlain*, June 3, 1927.

٥٠- Dobree, "*Report on the Facuty of Arts*" p. 7:
ضمن : FO 371/12382/ J 1114, Cairo Chancery to FO May 1, 1927.

٥١- Graves, *Good bye*, p. 412.

٥٢- محمود سليم سالم – مقابلة للمؤلف ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ .

٥٣- Dobree, "*Report.*" p.2.

٥٤- Muggridge, Chronicles 1 : 153, 154.

٥٥- *Lloyd to Percy*, in: FO 371/13129/ J 252, Wood to Patrick.

٥٦- Graves, *Good-bye*, p. 423,413.

٥٧- Enright, D.J. Academic Year. London, 1955. p. 18.

٥٨- Graves, *Good-bye*, pp. 422,414.

٥٩- Sarolea, "*Interim Report,*" p. 299.

٦٠- Dobree, "*Report,*" p. 4.

٦١- Matthews, Rodric D., and Matta Akrawi. *Education in Arab Gountries of the Near East*-Washington, Dc, 1949, p. 90.

٦٢- FO 371/1283/J 3004, *Henderson to Ghamberlain*, October 21, 1927.

٦٣- FO 371/12383/J 2810, *Henderson to Lloyd*, Octoberl, 1927.
وقائمة عمداء الحقوق فى : العيد الماسى : سجل تاريخى بمناسبة ١٦ ربيع الأول ١٤٠٤هـ ، ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ م . صـ صـ ٨٧-٨٨ .

٦٤- *Naguib Bey MahFouz, The History of Medical Education in Egypt* (Cairo, 1936), pp. 94-95.
قائمة العمداء فى : العيد الماسى ... صـ صـ ١٢٥-١٢٩ .

٦٥- FO 371/12383/J 2810, *Hendeson to Lloyd*, October 1, 1927, and FO 371/14650/ J 3011, *Hoare to Henderson*, August 25, 1930,.

و: كوكب الشرق ، كما نقلته الإيجبشيان جازيت ٥ مارس ١٩٣٢ . وقائمة عمداء الآداب في : *العيد الماسي* ... صـ صـ ٧١-٧٢ .

٦٦- قائمة عمداء كلية العلوم في : *العيد الماسي* .. صـ صـ ١٠٢ - ١٠٣ .

٦٧- قوائم عمداء كليات الزراعة ، والطب البيطري ، والتجارة ، والهندسة ودار العلوم ، في *العيد الماسي* : صـ صـ ١٣٩ ، ١٧٢ ، ١٥٧ ، ١٣٧ ، ١٦٥ - ١٦٦ . ويبدو أن هناك خطأ في تسجيل المديرين المعيدين لمدرسة التجارة العليا منذ انشائها في ١٩١٣ (صـ ١٥٧) . و: ملفات جامعة القاهرة : ١١/٨٠٥ *"لجنة الجامعة . مسودة التقرير الموسمي الثاني"* صـ ١٥ تسجل اسم "فريزر" كمدير لها .

٦٨- جامعة فؤاد الأول ، كلية العلوم ، دليل الكلية للسنة الدراسية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ . و: *الآثار العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم بجامعة القاهرة* (١٩٥٠) صـ صـ ١ ، ٩٩ ، ١٢٩ .

٦٩- سيرة ذاتية في : محمد محمود الجوادي : *"مشرقة بين الذرة والذروة"* (القاهرة ١٩٨٠) . و: عبد المنعم الدسوقي *"الجامعة المصرية"* - صـ صـ ١١٥ - ١١٦ . وعن مؤلفاته المنشورة أنظر : الآثار ... كلية العلوم (١٩٥٠) صـ صـ ٨٨ - ٨٩ .

٧٠- عن الهند ، انظر : Davidson Frame, Francis Narin, and Mark p. Carpenter, *"The distribution of World Science,"* Social Studies of Science, 7 (November 1977) : 504.

٧١- كلية العلوم : دليل ... ١٩٤٥ - ١٩٤٦ صـ صـ ٢٩ - ٥٤ .

٧٢- مقابلات مع ثمانية أساتذة بجامعة القاهرة ، كلية العلوم في ١٩٨٣ . وعن قضية التعريب الآن ، انظر : Ziauddin Sardar, *Science and Technology in the Middle East; A Guide to Issues, Organizations, and Institutions* (London, 1982) pp. 16-18.

٧٣- اتصالات خاصة اجراها المؤلف .

[٦]
قضايا التكافؤ : جامعة لمن ؟

وسط أحداث الصراع الإنجليزي - الفرنسي، واستمرار عملية التحول إلى هيئة تدريس مصرية، كانت الجامعة المصرية تسعى جاهدة، أيضا، لتحديد جمهور طلابها ؛ فلم تكن قضية التحاق الطلاب بصرف النظر عن دياناتهم مطروحة للنقاش، وانما تركز الجدل حول التحاق الفتيات، كما تركز - وان استتر خلف دعاوى المؤهلات الثقافية - على كيفية إفساح مجال الالتحاق لمختلف الطبقات الاجتماعية.

معركة التعليم المختلط :

أغلقت الجامعة الأهلية قسم الطالبات بها في عام ١٩١٢، فارتدت المرأة المصرية إلى مجتمع الحريم والى العمل الخيرى. واستمرت النساء بعيدات عن الضوء خلال الحرب العالمية الأولى، عندما جعل القمع البريطاني من العمل العام أمرا مستحيلا، الا أن الحركة النسائية لم تمت. فكانت هناك صحيفة بارزة في تلك الايام أطلقت على نفسها أسم "السفور" - من بين كتابها طه حسين، ومحمد حسين هيكل - تمثل حلقه الوصل بين صحيفة "الجريدة" قبل الحرب، وبين صحيفة "السياسة" بعد ذلك. وعادت المرأة إلى العمل العام في ١٩١٩ كجزء من حركة الاحتجاج الوطني على الحكم البريطاني ثم عادت بعد ذلك إلى قضايا المرأة بشكل محدد.

وقد سبقت الحركة النسائية المنظمة في الغرب، نظيرتها المصرية والتركية، بعشرات السنوات فقط لا بقرون، وليس ذلك غريبا، فقد ارتبطت الحركة النسائية الحديثة في كل مكان، بالمتغيرات التي صاحبت صعود الاقتصاد الرأسمالي في العالم. ورغم أن مصر لم تكن تعتبر من البلدان الصناعية عام ١٩١٤، الا أنها كانت قد التحمت على نحو لا فكاك منه بالسوق العالمي الذي يهيمن عليه الغرب. وكانت الحركة النسائية الأمريكية المنظمة قد ظهرت في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، كما ظهرت الحركة النسائية البريطانية في الخمسينيات من نفس القرن. ورغم شعارات المساواة التي أعلنتها الثورة الفرنسية، عاني دعاة المساواة بين المرأة والرجل

من انتكاسات متوالية ولم تحصل النساء في فرنسا وإيطاليا على حق الانتخاب حتى عام ١٩٤٥، قبل أن تحصل عليه النساء في مصر بأحد عشر عاما فقط[١].

وفي ١٩١٩، أثبت نساء مصر وجودهن كوطنيات قبل التركيز على قضايا المرأة. وكما كان الحال مع "خالدة أديب" في تركيا[٢]، أصبح نشاطهن الوطني والنسائي تعبيرا مزدوجا عن نفس الروح القتالية. وفي أوربا – ماقبل عام ١٩١٤ – أيضا، حققت نساء المناطق التي يحكمها الأجانب شهرتهن كوطنيات قبل الاهتمام بقضايا المرأة[٣]. كما شابه دعاة الحركة النسائية المصرية أقرانهم الغربيين في التركيز أساسا على قضايا أخرى غير حق التصويت.

وفي أحد أيام شهر مارس عام ١٩١٩، الذي كان يموج بالاضطرابات، فوجئ سكان القاهرة حين شاهدوا حشدا يتكون من حوالي ثلاثمائة محجبة من *"بنات الأصول الثائرات"* [٤] في مسيرة عبر الشوارع، يطالبن بالاستقلال، والإفراج عن زغلول ورفاقه الوفديين. أما أولئك اللواتي وقعن العريضة التي أرسلنها للسلطات البريطانية ؛ فجميعهن تقريبا من زوجات الباشوات أو البكوات. وتصدر القائمة اسم حرم حسين رشدي – قرينة رئيس الوزراء – تلاه اسم حرم سعد زغلول، والثانية كانت من أصول أرستقراطية تركية، وسرعان ما ستصبح رمزا وطنيا *(أم المصريين)* إلى جانب زوجها الشهير. أما التوقيع الثالث فكان مختلفا : هدى شعراوي حرم علي باشا شعراوي ؛ حيث أفصحت عن هويتها الشخصية بالإضافة إلى تعريف نفسها نسبة إلى زوجها.

وبعد مرور أربعة أيام على الاحتجاج الاول، قامت قوات بريطانية منعدمة اللياقة، بالتحفظ على مظاهرة ثانية من النساء، وإيقافهن واقفات تحت الشمس طيلة ساعتين حتى تكفل القنصل الأمريكي بإطلاق سراحهن. وبعد إعلان عام ١٩٢٢، نجحت هدى شعراوي ورفيقاتها في الانتقال إلى الاهتمام بالمظالم الواقعة بشكل خاص على جنسهن ؛ ففي عام ١٩٢٣ خلعت هدى شعراوي النقاب عن وجهها فجأة، ثم أسست "الاتحاد النسائي المصري" (جمعية هدى شعراوي الآن) الذي ظلت ترأسه حتى وفاتها بعد ذلك بأربعة وعشرين عاما. وعملت زوجة طه حسين ضمن مجلس إدارة الاتحاد[٥]، كما

تولت سيزا نبراوى تحرير نشرته الرئيسية *"المرأة المصرية"* الصادرة بالفرنسية، الأمر الذى يوضح كيف تعين على الحركة أن تتجاوز جمهور الطبقه العليا والتجمعات الاجنبية حتى تستطيع أن تحقق انتشارا واسع النطاق. وبعد الحرب العالمية الثانية، برزت إلى الصدارة عناصر أكثر راديكالية من بين دعاة الحركة النسائية من خارج الاتحاد[6].

واتبعت الكثيرات من نساء الطبقة العليا والمتوسطة نموذج هدى شعراوى فيما ترتدينه من ملابس، وهدمت نساء أخريات الغرض من الحجاب بينما حافظن على الشكل، فغطين وجوههن بقماش من الشيفون الشفاف الذى لا يخفى شيئا[7] [أما برقع الزفاف والبراقع على قبعات النساء فلها سمة رمزية مشابهة فى الغرب] وقد ظلت الملكة نازلى قرينة الملك فؤاد - محجبة ومنعزلة تماما، فى حين ساير الملك فاروق وزوجته فريدة تطورات العصر ؛ ويظهر طابع البريد - الذى صدر عام ١٩٣٨ بمناسبة زفافه - الملكة حاسرة الرأس ترتدى ثوبا أوربيا إلى جانب عريسها [8] (حدث ذلك بعد مرور خمسة عشر عاما فقط منذ تجاهل فؤاد عرفا أسلاميا آخر، حين وضع صورته على طوابع البريد على قطع العملة المعدنية).

وفى العشرينيات من القرن الحالى سنت التشريعات التى حسنت، على نحو طفيف، من حقوق النساء عند الزواج والطلاق، ولكن كان على التعديلات التالية أن تنتظر حتى صدور قانون السادات عام ١٩٧٩؛ فمازالت هيبة الشريعة وقوة العرف الاجتماعى تجعلان من الصعب على رجال السياسة مناصرة المساواة القانونية بين الجنسين. وقد حصلت المرأة المصرية على حق التصويت عام ١٩٥٦، وبعد ذلك بستة أعوام أصبحت حكمت أبوزيد أول سيدة فى مصر تدخل الوزارة. وفيما بعد، أضحى مألوفا أن تتولى السيدة التى تختار ضمن مجلس الوزاراء وزارة الشئون الاجتماعية[9].

وفيما يتعلق بالتعليم، نص دستور ١٩٢٣ على أن تعليم البنات الزامى مثلما هو بالنسبة للبنين[10]، بيد أن تنفيذ ذلك جرى بصورة بطيئة للغاية ؛ فعندما شقت سهير القلماوى وعدد آخر من الفتيات طريقهن للجامعة المصرية أواخر العشرينيات، كانت نسبة الأميات ٩٦٪ بين نساء بلدهن فوق سن العاشرة (٧٦٪ نسبة الأمية بين الذكور)[11].

ولم يكن التعليم المختلط قضية مثارة عند افتتاح الجامعة العامة لأول مرة، ففي تلك السنة فقط، بدأت أول مدرسة عامة إعداد الفتيات لنيل شهادة التوجيهية. وبعد ذلك بعشر سنوات، أصبح هناك سبع مدارس ثانوية للبنات[١٢]. وبعد تخريج أول دفعة من طالبات المدارس الثانوية أجبرت الجامعة على مواجهة التحدى.

ورغم أن ست فتيات كن قد التحقن بالسنة الإعدادية لكلية الطب عام ١٩٢٨، الا أن المسألة لم تكن قد حسمت بعد عندما تقدمت سهير القلماوى – خريجة المدرسة الأمريكية للبنات – ومعها عدد أخر من الفتيات، بطلب الالتحاق بالجامعة فى العام التالى. وكانت الجامعة الاويكية القاهرة قد قبلت أولى الطالبات بها فى عام ١٩٢٨ ؛ وهى ايفا حبيب المصرى[١٣].

ولم يكن مدير الجامعة لطفى السيد – بالرغم من حذره – رافضا لالحاق الطالبات بالجامعة، فقد سبق لوالده – وهو العمدة المتمسك بالتقاليد – أن فاجأ أقرباءه بإرسال بناته غير المتزوجات إلى المدرسة[١٤]. كما ايدت صحيفة "الجريدة" تعليم الفتيات. بينما شعر رجال الإدارة الإنجليز فى الجامعة بالقلق، ورفض العميد "بانجهام"، عميد كلية العلوم، إلحاق سهير القلماوى بها، فاخذ طه حسين الأمر على عاتقه ورحب بها بالإضافة إلى أخريات – للالتحاق بكلية الآداب التى كان هو عميدها[١٥]. وفى غضون عام أو اثنين قبلت كليتا الحقوق، والعلوم، والمدرسة العليا للتجارة – وكانت ما تزال مستقلة – التحاق الفتيات بصفوفها. اما كليات الهندسة، والزراعة، والطب البيطرى، فكانت بعيدة للغاية عن اهتمام الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة فى مصر (مثلما هو نفس الحال فى الغرب)، فلم تلتحق الفتيات بها حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفى ١٩٥٣، سقط أخر معقل كان مقصورا على الذكور فى جامعة القاهرة ؛ حين التحقت الفتيات بدار العلوم[١٦]. وشكل قرار دار العلوم، بدوره، تحديا لجامعة الأزهر، التى اضطرها عبد الناصر أخيرا لفتح أبوابها أمام الفتيات عام ١٩٦٢ ورحبت أقلية من دعاة الإصلاح فى الازهر بهذا التغير، بأنهم لا يستطيعون ترك المرأة فى البيت بعيدا عن مجالات المعرفة،

والعقيدة، واللغة التى تتميز فيها جامعة الأزهر[١٧]، وهكذا أصبح لدى الفتيات المتدينات بديلا دينيا عن التعليم الجامعى العام.

ولا تستطيع الجامعات الغربية ان تدعى لنفسها أفضلية فى هذا الصدد؛ فالمساواة القانونية التى حصلت عليها نساء الغرب فى قاعاتها لم تبدأ إلا من القرن الحالى، كما أن ممارسة هذه المساواة لم ترق بعد إلى الصورة المثالية. وبالرغم من أن كليات البنات فى أكسفورد وكامبردج ترجع إلى القرن التاسع عشر، الا أنها لم تحصل على المساواة الكاملة فى وضعها داخل تنظيم الجامعة مع كليات البنين المناظرة لها إلا عام ١٩٤٧ بالنسبة لجامعة كامبردج، وفى الستينيات من القرن الحالى بالنسبة لجامعة أكسفورد. أما جامعة لندن، التى لم تكن مقيدة بالتقاليد، فمنحت أول فتاة درجة جامعية نظامية انجليزية فى ١٨٧٨، كما عينت أول سيدة فى منصب الاستاذية عام ١٩١٣. ومع أن النساء فى فرنسا استطعن متابعة الدراسات الطبية منذ عام ١٨٦٦، كما استطعن حضور المحاضرات العامة فى الكليات الأخرى، الا أن أيا منهن لم تستطع التقدم لنيل شهادة علمية إلى أن بدأت المدارس العامة فى إعدادهن لنيل شهادة البكالوريا عام ١٩٠٥ وبعد خمس سنوات التحقت أولى الفتيات بمدرسة المعلمين العليا المرموقة[١٨].

ويثير موقف "شوقى ضيف" من التعليم المختلط فى كلية الآداب، تردد المرء فى قبول فرضية أن أصول الحركة النسائية ترجع إلى الغرب وحده. فشوقى ضيف الذى سيصبح فيما بعد أستاذا للغة العربية، لم يكن يشير إلى أوربا – التى لم يكن قدرآها أبدا – وانما كان يضرب المثل بالمدرسة الابتدائية فى قريته، حيث كان الأولاد والبنات يدرسون معا[١٩].

وفى عام ١٩٣٣ كانت سهير القلماوى، وفاطمة سالم سيف، وطالبتان غيرهما من الآداب بالإضافة إلى نعيمة الايوبى من الحقوق ؛ أول من تخرج من الجامعة من الفتيات[٢٠]. ومنذ ذلك الحين بدأت نسبة الفتيات المسجلات فى كشوف التعليم العالى تتزايد فى بطء ؛ من ٠,٤٪ عام ١٩٣٠ إلى ٧٪ فى عام ١٩٥٠ وفى عام ١٩٦٠ وصلت النسبة إلى ١٧٪، ثم ٢٦٪ فى عام ١٩٦٩، أما فى عام ١٩٨٣ فقد بلغت ٣٣٪ بل أن الفتيات عام ١٩٧٩ شكلن أغلبية بين طلاب كليتى الصيدلة والاقتصاد والعلوم السياسى بجامعة القاهرة. كما انخفضت نسبة الأمية بين الإناث من ٩٦٪ فى عام ١٩٢٧ إلى ٨٤٪

سنة ١٩٦٠. ومن المتوقع أن يكون الفارق أكبر في الفترة التي تلت ذلك[٢١].

وإضافة إلى ماروته عائشة عبد الرحمن عما واجهته من صعوبات باعتبارها احدى الرائدات، يصور الأديب الروائي نجيب محفوظ - وكان طالب فلسفة بالجامعة - الضجة التي أثارها التعليم المختلط بين زملائه من الطلاب الذكور *كان الزميلات عام ١٩٣٠ قلة لا يتجاوزن العشر عدا. وكان يغلب عليهن طابع الحريم، يحتشمن في الثياب ويتجنبن الزينة ويجلسن في الصف الأول من قاعة المحاضرات كأنهن بحجرة الحريم بالترام. لا نتبادل تحية ولا كلمة... وفي ذلك الجو المترمت المكبوت تألقت سعاد وهبي كأنها نجم هبط علينا من الفضاء... لونت بخفة الوجنتين والشفتين، وضيقت الفستان حتى نطق وتبخترت في مشيتها اذا مشت، وكانت تتعمد أن تدخل القاعة متأخرة بعد أن نستقر في مجالسنا ويتهيأ الأستاذ لإلقاء محاضرته، ثم تهرول كالمعتذرة فيرتج ثنياها النافران فتشتعل الفتنة في الصفوف... ولخذ الطلبة الوقورون - الريفيون خاصة - يناقشون الظاهرة السعادية ويتساءلون عن عواقبها الوخيمة. وسرت عدوى اهتمامهم إلى الدكتور ابراهيم عقل... وانتهز فرصة اضطراب قاعة المحاضرات لارتجاج الثديين النافرين... ثم قال : يجب أن يوجد فرق هائل بين قاعة المحاضرات بجامعتنا وبين صالة بديعة "!*

فضجت القاعة بالضحك في غير موضعه

"تذكروا اننا جميعا - نساء ورجالا - هدف لمجهر الناقدين وأن جمهرة منهم لم تسلم بعد بمبدأ اختلاط الجنسين في الجامعة، بل بمبدأ تعليم الفتاة تعليما عاليا" [٢٢].

وحصلت عائشة عبد الرحمن - المعروفة باسم بنت الشاطئ - على التعليم باصرارها القوى وحده، في عالم يهيمن عليه الرجال وكانت أمها تشجعها على الدراسة، كما ألحقها والدها - الذي تلقى تعليمه بالازهر - بالتعليم الأولى. غير أنه ذهب بنفسه ليسحب أوراقها، عندما تقدمت للالتحاق بمدرسة المعلمات بالمنصورة فعكفت على الدراسة في المنزل بجهدها الخاص، واجتازت امتحان المعادلة للحصول على دبلوم نفس المدرسة. ثم عرضت عليها وظيفة معلمة بالتعليم الأولى، الأمر الذي أثار فزع والدها. وبعد ستة أشهر من الانكباب النهم على دراسة الإنجليزية بمجهودها الذاتي تمكنت من اجتياز امتحان آخر للمعادلة بهدف الحصول على الشهادة الابتدائية وفي طريقها للعمل بالتدريس في القاهرة هتفت لنفسها متهللة *"انا حرة*. وأثناء عملها بالتدريس درست بالجهد الذاتي أيضا لاجتياز امتحان الشهادة التوجيهية ثم التحقت بالجامعة بعد ذلك وفي عام ١٩٣٩ فازت بدرجة

الليسانس فى الأدب العربى، ثم عكفت على دراسة مجال العمل الذى يتعين عليها الانخراط فيه، مثلما فعلت سهير القلماوى قبل ذلك ببضع سنين[٢٣].

الوظائف المهنية للنساء.

لم يكن الجدل العام حول تعليم الإناث قد انتهى بعد فى الثلاثينيات، عندما أثارت خريجات الجامعة الأوائل مسألة توظيف النساء. وكانت نساء الطبقة الدنيا تعملن دائما كعاملات فى الحقول أو كخادمات، وبعض نساء الطبقة العليا اضطلعن بأنشطة الخير التطوعية، إلا أن نساء الطبقة الوسطى هن اللاتى رغبن بوجه خاص فى الحصول على فرصة للعمل بالوظائف الحكومية والمهنية، إما لأسباب مالية، أو للإحساس بالتحقق والاستقلالية.

وكما حدث فى الغرب، أصر المحافظون على فكرة أن الله خلق النساء للبقاء فى البيت باعتبارهن زوجات وأمهات، فكان عمل المرأة فى مصر عارا على أقربائها من الرجال، المفترض أنهم يتكفلون باعالتها ؛ فكيف يمكن للمرأة، الضعيفة بطبعها، ان تقاوم الرجال المفترسين فى العمل؟. كما أن نسبة البطالة بين الرجال ارتفعت فى فترة الكساد إبان الثلاثينيات ؛ وربما تحل المرأة العاملة محل الرجال الذين يتكسبون العيش. واختلطت الدعاوى الدينية بالدعاوى الاجتماعية فى معارضة تحرر المرأة [مع أن الإسلام الحقيقى لا يمنع المرأة من العمل خارج البيت، وتظل مع ذلك زوجة وأما صالحة كما يمكن للمجتمع أن يفيد من مواهبها، وهى تستطيع أن تحقق دخلا إضافيا للاسرة بالإضافة إلى أن الاستغلال الكامل لقدراتها يكسبها شعورا بالرضى عن النفس] [٢٤].

وفى مصر – كما فى الغرب – كانت الواجبات المنزلية، وتنشئة الأطفال والتدريس – والى حد أقل الطب – أعمالا تبدو ملائمة لدور المرأة التقليدى فى التربية. علاوة على أن هذه الوظائف يمكن ممارستها فى بيئة تمنع الاختلاط بين الجنسين، وهو اعتبار أكثر أهمية بالنسبة لبلد محافظ مثل السعودية – حتى فى السنوات الأخيرة – منه فى مصر[٢٥]. واجتذبت كلية الآداب الفتيات اللاتى يرغبن فى العمل بالتدريس، بالإضافة إلى أولئك اللاتى يأملن فى مجرد الحصول على تعليم حر. ففى العام الدراسى ٥١-١٩٥٢كان ٢٤٪ من طلبة كلية الآداب من الفتيات، وهى أعلى نسبة فتيات

بالجامعة. ولان كلية العلوم تخرج أيضا مدرسين، فكان ١٣٪ من طلبتها من الفتيات. أما في الوظائف المتعلقة بالصحة، فشكلت الفتيات ١٣٪ من طلبة الصيدلية. و ١١٪ في كل من كليتي الطب وطب الأسنان. وقل تمثيل الفتيات في الكليات الأخرى عن ذلك كثيرا : فبلغ ٦٪ من عدد طلاب كل من كليتي الحقوق والطب البيطري، وفي الزراعة ٥٪، والتجارة ٤٪. ولم يكن للطالبات ذكر تقريبا في كلية الهندسة، فسجلت نسبتهن بين طلبة الكلية ٢ر٠٪ فقط[٢٦].

ورغم أن نساء الأسر الكريمة قد يقبلن القيام بأعمال خيرية في المستشفيات، الا أنهن لايقبلن لأنفسهن احتراف مهنة التمريض[٢٧]، وكان التدريس مفضلا، خاصة لغير المتزوجات اللائي يضطررن للعمل؛ فتولت مدرسة السنية تأهيل معلمات التعليم الأولى منذ عام ١٩٠٠. كما أرسل بضع نساء مصريات إلى أنجلترا للتدريب على التدريس، ثم افتتح معهد المعلمات عام ١٩٣٣ لتأهيل خريجات الجامعة للتدريس بالمدارس الثانوية. وأصبحت زوجة منصور فهمي أول سيدة مصرية تعمل ناظرة لمدرسة ثانوية حكومية، كما اعتبرت مثالا للزوجة والموظفة في نفس الوقت[٢٨].

أما في الطب، فلم تستمر للأسف – التجارب التي بدأت منذ عهد محمد على في عمل المرأة بالطب الشعبي الذى أطلق عليه (الطبيبة راكبة الحمار) وبدأت تظهر المستشفيات العلاجية على النمط الغربي، التي سيطر عليها الرجال[٢٩]. ومع منتصف الثلاثينيات بدأت الجامعة تخرج عددا قليلا من الطبيبات، فعملت عدة طبيبات مسلمات في بعض المستوصفات، وكان لدى إحداهن عيادة خاصة[٣٠].

وظهرت المحاميات في نفس الوقت تقريبا، وبعد أن أصبحت نعيمة إلياس الأيوبي – ابنة مؤرخ سوري مسيحي اعتنق الإسلام في ١٩٣٣ – أول محامية تتخرج من الجامعة، أجلت موضوع الوظيفة إلى أن حصلت على الدكتوراه من بلجيكا. وبحلول عام ١٩٤٠ كان الاتحاد الوطني للمحامين يضم خمس محاميات، الا أن منصب القضاء ظل بعيدا عن متناول المرأة.

ثم اصبحت زينب حسن – خريجة قسم الكيمياء من كلية بيدفورد بجامعة لندن – أول سيدة تنضم لهيئة تدريس الجامعة عندما عينت مساعد معمل في عام ١٩٣٠. وحاول لطفي السيد مدير الجامعة تحويلها إلى

التدريس بالمدارس الثانوية، غير أن العميد "بانجهام" وعلى مشرفة دعما طموحاتها الجامعية. وأثارت زينب حسن ضجة أخرى بسبب لعبها التنس فى ملاعب الجامعة فقد كانت تنظر لنفسها باعتبارها عميدة غير رسمية للطالبات، ومن ثم شجعتهن على انتهاج نهجها[٣٢].

وكانت سهير القلماوى وفاطمة سالم أيضا من رائدات العمل الاكاديمى ففى عام ١٩٣٧ عينت سهير القلماوى ومعها أخريان معيدات بكلية الآداب. ثم انتقلت سهير القلماوى للعمل كمدرس مساعد بعد حصولها على درجة الماجستير، وبعد حصولها على الدكتوراه فى عام ١٩٤١ عينت مدرسا. وبعد مرور تسع سنوات، ظلت هى السيدة الوحيدة فى هيئة التدريس بكلية الأداب، ثم أصبحت رئيس قسم اللغة العربية بعد بضع سنوات. اما فاطمة سالم فقد نالت الدكتوراه من لندن، ثم رأست قسم اليونانية واللاتينية بجامعة الإسكندرية (وبالمقارنة لم يكن لدى فرنسا فى عام ١٩٣٠ سوى ست سيدات فقط على درجة الاستاذية)[٣٣].

وبعد فترة قليلة، تبعت عائشة عبد الرحمن الرائدات الأوليات، فحصلت على درجة الماجستير ثم عملت مدرسا مساعدا سنة ١٩٤١. وبعد أربعة أعوام تزوجت من أستاذها أمين الخولى، فأخرها الزواج قليلا ؛ لأن الزوجين اتفقا على أن تواصل السعى لنيل الدكتوراه، على أن تتوقف عن التدريس حتى يلتحق أطفالهما بالمدرسة. وأعدت عائشة عبد الرحمن أطروحتها لنيل الدكتوراه عن الشاعر الضرير أبى العلاء المعرى، كما فعل طه حسين من قبل. وفى الخمسينيات عينت مدرسا بقسم اللغة العربية فى جامعة عين شمس[٣٤].

وهكذا تمكنت المرأة من الدراسة بالجامعة والتدريس فيها، بل ورئاسة قسم أحيانا. الا أنه – مثلما فى الغرب – كان تدعيم هذه المكاسب والوصول إلى مستويات الادارة العليا أمرا أكثر صعوبة.

عوائق الحراك الصاعد : التعليم والنظام ذو الاتجاهين:

فى قضية الطبقات الاجتماعية – كما فى قضية الجنسين – يحدد تشكيل سلم المدارس الابتدائية والثانوية من الذى يصل إلى الجامعة. فقد أثار مجرد ذكر التعليم العام فى الصحف سيلا من خطابات الاحتجاج التى أرسلها

ملاك الأراضي[٣٥]؛ لأنهم كانوا يريدون الإبقاء على العمال في مزارعهم، في الوقت الذي يتعلم فيه أبناؤهم هم باعتبارهم "القادة الطبيعيين" في المستقبل. وفي الطرف الآخر من الصورة، كان هناك الشعبيون ودعاة الاشتراكية القلائل في مصر الذين حلموا بتحرير جميع الطبقات الاجتماعية عن طريق التعليم المجاني للجميع. وأعلن طه حسين أن التعليم *كالماء والهواء يجب أن يكون مجانيا ولايباع ويشترى مثل البصل والكراث"* [٣٦].

وينص دستور ١٩٢٣، على حق الاقتراع الحر العام للرجال، والتعليم المجاني الالزامي في المرحلة الابتدائية لكل من الجنسين[٣٧]. إلا أن هذه الفكرة لم تكن تحققت بعد، فاقتصر التعليم المجاني الموعود على المستوي الابتدائي فقط (التعليم الاولى) ولا يتاح ذلك ألا اذا كانت قرية الشخص محظوظة لدرجة وجود مدرسة بها.

ويقارن أمير بقطر الأستاذ بالجامعة الأمريكية في القاهرة – والذى تأثر بفلسفة جون ديوى التقدمية في التعليم عندما كان يدرس بكلية كولومبيا للمعلمين – بين الجامعة المصرية والمدارس الاولية، فيكتب : *أن الجامعة المصرية والكليات والمدارس العليا لمما يفخر به المرء. ولكن إذا حولنا النظر عن قصور الأرستقراطية هذه، والتفتنا إلى المدارس الأولية المبتلاه بالفقر، والملايين من الفلاحين الذين يعانون من القذارة والجهل، ومنازلهم التي يعلوها التراب، واطفالهم المعلولين، سوف يمحى كل أثر لهذا الانطباع، ولا يترك شيئا يمكن الفخر به. أن هذه القمة البراقة للهرم التعليمي تمثل تناقضا حادا مع قاعدته الطينية القبيحة"* [٣٨].

وأهدى بقطر كتابه إلى *"الفلاح المصري"*، بل أنه سبح عكس التيار عندما نسب إلى بريطانيا انها حسنت من قدر الفلاحين[٣٩].

وكانت رسوم الالتحاق بمدارس الصفوة الابتدائية والثانوية عقبة ضخمة في وجه أغلبية المصريين، وهم الفقراء ولم تلغ رسوم التعليم بالمدارس الابتدائية الا عام ١٩٤٣ عندما أوقفت حكومة الوفد تحصيل هذه الرسوم. وساعد على ذلك أن طه حسين كان حينذاك المستشار الفني لوزارة المعارف. وسرعان ما تدفقت التحويلات من المدارس الأولية إلى المدارس الابتدائية، وكان التعليم الابتدائي العام، وقتها، يحصل عى ٤٠٪ من الميزانية المصرية[٤٠]. ثم استمر التزايد في عدد السكان ولم تكن المدارس لتساير هذه الزيادة. وعندما أصبح طه حسين وزيرا للمعارف سنة ١٩٥٠، ألغى رسوم

المدارس الثانوية، ولم يلتفت إلى الاعتراضات بخصوص التمويل، فترك لوزيري المالية والأشغال العامة الإنشغال بهم تدبير النفقات والمباني اللازمة[41]. وبحث طه حسين فكرة مجانية التعليم الجامعي[42]، ولكن شيئا لم يتم بخصوصه حتى سقوط وزارة الوفد. بيد أنه بحلول عام ١٩٥٥، كان حوالى ٧١٪ من طلاب الجامعة يتلقون تعليمهم مجانا ؛ اما بسبب ظروفهم المادية، أو حصولهم على ٧٥٪ على الأقل من درجات الامتحانات[43]. ثم أتم عبد الناصر ما بدأه حزب الوفد، عندما أعلن مجانية التعليم سنة ١٩٦٢[44].

وإذا كان اسماعيل القباني وكيل المعارف وآخرون معه واضعي الأساس، فطه حسين هو الذى اتخذ خطوة المساواة المنطقية سنه ١٩٥١ لانهاء التمييز بين نظامى التعليم الأولى والابتدائى[45].

الحواجز غير الرسمية، وتخصيص الموارد التعليمية :

في مصر - مثلما في الغرب - حافظت أسر الطبقة العليا، بذكاء، على مكانتها المتميزة رغم ظهور حق الانتخاب العام للرجال، والتعليم الإلزامي، ومبدأ الأفضلية للجدارة. فقد ضغطت تلك الأسر على الدولة لجعل المخصصات المالية للتعليم الجامعي مقابل كل طالب أكثر كثيرا من المخصص مقابل كل تلميذ بالمدارس الأولية. وكان دوجلاس دنلوب قد ادعى عام ١٩١٣ أن المدارس الأولية تتلقى ٤٪ من الإنفاق التعليمي غير الإداري، مقارنة بنسبة ٩٦٪ المخصصة للقلة من المدارس ذات النمط الأوربي[46]. وفي ذلك الوقت لم يكن يستطيع القراءة والكتابة سوى ١٠٪ فقط من السكان (٨٣٪ منهم الذكور)[47] وبعد مرور ربع قرن أصبح سلم التعليم الابتدائي / الثانوي / الجامعي يتلقى ٤٠٪ من الميزانية التعليمية، وارتفع نصيب المدارس الأولية فيها إلى ٤٥٪ في حين حصلت مدارس التأهيل المهني على ٧٪ من الميزانية. غير أن نظام التعليم الأولى المحروم تقريبا من الموارد كان يضم ثمانية أمثال عدد طلبة النظام الجامعي[48].

وكان لامتحانا الشهادتين الابتدائية والتوجيهية، وشرط إجادة اللغة الاجنبية للتوظف مضامين نخبوية قوية. أما في أوربا القرن التاسع عشر، فقد أسفرت حاجة الدولة للموظفين المدنيين الأكفاء، وكذلك إقبال أبناء الطبقة الوسطى

على الوظائف، عن الاعتماد على الكفاءة التى تؤدى إلى المدرسة الرسمية والامتحانات المهنية، لا على المولد والمحسوبية؛ ففى بروسيا بدأ العمل بنظام امتحان "أبيتور" سنة ١٨٤٣ لاختيار الأقلية التى يسمح لها بدخول الجامعة من بين خريجي المدارس الثانوية. وفى فرنسا أصبح الحصول على شهادة البكالوريا شرطا لازما للتعيين فى الوظائف المدنية منذ أوائل القرن التاسع عشر. أما انجلترا، فطبقت النظام على نحو أبطأ ؛ ولم تقيد جامعتا أكسفورد وكامبردج شروط امتحان القبول الابعد عام ١٨٥٠، وسرعان ما سارت المدارس والمصالح الحكومية، والمؤسسات المهنية على منوالهما.

بينما انتهجت امتحانات نهاية العام فى مصر وكذلك شروط الالتحاق بالوظائف نهجا حازما فى عهد كرومر. وتحايل الأثرياء على ذلك بالسعى إلى أفضل المدارس الحكومية أو الخاصة، واستئجار مدرسين خصوصيين إذا لزم الامر. أما الفقراء فلم يكونوا قادرين لا على الاستغناء عن تشغيل أطفالهم، ولاعلى مساعدتهم فى أداء واجباتهم، كما لا يستطيعون تدبير أجور المدرسين الخصوصيين.

وساعد شرط إجادة الإنجليزية والفرنسية أيضا على استبعاد الفقراء ؛ فكيف يمكن لابن الفلاح، مهما كان ذكيا، أن يتنافس فى اللغة الفرنسية مع واحد من أبناء ثلاثة آلاف أسرة مصرية تزور فرنسا سنويا[٥٠]. وكان لشرط إجادة اليونانية واللاتينية، نفس الاثر عند الالتحاق بجامعتى اكسفورد وكامبردج حتى ما بعد الحرب العالمية الاولى، وكانت الكلية ذات الإقامة الداخلية التى أقيمت فى نيجيريا فى عام ١٩٤٨ملكية أكثر من الملك ؛ عندما ظلت متمسكة بشرط اليونانية واللاتينية لفترة طويلة بعد انتهاء عهدهما الذهبى فى إنجلترا[٥١].

وأيد طه حسين محاولة على ماهر الفاشلة لإدخال اللاتينية، بل واليونانية إلى المدارس الثانوية عام ١٩٢٥، الأمر الذى لا يتفق مع مواقفه الشعبية السابقة. ويمكن إرجاع هذا الموقف إلى محنته الخاصة عندما واجه اللاتينية فى سن متأخرة اثناء دراسته بالسربون، بالإضافة إلى اقتناعه الراسخ بأن اللاتينية يجب أن تحظى بمكانة متميزة فى أية جامعة محترمة. وأوضح طه ان القانون الرومانى كان أساسا لكثير من موادالقانون الأوزوبى التى اقتبستها مصر، وأن أساتذة القانون الأووبى سوف يسخرون من

زملائهم المصريين الذين لا يعرفون اللغة اللاتينية[٥٢]. أما بالنسبة لاولئك الذين أرادوا - بعكس طه حسين - حجب الفقراء عن الجامعة فلم يكونوا بحاجة إلى اللاتينية واليونانية، لان شرطا إجادة الانجليزية والفرنسية كاف في رأيهم.

كما أدى عدم وجود المدارس الليلية إلى تقييد فرص الالتحاق بالجامعة. وعندما اقترح أحد أعضاء البرلمان تطبيق نظام الدراسة من الخارج (الانتساب)، الذى يستعد فيه الطلاب للامتحان من منازلهم، رفض لطفى السيد الفكرة لان الانتساب قد يؤدى لخفض مستويات الخريجين وزيادة البطالة بين ذوى الياقات البيضاء. كما أن أولئك الذين يسعون للحصول على المعرفة وحدها دون درجة أكاديمية كان بمقدورهم بالفعل حضور المحاضرات بالجامعة كطلاب استماع[٥٣].

وتوضح الجداول من (١٠) إلى (١٣) التقدم الذى حققه التعليم الجامعى قبل سقوط الحكم الملكى، الا أنها تظهر أيضا استمرار نسبة الأمية المرتفعة بالاضافة إلى الطبيعة غير المتسقة للنظام التعليمي. فيوضح الجداول (١٠) الزيادة المطلقة فى أعداد المقيدين بالمدارس. ويظهر الجدول (١١) عدد المقيدين بالنسبة لإجمالى عدد السكان، ونسبة المقيدين فى المستوى الأول التعليمى إلى المستوى الثالث. ويتضح من الجدول أن قمة الهرم كانت تنمو بمعدل أسرع من قاعدته، حيث تضاعف عدد الجامعات والمدارس الثانوية من عشر مرات إلى إحدى عشر مرة فى الفترة مابين ١٩٢٥و ١٩٥٢، فى حين كانت زيادة المقيدين فى المستوى الأول من التعليم تربو قليلا على ست مرات فقط. وتوضح نسب المقيدين إلى إجمالى عدد السكان نفس الظاهرة، حيث تزايدت نسبة المقيدين بالجامعة والمدارس الثانوية إلى إجمالى المواطنين ثمانى مرات فى حين تضاعفت نسبة المقيدين بالمستوى الأول إلى عدد السكان أربع مرات فقط.

جدول (١٠)

عدد المقيدين بالمدارس واجمالي عدد السكان في مصر

السنة	السكان (بالمليون)	المستوى الأول	التعليم الثانوى	الجامعة	جميع أنواع التعليم العالى
١٩٢٦-٢٥	١٣,٨	١٩٣١٤٤	١٦٩٧٩	٣٣٦٨	--
١٩٣١-٣٠	١٤,٨	٣٧٣٨٨٨	٣٨٨٠٩	٤٢٤٧	٦٧٦٠
١٩٣٦-٣٥	١٥,٨	٦٦١٠٢٥	٤٥٢٠٣	٧٥١٥	٨٣٩٨
١٩٤١-٤٠	١٦,٦	١٠٨٠٣٣٣	٥٨٨٦٧	٨٥٠٧	٩٢٢٤
١٩٤٦-٤٥	١٨,٥	٩٦٤٠٨١	٧٥٠٩٦	١٣٩٢٧	١٧٠٣٥
١٩٥١-٥٠	٢٠,٦	٩٩٦٦٧٦	١٥٢٥٥٢	٣١٧٤٤	٣٣٤٠٩
١٩٥٢-٥١	٢١,٢	١٢٠٩٥٩٢	١٩٢٤٥٤	٣٤٨٤٢	٣٦٦٢٢

المصدر:

– Jean - Jacques Waardenburg , Les Universite dans le monde arabactuel.

الجزء الثاني ص :٧٨ – ٨٠

جدول (١١)

معدلات القيد

السنة	نسبة المقيدين في كل ألف من عدد السكان				المقيدين بالتعليم العالى بالنسبة لكل ألف من المقيدين بالمستوى الأول
	المستوى الأول	التعليم الثانوى	التعليم الجامعى	جميع المقيدين بالتعليم العالى	
١٩٢٦-٢٥	١٤	١,٢	٠,٢	—	—
١٩٣١-٣٠	٢٥,٣	٢,٦	٠,٣	٠,٥	١٨,١
١٩٣٦-٣٥	٤١,٥	٢,٩	٠,٥	٠,٥	١٢,٧
١٩٤١-٤٠	٦٥,١	٣,٥	٠,٥	٠,٦	٨,٥
١٩٤٦-٤٥	٥٢,١	٤,١	٠,٨	٠,٩	١٧,٧
١٩٥١-٥٠	٤٨,٣	٧,٤	١,٥	١,٦	٣٣,٥
١٩٥٢-٥١	٥٧,٢	٩,١	١,٦	١,٧	٣٠,٣

المصدر : تم حساب النسبة بناء على بيانات المصدر السابق.

ويوضح جدول (١٢) أن حصة التعليم من الموازنة زادت إلى الضعف تقريبا فى الفترة ما بين ٢٥-١٩٥٢ إلا أن الحصة المخصصة للجامعات تضاعفت ثلاث عشرة مرة تقريبا. وكان من شأن قيام حملة لتضيق الفروق الاجتماعية من خلال نشر التعليم العام أن تؤدى لتقليل نسبة القيد فى التعليم العالى إلى عدد المقيدين بالمستوى الأول فى جدول (١١). ولكن ما حدث فى الواقع، أن النسبة ارتفعت على نحو حاد بعد أن كانت منخفضة فى الثلاثينات. بل أن هذه النسبة كانت أعلى من مثيلتها فى روسيا قبل الحرب العالمية الاولى (حيث بلغت نسبة المقيدين بالمستوى العالى فى روسيا ٦ لكل ألف من المقيدين بالمستوى الأول فى عامن ١٨٩٥ ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ١٤ فى عام ١٩١٤) وهى أعلى نسبة بين البلدان الاوربية الكبرى[٥٤].

جدول (١٢)
ميزانيات وزارة المعارف والتعليم الجامعى فى مصر
(بالجنيه المصرى)

السنة	إجمالى موازنة الدولة	وزارة المعارف	وزارة المعارف (٪)	جامعة القاهرة	جميع الجامعات	النسبة (٪) لميزانية التعليم فى الجامعات
٢٥-١٩٢٦	٣٦٢٨٨	٢٣٣٦	٦,٤	١١٠	١١٠	٤.٧
٣٠-١٩٣١	٤٤٩١٥	٣٣٠١	٧,٤	٢٩٩	٢٩٩	٩,٠
٣٥-١٩٣٦	٣٢٨٤٦	٣٣٥٠	١٠,٢	٥٧٩	٥٧٩	٧,٣
٤٠-١٩٤١	٤٧٧١٨	٤٦٤٣	٩,٧	٨٤٩	٨٤٩	١٨,٣
٤٥-١٩٤٦	٨٩٩٦٨	١١٦٣٦	١٢,٩	٩٥٠	١٤٥٦	١٢,٥
٥٠-١٩٥١	٢٠٥٩٨٩	٢٢٣٣٥	١٠,٨	١٥٩٩	٣٢٥٨	١٤,٦
٥١-١٩٥٢	٢٣١٤٤٧	٢٨٠٣٠	١٢,١	—	٣٩٨٢	١٤,٢

المصدر : نفس المصدر السابق ص: ١٢٠. وتقويم جامعة القاهرة فى سنة ٦٩-١٩٧٠ - بدون رقم للصفحة - الذى يشير إلى أن موازنة عام ٢٥ - ١٩٢٦ تبلغ ١٩٠٩٩٧ جنيها مصريا. ولويس عوض - الجامعة والمجتمع الجديد - الذى يشير إلى نفس الرقم فى ص: ١٧. فى حين ترد أرقام مختلفة فى ص : ١٦من

- Matthews, Rodric D., and Mata Arawi, "Education In Arab Countries of the Near East".

جدول (١٣)

النسبة المئوية للأمية في الفترة من ١٩٠٧ - ١٩٥٢

السنة	ذكور	إناث	إجمالى
١٩٠٧	٨٧	٩٩	٩٣
١٩٢٥	٧٨	٩٦	٨٧
١٩٣٠	٧٦	٩٥	٨٦
١٩٣٥	٧٧	٩٤	٨٥
١٩٤٠	٧٣	٩٢	٨٣
١٩٤٥	٦٨	٩٠	٧٩
١٩٥٠	٦٣	٨٧	٧٥
١٩٥٢	٦١	٨٦	٧٤

المصدر : تم حساب النسبة من Mead, *Growth*, P 301

وكان استمرار ارتفاع نسبة الأمية إحدى نتائج تركيز الموارد فى سلم الصفوة (جدول ١٣). ولا توجد نسب مماثلة لهذه النسب إلا فى بلدان العالم الثالث الأخرى أو بلدان أوربا فى الماضى البعيد. حيث يتميز التعليم فى روسيا أواخر القرن التاسع عشر بنفس الثقل عند القمة، مع اكتساب أساتذة مثل مندلييف وبافلوف للشهرة العالمية فى حين كانت الأمية فى روسيا تزيد فى جميع البلدان الأوربية الاخرى باستثناء صربيا والبرتغال[٥٥].

وعلى أية حال، فمهما كانت عيوب عدم التكافؤ، إلا أن الجامعات لها أهميتها بالنسبة للثقافة القومية، واحترام الذات، والتدريب على القيادة. كما أن الجامعات مكلفة فى جميع أنحاء العالم، وهى تتطلب تخصيص قدر أكبر من الموارد القومية فى البلدان الاقل نموا عنها فى غيرها من البلدان[٥٦].

واخيرا، ليست الجامعات أدوات فقط "لتوليد التفاوت الاجتماعى" ولكنها أدوات أيضا للحراك الصاعد بين الأفراد الاكفاء فى الطبقات المتوسطة، والمتوسطة - الدنيا، ولعل طه حسين مثل بارز على ذلك. ويشكو محمود كامل من الفوارق الاجتماعية فى كلية الحقوق خلال العشرينيات فيقول أنه وزملاءه المفلسين كانوا يسيرون على أقدامهم أو يركبون الترام خلسة من وراء الكمسارى، بينما زملاؤهم الموسرون

يصلون إلى الكلية في سياراتهم الخاصة، وينعمون بإقامة علاقات عاطفية مع نجمات السينما[٥٧]. ولكن الجامعة وضعت كامل على بداية طريق الشهرة كمحام وكاتب. كما أن جمال عبد الناصر، ابن موظف البريد، الذى التحق بكلية الحقوق عام ١٩٣٦، لم ينتظر ليرى إلى أى مدى سوف يحمله التعليم الجامعى ؛ وإنما وجه تفكيره إلى طريق آخر، كان قد فتح المجال حديثا للحراك الاجتماعى، وهو الكلية الحربية.

التحديد الجغرافي لفرص التعليم :

كان للجغرافيا أيضا – مثلها مثل الأصول العائلية والطبقية – تأثيرها الكبير فى تحديد فرص التحاق المرء بالجامعة. فحظى قاطنو المدن بفرص أفضل من أبناء عمومتهم فى المدن الصغيرة والقرى. كما كان وضع أبناء الوجه البحرى أفضل من أبناء الوجه القبلى ؛ ففى ١٩٤٧ بلغ عدد أطفال المرحلة العمرية ٥ – ١٤ عاما الملتحقين بالمدارس فى المحافظات الحضرية (القاهرة – الاسكندرية – منطقة القنال – السويس ودمياط) ضعف عدد المقيدين من أطفال الاقاليم[٥٨]. وفى منتصف الخمسينيات قدمت العاصمة (التى تضم ١٣٪ تقريبا من السكان) ٤٢٪ من طلاب جامعة القاهرة[٥٩].

وطوال عشرين عاما بعد قيامها، لم تنشئ جامعة القاهرة مدينة جامعية، الأمر الذى شكل عقبة واضحة أمام الطلاب من خارجها. ومثلما جرى العرف فى أوربا، أصبح على الطلاب الذين لا يقيمون مع ذويهم، أن يبحثوا لأنفسهم عن المأوى ومتطلبات المعيشة. ففى فرنسا كانت المدارس العليا لابناء الصفوة (ولم تكن جزءا من الجامعة) وحدها التى تقدم الطعام والمسكن حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى[٦٠]. فاذا كانت جامعة القاهرة قد اتبعت الأمثلة السابقة فى الأزهر بمافيه من أروقه، أو المدارس الداخلية الانجلو – أمريكية لكانت قد أعطت أولوية قصوى لانشاء المدن الجامعية. فقد أضطرت أسر ليس لها أقارب فى القاهرة للنزوح إليها من أجل تعليم أبنائها، وفى الحالات الأخرى، كان الطلاب القادمون من الأقاليم يتكدسون فى أى مأوى يعثرون عليه مهما بدا مستواه حقيرا أو مغاليا فى أجره. وفى محاولة لتحسين حالة طلاب الجامعات، يضع الأستاذ البريطانى "ت.هـ.

نيوبى" يده على قضية الإسكان فى روايته البسيطة الهادفة *نزهة فى سقارة* [٦١].

وبعد الحرب العالمية الأولى، أقيمت أخيرا فى باريس مدينة جامعية لإسكان الطلاب، ودرست جامعة القاهرة إمكانية محاكاة نموذجها[٦٢]. فاستأجرت بعض المساكن للطالبات عام ١٩٤٠، إلا أن أول سكن للطلاب من البنين لم يفتتح إلا عام ١٩٤٩[٦٣]. ثم تلا ذلك إنشاء مساكن أخرى للطلاب، ومع هذا ظل الطلب على استئجار الحجرات يفوق كثيرا المعروض منها فى القاهرة.

ذرية الجامعة الأم[٦٤]: جامعتا الاسكندرية وعين شمس :

فضلا عن الإسكان الجامعى، أدى انتشار التعليم العالى إلى تحسين فرص أبناء الأقاليم فى الالتحاق بجامعة، وكانت مدينة الإسكندرية بما لها من طابع عالمى هى الاختيار الطبيعى لاقامة الجامعة الثانية؛ فهى تساوى خمسة أمثال حجم مدينة بور سعيد[٦٥]، كما أنها مصيف الأثرياء من الأوروبيين والمصريين، ولها تاريخها المجيد، بالإضافة إلى ميناءها الحديث الذى يعج بالنشاط.

وفى عام ١٩٣٧، اقترح لطفى السيد على مجلس الجامعة المصرية إقامة الجامعة الجديدة قائلا إنها قد تخفف من الزحام الشديد فى القاهرة. وكان إنشاء جامعة أخرى يعنى بالنسبة للأساتذة الموجودين، وأساتذة المستقبل، فرصا جديدة للتوظيف وإمكانية للترقى الوظيفى، بينما تخوف المعترضون من أن جامعة أخرى من شأنها أن تسحب الأموال والأساتذة من القاهرة، وربما تفاقم زيادة عدد الخريجين من أزمة البطالة بين المتعلمين[٦٦].

ومع حلول نهاية عام ١٩٣٧، حل محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين والصديق القديم للطفى السيد، محل النحاس فى رئاسة الوزارة. وفى أبريل التالى تولى محمد هيكل وزارة المعارف، فعمل على تحريك مشروع الجامعة إلى الأمام، نافضا عنه المخاوف من ثورة الطلاب : لن

ثورة المتعلم ثورة إصلاح وثورة الجاهل ثورة تدمير" [٦٧]. ثم افتتحت جامعة القاهرة كليتين فرعيتين للحقوق والآداب في خريف عام ١٩٣٨.

وسقطت وزارة محمد محمود في عام ١٩٣٩، ولكن هيكل عاد بعد أشهر قليلة ليتولى وزارة المعارف في ظل حكومة حسن صبري، فحكومة حسين سري. ثم ترك العميد على ابراهيم كلية الطب، ليتولى وزارة الصحة، وساعد هيكل على دفع مشروع الجامعة إلى الأمام، بل أن على ابراهيم اقترح انشاء جامعة ثالثة في صعيد مصر عند أسيوط.

وقام طه حسين – بعدما أصبح الآن في المعسكر الوفدي – بحملة في الصحافة لتأييد المشروع. ووافقت وزارة سري على المشروع من حيث المبدأ قبل أن يسقطها الانقلاب البريطاني في ٤ فبراير عام ١٩٤٢.

ومع عودة النحاس والوفد قام وزير المعارف أحمد نجيب الهلالي ومستشاره الفني طه حسين بتنفيذ المشروع، وتم افتتاح الجامعة بالاسكندرية في أكتوبر عام ١٩٤٢، وعين الهلالي طه حسين مديرا للجامعة الجديدة. **[وفي نفس الوقت كان جيش روميل على مسافة أقل من مائة ميل، الا أن مونتجمري كان قد أخذ زمام المبادرة العسكرية وبدأ يطارد قوات الحلفاء عبر ليبيا].**

وكانت اعتبارات اللياقة – ربما أيضا العلاقة غير المستقرة مع بريطانيا – قد منعت الملك فؤاد من إطلاق اسمه على "الجامعة المصرية"* التي لم يطلق عليها جامعة فؤاد الاول الا بعد سنوات عديدة من وفاته. ولكن فاروق، بما هو معهود فيه من صبيانية، لم يبد مثل هذا التحفظ ؛ ومن، ثم فقد افتتحت الجامعة الجديدة بالاسكندرية تحت اسم "جامعة فاروق الاول" (فهل كان التشريف الذي منحه لنفسه نوعا من التعزية على ماحدث له منذ وقت ليس ببعيد، عندما أضطر لقبول النحاس تحت تهديد المدافع ؟)

كان فاروق كارها تولى طه حسين – العدو القديم لوالده – إدارة الجامعة الجديدة، الا أنه استطاع على الأقل، أن يعين واحدا من رجال القصر، هو صادق جوهر، سكرتيرا عاما للجامعة ليصبح عينا له على مجريات الأمور [٦٨]. وبمجرد أن ألمح البريطانيون إلى أن تطور أحداث

* كان اسمها حتى تلك الوقت "جامعة فؤاد الاول" – (المترجم)

الحرب جعل الاستغناء عن النحاس أمرا ممكنا، أقال الملك الوزارة فورا في أكتوبر من عام ١٩٤٤. وفي غضون أسبوع خسر طه حسين منصبه كمدير للجامعة. [ولاريب أنه ابتسم، في ذكاء، عندما رأى منصور فهمي يخلفه مرة أخرى، بعد أن قبل اثناء أزمة ١٩٣٢ أن يحل محله في عمادة كلية الآداب]. وشغل طه نفسه بمجلة الكاتب المصرى، وهي مجلة أدبية جديدة علاوة على انشغاله بمشروعات جديدة في الكتابة. وبعد عامين أقصى فهمي عن المنصب، وكوفئ صادق جوهر على ولائه بتوليته ادارة الجامعة، رغم أنه لم يكن أستاذا ولم يكن حتى حاصلا على درجة الدكتوراة.

وبطبيعة الحال، أصبحت جامعة فؤاد، النموذج الذى تحتذيه جامعة فاروق، رغم بعض الاختلافات الثانوية. وكان هناك نقص في الأساتذة، شغله البريطانيون من الجيش أو من جهات أخرى حتى توفر العدد المطلوب من الأساتذة المصريين. وساعد أيضا في سد نقص هيئة تدريس الاسكندرية، الأساتذة المنقولون من القاهرة، إما تطوعا أو تنفيذا لعقوبة إدارية[٦٩].

ودعا تاريخ الإسكندرية في الحضارة الهيلينية، بالاضافة إلى موقعها على البحر المتوسط وتنوع أجناس سكانها، جامعة فاروق إلى التركيز على دراسة الحضارة الإغريقية - الرومانية، والتاريخ الأوربي الحديث، واللغات الأجنبية علاوة على دراسة ظواهر المحيطات[٧٠]، مع ترك دراسة الحضارتين الفرعونية، والعربية / الإسلامية لجامعة القاهرة بشكل أساسي. وبينما يصور شعار جامعة القاهرة "توت" اله الحكمة عند الفراعنة، يبرز شعار جامعة الاسكندرية، منارة الاسكندرية في العصر اليوناني (وهي إحدى العجائب السبع في العالم القديم) (انظر الرسم التوضيحي رقم ٦) كما اتخذت ثلاث جامعات أنشئت بعد ذلك شعارات فرعونية أيضا، وهي عين شمس، واسيوط والمنيا.

وكانت السمة اليونانية في الشعار تتلاءم بالتحديد مع ميول طه حسين مدير الجامعة المولع بالأدب الكلاسيكي، والذى أعلن بوضوح في كتابه "*مستقبل الثقافة في مصر*" اعتناقه لفكرة انتماء مصر لهوية الغرب والبحر المتوسط.

ومازالت المطبوعات المصورة لجامعة الإسكندرية تتباهى بمجد المدينة اليونانية الزائل، كما أن المنارة مازالت باقية في شعار الجامعة،

ومازال معهد أبحاث المحيطات يؤدى وظيفته - غير أن مظاهر الملامح الغربية التى كانت تميز بينها وبين جامعة القاهرة لا يكاد يتبقى منها شئ يذكر ؛ فلم يعد السكان الأوربيون فى الاسكندرية يعتبرون جامعتها خاصة بهم، كما أن معظمهم هاجر من المدينة بعد وصول عبد الناصر إلى الحكم. فضلا عن أنه لا يكاد يكون بين المصريين من يرى شبها بين العصر الحالى والحقبة البطلمية أو الرومانية التى سادت بلادهم منذ زمن بعيد.

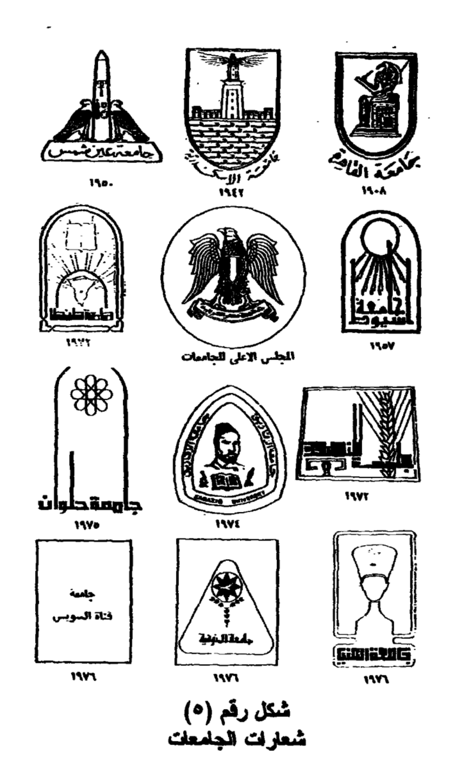
* * *

فى عام ١٩٥٠ عاد طه حسين إلى السلطة كوزير للمعارف فى حكومة النحاس الأخيرة. وجاء ذلك فى الوقت الملائم ليشرف على إنشاء ثالث الجامعات المصرية التى حملت اسم ابراهيم باشا ابن محمد على والجد الاكبر لفاروق. وطرح طه حسين قضية الجامعة الجديدة على البرلمان المصرى، موضحا ازدحام جامعة فؤاد بعدد طلابها البالغ ١٧ ألف طالب ومشيرا إلى تكدس الطلاب فى كلية الحقوق، كما أقر حملة طلاب وأساتذة المعاهد العليا بالقاهرة الذين يتوقون إلى الاستقلال والمكانة اللذين يتيحهما الانضمام إلى الجامعة الجديدة، وربما يكون قد أضاف إلى ذلك أن خريجى ما بعد الحرب العالمية الثانية، *(بفضل تشجيع الفاروق)* كانوا يعودون بالدكتوراه خاصة من الولايات المتحدة - ويحتاجون إلى وظائف[٧١].

ومرة أخرى، كان هناك بعض المعارضين، فتساءل عثمان أمين الاستاذ بجامعة القاهرة* عن السبب الذى من أجله تحظى العاصمة بجامعة ثانية فى حين لا توجد أى جامعة بالمدن الاخرى : فهل كان ذلك من الديمقراطية ؟ اذا كانت جامعة واحدة تكفى باريس "مدينة النور" فلماذا تحتاج القاهرة أثنتين[٧٢] ؟

ولم يكن من الصعب التوصل إلى الإجابة. اذ أن جماعة الضغط فى القاهرة كانت قد حولت مسار خطة عام ١٩٤٩، الخاصة بانشاء جامعة ثالثة فى أسيوط بصعيد مصر، تسمى باسم محمد على فى الذكرى المئوية لوفاته. ولان أهل الصعيد أفقر من أهالى الدلتا، وأكثر ريفية وأقل تطورا، فقد كانوا يتطلعون إلى المزايا التى يمكن أن تعود عليهم من إنشاء جامعة لهم، الا أن

* فؤاد الاول حتى ذلك الحين - (المترجم)



شكل رقم (٥)
شعارات الجامعات

جماعة الضغط في القاهرة ردت على ذلك بأن العاصمة لديها بالفعل عدد من المعاهد التي يمكن أن تشكل أساسا لجامعة، وأن أسيوط ربما تكون - بعدد سكانها البالغ ٩٩ الف نسمة - أكبر مدينة في الوجه القبلي، ولكن القاهرة - بسكانها المليونين و ٥٧٥ ألف نسمة - تفوقها ست مرات، كما أن أسيوط كانت تأتي في المرتبة الثامنة بين مدن مصر من حيث عدد السكان، فلم تكن تلي القاهرة والاسكندرية فقط، وانما بورسعيد وطنطا، والمحلة الكبرى، والسويس، ثم المنصورة أيضا[٧٤]. فلم يكن مستغربا أن تقام الجامعة الجديدة بالقاهرة الكبرى.

ومع قيام جامعة محمد علي - على الورق على الاقل - بقي اسماعيل فقط من بين أسلاف فاروق القريبين الذي لا توجد جامعة باسمه ولكن لم يتح له أو لسلالته ما يكفي من الوقت لسد هذا النقص.

وقد افتتح طه حسين رسميا أول اجتماع لمجلس جامعة ابراهيم باشا في أكتوبر عام ١٩٥٠. وكان أول مدير لها محمد كامل حسين الطبيب المشهور بكتاباته الأدبية والدينية[٧٥]. ونظرا لعدم وجود حرم جامعي في أول الأمر، استقرت إدارة الجامعة في المنيرة، بينما تناثرت كلياتها في أنحاء القاهرة - وبعد الثورة، قررت الحكومة إقامة الحرم في العباسية، حول قصر الزعفران. وانتقلت إدارة الجامعة إلى القصر مباشرة بعد أن أخلته كلية العلوم التابعة لجامعة فؤاد الاول.

وبعد الثورة، تحولت جامعة فؤاد إلى "جامعة القاهرة"، كما أعيد تسمية جامعة فاروق باسم "جامعة الأسكندرية"، بينما تحولت جامعة ابراهيم باشا إلى "جامعة عين شمس"، وكانت قد سميت في أول الامر بجامعة هليوبوليس، نظرا لقربها من مدينة "أون" المصرية القديمة - مدينة هليوبوليس في العصر اليوناني - وهي الضاحية التي كان مقاول بلجيكي قد اشتراها وأعاد تسميتها باسمها اليوناني. واستمرت الجامعة تحمل اسم "جامعة هليوبوليس" لمدة عام، ثم تحولت إلى تسمية عريقة مرادفة "عين شمس" ويصور شعار الجامعة مسلة مدينة أون الباقية مع صقرين يمثلان إله الشمس "رع - حورأخت". كما تؤكد مطبوعات الجامعة على شهرة مدينة "أون" بالتعليم والى القرب من قصر الزعفران، تكاثرت المباني غريبة الشكل، التي تشبه الصناديق، ذات النمط الرتيب - مثل بقية المباني في عصر عبد

الناصر - وفي عام ٦١- ١٩٦٢، انتقلت إلى الحرم الجديد كليتا الآداب والحقوق. ثم تطورت عن المعاهد العليا التى كانت قائمة من قبل كل من كليات : الآداب، والعلوم، والتجارة، والتربية، والهندسة بالإضافة إلى كلية الزراعة، أما كلية الطب فكانت فرعا من جامعة فواد. وفضلا عن استمرار محاكاة نموذج جامعة القاهرة، كانت جامعة عين شمس تعكس أيضا أوضاع العصر باتباع بعض التوجهات الأمريكية. وكان الاستاذ الدكتور أبو الفتوح رضوان من بين أولئك الذين عادوا معهم بنظريات التربية المتقدمة، بعد دراسته بكلية المعلمين بجامعة كولومبيا[٧٦]. فكانت جامعة عين شمس أول جامعة مصرية تضم قسما مستقلا لعلم النفس، كما أنشئت بها كلية مستقلة للتربية[٧٧]. وفيما بعد، أصبحت كلية الألسن - وهي ليست بالضرورة على النمط الأمريكي - احد عوامل تميز الجامعة.

كما لم تشتمل أى من جامعة القاهرة أوالاسكندرية على كلية مناظرة "لكلية البنات" بجامعة عين شمس، وهى التى نشأت عن المعهد العالى للمعلمات. وفى أول عهدها، لم تكن هذه الكلية تتيح سوى الحصول على درجات البكالوريوس العام فى الاداب والعلوم والاقتصاد المنزلى والتربية، فى مقررات دراسية تساوى ضعف تقريبا تلك المقررات فى الكليات الاخرى ومن هذه الكلية خطت * عائشة عبد الرحمن خطواتها إلى الوزارة فى عام ١٩٧٢[٧٨].

وفى ٥١-١٩٥٢ كان عدد المقيدين بجامعة القاهرة ضعف عدد المقيدين فى جامعة عين شمس تقريبا، وثلاثة أمثال المسجلين فى الأسكندرية (أنظر الجدول ١٤) كما تلقت جامعة القاهرة فى ذلك العام ٤٩٪ من مجموع ميزانية الجامعات. وفاقت جامعة عين شمس فى السنة الأولى من انشائها، جامعة الاسكندرية من حيث عدد المقيدين. وكانت الجامعات المصرية تماثل نظيرتها التركية من حيث سرعة التزايد، مع أن جامعة استانبول سبقت الجامعة الأهلية فى مصر بثمانية أعوام، كما سبقت الجامعة المصرية العامة بخمس وعشرين سنة ؛ نظرا لأنه لم يكن هناك "كرومر" ليعوق قيامها. ثم افتتح كل من البلدين جامعته الثانية فى الاربعينيات (فى تركيا كانت جامعة

---

* لم يحدث أن دخلت د. عائشة عبد الرحمن أى وزارة ! ويبدو أن المؤلف يقصد د. عائشة راتب، الا أنها تخرجت من كلية الحقوق وليس البنات - (المترجم)

أنقرة ثانية الجامعات) وفي الخمسينيات افتتحت مصر جامعتين أخريين، وافتتحت تركيا أربعاً، وهكذا[80].

ومنذ ذلك الحين جرى - على نحو بطئ - توسيع القاعدة التى تستمد منها الجامعة الأم، والجامعات التى تلتها، طلابها. ثم حان أوان الالتفاف إلى معركة الاستقلال التي شغلت الجامعة فى الثلاثينيات بالاضافة إلى غيرها من القضايا السياسية فى ذلك العقد ثم فى العقد الذى تلاه.

جدول (١٤)

المقيدون بالجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالى

السنة	جامعة القاهرة	جامعة الاسكندرية	جامعة عين شمس	المعاهد التى ألحقت فيما بعد بجامعة القاهرة	اجمالى التعليم العالى
١٩٢٦-٢٥	٢٠٢٧	—	—	١٤٤١	٣٤٦٨
١٩٣١-٣٠	٢١٥٥	—	—	٢٠٩٢	٦٧٦٠
١٩٣٦-٣٥	٧٠٢١	—	—	٤٩٤	٨٣٩٨
١٩٤١-٤٠	٧٨٢٠	—	—	١٥٤	٩٢٢٤
١٩٤٦-٤٥	١٠٥٣٤	٣٣٩٣	—	—	١٧٠٣٥
١٩٥١-٥٠	١٨٢٤٦	٥٩٨٧	٧٥٣١	—	٣٣٤٠٩
١٩٥٢-٥١	١٨٥٥٥	٦٤٥٧	٩٨٣٠	—	٣٦٦٢٢

المصادر : (مصدر سابق) Jean - Jacques Waardenburg ص ص ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٥ و "shafshak, "Universities ص ص ٣٠٥ -٣٠٧

الهوامش

١- تعتمد الملاحظات حول الحركة النسائية الغربية بشكل خاص على :
- Richard Evand, *The Feminists* (London, 1979).

٢- Memoirs of Halide Edib (1926; reprint ed., New York, 1972).

٣- Evans, *Feminists*, pp. 87-88; 238.

٤- العبارة من : Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot's : *"The Revolutionary Gentlewoman in Egypt,"* in Nikki Keddie and Lois Beck, eds., *Women in the Muslim World* (Cambridge, Massachuetts, 1978), pp. 261-67.

وعن مظاهرات ١٩١٩ ومطالبها انظر : عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ (القاهرة ١٩٦٨) الجزء الأول صـ صـ ١٢٦ - ١٣٠ ، ١٤١ - ١٤٢ . انظر أيضا مذكرات هدى شعراوى صـ ١٨٠ وما بعدها .

٥- Earl L.Sullivan, *Women in Egyptian Public Life* (Syracus New York 1986), p. 30.

وبالنسبة للاتحاد النسائى المصرى ، فقد اعتمدت على : Baheega Sidky Rasheed et al., *The Egyptian Feminist Union* (Cairo, 1963),

وكذلك المقابلتين مع مدام رشيد فى ٣ و ٤ يناير ١٩٧٨ .

٦- Eadran, *"Independent Women"*, pp. 16 - 23.

يناقش هذه المرحلة "الشعبية" من الحركة النسائية المصرية .

٧- Woodsmall, *Moslem Women*, PP. 53 - 55.

٨- Scott, Standard Postage Stamp Catalogue. 1982 (4 Vols., New York, 1981) 2 : 817, *"Egypt"*, No. 223.

٩- حول المرأة المصرية فى الحياة العامة ، أنظر : Sullivan, Earl L. *Women in Egyptian Public Life* (Syracuse, New York, 1986).

١٠- محمد خليل صبحى ، *"تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا"* (الأجزاء من ٤ - ٦) القاهرة (١٩٣٩ - ١٩٤٧) الجزء الخامس صـ ٥١٨ - المادة ١٨ .

١١- Mead, *Egyptian Economy*, p. 301.

١٢- Hekmat Abou-Zeidd et al., *The Education of Women in the U.A.R. during the 19 th. and 20 th. Centuries* (Cairo, 1970), p. 23; Woodsmall, *Moslem Women*, p. 176.

١٣- سهير القلماوى ، مقابلة - ١٦ فبراير ١٩٨٣ . وتقويم جامعة فؤاد الأول ١٩٥٠ صـ صـ ١٢٨ - ١٢٩ . و: - Woodsmall, *Moslem Women*, p. 177.

ومذكرات هدى شعراوى . وزعلوك . وترجع بعض المصادر التحاق المرأة بكلية الطب إلى ١٩٢٩ : تقويم جامعة فؤاد الأول ١٩٥٠ صـ ١٣٠ .]

- ShafshaK, Mahmud Abd Al-Rahman. *"The Role of the UniverSity in Egyptian Elite Recruitment: A Comparative Study of Al-Azhar and Cairo Universities"*. Ph D. dissertation. University of Chicago, 1964. p 306.

وربما يكون الالتحاق بالسنة الاعدادية فى عام ١٩٢٨ سببا فى هذا التناقض الظاهرى .

وعن التعليم المختلط بالجامعة الأمريكية فى القاهرة أنظر :

Murphy, Lawrence R. *"The American University in Cairo : AUC History"*. (1973), p 42. Eva el Masri Sidhom, Memoirs of an Egyptian American or the Life Story of the First Co-Ed at the American University in Cairo (Jas Per, Arkansas, n.d).

١٤- Afaf al-Sayyid Marsot, *Liberal Experiment*, p. 220.

١٥- سهير القلماوى . مقابلة - ١٦ فبراير ١٩٨٣ . ومع ذلك يوضح شفشق فى رسالته للدكتوراه ، أن ثمانى فتيات التحقن بكلية العلوم فى عام ٢٩- ١٩٣٠ .

١٦- *تقويم جامعة فؤاد الأول ١٩٥٠* صـ صـ ١٢٨ - ١٢٩ . و:

- Hekmat Abou- Zeid, *Education*, P. 39; and Shafshak, *"Universities,"* pp. 305 - 307.

١٧- *تقويم جامعة الأزهر* ١٣٨٣/١٩٦٤ صـ ١٥٥ .

١٨- V.H. Green, *The Universities* (Harmonds Worth, Middlese, England, 1969), pp. 120, 127- 128. and George weisz, *The Emergence of Modern Universities in France*, 1863 - 1914 (princeton, 183), pp. 242 - 47.

١٩- شوقى ضيف ، "معى" (القاهرة ١٩٨١) صـ صـ ١٨ - ١٩ ، ٩٩ .

٢٠- عبد المنعم الدسوقى ، *الجامعة المصرية ...*" صـ ٨٣ .

٢١- Szyliowicz, Jose Ph S. *Education and Modernization in the Middle East* (Ithaca, New York, 1973), p 463.

و: الإيجبشيان ميل ١٢ فبراير ١٩٨٣ صـ ٣ . و: المركز القومى للبحوث التربوية ، *المرأة والتعليم فى جمهورية مصر العربية*" (القاهرة ١٩٨٠) صـ صـ ٥٠ ، ٥٦ و:

Mead. Growth, p. 301.

٢٢- نجيب محفوظ ، *المرايا* (مكتبة مصر - الطبعة الرابعة ١٩٨٠) صـ ١٥٨ - ١٦١ [نقل مؤلف الكتاب العبارات عن الترجمة الفرنسية للرواية ، إلا أننى رأيت من الأنسب للقارئ العربى أن أحيله إلى الأصل العربى - (المترجم)] .

٢٣- *مقابلة مع عائشة عبد الرحمن فى عبد التواب عبد الحى :* عصير حياتى (القاهرة - غير مؤرخ) صـ صـ ١١٩ - ١٢٥ .

٢٤- عبد المنعم الدسوقى *الجامعة المصرية ...*" صـ ٨٤ . و:

- Giora Elirza, *"Egyptian Intellectuals and Women's Emancipation, 1919 - 1939"*, Asian and African Studies 16 (1982) : 95 - 120.

٢٥- Woodsmall, *Moslem Women*, pp. 183, 249; Abou Zeid, *Education*, pp. 7, 27; and Katheleen Howard- Meriam, *"Women, Education, and the*

Professions in Egypt"; (omparative education Review 23 (1979) : 256 - 270.

٢٦- Shafshak, "Universities", pp. 307- 309.

٢٧- Afaf al-sayyid "Revolutionary Gentlewoman", p. 270.

٢٨- Woodsmall, Moslem Women, pp. 183, 245.

٢٩- La Verne Kuhnke, "The Doctress'on a Donky: Women Health Officers in Nineteenth Century Egypt", Clio Medica 20 (1974): 193 - 205.

٣٠- Woodsmall, Moslem Women, p. 248.

٣١- فريد زعلوك – مقابلة – ٢٠ يونيو ١٩٨٣ . وعزيز خانكى وجميل خانكى "المحاماة قديما وحديثا" (القاهرة ١٩٤٠) . صـ ٦٣.

٣٢- زينب حسن – مقابلة – ٢٦ ابريل ١٩٨٨ .

٣٣- سهير القلماوى – مقابلة . و: تقويم جامعة فؤاد الأول ١٩٥٠ صـ ١٣٣ . و: الكتاب الفضى لكلية الآداب ١٩١٥ – ١٩٥٠ صـ ١١٠ . و: الآثار العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ١٩٥٨ ، صـ صـ ٩ – ١٠ . وعن فاطمة سالم سيف أنظر : جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ١٩٥٥ – ١٩٥٦ صـ ٨٠ . وعن فرنسا انظر :

- Weisz, Emergence, p. 247.

٣٤- عبد الحى ، "عصير ..." صـ صـ ١١٩ – ١٢٥ .

٣٥- Boktor, Amir. The Development and Expansion of Education in the United Arab Republic, (Cairo 1963) p. 153.

٣٦- Cachia, Piere. Taha Husayn: His Place in the Egyptian Literary Renaissance (London, 1956), p. 121.

وبالنسبة للمعالجة التالية لاصلاحات طه حسين التعليمية ٤٢ – ١٩٤٤ ، ٥٠ – ١٩٥٢ انظر خاصة الصفحات من ١٢١ – ١٢٧ .

٣٧- خليل صبحى ، "تاريخ .. الجزء الخامس صـ صـ ٢٥٣ – ٢٢٥ ، ٨٠٣ – ٨٠٥ .

٣٨- Bokror, School, pp. 220-221.

٣٩- المرجع السابق صـ صـ ٥٤ ، ١٥٣ – ١٥٤ .

٤٠- Matthews and Akrawi, Education, pp. 30, 41, 49.

٤١- Cachia, Husayn, pp. 125-126.

٤٢- ورد فى كتاب : - Cachia, Taha Husayn, p. 124.

انه رغب فى الغاء رسوم التعليم الجامعى . بينما لا تتفق سهير القلماوى مع ذلك الرأى – مقابلة معها ١٦ فبراير ١٩٨٣ .

٤٣- Saad El-Din, "La nouvelle Function des Universites d'Egypte," Civilisations (1955), 5 : 348.

٤٤- Waardenburg, 1 : 102.

٤٥- Cachia, Taha Husayn, pp. 122 - 123; Radwan, Abou Al- Futouh, Old and New Forces in Egyptizn Education (New York, 1972) pp. 108 - 110; and Kerr, in Coleman, Education, p. 175.

٤٦- FO 848131 Milner Mission Papers. Doug las Dunlop, *"Education in Egypt"*, p. 4.

٤٧- Mead, Growth, p. 301.

٤٨- Matthews and Akrawi, *Education*, pp. 17, 34.

٤٩- Charles E.Mc Clelland, *State, Society and University in Germany, 1700-1914.* (Cambridge, 1980), p 158; John H. Weiss, *"Bridges and Garriers : Narrowing Access and Changing Structure in the French Engineering Profession, 1800 - 1850"*, in gerald L. Geison, ed., *Professions and the French State.* 1700 - 1900, (Philadellphia, 1984), pp. 19 - 22; R.J. Montgomery, *Examinations : an Account of their Evolution as Administrative Devices in England* (Pittsburg, Pennsylvania, 1965).

٥٠- Berque, *Egypt*, pp. 422 - 23.

٥١- Engel, *From Clergyman to Don*, p. 224; Pierre L. Van den Burghe, *Power and Privilege at an African University* (Cambridge, Massachausetts, 1973), pp. 19 - 20.

٥٢- Taha Hussein, *The Future of Culture in Egypt*, trans. Sidney Glazer (New York, 1975), pp. 73-82.

[لعله من الانسب ان احيل القارئ العربى إلى طبعة عربية من مستقبل الثقافة فى مصر للدكتور طه حسين، وجدتها ضمن المجموعة الكاملة لأعمال الدكتور طه حسين الصادرة عن دار الكتاب اللبنانى - بيروت - المجلد التاسع - تحت عنوان "علم التربية" صـ ٢٦٢ - ٢٨٢ - حيث لم أعثر للأسف علي طبعة صادرة فى مصر وإن كنت قد سمعت أن هيئة الكتاب بصدد إصدار طبعة منه* . لذلك سوف أسند باقى الاستشهادات من الكتاب إلى الطبعة اللبنانية المذكورة بعد تحقيقها (المترجم)]. و: *الأيام* - الجزء الثالث ١١٧ - ١٢٠.

٥٣- محمد كامل مرسى ، الأهرام ٢٤ فبراير ١٩٥١ . كما نقله عبد المنعم الدسوقى فى: *الجامعة المصرية* ... صـ صـ ٥٩ ، ٦١ : حاشية رقم ٢٤ .

٥٤- Mac Clellalnd, James C. *Autocrats and Academics: Education, Culture, and Society in Tsarist Russia,* (Chicage, 1979), pp. 49- 50.

٥٥- Daniel R. Brower, *Training The Nihilists: Education and Radicalism in Rsarist Russia* (Ithaca, New York, 1975), P. 37; James C. Mac Clelland, "*Diversification in Russian - Soviet Dducation,*" in Jarausch, Transformtion, p. 183.

٥٦- Burghe, Power, p. 57.

---

* أثناء إعداد هذه الترجمة للنشر أصدرت هيئة الكتاب بالفعل طبعة من كتاب د.طـه حسين ضمن سلسلة مكتبة الأسرة في إطار مهرجان القراءة للجميع عام١٩٩٦-(المترجم)

٥٧- Mahmoud Kamel, Journal d'un avocat etyptien: *Le cote Humain du barreau* (cairo, 1946, trans. of :
يوميات محامى مصرى ١٩٤٤) صـ صـ ٥ - ٧ .

٥٨- Mead, *Growth*, p. 30.

٥٩- James A. Bellamy, "*Cairo University*", Middle Eastern Affairs 6 (1955): 188.

تعتبر نسبة ١٥٪ من القاهرة الكبرى التى وردت فى كتاب بيلامى مرتفعة للغاية ، وقد فضلت بدلا منها نسبة ١٣٪ التى وردت فى : Eccel, *Egypt* p. 49.

٦٠- Weisz, *Emergence*, pp. 302 - 303.

٦١- انظر : P.H. Newby, *The Picnic at sakkara* (London, 1946).

٦٢- الإيجبشيان جازيت ٨ فبراير ١٩٢٨.

٦٣- عبد المنعم الدسوقى : *الجامعة المصرية* ... ص ٨٤ .

٦٤- سليمان حزين ، *شجرة الجامعة فى مصر* (القاهرة ١٩٨٥) - اهداء الكتاب .

٦٥- تم جمعها من : Eccel, *Egypt*, p. 49.

٦٦- للحصول على معلومات عن جامعة فاروق الأول ، انظر : "*مجد الإسكندرية : جامعة فاروق الأول*" المقتطف ١٠٢ (اينساير ١٩٤٣) صـ صـ ١٣٠٨ . و: هيكل "مذكرات ..." الجزء الثانى صـ صـ ١١٩ - ١٢٠ ، ومطبوعات جامعة الإسكندرية لسنتى ٥٧ - ١٩٥٨ و ٦٣ - ١٩٦٤.

٦٧- هيكل : "*مذكرات ...*" الجزء الثانى صـ ١١٩ .

٦٨- فريد زعلوك . مقابلة - ٢٠ يناير ١٩٨٣ .

٦٩- عن النقل التأديبى انظر - A. Cecil Alport, One Day of Justice: *The Black Book of the Egyptian Hospitals and a fellaheen Charter* (London 1948), p. 178.

٧٠- المقتطف العدد ١٠٢ (١٩٤٣) صـ "*مجد الأسكندرية*" .

٧١- حول عين شمس انظر : *جامعة عين شمس فى ظل الثورة* (القاهرة ١٩٦٣) ، صـ صـ ٧ - ١٨ . و: جامعة عين شمس : "*اليوبيل الفضى لجامعة عين شمس ١٩٥٢ - ١٩٧٧*" ؛ وتقريريها لسنة ٥٨ - ١٩٥٩ (باللغة العربية) وسنة ٦٣ - ١٩٦٤ (بالانجليزية).

٧٢- عثمان أمين ، *نحو جامعات أفضل* ، (القاهرة ١٩٥٢) صـ ٥٩ .

٧٣- *جامعة أسيوط فى عشر سنوات* ١٩٥٧ - ١٩٦٧ (القاهرة - غير مؤرخ) صـ ١١ .

٧٤- احصائيات السكان من : - Eccel, *Egypt*, pp. 48 - 49, 238 - 40.

٧٥- محمد محود الجوادى : دكتور محمد كامل حسين : *عالما ومفكرا وأديبا* (القاهرة ١٩٧٩) .

٧٦- Abou al- Footuh Radwan, *Old and New Forces in Egyptian Education* (New York, 1972).

٧٧- المجلس الأعلى للجامعات ، *دليل الجامعات في جمهورية مصر العربية* (القاهرة ١٩٧٩) صـ صـ ٦٣ - ٦٤ .

٧٨- جامعة عين شمس *في ظل* ... صـ ١٢٨ .

٧٩- الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة التعليم العالى ، *التعليم العالى في ١٢ عاما* (القاهرة ١٩٦٤) صـ ٤٤ .

٨٠- عن تركيا ، انظر : Joseph S.Szyliowicz, *Education and Modernization in the Middle East* (Ithaca, New York, 1973), pp. 375 - 86.

[٧]
الجامعة والسياسة ١٩٣٠ - ١٩٥٠

أن تعلو الجامعة فوق السياسة - كفكرة مثالية - شئ، أما الواقع فشئ أخر تماما ؛ ففى عام ١٩٣٦، مثلت عودة طه حسين إلى منصب العمادة - الذى أزاحته عنه قبل أربع سنوات حكومة إسماعيل صدقى القوية - انتصارا جزئيا لمبدأ استقلال الجامعة. ومنذ ذلك الحين أصبحت المظاهرات الطلابية أمرا مألوفا. فتصدر الطلاب المظاهرات المطالبة بالاستقلال، كما مارسوا الصدام نيابة عن الأحزاب المتنازعة، وعارضوا السياسات التى كانت تهدد نجاحهم فى الدراسة، أو فرصهم فى العمل مستقبلا.

أما بالنسبة للأساتذة، فقد أصبح العمل الأكاديمى طريقا مؤديا إلى مقعد الوزارة، الامر الذى زاد من جاذبية الانخراط فى العمل السياسى بالنسبة للأكاديميين وفى الأربعينيات عجز الأساتذة، الذين خلفوا طه حسين ولطفى السيد، عن توجيه الطاقة السياسية لطلابهم على نحو بناء؛ فتسللت عوامل الضعف التى سيطرت على مصر والعالم العربى إلى الحرم الجامعى. واكتملت العقدة "الجوردية" * التى كان يتعين قطعها، أو كما عبر عنها عبد الناصر : *"دور هائم على وجهه يبحث عن بطل يقوم به"* [١].

استقلال الجامعة والتخلص من طه حسين :

جاء فصل طه حسين فى مارس ١٩٣٢ أثناء آخر محاولات الملك فؤاد للحفاظ على الحكم الأوتوقراطى، وأطولها عمرا. وكان الملك يعمل من خلال إسماعيل صدقى رئيس الوزراء، الذى استبدل فى عام ١٩٣٠ بدستور ١٩٢٣ دستورا آخر يركز السلطة تماما فى يد الملك، ولم يعترض البريطانيون على هذا الوضع. إلا أن حزبى "الوفد" و"الأحرار الدستوريين" قاطعا الانتخابات التالية، ومن ثم سيطر حزب الشعب الجديد برئاسة إسماعيل صدقى ومعه "حزب الاتحاد" الموالى للملك على البرلمان. فانطلقت جبهة من

* عقدة أحكم شدها جورديوس ملك فريجيا، وزعموا أنه لن يحلها إلا سيد آسيا المقبل، فجاء الاسكندر الاكبر وقطعها بسيفه - (المترجم)

الوفد والأحرار الدستوريين إلى الصحف والمقاهى والشوارع مطالبة بعودة دستور ١٩٢٣[٢]. ولقى صدقى تأييدا بين كبار ملاك الأراضى، والطبقة الصاعدة من رجال المال، والتجار، ورجال الصناعة ؛ لأنه أمر بتيسير شروط القروض الممنوحة لكبار ملاك الأراضى بهدف معاونتهم فى التغلب على حالة الكساد. كما أنشأ بنكا للرهونات العقارية لمساعدة أعيان الفلاحين. ولما كانت مصر قد استردت أخيرا سيادتها على جماركها، فقد أستؤنف فرض الحماية الجمركية لصالح رجال الصناعة. وشعر أبناء الطبقتين الدنيا والوسطى فى المدن، وعمال الصناعة، ومعظم الفلاحين، بالإضافة إلى شعور الطلاب وخريجى الجامعات الذين يعانون من البطالة، أنهم خارج اهتمام الحكم.

وكان للأحداث التى جرت أثناء الافتتاح الرسمى للحرم الجامعى بالجيزة، صباح ٢٧ فبراير عام ١٩٣٢، أثرها فى تفجير قضية طه حسين : فقد خرج من مبنى كلية الحقوق كل من لطفى السيد مدير الجامعة، ومحمد حلمى عيسى وزير المعارف، وكذلك أحد ممثلى الطلاب لتحية موكب سيارات الملك فؤاد، وقام الملك بزيارة قاعات محاضرات كلية الحقوق، ثم كلية الآداب التى يتولى عمادتها طه حسين، وبعد ذلك عبر الطريق إلى مبنى الإدارة حيث كان ينتظره إسماعيل صدقى ووزراؤه وغيرهم من الشخصيات البارزة[٣]. وألقى حلمى عيسى خطبة مفعمة بالتزلف مبرزا أيادى الملك فؤاد وشقيقته فاطمة هانم على الجامعة؛ فاتهمته جريدة "البلاغ" الوفدية بأنه انتقص من قدر إسهامات كل من قاسم أمين، وسعد زغلول، ومحمد فريد، وعبد العزيز فهمى فضلا عن على الشمسى الوزير الوفدى الذى وضع حجر الأساس للحرم الجامعى قبل أربع سنوات[٤].

أما خطبة لطفى السيد فأشارت بوضوح إلى لجنة عام ١٩٠٦ (التى استهلت العمل فى المشروع دون تشجيع ملكى) وكذلك إلى سعد زغلول. وكان صدقى قد طمأن الملك القلق على أن الطلاب تحت السيطرة تماما، إلا أنه كان مخطئا اذ لاحظ الطلاب قلة عدد الوفديين والأحرار الدستوريين بين الجالسين على المنصة، كما لاحظوا أن السياسيين الموالين للملك، وليسوا العلماء، هم الذين صعدوا إليها لاستلام الشهادات الفخرية. كما لم يلق اقتراح طه حسين بتكريم الوزراء الوفديين السابقين نجاحا بالطبع[٥]. ومن ثم، أفسد

الطلاب المناسبة عن طريق التصفيق الانتقائي : حيث صفقوا مهللين تحية لعدلي يكن عضو الاحرار الدستوريين، وعلى ابراهيم نائب رئيس الجامعة ؛ بينما استقبلوا بالصمت البارد إسماعيل صدقي، وحلمي عيسى، وعلى ماهر. وفي التو، غادر الملك وصدقي المكان حانقين، يلقيان باللوم على طه حسين، ثم صدر الأمر بإبعاده عن الجامعة.

وكان طه حسين – منذ عشر سنوات – قد ربأ بنفسه عن السعي لنيل الحظوة لدى فؤاد، مرددا بيتا من أبيات الشاعر العباسي "أبو نواس" يقول فيه:

"وما أنا بالمشغوف ضربه لازب ولا كل سلطان على أمير" [٦]

وبعد ذلك كتب طه :

"... ونظر صاحبنا فإذا هو بين عنوين لايدرى أيهما أنكى له من صاحبه يراه المسعدون مارقا مالأ المارقين، ويراه القصر كافرا بالنعمة جاحدا للجميل. ويرى أنه قد أرضى ضميره وأدى واجبه وليكن بعد ذلك ما يكون" [٧].

وكان طه حسين قد أعرض عن قبول عرض إسماعيل صدقي برئاسة تحرير جريدة حزب الحكومة "الشعب" في عام ١٩٣٠، بعد توليته منصب عميد كلية الآداب بيومين فقط، فشجع ذلك عليه ذوي الاتجاهات الدينية المحافظة، الذين مابرحوا يتوقون إلى النيل من مؤلف كتاب *"في الشعر الجاهلي"*. والمعركة حول كتاب طه حسين المنشور في ١٩٢٦، واحدة من أشهر المعارك الأدبية في القرن الحالي ؛ فقد شابهت قضيته إلى حد كبير قضيتي جورجي زيدان، ومنصور فهمي : هل يجوز استخدام أساليب المستشرقين في الدراسات النقدية لدراسة الموضوعات التي لها قداسة عند المسلمين ؟ فضلا عن وجود نقاط أخرى للالتقاء بين هذه القضايا ؛ فطه وهو – بعد – طالب بالأزهر، كان يؤجل مذاكرة دروسه أحيانا حتى يتمكن من الانتهاء من قراءة احدى روايات زيدان التاريخية[٩]. كما أنه استفاد من قراءة أعمال زيدان التاريخية غير الروائية.

وكان طه والجامعة المصرية قد اصطدما بذوي النزعات الدينية المحافظة من قبل في عام ١٩١٤، حين نما إلى علم أحد اعضاء الجمعية التشريعية أن رسالة طه حسين حول أبي العلاء المعري حبذت على نحو شديد الوضوح استخدام مناهج المستشرقين بدلا من المناهج الازهرية. ولكن

عندما قدم العضو اقتراحا بأن تقطع الحكومة معونتها عن الجامعة لانها خرجت "ملحدا"، احبط سعد زغلول مبادرته بأن هدد بقطع المعونة الحكومية عن الأزهر الذى خرج نفس "الملحد".

ويعتمد كتاب "فى الشعر الجاهلى" على أفكار المستشرق البريطانى "مارجوليوث"، محاولا إثبات أن معظم الشعر الجاهلى تعرض للتزييف بعد ظهور الإسلام. بل أن طه تعرض بالبحث لرواية القرآن حول بناء ابراهيم واسماعيل للكعبة؛ فغضب الأزهر، واعتبر الكتاب تجديفا فى حق الله، وطالب بفصل طه حسين من الجامعة وحظر تداول كتابه. ولما كانت الجامعة لم تعد معهدا خاصا ذا تأثير هامشى، انما أصبحت تعلو قمة نظام المدارس العامة، فقد أصبح الامر، من ثم، قضية قومية، وطرح للمناقشة فى البرلمان(١١).

ولم يكن طه حسين صحفيا سوريا معزولا يدين بالمسيحية مثل جورجى زيدان، كما لم يكن مجرد مرشح للدكتوراه قليل الخبرة مثل منصور فهمى ؛ وانما كان أستاذا جامعيا لديه أنصاره الأقوياء من الأكاديميين والساسة. وعلى الرغم من أن الملك فؤاد كان يسعده أن يلقى بطه إلى الذئاب، الا أنه كان فى موقف الدفاع عام ١٩٢٦، بعد أن وجد نفسه مضطرا لقبول عودة خصومه الوفديين إلى الحكومة. كما عارض سعد زغلول وكثير من الوفديين طه حسين – ربما لإدراكهم ما يتيحه الدفاع عن الإسلام من شعبية –إ الا أن الوفد لم يكن قويا، ولم يكن بمقدوره المخاطرة بتحطيم التحالف مع الأحرار الدستوريين الذين دافعوا عن طه باعتباره منتميا لهم.

فساند مدير الجامعة، لطفى السيد، طه حسين على أساس أن الأمر قضية حرية فكرية. كما أيدته "السياسة" الناطقة بلسان الأحرار الدستوريين، وكان طه حسين يحرر عامودا بها. وقام رئيس الوزراء عدلى بإبعاد المشكلة عن الجدل البرلمانى، عندما أحال الموضوع إلى القضاء، الذى أسقط القضية بعد ذلك. وأكد طه حسين على إيمانه بالإسلام، كما حذف الإشارة إلى إبراهيم وإسماعيل فى الطبعة التالية : وبدلا من أن يفقد وظيفته، ارتقى العالم الكفيف إلى منصب عميد كلية الآداب، حيث انتخبه زملاؤه فى الكلية لتولى المنصب. ومن المفارقه، أن أول وزير للمعارف فى عهد اسماعيل صدقى هو الذي أصدر قرار تعيينه.

وتعقب أعداء طه حسين خطواته منذ تولي العمادة انتظارا لأية زلة ؛ فاتهموه بممالأة الأساتذة الاجانب على حساب المصالح الوطنية، وإثارة خلاف على المناهج الدراسية بين المؤسسة الجديدة للتعليم العالي وبين الأزهر، بالإضافة إلى اتهامه بتشجيع الاختلاط غير الأخلاقي بين الجنسين في كلية الاداب.

وبعد يومين من صدور قرار ٣ مارس ١٩٣٢ بعزل طه حسين من الجامعة، أضرب الطلاب مسجلين احتجاجهم في مكتب لطفي السيد، ثم طافوا شوارع المدينة حتى منزل "طه" حسين في هليوبوليس ليؤكدوا تأييدهم له. وفي اليوم التالي احتشد طلاب الآداب والحقوق في الحرم الجامعي، ثم عبروا كوبري عباس لينضم اليهم المئات من طلاب الطب، وتوجهوا إلى قصر عابدين لتقديم التماسهم. وفي السابع من مارس انضم طلاب كلية العلوم في مبناهم البعيد بقصر "الزعفران" إلى الإضراب، واحتشد طلاب الكليات الأربع عند كلية الحقوق في اليوم التالي. ويعلن أساتذة كلية الاداب، واغلبهم مازالوا من الأجانب، قرارهم بتأييد عميدهم المخلوع[١٣]. وعندما أرسل اسماعيل صدقي قوات البوليس إلى الحرم الجامعي في التاسع من مارس، واجه لطفي السيد خيارا صعبا ؛ فصدقي صديقه منذ أيام مدرسة الحقوق، عندما كانا يحرران معا صحيفة طلابية، كما أن صدقي هو من أعاده إلى منصب مدير الجامعة الذي تركه عام ١٩٢٨ ليشارك في وزارة محمد محمود باشا[١٤] - بل أنه سوف يشارك بعد الحرب العالمية الثانية كنائب لرئيس الوزراء للشئون الخارجية في وزارة مكروهة أخرى برئاسة صدقي - إلا أن مدير الجامعة قرر أنه يجب أن يستقيل هذه المرة[١٥].

وفي اليوم التالي قرر الطلاب إرسال برقيات احتجاج إلى جميع جامعات العالم[١٦]، ثم نجحوا في مراوغة البوليس يوم ١١ مارس عندما احتشدوا - على غير توقع - بكلية العلوم في قصر الزعفران. وكان صبر الحكومة قد نفذ ؛ فقبلت استقالة لطفي، وعينت على أبراهيم نائب مدير الجامعة وعميد كلية الطب للقيام بأعماله. وناشد فريد زعلوك وآخرين من الطلاب، على ابراهيم الاستقالة، الا أنه ردعلى ذلك بأنه ربما يتم تعيين شخص أسوأ للمنصب. واتفق عمداء الكليات على إصدار أمر بعودة الطلاب إلى المحاضرات، وحظر دخول الطلاب مباني كليات أخرى غير كلياتهم

ولكن الإضراب استمر ؛ فأغلق على ابراهيم الجامعة يوم الاربعاء ١٦ مارس. ثم عاد معظم الطلاب إلى الدراسة يوم الاثنين التالى تحت التهديد بالطرد من الجامعة، وتعرضت القلة التى رفضت الانصياع للأمر إلى الإيقاف عن الدراسة لمدة أسبوع أو أكثر ؛ فخسرت الجامعة أسبوعين من الدراسة كما خسرت مديرا وعميدا محترمين، فخيم الصمت الكئيب على الحرم الجامعى.

ولم يكن هذا مجرد شأن من شئون الجامعة ؛ فقد شعر رئيس الوزراء أنه مطالب بالدفاع عن تصرفاته فى البرلمان. وفى ٢٨ مارس، جلس صدقى ووزراؤه مؤيدين بينما كان أحد نواب الحزب الوطنى يلقى خطبة ضد طه حسين على مدى ثلاث ساعات تقريبا[١٧]، وربما يكون النائب قد أخذ على عاتقه مهمة القاء الخطبة حتى ينفى عن الهجوم صفة الحزبية. ولم يتصد للدفاع عن طه أى من أعضاء البرلمان الموالين لصدقى. وسحب حلمى عيسى منصب الموجه بالوزارة الذى كان سيمنح لطه حسين على سبيل الترضية - وكان طه قد رفضه على أية حال - وقام بفصله من الخدمة الحكومية.

وفى العام التالى نالت الجامعة لائحة جديدة صارمة[١٨]. فبعد أن كان مجلس الكلية يوصى بتعيين احد الأساتذة فى منصب العميد لمدة غير محدودة، أصبح وزير المعارف هو الذى يختار العميد من بين ثلاثة مرشحين لمدة ثلاث سنوات وانضم إلى مجلس الجامعة خمسة معينون من خارجها، كما لم يعد المجلس يضم أساتذة مساعدين إلا فى أحوال خاصة.

واوقف حلمى عيسى قسم الدراسات الكلاسيكية، الذى كان طه يدافع عنه، وجعل اليونانية واللاتينية تدرسان فقط باعتبارهما من أدوات البحث[١٩]، كما خفض مستوى علم الاجتماع من مادة قائمة بذاتها، إلى مادة مساعدة للفلسفة والجغرافيا. وقد تساءل أستاذ الاجتماع (ولم يكن سوى أستاذ الانثروبولوجيا ايفانز بريتشارد) عن السبب، ففسرت الوزارة الأمر بصراحة مشيرة إلى أنها لم تكن مهتمة على الاطلاق بالمضى فى هذه الدراسات إلى حد بعيد، نظرا لان أثرها على شباب مصر لم يكن معروفا، وربما يكون لعلم الاجتماع أثر تخريبى ؛ فاستقال ايفانز بريتشارد.

تبرئة طه حسين :

لم تكن فترات الانتكاس في الحياة الشخصية تمثل صعوبات مادية للطفى، غير أن الحياة كانت دائما أصعب بالنسبة لطه. وقد ساعدته الجامعة الأمريكية فى القاهرة على الخروج من هذه الصعوبات، عندما عينته لإلقاء محاضرات على طلاب قسم الدراسات الحرة، كما اشتغل أيضا فى الصحافة يكتب المقالات، ويدير تحرير صحيفة "كوكب الشرق" الوفدية(٢٢).

ولم يستطع صدقى وعيسى أن يجدا بديلا لمدير الجامعة، كما واجها متاعب مع منصب عميد كلية الآداب أيضا ؛ فقد ألمح عيسى إلى أنه سيدفع بالعمادة إلى "ت.س.سترلينج" نائب العميد وأستاذ الآداب الإنجليزى، إلا أن الوزارة، التى لم تكن تتمتع بالشعبية، تخوفت من السماح بأن يؤول المنصب إلى أجنبى. كما لم يكن أمر منصور فهمى ليقلق صدقى وعيسى كثيرا، وهو الأستاذ المصرى الوحيد الباقى فى كلية الاداب؛ فظلا يماطلان إلى أن استقال سترلنج(٢٣)، فاصبح فهمى عميدا رغم كل شئ، ثم عينه فؤاد مديرا لمجمع اللغة العربية الجديد، ربما ليعزز من ولائه له.

وكان عبد الفتاح يحيى – الذى خلف صدقى عام ١٩٣٣ – شديد الخضوع للقصر إلى حد أثار شكوى "سيرمايلز لامبسون"، المندوب السامى الجديد. ثم تولى محمد توفيق نسيم المنصب بعد يحيى، فشجع الملك – وكان مترددا – على الغاء دستور صدقى المكروه. كما سمح لفريد زعلوك الزعيم الطلابى الوفدى باستئناف دراسته سرا بكلية الحقوق، التى طرد منها عقب الاضراب(٢٤). كما استطلع نسيم رأى البريطانيين فى السماح بعودة لطفى وطه. وجاء الرد مؤيدا عودة لطفى، ولكن *لسوء الحظ، كان طه حسين قد انضم بعد فصله إلى هيئة محررى كوكب الشرق الوفدية. كما أنه تورط فى الكثير من المواقف الهجومية المعادية للأجانب والمناهضة لبريطانيا فى سياق الحملة الصحفية التى استمرت طويلا ضد حكومتى صدقى باشا ويحيى باشا. بل أنه هاجم كتاب الحضارة الإسلامية الذى وضعه كليتن كريزويل، مدرس الحضارة الإسلامية فى كلية الآداب، على أساس أنه يحتوى على فقرات معادية للإسلام"*(٢٥).

وفى ديسمبر ١٩٤٣ وافق البريطانيون على السماح لنسيم بإعادة طه إلى الجامعة كأستاذ للغة العربية "بشرط منعه من مهاجمة الإجانب"، ولكنهم لم يوافقوا على عودته إلى منصب العميد. وفى إبريل من العام التالى،

استأنف لطفي عمله كمدير للجامعة بعد أن تلقى تأكيدات بأن الأساتذة لن يتعرضوا للنقل مرة أخرى دون موافقة الجامعة. كما شهد الأزهر حركة عودة أخرى، عندما أبعد الظواهرى - رجل القصر - وعاد المراغى شيخا للأزهر أثر شهور من السخط الطلابى واحتجاج هيئة التدريس [٢٦].

ولم يكن تراجع الملك فؤاد هزيمة بأية حال - فقد أرادت الجامعة إلغاء شرط تعيين خمسة أعضاء فى مجلسها من الخارج، الا أنها قبلت تخفيضهم إلى أربعة فقط مع اشتراط أن يكون قد سبق لهم إلقاء محاضرات بإحدى الجامعات أو المدارس العليا[٢٧]. واحتفظت وزارة المعارف بحق اختيار العمداء من بين ثلاثة من مرشحى هيئة التدريس.

وسرعان ما نفذ صبر المصريين إزاء إذعان نسيم - المتردد - لبريطانيا. ثم دفع السير "صامويل هور" وزير الخارجية البريطانى بالازمة إلى الذروة، عندما القى فى نوفمبر ١٩٣٥ خطبة بلندن وصف فيها دستورى ١٩٢٣ و١٩٣٠ معا، بأنهما غير عمليين [وكان دستور ١٩٢٣ هو الرمز الذى أمد الوطنيين بالأمل خلال خمسة أعوام من حكم القصر، واستمرار الاحتلال] وبدأت مظاهرات الاحتجاج فى الجامعة المصرية، واصبح على ساسة الأمة أن يسارعوا للحاق بها. ولم تكن القاهرة قد شهدت ما يشبه هذا منذ ١٩١٩.

ثم فتح رجال الشرطة بقيادة الضباط البريطانيين النيران على الطلاب عند كوبرى عباس، فقتلوا طالبا، واصابوا آخرين. وساند الاساتذة فى كل من دار العلوم والأزهر مطالب الطلاب، وحضر لطفى - مضطرا - احتفالا طلابيا بإقامة نصب تذكارى للشهداء، وشكل مصطفى النحاس وعدد من رجال السياسة الاخرين - على مضض - جبهة موحدة. ثم أذعن نسيم **وأعاد دستور ١٩٢٣. الا أن مارد الاجتجاج الطلابى كان قد خرج من قمقمه، ولن يستطيع، سوى فرض الاحكام العرفية - اثناء الحرب العالمية - أن يجبره على التراجع، مؤقتا** [٢٨].

ثم حل على ماهر محل نسيم، وبدأ يعد للانتخابات التى ستجرى فى شهر مايو. وجاءت وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦، لتوفر عليه عار مواجهة فوز الوفد بعد أربعة أيام. كما أنقذ على ماهر، منصور فهمى من ذل مؤكد، عندما نقله من منصب عميد كلية الأداب، إلى وظيفة مدير دار الكتب

القومية، فى أخر قرار - تقريبا - يصدره كرئيس للوزارة ؛ فقد جاء قرار إعادة طه حسين إلى عمادة كلية الاداب بين القرارات الاولى لحكومة النحاس الجديدة[٢٩]. وجاء لقب البكوية ليتوج انتصار العالم الكفيف.

وكان الأمير فاروق يتلقى علومه بالأكادمية العسكرية الملكية فى "فولفيتش" وقت وفاة والده. فأسرع المستشارون باعادة الشاب قليل الخبرة - رغم استهتاره - إلى بلاده ثم إلى العرش. وهكذا بدأت جولة جديدة فى اللعبة السياسية القديمة.

بطالة المتعلمين واستياء الطلاب :

كان من الملاحظ أن طلاب الحقوق فى سنتهم الدراسية الأولى بالكلية يتطلعون لأن يصبحوا رؤساء وزارات يوما ما، وفى السنة الثانية يقنعون بالتطلع إلى مناصب الوزراء، أما فى السنة الثالثة فيصبح حلمهم أن يتولوا القضاء، فاذا بهم عند لتخرج يحلمون بمجرد العثور على عمل فحسب [٣٠]. واختلط بمطالب الطلاب المعارضين من أجل الاستقلال القومى وحكومة ممثلة للشعب، مجموعة موازية من المطالب العملية من أجل تغيير المقررات الدراسية، والامتحانات، وسياسات التوظيف التى من شأنها أن تحسن من فرصهم للترقى بشكل شخصى.

وتعكس عناوين ثلاثة من المنشورات الصادرة فى الثلاثينيات أيام الكساد السوداء، كما تعكس الوعى الناشئ بالمشكلات، فتقول هذه العناوين : *"أزمة البطالة فى مصر"، "المشكلة السكانية فى مصر"، و"التعليم والبطالة فى مصر"*. [٣١]

وعزا الكثيرون السبب فى البطالة بين المتعلمين، إلى الأجانب من المسئولين والمهنيين، ورجال الأعمال ؛ لانهم شغلوا الوظائف التى اعتقد المصريون أنها من حقهم. وكانت حركة التمصير قد تسارعت عقب إعلان عام ١٩٢٢، كماشهدنا بين أعضاء هيئة التدريس الجامعة. أما خارج وزارة المعارف، فقد انخفض عدد الموظفين الأجانب فى المصالح الحكومية من ٢٢٢٫٩ فى عام ١٩٢٢، إلى ٤٤٠ فى عام ١٩٣٦[٣٢]. وفى عام ١٩٣٧ بدأ تصريح " مونرو" ينهى مرحلة المحاكم المختلطة. واخذت فرص العمل تزيد

أمام المصريين من المحامين والأطباء والمهندسين، كما أتاحت مشروعات شركة "مصر"، وغيرها من المشروعات المزيد من فرص العمل.

الا أن التمصير إستغرق ما يربو على ثلاثة عقود، ولم يكن باستطاعة المتعطلين من الطلاب استشراف المستقبل؛ فالاجانب ثبتوا أقدامهم فى الجامعة وفي كل مكان آخر، وظلوا هناك أطول فترة فى استطاعتهم. كما زاد عدد الأجانب فى وزارة المعارف - فعليا - من ١٦٣ فى عام ١٩٢٢، إلى ٨٦٧ فى عام ١٩٣٦ ؛ معظمهم من مدرسى اللغات للوفاء بحاجة شبكة المدارس العامة التى كانت تتسع على نحو سريع.

وكان مرسوم قد صدر عام ١٩٢٧ يشترط وجود اثنين من المصريين على الأقل فى مجلس إدارة كل شركة برأس مال مشترك، إلا أن ذلك لم يطبق بحزم. فاستفاد من زيادة التمثيل المصرى بمجالس ادارات الشركات قلة من الباشوات ذوى الاتصالات القوية، مثل إسماعيل صدقى، وليس خريجو كلية التجارة أو الحقوق العاديون. وفى عام ١٩٣٦ اقترح مكرم عبيد وزير المالية تشريعا ينص على أن يكون ٥٠٪ من الموظفين و٩٠٪ من العمال فى أى شركة جديدة من بين المصريين، الا أن الاقتراح لم يقدر له أن يخرج إلى حيز التنفيذ. ولم يكن إحجام رجال الأعمال الأجانب عن توظيف عاملين مصريين من قبيل الشوفينية تماما، فمعظم المتقدمين للعمل - وقتذاك لم تكن لديهم خبرة فى التجارة ولايتقنون لغة أجنبية.

أما السبب الثانى فى بطالة المتعلمين، فيرجع إلى أن المدارس كانت تخرج أعدادا كبيرة ممن يتطلعون إلى مناصب ذوى الياقات البيضاء فى حين قل الاهتمام بالتعليم الفنى والحرفى. وأسهمت ضغوط الطلاب وأولياء الامور والأساتذة فى الوصول إلى هذة النتيجة، الواضحة منذ أيام كرومر إلى عبد الناصر وحتى عهد مبارك. وبسبب التكالب الشديد على الاحترام الذى يلقاه ذوو الياقات البيضاء، انهارت مقترحات لا حصر لها من أجل تعديل نظام التعليم ليتواءم مع الاحتياجات الاقتصادية.

ويشير تفسير ثالث إلى عجز الاقتصاد غير المتوازن عن توفير الوظائف المناسبة لخريجى الجامعة؛ لان مصر كانت تصدر المواد الزراعية وتستورد السلع الصناعية بينما التصنيع مازال فى أول عهده والأجانب يسيطرون على تجارة التصدير والاستيراد، فلم يكن أمام الخريجين سوى

فرص ضئيلة فى المشروعات الخاصة. كما لـم تكن الجماهير العامة قادرة على تحمل ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، أو خدمات المحامين والأطباء فى المكاتب والعيادات الخاصة. أما الجهاز الحكومى فهو الملجأ الأخير للتوظيف، الذى يسحب لهذا الغرض قدرا متزايدا من مخصصات الموازنة كان من الممكن استثماره على نحو أكثر انتاجية. بل أن حتى صمام الأمان هذا، أغلق فى منتصف الثلاثينيات ؛ عندما كان خريج الجامعة يعمل فى الحكومة لقاء ثمانية جنيها ونصف فقط شهريا، فتراكمت أعداد المتعطلين بصورة أكبر ولم يكن بمقدور أى حكومة أن تدع مثل هذا الأمر يستمر بلا نهاية.

ليس برجا عاجيا : الجامعة في أواخر الثلاثينات:

لم تكن الاضطرابات الطلابية أمرا جديدا على الأزهر، الذى شكل مركز حشد الجماهير ضد نابليون، ثم مرة أخرى عام ١٩١٩. أما طلاب المدارس العامة فبدأوا عام ١٩٠٦ التقليد الخاص بهم فى الاحتجاج، باضراب مدرسة الحقوق ضد لوائح الحضور[٣٢]. كما نال طلاب الحقوق قصب السبق فى مظاهرات ١٩١٩، عندما كانت الجامعة الأهلية مجرد مدرسة ليلية هامشية. ولكن طلاب الجامعات بدأوا منذ ١٩٢٥ يتولون لواء احتجاج الشوارع المرة تلو الاخرى، وازداد عدد المرشحين للانضمام إلى المظاهرات بزيادة عدد المقيدين بالتعليم الجامعى. وفارق كبير بين أن يتعامل وزير الخارجية مع ألفى طالب جامعى عام ١٩٢٥، وأن يتعامل مع الثلاثين ألف طالب فى الجامعات الثلاث عام ١٩٥٠ (ناهيك عن طلاب الأزهر، والمدارس الثانوية، بل حتى والابتدائية).

ومع أواخر الثلاثينيات لم يكن حتى الرجال المحترمين مثل أحمد لطفى السيد، وطه حسين قادرين على وقف تسييس الجامعة الذى بات يمزقها. وعلى الرغم من القيم الليبرالية المشتركة بين مدير الجامعة وعميد الآداب، فقد باعدت بينهما السياسة والعوامل الشخصية ؛ فمع أن لطفى السيد تولى منصب مدير الجامعة بوقاره وهو فى الرابعة والستين، والناس من جميع الاتجاهات يكنون احتراما لاستقامته، ألا ان ليبراليته التى تنتمى إلى ليبرالية القرن التاسع عشر، وتحفظه الارستقراطى، بالإضافة إلى زوجته

ذات الأصول التركية وانتمائه للأحرار الدستوريين، كلها عوامل أعطته طابع جنتلمان من المدرسة القديمة، وهكذا، بدا من المتعذر على العامة الاتصال به. أما طه، الذى بلغ من العمر ٤٧ عاما فى ١٩٣٦، فهو محارب صهرته المحن، ولديه معرفة بأوربا وجامعاتها أعمق مما لدى لطفى، كما أن زوجته فرنسية، وليبراليته التى تنتمى إلى القرن العشرين ممزوجة تماما بالنزعة الشعبية. وقد وفرله لطفى والجامعة مظلة حماية بينما طور هو من ملكاته المؤثرة، ووفرت صحيفة "السياسة" التى يرأس تحريرها محمد حسين هيكل، متنفسا لقلمه كما دافعت عنه ضد أعدائه.

وفى ١٩٢٨، كان طه محسوبا على الأحرار الدستوريين، ومن ثم لم يؤيد الوفد توليه عمادة كلية الآداب، رغم أن ذلك كان من شأنه أن يصبح انتصارا للتمصير[٣٤].

أما فى ١٩٣٢، وبعد فصله من الجامعة، فلم يكتب طه فى "السياسة" أو "السياسة الأسبوعية"، سوى مرات نادرة، مفضلا الصحف الوفدية وغيرها من الصحف. وتهامس المنتقدون بأن الوفد دفع فى قلمه سعرا أغلى من الأحرار الدستوريين، ثم رددوا بعد ذلك أن طه يخطط لأن يحل محل لطفى السيد فى إدارة الجامعة[٣٥]. وعلى أية حال، كان لدى طه حسين أسبابا سياسية سليمة للتحول إلى الوفد ؛ فالحزب يتمتع بأكبر عدد من التابعين فى الجامعة، الذين تصدروا حركة الاحتجاج على فصله، ولم يكن بين طه ونبلاء الأحرار الدستوريين الكثير من الأمور المشتركة، كما أنه أكثر تقدمية من هيكل وغيره من مثقفى الحزب. أما الوفد، فيضم كبار ملاك الأراضى أيضا - خاصة بعد ١٩٣٤ - ولكن التأييد الرئيسى الذى يلقاه أثناء المعارك يجيئ من الطبقة الوسطى ذات القاعدة الأوسع فى الريف والحضر (وسوف ينشأ بالوفد بعد الحرب العالمية الثانية جناح راد يكالى صغير ولكنه مؤثر).

ومع انطلاق الحماس السياسى الطلابى لم تستطع أى من ليبرالية لطفى او ليبرالية طه، ولازعامتيهما توجيه هذا الحماس بعد عام ١٩٣٦. ويصف أحد الأساتذة البريطانيين، حالة التخبط التى سادت الجامعة فيقول :

"رئيس الجامعة، رجل ساحر وودود، لديه عدد من الأفكار الانسانية حول ما يجب أن تكون عليه الجامعة، ولكنه لم يكن فى الواقع يلزم نفسه بوظيفته. كما أن السكرتير العام، يعطى انطباعا بتجنب أى نوع من أنواع العمل. أما عميد كلية الاداب، فهو رجل

قوى ومستنير يعنى كثيرا بالتعليم، ولديه خطط كثيرة لإصلاحه، الا انه أبعد كثيرا عن ان يكون رجل إدارة – نظرا لان كف بصره يعتبر بالطبع عائقا كبيرا في هذا الصدد "[٣٧].

وعلى الرغم من جهود لطفي في مقاومة اشتغال الطلاب بالسياسة، فقد سعى كل من الوفديين، والأحرار الدستوريين، وأعضاء الحزب الوطني، والملكيين مثل على ماهر بالإضافة إلى السعديين (وهم أعضاء الحزب المنشق عن الوفد عام ١٩٣٨) إلى استقطاب الطلاب. فلم يعد الطلاب يمثلون تلقائيا "***جيش الوفد***" كما وصفهم أحد الكتاب في عام ١٩٢١[٣٨]، بل ان فرق القمصان الزرق شبه العسكرية كانت نشطة بوجه خاص داخل الحرم الجامعي، وقد تشكلت هذه الفرق في أواخر عام ١٩٣٥ لمواجهة فرق "القمصان الخضر" التابعة لحزب احمد حسين "مصر الفتاة". وكانت هذه الفرق (مثل مليشيات بيير الجميل، "الكتائب" في لبنان حاليا) تتشبه بالمنظمات الفاشية في أوروبا، ولكن بأيديولوجيا محلية ذات جذور اجتماعية. وضمت "القمصان الزرق" وحدتين متنافستين تحت قيادة زهير صبرى، ومحمد بلال الطالب بكلية الطب. وقمع مصطفى النحاس، رئيس الوزراء، فرق "القمصان الخضر"، حتى تغير الحال مع سقوط حكومته في ديسمبر ١٩٣٧. وبعد عدة أشهر قام محمد محمود فجأة بحل كل هذه الجماعات شبه العسكرية [٣٩].

وكان أحمد حسين وفتحى رضوان يبلغان من العمر ٢٢ عاما فقط عندما أسسا مصر الفتاة عام ١٩٣٣ للكفاح من أجل تحقيق استقلال مصر. وكانا مشهورين بالفعل منذ دراستهما بكلية الحقوق، حين دعا أحمد حسين من خلال "*مشروع القرش*" إلى مقاطعة السلع البريطانية، وجند الطلاب لجمع الأموال من أجل إقامة صناعات يملكها المصريون. ثم اعتبرت "مصر الفتاة" موالية إلى حد كبير للملك – الصبى – الذى وصل إلى العرش في عام ١٩٣٦. وفى القصر، شجع على ماهر الحزب باعتباره حليفا مناوئا للوفد. وانسحب فتحى رضوان من الحزب اثر قمع "القمصان الخضر"، ثم أرسى احمد حسين مبدأ عباده الزعيم، كما ساير العصر عن طريق اتباع خط اشتراكى اسلامى.

وكانت الحركة الاسلامية تجمع قواتها ضد علمانية العشرينيات. ومع أن اتحاد الشباب – الذى تأسس عام ١٩٢٧ يشابه نظيره المسيحى من حيث تقديم الأنشطة الرياضية والاجتماعية، والخدمات في إطار مناخ دينى ؛ الا

أن حركة الاخوان المسلمين تميزت بمستقبل أكثر درامية ؛ فقد أثرت أفكار رشيد رضا، وحركة السلفية الاصلاحية على حسن البنا، المدرس خريج دار العلوم، ومؤسس الحركة عام ١٩٢٨. فآمن البنا بأن تفسخ أحوال المسلمين، وهجوم الغرب المسيحى عليهم، بالإضافة إلى تقليد أساليب الحياة الغربية، كلها عوامل تسببت فى انحطاط المجتمع الاسلامى، وأن القومية العلمانية مستورد أجنبى لم يسفر ألا عن انقسام الأمة وإضعافها. وطالب البنا بالعودة إلى تعاليم الشريعة والى الإسلام الحقيقى الاصيل ؛ إسلام "محمد" والخلفاء الراشدين. فوجد الشباب القادم لتوه من الريف، والذى انتزع من جذوره هناك، فى الإخوان زعيما "كاريزميا"، وتصوروا عن الأمل والصلاح، بالإضافة إلى اتجاه ينتمى اليه. وبعد الحرب العالمية الثانية، سوف يصبح البنا والإخوان منافسا رئيسيا على السلطة فى الحركة السياسية على الصعيدين الطلابى، والقومى معا[٤٠].

وفى أكتوبر ١٩٣٧، اندلعت حركات الاحتجاج الطلابية، لتعكس التوترات على المستوى القومى. ووقع الصدام بين فرق "القمصان الزرق"، و"القمصان الخضر". وكان لطفى السيد على خلاف مع طه حسين، فضغط النحاس رئيس الوزارة على لطفى حتى أستقال، الا أن الوزارة سقطت فىأواخر العام. فاذا بالعداء للوفد والرغبة فى العمل لصالح القصر هما السمة المشتركة لوزارة محمد محمود التى تلتها * . ومع عودة كل من أسماعيل صدقى، وعبد الفتاح يحيى، ومحمد حلمى عيسى، بل وحتى لطفى السيد إلى الوزارة، ازيح العميد طه حسين ليجد نفسه فى موضع الدفاع. وفى يوليو ١٩٣٨ أقنع محمد حسين هيكل، وزير المعارف، لطفى السيد. وكان يعمل بالوزارة حينذاك – بالعودة إلى منصب مدير الجامعة بعد أن وعده بوقف تدخل الحكومة فى شئون الجامعة[٤١].

ولم يستطع هيكل الوفاء بوعده، فاستمرت الفوضى داخل الحرم الجامعى. وفى إحدى المرات اندفع الطلاب إلى مكتب طه ووجهوا له الاتهامات بسبب تأييده التعليم المختلط[٤٢]. وفى مايو ١٩٣٩ دفع محمد محمود رئيس الوزارة، طه حسين إلى الاستقالة من منصب العميد، ثم قبول

* الوزارة الائتلافية – (المترجم)

منصب مشـرف ثقـافي فـى وزارة المعـارف، مـع الاسـتمرار فـى إلقـاء المحاضرات بالجامعة[٤٣].

وقد أعرب لطفي السيد مرة أخرى عن حلمه بجامعة بلا سياسة، في خطبة القاها قبيل استقالته في مايو ١٩٤١ ** : *ان الجامعة عبارة عن مجموعة من الباحثين الذين كرسوا أنفسهم للعلم... مثلما يكرس الزهاد أنفسهم لعبـادة اللـه"* [٤٤]. ويوضح التشبيه الذى استخدمه الفجوة التى تفصل مدير الجامعـة كبير السن عن طلابه الجامعيين، ناهيك عن الجمـاهير، وعلمـاء الأزهـر، والإسـلاميين أمثال حسن البنا.

ثم ترك لطفى الجامعة ليصبح عضـوا فـى مجلس الشـيوخ، وتولـى رئاسة مجمع اللغة العربية لبضع سنوات وفى عام ١٩٤٦ عاد للـوزارة لعدة أشهر نائبا لرئيس الوزراء – إسماعيل صدقى – للشئون الخارجية.

ورغم أن لطفى السيد لم يعمل بالتدريس أبدا، ألا انه يذكرنـا بصـورة الأستاذ ماهر عبد الكريم، الشخصية التى ابتدعها نجيب محفوظ فى "المريـا". وأن كان يسبقها بجيل من الزمان :

كان أستاذا مساعدا بالكلية عندما التحقت بهـا عـام ١٩٣٠. وكـان فـى منتصـف الحلقـة الرابعة، يتمتع بسمعة علمية وأخلاقية وإنسانية كلتها عبير المسك – ولم أعرف أستاذا فتن طلبته بسجاياه الروحية وسماحة وجهه مثلـه. هو سليل أسرة عريقة بثرائهـا... والحق أنه لم يعلن عن ميل سياسى قط، ولم يقع فى رذيلة التعصب أبدا، ولم ينطـق فـى حديث عن هوى أو تحيز أو حقد، ووهب نفسـه للعلـم والخـير... وكـان قصـره القديـم بالمنيرة ملتقى أهل العلم والادب والفكر، وبـه متسـع دائمـا لطلبتـه فيقدمهم إلـى الكبـار ويعاملهم معاملة الانداد. وما أكثر الذين عرفتهم فـى صالونـه مـن رجـال الفكـر. وكـان التيار الجارف فى أحاديث الصالون ثقافيا بالمعنى العام ولم تكن السياسة تخالطه الا فـى ظروف نادرة... أما سالم جبر، فكان يحبه ويعجب به ولكنه يرى أنه من طبقـة النبـلاء، لم يعرف الفقر. ويرى الشعب من فوق، وله رؤيته الخاصة وهى رغم جاذبيتها ونقائهـا غريبة عنا كأنها لغة كوكب آخر" [٤٥].

وفى ١٩٢٤، خسرت جامعة فؤاد الاول خدمات طـه حسين أيضـا ؛ عندما عاد الوفـد إلـى الحكـم – أثـر انقـلاب بريطـاني ضـد الملك للأسـف – ورغـب فـى الاستفادة الكاملـة مـن ملكاتـه ؛ فعينـه أحمـد الهلالـى – وزيـر

** نقلا عن الانجليزية – (المترجم)

المعارف في حكومة النحاس مستشارا له، وفى أكتوبر عينه مديرا للجامعة الجديدة فى الأسكندرية[٤٦].

الطريق الأكاديمي إلى النخبة السياسية:

فتح سلك الأكاديمية الطريق إلى مقاعد الوزارة، مما زاد من إقبال الأساتذة على الانخراط فى العمل السياسى. ففى القرن التاسع عشر كانت الخدمة فى الجيش، والجهاز الحكومى، أو الحاشية الملكية تتيح التمرس والاتصالات الشخصية للدخول ضمن النخبة السياسية العليا[٤٧]. وقبل عام ١٩٠٠، لم ينضم إلي الطبقة الحاكمة التركية – الشركسية، والأرمنية أحيانا في الوزارة سوى اثنين من المصريين المسلمين وقبطيا واحدا. ومع ذلك فقد طمس التزاوج المتبادل الفارق بين العنصرين، المصرى والتركى – الشركسي، وفى العشرينيات دخل المصريون من أهل البلاد إلى البرلمان والوزارة[٤٨]. وبحلول عام ١٩٠٠ كان قد دخل الهيئة الوزارية اثنان او ثلاثة من حاملى شهادة الحقوق، وسرعان ما حل التعليم العالى الرسمى محل الخبرة، شرطا لمنصب الوزارة. وفى حكومة بطرس غالى ١٩٠٨ كان خمسة من بين الأعضاء الستة يحملون درجات جامعية، أربعة منهم فى الحقوق. ويعتبر عدلى يكن وعدد قليل من كبار السن الذين شغلوا مناصب وزارية فى العشرينيات، هم تقريبا آخر الوزراء الذين لم يحصلوا على تعليم عال رسمى.

وكانت الأغلبية العظمى من الوزراء فيما بين ١٩٠٨ – ١٩٢٥ من خريجى الحقوق؛ فربما تولى مهندس وزارة الاشغال العامة، وطبيب وزارة الصحة، ولواء الحربية، وأزهرى الاوقاف، الا أن المحامين اعتبروا ذوى قدرات شاملة تصلح لتولى أية وزارة. وباستثناء ضباط الجيش، تلقى جميع الوزراء تقريبا تعليمهم بالجامعة والمصرية أو بإحدى المدارس العليا التى انضمت إليها بعد ذلك.

ومن بين وزراء العشرينيات، يعتبر أحمد ماهر الأكاديمى المحترف الوحيد ؛ فعند دخوله الوزارة كان يحمل درجتى دكتوراه من فرنسا فى القانون والاقتصاد السياسى، كما عمل بالتدريس لمدة أحد عشر عاما فى مدرسة التجارة العليا، وقد أهلته قدراته التنظيمية لنيل إعجاب سعد زغلول

بعد عام ١٩١٩، ثم خدم في وزارة ١٩٢٤ الوفدية، ولم يعد بعدها إلى السلك الاكاديمى أبدا. أما مكرم عبيد، فقد عمل بالتدريس في مدرسة الحقوق، قبل أن يفصل منها بسبب نشاطه الوفدى. كما عمل على ماهر شقيق أحمد ماهر ناظرا لمدرسة الحقوق لفترة قصيرة. وكذلك انتقل لطفى السيد رئيس الجامعة منها إلى الوزارة. الا أن أحدا من هؤلاء الوزراء في العشرينيات لم يحقق لنفسه مجدا فعليا في قاعات الدرس، وانما كان الناس ينظرون اليهم باعتبارهم ساسة – محامين، وليسوا أساتذة[٤٩].

ومن بين الوزراء الجدد في الثلاثينيات، تميز بهى الدين بركات وأحمد نجيب الهلالى، ومحمد حسين هيكل، بالخبرة الأكاديمية. ولكن هيكل اعتبر محاميا، وصحفيا، وسياسيا أكثر منه أستاذا جامعيا. اما قدرات بركات والهلالى فأقل وضوحا. وتولى مصطفى عبد الرازق تدريس الفلسفة بالجامعة المصرية لعدة سنوات، الا أنه سوف ينهى حياته شيخا للأزهر ؛ وربما كانت صفته كعالم إصلاحى في نفس قوة إحساسه بأنه أستاذ جامعى[٥٠]. وفي السنوات العشر الأخيرة قبل قيام الثورة، تزايد دخول مديرى الجامعات، وعمداء الكليات وأساتذتها إلى الوزارة. ومن بين هؤلاء طه حسين، وعلى ابراهيم، ومحمد كامل مرسى، وحامد زكى، وزكى عبد المتعال، وإبراهيم شوقى، وعبد الرازق السنهورى. ولا حظ الناس هذه الظاهرة أيضا، فعرف أربعة أعضاء في وزارة النحاس الاخيرة باسم *"الأساتذة"* [٥١]. ومع أن معظمهم اختير بسبب خبرته ليتولى الوزارة الملائمة لتخصصه، الا أنهم لم يكونوا تكنوقراطيين بالمعنى الضيق للفظ. فعلى سبيل المثال كانت آفاق طه حسين وعلى ابراهيم والسهنورى أوسع كثيرا من آفاق التكنوقراط الأكاديميين في سنوات حكم عبد الناصر، والسادات.

<u>الجامعة تتخبط : السياسة في الأربعينيات :</u>

كان رؤساء الجامعة الذين خلفوا لطفى السيد يتمتعون بالاحترام في مجالات تخصصهم، كما كانوا – بعكس لطفى – أكاديميين محترفين ارتقوا من خلال السلك الجامعي ؛ ولكنه عصر التمسك بالقديم، لاعصر التجديد. وباستثناء على ابراهيم، قصرت فترات بقائهم في المنصب، فلم يترك أى منهم بصمة ثابتة على الجامعة، فضلا عن أنهم جاءوا في فترة من الفترات

العصبية، انعكست فيها مشكلات المجتمع بوجه عام على الجامعة، كما هو الحال دائما.

ومع فرض القيود على الواردات أثناء الحرب، انطلقت الصناعات المحلية، ومعظمها مايزال – وقتها – مملوكا للأجانب. وحصلت النقابات العمالية على الشرعية فى نهاية المطاف، وأصبحت مطالب عمال الصناعة أكثر جرأة. كما ساعد تدفق القوات العسكرية إلى البلاد على استقرار ميزان المدفوعات، وحققت مصر تقدما فى تسديد ديونها العامة. وانتعشت أحوال المضاربين والمستثمرين بكافة أنواعهم. ومثلما كان الحال أثناء الحرب الاولى، ارتفعت نسبة التضخم على حساب أصحاب الدخول الثابتة، فزادت نفقات المعيشة فى الفترة من ١٩٣٩ وحتى ١٩٤٥ بواقع ثلاثة أمثال، ثم انخفضت بعد ذلك حتى عام ١٩٥١[٥٢].

وكان لكبار ملاك الأراضى وجود فى الأحزاب السياسية الكبرى، بما فيها الوفد ؛ ومن ثم لم تسنح الفرصة أبدا لتطبيق الإصلاح الزراعى وواصل الفلاحون فى الريف المكتظ بالسكان، نزوحهم من الأرض. وقضى النمو السكانى على كثير من المكاسب الاقتصادية ؛ حتى الدخل القومى بالنسبة للفرد عام ١٩٥٢ لم يكن يزيد كثيرا عنه فى عام ١٩١٤[٥٣]. وقد تراجع التدفق الكبير لجماهير الأقاليم على القاهرة أثناء فترة الكساد، إلا أنه استأنف سيرته الأولى أثناء الحرب، ففى عام ١٩٤٧، كان عدد سكان العاصمة مليونين، أو ما يساوى ١١٪ من سكان البلاد؛ لان القاهرة باتت تنمو بمعدل يساوى ضعف معدل النمو السكانى فى مصر كلها[٥٤]. وكانت هناك بعض الدلائل المبشرة ؛ حيث أنشأت مصر وزارة للشئون الاجتماعية (١٩٣٩) ووصل الإنفاق على الصحة والتعليم إلى معدلات ارتفاع جديدة فى ٤٧-١٩٤٨ بلغت ٦,١٪ و١٢,٦٪ من الموزانة لكل منهما على التوالى[٥٥]. وقدمت "الجامعة الشعبية" محاضرات للمتعلمين فوق سن ١٦ سنة مقابل رسوم قليلة، لا تؤهل للحصول على درجة جامعية، ولكن بلغ من نجاحها أنها فتحت فروعا إقليمية لها[٥٦].

وفى فبراير ١٩٤٢، ومع دخول الاحتلال "المؤقت" عقده السابع، أجبرت القوات البريطانية الملك فاروق على تعيين وزارة وفدية؛ فوضع إذلال الملك نهاية لما تدلله معاهدة ١٩٣٦ من نفع مشروط بالنسبة لمعظم

المصريين، فقد لعب سير مايلز لامبسون، ضخم الجثة (طوله ستة أقدام وخمس بوصات، ووزنه ٢٥٠ رطلا) دور البلطجي إزاء فاروق، مثلما فعل كرومر مع عباس من قبل [وكانت ميول لامبسون محافظة، ومن ثم عزلته وزارة العمال البريطانية عام ١٩٤٦ في محاولة للترضية].

ولعله كان من الممكن أن يكتب أيامن : كرومر أو كتشنر أولويد نفس التقييم الذي كتبه لورد "كيلرن" (لامبسون) عند رحيله عن مصر : *"أن المصريين - في الأساس - شعب طيع وودود، ولكنهم يشبهون الأطفال في نواح عديدة. فهم يحتاجون إلى يد قوية توجههم، على أن تكون عادلة ومعاونة أساسا. فالشعار الذي تحتاجه مصر هو : الحزم والعدل"* (٥٨).

وبحثت حكومة العمال إبرام معاهدة مؤقتة مع صدقي (رئيس الوزراء) ولطفي (وزير الخارجية) ولكن صدقي في الواحدة والسبعين من عمره، ولطفي في الخامسة والسبعين كانا هدفين بعيدي المنال. وكذلك كان زعيم المعارضة النحاس قد تجاوز سني شبابه وأصبح في السابعة والستين. وعلى الرغم من احتفاظ الوفد ببقايا تفويض الأمة له، الا أن تعاونه مع البريطانيين أثناء الحرب أفقده قدرا من شعبيته؛ فاذا بالساسة الشباب الذين كانوا متألقين في ١٩١٩ يصبحون الآن رجعيين ومناورين محنكين في الخمسينيات من عمرهم. وكان النقراشي، ومكرم عبيد، والراحل أحمد ماهر قد تركوا الوفد إلى أحزاب مشاكسة منشقة، أما هيكل فلم يكن يعنيه سوى حماية مصالح الطبقة العليا وأن يصبح رئيسا للوزراء. كما عجزت الوزارات الائتلافية من "أحزاب الاقلية" عن السيطرة على الشارع، ولم يكن رئيسا الوزراء السعديان أحمد ماهر والنقراشي سوى أبرز ضحايا الاغتيال السياسي.

اما المفكرون أمثال طه حسين، وعلى عبد الرازق، وابراهيم عبد القادر المازني، والعقاد، فهم ينتمون إلى نفس جيل ماهر والنقراشي وعبيد وهيكل. ورغم أن توفيق الحكيم يصغرهم قليلا، إلا أنه غالبا ما يرتبط بهم أيضا. وكان هذا الجيل من الأدباء قد أنتج بالفعل أفضل أعماله. وتوضح إحدى الدراسات العلمية أنهم خانوا الليبرالية العلمانية التي اعتنقوها في شبابهم، بعودتهم إلى الكتابة في الموضوعات الإسلامية، بينما ترى دراسة أخرى أنهم التحفوا بعباءة الإسلام لمجرد التغطية على استمرار

علمانيتهم[٥٩]. ورغم أن طه حسين تجنب الارتباط بملاك الأراضى مثل هيكل، إلا أن ليبراليته العلمانية كانت من طراز قديم، بالإضافة إلى ظهور بدائل من الراديكالية الاشتراكية أو الاسلامية.

وعلى النقيض من هذا الجيل من الأدباء ذى المناهل التعليمية المتعددة (أو جيل ١٩١٩، إذا ركزنا على الصعيد السياسى)، يطلق لويس عوض على كتاب جيله "*جيل الجامعة*"؛ فمعظمهم درس بالجامعة المصرية فى الثلاثينيات.

[ولد عوض عام ١٩١٥ لعائلة قبطية ونشأ فى المنيا، وأتاح له والده - وهو موظف درس بمدارس الإرساليات التبشيرية - مدخلا جيدا لدراسة الانجليزية، فكان يقرأ له بصوت عال مما تحتويه مكتبته الخاصة التى تضم "حياة نلسون" لساذى، وكتابات ثورو، وإمرسون، كما قرأ عليه الترجمات الإنجليزية لماركوس أوريليوس، وأبيقطيتس وباسكال ومونتنييه*. واتسعت آفاق عوض بفضل مدرسيه البريطانيين فى المدرسة الثانوية، ثم أساتذة اللغتين الإنجليزية والفرنسية بالجامعة المصرية. ثم ساعده أحد الاساتذة فى القاهرة على الالتحاق بكلية الملوك "كامبردج" حيث واصل دراساته وانشغل بالمناظرات الدائرة فى ذلك الوقت بين الفاشية والنازية، وبين الديمقرطية والماركسية، وحول الحرب الأهلية الاسبانية والحرب العالمية الثانية. ثم ارتبط باليسار الديمقرطى الاشتراكى. وأثارت قصائده الطليعية فى ديوانه "بلوتولاند" ضجة فى القاهرة بعد الحرب. وعمل عوض بالتدريس فى جامعتى الاسكندرية والقاهرة قبل أن يحصل على الدكتوراه من جامعة برستون فى أوائل الخمسينيات] [٦٠].

كما ينتمى إلى نفس الجيل الروائى نجيب محفوظ، ومحمد مندور الذى يكبره قليلا، والذى حالت آراؤه دون تعيينه بالجامعة وكثيرا ما أوصلته إلى السجن. وكذلك إبراهيم عبده أستاذ الصحافة بجامعة القاهرة، الذى هاجم بعنف نظام عبد الناصر، ففصل من وظيفته. ويصغر هؤلاء، قليلا، الكتاب

* "روبرت ساذى" (١٧٧٤- ١٨٤٣) شاعر إنجليزى ارتبط بالحركة الرومانتيكية فى الشعر، و"ثورو" (١٨١٧- ١٨٦٢) كاتب وشاعر أمريكى عرف بمقاومته الشديدة للاسترقاق والاستعمار. و"إمرسون" (١٨٠٣-١٨٨٢) فليسوف وشاعر أمريكى يعرف مذهبه باسم مذهب التعالى. و"ابيقطيتس" فليسوف يونانى، و"باسكال" عالم رياضيات وفيلسوف فرنسى و"مونتنييه" أديب ومفكر فرنسى - (المترجم)

من خريجي الجامعة أمثال عبد الرحمن الشرقاوى المشهور بروايته الاشتراكية *الارض*، ويوسف أدريس الذى كتب أيضا عن أحوال الفقراء.. كما ينتمي أيضا *العالم* الازهرى التقدمي خالد محمد خالد إلى نفس الجيل.

وقد أسهب راءول ماكاريوس فى شرح احباطات "جيل ١٩٤٦"، الذى كان قد بلغ سن الرشد لتوه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ويكاد وصفه للإحباطات - الاقتصادية، والاجتماعية، والأكاديمية والجنسية، والسياسية - أن ينطبق على الوضع الحالي دون تغيير يذكر" [٦١]. وانشغل رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، وأساتذتها تماما بمجريات الحياة الجامعية اليومية.

وعند وفاة مدير الجامعة على ابراهيم عام ١٩٤٧، كان قد تعرض لما يكفيه من الصعوبات : فقد التحق بمدرسة الطب عام ١٨٩٧، فى نفس الوقت الذى أحكم فيه البريطانيون قبضتهم عليها ؛ وبعد تخرجه، عمل فى مصلحة الطب الحكومية، وحقق لنفسه خبرة إضافية بالعمل فى عيادة خاصة؛ وبعد أن تجامن اتهام رسمى بريطانى له بالتقصير فى العمل، استمر فى طريقه إلى أن وصل إلى قمة مهنته، وكان دوره مؤثرا فى تأسيس نقابة الأطباء المصرية التى شغل منصب نقيبها منذ ١٩٢٦ وحتى وفاته ؛ ونظرا لأنه عمل بكلية الطب أستاذا وعميدا ثم نائبا لمدير الجامعة فى الثلاثينيات، فقد عرف كل صغيرة وكبيرة عن الجامعة، كما أنه تولى وزارة الصحة عام ١٩٤٠، وعندما استقال لطفى السيد من ادارة الجامعة كان على إبراهيم هو الاختيار الطبيعى للمنصب، فحل الأكاديمى المحترف محل المثقف النبيل، ولكنه- أيضا - كان يشعر بالتوافق مع النظام القديم ؛ فهو متزوج من أسرة تركية، وينتمى إلى الأحرار الدستوريين، كما أنه حاصل على الباشوية بطبيعة الأمر. وكان من الصعب غالبا أن تجد مدير الجامعة النشط هذا فى مكتبه مع ما لديه من اهتمامات عديدة.

وأدى حقد طبيب بريطانى حانق كان قد استقال من كلية الطب، إلى تنغيص فترة إدارة على ابراهيم للجامعة ؛ فقد ألقى كتاب " سيسيل البورت " بمسئولية كافة نقائص مهنة الطب فى مصر - حقيقية كانت أم متخيلة - على عاتق على ابراهيم. وكان البورت غاضبا على مصر، يعتقد أن كرومر كان

هبة من الله إلى المصريين، ويهوى الاقتباس مـن أقـوال "كيبلنـج" * فـى هذا المجال. وكان البورت قد سلك الطريق الخطأ في كلية الطب عندما حذر على إبراهيم من أن ابنه الاصغر نادرا ما يحضر دروس العيادة، ومن المحتمل أن يرسب فى امتحان بكالوريوس الطب ولكن : *"لو أننى كنت أعلم أشياء أكثر عن سياسة الطب فـى مصر، لما حلت أبدا بأن أقول أن ابن عميد الطب قد يرسب فـى الامتحان النهائى، سواء كان يعرف شيئا عن المادة، ام لا"* [٦٣].

ولم يستطع على ابراهيم مدير الجامعة، ولا عمداؤهـا أو أسـاتذتها أن يفعلوا شيئا حيال مظاهرات الطلاب عـام ١٩٤٦ ضـد البريطـانيين. وتصـور رواية "ب.هـ نيوبى" *"نزهة فى سفارة"* الفوضى التى وقعت أثنـاء محـاضرة فى جامعة فؤاد الأول عن شكسبير : *"دون إنذار، فتح البـاب بعنـف، واندفعت منـه جماعة من الطلاب الثائرين. ولم يكن "بـيرى" قد شـاهد أحدا منهم قبل ذلك، فهم من طلاب كلية أخرى، ربما كلية الحقوق التـى تبدأ منهـا معظم المتـاعب. تجـاهل الطـلاب القادمون بيرى. ووقف شاب فى بذلة جيدة التفصيل على الطراز الانجليزى إلـى جـانب بيرى على المنصة يخطب فى القاعة باللغة العربيـة... فيهتز زر طربوشـه الأسـود، ثـم ضرب بقبضته على مكتب بيرى، وكان ذلك أقصى ما يستطيعه ليجعل صوتـه مسـموعا وسط هتافات رفاقه الذيـن اندفعوا فـى ممرات المـدرج يحضـون الطـلاب علـى الخـروج والانضمام إلى المظاهرة. ومال أحد الزائرين على أذن بيرى قائلا : سيدى، نحن نطـالب بوحدة وادى النيل، والانسحاب الفورى لكل القوات البريطانيـة. فنظر اليه فـى دهشـة ؛ كان الفتى قد تحدث بلطف وهو يقف الان متريثا وابتسامة ثقة تعلـو وجهـه، ثـم واصل حديثه : أن دماء زملائنا القتلى تصرخ من أجل الحرية. فوجه بيرى حديثة لكل من فـى القاعـة : اذا لـم تغـادر المكـان انـت وزمـلاؤك، فسوف أسجل أسماءكم جميعا وأبلغهـا للعميد. كيف تجرؤون علـى اقتحـام محـاضرتى علـى هذا النحـو ؟. الا أنــه كـان مـن المستحيل أن يتحدث بصوت يعلو هذه الجلبة. وشعر بيدو أنه يبدو كالأحمق، فهو يعرف أن وجهه أصبح يماثل فى احمراره مغيب الشمس - فدائما ما يتلون وجهة عندما يرتبك تماما - ثـم صـاح "مجرمـون "!، فـاذا بطـالب سـعودى قد دون الكلمـة * فـى كراسـة محاضراته"* [٦٤].

وكان بيرى يعرف مثله مثل أى شخص، أن الإبلاغ عن الطلاب لـن يفيد، ففى الأحداث الواقعية، شكت السفارة البريطانية إلى حكومة صدقى مـن أن العميد لم يفعل شيئا عندما عطلت المظاهرات المحاضرات فى قسم الأدب

---

* رديارد كيبلنج - شاعر روائى انجليزى كان يمجد الاستعمار البريطانى توفى ١٩٣٦ - (المترجم)

* كان بيرى يحاضر بالانجليزية، فدون الطالب المرادف الانجليزى للكلمة - (المترجم)

الانجليزى، واحتج العميد بأن يديه مغلولتان، ولجأ إلى الوزير الذى كان علاجه الوحيدهو القمع.

ورأى أحد الأساتذة البريطانيين فى الثلاثينيات أن هناك ثلاثة عوامل جعلت طلاب الآداب أسلس قيادا من الناحية السياسية عن أقرانهم فى الكليات الأخرى ؛ فنسبة كبيرة منهم حاصلة على منح دراسية، وهى معرضة بوجه خاص للانتقام منها بسحب المنحة ؛ كما أن الطلاب يكنون احتراما كبيرا للعميد طه حسين ؛ وكان للأساتذة البريطانيين (خاصة فى القسم الانجليزى) تأثير على طلبتهم خارج قاعة المحاضرات [٦٦]. وكان طلاب الآداب فى رواية "سنة دراسية" التى كتبها د.ج انرايت – وهى تصور جامعة فاروق الأول (الأسكندرية) حوالى عام ١٩٥٠ – أقل نشاطا أيضا : *أن المكانة المتدنية لكلية الآداب، من المحتمل جدا أن تكون مرتبطة بما عرف عنها من جبن فى مجال الاضرابات والمظاهرات، على الرغم بالطبع من أنه يمكن إرجاع اعتدال طلابها النسبى إلى الأثر الحضارى لما تقدمه من دراسات. وعلى أية حال، كان بقية طلاب الجامعة ينظرون إلى زملائهم فى الآداب بقدر كبير من سوء الظن مع قليل من الازدراء. فعندما يقوم طلاب العلوم باحراق قاعة المحاضرات، فإن طلاب الآداب على أقصى تقدير قد يحطمون نافذة. وحين يلقى طلاب الطب بأساتذتهم إلى الشارع ويحطمون رؤوس رجال الشرطة ؛ ربما يكون طلاب الآداب منهمكين فى الثرثرة حول فناجين القهوة فى مطعم الكلية بينما يستقل أساتذتهم الممتنون عربات الترام عائدين إلى منازلهم، أو يقومون بجولة فى شوارع المدينة للفرجة على المكتبات. حتى أنه كانت هناك مناسبات تصبح فيها كلية الآداب غائبة عن العمل فى الوقت الذى يحترق فيه طلاب الكليات الأكثر احتراما فى أتون حقيقى. ومن ثم، أصبح مألوفا أن ترسل الكليات المسئولة عن الإضراب مندوبين عنها لتقوية صلابة كلية الآداب، ودفعها للوفاء بالتزامتها، والتأكد من أنها تسير وفق الخط المرسوم. وربما شعرت كلية الاداب بما تتعرض له من مهانة، إلا أنها لم تكن تفكر فى المقاومة ؛ فهى لم تكن خائنة حقيقة، وسرعان ما أصبحت ضحية للخطب البلاغية حول مفهوم الرجولة التى تلقيها هذه الوفود، ومعظمها من كلية الحقوق. وكانت الحقوق معروفة بإختلاق أسباب للإضراب، بالاضافة إلى وجود خطباء مفوهين لإذاعة هذه الاسباب وجعلها مقنعة. تماما كما تخصصت كلية العلوم فى تصنيع القنابل من أجل المناسبات ذات الأهمية الخطيرة. ومع أنه لم تكن هناك أية مناسبات ذات خطورة، الا أنه من المطلوب إحداث الفوضى فى الجامعة ككل فى فترات التجمهر، الذى كان يبدو رمزيا بالمقارنة بما يحدث فى شقيقتها الكبرى بالقاهرة ؛ وربما ساعدت مياه البحر المتوسط ومريوط التى تحيط بالمدينة على فتور همتها : فقد زحف مناخ الشواطئ الرطب على ميادين المعارك السياسية والفكرية والقى ضبابا على*

القضايا المثارة فيها. ثم أن القاهرة - أيضا - كانت مقر الحكم "أو سوء الحكم" كما أن بها العديد من المباني الرسمية الضخمة، ذات النوافذ الواسعة المستفزة، مثل وزارة المعارف" (٦٧).

وهناك ثلاثة ملامح تحدد الحركة السياسية الطلابية في مرحلة ما بعد الحرب : أولها أن الإخوان المسلمين برهنوا على قوتهم المؤثرة داخل وخارج الحرم الجامعي، في تحد خطير للقيادات ذات الميول العلمانية في الجامعة والأمة. والثاني : أن فرقا شيوعية صغيرة بدأ صوتها يسمع في الجامعة وفي كل مكان آخر. أما الملمح الثالث : فهو أن الطلاب بدأوا يتصلون بالنقابات العمالية، كما حدث عام ١٩٤٦ في اللجنة الوطنية العليا للعمال والطلبة التي كان لها أهميتها، وأن لم تعمر طويلا(٦٨).

ثم اشتد غليان الغضب ضد البريطانيين اثر حادثة كوبري عباس التي وقعت يوم ٩ فبراير ١٩٤٦. ويصف الميجور "سانسوم" مسئول الأمن البريطاني الحادث الذي ارتكبه : *"أكثر من قابلته من قادة البوليس فظاظة وقسوة على الاطلاق"*، أثناء محاولته فض أضخم مظاهرة حدثت منذ الحرب، فيقول : *لم يحاول سليم زكي سد مدخل الكوبري. وواجه المتظاهرين في جرأة تامة وأمرهم بالبقاء كما هم عند ضفة النيل التي يقفون عليها ؛ فتوقف قادتهم للحظة متأثرين بما له من قوة شخصية مطلقة. الا أنه لم يكن لهم سيطرة على من خلفهم، الذين نحوهم جانبا مع اندفاع الجسم الرئيسي للمظاهرة الذي تدفق على الكوبري منطلقا إلى الأمام.* فصاح سليم زكي منذرا إياهم، فلم يزدهم ذلك الاسخرية منه واستهزاء به. فتساءلت : ما العمل الآن ؟ على الرغم من معرفتي بالرد، كما كنت أعرف إنه الرد الوحيد الممكن الذي يجب تنفيذه. *أما الأمر الذي لم يعجبني، والذي أشمأزت نفسي منه، فهو أن قائد البوليس المتحجر القلب انتظر إلى أن أصبح حوالي خمسمائة شخص - معظمهم من الطلاب - يجرون فوق الكوبري ثم أعطى الأمر بفتحه... إن الحادث باعتباره ممارسة لفض جمهرة ضخمة ذات خطورة بحفنة قليلة من رجال البوليس يعد عملا ذكيا، ولعل سليم زكي محق في إدعائه أن عدد الضحايا ربما كان سيزيد كثيرا، اذا ترك الغوغاء يعبرون الكوبري. الا انني بررت بأنني لم أكن الشخص الذي تعين عليه اصدار أمر فتح الكوبري... وإني تساءلت إلى متى سوف يستمر على قيد الحياة..."* (٦٩).

وانهارت حكومة النقراشي تحت وقع الصدمة، ولكن اختيار اسماعيل صدقي لخلافته لم يؤد سوى إلى زيادة الأمور سوءا. وراقب لطفي السيد - وزير الخارجية - في غضب، طلابه السابقين وهم يتحدون الوزارة. وفي يوم ٢١ فبراير، لم يفتح أحد كوبري عباس، فاحتشد عشرات الآلاف من

المتظاهرين فى ميدان الإسماعيلية، حيث أطلقت القوات البريطانية النار فأصابت العشرات. ثم هدأت التوترات لفترة، اثر استدعاء اللورد كلين، وقرار بريطانيا بسحب قواتها من القاهرة والدلتا إلى منطقة القناة واستئناف المفاوضات المصرية – الإنجليزية، بالإضافة إلى اقتراب امتحانات الربيع. ولكن العجلة استأنفت دورانها فى الخريف، بعد أن عطلت المظاهرات مشروع اتفاقية صدقى، واضطرته إلى الاستقالة. وكان لطفى وعدد من اعضاء الوزارة قد تركوها قبل شهر من سقوطها[٧٠].

ولم تفلح أى من وزارتى النقراشى الائتلافيتين فى تحقيق تقدم خلال العامين السابقين على اغتياله فى ديسمبر ١٩٤٨؛ ففى عام ١٩٤٧ منى النقراشى ومصر بهزائم موجعة فى الأمم المتحدة، اولا فى مسألة استقلال مصر، ثم فى قضية تقسيم فلسطين.

وفى ظل هذه الظروف لم يستطع مدراء الجامعة الثلاثة الذين تولوا بعد على ابراهيم لفترات قصيرة أن يحققوا شيئا يذكر[٧١]؛ فقد استبعد العميد مشرفة من الترشيح للمنصب نظرا لعدم رضا القصر عنه، أما إبراهيم شوقى، طبيب الاطفال وعميد كلية الطب، فعمل مديرا للجامعة لمدة عامين (١٩٤٧ – ١٩٤٩) قبل ان يصبح وزيرا للصحة، فوسع نطاق منح الإعانات الدراسية، وأرسل عددا أكبر من الطلاب إلى الخارج لنيل الدرسات العليا، وشجع نظام المنح البحثية للأساتذة وتبادل الخبرات مع الجامعات الغربية.

وفى أواخر ١٩٤٨، كان شوقى مديرا للجامعة، عندما تصاعد عنف الشوارع، بعد أن غذت صدمة الهزيمة فى فلسطين الشعور بالإحباط، خاصة بعدما أصبح بعض الطلاب مسلحين، وكان الإخوان المسلمون وغيرهم من الراديكاليين يقومون بجملة من أعمال التفجير والاغتيالات ؛ ففى الرابع من ديسمبر قتل سليم زكى قائد البوليس فى كلية الطب، وذكرت الأرقام الرسمية أن الجرحى بلغ عددهم ٥٦ من رجال الشرطة و٧٤طالبا، علاوة على عدد أقل من الإصابات التى وقعت فى الحرم الرئيسى بالجيزة. وذكر كريزويل أن الطلاب أجبروا العميد والسكرتير العام على مغادرة مكاتبهم ثم نهبوها[٧٢]. ويلاحظ سانوم أنه *"لم يذرف أحد دموعا من أجل سليم زكى الا أن مصرعه أفزع الحكومة إلى حد أفقدها صوابها"* [٧٣]. فأغلقت الجامعة وأقدمت على اتخاذ القرار المتهور بحظر جماعة الإخوان المسلمين وإلقاء القبض على زعمائها فيما

عدا البنا، لماله من شعبية. وبدأ البنا يعمل بهمة لتهدئة الأمور، الا أنه لم يعد له سيطرة عى الجهاز السرى للإخوان، ثم أقدم واحد من الإخوان على قتل النقراشي رئيس الوزراء فاغتال رجال البوليس البنا أوائل عام ١٩٤٩، ثم عادت مظاهر الهدوء السطحي إلى البلاد بفضل القمع العنيف في ظل حكومة إبراهيم عبد الهادى.

وتولى محمد كمال مرسى إدارة الجامعة أواخر عام ١٩٤٩، وكان قد سبق له التدريس في كلية الحقوق، وتولى عمادتها في فترة مبكرة (١٩٢٨ – ١٩٣٦) كما عمل بالمحاماة، وشغل عدة مناصب قانونية. ولأنه لم يكن من أصدقاء الوفد، فقد ترك العمادة عند عودته إلى الحكم عام ١٩٣٦، ثم خدم في وزارة صدقي عام ١٩٤٦. وفي مايو ١٩٥١، استقال من إدارة الجامعة بدعوى أن وزير المعارف الوفدى طه حسين لم ينصفه في نزاع مع الطلاب[٧٤].

أما عبد الوهاب مورو، الجراح وعميد كلية الطب الذى كان له من العمر تسعة وستون عاما، فقد خلف مرسى في إدارة الجامعة، وظل في منصبه إلى أن طرد الضباط الأحرار الملك.

ولكن قبل أن نترك أحوال الجامعة في ظل النظام القديم، علينا أن نبحث قضية العلمانية والدين داخل الحرم الجامعي.

الـهـوامـش

١- Gamal Abdul Nasser, *Egypt's Liberation: The Philosophy of the Revolution* (Washington, Dc, 1956) pp. 49, 88-87.

[جمال عبد الناصر - *فلسفة الثورة* - صادر عن وزارة الإرشاد القومي - مصلحة الاستعلامات غير مؤرخ - صـ صـ ٥٣ ، ٧٠ (المترجم)] .

٢- حول فترة الثلاثينيات عموما أنظر : عبد العظيم رمضان : *تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦* (القاهرة - غير مؤرخ) . و: *تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٨* (القاهرة - بمقدمة ١٩٧٣) . و:

- Deeb, Marius. *Party Politics in Egypt : The Wafd and Its Rivals 1919 - 1939* (London, 1979) .

و: Terry, *The Wafd*; Afaf Marsot, *Egypt's Liberal Experiment*; Berque, *Egypt*;

و: الرافعي ، *في أعقاب ..* " الجزء الثاني والثالث و:

A.E Croucley, : The Economic Development of Modern Egypt (London, 1938).

٣- عن الاحتفال ، أنظر : جريدة "البلاغ" ١ ، ٢ ، ٣ مارس ١٩٣٢ . و: صحيفة الجامعة المصرية "*حفلة توزيع الدرجات العلمية للجامعة المصرية* ، (٢ يناير ١٩٣٣) صـ صـ ٨٣ - ٩١ (نسخة مصححة) .

٤- زكي مبارك "*خطبة وزير المعارف*" ، جريدة البلاغ ٤ مارس ١٩٣٢ . الجامعة المصرية ، "*حفلة توزيع الدرجات العلمية للجامعة المصرية*" (كتيب) القاهرة - نص الخطاب في الصفحات ١ - ١٨ .

٥- صحيفة "كوكب الشرق" - كما نقلته الإيجبشيان جازيت ٥ مارس ١٩٣٢ .

٦- *الأيام* الجزء الثالث صـ ١٦٥ .

٧ - المرجع السابق صـ ١٦٣ .

٨- عبد الرحمن بدوي "*إلى طه حسين في ميلاده السبعين*" . دراسات مهداة من أصدقائه وتلامذته - (القاهرة ١٩٦٢) صـ ١٥ . كما ورد في : Cachia, Taha ... pp. 48 - 49.

٩- - Philip, *Zaidan*, pp. 44.

١٠- *الأيام* الجزء الثالث صـ ١٤٠ .

١١- حول مشكلة *الشعر في العصر الجاهلي* ، انظر - Cachia, *Taha*, pp. 59 - 62.

١٢- جريدة "البلاغ" ٤ مارس ١٩٣٢ صـ ٤ . وانظر أيضا :

Cachia, *Taha*, pp. 56 - 64.

١٣- الرواية التالية للأحداث عن جريدة البلاغ ٤ - ٢٤ مارس ١٩٣٢ . وفريد زعلوك - مقابلة - ٩ مارس ١٩٧٨ . كما غطت القصة كل من صحيفتى الأهرام والسياسة وغيرهما - قارن : Cachia, *Taha*, pp. 56 - 640

١٤- تولى صدقى الوزارة فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ ، وأصبح لطفى مديرا للجامعة فى أول أغسطس .

١٥- رواية لطفى السيد للأحداث ، من كتابه *"قصة حياتى"* صـ صـ ١٩٦ - ١٩٨ .

١٦- البلاغ ، ١٠ مارس ١٩٣٢ صـ ٤ .

١٧- "Chamber of Deputies," *Egyptian Gazette*, March 30, 1932.

١٨- Loi No. 21 de 1933 *relative aux conditions de Service et a la discipline du Corps enseignment de L'universite egyptienne* (Cairo, 1933). (اقتباسا من : Journal Officiel) . أنظر التحليل فى : FO 371/17023/ J 2388, *Loraine to Simon*, February 3, 1933.

١٩- طه حسين ، *مستقبل الثقافة فى مصر* .

٢٠- FO 371/17024/ J 2729, *Lorain to Simon*, November 11, 1933.

٢١- Murphy, *American University*, p. 83.

٢٢- ورد تعيين طه حسين مديرا لتحرير كوكب الشرق فى :

- J.H.G. Jansen, *"Ibrahim Abduh (b. 1913). His Autobiographies and His Polemical Writings,"* Bibliotheca Orientalis 37 (1980): 129.

بينما لا يحوى كتاب جونز وحمدى سكوت *"أعلام الأدب"* الجزء الأول طه حسين أى مقالات له فى كوكب الشرق .

٢٣- FO 371/17023/J 653, *Campbell to Simon*, March 4, 1933.

٢٤- زعلوك . مقابلة - ٩ مارس ١٩٧٨ .

٢٥- هذا الاستشهاد والذى يليه من :

- FO 371/18006/ J 3069, *Peterson to Simon*, December 3, 1934.

٢٦- عن تغيير الأزهر انظر : عبد المطلب *"دور .."* صـ صـ ٣٤٣ - ٣٤٦ .

٢٧- FO 371/19088/ J 3948, Kelly to Hoare, September 20, 1935.

وفى عام ١٩٥٠ كان تنظيم الجامعة مازال سلطويا ، فالوزير هو الذى يعين عميد الكلية من بين خمسة من كبار اساتذة الكرسى يزكيهم مدير الجامعة . أما نائب مدير الجامعة - وهو مسئول منتخب وفقا لقانون عام ١٩٢٧ - فكان معينا من الوزير *تقويم جامعة فؤاد الأول لعام ١٩٥٠* ، صـ صـ ٨ ، ١٧ .

٢٨- عن مظاهرات ١٩٣٥ ، أنظر محمد ضياء الدين الريس : *"الدستور ، الاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥"* (جزآن - القاهرة ١٩٧٥) ، وعبد المطلب "دور ... صـ صـ ٣٥٩ - ٤٣٨ . انظر أيضا أحمد عبد الله : *"الطلبة والسياسة"* . صـ صـ ٥٥ - ٥٨ .

٢٩- استنتاجا من تواريخ المناصب فى "دار الكتب القومية ، ١٩٧٩ ، وكرم : *"النظارات والوزارات المصرية"* .

٣٠- Kerr, in Coleman, *Education*, p. 184.

٣١- A. el-Emary, "*La Crise du chomage en Egypt et ailleurs, ses causes et ses remedes*," *L'Egypte Contempraire*, 27 No. 164 (may 1936).

و: عبد الحميد فهمي مطر : التعليم والمتعلمون في مصر (الاسكندرية ١٩٣٩) و:

Wendell Cleland, *The Population Problem in Egypt* (Lancadter, Pennsylvania, 1936).

٣٢- Eeeb, Party Politics, P. 318.

وحول بقية هذا الفصل أنظر : صـ صـ ٣٢٠ - ٣٢٢ . انظر أيضا أحمد عبد الله "*الطلبة والسياسة* ... صـ صـ ٤٧ - ٥٠ .

٣٣- الرافعي ، *مصطفى كامل* صـ صـ ١٩٥ - ١٩٧ .

٣٤- Cachia, *Taha* p. 48.

٣٥- زعلوك - مقابلة - ٩ مارس ١٩٧٨ .

٣٦- FO 395/550/P 2760, *Lampson to Eden*, June 17, 1937.

٣٧- المرجع السابق .

٣٨- فكري أباظة ، الأهرام ١٦ مايو ١٩٢١ نقله عبد العظيم رمضان في : *تطور ... ١٩١٨ - ١٩٣٦* صـ صـ ١٧٥ ، ١٩٤ ، حاشية ١٣٥ .

٣٩- أحمد حسين *"إيماني"* (القاهرة طبعتان ١٩٣٦ و ١٩٤٦) يعتبر مصدر جيد .

انظر تحليل : : - James Jankowski, *Egypt's Young Rebels* "Young Egypt" 1933 - 1952 (Stanford, California, 1975) .

و : - Deeb, Party Plitics, pp. 371 - 78.

و : رمضان ، *تطور* ... ١٩٣٧ - ١٩٤٨ صـ صـ ٢٧٩ - ٣٢٥ ، و : محمد زكي : *الإخوان المسلمين والمجتمع المصري* (الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٨٠) .

٤١- FO 371/20886/ J 4990, Kelly to FO; FO 371/20886/ J 4482, Kelly to FO, Oct. 25, 1937.

و : لطفي السيد - *قصة حياتي* صـ صـ ١٩٨ - ١٩٩ .

٤٢- لويس عوض - مقابلة - ٢٠ ابريل ١٩٨٣ .

٤٣- Cachia, *Taha*, p. 67.

٤٤- كتيب أحمد لطفي السيد *"رسالة الجامعة"* (القاهرة ١٩٤١) .

٤٥- نجيب محفوظ ، *المرايا* - الطبعة الرابعة ١٩٨٠ صـ صـ ٥٧ - ٥٨ و ٦١ - ٦٢ .

٤٦- Cachia, *Taha*, p. 67.

٤٧- وعن أنماط التخصصات المهنية في النخبة المصرية فيما بين ١٨٥٠ - ١٨٨٢ ، أنظر : F.Robert Hunter, *Egypt under the Khediver, 1805 1879 : From Household Government to Modern Bureaucracy* (Pittsburgh, Pennsylvania, 1984) .

٤٨- الملاحظات عن المحامين وغيرهم فى الوزارات اعتمدت على كرم : *النظارات* ... وبيانات مجمعة من مجموعة بالغة التنوع من المصادر .

٤٩- ملاحظة أبداها زعلوك - مقابلة - ٩ يناير ١٩٨٣ . وعن أحمد ماهر انظر : محمد إبراهيم أبو روى : "*الشهيد أحمد ماهر* - الجزء الأول (القاهرة ١٩٤٥) وعن عبيد أنظر : دار المحفوظات (أرشيفات وزارة المالية) ، ملفات الخدمة ٥٤٢٧٧/١٩٧/٥/١/١٠٠ ، ٢٥ فبراير ١٩٤٦ . والإيجيشيان جازيت ٣ يوليو ١٩٢٦ صـ ٢ . وعن على ماهر أنظر : محمود عزمى *الأيام المائة* (القاهرة ١٩٣٦) ، و : - Berque, *Egypt*, pp. 460-62.

٥٠- عن عبد الرازق أنظر : على عبد الرازق ، *من آثار مصطفى عبد الرازق* (القاهرة ١٩٥٧) . وعن الهلالى انظر : الايجبشيان جازيت ٢ مارس ١٩٥١ ، الصفحة الأولى وزعلوك - مقابلة ٩ مارس ١٩٧٨ .

٥١- Joel Gordon *"The False Hopes of 1950 : The Wafd's- of Last Hurrah and the Demise of Egypt's Old Orders"* draft article, 1987.

٥٢- Meade, *Growth*, p. 400.

وحول الأربعينيات انظر : - Charles Issawi, *Egypt at Mid- Century* An Economy Survey (London 1954).

و : عاصم أحمد الدسوقى ، "*مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥* (القاهرة ١٩٧٦) . وعبد العظيم رمضان : "*تطور* ... ١٩٣٧ - ١٩٤٨" . *والرافعى "فى أعقاب* ..." الجزء الثالث . وطارق البشرى "*الحركة السياسية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢* (القاهرة ١٩٧٢) .

٥٣- John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat : The Political Economy of Two Regimes* (Princeton, 1983), p. 51.

٥٤- Abu Lughod, *Cairo*, p. 121, 128 - 29.

٥٥- Tignor, *State*, p. 237.

٥٦- Matthews and Akrawi, *Education*, p. 12.

٥٧- William Roger Louis, *The British Empire in the Middle East (1945 - 1951): Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism* (Oxford, 1984), P. 49.

٥٨- المرجع السابق صـ ٢٢٦ ، نقلا عن

- FO 371/53288/ J 1135, *Killem to Bevin*, March 6, 1946.

٥٩- ولنفس المؤلف : - Smith, Islam, *"The Crises of Orientation" : The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic themes in the 19305"*, IJMES (1973) : 382 - 410.

٦٠- لويس عوض - مقابلة - ٢٠ ابريل ١٩٨٣ . انظر أيضا :

- Louis Awad, *"Cultural and Intellectul Developments in Egypt Since 1952"*, in P.J. Vatikiotis, ed., *Egypt Since the revolution* (New York, 1968). Sasson

Somekh, The Changing Rhythm : *Astudy of Najib Mahfuz's Novels* (Leiden, 1973), P. 25.

يتحدث أيضا عن "جيل الثورة" .

٦١- Raoul Makarius, *La Jeunesse intellectuelle d'Egypte au Lendemain de la Deuxieme guerre mondiale* (Paris, 1960).

٦٢- سهير القلماوى - مقابلة - ٢٣ فبراير ١٩٨٣ . وعن على إبراهيم انظر : *دار المحفوظات ، ملفات الخدمة* ، ٨ أكتوبر ١٩٤١ ، ٤٧٤٢٢/٤٢١٤/٤/٣٩١ . المستندات أرقام ٥٩ و ٦٠ و ٦٦ و ٦٧ و ٧١ بخصوص قضية التقصير لعام ١٩٠٨ . و:

The Journal of the Egyptian Medical Association, 23 (October and November 1940) Nos. 10 and 11.

طبعة خاصة عن على إبراهيم ، تحتوى مادة عن سيرته الذاتيه على صفحات ٤ ، ٥٥٢ - ٥٥٦ . و: نقابة الأطباء المصرية . اليوبيل الذهبى ٢٠ - ١٩٧٠

(عدد خاص من The Jornal of the Egyptian Medical Associotion) .

و: مقابلة مع زعلوك (٩ يناير ١٩٨٣) وسهير القلماوى (٢٣ فبراير ١٩٨٣) .

٦٣- A Cecil Aiport, *One Day of Justice: The Black Book of the Egyptian Hospitals and a Fellaheen Charter* (London, 1946), p. 31.

٦٤- P.H. Newby *The Picnic at Sakkara* (New York, 1955), pp. 20 - 21.

٦٥- FO 371/53288/ J 1186, Bowker to FO, March 14, 1946.

٦٦- Furness letter enclosed in FO 395/550/P 2760, *Lamson to Eden*, June 17, 1937.

٦٧- Enright, *Academic* Year, P. 129.

٦٨- Mitchell, Richard. *The Society of the Muslem Brothers*, (London, 1969), 62 - 77.

٦٩- A.W. Sansom, *I Spied Sies* (London, 1965), pp. 196 - 98.

٧٠- عن سياسة الطلاب فى ١٩٤٦ أنظر : عبد المطلب ، "*ثورة*" ، صـ صـ ٤٩٥ - ٥٧٣ . والرافعى : *أعقاب* - الجزء الثالث ١٧٩ - ٢١٧ . وأحمد عبد الله "*الطلبة والسياسة فى مصر*" صـ صـ ٨٢ - ٩٧ .

٧٢- FO 371/69211/ J 7782, *Campbell to FO*, Decemer 5, 1984.

٧٣- Sansom, *I Spied*, p. 226.

٧٤- A.J.M. Craig, "*Egyptian Students*, "The Middle Ezst Journal. 7 (1963): 296.

[٨]
قضيـــة الـــــدين

حددت الجامعة المصرية، تحت إدارة الدولة، مهمتها - جزئيا فيما يميزها عن منافسها العتيد - الأزهر - مثلما فعلت من قبل الجامعة الخاصة. فكانت الجامعة المصرية فى تصور معظم الناس تمثل الحديث، والعلمانى، والغربى، بينما يمثل الأزهر التقليدى والإسلامى والأصيل. ويتضمن هذان التصوران قدرا من الحقيقة، رغم أن كلا من المؤسستين عجزت عن تحقيق طابعها المثالى، كما أصبح بينهما من الأمور المشتركة أكثر مما يرغبان التسليم به. فلم يغب الدين أبدا عن الجامعة المصرية، كما اخترقت التأثيرات الغربية العلمانية الأزهر.

وقد ثار أحد الخلافات الدينية - العلمانية حول الحق فى إعداد مدرسى اللغة العربية للعمل بالمدارس الحكومية، وادعت كل من الجامعة المصرية والأزهر، ودار العلوم هذا الحق لنفسها دون غيرها. وفى آخر الأمر، انضمت دار العلوم إلى الجامعة المصرية من أجل مقاومة محاولات الأزهر ابتلاع هذا الحق، وعندما خسرت مدرسة القضاء الشرعى معركة مماثلة عادت لتحتمى بالأزهر. كما ظهرت التوترات الدينية - العلمانية أيضا فى وضع الأقباط فى الجامعة، الحرج أحيانا. ولعل نفوذ المستشرقين الأوروبيين فى الجامعة، وقضية خلف الله عام ١٩٤٧،يلقيان الضوء على جوانب أخرى للقضية.

الجامعة المصرية ومشكلة وظيفة الأزهر :

أزعجت الجامعة التى *"ليس لها دين إلا العلم"* الأزهريين الذين يمثل العلم والمجتمع والحياة نفسها بالنسبة لهم نسيجا إسلاميا لا ينفصم. وفصلت الجامعة المصرية العلم عن أى قالب دينى، كما قسمت التعليم إلى تقسيمات إدارية متخصصة. فاصبح احترامها لمناهج الأساتذة الملحدين المستوردين، إساءة للأزهر ؛ الذى يؤكد على الحفظ والاستظهار والنص الإسلامى المنزل. كما لم يكن الأزهر راضيا عن الضغط المتواصل عليه لإعادة تنظيم نفسه على غرار الجامعة المصرية، بالامتحانات التحريرية، والدرجات الجامعية،

والاهتمام بالأبحاث الجديدة والتخصص، بالإضافة إلى مجالس الكليات، والبيروقراطية الإدارية. ومما زاد الأمور سوءا، أن الأساتذة (أمثال طه حسين وأمين الخولى) كانوا يبدون آراءهم علنا فى القضايا الدينية، التى إعتبرها الأزهر منطقته المحرمة.

وعلى الصعيد العملي، كانت هناك منافسة على المخصصات المالية، والطلاب، والوظائف. فقد أصبحت الحكومة بمثابة الصراف الذى يدفع للأزهر والجامعة المصرية معا. وعلى الرغم من أن موازنة كل منهما تأتيها من وزارة مختلفة، إلا أن المنافسة بينهما لا فكاك منها على مصادر التمويل. كما إصطدم الأزهريون، الباحثون عن عمل، بخريجى الجامعات والمدارس العامة الذين ينسبون لأنفسهم فى كل مكان مؤهلات أفضل ؛ وذلك باستثناء فرص العمل المحدودة للوعاظ، وأئمة المساجد والمؤذنين بالإضافة إلى التدريس بالأزهر والمعاهد التابعة له.

ويوضح مسح للقوى البشرية أجرى عام ١٩٦٥، انه من بين ١٠٥ أزهريا من خريجى دفعة ١٩٣٠ الذين يشغلون وظائف معلومة، يعمل ٢١٪ أئمة مساجد، أو وعاظ، أو فى غيرها من وظائف المساجد و٢٨٪ مدرسين أو إداريين بالأزهر ومعاهده. أما النصف الباقى فيشغل وظائف يتنافس الأزهريون فيها مع غيرهم : مثل تدريس اللغة العربية أو الدين فى المدارس غير الأزهرية (٢٨٪)، والعمل بالمحاكم الشرعية (٩٪)، أو العمل بالمحال التجارية (٩٪) [1].

والأكثر من ذلك، أن الوظائف الأزهرية المضمونة لم تكن جذابة تماما، فكما يوضح جدول (١٥) فانه حتى الأساتذة فى قمة نظام الأزهر كانوا يحصلون على رواتب هزيلة مقارنه بمدرسى المدارس الحكومية والجامعة، والمدرس العادى فى المدارس الابتدائية يتلقى مرتبا أكبر من *"العالم"* فى النظام الأزهرى. صحيح، أن شيخ الأزهر كان يتلقى راتبا شهريا كبيرا (١٦٦ر٧ جنيه مصرى) بالمقارنة براتب لطفى السيد (١٥٠جنيها مصريا)، ولكن ذلك يرجع فقط إلى الحظوة الشخصية التى تمتع بها الشيخ محمد الظواهرى لدى الملك. وفيما عدا ذلك، فإن أقل درجات الأجر بالجامعة أو المدارس العليا (المعيدون فى الأغلب) كانت تزيد كثيرا عن أعلى درجات الأجر فى الأزهر؛ فيحصل كل من ثمانية وستين معيدا بالجامعة والمدارس العليا على أكثر من

ضعف أكبر أجر يتقاضاه أستاذ بالأزهر. بل أن حتى هذه الرواتب الضئيلة تفضل كثيرا ما كان يتقاضاه الأزهريون منذ سنوات قليلة[٢].

كما وجد الأزهريون مشقة أيضا فى العثور على عمل بالمحاكم ؛ فالمحاكم المختلطة التى يسيطر عليها الأجانب كانت بعيدة المنال، ما لم يكن الشخص يعرف القانون الفرنسى ويتحدث الفرنسية أو الإيطالية، أما المحاكم الأهلية فلم يستطع أن يقف أمامها بعد عقد الثمانينيات من القرن الماضى سوى عدد قليل من خريجى الأزهر، مثل سعد زغلول ؛ نظرا لان الشروط المشددة فى التعيين أو صدت الباب دون الأزهريين، بالإضافة إلى زيادة المعروض من خريجى مدرسة الحقوق[٣] فلم يتبق إذا سوى المحاكم الشرعية، حيث القضايا أقل ربحا، والقضاة أقل رواتبا، فرئيس محكمة الاستئناف يتقاضى ١٦٦ جنيها مصريا و٦٧٨مليما شهريا فى عام ١٩٣٠، بينما رئيس أكبر المحاكم الشرعية يتقاضى مائة جنيه مصرى لاغير[٤].

وتنافس الأزهريون مع خريجى مدرسة القضاء الشرعى على العمل بالمحاكم الشرعية منذ ١٩١٠ وحتى ١٩٣٠. غير أن خريجى مدرسة القضاة كانت لهم الأفضلية عند التعيين بها. فلم يكن الأزهر يمنح سوى درجة العالمية غير المتخصصة، بينما يتخصص خريجو مدرسة القضاة فى قوانين الشريعة وأجزاء من القانون المدنى والعلم "الحديث" بالإضافة إلى الجغرافيا والتاريخ[٥].

غير أن المدرس أو القاضى الأزهرى وجد وظيفة على الأقل، وهو الأمر الذى لم يكن يتاح للكثيرين من زملائه : ففى الفترة من ١٩١٧ - ١٩٣٢ كان الأزهر يمنح ٢٦٥ درجة عالمية سنويا - فى المتوسط، بينما المتاح فى كل عام أربعون فرصة عمل للتدريس فى المدارس الدينية، وبضع وظائف خالية فى المحاكم الشرعية ؛ فتعين على العديد من الخريجين أن يقبعوا فى وظائف المساجد، إن استطاعوا العثور عليها[٦].

ومع إحجام شباب الطبقة العليا - مثل لطفى السيد - عن الالتحاق بالأزهر، أصبح الطالب العادى فى الأزهر اكثر فقرا وريفية، كما أصبح مستوى إعداده أقل ؛ سواء بالنسبة لطلاب الأزهر السابقين، أو بالنسبة لأقرانه فى التعليم المدنى. وفى أوائل الثلاثينيات، أعرب الشيخ الظواهرى عن حزنه

لأن العائلات الكريمة بالقاهرة لم تعد ترسل بأبنائها إلى الأزهر، بل أن شابا من خريجي الأزهر اكتشف أن أساتذته أنفسهم لا يفعلون ذلك[٧].

وجاءت الزيادة المطردة في حجم الجامعات والمدارس العامة على حساب الأزهر والنظام الديني في التعليم ؛ ففيما بين ١٩٤٤ و ١٩٤٦ أصبح ٩٣٪ من طلاب الثانوي يدرسون في المدارس العامة تاركين ٧٪ فقط للمدارس الدينية[٨] . وبعد ثلاث سنوات من إنشاء الجامعة العامة، كانت تضم ألفين و ٢٣٠ طالبا بما يزيد عن عدد طلاب الأزهر في المستوى الجامعي (ألف و ٩٧١ طالبا). وبحلول عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦أصبحت جامعة فؤاد الأول تضم ما يربو على أربعة أمثال المقيدين بالمستوى الجامعي في الأزهر وعددهم ألفان و ٥٨٤طالبا ؛ كما ضمت جامعتا فؤاد وفاروق معا ٨٤٪ من طلاب المرحلة الجامعية في البلاد في حين ضم الأزهر ١٦٪ فقط. وبلغت الزيادة في عدد المقيدين بالأزهر منذ ٢٨/ ١٩٢٩ وحتى أوائل الخمسينيات ٥٢٪ فقط، بينما تضاعف عدد طلاب الجامعة بالقاهرة إلى ثمانية أمثاله[٩]. وكانت ميزانية جامعة القاهرة تساوي تقريبا خمسة أمثال ميزانية الأزهر في عام ٤٠ / ١٩٤١؛ ومع عام ١٩٦٣ أصبحت ميزانية القاهرة توازي عشرة أمثال ميزانية الأزهر تقريبا[١٠]، علاوة على أنه أصبح هناك ثلاث جامعات عامة جديدة.

فما هو الخيار الذي كان مطروحا ؟.. خطوة اثر أخرى، بدأ الأزهر- في تثاقل - يحاكي التنظيمات الغربية للمدارس العامة والجامعة : هيكل إداري - مجالس للكليات - امتحانات تحريرية - تقسيم الطلبة على أساس السن ومستوى الصف الدراسي- مكاتب ومقاعد - فصول نظامية - نطاق أوسع من الموضوعات الدراسية - بالإضافة إلى شهادات متخصصة. ومثلت إعادة تنظيم الأزهر عام ١٩٣٠ أكثر تحولاته راديكالية حتى عهد عبد الناصر : عندما أصبح الأزهر - رسميا - جامعة كما هو جامع[١١]. وأفسحت شهادة العالمية (الموحدة) الطريق للشهادة العليا المتخصصة من ثلاث كليات منفصلة : أصول الدين، واللغة العربية، والشريعة. وفي نهاية الأمر، أصبح الأزهر يمنح درجات علمية معادلة للماجستير والدكتوراه. وكانت أول جامعة إسلامية في العالم قد أرسلت في عام ١٩٣٦ أولى البعثات الطلابية للحصول على دراسات متقدمة في أوربا الملحدة، بعد أن ظلت موضع ازدرائها زمنا

طويلا(١٢). كما لم يعد مدرسو الأزهر *"علماء"* فحسب دون تمييز، وإنما بدأوا طريق التحول إلى أكاديميين محترفين.

وبعد الحرب العالمية الثانية ببضع سنوات، أقيم حرم جامعى جديد خلف الجامع القديم(١٣)؛ تنتشر " موتيفات " العمارة الإسلامية عبر أرجائه فى إشارة إلى التراث القديم. واختفت الدروس من الجامع نفسه فيما عدا المحاضرات العامة المفتوحة أمام الجماهير. وأخيرا، أوضح إنشاء قاعة اجتماعات، وإطلاق اسم محمد عبده عليها أن الأحوال قد تغيرت بالفعل(١٤).

جدول (١٥)

الرواتب الشهرية للمدرسين ١٩٣١

جنيه مصرى	الجامعة والمدارس العليا		الأزهـــــر		المدارس العامة الابتدائية والثانوية	
	الوظيفة	عدد شاغليها	الوظيفة	عدد شاغليها	الوظيفة	عدد شاغليها
١٦٦,٧			شيخ الأزهر	١		
١٥٠	مدير الجامعة	١				
١٥٠	مدير	١				
١٢٥	عميد	١				
٩٧,٥	عميد	١				
٩٢,٥	مدير	١				
٩٢,٥	هيئة تدريس	٩				
٧٦	مدير	٥				
٧٦	نائب مدير	١				
٧٦	هيئة تدريس	٤٧				
٦٨	نائب مدير	٦٨				
٦٢	هيئة تدريس	٣٥				
٥٤-٧٠ (متوسط٦٢ جنيها)		—				
	هيئة تدريس	١١٤			مدير ونائب مدير مدرسة ثانوية	١١
٤٠- ٥٨ (متوسط ٤٩)		—			مدير ونائب مدير مدرسة ثانوية	٢٤
		—			هيئة تدريس مدارس ثانوية	٢٥

تابع جدول (١٥)
الرواتب الشهرية للمدرسين ١٩٣١

جنيه مصري	الجامعة والمدارس العليا		الأزهـــــر		المدارس العامة الابتدائية والثانوية	
	الوظيفة	عدد شاغليها	الوظيفة	عدد شاغليها	الوظيفة	عدد شاغليها
		—			مدير مدرسة ابتدائية	٥
٣١,٣	هيئة تدريس	١٣٩			هيئة تدريس مدارس ثانوية	٣٩١
٢٠-٤٢,٥ (متوسط ٣١,٣)		—			مدير مدرسة ابتدائية	٤١
		—			هيئة تدريس مدارس ابتدائية	٢٦
٣١		—	هيئة تدريس	١٥		
٢٧		—	هيئة تدريس	٦٠		
٢٤	هيئة تدريس	٧٥	هيئة تدريس	٢		
١٥-٣٣ (متوسط ٢٤ جنيها)					هيئة تدريس مدارس ثانوية	٤٢٠
					هيئة تدريس مدارس ابتدائية	٧٦٨
٢٢,٥			هيئة تدريس	١٠٠		
٢١			هيئة تدريس	٢٧		
١٩,٥			هيئة تدريس	١٦٧		
١٨,٥			هيئة تدريس	٣٦		
١٧,٥			هيئة تدريس	٢٧		
١٧			هيئة تدريس	٣		
١٦,٥			هيئة تدريس	٢٨		
١٣,٥			هيئة تدريس	٣		
٨-٢١ (متوسط ١٣,٣ جنيه)					هيئة تدريس مدارس ابتدائية	٨٦
١٢			هيئة تدريس	٢		

المصدر : بيانات أعيد ترتيبها من :

- Eccel, Chris Egypt, Islam and social Conflict and. Accomodation in Al. Belin, 1984 Azhar ,

ص ص : ٢٥٢ - ٢٥٣

من يتولى تدريس العربية ؟

إبان فترة الحرب وبعدها، شملت المعركة الدائرة حول من الذى يتولى تدريس اللغة العربية كلا من : لطفى السيد رئيس الجامعة، والمراغى شيخ الأزهر، والملكين فؤاد وفاروق، وأعضاء الحكومة، والمدرسين بالإضافة إلى الطلاب. وكان غياب مدرسة المعلمين العليا عن الميدان فى أوائل الثلاثينيات، قد ترك ثلاثة متنافسين : الجامعة المصرية، والأزهر، ودار العلوم[١٥].

وفى ١٩٤٦ عدد كل من الأزهر ودار العلوم ادعاءاته فى التماس مقدم إلى الملك: فركز "أبناء كلية اللغة العربية" صياغة بيانهم حول الخدمات التى ظل معهدهم يؤديها للدين واللغة العربية منذ ألف عام، وحرصوا على الإشادة برعاية أسلاف الملك فاروق للأزهر، وادعوا أن الأزهريين هم وحدهم المؤهلون لتدريس اللغة العربية والدين، وأن اتهامات دار العلوم للأزهر بإغفال التاريخ الإسلامى والجغرافيا جميعها أكاذيب ؛ وأشاروا إلى أن دار العلوم أهملت - على نحو مزر - الشروح، والبلاغة، وغيرها من الجوانب الأساسية فى تعليم اللغة العربية. كما أن اللغات الشرقية الإضافية التى تفتخر دار العلوم بنفسها بسببها، ليس لها علاقة بمدرس التعليم الابتدائى والثانوى فى المستقبل. وإن إصلاحات عام ١٩٣٠ شكلت بداية سليمة، بإنشاء كلية اللغة العربية وإحلال كلية الشريعة محل المدرسة المستقلة للقضاة، ومنح الأزهريون حق التدريس بالمدارس العامة، أما الآن فقد حان الوقت لقصر حق تدريس مادتى اللغة العربية والدين على الأزهر وحده إلى الأبد[١٦].

.أما الالتماس المقابل الذى قدمته "دار العلوم"، فحرص على الإلحاح فى التذكير بالخدمات التى قدمتها المدرسة للغة العربية، منذ إنشائها على يد إسماعيل جد فاروق، وأن الجمود الأعمى فى الأزهر هو الذى فرض ضرورة قيام دار العلوم، وأن رسالة الدار النبيلة هى تزويد مدرسى اللغة العربية فى البلاد بثقافة الأزهر القديمة إلى جانب ثقافة الغرب العلمية الجديدة. كما أنها تفوقت على الأزهر من حيث نوعية طلابها ؛ الذين جاءوا من المعاهد الدينية عبر امتحان مسابقة. بينما بقى للدراسة فى الأزهر أولئك الذين لم يحققوا المستوى المطلوب، وفى المطبوعات البحثية أيضا فاق أساتذة دار العلوم الأساتذة بالأزهر إلى حد بعيد[١٧].

وكان الصوت الثالث صوت طه حسين الذى خرج على الأزهر، ليتحدث باسم الجامعة المصرية، فذكر أنه من المخالف للعقل أن يدعى الأزهر احتكارا أبديا لتدريس اللغة العربية. أليست العربية أيضا لغة مسيحيى مصر الذين لا علاقة لهم بالأزهر ؟ وهل يصر رجال الدين فى أوربا على احتكار تعليم اليونانية واللاتينية على أساس أنهما كانتا لغتى الدين؟ كما أن النحاة العرب العظام جاءوا قبل الأزهر، الذى حافظ فقط على علوم اللغة العربية، ولم يبدعها وأن تعليم اللغة العربية بالأزهر عتيق، كما أن خريجيه غير مناسبين للتدريس فى المدارس العامة[١٨]. وسلم طه حسين بأن دار العلوم خرجت بعض المدرسين الجيدين، إلا أنها لم تدرب أيا من فطاحل الشعر العربى أو النثر العربى الحديث، *"ويقف خريجوها مترددين مثلها بين العلم القديم والعلم الجديد، غير مؤهلين لتدريس أى منهما"*[١٩].

وكان طه حسين قد أوصى عام ١٩٣٥ بإخضاع دار العلوم لإشراف الجامعة، إلا أن الهلالىوزير المعارف اكتفى بالابتسام وذكر أن ذلك مستحيل من الناحية السياسية.

وهاجم طه حسين أيضا بيروقراطية وزير المعارف فقال انه بعد حوالىعشرين عاما من الاتصال المباشر بالمدرسين والطلاب والمشرفين، وغيرهم من المسئولين، *" لا أنتظر أن يخالفنى أحد فيما أقول... من أننا لا نعرف وزارة من وزارات الدولة المصرية يشتد فيها التنافس البغيض بين الموظفين، ويشتد فيها ما يتبع هذا التنافس من التباغض والتحاسد، ومن الكيد والمكر، ومن الارتياب بكل شئ وبكل إنسان، وسوء الظن بكل شئ وبكل إنسان كوزارة المعارف"*[٢٠]. واستمر طه موضحا أن خريجى مدرسة المعلمين العليا، وخريجى دار العلوم كانوا يتصارعون فى وزارة المعارف، فذكر أن : *"الفنيين الذين يباشرون شئونها من قريب، لم يكونوا قط من الجامعيين، ولعل الناس لم ينسوا بعد ما بين وزارة المعارف ذات التاريخ والتقاليد وبين الجامعيين الذين تخرجوا من الجامعات الأوربية أو من الجامعة المصرية من خصومة صماء ولكنها خطيرة عنيفة، تعلن عن نفسها بين حين وحين وتحدث آثارا سيئة فى شئون التعليم وفى حياة الشباب"* [٢١] . وأبرز طه أن آراء الجامعة فى أى موضوع نادرا ما تتفق مع آراء الوزارة، واستمر مشيرا إلى أن الوزارة تتجاهل دائما توصيات الجامعة حول المقررات الدراسية والامتحانات. وأنها شددت القيود على معاهد التربية التى تؤهل خريجى

الجامعة للعمل بالتدريس . كما أصرت على تخصيص معهد منفصل للفتيات، برغم أن خريجي الجامعة كانوا قد تلقوا تعليما مختلطا طيلة أربع سنوات[٢٢] .

ولم تستطع الجامعة المصرية أن تعول على مساندة مؤسسها الملك فؤاد، الذى كان يتودد إلى الأزهر ليكون عونا له على تحقيق أحلامه فى الخلافة الإسلامية، وباعتباره قوة تعادل نفوذ الوفديين فى الجامعة. وكانت حكومة زيور الموالية للقصر قد وافقت على تعيين الأزهريين فى الجهاز الحكومى، ولكن حكومة ائتلاف الوفد والأحرار الدستوريين ألغت هذا الإجراء، ونقلت حق تعيين شيخ الأزهر من الملك إلى رئيس الوزراء. فعين محمد محمود رئيس الوزارة أحد زملائه فى حزب الأحرار الدستوريين – محمد مصطفى المراغى – شيخا للأزهر بتأييد من بريطانيا، فكان المراغى هو الذى وضع خطة إعادة تنظيم الأزهر عام ١٩٣٠، إلا أن الملك فؤاد استعاد مرة أخرى حق تعيين شيخ الأزهر، ففرض رجله – الظواهرى – على المنصب، ثم أجبرت القوى المعارضة لتعيين الظواهرى – من داخل وخارج الأزهر – الملك فؤاد على إعادة المراغى فى ١٩٣٥. وبدأ المراغى يلعب أوراقه بحذر هذه المرة، محققا لنفسه نفوذا كمستشار دينى لفاروق الشاب. وبعودة محمد محمود رئيسا للوزارة عام ١٩٣٨ ضمن المراغى وجود صديق قوى فى الحكومة أيضا[٢٣] .

ومع تخرج أول دفعة من كلية اللغة العربية بالأزهر فى ١٩٣٥، أصبحت قضية وظائف التدريس ملحة من جديد. وحول محمد محمود طلب المراغى – تدبير وظائف للأزهريين فى المدارس العامة – إلى هيكل وزير المعارف واعتبر هيكل الأزهريين غير مؤهلين لتولى الوظائف، وأصر على إبعادهم عنها بأى ثمن ؛ فاقترح تحسين تعليم اللغة العربية بإعادة القسم التمهيدى لدار العلوم، وبذلك يضمن تصفية المتقدمين من النظام الأزهرى فى مرحلة مبكرة. وتقدم المراغى بشكوى إلى رئيس الوزارة، الذى ألغى الاقتراح

---

* انشئ معهد التربية عام ١٩٢٩ لإعداد خريجى كليتى العلوم والاداب للعمل بالتدريس وأصرت وزارة المعارف على أن تكون لها السيطرة عليه فجعلته قسمين الأول يقبل الحاصلين على الشهادة الثانوية لاعدادهم للتدريس بالمدارس الابتدائية بعد ثلاثة أعوام. والقسم الثانى يقبل خريجى الجامعة ومدة الدراسة به عامان يحق للخريج بعدهما العمل بالتدريس فى المدارس الثانوية – (المترجم) – (نقلا عن كتاب مستقبل الثقافة في مصر - ص: ٣٢٣)

وطلب من هيكل التوصل إلى حل توفيقي. فاقترح هيكل أن يسعى الأزهريون للتدريس بالمدارس الخاصة أولا، ولإثبات أنفسهم، ثم التقدم إلى وظائف التدريس بالمدارس العامة جنبا إلى جنب مع خريجي دار العلوم ؛ فأضربت دار العلوم احتجاجا على هذا الاقتراح، ثم تلاها الأزهر. والطريف، أن هيكل طرح اقتراحين آخرين : أن يثبت الأزهريون استعدادهم للتدريس عن طريق اجتياز امتحان دار العلوم، أو الالتحاق بمعهد المعلمين كما كان ينبغي على خريجي الجامعة المصرية، والاقتراح الثاني : أن تكون هناك مسابقة بين خريجي دار العلوم و خريجي الأزهر. ونظرا لفشل هيكل في تنفيذ مقترحاته، عين لجنة لفحص الموضوع برئاسة عبد العزيز فهمي، ولم تكن مقترحات اللجنة مرضية، كما سقطت وزارة محمد محمود بعد فترة وجيزة، تاركة الموضوع في غياهب النسيان[٢٤] .

ولحسن حظ دار العلوم. لم يكن المراغي - صاحب النفوذ - على وفاق مع حكومة الوفد أثناء الحرب العالمية، ثم توفي عام ١٩٤٥. وكان مصطفى عبد الرازق خليفته في مشيخة الأزهر من تلاميذ محمد عبده، وقد درس في السوربون، ثم تولى تدريس الفلسفة بالجامعة المصرية، وحرص عبد الرازق على الاحتفاظ بلقب الشيخ وملبسه. ثم عينه محمد محمود وزير الأوقاف عام ١٩٣٨ - ومن المفارقة، أن أول شيخ معمم يدخل الوزارة في القرن العشرين، جاء عبر الجامعة العامة ! وعندما عاد عبد الرازق إلى الأزهر شيخا له، كان المحافظون يقفون له بالمرصاد في كل مناسبة[٢٥] .

ومن ثم، لم يكن الأزهر عام ١٩٤٦ في موقف يسمح له بإعاقة ضم دار العلوم إلى جامعة فؤاد الأول ككلية منفصلة. وبهذا تخلصت دار العلوم من القبضة الحديدية لوزارة التعليم، كما تجنبت الذوبان إما داخل الأزهر أوفي كلية آداب القاهرة، ولكن وضعها كان شاذا في بيتها الجديد فهي كلية للمسلمين فقط، ولبضع سنوات للرجال فقط في جامعة علمانية أساسا تتميز بالتعليم المختلط.

ولم يحقق أي من الأطراف انتصارا نهائيا في قضية تدريس اللغة العربية بالمدارس. ولكن مع فتح باب التعليم الابتدائي والثانوي على مصراعيه في الأربعينيات والخمسينيات، كان من المطلوب تعيين مدرسي

اللغة العربية أينما وجدوا ؛ فأتاحت فرص العمل الجديدة لكلية اللغة العربية بالأزهر شعبية أكبر من كليتي أصول الدين والشريعة[٢٦] .

نتاج الطريق الوسط : أبناء دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي :

تبرز بين خريجي دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى ثلاثة أنماط للمستقبل المهنى والأيديولوجية المرتبطة به. أولها : استخدام هاتين المدرستين كمعبر من المدارس الدينية إلى الجامعة أو المدارس العامة الأخرى ؛ ومن ثم إلى مهنة فى قطاع المهن "الحديث" أو المدنى؛ وتكون النتيجة غالبا رؤية أكثر علمانية (يمثل طه حسين ومصطفى عبد الرازق الاستثناء النادر من حيث الانتقال مباشرة من الأزهر إلى الجامعة المصرية) أما النمط الثانى: فهو مواصلة شغل الموقف الوسطى التقليدى، بالاستمرار فى التدريس بدار العلوم؛ وغالبا ما يتبنى أساتذة دار العلوم مواقف وسطية كذلك فى القضايا الأيديولوجية.

ودفعت النظرة الشمولية – لا المهنية – أصحاب الاتجاه الثالث إلى اختيار الفكر الإسلامى (ويعتبر حسن البنا وسيد قطب زعيما الإخوان المسلمين مثلين بارزين على هذا الاتجاه ؛ فقد ترك كلاهما الوظائف فى النظام التعليمى المدنى من أجل السعى لتطبيق تصوراتهما المثالية).

ومن بين أمثلة الاتجاه الأول – الذى استخدم دار العلوم أو مدرسة القضاة جسرا إلى الوظائف الجامعية – احمد أمين، وعبد الوهاب عزام وأمين الخولى، وإبراهيم بيومى مدكور، وشوقى ضيف، وجميعهم شغلوا مناصب متميزة فى كلية آداب القاهرة [٢٧] ومن الجيل الأصغر، سعد هجرسى الذى كان يعمل بإدارة المكتبات والمحفوظات. وجميع هؤلاء الرجال يعدون أنفسهم مسلمين صالحين، إلا أن نظرتهم للعالم تركت لديهم فسحة من القيم العلمانية.

وربما يحدث الانتقال من المدارس الدينية إلى المدارس المدنية عند مراحل مختلفة عبر المسار المهنى للفرد ؛ فقد تخرج كل من أحمد أمين وأمين الخولى من مدرسة القضاء الشرعى، وعمل بالتدريس فيها، ثم شغل وظائف أخرى قبل أن ينضم إلى جامعة القاهرة عند منتصف حياته المهنية. وعلى الطرف الآخر، جاء شوقى ضيف من القسم التمهيدى بدار العلوم إلى

جامعة القاهرة كطالب مبتدئ فى ١٩٣٠، وحصل على الدرجات الجامعية الثلاث من قسم اللغة العربية، ثم التحق بالعمل فى كلية الآداب.

ويجب أيضا ملاحظة أن دار العلوم نفسها فى رموزها الخارجية من لقب وملبس كانت أقرب إلى عالم الأفنديات من عالم الشيوخ. وكان شوقى ضيف طالبا بالقسم التمهيدى عندما تقرر استخدام الزى الأوربى فى ١٩٢٩ - ١٩٣٠، فاعتبر التغيير ملاما لتطلعاته الأدبية [٢٩].

ويوضح نموذج أحمد شلبى - صاحب المؤلفات العديدة - كيف أن أصحاب الاتجاه الثانى من أبناء دار العلوم، أدى بهم العمل بالتدريس فى مدرستهم الأم إلى منطقة الوسط مهنيا، وفى أغلب الأحوال أيديولوجيا أيضا. فقد ولد أحمد شلبى بالزقازيق فى زمن الحرب العالمية الثانية تقريبا، والتحق بالكتاب، ثم بأحد المعاهد الأزهرية الإقليمية عندما ألقى به نشاطه الوطنى إلى خارج مسار الأزهر، بعد أن منعه معهد الزقازيق من دخول الامتحان، ومن ثم ذهب إلى القاهرة ليتخذ طريقه إلى دار العلوم. وحصل على الدرجة الجامعية منها فى ١٩٤٣، ثم نال دبلوما فى الدراسات العليا. وفى أول أعوام الحرب العربية - الإسرائيلية، وصل شلبى إلى لندن فى بعثة تعليمية، حيث اكتشف أن عددا كبيرا من أساتذة التاريخ من اليهود. ثم انتقل إلى كمبردج، ونال الدكتوراه تحت أشراف "أ.ج. أربرى"، ثم عاد للتدريس فى دار العلوم. وكان شلبى شديد التحمس للإسلام، ينتقص من قدر الكيانات القومية، ويؤكد على الأمة الإسلامية الواحدة. وهو مع ذلك، يقر علنا بأنه يدين بالفضل "لأربرى"، كما كان مستعدا للاقتباس من الغرب على نحو انتقائى [٣٠].

ويعبر حسن البنا وسيد قطب عن الاتجاه الثالث بين خريجى دار العلوم الإسلامية. وجدير بالملاحظة أن دار العلوم - وليس الأزهر المحافظ أو جامعة القاهرة ذات النزوع العلمانى - هى التى أفرزت كلا من المرشد العام للإخوان المسلمين، والمنظر الأساسى لهم. ولم يكن البنا وقطب من *العلماء*، حيث بدأ كل منهما حياته المهنية فى وزارة المعارف. وتظهر الصور الفوتوغرافية الشخصية، البنا مرتديا سترة الأفنديات ورباط العنق والطربوش، وهو ما كان يرتديه قطب أيضا، على الأقل أثناء العمل بوزارة المعارف. ووجد الاثنان جمهورا جاهزا فى الجامعات والمدارس الثانوية.. كان "*إسلام الأفنديات*" قد وصل [٣١].

وقد ولد الرجلان عام ١٩٠٦ في بلدتين صغيرتين بالأقاليم لعائلتين متواضعتين ؛ فالبنا من مديرية البحيرة الواقعة في الدلتا، أما قطب فمن أسيوط أحد المراكز الدائمة للنشاط الإسلامي. وكان والد البنا الذى تعلم بالأزهر يعمل إماما وواعظا بمسجد البلدة. أما والد قطب، فكان يشترك في جريدة مصطفى كامل *اللواء*"، ويستضيف في بيته المتعاطفين مع الحزب الوطني. وحفظ البنا القرآن في أحد الكتاتيب، في حين حفظه قطب كنشاط خارج المقرر الدراسي في إحدى المدارس العامة، وقد التحق البنا أيضا بمدرسة عامة بعد ذلك. ونظرا لأن آفاق تطلعات الأسرتين كانت محدودة، ذهب الصبيان إلى مدرستين لتأهيل معلمي الابتدائي - البنا في دمنهور، وقطب في القاهرة - بدلا من الالتحاق بالمدارس الثانوية الأكاديمية. ومن الواضح أن قطب تخلف في دراسته لفترة، لذلك لم يتخرج الاثنان في نفس الدفعة، حيث تخرج البنا ١٩٢٧، بينما تخرج قطب عام ١٩٣٣.

واتخذ كلاهما التدريس بالمدارس العامة مهنة له بعد التخرج فعمل البنا في وزارة المعارف تسعة عشر عاما، وقطب ثمانية عشر، لكن كليهما لم يركز حياته على وظيفته العادية. ومثلما كان جمال الدين الأفغاني، عاش البنا حياته أعزبا، وترك كتابات قليلة إلا أن حضوره كان مؤثرا. وتعرض البنا وقطب للسجن، وتوفي كل منهما شهيدا، البنا على يد قاتل تابع للبوليس في ١٩٤٩، أما قطب، فأعدم في عهد عبد الناصر عام ١٩٦٦.

ومع ذلك، كان الرجلان مختلفين للغاية أيضا، فالبنا ذو نزعة إسلامية متقدة منذ سنوات مراهقته الأولى، يتحرق شوقا إلى تطهير المجتمع الشرير الذى واجهه في القاهرة في العشرينيات من القرن الحالي: من عاهرات، وساسة متنازعين، وتقليد أعمى للأوربيين، وبعثات تبشير مسيحية، وملحدين، إلى ضباط بريطانيين متواجدين في كل مكان. فكان شعاره *العودة إلى الإسلام الحق*".

وعلى العكس من ذلك، كانت الحياة السياسية والأدبية الحافلة، هي التي جذبت سيد قطب. فبدا ذا مسلك علماني في كل من عمله بوزارة المعارف، وفي موهبة الكتابة لديه معا. وتأثر قطب بطه حسين (رغم إنهما اختلفا على صفحات الصحف) كما حمل إعجابا خاصا لعباس محمود العقاد الكاتب متعدد المواهب. ثم تغيرت أفكار سيد قطب تدريجيا في الأربعينيات؛

فثار على السياسة والعقاد، ورجع إلى الدين الذى تعلمه فى طفولته. ثم سافر إلى الولايات المتحدة بدعوى إعداد تقرير عن التعليم الأمريكى، وأسفرت إقامته هناك عن تعميق عدائه للغرب وعاداته كلها. وبعد عودته، اضطر إلى الاستقالة من وزارة المعارف. وفى ١٩٥١ كان قطب قد *"ولد من جديد"* [٣٢] كأخ مسلم. ثم قضى السنوات الباقية من عمره فى السجن، يشرح لزملاء زنزانته تصوراته عن الإسلام فى المجتمع المعاصر، ويدون كتاباته عنها.

وكسب الإخوان المسلمون أنصارا فى كل من الأزهر وجامعة القاهرة، إلا أن كليهما لم يكن يشعر نحو البنا بارتياح، كما لم يرتح هو إليها، فقد اتهم الجامعة بأن مقرراتها *"غير إسلامية"* وأنه *ما كان "من الممكن أن تصبح جامعة علمانية ما لم تتمرد ضد الدين وتحارب التقاليد الاجتماعية المأخوذة عنه"* [٣٣]. كما أتهم رشيد رضا الجامعة بأنها *"موئل للهرطقة ومرتع لتربية الإلحاد"*+. وذكر محمد الغزالى، عضو الإخوان المسلمين، *"أن ليبراليها دمى يحركها الأوربيون، وهم عبيد لهم يخدمون قضية الاستعمار المسيحى"* #.

ووجه حسن البنا اللوم إلى الأزهر لتخليه عن رسالته الإسلامية، واستسلامه أمام ضغوط المدنية العلمانية. وعلى الرغم من أنه كان على وفاق مع الشيخ المراغى، إلا أن العديد من الأزهريين استاءوا من المرشد العام الذى تجاهلهم - وهو من غير *"العلماء"* - وتوجه بالوعظ إلى الناس مباشرة[٣٤].

وقتل البنا وقطب، كما دمرت جماعة الإخوان المسلمين تقريبا، إليها أنها كانت قد غرست بذور البعث الإسلامى التى اكتسحت الجامعة ومصر كلها خلال السبعينيات والثمانينيات.

الأقباط والجامعة :

كان الأقباط من بين مجموعات طلاب الجامعة التى لم تشعر بما يتمتع به حسن البنا من جاذبية شخصية (كاريزما). فأضحت علمانية الجامعة فرصة استفاد منها أعداد كبيرة من بينهم.

---

* + # نقلا عن الانجليزية - (المترجم)

ورغم أن معظم المصريين كانوا أقباطا وقت الفتح العربي الإسلامي، إلا أن اللغة القبطية اندثرت تدريجيا، باستثناء استخدامها في الطقوس الكنسية. وفي آخر المطاف، أصبح المسلمون يشكلون أغلبية السكان في مصر بعد التحول إلى الدين الإسلامي. وتشير الإحصاءات السكانية في القرن الحالي إلى أن الأقباط يشكلون حوالي ٧٪ من عدد السكان. وربما يكون هناك قدر من الصحة في ادعائهم أن الإحصاءات خفضت من أعدادهم الحقيقية لتقليل أهميتهم إلى أدنى حد، حيث تبلغ نسبة الأقباط في تقديراتهم الخاصة ٢٠٪ من عدد السكان أو أكثر، إلا أن نسبة ١٠٪ قد تكون تخمينا معقولا [٣٥].

ونظرا لأن معظم الأقباط كانوا فلاحين مثل جيرانهم المسلمين ؛ فلم يكونوا قادرين على أداء دور الوسيط الذي أداه لمصر في القرن التاسع عشر المهاجرون من اليونانيين والشوام والأرمن [٣٦] . ولا يكاد يكون ضمن أعضاء البعثات الدراسية إلى أوربا في القرن التاسع عشر سوى قلة من الأقباط (إن وجد أقباط ضمنها أصلا) [٣٧] ، ومع ذلك أسفرت الفرص التي أتيحت ضمن مدارس الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية، والمدارس العامة، ومدارس التجمعات القبطية، عن قدر من الإحياء الديني بينهم.

وكان الأقباط يعملون منذ زمن طويل بوظائف الصرافة في وزارة المالية وغيرها من المصالح الحكومية. ووفقا للإحصاءات الرسمية عام ١٩١١، شغل الأقباط نسبة كبيرة من الوظائف الحكومية (٤٥٪)، وفي وزارة الداخلية وصلت نسبتهم إلى ٦٢٪ [٣٨] . وقدرت إحدى الصحف القبطية أنهم يشكلون نسبة ٣٠٪ من المصريين المتعلمين، كما يسيطرون على ١٩٪ من النشاط الاقتصادي[٣٩] . وفي المدارس المهنية العليا، شكل الأقباط فيما بين عامي ١٨٨٦ و١٩١٠، ٢١٪ من خريجي مدرسة الحقوق، و١٩٪ من خريجي الهندسة، و١٥٪ من الطب، و١٢٪ من خريجي تأهيل المعلمين. وفي عام ١٩٢٧، كان ثلث طلاب المدارس العامة من المسيحيين[٤٠] . ورغم أن المسئولين البريطانيين لم يكن لديهم ميل دائم لتفضيل الأقباط، كما يتهمهم المسلمون غالبا [٤١]، إلا أنه بدون الاحتلال البريطاني ربما لم يكن من الممكن أن يتولى اثنان من الأقباط رئاسة الوزارة في أوائل القرن الحالي. ومع تنامي أعداد المسلمين بين خريجي المدارس العامة كان على هذه النسب المئوية

السابقة أن تنخفض، فبحلول عام ١٩٣٧ انخفضت نسبة الأقباط فى الجهاز الحكومى إلى ٩٪ [٤٢] .

وربط العديد من الأقباط مصائرهم بالحركة الوطنية المصرية، وبالوفد عقب الحرب العالمية الأولى. وفى الفترة ما بين الحربين كانوا يتمتعون بتمثيل طيب فى البرلمان والحكومة كلما وصل الوفد إلى الحكم. بل، حتى عندما يخسر الأقباط فى الانتخابات التى تجئ نتيجتها فى غير صالح الوفد، كان الفائزون يعوضونهم من خلال التعيين في البرلمان، كما حدث فى ظل إسماعيل صدقى ومحمد محمود فى الثلاثينيات[٤٣] .

ومنذ ترك مكرم عبيد – الصديق الحميم للنحاس – الوفد فى ١٩٤٢، ضعف موقف الأقباط فى البرلمان، والحكومة، وفى حزب الوفد. وكان الوفد من قبل يضم قبطيين فى كل حكومة يشكلها، فاصبح يضم قبطيا واحدا، كما يعين عددا أقل من الأقباط لمقاعد البرلمان.

وأدت زيادة جاذبية الإخوان، إلى انزعاج الوفد، بعدما كان قد اطمأن لتخلصه من بعض ما أشيع عنه من موالاة الأقباط. وحتى عندما فاز الوفد فى انتخابات ١٩٥٠، وصلت نسبة مقاعد الهيئة القبطية إلى ٢ر٥ ٪ وهو أدنى مستوى بلغته على الإطلاق[٤٤] .

وكان الأقباط قد شاركوا فى الدعوة لإنشاء الجامعة الأهلية، وكما يوضح الجدولان (١٦) و(١٧) أصبح تمثيلهم جيدا بعد ذلك فى الجامعة العامة. ومع أن الجدولين لا يميزان الأقباط * عن غيرهم من المسيحيين، إلا أن السواد الأعظم من المسيحيين كانوا أقباطا (فى عينة من طلاب جامعة القاهرة عام ١٩٦٢ بلغت نسبة المسيحيين ١٦٪ منهم ١٥٪ أقباط، واقل من ١٪ كاثوليك بينما البروتستانت ٣,٠٪ فقط) [٤٥] . وفى أثناء الخمسينيات كان تمثيل الأقباط جيدا فى الكليات المتميزة (وهى الطب البشرى، وطب الأسنان، والصيدلة، والهندسة) إلا أن عددا كبيرا منهم التحق بكليتى الآداب والحقوق اللتين تتيحان فرص عمل أقل بريقا.

وأثارت نسبة الأقباط فى المدارس والجامعة استياء بعض المسلمين، وهو ما استغله الأحرار الدستوريون وغيرهم ضد الوفد. واقترحت جريدة

* يقصد المؤلف بهذه النسبة الأرثوذكس – (المترجم)

السياسة تحديد نسبة لعدد الأقباط المسموح بدخولهم امتحانات المدارس[٤٦] .
وفى بعض الأحيان، كان يطلب من أساتذة الجامعة المسلمين الاقتصاد فى منحهم الدرجات العليا[٤٧] . وكانت نسبة الأقباط بين الأساتذة أقل منها بين الطلاب. ففى عام ١٩٥٠ ضمت كلية الآداب ستة أساتذة أقباطا يشكلون ١١٪ من أعضاء هيئة التدريس. وبالطبع، لم يشغل قبطى منصب رئيس الجامعة، وربما يكون سامى جبرا عميد معهد الآثار، القبطى الوحيد الذى تولى عمادة كلية. كما شكل الأقباط قلة نادرة بين رؤساء أقسام الكليات، كان لويس عوض رئيس قسم اللغة الإنجليزية واحدا منهم. وأثناء فترة رئاسة عوض القصيرة سرت تعليقات متذمرة تطالب بأن رؤساء الأقسام يجب أن يكونوا مسلمين. ولكن الأحقاد الشخصية والسياسية كانت السبب فى فصله ضمن حركة التطهير فى ١٩٥٤.

ويوضح الجدولان (١٦) و(١٧) أن تمثيل الطلاب الأقباط كان كبيرا فى جميع أقسام كلية الآداب، ما عدا قسم الفلسفة (وذلك لان لهم فلسفتهم الخاصة أساسا) وقسم اللغة العربية (حيث لم يكن لهم تواجد تقريبا) ولم يلتحق أى من المسيحيين بدار العلوم. وفى عام ١٩٥٠ كان ثلاثة من بين الأساتذة الأقباط الخمسة من أساتذة المصريات. أما الآخران فمن قسم اللغة الإنجليزية، وهو مجال لم يكن اشتراك الأجانب والمسيحيين فيه محل جدل مثله مثل المصريات، واللغة الفرنسية، واليونانية واللاتينية. أما قسم اللغة العربية. فلم يكن به أساتذة أقباط[٤٩] .

ويرجع تجنب الأقباط لقسم اللغة العربية إلى أنه لا يكاد يوجد بينهم من يجيد تماما الأدب العربى الفصيح كما وجد فى القرآن، أما المسلمون، فهم يتشربون القرآن منذ الميلاد تقريبا. كما كان أدب الحديث النبوى وغيره من آداب التراث يرتبط أيضا بالإسلام إلى الحد الذى يجعل من الصعب على المسيحيين التوافق معه. أما الأقباط ذوو الميول الأدبية، فوجدوا مجالهم فى الصحافة، مثل سلامة موسى، أو فى قسم اللغة الإنجليزية مثل لويس عوض. بل، وحتى إن وجد القبطى الذى لديه المعرفة التامة بالقرآن والأدب العربى الفصيح، فسوف يمنع من تدريس اللغة العربية بالمدارس العامة لأسباب دينية[٥٠] ، ترجع لخشية المسلمين أن يخفى تدريس الأقباط للغة العربية وراءه نشاطا تبشيريا.

ويفسر هذا السبب قلة المسئولين الأقباط في وزارة المعارف، ففي عام ١٩١١ شكلوا ٦٪ فقط من موظفيها برغم زيادة تمثيلهم في الوزارات الأخرى[٥١] . ولم يشغل قبطي منصب مدير مدرسة ثانوية من المدارس العامة في ظل العهد الملكي، باستثناء واحد أمضى في المنصب فترة وجيزة، كما لم يتول أي منهم وزارة التعليم، أو الداخلية، أو العدل، أو الأوقاف. وشكا الأقباط من عدم تمثيلهم في مجمع اللغة العربية؛ إلا أن عددا منهم أصبح عضوا في المجمع فيما بعد[٥٢] .

وشكل تدريس الدين بالمدارس العامة قضية حساسة أيضا. ففي الجامعة، كانت العلمانية قوية بما يكفي لمقاومة الضغوط التي تحدث أحيانا من أجل تدريس الدين الإسلامي إجباريا بالجامعة[٥٣] . ولكن الأمر لم يكن كذلك في المدارس الابتدائية والثانوية، حيث كان الجميع، بل وحتى لطفي السيد وطه حسين، يؤمنون أن تعليم الإسلام الصحيح أمر هام. وكان سلامة موسى، وحده من بين الأقباط الذي دافع عن إبعاد الدين عن المدارس. وقد أعلن دستور ١٩٢٣، أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، إلا أنه أكد أيضا على المساواة بين الأديان أمام القانون، وحرية العقيدة والعبادة (دون إخلال بالنظام العام والأخلاقيات). ومع ذلك، تجنبت الحكومات المتعاقبة إصدار قرار بإعفاء غير المسلمين من حضور حصص الدين الإسلامي. وحتى عندما سمح للمسيحيين بالانسحاب من هذه الحصص، نادرا ما كانت الدولة تعين من يقوم بتدريس الديانة "الأخرى". فكان تعليم الدين المسيحي يبدو من الناحية العملية غير متاح في المدارس الأولية، وإنما يوجد فقط على نحو متفرق في المدارس الابتدائية والثانوية التي تضم عددا كبيرا من الأقباط[٥٤].

ومع ما أثارته مادة الدين من مشكلات، لم يكن الطلاب يأخذونها بجدية، لأنها لا تدخل ضمن الامتحان النهائي للشهادة الثانوية الذي يتحكم في الالتحاق بالجامعة[٥٥] .

جدول رقم (١٦)
النسبة المئوية للطلاب المسيحيين بكليات جامعة القاهرة

العام الجامعى	الطب البشرى	طب الأسنان	الصيدلة	الطب البيطرى	الهندسة	العلوم	الزراعة	التجارة	الأداب	الحقوق	دار العلوم	جميع الكليات
٤٩-١٩٥٠	٤٢	--	--	٢٨	٢٦	٢٦	١٧	١٦	٢٤	٧	--	٢٢
٥٧-١٩٥٨	٣٣	٤١	٣٩	٣٠	٢١	١٧	١٩	١٩	٢٥	٨	--	٢٤
١٩٦٢	٢٥	--	--	--	١٧	*١٣	--	--	**٩	١٢	--	--

ملحوظة : أرقام ١٩٦٢ مأخوذة من عينة تمثل حوالى ١٣٪ من المقيدين بالسنوات النهائية
(*) من الواضح أن الرقم يمثل الطلاب فى قسم الفيزياء نظرا لان طلاب البيولوجى قيدوا ضمن طلاب الطب.
(**) يضم الرقم المسيحيين الذين يمثلون ١٢٪ في الدراسات الإنسانية، ٥٪ فى العلوم الاجتماعية.
المصادر :

jean jaque waardenburg : "Les Universites dans Le monde arab actuel (paris, 1966)

الجزء الثانى ص ص ١٣١ - ١٣٤
- فى العام الجامعى ٤٩/ ١٩٥٠ كان ٧٧٪ من طلاب الجامعة مسلمين، ونسبة لا تكاد تذكر من اليهود (٦ر٠٪). اما فى عام ١٩٥٧ فكان المسلمون ٧٦٪، فى حين اختفى اليهود تقريبا (٢ر٠٪)

جدول (١٧)
بيان الانتماء الدينى لخريجى أقسام كلية الأداب
(جامعة القاهرة)

القسم	١٩٣٠				١٩٤٠				١٩٥٠			
	مسيحى	مسلم	غير معروف الديانة	إجمالى	مسيحى	مسلم	غير معروف الديانة	إجمالى	مسيحى	مسلم	غير معروف الديانة	إجمالى
اللغة العربية	--	٥	٢	٧	١	٢٠	-	٢١	١	٢٧	١	٢٩
اللغة الانجليزية	١	--	--	١	١٢	٣٣	١	٤٦	١٤	٢٢	٣	٣٩
اللغة الفرنسية	--	--	--	--	٨	١٣	٢	٢٣	٩	٧	--	١٦
التاريخ	٦	١٥	--	٢١	٨	١٣	٣	٤٢	٣٧	٥٩	٤	١٠٠
الجغرافيا ـ	٣	٥	١	٩	٦	٢٣	١	٣٠	٧	٣٨	١	٤٦
الفلسفة	١	١٠	--	١١	--	٧	١	٨	١	١٨	١	٢٠
علم الاجتماع	٢	٣	١	٦	--	--	--	--	٨	١٧	٣	٣٨
اليونانية واللاتينية	١	--	--	١	١	٢	--	٣	١	١	--	٢

ملحوظة : كان علم الاجتماع فرعا من قسم الفلسفة فى ١٩٤٠، ولم يكن تخصصا مستقلا.

المصدر : تم تجميع البيانات من الكتاب الفضى ص ص ٢١١ - ٢١٥، ٢٦٣ - ٢٧١، ٣٨٤ - ٣٩٤

رحيل المستشرقين :

"ومن أحسن ما قرأت في هذه الفترة... كتاب تاريخ الفلك عند العرب للأستاذ "نللينو"، قرأته بإمعان واستفدت منه كيف يبحث كبار المستشرقين، وكيف يصبرون على البحث، وكيف يعيشون في المادة التي تخصصوا فيها، وكيف يسيرون في بحثهم من البسيط إلى المركب في حذر وأناة. فإذا قلت أنني استفدت منهج البحث من هذا الكتاب لم أبعد عن الصواب" (٥٦) .

ولم يكن أحمد أمين الأستاذ بالجامعة ليستطيع أن يعبر عن شعوره بالامتنان نحو نالينو بعبارات أقوى من هذه العبارات، كما كان لدى طه حسين، ومنصور فهمي، وعدد آخر غيرهم نفس هذا الشعور.

وقد هاجم النقاد – خاصة من الأزهر – طه حسين بسبب اقتباسه من الغربيين في أمور شديدة الصلة بالهوية الدينية والقومية، كما اتهموا المستشرقين بالتحالف مع الإرساليات التبشيرية لهدم الإسلام، ومن ثم استنكروا إقبال الجامعة على تعيين المستشرقين وخلفائهم من المصريين الذين تدربوا على أيديهم. وكان أعنف الهجوم على المستشرقين يأتي من خارج جامعة القاهرة، الأمر الذى ليس هذا مجال تفصيله. كما ثار الجدل حول نفس القضية في عدة منابر هامة من بينها مجلة رشيد رضا " المنار – مجلة الأزهر " ومجمع اللغة العربية، وصدرت كتب حولها مثل كتاب محمد البهى الذى تضمن اتهامات خطيرة لحركة الاستشراق، وكتاب نجيب العقيقى الذى مثل دفاعا جريئا عنها (٥٧) . وفى العشرينيات كان الإعجاب بالمستشرقين مازال قويا بين طلاب الجامعة المصرية. فأحد الطلاب يختتم حوارا صحفيا أجراه مع ثلاثة من المستشرقين الذين يعملون بالتدريس فيها قائلا : *"وهكذا أنهيت حواراتي مع الأساتذة المستشرقين العظام. ولاشك أن كلية الآداب تسعد بوجودهم هنا يعلمون المصريين، ويطلعونهم على أصول اللغة العربية، وتاريخها، وتراثها – وهى مملكة قائمة على البحث والاقتناع، وليس على التعصب والحفظ"** (٥٨) .

إلا أن الفترة التى تمتع المستشرقون فيها بالنفوذ الأكبر في الجامعة كانت قد انتهت بالفعل، وحل رجال مثل طه حسين، وأمين الخولى، وعبد الوهاب عزام، وأحمد أمين محل الأساتذة المستشرقين. فاستوعب الأساتذة المصريون ما بدا لهم مفيدا من أساليب المستشرقين، كما تبنوا بعض آرائهم.

---

* نقلا عن الإنجليزية – (المترجم)

وأصبح ما كان يبدوا مميزا لثقافة الغرب والمستشرقين، أمرا مألوفا. ولم يكن أولئك الذين درسوا على يد طه حسين وأحمد أمين مدركين تماما للأصول الأجنبية لبعض أفكار أستاذيهم. وفي إحدى المرات وصف ناللينو سهير القلماوى (تلميذة طه حسين فى الثلاثينيات) بأنها حفيدته، ولكنها ذكرت أن المستشرقين على أيامها كانوا يتولون التدريس أساسا فى فرع اللغويات من القسم الذى تخرجت منه، ومن ثم كان تأثيرهم عليها طفيفا(٥٩) .

وكما توضح ملاحظة سهير القلماوى، فان تدريس اللغة العربية كان قد أصبح قاصرا على المصريين بالأساس، والمسلمين منهم بالذات. فأمين الخولى - وليس مستشرقا أوربيا - هو الذى ترك أثرا قويا على جيل الطلاب الذى ضم نجيب محفوظ ويحيى حقى، وعادل كامل(٦٠) .

وأعيد تنظيم قسم اللغة العربية واللغات السامية، كما تغيرت تسميته عدة مرات، وفي بعض الأحيان كان ينقسم إلى قسمين منفصلين(٦١) . وبمجرد أن استخلص الأساتذة المصريون لأنفسهم القسم المتخصص فى اللغة والأدب العربيين بما له من أهمية جوهرية، قل الإلحاح على تمصير تدريس قسم اللغات "الشرقية" ، ولعلها لم تكن مصادفة ألا يتخصص القبطى الوحيد البارز في هذا المجال - "مراد كامل" - فى اللغة العربية، وإنما فى اللغات السامية الأخرى. وكان الطالب العادى فى قسم اللغة العربية لا يتعرض لدراسة العبرية والسيريانية، والفارسية، والتركية إلا على نحو سطحى، ويكاد لا يكون هناك من تخصص في المجالات الصعبة مثل اللغات السامية المقارنة، والتى ظل المستشرقون يتولون تدريسها.

وفى ١٩٢٥، أعاد الملك فؤاد المستشرقين الإيطاليين إلى الجامعة المصرية، كما أوضحنا، إلا أنهم اختفوا منها عام ١٩٣٣ ؛ ولم يستطع البريطانيون سد الفراغ بمواطنيهم، كما أنه لم يكن من الممكن أن يسمحوا بتعيين فرنسيين، ومن ثم أصبح للمستشرقين المتحدثين بالألمانية الغلبة فى الجامعة إبان الثلاثينيات. وبرز أيضا عالم المصريات النمساوى "هرمان جنكر" فى تلك الفترة.

وكان ممكنا، حتى عام ١٩٤٠، أن يتولى تدريس اللغة العبرية، أستاذ يهودى، كما كان فى مصر، فيما بين الحربين، يهودى نال عضوية مجلس الشيوخ ومجلس الوزراء، فقد حصل "إسرائيل ولفنسون" - المولود بالقدس -

على درجتى الدكتوراه من الجامعة المصرية الأهلية وجامعة فرانكفورت، وكان يكتب بالألمانية والعربية والعبرية، وكتب كل من طه حسين ومصطفى عبد الرازق مقدمة أحد كتبه الصادرة باللغة العربية. كما حاول "ولفنسون" من خلال اتحاد الشباب المصرى اليهودى دفع اليهود للمشاركة فى معركة استقلال مصر، ولكنه لم نجح. وأثناء الحرب العالمية الثانية هاجر إلى فلسطين، وغير اسمه إلى "بنزييف"، ثم أصبح إسرائيليا. وكانت عائشة عبد الرحمن - التى ستصبح أستاذة جامعية فيما بعد - تستاء من تأكيده على وحدة الأصول العبرية - العربية، والصلة الوثيقة بين اليهود والعرب. وترى أنه، وكذلك (شاخت) - الذى يظن البعض، خطأ، أنه يهودى - جزء من مؤامرة تضم اليهود والمستشرقين لتقويض الحركة العربية والإسلام[٦٣].

وعلى أية حال، كان الوجود الاستشراقى يتلاشى بصورة سريعة فى الأربعينيات. إلا أن المستشرقين استمروا فى مجمع اللغة العربية، حيث أشاد طه حسين بقيمتهم العلمية هناك. كما أعلن أنه من الضرورى أن نتناسى السياسة عندما تناقش الشئون الأكاديمية - فهل يجب أن أساند الاستعمار الفرنسى، أو أتفق سياسيا مع جورج مارشيه حتى أعترف بفضله على دراسة اللهجات العربية فى شمال أفريقيا[٦٤] ؟

ومع ما يدور اليوم من جدل عنيف فى الغرب، كما فى العالم الإسلامى حول حركة الاستشراق إلا أن هناك اختلافات هامة بين موقف أدوار سعيد المعادى للاستشراق، وبين موقف عائشة عبد الرحمن الذى يتميز بالدوافع الدينية بشكل أكبر[٦٥] .

قضية محمد أحمد خلف الله :

رغم أن معظم المستشرقين كان قد غادر الجامعة عام ١٩٤٧، إلا أن قضية "محمد أحمد خلف الله" توضح أن آثارهم بقيت مثيرة للجدل مثلما كانت منذ عشرين عاما مع طه حسين. فقد جاءت أطروحة خلف الله لنيل الدكتوراه عن القصص القرآنى، فى توقيت سيئ ؛ فالاضطراب يغمر مصر بعد الحرب العالمية الثانية، [ذلك الاضطراب الذى سيسفر عن قيام ثورة فيما بعد] ؛ وبريطانيا مازالت فى منطقة القناة والإخوان المسلمون منتشرون فى

الشوارع، بينما تتولى الحكم حكومة بلا شعبية يساندها القصر. وكان ذلك عام قرار تقسيم فلسطين الذى أصدرته الأمم المتحدة[٦٦].

ولم يكن طه حسين هو المشرف على رسالة خلف الله، وإنما أمين الخولى الأكثر احتراسا. وقد تخرج الخولى من مدرسة القضاء الشرعى، لذلك فهو لم يدرس رسميا على أيدى المستشرقين. وكما حدث مع الطهطاوى منذ قرن من الزمان، أتاحت له فترة العمل "إماما" لدى بعض السفارات المصرية فى أوربا احتكاكا مباشرا بالغرب، كما أنه تميز بسعة الاطلاع. وما أن بدأ العمل بالتدريس فى الجامعة المصرية، حتى أصبح له أيضا زملاء من المستشرقين. ونظرا لالتزام الخولى بما تعلمه فى مدرسة القضاء الشرعى، فقد سلك طريقا وسطا فيما يتعلق بقضايا الدين : فاحتفظ بزى الشيوخ بين الأساتذة الافنديات ؛ حتى أن شوقى ضيف، أحد تلاميذه المعجبين به، شعر أنه من الضرورى التأكيد أن ذلك لا يعنى عقلا جامدا[٦٧]. وكان الخولى يصر على أن يقرأ طلابه كل شئ بعين ناقدة. وقد تزوج من سيدة غير عادية ذات ثقافة عالية، كان صيتها قد ذاع بالفعل، وهى تلميذته عائشة عبد الرحمن.

ويعكس تقييم الخولى للمستشرقين منهجه الوسطى. فكان معجبا بأساليب المستشرقين إلا أنه انتقد كتابات "جوزيف شاخت" "وبول كروس" – زميليه فى جامعة القاهرة – والتى نشرت فى "الموسوعة الإسلامية"[٦٨]. ولم يكتب الخولى أبدا فى تفسير القرآن، وهو الأمر الذى اضطلعت به أرملته بعد وفاته. [تركز عائشة عبد الرحمن، فى أول تفسير قرآنى تكتبه سيدة، على النواحى الأدبية، أكثر من تركيزها على الموضوعات الدينية، كما تؤكد، فى حذر شديد، على الإطار التاريخى ومؤثراته][٦٩].

وسار محمد أحمد خلف الله على درب الخولى فى احتراس، مركزا على دفاعه الخاص عن الإسلام فى مواجهة المستشرقين، بينما يستخدم بعض أساليبهم فى البحث؛ فهو يتهم المستشرقين بالتضليل عندما شككوا فى حقيقة بعض القصص القرآنية، وأنهم جاوزوا الصواب عندما عجزوا عن التمييز بين القصص التاريخى وبين الرمز والمجاز. وأشار إلى أن القصص الرمزية والمجازية، الهادفة إلى نصح المستمع وتحذيره، إنما تعبر عن "الحقيقة

الأدبية" وليس الواقع التاريخي كما ركز خلف الله في رسالته على المسائل النفسية والاجتماعية، مثل التصوير القرآني للنبوة، وأحوال النساء، تاركا بحث الحقائق الدينية للآخرين ولكن كل هذا الاحتراس، لم يرد عنه الحرفيين من المسلمين الذين أدانوا أسلوبه باعتباره مأخوذا من الغرب وغير مقبول كلية.

ولم ينجح خلف الله في الامتحان لأن اثنين من أعضاء اللجنة الممتحنين أسقطاه، هما أحمد أمين وأحمد الشايب. وقيل أن الشايب فعل ذلك نكاية في أمين الخولي الذي سبق أن أسقط أحد تلاميذه.

ولكن العاصفة الحقيقية هبت خارج جامعة فؤاد الأول - من الأزهر، وقد أجرت "الرسالة" مناظرة بين خلف الله وبين مهاجميه، الذين اتهموه باستلهام أفكاره من مبشر مسيحي يدعى "سانت كلير"، في إخراج التأويلات القديمة للقرآن عن سياقها، علاوة على اتهامه بالتدليل على أن محمدا هو الذي ألف القصص القرآني وليس الله، كما استنكروا التسليم للنقد التاريخي والأدبي الزائل، بالحكم على كتاب الله الدائم.

ودافع خلف الله عن نفسه، مؤكدا على تدينه وتقواه، مستلهما روح محمد عبده في النضال ضد منتقديه. إلا أن الخلاف دخل منعطفا ينذر بسوء، حين توعده منتقدوه بأن "*حكم الإسلام على المرتد معروف*"[٧٠] وإن : "*إحراق الرسالة غير كاف ؛ فعليك أولا أن تقوم بإحراق الشيطان الذي يملأ روحك بأباطيله ويسلطها عليك. فإذا أحرقت الشيطان، استقل من كلية الآداب وشهادتها للدكتوراه، ولتختل بنفسك في حجرتك حيث يمكنك أن تنتحب على تضليل الشيطان إلى أن يتقبل الله توبتك*"[٧١] .

وطالب المنتقدون بوقف خلف الله، والخولي "*الدعامة الأولى في هذه الجريمة*" [٧٢] انتظارا لتحقيق المفتي الأكبر، وفصل الخولي من مجلس أساتذة الأزهر، وتطهير المدارس والجامعات من الكفر وتقديم تعاليم الإسلام الصحيح.

وحصل أعداء خلف الله على نصف ما كانوا يأملونه، إلا أنه كان كافيا لترويع أولئك الذين كانوا يميلون إلى السير في طريقه ؛ فقد أصرت جامعة فؤاد الأول على إعلان رفض التدخل الخارجي من الأزهر، ولكن كان على خلف الله أن يستقيل من عمله كمعيد بالجامعة، وأن يكتب رسالة

جديدة فى موضوع بعيد عن الدين حتى يحصل على درجة الدكتوراه. وفى عام ١٩٥٣ نشر رسالته الأولى - غير نادم - ومعها مقدمة الخولى، وفى ذلك الحين كان عهد جديد قد بدأ فى الجامعة، ومصر، بل والعالم العربى.

الـهـوامـش

١- Mahmud Abd al - Rahman Shafshak, *"The Role of the University in Egyptian Elite Recruitment : A Comparative Study of AL- Azhar and Cairo Universities"*, Unpublished PHD dissertion, University of Chicago, 1964, p. 319.

٢- المرجع السابق صـ صـ ٢٥٢ - ٢٥٣ .

٣- Reid, Donald M. Lawyers and Politics in the Arab World, 1880- 1960. Mineapolis, Minnesota, 1981, pp. 44-457.

٤- Eccel, *Azha*, pp. 257 - 60.

٥- عبد المنعم الدسوقى الجميعى ، *مدرسة القضاء الشرعى : دراسة تاريخية لمؤسسة تعليمية ١٩٠٧ - ١٩٣٠* (القاهرة ١٩٨٦) .

٦- Eccel, *Azhar*, pp. 235, 257 262.

٧- المرجع السابق صـ صـ ٢٩٠ - ٢٩٢ .

٨- Eccel, *Azhar* p. 293.

٩- Eccel, *Azhar*, pp. 233-34; Shafshak, *"University"*. pp. 305, 306; Waardenburg 2 : 82.

١٠- Eccel *Azhar*, pp. 244 - 245. and Waardenburg 2 : 119.

١١- Waardenburg 1 : 251. - وحول بقية الفقرة انظر : Eccel, *Azhar*, 279 - 81.

١٢- Berque, *Imperialism*, p. 509.

١٣- Azmy, *"University Tradition"*, pp. 260-266.

١٤- المرجع السابق ص ٢٦٦ و Eccel, Azhar, p. 396.

١٥- Eccel, *Azhar*, pp. 263-67, 275 - 77, 281 - 83.
حول الصراع الوظيفى .

١٦- أبناء كلية اللغة العربية ، *قضية اللغة العربية بين كلية اللغة ودار العلوم - ١ مايو ١٩٤٦* (القاهرة ١٩٤٦) .

١٧- *قضية اللغة العربية : مذكرة مرفوعة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم من طلبة كلية دار العلوم ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م* (القاهرة ١٩٤٦) .

١٨- حول هذه الفقرة انظر ، طه حسين ، *مستقبل الثقافة فى مصر* ، صـ صـ ٢٩٠ - ٢٩٤ .

١٩- المرجع السابق صـ ٣٥٤ .

٢٠- المرجع السابق ١٧٣ - ١٧٤ .

٢١- المرجع السابق صـ ٢٩٩ .

٢٢- المرجع السابق صـ ٣٨٧ .

٢٣- المرجع السابق صـ صـ ٣٧٢ - ٤٥٠ . و:

Crecelius, *"Ulama"*, pp. 307 - 09, 316 - 28.

٢٤- هيكل ، *مذكرات* ... الجزء الثاني صـ ١٠٥ - ١١٩ .

٢٥- سيرة ذاتية في : عبد الرازق ، *آثار مصطفى عبد الرازق* صـ صـ ٥ - ٧٦. و:

- Crecelius, *"Ulama"*, pp. 329 - 30, and Berque, Imperialis, p. 510.

٢٦- Eccel, *Azhar*, pp. 262, 292.

٢٧- عبد الجواد ، *دار العلوم* صـ صـ ٢٣٦ - ٢٦٧ . بخصوص خريجي دار العلوم الذين تولوا التدريس في الجامعة . وحول هذا الفصل انظر أيضا : شوقي ضيف *"معي"* (القاهرة ١٩٨١) . و: أحمد أمين : *"حياتي"* . وكمال سعفان ، *"أمين الخولي"* (القاهرة ١٩٨٢) . وتقديم يحيى الخشاب لعبد الوهاب عزام في مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة ١٩ (مايو ١٩٥٨) صـ صـ ٣ - ١٠ . انظر أيضا حامد شعبان ، *أمين الخولي والبحث اللغوي* (القاهرة ١٩٨٠) وإن كنت لم أطلع على نسخة من هذا الكتاب .

٢٨- سعد هجرسي ، مقابلة ٢٥ فبراير ١٩٨٣ .

٢٩- ضيف ، *"معي"* صـ ٨٩ . وحول الحملة لتغيير زي طلاب دار العلوم ولقبهم انظر : عبد الجواد *"تقويم دار العلوم"* صـ صـ ٥٥١ - ٥٥٤ .

٣٠- أحمد شلبي ، *"رحلة حياة"* (القاهرة ١٩٨٢) .

٣١- أحمد عبد الله *"الطلبة والسياسة"* . صـ ٦٢ . وعن البنا انظر :

"Mitchel, *Muslim brothers*" ، خاصة الصفحات ١ - ١١ . أما عن قطب فانظر :

Gilles Kepel, *Muslim Extremism in Egypt : The Prophet and Pharaoh*, trans. Jon Rothschild (Berkeley, California, 1986), pp. 36 - 42; Adnan Mahmoud Musallam, *"The Formative Stages of Sayyid Qutb's Intellectual Career and His Emergence as an Islamic Da'iyah, 1906 - 1952"*, Unpublished Phd dissertation, University of Michigan, 1983; Olivier çarre, *Mystique et Politique : Lecture revolutionaire du Corran Par Sayyid Qutb, Frere musulman radical* (Paris 1984).

٣٢- ذكر قطب أنه ولد في ١٩٥١ . - Keppel, *Muslim Extremism*, p. 41.

٣٣- - Mitchell, *Muslim Brothers*, p. 4

والاستشهادان التاليان من : - Shafshak, *"University"*, p. 173.

٣٤- - Mitchll, *Muslim Brothers*, pp. 211 - 12.

٣٥- توجد خلفية لهذا الفصل في :

- B.L. Carter, *The Copts in Egyptian Politics* (London, 1986).

٣٦- - Charles Issawi, *"The Transformation of the Economic Position of the Millets in the Nineteenth Century"*, in Benjamin Braude and Bernard Lewis, eds., *Christians and Jews in the Ottoman Empire : The Functioning of a plural Society*, Vol. 1 : The Central Lauds (New York 1982), p. 264; Doris Behrens-Abouseif, *"The Political Situation of the Copts"*, in Braude and Lewis, *Christians an Jews, 2 : The Arabic-Speaking Lands*, pp. 185, 186.

٣٧- Gilbert Delanoue, "Reflexions et qquestions Sur La Politique scolaire des vice-rois reformateurs", in *L'Egypte au XIXe siecle, Coloques internationaux* du Centre National de la Recherche Scientifique. No. 594, Group de Recherches et d'etudes Sur La Proche-Orient (Paris, 1982), p. 323.

٣٨- Gorst's 1911 report, quotes in Kyriakos *Mikhail, Copt's and Moslems under British Control* (1911; reprint ed.., Port Washington, New York, 1971), p. 44.

٣٩- جريدة الوطن ٧ أكتوبر ١٩١٠ كما ورد في.
- Behrens-Abouseif, *"Political Situation"*, p. 198.

٤٠- Abdel Aziz Chaouiche, *in Recueil des travaux du Premier Congre Egyptien* (Alexandria, 1911), pp. 156 - 159, and Carter, Copts, p. 244.

٤١- Carter, *Copts*, pp. 58 - 88.

٤٢- Gabriel Baer, *Population and Society in the Arab East* (New York, 1964), p. 97.

٤٣- Carter, *Copts*, pp. 128 - 53.

٤٤- المرجع السابق صـ صـ ١٤٢ - ١٥٣ .

٤٥- Shafshak, *"Universities"*, pp. 131 - 133.
ومن المحتمل ان العديد من البروتستانت والكاثوليك كانوا أيضا من أصول قبطية .

٤٦- "المصرى" ١٦ سبتمبر ١٩٢٩ ، كما ورد في :
- Carter, Copts, p. 245, n.30.

٤٧- معلومات تأكدت من مقابلات مع أساتذة مسلمين .

٤٨- شكل الأوروبيون ١٦٪ والمسلمون ٧٥٪ . وبلغ إجمالي العدد ٥٨ أستاذا من بينهم مصرى غير معروف الديانة . جامعة فؤاد الأول : *الكتاب الفضى لكلية الآداب ١٩٢٥ - ١٩٥٠* (القاهرة ١٩٥١) صـ صـ ٣٢ - ١٤٣ .

٤٩- المرجع السابق .

٥٠- يبدو أن الحظر أصبح رسميا في عام ١٩٤٠ . المصرى ، ١٢ ابريل ١٩٤٦ كما ورد في :
- Cater, Copts, pp. 129, 223 - 30.

٥١- Mikhail, *Copts*.p. 44.

٥٢- Carter, *Copts* pp. 212, 214, 221, 295.
قبطيان على الأقل في *"مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما"* - الجزء الثاني *المجمعيون* (القاهرة ١٩٦٦) .

٥٣- على سبيل المثال طلب من طلبة كلية الحقوق في مارس ١٩٣٧ ، و"المصرى" ٧ مارس ، كما ورد في :
Carter, Copts, p. 228, 258. n.,147.

٥٤- Carter,. *Copts*, p. 129, 223 - 230.

٥٥- Eccel, *Azhar*, P. 431.

٥٦- أحمد أمين "حياتي" (القاهرة ١٩٦١)، صـ صـ ١٤٩ - ١٥٠ .

٥٧- محمد البهي ، *الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي* (الطبعة الثامنة ، القاهرة ١٩٧٥) ، وقد استشهد في أكثر من موضع بكتاب نجيب . العقيقي *المستشرقون*".

٥٨- سالم فريد ، صحيفة الجامعة المصرية (١ مايو ١٩٤٩) : ١١٤ .

٥٩- سهير القلماوي - مقابلة - ١٩ فبراير ١٩٨٣ .

٦٠-

- Somekh, Changing Rhythm, pp. 27 - 28.

٦١- أحمد الشايب ، *دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين (١٣٢٠ - ١٣٧٠ هـ) : رواد - مناهج - آثار علمية* (القاهرة ١٩٦٦) صـ صـ ١٧ - ١٩ .

٦٢- "Murad Kamil", *Bulletin de la Societe d'Archeologi Copte 23* (1976 - 79) : 299 - 301 .

٦٣- عقيقي ، *المستشرقون* ، الجزء الثاني ٤٦٠ . و :

- William N-Brinner, *"An Egyptian Anti- Orientalist"*, in Gabriel R.Warburg and Uri M. Kupferschmidt, *Islam, Nationalism, and radicalism in Egypt and the Sudan* (New York, 1983), pp. 239,246,n. 19; Gudrun Kramer, *"Radical Nationalists, Fundamentalists, and the Jews in Egypt, or who Is a Real Egyptian?"* in Warburg and Kupferschmidt, *Islam*, p. 360.

و: يحيى الخشاب - مقابلة - ١٤ مارس ١٩٨٣ .

٦٤- Hamzaoui, *Academi*, p. 107.

٦٥- Brinner, *"Anti-Orientalist"*, *Islam*.

٦٦- المصادر الأولية هي : محمد أحمد خلف الله ، *الفن القصصي في القرآن الكريم* (الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٦٥) . وصحيفة الرسالة بداية من ١٥ سبتمبر ١٩٤٧ . كما رجعت أيضا إلى : *"Quelques Positions actuelles de L'exgese coranique en Egypte revelees par un Polemique recente (1947 - 1951),"* Melanges, Institut dominician d'Etudes Orientales du Caire, 1 (1954) : 39 - 72.

و: Yvonne Yazbeck Haddad, *Contemporary Islam and the Challenge of History* (Albany, New York, 1982), 46- 53.

٦٧- ضيف "معنى" صـ صـ ١٠٥ - ١٠٦ .

٦٨- كمال سعفان ، *أمين الخولي*" (القاهرة ١٩٨٢) صـ صـ ١٦٦ - ١٦٧ ، ١٧٢ ، ١٧٦ .

٦٩- J.J G. Jansen, *The Interpretation of the Koran in Modern Egypt* (Leiden, 1974), pp. 65 - 72.

٧٠- وردت في - Jomier, *"positions"*, p. 48.

٧١- وردت في : - Haddad, *Contemporary Islam*, p. 50.

٧٢- مجلة الأزهر ١٩ (محرم ١٣٦٧ هـ - [١٩٤٧]) : ٨٩ .

القسم الثالث
فى ظل عبد الناصر
١٩٥٢ -١٩٦٧

[٩]
نهاية النظام القديم

فى ١٩٥٠، احتفلت جامعة فؤاد الأول بعيدها الخامس والعشرين بينما كانت مصر تمر بمتاعب خطيرة. وقد عاد النحاس - فى الواحدة والسبعين من عمره - على رأس حكومة وفدية، فى محاولة أخيرة، ولكن الحزب لم يعد يفى ببقية الآمال المعقودة عليه. وقد علت الوجوه دهشة عندما قبل النحاس يد الملك البدين، الذى أصبحت حياته الليلية مثار حرج قومى - كما كانت إسرائيل قد هزمت مصر، ومازالت بريطانيا تحتل قناة السويس. ويستحوذ ٤ر٠٪ من ملاك الأراضى الزراعية على ثلث المساحة المزروعة، بينما يتملك ٩٤٪ من الملاك ٣٦٪ منها فقط، ولم يكن العديد من الفلاحين يملك أرضا على الإطلاق[١] . صحيح، أن حكومة الوفد أدخلت إصلاحات على التعليم، ووفرت الضمان الاجتماعى لبعض العمال، ورفعت ضرائب الدخل والأراضى على الأغنياء.. إلا أن المحافظين مثل وزير الداخلية فؤاد سراج الدين ضمنوا ألا تضار طبقتهم على نحو جدى.

وكان كل من يسار الوفد، والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة سابقا)، والإخوان المسلمين، والتيارات الماركسية الصغيرة، وجماعة الضباط الأحرار السرية، يتطلع إلى تحول بعيد المدى، وإن اختلفوا حول مدى هذا التحول واتجاهه. كما تصدر طلاب الجامعة والمدارس الثانوية احتجاجات الشوارع إلى جانب الطبقة العاملة النامية.

وباتت أيام النظام القديم معدودة، كأيام البريطانيين والفرنسيين فى الجامعة، بل وأيام الجامعة الليبرالية نفسها كما تصورها رجال مثل لطفى السيد وطه حسين وعلى مشرفة وعلى إبراهيم.

الكتابات النقدية الليبرالية حول الجامعة :

عقب قيام ثورة ١٩٥٢ بوقت قصير، نشرت دراستان بعيدتا الأثر حول الجامعات المصرية : الأولى *"نحو جامعات أفضل"* لعثمان أمين، والثانية *"تقرير لجنة التعليم الجامعى للرئيس الدكتور على ماهر"*. وفى عهد عبد الناصر، نفذ عدد قليل مما اشتملت عليه الدراستان من توصيات، لكن التوصيات

الأخرى كانت تختلف اختلافا كبيرا عن جدول أعمال النظام الجديد ؛ فقد كان الأكاديميون الذين صاغوا تقرير على ماهر فى الستينيات والسبعينيات من العمر، وهم يعيشون فى عالم ذهنى يختلف عن عالم الضباط الشبان المتحمسين قليلى الخبرة، الذين استولوا على الحكم لتوهم.

وكان عثمان أمين أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة، من تلامذة مصطفى عبد الرازق، ومن ثم فهو من تلاميذ محمد عبده على نحو غير مباشر، وقد اقترح أمين تكريم ذكراه بإنشاء كرسى فى الآداب يحمل اسمه [٣] . كما عمقت دراسة أمين فى السوربون من معرفته بديكارت، وغيره من الفلاسفة الغربيين. وظهرت "*نحو جامعات أفضل*" فى بادئ الأمر على هيئة سلسلة مقالات نشرت بالأهرام فيما بين ١٩٤٨ وسبتمبر ١٩٥٢. وأعلن أمين أن الجامعة لها وظيفة مزدوجة : تكوين صفوة مختارة من شبيبة الأمة وإعدادها لقيادة بلادها، والعمل على تقدم المعارف الإنسانية بتشجيع البحث العلمى البرئ، ولا يقل أى من الجانبين شأنا عن الآخر [٤] .

وقد أرسى المقال الأول "*الجامعة فى خطر*" عام ١٩٤٨ اتجاه باقى السلسلة، حيث حذر فيه من أن مستوى الجامعتين القائمتين أدنى كثيرا من المستويات الغربية، وأشار إلى أنه من الأفضل تحسين أحوالهما بدلا من إنشاء جامعة ثالثة. ففى الواقع "*أرى أنه من الأفضل لمصر كرمز للعالم العربى الحديث، أن يكون لديها جامعة واحدة بالمعنى الصحيح للكلمة، من أن يكون بها العديد من المعاهد العليا التى تعتبر جامعات بالاسم فقط*" [٥] . كما رأى أن الجامعات المصرية لا تزيد كثيرا عن كونها مدارس ثانوية، لافتقارها إلى الطابع العقلى، والحرية الأكاديمية اللازمين لقيادة حركة تنوير الرأى العام. بينما بدا أمين قانعا بأن الجامعات مفتوحة على نحو مرض بالفعل أمام أفراد من الطبقات الاجتماعية المختلفة. وأشار إلى أن رحيل الأساتذة الأجانب المتميزين تسبب فى تدهور الجامعة بدلا من أن يكون انتصارا للأمة، وأن الوطنى الحقيقى يجب أن يقر صراحة بأنه مازالت هناك حاجة للاستعانة بكبار الأساتذة الأجانب؛ فالمصريون والأوربيون المعينون حديثا كانوا غالبا أقل كفاءة، واعتمدت الجامعتان على المعيدين والمدرسين المساعدين الذين يفتقرون إلى الخبرة ولا يكادون يكبرون طلبتهم سنا، وقليل منهم من يتمتع برؤية واسعة، أو من سبق له السفر إلى الخارج. كما ذكر أن صغار الأساتذة

يهتمون بالترقيات أكثر من اهتمامهم بالإجادة في المحاضرات، في حين كان العمداء وكبار الأساتذة خارج البلاد غالبا، أو تركوا الجامعة من أجل وظائف أعلى. أما في أوربا، بالمقارنة، فيعتبر الأساتذة مقاعدهم أرفع مكانة من المنصب الوزارى ويلتصقون بها. وفيما يتعلق بالطلاب المصريين، فإن همهم الوحيد هو اجتياز الامتحان والحصول على الشهادة التى هى غاية الغايات ؛ عن طريق حفظ الإجابات الصحيحة دون أن يتعلموا التفكير النقدى. فقد كانت *"الروح الجامعية"* الحقة مفتقدة[٦] .

ويتفق اثنان من المراقبين الفرنسيين، سجلا تعليقاتهما قبل أمين بسنوات عديدة، على أن مستوى جامعة القاهرة قد تدهور. صحيح، أنه *"هناك أكثر من طالب مصرى تفخر أى كلية أخرى فى العالم بتعليمه، وقد واصل هؤلاء دراساتهم بنفس القدر من التفوق كما لو كانوا فى أكسفورد، أو باريس، أو برينستون"* [٧] . ولكن معظم الأبحاث التى قدمت إلى قسم اللغة الفرنسية لنيل الليسانس لم تكن لتنال أدنى درجات النجاح فى فرنسا، الأمر الذى لم يكن كذلك قبل عشر سنوات.

ويبدو الكثير من انتقادات أمين صحيحا، إلا أنه مثل العديد من الإصلاحيين فى الشرق الأوسط يقارن وقائع مصرية بغرب منسوب إليه صفات مثالية. فهو يذكر أن الأكاديميات الفرنسية تخاطب كل شخص – سواء كان رئيس الجامعة، أو عميد كلية، أو موظفا – بلقب شعبى "السيد" والطلاب يصلون إلى كلياتهم مبكرين، ويلتزمون بالهدوء فى قاعات الدرس، ويملأون قاعات المكتبات. كما أن الجامعات تحيا بمعزل عن السياسات الحزبية، وأنه لم يشهد إطلاقا طالبا باريسيا يتظاهر أو يضرب عن الدراسة أو يشاغب[٨].

وصدر المقالان الأخيران فى هذه السلسلة، بعد وقت قصير من قيام الثورة، واقترح أمين أن تسمى الجامعة باسم موقعها لا بأسماء أشخاص، الأمر الذى ربما يكون عودة إلى التقليد الأصلى "للجامعة المصرية" [٩] . وسرعان ما تحقق هذا فتحولت جامعتا فؤاد وفاروق إلى جامعتى "القاهرة" و"الإسكندرية" ولكن معظم مقترحاته الأخرى لم تكن لتتحقق فى ظل نظام يؤمن بزيادة كم الفرص بدلا من النوعية، وسيطرة الدولة بدلا من الحرية الأكاديمية، وبالتطبيق أكثر من المعرفة النظرية.

وكان رئيس لجنة، على ماهر، سياسيا بارعا ترجع خبرته بالحياة الأكاديمية إلى ثلاثين عاما تقريبا. وقد لجأ الضباط الأحرار إليه ليرأس الوزارة فى نفس يوم الانقلاب الذى قاموا به، نظرا لضعف ثقتهم فى قدرتهم على القيادة. غير أن على ماهر وقف فى وجه الإصلاح الزراعى، فحل اللواء محمد نجيب محله فى سبتمبر ١٩٥٢. وفى أكتوبر، عين إسماعيل القبانى وزير التعليم على ماهر رئيسا للجنة مهمتها إعداد تقرير عن أحوال الجامعات، ربما كشكل من أشكال الترضية، وعين فى نفس اللجنة أيضا بعض كبار الأكاديميين المصريين الذين يتمتعون باحترام كبير مثل : لطفى السيد، والقاضى عبد الرازق السنهورى، والكيميائى أحمد زكى، والمؤرخ شفيق غربال، والمهندس وليم سالم حنا[١٠] .

واتفقت النتائج الختامية لتقرير اللجنة، الذى صدر فى أغسطس التالى، إلى حد كبير مع آراء عثمان أمين [وهنا أيضا، لم ترد إشارات تذكر عن أن الجامعات الغربية ربما لا تكون مثالية تماما، أو أنها قد لا تكون أفضل النماذج بالنسبة لمصر] كما أصرت اللجنة على ضرورة تعيين الأساتذة الأجانب – إنجليزا كانوا أم أمريكيين، أو فرنسيين، أو ألمان، أو نمساويين – بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية[١١] .

وركز تقرير على ماهر على قضية استقلال الجامعة بمالها من حساسية :

"يحكم التعليم الجامعى اليوم مبدآن مجردان : المبدأ الأوروبى العام فى الحرية المطلقة للجامعات واستقلال الجامعة فيما يتعلق بإدارتها المالية وشئون ميزانيتها...
جميع الجامعات العامة هناك حرة، طبقا لمبدأ الشخصية القانونية للجامعة. وينطبق نفس الحال على كل كلية أو معهد للتعليم العالى لا ينتمى إلى جامعة وهذا النظام يسود اليوم معظم بلدان أوربا وأمريكا الجنوبية، وأى بلد يتبناه يحقق نتائج ممتازة" * [١٢].

كانت الجامعات المصرية بأقسامها وموظفيها الدائمين تتمتع بقدر ضئيل للغاية من الاستقلالية. واقترحت اللجنة أن ينتخب كبار الأساتذة العمداء الذين يشغلون المنصب لمدة عامين غير قابلين للتجديد، وأن يتغير لقب "مدير" الجامعة – الذى يبدو مثل موظف الحكومة البيروقراطى، أو حاكم المديرية –

* نقلا عن النص الانجليزى – (المترجم)

إلى "رئيس" [١٣] . وكان من الغريب أن تأتى التوصيات باستقلال الجامعة من سياسى معاد للديمقراطية مثل على ماهر، ولكن ماهر لم يكن سوى مجرد انتهازى.

واستمرت قائمة القصور تتوالى؛ فقد تكدس خمسون ألف طالب فى ثلاث جامعات، ولم يكن الطلاب يفعلون أكثر من حشو أدمغتهم بالمعلومات من أجل امتحانات آخر العام، بينما يبيع الأساتذة نسخا من محاضراتهم، ويقومون بإعطاء الدروس الخصوصية للطلاب. وأوضح التقرير أنه يجب على الأقسام تقديم محاضرات إضافية رسمية فى مجموعات دراسية مفتوحة أمام الجميع، وألا يقوم الأساتذة بأى عمل خارجى دون موافقة رسمية[١٤] . وفى نهاية المطاف، تم تنفيذ العديد من التوصيات : إيجاد منصب أستاذ بلا كرسى (لفتح طريق الترقية أمام المدرسين)، وإقامة مجلس لتنسيق السياسات بين الجامعات (كان طه حسين قد أنشأه عام ١٩٥٠، ولكن الجدل الذى تلا ذلك أجهض عمله) ثم إنشاء لجنة للتنسيق بين الجامعات تقوم بتوزيع الطلاب على الجامعات وكلياتها (أصبحت بعد ذلك مكتب التنسيق) [١٥] .

وفيما عدا ذلك لم تلق التوصيات أذنا صاغية؛ فمنذ الذى يعين الأجانب بينما كان الأساتذة البريطانيون قد طردوا لتوهم، والفرنسيون على وشك أن يتبعوهم ؟ وكانت استجابة الحكومة للتوصيات محبطة. فجاء العنوان الرئيسى لجريدة الأهرام : "الجامعات" * فى مصر منعزلة عن الحياة العامة – ضرورة أن تتفق رسالتها فى العام الجديد مع دور الوزارات" [١٦] . **كان ذلك قبل تطهير الجامعة بعام واحد!.**

أفول نجم بريطانيا وفرنسا

فى خريف ١٩٥١ كانت جامعة فؤاد الأول فى خضم التيار المعادى لبريطانيا، الذى تموج به مصر. ولم يكن النحاس بقادر– مهما حاول –على الإفلات من الضغوط التى تطالبه بالعمل فى حزم على إنهاء الاحتلال. وفى الثامن من أكتوبر اجتاز نقطة اللاعودة، عندما طالب البرلمان بإلغاء المعاهدة الإنجليزية – المصرية من طرف واحد، وكان قد وقعها بنفسه عام ١٩٣٦ ؛

* نقلا عن الانجليزية – (المترجم)

فانطلقت جموع المهللين تجوب الشوارع، كما ترك العمال فى منطقة القناة أعمالهم. وصدرت طوابع البريد تعلن فاروق *"ملك مصر والسودان"*. وسلحت الحكومة المتطوعين، الذين لم تستطع السيطرة عليهم، ثم أرسلتهم إلى منطقة القناة[١٧].

وفى ذلك الخريف، لم يشهد حتى أولئك الطلاب العاديون (من غير المسيسين) قاعات المحاضرات إلا لماما ؛ حيث أضرب الطلاب وقاموا بمسيرات، وانتشرت *"كتائب التحرير"* المسلحة فى الحرم الجامعى. واندلع طلاب العلوم والصيدلة يستخدمون علمهم فى تصنيع الأسلحة المتفجرة والصغيرة. ثم سافرت أولى كتائب الطلاب إلى القناة فى التاسع من نوفمبر. ووقف نائب مدير جامعة القاهرة يخطب فى الطلاب، معربا عن تأييده وتأييد مدير الجامعة للنضال الوطنى العظيم[١٨] . وفى أواخر نوفمبر منحت الجامعة الدكتوراه الفخرية لرئيس الوزراء الإيرانى مصدق، الذى تحدى بريطانيا قبل ستة أشهر عندما أمم شركة البترول الإنجليزية - الإيرانية[١٩] .

و فى اليوم التالى منحت وزارة المعارف المدرسين والأساتذة البريطانيين، ويتراوح عددهم بين ١٠٠و ٢٠٠ شخص إجازة مفتوحة[٢٠] ثم فى التاسع من ديسمبر قامت الحكومة بفصل جميع الموظفين البريطانيين [٢١]. (ذكر كاتب كلاسيكى بريطانى، أحب مصر، وكان يمضى فترات الصيف متجولا بين جبال الصحراء الشرقية، أن حالات الفصل وقعت فى عيد الكريسماس) [٢٢] كما أمم النحاس أيضا نادى الجزيرة، وكان السفير البريطانى ما يزال رئيسه[٢٣] . ثم أعلن حالة الطوارئ فى ٢٧ ديسمبر، وأغلق الجامعات والمدارس فى محاولة لتهدئة الأمور واستؤنفت الدراسة فى الأسبوع الثانى من يناير ١٩٥٢. ولكن فى الخامس والعشرين من يناير قتلت القوات البريطانية فى الإسماعيلية خمسين من قوات احتياط البوليس المصرى، الذين رفضوا أن يطردوا من ثكناتهم ؛ فأصبح اليوم التالى يوم *"السبت الأسود"* وفيه اندفع العامة فى شوارع القاهرة ينهبون ويحرقون المحال الأجنبية والفنادق والملاهى الليلية، ونادى الفروسية (حيث يتجمع البريطانيون) فارتعد الأثرياء المصريون، وسقط النحاس والوفد. وقد خسرت المدارس، وفقا للأرقام الرسمية ٥٦ يوما دراسيا فيما بين بداية الدراسة فى أكتوبر

والسادس عشر من فبراير التالى له[٢٤] ، وربما يزيد الرقم عن ذلك بالنسبة للجامعات.

ولم تتأثر بعض أقسام الجامعة برحيل الأساتذة البريطانيين، إلا أن قسمى اللغة الإنجليزية، واليونانية واللاتينية أصابهما الخراب. حيث خسر قسم اللغة الإنجليزية " ديفنز" رئيسه بالنيابة (وهو من مقاطعة ويلز) وربما اثنى عشر أستاذا آخرين. وقبل عامين، كانت السفارة البريطانية أرسلت تقريرها حول قسم اللغة الإنجليزية إلى لندن، ولم يكن بالقسم حاصل على درجة الأستاذية الكاملة؛ فكان ديفنز يقوم بأعمال رئيس القسم منذ حوالى١٩٤٠، إلا أنه حصل بالكاد على درجة أستاذ مساعد عام ١٩٤٦، ورفضت الجامعة أن تجعل منصبه دائما. وعمل تحت رئاسته ثلاث عشر محاضرا بريطانيا بالإضافة إلى اثنين من المحاضرين المصريين. ورغم أن مستوى المصريين لم يكن مرضيا تماما، إلا أن القسم ربما اضطر إلى تعيين المزيد منهم، نظرا لأن انخفاض الرواتب جعل من المستحيل تقريبا اجتذاب مدرسين جدد من إنجلترا[٢٥] .

ونجا من حركة الفصل محاضر سويدى، لم يكن لدى قسم اللغة الإنجليزية غيره سوى حفنة من المصريين، من بينهم واحد فقط حاصل على الدكتوراه. وكان رشاد رشدى قد عاد لتوه فى هذا العام حاملا الدرجة، وعين مدرسا، ومن ثم لم يكن جديرا بالعمل حتى كرئيس قسم بالنيابة؛ فكان على أستاذ للجغرافيا أن يدير القسم من خارجه[٢٦] . كما خسر قسم اليونانية واللاتينية رئيسه "د.ل دور" بالإضافة إلى "ل.أ تريجنزا" وآخرين. وكان "د.س كراوفورد" قد لقى مصرعه مع زوجته يوم السبت الأسود. وظل قسم اليونانية واللاتينية يدار من خارجه لعدة سنوات. ثم فقد أستاذان يونانيان وظيفتهما أيضا فى الخمسينيات[٢٧] . ومع ذلك لم يجد كمال الدين حسين وزير التعليم الفرصة لإغلاق القسم تماما[٢٨] . وفى العمارة الإسلامية، لم تكن النعرات الشوفينية التى أثارها كريزويل قد خبت بعد، ولكن الجامعة خسرت خبيرا عالميا فى هذا المجال.

وبقى الأساتذة الفرنسيون بالقاهرة خمس سنوات بعد رحيل البريطانيين حتى قيام أزمة السويس عام ١٩٥٦[٢٩] ؛ عندما أمم عبد الناصر قناة السويس فى ذلك الصيف، إثر غضبه من "جون فوستر دالاس"، وكان قد

سحب فجأة معونة السد العالى بعد صفقة الأسلحة التى اشترتها مصر من الكتلة الشرقية. كما اعتبر الفرنسيون عبد الناصر مسئولا عن إشعال حرب الجزائر، واعتزموا الرد على تأميمه للقناة. ومع حلول الخريف، كانت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تدبر هجومها المشترك على مصر، فلم يستطع الأساتذة الفرنسيون العودة إلى القاهرة. ثم اضطرت مدرسة الحقوق الفرنسية الخاصة بالقاهرة إلى إغلاق أبوابها بعد نيف وستين عاما[٣٠] . ولم يعد الفرنسيون لتدريس الفرنسية بجامعة القاهرة كأساتذة زائرين حتى ١٩٦٤ ؛ بعد عامين من استقلال الجزائر، الذى مهد الطريق أمام ديجول لإعادة بناء الجسور مع العرب. وهكذا استكملت جامعة القاهرة فجأة تمصير هيئة تدريسها الذى بدأ منذ وقت طويل، ولكن على حساب بعض الاعتبارات الأكاديمية. ومن الآن فصاعدا سيقوم الأساتذة الغربيون بالتدريس كأساتذة زائرين بصفة مؤقتة بدعوة من الحكومة التى أصبحت سيدة فى بيتها.

الأمريكيون قادمون :

كانت الولايات المتحدة تقبع داخل الكواليس بينما تغادر بريطانيا المسرح. واحتاجت مصر إلى قوة كبرى راعية فى حقبة ما بعد الاستعمار (أو، لعلها حقبة الاستعمار الجديد)، فتنافست الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى على المنصب.

بدأ النفوذ الأمريكى الكبير فى الجامعات المصرية قرابة عام ١٩٥٠، بينما ترجع مدارس الإرساليات الأمريكية إلى القرن التاسع عشر. ولكن المصريين لم يبدوا اهتماما كبيرا بالولايات المتحدة أو مدارسها فى مصر إلا بعد أن جعلتها الحرب العالمية الثانية قوة عظمى. وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة نموذجا – بالفعل – لكلية آداب أمريكية ليبرالية ؛ من حيث التركيز على الموضوعات الاختيارية، وتحديد الدرجات الدراسية على مدار الفصل الدراسى، والتعليم المختلط والمكتبة ذات الأرفف المفتوحة، ووجود منهج لدراسة الصحافة، وقسم إضافى لتعليم الكبار، وكلها ملامح أمريكية. وقامت صحيفة الجامعة الأمريكية "*جريدة التعليم الحديث*" التى تصدر بالعربية، بنشر الأفكار التعليمية الأمريكية على نطاق أوسع بين الجماهير. ولكن ماذا يساوى ١٣٤ طالبا فى المستوى الجامعى للجامعة الأمريكية بالقاهرة، عند المقارنة

بجامعة فؤاد الأول التى كان عدد المقيدين بها يبلغ عشرة آلاف و٥٣٤ طالبا؟ وحتى عندما تضاعف عدد طلاب الجامعة الأمريكية إلى أربعة أمثاله فى الخمسينيات، ظلت تمثل أقلية[٣١] .

كما ساعدت الاعتبارات الدينية والأخلاقية أيضا فى إبعاد معظم المصريين عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة ؛ التى اجتذبت نسبة كبيرة من الطلاب اليونانيين واليهود والأرمن. ففى عام ٤٠/ ١٩٤١ كان ٣٠٪ فقط من طلبتها مسلمين مقارنة باليهود الذين شكلوا ٢٢٪، و٤٨٪ مسيحيين [أرثوذكس يونانيين، وبروتستانت، وأقباط وكاثوليك، وأرثوذكس أرمن] [٣٢] ولم يتول مسلم وظيفة التدريس الأكاديمى على نحو دائم بها حتى عام ١٩٥٨[٣٣] ، وهى الحقيقة التى أغفل ذكرها التأريخ الرسمى للجامعة المنشور مؤخرا. ولم يتجاوز عدد الطلاب المسلمين المقيدين بالجامعة الأمريكية عدد المسيحيين بها إلا فى الستينيات[٣٤] ؛ نظرا لهجرة اليونانيين واليهود والأرمن، والتحاق المسلمين من أبناء الدول العربية الأخرى بها. وكانت الجامعة الأمريكية قد حققت شهرة بوصفها مدرسة للطالبات، والأثرياء، والذين سيصبحون مهاجرين فيما بعد[٣٥] .

ومنذ الخمسينيات فصاعدا، لقيت الجامعة الأمريكية اهتماما من الدوائر الرسمية المصرية والأمريكية معا. وكان رئيسها السابق "جون بادو" عضوا سابقا فى بعثة تبشيرية، ويجيد الحديث بالعربية، ثم عينه الرئيس "كيندى" سفيرا فى مصر، فأصبح على علاقة طيبة بعد الناصر. وقد أرسل عبد الناصر ابنته إلى الجامعة الأمريكية على الرغم من خلافاته المتكررة مع الولايات المتحدة، كما أن قرينة الرئيس حسنى مبارك من خريجاتها كذلك. ومن خريجيها أيضا مصطفى أمين وأخوه التوأم على، اللذان رأسا تحرير جريدة الأخبار اليومية التى تمتعت بشهرة جماهيرية حتى منتصف الستينيات عندما اتهما بالتجسس لصالح الولايات المتحدة[٣٦] .

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد طلبت من المجلس الأمريكى للتعليم فى ١٩٤٥ إعداد دراسة عن التعليم فى الشرق الأوسط. وقامت الوزارة بتوزيع الدراسة التى أعدها "رودريك د. ماثيوس"، "ومتى عكراوى" *"التعليم فى بلدان الشرق الأدنى العربية"* على المسئولين عن التعليم فى الشرق الأوسط. وقد أعدت هذه الدراسة من أجل : *"الرجال المفكرين داخل الحكومات*

وخارجها معا. وسوف يكون لها أيضا قيمة ملموسة للمربين الأمريكيين، ومسجلي الجامعات والكليات عند تقييم سجلات الإنجازات التعليمية للطلاب والمدرسين القادمين من الشرق الأدنى إلى الولايات المتحدة، وغيرها من البلدان الغربية بأعداد تتزايد كثيرا كل عام. والواقع، أن أحد أسباب إجراء هذه الدراسة هو التشجيع على زيادة تبادل الطلاب والمدرسين"[٣٧] .

وعاد المصريون الذين تخرجوا في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى جامعة القاهرة، حاملين في أذهانهم النموذج الأمريكي. ولم يكن قد ذهب إلى الولايات المتحدة قبل الحرب أكثر من خمسة طلاب من بين مئات المصريين الذين أرسلوا في بعثات تعليمية إلى الخارج. ثم توقفت معظم البعثات المصرية الخارجية أثناء الحرب. وتفجرت الأزمة عام ١٩٤٥، عندما أرسل ٣٥٧ طالبا إلى الخارج من بينهم ٢٤٢ طالبا جديدا[٣٨]. وكما يوضح الجدول (١٨) ظلت بريطانيا حتى عام ١٩٤٦ هي البلد المضيف لمعظم الطلاب، إلا أن الولايات المتحدة كانت قد بدأت تنشط في هذا المجال. وفي ١٩٦٣ فاق عدد طلاب البعثات إلى الولايات المتحدة (وكندا التي تندرج معها ضمن هذه الإحصائيات) عدد المبعوثين إلى بريطانيا العظمى بشكل كبير.

وفي ١٩٥٣ أوضح دليل أعد عن العلماء والفنيين المصريين، أن حوالي ٢١٪ منهم يحملون شهادة الدكتوراه الأمريكية (مقارنة بـ ٤٥ ٪ من بريطانيا و٢٨٪ من مصر[٣٩] وفي نفس الوقت تقريبا بدأ المصريون ينشرون أعمالهم في المطبوعات العلمية الأمريكية[٤٠] .

وشكل برنامج فولبرايت للمنح العلمية، الذي بدأ في مصر منذ ١٩٥٠، قناة أخرى للنفوذ، فالمصريون الذين حصلوا على منحة فولبرايت جلبوا معهم إلى مصر خبرتهم الأمريكية، كما ترك الأساتذة الزائرون الأمريكيون بصماتهم على الكليات المصرية وطلابها. وفي ١٩٥٩ ألحت الجمهورية العربية المتحدة في طلب المساعدة الأمريكية لإصلاح نظم التدريس والبحث العلمي. فحضر العلماء الأمريكيون لإجراء أبحاث عن مناهج العلوم بجامعة القاهرة وغيرها، وفي عام ١٩٦٠-١٩٦١ تركز معظم نشاط فولبرايت في مصر على المواد العلمية في المستوى الجامعي، ومنذ ذلك الحين اتسع نشاط البرنامج كثيرا[٤١] .

جدول (١٨)

البلدان المضيفة للطلاب المصريين المبعوثين للدارسة في الخارج

الدولة	أكتوبر ١٩٤٦ (بعثة دراسية)	يناير ١٩٦٣ (بعثة دراسية)	يناير ١٩٦٣ (إجازة دراسية)
بريطانيا العظمى	٢٤٤	٣٣١	١٦٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٧	—	—
الولايات المتحدة وكندا	—	٧٩٣	٢٨٠
فرنسا	٥٣	٨٤	٢٠
الاتحاد السوفيتي	—	٢٦٧	—
سويسرا	٣٥	٥٥	١٢
إيطاليا	٣	٢٨	٢٩
تشيكوسلوفاكيا	—	—	٢١
ألمانيا الغربية	—	١٧٣	١١٦
ألمانيا الشرقية	—	—	١٦
المجر	—	—	١٤
هولندا	—	—	١٤
اليونان	—	—	١٣
النمسا	—	—	١٢
دول أخرى*	—	—	٦٥
إجمالي	٥٢٢	١٧٣١	٧٩٩

(+) الدانمرك، وتركيا، والنمسا، والسويد، وأسبانيا، وبولندا، ورومانيا وبلجيكا.

المصادر :- *الآثار العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة* (القاهرة ١٩٥٨).

Jaques Waaredenburg, Les universites dans Le monde arabe actuel.

(الجزء الثاني ص ص ١٣٠ - ١٣١)

ومن بين أمثلة نشاط القائمين على برنامج فولبرايت، التقرير الذى أعده "ستيفن أ. ماكارثى"، مدير جامعة كورنيل، عن مكتبات جامعة القاهرة. فقد صدم ماكارثى بما اكتشفه، وجاء تقريره صريحاً إلى حد مفزع؛ فأشار إلى أن العاملين بهذه المكتبات لم يتلق أى منهم تدريبا على العمل كأمين مكتبة (رغم وجود قسم أنشئ مؤخرا لدراسة علم المكتبات) كما لم يكن هناك أمينات للمكتبات من النساء. وانعدم التنسيق بين مكتبة الجامعة الرئيسية، ومكتبات الكليات المختلفة. واتسم أمناء المكتبات بالحرص الشديد فى حراسة كتبها لأنهم مسئولون شخصيا عن أى خسارة أو تلف تتعرض له. فكان معدل الاستعارة الداخلية للطالب كتابا واحدا فى السنة، وكتابا آخر للاستعارة الخارجية وتعين على الطالب أن يدفع جنيها مصريا كتأمين على الاستعارة الخارجية لكل كتاب وأن يقنع أحد الأساتذة لكى يضمنه ماليا. كما يشير التقرير إلى أنه حتى لو كان المعدل الأمريكى للإنفاق على المكتبة (١٥ جنيها مصريا لكل طالب) قد خفض إلى النصف، لبلغت ميزانية المكتبات مائة ألف جنيه مصرى بدلا من قيمتها الواقعية وقتذاك، وهى تسعة وستين ألفا (وتشير ملاحظة مكتوبة بالقلم الرصاص على هامش نسخة التقرير الموجودة بالمكتبة الرئيسية إلى أن الميزانية كانت تبلغ فى الواقع ٤٥الف جنيه مصرى فى ذلك الوقت ثم انخفضت بعد ذلك إلى ما بين ٣٠- ٣٦ ألفا [٤٣]. كما استلزم الحصول على الكتب للمكتبة موافقة ثلاث إدارات، ويشترط موافقة مدير الجامعة على المصروفات التى تتجاوز عشرة جنيهات، حتى لو تجاوزت قائمة للكتب هذا المبلغ. وكانت الكتب ترتب على أساس أمر الشراء، وليس على أساس الموضوع، وتفهرس ضمن قصاصات من الورق فى مجلدات ضخمة. ولم يكن هناك فهرسة حقيقية على أساس موضوع الكتاب. كما أغلقت رفوف المكتبة. بينما شكا الأساتذة من أن الحصول على الكتب يستغرق أكثر من ساعتين.

ولم تكن اللباقة وتفهم الظروف المصرية من بين مميزات ماكارثى، فلم يلق تقريره غير التجاهل. ورغم إجراء بعض التحسينات، الا أن أحوال المكتبات لم تكن تعين على البحث الذى أعلن الجميع منذ لطفى السيد وطه حسين، إلى عثمان أمين ولجنة على ماهر، أنه لازم لأى جامعة حقيقية.

ويؤكد كتاب ماثيوس وعكراوى الذى ذكرناه سابقا، أهمية الجامعة الأمريكية بالقاهرة وكلية المعلمين بجامعة كولومبيا فى تعريف المصريين بالأفكار التعليمية الأمريكية. وقد عمل ماثيوس - الذى كان أستاذا بجامعة بنسلفانيا - بالتدريس فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة لبضع سنوات، أما عكراوى، وهو عراقى فامضى سنوات دراسته الجامعية الأولى بالجامعة الأمريكية فى بغداد، ثم تخرج فى كلية المعلمين بجامعة كولومبيا. كما تخرج أمير بقطر (الذى ترجم كتاب ماثيوس وعكراوى إلى العربية) من كلية المعلمين جامعة كولومبيا أيضا، ثم أصبح أستاذا وعميدا بالجامعة الأمريكية فى القاهرة. أما راسل جالت - عميد الجامعة الأمريكية بالقاهرة - فحصل فى الثلاثينيات - على درجة الدكتوراه من كولومبيا عن رسالته *"آثار المركزية على التعليم فى مصر الحديثة"* كما يرجع جماس أبو الفتوح أحمد رضوان - الأستاذ بجامعة عين شمس من أجل *"فلسفة الديمقراطية والتجريب"* إلى أساتذته فى كولومبيا، ورائدهم جون ديوى.

وهناك دلالة أخرى على أحوال تلك الفترة، تتمثل فى التوصية باتباع التجارب الجامعية الأمريكية إلى جانب التجارب الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية. ويشير أحد التقارير الصادرة عام ١٩٥٥ عن جامعة القاهرة إلى أنه فى الواقع : *"أوضحت التجربة أن اللوائح السابقة شابتها أخطاء، كما اعتراها نقص ولمعالجة ذلك، تم إقرار بعض القواعد المنظمة للجامعات الأمريكية وغيرها، والتى تتسق مع الظروف المصرية بعد تمصيرها وتعديلها بحيث تفى بالاحتياجات المحلية"** [٤٦] .

وكان أستاذ الفلسفة عثمان أمين قريبا إلى أفكار ويليام جيمس البراجماتية، وقد وصف الجامعات الأمريكية بأنها ذات طبيعة عملية، حيث يتكفل رجال الأعمال بتمويل الكثير منها على نفقتهم الخاصة. ولكن لم يعجبه تركيز هذه الجامعات على الرياضة البدنية، وكتب أن الأمريكيين يتجاهلون الأدب، ويفضلون المجلات على الكتب. ومع ذلك، تأثر بفكرة استخدام قاعات البحث لاستكمال مناقشة ما يدرس فى المحاضرات العامة، مع إتاحة فرص تطور الشخصية الفردية للطالب داخل الحرم الجامعى[٤٧] .

---

* من النص الإنجليزى = (المترجم)

ثم افتتح أستاذ زائر فى علم اللغويات قسم اللغة الإنجليزية بإضافة منهج اللغويات إلى مقرر الأدب، وتم إيفاد الخريجين إلى الولايات المتحدة للحصول على التدريب اللازم[٤٨]. ورغم أن مدرسة الاقتصاد بلندن كانت النموذج الذى أقيمت على غراره كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة[٤٩]، إلا أن التأثير الأمريكى بدا واضحا على الكلية. ويقول "السيد يس"، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، *"إن علم السياسة نظام أمريكى"* [٥٠].

والمعروف أن الشعب الأكاديمية، والتخصصات الدراسية المتميزة نشأت أصلا فى الولايات المتحدة[٥١]؛ ففى أكسفورد وكامبردج، كانت الكليات هى الوحدات الأساسية للجامعة، وفى ألمانيا تكونت الوحدة الأساسية من أستاذ كرسى يترأس مجموعة من الزملاء الأحدث والطلاب فى نفس مجال تخصصه. أما فى جامعة القاهرة، فالأقدمية لها اعتبار أكثر مما لها فى الكليات الأمريكية، ولكن استحداث مناصب أساتذة بدون كرسى فى ١٩٦٣[٥٢] ثم إلغاء التمايز بين أستاذ الكرسى والأستاذ بعد ذلك بسنوات قليلة قرب أكثر بين الوضع فى مصر وبين العرف الأمريكى[وربما كانت الضغوط الداخلية هى الحاسمة فى هذه الحالة أكثر من التأثير الأمريكى].

وكان الأمريكيون الذين عادوا إلى بلادهم من ألمانيا فى أواخر القرن التاسع عشر حاملين درجة الدكتوراه فى الفلسفة، قد تجاهلوا أن التركيز الألمانى على الأبحاث لم يسفر عن قيام كليات منفصلة، وأن الدكتوراه فى الفلسفة لم تكن سوى مجرد الدرجة العلمية الأساسية فى كليات الدراسات الفلسفية. وإذا بالأمريكيين يجعلون الدكتوراه فى الفلسفة درجة تعلو البكالوريوس والماجستير[٥٣]. وبعد الحرب العالمية الأولى، شجعت احتياجات الطلاب الأمريكيين الحاصلين على منحة "رودس" المقدمة من أكسفورد على إنشاء تخصصات دراسية مختلفة[٥٤]. أما جامعة القاهرة، فبدأت مناهج التخرج فى الآداب والعلوم فى الثلاثينيات، قبل أن تصبح العلاقات التعليمية المصرية - الأمريكية ملموسة، ومن ثم فان أى تأثير أمريكى فى هذا الصدد ربما جاء بصورة غير مباشرة، قد تكون عبر إنجلترا.

وكانت عملية " التأمرك" محدودة في جامعة القاهرة. ففي أول الأمر، كانت الأساليب الوطنية والفرنسية والبريطانية قد تآلفت معا لتشكل تقليدا جامعيا مصرياً متميزا، قبل أن يصبح التأثير الأمريكي محسوسا عند منتصف القرن. حيث صمم المصريون العائدون من الولايات المتحدة على إعادة تشكيل الجامعة على النسق الأمريكي، وسرعان ما مضوا قدما في تنفيذ ما صمموا عليه. وأصبحت قدسية امتحان نهاية العام، ومذكرات الحفظ، والمقرر الدراسى الجامد مع قلة فرص الاختيار مثارا لانتقادات أنصار تطبيق النظم الأمريكية وغيرهم من الإصلاحيين.

وفي نفس الوقت، انتقد لويس عوض، ومعه كتاب مجلة "الطليعة" اليسارية، الأمريكيين بسبب ادعائهم أن طرق التدريس وعلم نفس التعليم من المجالات الأكاديمية التقليدية. وذكرهم ذلك برغبة "دوجلاس دنلوب" في تخريج أجيال من التكنوقراط قليلى الثقافة، بدلا من مواطنين متحررى الفكر. كما أكدت الطليعة، ولويس عوض، على أن الحكومات الائتلافية بزعامة السعديين في أواخر الأربعينيات، كانت ترغب في توفير التعليم الابتدائى الأساسى فحسب للجماهير، مع قصر فرص الالتحاق بالجامعة على القلة، وذلك نظرا لما كانت تتمتع به الحكومات من تأييد رأسمالى قوى[٥٦] .

واتهمت الطليعة برنامج "النقطة الرابعة الأمريكية للمعونة" (السابق على وكالة التنمية الدولية الحالية AID) وبرنامج الترجمة التابع لمؤسسة "فرانكلين" بأنهما يتبعان أسلوبا مشابها في الخداع، والانحياز الفنى. وكتب أنور عبد الملك يقول : *"من جورج سارتون إلى بيرل باك، مرورا بديل كارنيجى ومفكرى الحرب الباردة والأسلوب الأمريكى فى الحياة ؛ ومن الميتافيزيقيا إلى وسائل التجميل، لكل نوع مكانه وجمهوره. ومن السهل أن نتصور أى نوع من الاشتراكية يمكن أن تقدمه هذه المؤسسات للفكر المصرى"* [٥٧] .

كما أسفر لقاء مصر العابر بالتعليم السوفيتى فى الستينيات عن كثير من التطلعات. فالمصريون الذين لم يكن أمامهم خيار آخر للحصول على الدكتوراه سوى السعى لنيلها من الاتحاد السوفيتى، لم تكن لديهم عادة أى معرفة سابقة باللغة الروسية، كما أنهم وجدوا المناخ والثقافة الروسية لا يتفقان مع طبيعتهم. وعاد أولئك الذين واصلوا الدراسة حتى نهايتها بدرجة

"دكتور مرشح" * وأصبح لقب "الدكتور" ذو الأهمية البالغة يسبق أسماءهم ولكن لم يكن له نفس المكانة والهيبة اللتين يضفيهما الحصول على الدكتوراه الغربية، أو المصرية، أو درجة الدكتوراه السوفيتية الأكثر تقدما. وعلى الرغم من أن كثيرا من المصريين رحبوا بالتوجه نحو الغرب في ظل السادات. إلا أن التبعية الزائدة للولايات المتحدة واجهت عوائق فى الحياة الجامعية المصرية، كما فى غيرها.

الثورة وتطهير الجامعة عام ١٩٥٤

يندر أن يكون هناك من واتته الفرصة فى الحياة لإصلاح أحوال الجامعة التى طردته، ولكن عبد الناصر وكمال الدين حسين – وزيره للتعليم – وجدا هذه الفرصة[٥٨] . فكلاهما التحق بكلية حقوق القاهرة لعدة أشهر غير مستقرة، قبل أن يلتحق بالكلية الحربية ويسلك – كما تبين فى نهاية الأمر – طريقا جديدا للسلطة. وبحلول عام ١٩٥٤ كانا فى موقع يتيح لهما إصلاح الجامعة التى اعتقدا أنها خذلتهما، فضلا عن إصلاح مصر أيضا.

ورغم مظاهر السخط الشعبى التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، إلا أنها بدأت كانقلاب عسكرى صريح دون مشاركة من الطلاب أو العمال، أو أى مشاركة جماهيرية أخرى. فكان رجال عبد الناصر من صغار الضباط فى أوائل الثلاثينيات من أعمارهم، كما كان معظمهم ينتمى إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى. وحمل الانقلاب بعدا جيليا، كما حمل بعدا طبقيا ؛ لأن الساسة المخضرمين فى ذلك الوقت مثل النحاس، وهيكل، ومكرم عبيد، كانوا فى الستينيات أو السبعينيات من العمر. كما أن الانغماس فى الملذات أضفى على الملك فاروق ما يجعله يبدو أكبر سنا مما هو فى الواقع، فبدت حقيقة أنه لم يكن أكبر سنا فى الواقع عن الضباط الأحرار الذين أسقطوه كما لو كانت اكتشافا مفاجئا.

ولم يأسف أحد لفاروق، ولكن لم يكن لدى عبد الناصر أو أى شخص آخر فكرة كبيرة فى بادئ الأمر عما قد يؤول إليه النظام الجديد. وفى سبتمبر

---

* وفقا لما ذكر لى أحد الحاصلين على نفس الدرجة أنها ترشح حاملها للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم، والتى كان يحق للحاصل عليها فقط أن يحمل لقب "دكتور" فى الاتحاد السوفيتى السابق – (المترجم)

أدى تأميم ملكية الأراضى التى تزيد عن مائتى فدان (أو ٣٠٠ فدان للأسرة بأطفالها) إلى الاصطدام بملاك الأراضى الذين سيطروا على النظام القديم. وتلا ذلك خطوة أخرى فى يناير ١٩٥٣، مع حظر قيام الأحزاب السياسية، وتشكيل مجلس قيادة الثورة. ثم شهد يونيو ١٩٥٣ نهاية الملكية الاسمية، وقيام الجمهورية حيث تولى اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية ؛ ورئاسة الوزراء، وتولى عبد الناصر منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

وكان عام ١٩٥٤ حاسما بالنسبة لجامعة القاهرة، وعبد الناصر ونجيب، كما كان حاسما بالنسبة لمصر. ففى يناير تقرر حظر نشاط الإخوان المسلمين أثر أعمال شغب بجامعة القاهرة. وخوفا من قيام ديكتاتورية عسكرية، احتشد حول محمد نجيب تحالف غير متجانس، يطالب بالعودة إلى الحكم الدستورى. وضم التحالف الإخوان المسلمين، والشيوعيين، والوفديين، والاشتراكيين (من أعضاء مصر الفتاة سابقا)، والطلاب، بالإضافة إلى تيار داخل الجيش يتزعمه الضابط اليسارى خالد محيى الدين. وفى فبراير، استقال الرئيس محمد نجيب، ثم عاد مرة أخرى إلى موقعه كرئيس للجمهورية ورئيس للوزراء ومجلس قيادة الثورة وصدر وعد بإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية وإعادة الأحزاب السياسية.

ولكن عبد الناصر تمكن من استرداد منصب رئيس الوزراء بتأييد من الجيش وإثر مظاهرة عمال النقل. وأدى ما أعقب ذلك من خلاف مع الإخوان المسلمين، إلى توارى حسن الهضيبى المرشد العام للجماعة عن الأنظار، كما امتنع عبد الناصر لفترة قصيرة عن الظهور فى الأماكن العامة خشية تعرضه للاغتيال(٥٩) . ثم جاء شهر أكتوبر بنجاح فى السياسة الخارجية، كانت الحاجة ماسة إليه ؛ وذلك عندما وافقت بريطانيا على الجلاء عن منطقة القناة. وبعد ذلك بأسبوع، حاول الإخوان المسلمون إطلاق النار على عبد الناصر فى الإسكندرية، ثم أسفر ماتلا ذلك من قمع عن شل حركة الإخوان، وكذلك حركة جميع المعارضين المحتملين. وكان نجيب قد عزل من مناصبه، وتم التحفظ عليه فى منزله.

ذلك هو المناخ الذى وقعت فيه حركة تطهير الجامعات فى سبتمبر، بينما فاق عدد الضباط فى حكومة عبد الناصر التى تشكلت فى سبتمبر، عدد

المدنيين للمرة الأولى ؛ فحل الصاغ كمال الدين حسين محل أستاذ الجغرافيا محمد عوض محمد (أستاذ سابق بجامعة القاهرة، ورئيس جامعة الإسكندرية) وزيرا للتعليم. ومثلما فعل أنور السادات، كان ضابط المدفعية كمال الدين حسين قد نأى بنفسه بشكل كامل عن علاقاته السابقة بالإخوان المسلمين حتى ينجو بنفسه عند سقوطهم. ثم قام بتطهير النقابات العمالية من القوى المعارضة لعبد الناصر، أثناء توليه وزارة الشئون الاجتماعية والقوى العاملة. وها قد حان الآن دور الجامعات ووزارة التعليم ؛ حيث قام بعزل من عينهم الوزيران الوفديان أحمد نجيب الهلالي، وطه حسين. وفى التاسع من سبتمبر أحل كمال الدين حسين رجالا لن يعرقلوا سياسات عبد الناصر محل رؤساء الجامعات الثلاث؛ فنحى أحمد زكى رئيس جامعة القاهرة ذا العقلية المستقلة عن منصبه ليتولاه محمد كامل مرسى، رئيس الجامعة السابق. وبعد أسبوع أصدر قرارا بتعيين نواب جدد لرؤساء الجامعات، علاوة على تغيير عدد من عمداء الكليات. فاصبح المسرح معدا لأحداث ٢١ سبتمبر، عندما فقد ستون أو سبعون أكاديميا مواقعهم الجامعية فيما بين أستاذ ومعيد، ولم يعلن على الإطلاق أى تبرير لهذا الإجراء. وكان الضحايا من اتجاهات أيديولوجية مختلفة، مثلما كان مؤيدو محمد نجيب ؛ من بين ذوى الميول الوفدية، وأصحاب الفكر الماركسى، والإخوان المسلمين، بالإضافة إلى آخرين لا يميزهم سوى أنهم ممن يتسمون بشجاعة القول. كما أثرت الصراعات الشخصية داخل جامعة القاهرة على تشكيل قائمة المبعدين أيضا. وتجاوزت حركة التطهير كل ما كان يحلم به فؤاد أو فاروق[٦٠] .

ثم أصبحت القبضة الحديدية للحكومة على الجامعة رسمية بموجب القانون رقم ٥٠٤ الصادر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٤. وصدر كتيب دعائى لتفسير القانون؛ تتصدره صورة عبد الناصر، فى الموضع الذى كانت تحتله دائما صورة الملك. ومنذ ذلك الوقت أصبح وزير التعليم يعين عمداء الكليات من بين رؤساء الأقسام المرشحين بواسطة رئيس الجامعة (المعين هو الأخر، بقرار وزارى بالطبع) وذلك *"لتجنب الصراعات التى كانت تحيط بعملية انتخاب العميد"* [٦١] . ولم تعد الجامعة إلى انتخاب ثلاثة مرشحين لمنصب العميد من

* نقلا عن النص الإنجليزى – (المترجم)

بين هيئة التدريس إلا في سبتمبر ١٩٧٢، طبقا للسياسة الليبرالية التي انتهجها السادات[٦٢] وهكذا، أصبح ضابط جيش أمينا عاما لجامعة القاهرة.

كما أنهت الحكومة اشتغال الطلاب علنا بالسياسة "حتى* *يستطيع الطلاب تركيز اهتمامهم على دراستهم*" [٦٣]. فتوقفت انتخابات اتحاد الطلاب لبضع سنوات، ثم استؤنفت تحت إشراف صارم. واختفت المظاهرات الطلابية حتى ما بعد حرب ١٩٦٧. ودافع مصطفى أمين عن موقف الحكومة، فكتب في أخبار اليوم مدللا على صحته : "*ويخطئ من ينكر الدور الذى لعبته الجامعة في حركات التحرير. أن مدرسة الحقوق كانت أول من صاح في وجه الخديوى عباس : نريد الدستور، ومدرسة الحقوق أيضا هي أول من لبى نداء سعد زغلول عندما دعا الشعب إلى الثورة على الإنجليز. ويوم ينتهي الاحتلال، يبدأ دور الجامعة في بناء مصر الحديثة، فنحن الآن في حاجة إلى علماء وباحثين ومستكشفين ومخترعين.. ولم تعد في حاجة إلى هتافة وقادة مظاهرات ! لقد خرجت من جامعات أوروبا الأفكار الحديثة والنظريات الاقتصادية، ولم تخرج في شكل مظاهرات، وإنما خرجت في هيئة كتب ومحاضرات وبحوث كانت أقوى من المظاهرات وأعلى صوتا من الهتافات*" [٦٤].

ولم يعد إلى السلك الجامعي في مصر أحد من ضحايا التطهير تقريبا، فبعضهم غادر البلاد، والبعض الآخر عمل بالتدريس في المدارس الخاصة، أو عاش حياة قلقة في الصحافة. ثم طالت النار الصحافة أيضا، ففي ١٩٦٠ أممها الحزب السياسي الوحيد في البلاد (الاتحاد القومي، الذى أصبح بعد ذلك الاتحاد الاشتراكي العربي). وفي حين أتاحت صداقة محمد حسين هيكل الشخصية لعبد الناصر، حيزا من التجاوزات لإمبراطورية الأهرام ؛ فاستطاع أن يستكتب اليساريين المعتدلين في جريدته، ثم رعى مجلة "الطليعة" التي ظلت لعدة سنوات متنفسا للماركسيين المستأنسين[٦٥]. وقد أهدى لويس عوض الكتاب الذى ألفه عن الجامعات إلى هيكل "*لأنه جعل الأهرام جامعة للشعب*"[٦٦].

وروى عدد من الضحايا قصصهم عن التطهير. ولم يخف لويس عوض – الذى كان يؤيد الوفد – اعتقاده أن رشاد رشدى، وهو أستاذ آخر بقسم اللغة الإنجليزية، سرب شائعات إلى المباحث ساعدت في الإيقاع به.

* نقلا عن النص الإنجليزى – (المترجم)

وكان رشدى – كما ذكرنا من قبل – قد عاد لتوه بشهادة الدكتوراه، وأصبح مدرسا بالكلية حين طرد الأساتذة البريطانيون. وعندما رجع لويس عوض بالدكتوراه من "برينستون" فى أكتوبر ١٩٥٣، عين أستاذا مساعدا، ثم تولى رئاسة القسم نظرا لعدم وجود أساتذة به. وربما يكون قد لوحظ أن عوض توقف عن كتابة عاموده فى صحيفة الثورة اليومية الجديدة "الجمهورية"، بعد أزمة مارس ١٩٥٤. كما لفت عوض، الذى يتسم بالصراحة فى الحديث، الانتباه أيضا خلال تأكيده على ضرورة انتخاب عميد دائم لكلية الآداب، وكان المنصب شاغرا منذ فصل العميد زكى حسن والأستاذ أمين الخولى، الذى كان دائم الخلاف معه، فى ديسمبر ١٩٥٢. ثم اختير يحيى الخشاب وفقا لذلك فى إبريل ١٩٥٤، ولكن ليخرج بعدها بخمسة أشهر فى تطهير كمال الدين حسين. ومع خروج لويس عوض من قسم اللغة الإنجليزية، سرعان ما ارتقى رشاد منصب رئاسة القسم.

أحمد شلبى، ضحية أخرى من ضحايا التطهير ؛ لأنه كان متعاطفا مع الإخوان المسلمين أثناء عمله مدرسا بدار العلوم، ولكنه يصر على أنه لم يكن عضوا بالجماعة، كما أدان جهاز العنف السرى للإخوان، إلا أنه كان يتحدث علانية ضد الحكم العسكرى. وفى عام ١٩٥٤ لم يكن هناك سوى قلة من الجامعات العربية التى يمكن للاجئ سياسى التدريس فيها؛ فتلقى شلبى عرضا للتدريس فى بغداد، من الحكم الملكى الموالى لبريطانيا فى العراق، ولكن جمال سالم نائب رئيس الوزراء رفض، لأن المفصولين كانوا محل عقاب؛ فأخفى أحمد شلبى درجة الدكتوراه التى يحملها، ليجد عملا بالتدريس فى مدرسة خاصة بالزمالك. وفى ١٩٥٥ تركه عبد الناصر يسافر ليعمل بالتدريس فى الجامعة الإسلامية بإندونيسيا. وبعد ثمانية أعوام سمح له العودة إلى مصر وإلى عمله بدار العلوم، ولكن دون اعتبار للأقدمية التى ظن أن سنوات خبرته فى إندونيسيا تتيحها له.

- أما إبراهيم عبده، الذى فصل من الجامعة عقب قيام الثورة ببضع شهور، فقد صب مشاعره فى كتابه اللاذع *"الثور فى متحف الخزف"* [٦٩] والثور هو الوزير الذى فصله (من المحتمل أنه إسماعيل القبانى) وجامعة القاهرة هى متحف الخزف. ولما كان إبراهيم عبده قد كافح للحصول على المجانية فى

التعليم الثانوى والجامعة، فقد سره أن أتاح طه حسين له عضوا يوميا في صحيفة "كوكب الشرق" ثم اشتغل بالتدريس في معهد الصحافة بجامعة فؤاد الأول وكتب العديد من المؤلفات حول تاريخ الصحافة العربية. وكان أستاذا مساعدا حين صدر قرار فصله. وقد صودر كتابه *"الثور في المتحف الخزفي"* فلجأ للعمل بالصحافة في السعودية والكويت، قبل أن يعود إلى مصر لينشئ دار نشر خاصة. وعندما أصدر السادات عفوا عن بعض الأساتذة المفصولين لم يكن لدى عبده رغبة في العودة للسلك الأكاديمي. ثم أيد حزب الوفد الجديد المعارض وهاجم حكم عبد الناصر في عدة كتب مثل *"رسائل من نفاقستان"*(٧٠).

ويبدى اثنان من الصحفيين الفرنسيين أسفهما على *"الحالة التي تتعرض فيها الجامعة للقهر طيلة ثلاث سنوات من أحد الوزراء، وهو الصاغ كمال الدين حسين، الذى لا تخفي رتبته العسكرية حقيقة أنه يحمل عقلية يوزباش. لقد بلغ القمع العسكرى والبوليس فيما بين ١٩٥٤ و١٩٥٦ حدا من الكمال يجعل الوزير قادرا على سحب* جميع قوات الحرس تقريبا، المتمركزة بشكل دائم عند نقاط استراتيجية من مباني الجامعة ؛ لأن إدخال مرشدى البوليس إلى الجامعة يمكن السلطات من *الإشراف على عقل الطلاب من الداخل، وإخماد أقل علامات الإثارة... أن الجامعة ساكنة على نحو مقلق، وغارقة في الصمت، خاضعة للسلطة، والى حدما مهزومة لدرجة الخنوع"* (٧١).

وكتب أحد المصريين في المنفى : *لقد فرض الصمت على كثير من مفكرينا، والهجرة على آخرين، وأغرق الإحساس بالغربة في الوطن حياتنا الثقافية في جو من الكآبة. ومن المؤكد أن الجذور العميقة لهذا كله تكمن في حقيقة أن حركة مجتمع الجامعة في مصر نحو الحرية أوقفتها ثورة ١٩٥٢، وركود تيار الحرية. حتى أن الجامعة المصرية توقفت عن أداء دورها الحضارى"* (٧٢) .

ولكن، لم يكن جميع المثقفين المهتمين بالمجتمع متشائمين إلى هذا الحد، فماهر عبد الكريم الأستاذ في رواية نجيب محفوظ كان من ملاك الأراضي، وكان راغبا في التضحية بثروته الشخصية بأمل تحقيق مستقبل أكثر إشراقا للجميع :

"ومرت به الأحداث وهو ثابت في وقاره، ولكن استشفت قلقا في ذاته في مواقف من حياتنا لا تنسى، مثل الاغتيالات السياسية، حريق القاهرة، ثورة يولية، القوانين

الاشتراكية... ولا أظن أن إقطاعيا تلقى الضربة التاريخية في مثل هدوئه، تلك الضربة التي نزعت من يده عشرة آلاف من الأفدنة، وقد باع قصره القديم في المنيرة، واشترى فيلا جميلة بمصر الجديدة مازالت حتى اليوم تستقبل أهل الفكر والرأي، وواصل عمله الجامعي بنفس الهمة حتى أحيل إلى المعاش عام ١٩٥٤ لبلوغه السن القانونية، فعمل أستاذا زائرا، وعين عضوا في المجلس الأعلى للآداب، ونال جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية، كما نال وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى. إذن قدرت له الثورة مكانته العلمية وسمعته العطرة واستقامته العامة التي أبعدته عن الشبهات، وهو وإن لم يعلن ولاءه للثورة لبعده عن مجالات الإعلام ولرغبته عن إقحام نفسه فيها بطريقة غير طبيعية أن يرمي بشئ مما يمس الكرامة، فإنه لم يتردد في إعلان ذلك الولاء في مجالسه الخاصة، فقال يوما :-أنني مقتنع بما يقع فهو أقل ما يمكن عمله كي يصلح الوطن للحياة وتصلح الحياة له. ولم أستشعر في حديثه أو سلوكه أي أثر لمرارة" (٧٢).

الهوامش

١- Charles Issawi, *Egypt in Revolution*, p.156.

٢- عثمان أمين *"نحو جامعات أفضل"* (القاهرة ١٩٥٢) . *وتقرير لجنة التعليم الجامعة للرئيس الدكتور على ماهر (القاهرة ١٩٥٤)* .

٣- عثمان أمين *"نحو جامعات ...* صـ صـ ٦٥ - ٦٧ . وعن عثمان أمين أنظر :

Anouar Abdel Malek, *Anthologie*, 2 : Essais, p.

و : *الآثار العلمية لاعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة* (القاهرة ١٩٥٨ صـ صـ ٥٨ - ٥٩ .

٤- عثمان أمين *"نحو جامعات ..."* صـ صـ ٢١ - ٢٧ .

٥- المرجع السابق صـ ١٤ ، وحول بقية الفقرة انظر : صـ صـ ١٩ ، ٣٦ .

٦- المرجع السابق صـ ١٥ - ١٨ .

٧- Jean and Simone Lacouture , *Egypt in Transition* (London, 1958), p. 416.

٨- عثمان أمين *"نحو جامعات ..."* صـ ٤٦ - ٥٠ .

٩- المرجع السابق صـ ٦٠ .

١٠- *تقرير ...على ماهر*، صـ صـ ج ، ٣ - ٦ . و:

Fawzi M.Najjar, *"State and University in Egypt during the Period of Socialist Transformation, 1961 - 1967"*, The Review of Politics, 38 (1976) : 58.

ومع ذلك يذكر Waardenburg 1 : 6 , 48 أن اللجنة عينت قبل الثورة . كما يذكر النجار أيضا أن لطفى السيد رفض التعاون معها لأسباب صحية .

١١- *تقرير* ... على ماهر صـ ٦٨ - ٦٩ .

١٢- المرجع السابق صـ ٢٨ .

١٣- المرجع السابق صـ ٣٠ - ٣٥ .

١٤- المرجع السابق صـ ٤٥ - ٤٧ .

١٥- المرجع السابق صـ ٣٥ - ٣٦، ٤٢ - ٤٣، ٥١ .

و: Waardenburg 1 : 232

١٦- Najjar, *Review*, pp. 59 - 60.

١٧- عن أحداث ١٩٥١ حتى يناير ١٩٥٢، أنظر :

- *Great Britain and Egypt 1914 - 1915* , Royal Institute of International Affairs , Information Papers NO. 19 (London , 1952),

و : عبد الرحمن الرافعى : *"مقدمة ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ "* (القاهرة، ١٩٦٤) . و : طارق البشرى *"الحركة السياسية فى مصر "* ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . (القاهرة، ١٩٧٢) صـ ٤٧٥ - ٥٨١ .

١٨- الإيجبشيان جازيت ١٠ ديسمبر ١٩٥١، الصفحة الأولى. و: أحمد عبد الله : *الطلبة والسياسة ...* صـ ٩٧ .

١٩- تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، صـ ٢١٣ .

٢٠- يتراوح تقرير عدد المفصولين بين ١٠٠ و ٢٠٠ أستاذ : الأهرام ١٠ ديسمبر ١٩٥١، الصفحة الأولى. و: الإيجبشيان جازيت ١٠ ديسمبر ١٩٥١، الصفحة الأولى. و:

- L.A. Tregenza, *Egyptian Years* (London 1958), p. 192.

٢١- الأهرام ١٠ ديسمبر ١٩٥١، الصفحة الأولى . والإيجبشيان جازيت ١٠ ديسمبر ١٩٥١، الصفحة الأولى .و: Austin Moore, *Farewell Farouk* (Chicago, 1954).

٢٢- Tregenza, *Egyptian Years*, p. 192.

٢٣- Egyptian Gazette , December 10, p. 1.

٢٤- Moore, *Farewell Farouk*, p. 53.

٢٥- FO 924/788/CRL 21/10 *Chancery (Cairo) to Forign Office*, January 15, 1950.

والمرفقات في:

- *Davies to British Ambassador*, September 29, 1949, and Furness to Moris , October 20, 1949.

٢٦- مقابلتان مع سعد الجمال - ٢٣ ابريل ١٩٨٣، ولويس عوض - ٢٠ ابريل ١٩٨٣ . وحول ديفيز أنظر : *الكتاب الفضي* . صـ ٨٦ .

٢٧- سامية أحمد أسعد، مقابلة، ٩ يونيو ١٩٨٣ . وعن : D.S Crawford أنظر كتابه:

- (Aberdeen 1955), Preface E.G. Turner, p. VII.

٢٨- لويس عوض، مقابلة ٢٠ أبريل ١٩٨٣ .

٢٩- تعتمد هذه الفقرة على مقابلة مع سامية أسعد ٩ يونيو ١٩٨٣ .

٣٠- Waardenburg 1 : 10 - 11.

٣١- انظر - Murphy , *American University*.

٣٢- المرجع السابق صـ ٢٧١ .

٣٣- كان الأستاذ هو محمد النويهي . أنظر:

- Lawrence Murphy, *"Bridge to the Arab world : The American University in Cairo , Egypt,"* 1979 .

نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة في أرشيف الجامعة الأمريكية بالقاهرة صـ ٤٠٠، قارن:

- Murphy, *American University*, pp. 245 - 55

٣٤- Murphy , *American University* , p. 167.

٣٥- George H.Weightman, *"Children of the Ancient Regime in a Changing Society. A Study of the Egyptian Students at American University in Cairo"*, Asian Studies, 8 (1970) : 307 - 17.

تم إضافة بيانات حديثة في :

- Raymond A. Hinebusch, "*Childrien of the Elite: Political Attitudes of the Westernized Bourgeoisie in Contemporarg Egypt,*" MDJ, 36 (1982) : 535 - 61.

٣٦- حول وجهة نظر الأخوين أمين فى عبد الناصر أنظر:

- John S. Badeau, *The Middle East Remembered*, Washington, DC, 1983.

خاصة الصفحات ٥٦ - ٥٧، ١٣٧ وما بعدها.

٣٧- Mathews and Akrawi, *Education*, p. vi.

٣٨- المرجع السابق.

٣٩- Sabet, Guide. A.B. Zahlan, *Science and Science Policy in the Arab World* (London, 1980), pp. 35 - 41.

٤٠- أنظر قوائم المطبوعات فى : "*الآثار العلمية لأعضاء* ...

٤١- Walter Johnson qnd Francis J. Colligan, *The Fulbright Program: A History* (Chicago, 1965), pp. 141 - 144.

و: "*Science in the United Arab Republic*", (Washington, DC: Bareau of Educational Affairs, Department of State, October, 1960 - mimeographed).

٤٢- Stephen A. Mc Carthy, "*Final Report to the Rector, Cairo University of a Survey of the Libraries of Cairo University.*

أنظر أيضا : نعمات سيد أحمد مصطفى، "*دور المكتبات العلمية فى البحث العلمى*: دراسة واقعية لمكتبة جامعة القاهرة . "رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب . جامعة القاهرة ١٩٧٦ .

٤٣- Mac Carthy, "*Final Report*", p. 3.

٤٤- Matthews and Akkrawi, *Education*, pp. v-vi; Galt, *Effects*, (Cairo : AUC Press, 1936).

والغلاف الخارجى لكتاب أمير بقطر:

- *The Development and Expansion of Education in the United Arab Republic*, (cairo, 1963).

٤٥- Abou Al-Futouh Ahmad Radwan, *Old and New Forces in Egyptian Education* (New York, 1951), p. x.

٤٦- تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٥٦، صـ ٣ .

٤٧- عثمان أمين، "*نحو جامعات* ...صـ ٥١ - ٥٨ .

٤٨- سعد الجمال - مقابلة ٢٣ أبريل ١٩٨٣ .

٤٩- Z.N. "*The New Faculty of Economics and Political Science*", L'Egypte Contemporaine 50, No. 298 (October 1962), p. 38.

و على الدين هلال الدسوقى - مقابلة - ١٥ مايو ١٩٨٣ .

٥٠- السيد ياسين - مقابلة - ٢٤ يناير ١٩٨٣ .

٥١- Terry Nicols Clark, *Prophets and Patrons : The French University and the Emergence of the Social Sciences* (Cambridge Massachausetts, 1973),p. 86.

أنظر أيضا : Laurence R. Veysey, *The Emergence of the American University* (Chicago, 1965) pp. 320 - 323.

٥٢- Waardenburg 1 : 246.

٥٣- John S. Brubacher and Willis Rudy, *Higher Education in Transition : A History of American Colleges and Universities, 1636 - 1976* (New York 1976), pp. 193 - 95.

٥٤- Engel, *From Clergyman*, p. 265.

٥٥- حول تواريخ مناهج التخرج أنظر : - Qubain, *Education*, p. 83.

٥٦- الطليعة، عدد خاص عن التعليم، ٤، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٨٦) خاصة صـ ١٦، ولويس عوض : *الجامعة والمجتمع الجديد* صـ صـ ٢٦ - ٢٨ ولويس عوض - مقابلة - ٢٠ ابريل ١٩٨٣ .

٥٧- Anwar Abdel Malek, *Egypt : Military Society*. Trans., Charles Lam Markmann, New York 1968. p. 305.

(طالعت الترجمة العربية الصادرة عن دار الطليعة - بيروت بعنوان : *المجتمع المصرى والجيش* - ترجمة محمود حداد وميخائيل خورى - الطبعة الأولى، مارس ١٩٧٤ - ورأيت من الأنسب أحالة القارئ العربى اليها - صـ ٢٩٨ [المترجم]) وحول مشكلات المنح التعليمية الأمريكية منذ ١٩٧٤، أنظر:

- Judith Cochran, *Education in Egypt* (London, 1986).

٥٨- P.J. Vaticioitis, *Nasser and His Generation* (New York, 1978), p. 29 (pp. 174 - 75).

وتقديم عبد العظيم رمضان للحوار الذى أجراه حمدى لطفى مع كمال الدين حسين "*قصة ثوار يوليو*" - المصور ١٩ ديسمبر ١٩٧٥ صـ ٢٤ . وتتضمن الروايات حول ١٩٥٢ - ١٩٥٤ : أنور عبد الملك : *المجتمع المصرى والجيش* " . و: Lacouture, *Egypt*.

عبد العظيم رمضان *السيرة الأجتماعية والسياسية فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤* - (القاهرة ١٩٧٥) .

٥٩- Mitchell, Muslim Brothers, pp. 141 - 42.

٦٠- عن التطهير أنظر : أنور عبدالملك *المجتمع المصرى* ..." و:

- Ghali Shoukri, Egypt : Portrait of a President, 1971 - 1981 (London 1981), p. 100.

ومقابلات مع : لويس عوض فى ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢، ٢٠ أبريل ١٩٨٣ وسعد الجمال ٢٣ أبريل ١٩٨٣ . والتعينات فى الوقائع المصرية العدد ٧٤ (٢٦ سبتمبر، ١٩٥٤) صـ ٣، والعدد ٧٥ (٢٠ سبتمبر ١٩٥٤) صـ ٣، وليس هناك إشارة إلى الفصل . أنظر أيضا أحمد عبد الله *الطلبة والسياسة* ..." صـ ١٤٤، ١٤٨ .

٦١- *الجامعات المصرية فى العام الثالث من الثورة ١٩٥٤ - ١٩٥٥* (القاهرة ١٩٥٥- صـ ٣).

٦٢- *هيكل وأنماط التعليم الجامعى وتطور التعليم الجامعة فى مصر* (القاهرة ١٩٨٠) صـ ٥١ .

٦٣- *الجامعات المصرية فى العام الثالث* ... صـ ٣ .

٦٤- *أخبار اليوم* ٢٥ سبتمبر ١٩٥٤ صـ ٦

٦٥- أنور عبد الملك، *المجتمع المصرى والجيش* ... ص ١٣٨ - ١٤٤ . و:

William A. Rugh, *The Arab Press, News Media and Political Processes in the Arab World* (Syracuse, 1979), pp. 37 - 38, 45.

٦٦- لويس عوض، *الجامعة والمجتمع الجديد* ..." صفحة الإهداء .

٦٧- لويس عوض - مقابلة ٢٠ ابريل ١٠٨٣ . ولم أستطع مقابلة رشاد رشدى الذى توفى فى ربيع ١٩٨٣ .

٦٨-أحمد شلبى *رحلة حياة* (القاهرة ١٩٨٢).

٦٩- إبراهيم عبده *الثور فى متحف الخزف* (القاهرة ١٩٥٣) .

٧٠- J.J. G. Jansen, "*Ibrahim Abduh (b. 1913). His Autobiographies and His Polemical Writings*", Bibliotheca Orientalis 37 (1980) : 128 - 32.

٧١- Lacouture, *Egypt in Transition*, p. 299.

٧٢- Ghali, *Egypt*, p. 16.

٧٣- نجيب محفوظ ، "*المرايا*" صـ ٣٦٣ .

[١٠]
الكيف، والكم، والوظائف

توسيع فرص دخول الجامعة:

كان عبد الناصر – مثل طه حسين – ذا نزوع شعبى، يؤمن بأن للفقـراء حقـا أساسيا فى التعليم. وبعد اثنـى عشـر عامـا مـن الثـورة، صـدر تقريـر يوضـح النظرة الرسمية إلى التطور فى التعليم العـالى: *كـانت مهمـة التعليم العـالى قبل الثـورة هـى تخريـج الموظفين لخدمـة الأجهزة التـى تسيطر عليهـا الميـول الرجعيـة والمبادئ الاستعمارية، والمفاهيم المعـبرة عن المصـالح الأنانية. فوضـع العراقيل فـى طريق الطبقات الفقيرة، وضيق دائرة التعليم العالى. وأخضع قبول الطـلاب للاعتبـارات الطبقية، التى يراعى فيها وضـع الأسـرة، وتلعب فيهـا المحسـوبية والمستوى المـادى دورا بارزا.*

وقد تغيرت الصورة كلية فى عهد الثورة، الذى قفز فيه التعليم العالى قفـزة ناجحـة إلـى الأمام مع انهيار حكم الطبقة، وإقامة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

فاصبح العلم حقا مشاعا لكل مواطن وفقا لكفاءته بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية أو قدراته المادية أو اتصالاته. وقد بدأ التطور الكبير مع خفـض رسـوم التعليم وصـولا إلى توفير مجانية التعليم فى جميع المراحل حتى مرحلة التعليم العالى" [١] .

ولأن عبد الناصر اعتبر التعليم الجامعى حقا وليس امتيازا، فقد أعلـن مجانيته فى ٢٦ يوليو ١٩٦٢، بمناسبة الذكـرى العاشـرة لتنـازل فـاروق عـن العرش [٢] .

وبهذا اكتملـت المسيرة الطويلـة نحـو مجانيـة التعليـم التـى بدأت منذ رحيـل كرومر قبل نصف قرن. وتحقق أحد المعالم الهامة فى التاريخ، بالرغم من أن الفتاة الصعيدية لم تكن قد أصبحت قادرة – بعد – على منافسة ابن الباشا فـى القاهرة.

وجرى أيضا اختراق حاجز الانتقائية الأكاديمية، عندما اقترح وزيـر التعليم كمال الدين حسين فى ١٩٥٧ فـرض رسـوم معتدلـة للقبـول بالجامعـة، فأعلن برلمان عبد الناصر – المطيع – الرفض بالطبع.. فحـل نـاصر مجلس الأمة، وأبقى وزيره، ولكن الاقتراح لقى الإهمال ؛ فأصبح التعليم العـالى حقـا مقدسا لكل من يتخرج من المدارس الثانوية[٣] .

---

* عن النص الإنجليزى – (المترجم)

وربما سبقت مصر بذلك عصرها قليلا ؛ فقد سلمت الجامعات الإيطالية بإتاحة فرصة الالتحاق للجميع فى عام ١٩٦٩[٤] ، كما فعلت نفس الشيء بعض الجامعات الأمريكية.

وأدى التوسع فى إقامة المساكن الجامعية للطلاب إلى زيادة الفرص أمام طلاب الأقاليم للالتحاق بجامعة القاهرة. وكانت أول مدينة جامعية للبنين قد افتتحت عام ١٩٤٩، وافتتحت واحدة أخرى بعد ثلاثة أعوام.

ولكن أول مدينة للبنات لم تفتتح إلا فى عام ١٩٥٧، رغم أن الجامعة كانت قبل ذلك تستأجر المساكن لإقامة الطالبات. وبحلول عام ١٩٦٧/٦٦ أصبحت الجامعة توفر السكن لخمسة آلاف وخمسمائة طالب، بما يساوى تقريبا نسبة "العشر" من المقيدين المنتظمين بالجامعة. ولم تكن المدن الجامعية تقبل سوى العزاب من أبناء الأقاليم، غير أن أبناء الشهداء وأبناء العاملين بالجامعة كانت لهم استثناءات. ثم فاق الطلب كثيرا حجم المعروض، فأصبحت المدن فى عام ١٩٨٢ لا تفى سوى "بربع" ما هو مطلوب [٥] .

وظهرت وسيلة أخرى لتوسيع الفرصة، وهى جعل المناهج الجامعية متاحة لأولئك الذين يشغلون وظائف ثابتة. فلم تكن مناهج "الجامعة الشعبية" للكبار التى بدأت عام ١٩٤٥ معترفا بها رسميا[٦] . وكان لطفى السيد مدير الجامعة قد حذر فى ١٩٣٦ من اقتراح طرح فى البرلمان بإنشاء فصول ليلية، مشيرا إلى أنها سوف تقلل من مستوى نوعية الخريجين، وتزيد البطالة بين المتعلمين[٧] . ثم أتاح تطبيق نظام الانتساب الذى بدأ عام ١٩٥٣، للطالب أن يدرس بمعرفته، ثم يحضر إلى الجامعة عند امتحان نهاية العام فقط. وطبق النظام فى كليات الحقوق والآداب والتجارة، ثم دار العلوم فيما بعد، وجميعها كليات " نظرية " لا تحتاج إلى معامل. وبحلول عام ١٩٦٢ – ١٩٦٣ كان ٢٤٪ من الطلاب المستجدين بالجامعات المصرية من المنتسبين[٨]. ولم يكلف هذا النظام الجامعة كثيرا، لكنه ساعد فى إرواء التعطش إلى التعليم الجامعى. بل إن بعض طلاب الانتساب واصلوا الدراسة حتى حصلوا على الدكتوراه، ولكن معدل الرسوب كان مرتفعا بينهم، مما حدا بالكثيرين إلى التساؤل عن جدوى الدراسة من الخارج.

ويوضح جدول (١٩) الزيادة فى عدد المقيدين بالجامعة، والتى نجمت عن توسيع فرص القبول بجامعة القاهرة وغيرها من الجامعات. وعند وفاة

عبد الناصر كانت جامعة القاهرة تضم خمسين ألف طالب (دون حساب عدد المنتسبين)، وهو يساوى مرتين ونصف عدد طلابها وقت وصوله إلى الحكم.

وفي ظل عبد الناصر، أنشئت جامعة رابعة عام ١٩٥٧ ؛ هي جامعة أسيوط كما أفتتح العديد من الكليات الفرعية، والمعاهد العليا. وتمشيا مع برنامجه التكنوقراطى، أعطت جامعة أسيوط الأولوية للمجالات العلمية والتقنية، فلم يكن بها كلية للحقوق أو الآداب، حتى بعد مرور عشر سنوات على إنشائها.

واستمر تكاثر الجامعات فى السبعينيات مع إنشاء كليات فرعية لجامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس، بالمنصورة وطنطا والزقازيق. وفى عهد السادات انفصلت هذه الفروع لتكون جامعات مستقلة، كما افتتحت جامعات جديدة فى المنيا، والمنوفية، وقناة السويس. وافتتحت جامعة أسيوط أفرعا لها فى قنا والمنيا وسوهاج وأسوان. وكررت جامعة حلوان تاريخ جامعة عين شمس، عندما ما جمعت المدارس العليا وحول القاهرة فى جامعة جديدة.

وأنشأ عبد الناصر المعاهد العليا المكملة للجامعات، لإعداد المتخصصين فى الصناعة والتجارة والزراعة والصحة والتدريس، وغيرها من المجالات. وكان من المفترض أن تركز المعاهد على التعليم التطبيقى أكثر من النظرى، وأن توفر الفنيين من المستوى المتوسط اللازم لمجتمع صناعى. وبحلول عام ٦٣- ١٩٦٤ أصبح ما يربو على ٢٥ ألف طالب مقيدين فى ٣٨ معهدا، إلا أن هذا العدد كان يمثل ١٧ ٪ من المقيدين بالمستوى التعليمى الثالث * فى حين كان طلاب الجامعات يمثلون ٧٧٪، وطلاب الأزهر ٦٪ (١٠) .

ويوضح جدول (٢٠) أن ميزانية جامعة القاهرة زادت بواقع أربعة أمثال فى ظل عبد الناصر، وكانت تزداد بصورة أسرع من زيادة الكتلة الطلابية. كما وسع ناصر بالفعل من الفرص المتاحة أمام الأسر محدودة

* نقلا عن النص الإنجليزى – (المترجم)

جدول (١٩)
المقيدون بالجامعة والتعليم فوق الثانوى

السنة	جامعة القاهرة (النظام)	جامعة القاهرة (الفروع)	جامعة الإسكندرية	جامعة عين شمس	جامعة أسيوط	إجمالى المقيدين بالجامعات	إجمالى المقيدين بالتعليم العالى
١٩٢٦-٢٥	٢٠٢٧	* ١٣٤١	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	٣٣٦٨	—
١٩٣١-٣٠	—	—	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	٤٢٤٧	٦٧٦٠
١٩٣٦-٣٥	٧٠٢١	* ٤٩٤	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	٧٥١٥	٨٣٩٨
١٩٤١-٤٠	—	—	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	٨٥٠٧	٩٢٢٤
١٩٤٦-٤٥	١٠٥٣٤	—	٣٣٩٣	لم تكن أنشئت بعد	لم تكن أنشئت بعد	١٣٩٢٧	١٧٠٣٥
١٩٥١-٥٠	١٨٢٤٦	..	٥٩٨٧	٧٥٣١	لم تكن أنشئت بعد	٣١٧٤٤	٣٣٤٠٩
١٩٥٢-٥١	١٨٥٥٥	..	٦٤٥٧	٩٨٣٠	لم تكن أنشئت بعد	٣٤٨٤٢	٣٦٦٢٢
١٩٥٦-٥٥	٢٤٥٧٨	**٤٧٦٢	١٠٥٨٩	١٦٤٩٣	لم تكن أنشئت بعد	—	—
		+٢٦٨	**٢٥١٤	+٣٧٩٣	لم تكن أنشئت بعد	٣١٧٤٤	٧٠٠٥٦
١٩٥٩-٥٨	٢٦٠٢٣	**٧٧٥٠	١٣١٦٥	١٦٥٨٢	١١٠٥	٦٢٩٩٧	—
		+٨١٤	**٤٨٧٥	**٦٧٧٦	—	—	٨٨٣٥٦
١٩٦١-٦٠	٢٧٩٧٣	—	—	—	—	٧٧٠٩٠	١٠٦٧٨٧
١٩٦٦-٦٥	٤٧٤٦٣	—	—	—	—	—	—
١٩٧٠-٦٩	٤٩٠٦٥	—	—	—	—	—	—
١٩٨٢	١٥٠٠٠٠	طلاب نظاميون وطلاب من الخارج			—	—	٤٨٠٠٠٠

* المقيدون بالمعاهد التى انضمت بعد ذلك إلى جامعة القاهرة.
** طلاب من الخارج.
+ المقيدون بفرع الخرطوم.

المصادر

Jacque Waardenburg, Les Universite dans le monde arab actuel .
الجزء الثانى، صفحات : ٨٥،٨٢،٧٩،٧٨
، تقويم جامعة القاهرة ٦٩-١٩٧٠، صفحة غير مرقمة.
، الأهرام ٢٢ سبتمبر ١٩٨٢ صفحة ٨.

الدخل من تلك التي صورها أحدهم عشية الثورة : ** *في كشك فوق سطح منزلنا، كان يعيش أثناء الشتاء جزء من أسرة ريفية، قدمت إلى القاهرة لكي يتلقى اثنان من أبنائها تعليمهما. وتكونت الأسرة من الولد الأكبر الذي يدرس بجامعة القاهرة، والأصغر بالمدرسة الثانوية، والجدة التي جاءت لترعاهما، ثم شقيقتهما الصغيرة التي أرسلت لاحقا للقيام بالمهام المنزلية والتخفيف عن كاهل العجوز. يعيش جميعهم على الفول والخبز وأنواع من الفتات، يقوم بإعالتهم الأب الغائب، وهو فلاح يعمل في أرضه"* [11].

جدول (٢٠)

ميزانيات التعليم في مصر "بالألف جنيه مصري"

السنة	إجمالي موازنة الدولة	وزارة التعليم	نسبة ميزانية وزارة التعليم لإجمالي موازنة الدولة (٪)	جامعة القاهرة	جميع الجامعات	النسبة المئوية لميزانية التعليم المخصصة للجامعات
١٩٢٦-٢٥	٣٦٢٨٨	٢٣٣٦	٦,٤	*١١٠	*١١٠	*٤,٧
١٩٣١-٣٠	٤٤٩١٥	٣٣٠١	٧,٤	٢٩٩	٢٩٩	٩,٠
١٩٣٦-٣٥	٣٢٨٤٦	٣٣٥٠	١٠,٢	٥٧٩	٥٧٩	١٧,٣
١٩٤١-٤٠	٤٧٧١٨	٤٦٤٣	٩,٧	٨٤٩	٨٤٩	١٨,٣
١٩٤٦-٤٥	٨٩٩٦٨	١١٦٣٦	١٢,٩	٩٥٠	١٤٥٦	١٢,٥
١٩٥١-٥٠	٢٠٥٩٨٩	٢٢٣٣٥	١٠,٨	١٥٩٩	٣٢٥٨	١٤,٦
١٩٥٢-٥١	٢٣١٤٤٧	٢٨٠٣٠	١٢,١	١٩٣٢	٣٩٨٢	١٤,٢
١٩٥٦-٥٥	٢٣٨٣٠٠	٣٢٥٣٥	١٣,٧	٣٠٥٣	٦٥٧٩	٢٠,٢
١٩٦٠-٥٩	٣١٨٧٧٠	٤١٤٢٣	١٣,٠	—	٨٧٦٩	٢١,٢
١٩٦١-٦٠	٣٧٠٨٨٠	—	—	٥٣٣١	١٣٢١٤	—
١٩٦٦-٦٥	—	—	—	٦١٢٨	—	—
١٩٧٠-٦٩	—	—	—	٧٩٨٩	—	—

* يعطى مصدر آخر رقم ١٩٠٩٩٧جنيها مصريا

المصادر: المصدر السابق، الجزء الثاني صـ ١٢٠، وقد جاء المصدر المختلف لعام ٢٥ - ١٩٢٦ في تقويم جامعة القاهرة ٦٩- ١٩٧٠. وبمقارنة الأرقام المختلفة نوعا في:

Matthews, Roderic D , and matta Akrawi Education in Arab countries of the Near East

صـ ١٦

ولويس عوض : الجامعة والمجتمع الجديد صـ ١٨، يتضح أن ميزانية التعليم الحكومي لم تتضمن الإنفاق التعليمي للمجالس المحلية حتى عام ٥١ - ١٩٥٢.

** المستوى العالي، لأن المرحلة الإعدادية لم تكن قد ظهرت بعد ضمن مراحل التعليم ، فكانت مراحل التعليم الثلاث : الابتدائي ، فالثانوي فالعالي.

هل ضلت المفاهيم الديمقراطية طريقها[١٢]؟:

في أوائل الستينيات، عندما اشتد زخم دعوة عبد الناصر من أجل الاشتراكية العربية، سعى إلى تعبئة الجامعات. وكان النقد الذي كتبه لويس عوض في كتابه "الجامعة والمجتمع الجديد" – الذي ظهر لأول مرة كسلسلة مقالات بالأهرام – لاذعا للغاية، من حيث أنه يأتي من تقدمي على شاكلة طه حسين، لا رجعي معارض للتعليم العام. وتحدث عوض، بالقدر المسموح به من الصراحة، موضحا الثمن الذي تدفعه الجامعات بسبب فاشية عبد الناصر، وتفضيله للتعليم الفني على التعليم الليبرالي، وضآلة ما ينفقه على دعوته الشعبية.

لقد أراد عوض – مثله في ذلك مثل طه – أن يصبح التعليم متاحا على نطاق أكثر اتساعا في كل المستويات، ولم يهتم كثيرا بالثمن الذي تدفعه مصر من أجل ذلك. فندد بالمتخصصين في علوم التربية الذين أغفلوا الجوهر من أجل التقنية، كما ندد بالمخططين التكنوقراط الذين يفصلون التعليم على مقاس احتياجات القوة البشرية المخططة.

ولأنه أحد دعاة الفكر الإنساني، أصر على أن الوظيفة الأولى للتعليم هي تقديم البشر المبدعين، والمواطنين المفكرين، وليس مجرد الفنيين المدربين على وظيفة معينة.

ورأى عوض، أن تهنئة الحكومة لنفسها على التوسع في التعليم الجامعي لم تكن عن حق ؛ فوفقا لتقديره كان ٢٠ مواطنا من كل ألف في إنجلترا يواصلون تعليمهم العالي، وفي الولايات المتحدة ٢٥، أما بالنسبة لمصر فيحصل أربعة مواطنين فقط من كل ألف مواطن على تعليم عال. وبينما يتجادل المصريون فيما إذا كان من الواجب التوسع في التعليم العالي أم لا، فإن الأمريكيين يتناقشون فقط حول سبل واتجاه التوسع القادم. كما رأى أن مصر سوف تحتاج إلى عشرين معهدا جديدا، كل منها بحجم جامعة القاهرة، حتى يمكنها اللحاق بمعدل التعليم العالي الأمريكي[١٣].

ويواصل عوض انتقاداته، فيشير إلى أنه منذ قيام الثورة، ضاعفت مصر نسبة المسجلين بالتعليم العالي فقط، التي بلغت ١,٩٥ لكل ألف مواطن مع نهاية النظام القديم. وكان التعليم العالي قد شهد بالفعل زيادة في العقد السابق على الثورة (بزيادة حوالي أربعة أمثال من ٠,٥١– إلى ١,٥٩ لكل

ألف من السكان) بصورة أسرع من العقد التالى لها، حيث بلغت الزيادة أقل من الضعف [١٤].

أما أكثر ما يلفت النظر فى أعداد المسجلين الموضحة فى جدول (٢١) فهو أنه برغم ارتفاع معدل التوسع التعليمى عن معدل النمو السكانى فى الفترة أثناء الحرب، إلا أنه تخلف عنه على نحو بالغ فى الأربعينيات. وفى ظل آخر وزارات الوفد والسنوات الأولى من عهد عبد الناصر، استعاد التوسع فى التعليم مكانته المفقودة وتجاوز معدلاته المرتفعة الأولى. ومن ناحية أخرى شهدت النسبة بين التوسع فى الجامعة والنمو السكانى انخفاضا فى أواخر الثلاثينيات، ثم زادت فى الأربعينيات والخمسينيات. حيث كان المطالبون بالتوسع فى التعليم الجامعى أكثر فعالية من أولئك الذين يضغطون من أجل التوسع فى المستوى الابتدائى.

ويوضح جدول (٢٢) للوهلة الأولى بطء التقدم الذى حققته مصر فى مواجهة الأمية. والأفضلية التى يتمتع بها الرجال فى التعليم عن النساء، وكذلك الزيادة الكبيرة فى أمية الريفيين. كما تظهر الإحصائيات المنشورة بمجلة "الطليعة" إلى أى مدى بلغت الفوارق الإقليمية فى التعليم الثانوى. ففى القاهرة تحسنت نسبة طلاب المدارس الثانوية من ١٠,٦ لكل ألف من السكان فى عام ٥٩ - ١٩٦٠ إلى ٢٠ لكل ألف فى عام ٦٦- ١٩٦٧. وعند الطرف الآخر من الصورة، زادت النسبة فى قنا بصعيد مصر من ١,٦ فقط إلى ٢,٥ فى كل ألف من السكان [١٥]، ومن ثم كانت فرصة التحاق الطفل القاهرى بالمدارس الثانوية تزيد عن فرصة طفل قنا ثمانى مرات.

واستمر الانحياز السائد للحضر فى التعليم الجامعى، رغم النزعة الشعبية لدى عبد الناصر. وقد أظهرت الدراسة التى أعدها "تنفشق" عام ١٩٦٢،أن ٣٧٪ من عينة طلاب سنة التخرج بجامعة القاهرة جاءوا من القاهرة، وان ١٩٪ غيرهم من مدن يتجاوز عدد سكانها مائة ألف ويبلغ هذا التمييز أشد حالاته فى كليات الصفوة العلمية ؛ حيث ٤٥٪ من طلاب كلية العلوم، ٤٣٪ من طلاب الطب، ٤٠٪ من الهندسة جاءوا من القاهرة. وكانت النسبة أقل فى التخصصات الأقل مكانة، فشكل أبناء القاهرة ٤٣٪ من طلاب الاجتماع، ٣٣٪ من طلاب الحقوق،٢٨٪ من طلاب الدراسات الإنسانية [١٦].

ويقدر "مور" أن ٧٢ ٪ من خريجي الهندسة المصريين فيما بين ٧١-١٩٧٣ جاءوا من الشريحة السكانية العليا التى تضم ٣٪ من المصريين، فى حين كان ٢٪ فقط من هؤلاء الخريجين من أبناء صغار ملاك الأراضى أو الفلاحين الذين لا يملكون أرضا، وهم يشكلون ٦٦٪ من السكان (١٧) .

وتشير العينة التى اختارها "شفشق" من جامعة القاهرة (جدول٢٣) إلى نفس الاتجاه ؛ فثلث أفراد العينة آباؤهم من نخبة أصحاب الوظائف المهنية فى الحضر التى يشغلها ٤٪ فقط من المصريين الذكور البالغين، فى حين جاء ٦٪ من أفراد نفس العينة من أسر الزراعيين الذين كانوا يشكلون ٥٤٪ من المواطنين الذكور. أما الأزهر فكانت نخبويته طفيفة ؛ حيث جاء ١٨٪ من طلابه من أبناء الشريحة العليا فى الحضر (٤٪ من السكان) ولكنه بدا كما لو أنه معقل للمساواة مقارنة بجامعة القاهرة، كما كان ٤٦٪ من طلاب الأزهر ينتمون لأسر يعمل عائلها بالزراعة.

جدول (٢١)

عدد المسجلين بالجامعة بالنسبة لإجمالى سكان مصر.

العام الدراسى	عدد السكان (بالمليون)	المسجلون بالتعليم قبل الثانوى	المسجلون بالجامعات	إجمالى التسجيل بالتعليم العالى	نسبة المسجلين لكل ألف من السكان		
					التعليم الثانوى	التعليم الجامعى	التعليم العالى
١٩٢٦-٢٥	١٣,٨	١٩٣١٤٤	٣٣٦٨	—	١٤	٠,٢	—
١٩٣١-٣٠	١٤,٨	٣٧٣٨٨٨	٤٢٤٧	٦٧٦٠	٢٥,٣	٠,٣	٠,٥
١٩٣٦-٣٥	١٥,٨	٦٦١٠٢٥	٧٥١٥	٨٣٩٨	٤١,٨	٠,٥	٠,٥
١٩٤١-٤٠	١٦,٦	١٠٨٠٣٣٣	٨٥٠٧	٩٢٢٤	٦٥,١	٠,٥	٠,٦
١٩٤٦-٤٥	١٨,٥	٩٦٤٠٨١	١٣٩٢٧	١٧٠٣٥	٥٢,١	٠,٨	٠,٩
١٩٥١-٥٠	٢٠,٦	٩٩٦٦٧٦	٣١٧٤٤	٣٣٤٠٩	٤٨,٣	١,٥	١,٦
١٩٥٦-٥٥	٢٣,٣	٢٠٦٠١٧٤	٦٢٩٩٧	٧٠٠٥٦	٨٨,٣	٢,٧	٣
١٩٥٩-٥٨	٢٥,١	٢٣٨٩٧٧٨	٧٧٠٨٧	٩٧٧٣٠	٩٥,٣	٣,١	٣,٩

المصدر :- Wardenburg , les Universites dans les monde arab
الجزء الثانى صـ ٧٨ - ٨٠

جدول (٢٢)
النسبة المئوية للأمية في مصر فيما بين ٤٧ – ١٩٧٢

السنة	ذكور	إناث	إجمالي النسبة	الذكور في الريف	الإناث في الريف	الذكور في الحضر	الإناث في الحضر
١٩٤٧	٦٥	٨٤	٧٥	—	—	—	—
١٩٦٠	٥٦	٨٣	٧١	—	—	—	—
١٩٧٢	٤٥	٧٣	٥٩	٦١	٨٥	٢٦	٦١

المصدر :

- D. Panzac, "La population de L'Egypt contemporaine,"

فى

- "L'Egypt d'aujourdhui: Pemanance et changements 1805 - 1976, ed M.C. Aulas et al (Paris 1977) .

(بالنسبة لما بعد ١٩٧٣ قارن الأرقام المختلفة فى Mead, Growth صـ ٣٠١)

جدول (٢٣)
النسبة المئوية لتوزيع طلاب القاهرة والأزهر حسب مهنة الأب فى عام ١٩٦٢

مهنة الأب	طلاب جامعة القاهرة	طلاب جامعة الأزهر	نسبة المهنة إلى السكان من الذكور البالغين فى عام ١٩٦٠
مهنى ، فنى ، تنفيذى أو إدارى	٣٣	١٨	٤
عمل كتابى	٢٣	٧	٤
صاحب مشروع خاص	٢٩	٢٠	٨
عامل يدوى	٦	٢	٢٨
مزارع	٦	٤٦	٥٤
غير مصنف	٣	٨	٢

المصدر * :

- Abdullah, Student Movement, P 110

* لماكنت شرفت بترجمة كتاب الدكتور أحمد عبد الله فقد لاحظت وجود تفاوت طفيف بين الارقام هنا والأرقام فى المصدر، لذا يرجى التكرم بالرجوع إلى : د. أحمد عبد الله – الطلبة والسياسة فى مصر – ترجمة إكرام يوسف. دار سينا للنشر – الطبعة الأولى ١٩٩١ صـ ١٣٥ (المترجم)

وكانت وظيفة الأستاذ الزائر إحدى نتائج التزايد فـى عدد الجامعـات. فكتب أحد الأمريكيين العاملين بمؤسسة " فولبرايت " يقول عن زملائه بجامعة المنصورة :

"نظرا لجميع الاعتبارات العملية، يقضي عميد الكلية هنا يومين أسبوعيا، أما بقية هيئة التدريس فيمكثون هنا ثلاثة أيام من الأسبوع، ثم يذهب جميع زملائـي ومعهم العميد إلى منازلهم في القاهرة والإسكندرية. وكان من المحبط أن تسمع إحدى الزميلات، وهي تقول : " أنني أكره هذا المكان، فهو فظيـع، فظيع جدا". وعلى الرغم من أن الزميلة التـي أعمل معها، تعمل بالجامعة منذ أحد عشر عامـا، إلا أنها لم تزر" أبدا مدينة المنصورة، وهي لا تعرف ماذا يوجد بالمدينة ولن تسير في شوارعها. وليس من قبيل المبالغة أن أقول أن أعضاء هيئة التدريس يفرون من الحرم الجامعي بمجرد انتهاء أخر محاضرة لهم" [١٨] .

وبالنسبة لموضـوع التمويل، وجد لويس عـوض أن حكومـة الثـورة خفضت ميزانيـة الجامعـة فـى أول الأمر، ثم جمدتها لثـلاث سنوات، برغـم الزيادة الكبيرة فى عدد المسجلين (جدول ٢٤). وكانت المخصصـات الأخيرة أقل مما تبدو عليه، لأنها تعكس عملية دمج المعاهد العليا فى النظام الجـامعي. كما لم تكن زيـادة نفقـات التعليـم الجـامعي – من حوالـى١٠٪ من الموازنـة العامة قبل الثورة إلى ١٣٪ فى العقد التالى لها – مؤثرة، لأن الدخـل القومـي تضاعف فى هذه الفترة، كما ارتفـع عـدد السكان من ٢١,٥ مليون إلـى ٢٧ مليونا. بالإضافة إلى أن أرقام ما قبل الثورة كانت منخفضة على نحو مضلل، حيث لم تشتمل على إنفاق المجالس المحلية [١٩] .

وأبرز عوض أن الجامعات الأمريكية من الطبقة الأولـى أنفقت علـى التعليم والأبحاث فى العام ١٩٥٨ / ١٩٥٩ حوالى خمسة آلاف دولار فى أقل تقدير، وتحوى مكتباتها مليون كتاب على الأقل. أما جامعـات الدرجـة الأولـى فى بريطانيا فكانت تنفق حوالى٥٠٠ جنيه إسترلينى لكل طالب. فى حين تنفق جامعات " الدرجة الثالثـة " فـى الولايـات المتحدة (مثل فوردهام، وفلوريدا، وفيرمونت) حوالى ألف وخمسمائة دولار لكل طالب، كما كانت نسبة أعضـاء هيئة التدريس إلى الطلاب ١: ٢٠ تقريبا ومـن ثـم كـانت جامعـة القـاهرة فـى مرتبـة أدنـى من القاع فـى هذه القائمــة، مـن نـواح عديـدة ؛ حيـث تنفـق حوالى١٠١ جنيها مصريا علـى التعليـم والأبحـاث لكل طـالب، وبلغت نسبة أعضـاء هيئـة التدريس إلـى الطـلاب فيهـا ١: ٢٥ أو ١: ٣٥ (النسبة الأدنـى

تشمل المعيدين باعتبارهم من هيئة التدريس) في حين تحتوى مكتبتها على ٠,٣ مليون كتاب فقط. بل أن حتى هذه الأرقام تعتبر مضللة لان ما يتراوح بين ٢٠٪- ٣٠٪ من مخصصات التعليم والبحث كانت تذهب فعليا إلى الإدارة، وحوالى٢٠٪ تذهب إلى وزارة المالية، فيصبح الإنفاق الفعلى على التعليم ما بين ٥٠ - ٦٠ جنيها مصريا لكل طالب. وإذا افترضنا تغيب ٢٠٪ من أعضاء هيئة التدريس فى أى وقت، تكون النسبة الفعلية لأعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، حوالى١ : ٥٠، ويقول عوض أنه لا توجد جامعة حقيقية فى أى مكان من العالم تسمع عن شئ كهذا[٢٠] .

وكانت النسبة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب فى الكليات "العملية" مثل الهندسة والطب متدهورة، إلا أنها لم تكن بنفس درجة تدنى هذه النسبة فى الكليات "النظرية" مثل الحقوق، والتجارة والآداب. ويوضح جدول (٢٥) الانحدار الكئيب الذى كانت تشهده كلية الآداب. ويلاحظ عوض، فى حزن، أن الوصول إلى النسبة المقبولة (١ : ١٠) يستلزم زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس من ١٢٨ عضوا (من بينهم المعيدون) بمقدار سبعة أمثال هذا الرقم ليصل إلى ثمانمائة عضو .

جدول (٢٤)
ميزانيات الجامعات وعدد المقيدين بها

العام الدراسى	إجمالى ميزانيات الجامعات (بالمليون جنيه)	عدد الطلبة المقيدين	نصيب كل طالب من الموازنة (بالجنيه)
٥١-١٩٥٢	٤	٣٥٠٠٠	١١٤
٥٢-١٩٥٣	٣,٥	٤٢٥٠٠	٨٢
٥٣-١٩٥٤	٣,٥	٥٣٥٠٠	٦٥
٥٤-١٩٥٥	٣,٥	٥٤٥٠٠	٦٤
٥٥-١٩٥٦	٦,٥	٦٣٠٠٠	١٠٣
٥٦-١٩٥٧	٦	٦٥٠٠٠	٩٢
٥٧-١٩٥٨	٨	٧٤٠٠٠	١٠٨
٥٨-١٩٥٩	٧,٥	٧٧٠٠٠	٩٧
٥٩-١٩٦٠	٩	٨٣٠٠٠	١٠٨
٦٠-١٩٦١	١٣	٨٧٠٠٠	١٤٩
٦١-١٩٦٢	١٣,٥	٩٦٥٠٠	١٤٠

المصدر : لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد صـ ٦٣

جدول (٢٥)

ترتيب الكليات والمهن في مصر وفقا للمكانة الاجتماعية

الكلية	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٧٦
الكليات العلمية:				
الطب	٢	٣	١	١
الصيدلة	١	٢	٢	٢
الهندسة	٣	١	٣	٤
طب الأسنان	٤	٦	٤	٣
العلوم	٥	٥	٦	٨
الزراعة	٦	٧	٩	١٠
الطب البيطرى	٧	٩	٧	٦
العلوم الإنسانية				
الاقتصاد والعلوم السياسية	—	٤	٥	٥
التجارة	٨	٨	٨	٩
الآداب	٩	١٠	١٠	١١
الحقوق	١٠	١١	١١	١٢
التربية	—	١٢	١٢	٧

المصدر :

Shafshak, "University : ص ١٨٠

و : Moore, Images ص ٤٤ - ٤٦

ويواصل لويس عوض ملاحظاته، فيشير إلى أن حوالى١٢٪ فقط من الطلاب المقيدين من الخارج اجتازوا امتحاناتهم النهائية بنجاح فيما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٢ مقارنة بحوالى٤٤٪ من الطلاب النظاميين[٢٢] . وكانت *"النزعات الديمقراطية"* قد ضلت طريقها تماما. فمن بين الكليات الثلاث الرئيسية التى يلتحق بها الطلاب من الخارج انزلقت الآداب والحقوق إلى قاع التسلسل الهرمى للمكانة الاجتماعية. وكان وضع كلية التجارة أفضل قليلا فى بادئ الأمر إلا أنه انحدر فى أوائل السبعينيات[٢٣] . وقد عارض المحافظون نظام الدراسة من الخارج، على أساس أنها تؤدى لخفض مستوى الخريجين، إلا أن عوض كان ديمقراطيا إلى الحد الذى لا يسمح بإلغاء النظام تماما ؛ فاقترح توسعا موجها فى أعداد المسجلين المنتظمين، بالإضافة إلى إنشاء جامعات ليلية منفصلة فى القاهرة والإسكندرية للعاملين[٢٤] . ومازال نظام الدراسة من

الخارج قائما إلى الآن بسبب ما يرمز إليه من مساواة، إلى جانب ملاءمة تكلفته المنخفضة لواضعي خطط التعليم ورجال السياسة.

وأبدى عوض استهجانه لقصر مدة السنة الدراسية، والتركيز على امتحانات نهاية العام؛ فكان يرى أن السنة الدراسية الفعلية في مصر أقل منها في الولايات المتحدة بشهرين حيث تمتد من أوائل نوفمبر، حتى منتصف مايو في أحسن الأحوال، يتخللها أسبوعان إجازة نصف العام[٢٥] .

كما لاحظ أن الطلاب يمضون شهرين في الاستعداد لامتحان نهاية العام في عشر مواد دراسية، وان مثل هذه الامتحانات تنمي القدرة على الحفظ، بدلا من التفكير النقدي. وأعلن رغبته في التوزيع الامتحانات على مدار العام، وتطوير وسائل اختيار القدرة على التفكير بدلا من الحفظ بل وربما انتهاج نظام الفصل الدراسي الأمريكي [٢٦] . إلا أن نظام الامتحانات العتيد استمر في طريقه. وكانت الخيام ذات الزخارف التي تعقد بها امتحانات نهاية العام في جامعة القاهرة إحدى العلامات المؤكدة على مجيء فصل الربيع مثلها في ذلك مثل إزهار الأشجار اليانعة !. أما في جامعة عين شمس، فكان للامتحانات مظهر معماري تمثل في استخدام قاعات خاصة، لم تكن تستخدم أثناء بقية العام [٢٧] . ويعلق على ذلك أحد أساتذة "فولبرايت" فيقول :

أن امتحانات مايو (نهاية العام) في الإسكندرية غير إنسانية، وفي غير صالح الطلاب، وليس لها علاقة بالتعليم كما أفهمه، وهي تسبب الاضطراب العصبي وما إليه. كما أنها تشبه مسرح العبث كاحدى روايات كافكا، أو الخيال العلمي الذي يحتوي على مثل هذه القوى الغامضة والمجهولة التي تشبه قوى الضبط والربط. إلا أنني تحملت مع بعض تلاميذي – وليس جميعهم – ماراثون تصحيح الدرجات المصري الكبير والعريق، بالرغم من عدم وجود جائزة في نهايته، ثم بقيت بعدها" [٢٨] .

كما أسفرت الحاجة الملحة إلى التفوق عن ظهور سوق سوداء للدروس الخصوصية يعمل بها مدرسون وأساتذة جامعيون، رغم أن القانون يحظر عليهم ذلك من الناحية النظرية – الأمر الذي أضعف تماما من قوة الدفع الناصرية الرامية إلى تحقيق المساواة.. وفي عام ١٩٨٠، أصبح باستطاعة المدرس الخصوصي في التعليم الثانوي أن يحصل على ثمانية جنيهات فيالساعة لقاء درس الرياضيات، وستة جنيهات في درس اللغات، وذلك بينما لم يكن المرتب الشهري لخريج الجامعة يتجاوز ٣٣ جنيها[٢٩] .

المهن المفضلة والاقتصاد :

كان معظم طلاب الجامعات على استعداد تام لتأييد تركيز ناصر على العلم والتكنولوجيا. فمع حلول عام ١٩٥٢ كانت تفضيلات الطلاب المهنية قد تحولت بالفعل في هذا الاتجاه، حيث تأتي كلية الطب في المرتبة الأولى (يواكبها الكليات المماثلة مثل الصيدلية وطب الأسنان) ثم تأتي الهندسة، لتسبق جميعها الحقوق في مقدمة اختيارات الطلاب. وأدى قضاء عبد الناصر على نفوذ الساسة القدامى من رجال القانون، وتأميمه للشركات الكبرى إلى إرساء علامة انحدار مهنة المحاماة التي شهدت تكالبا عليها فترة طويلة. وإذا عدنا للوراء.. إلى العشرينيات، لشهدنا غلبة الأطباء والمهندسين الأجانب في القطاعين الحكومي والخاص وهي تبدأ في الانهيار، والفرص تتزايد أمام المصريين لدخول هذه المجالات. ففي ١٩٢٤ أدى ٤٠٪ من طلاب التعليم الثانوي امتحان نهاية العام في قسم العلوم والرياضيات، وفعل نفس الشيء ٦٥٪ من طلاب الثانوي عام ١٩٣٦، ثم ٧٥ ٪ منهم في ١٩٤٨ [٣٠].

وفيما بعد، ساهم التزام عبد الناصر بسياسة التصنيع في زيادة شعبية كلية الهندسة. ويقدم نظام الالتحاق بالجامعات الذي أوجده مكتب التنسيق بعد الثورة بقليل، مؤشرا جيدا عن وضع الكليات والمهن المناظرة لها (جدول ٢٥).

حيث قام المكتب بتوزيع الطلاب على الكليات والجامعات وفقا لمجاميعهم في امتحان الثانوية العامة ؛ بحيث تكون أولوية الالتحاق بالكليات لأصحاب المجاميع الأعلى.

ويصف لويس عوض، ومعه آخرون – هذا النظام، بأنه مناف للعقل، ويطالبون بإلغاء مكتب التنسيق. فباستثناء طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، كان معظم أولئك الذين يلتحقون بدارسة العلوم الإنسانية من ذوي المجاميع المتوسطة. فوضع نظام التنسيق أعدادا ضخمة من الطلاب ذوي الدرجات المتوسطة في تخصصات ليس لهم أي اهتمام بها، ولا يتمتعون بقدرات خاصة تناسبها. فربما تذهب نسبة ٧٢,٥٪ من مجموع درجات الثانوية العامة بطالب إلى كلية طب القاهرة، في حين قد ترسل به نسبة ٧٢٪ من المجموع إلى هندسة عين شمس، كما قد تهبط به نسبة ٧١٪ فقط إلى كلية الزراعة بجامعة القاهرة [٣١].

والأمر المثير، أنه على مدى عشرين عاما، حظيت الكليات العملية بتفضيل قوى عن كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ حيث يختار معظم الطلاب المتفوقين قسم العلوم و الرياضيات أثناء الدراسة الثانوية، ثم يواصلون دراستهم فى الكليات "العملية" بالجامعة. ولم يكن هناك سوى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وحدها التى تمثل اختيارا جذابا أمام خريجى القسم الأدبى بالمدارس الثانوية إلا أن هذه الكلية مازالت تلى كليات الطب والهندسة والصيدلة من حيث الحد الأدنى لدرجات الالتحاق بها. أما كلية الحقوق التى كانت مثار الفخر يوما ما، فقد قبعت فى قاع القائمة مع التجارة والآداب.

وبالنسبة للقسم العلمى، لم تكن كليات العلوم، والزراعة والطب البيطرى تحصل على صفوة الخريجين ؛ حيث فضل الطلاب كليات الطب البشرى، والصيدلة أو الهندسة، التى توفر فرصا أفضل للعمل الخاص.

وفى عام ١٩٦٥، أوضحت دراسة تابعت مصير ألف و٧٣١ من خريجى كلية العلوم، التطور الفعلى فى مساراتهم المهنية، حيث تبين أن ٢٨٪ منهم عملوا بالتدريس فى إحدى الجامعات المصرية، و٢٤٪ كانوا يعملون بالهيئات الحكومية أو إدارات البحوث التابعة لها، فى حين التحق ٤٨٪ بالتدريس فى المدارس الثانوية [٤٨] . وتميز الربع من الخريجين الذى يعمل بالتدريس فى الجامعة، وأولئك الذين يعملون فى معاهد البحث، بأنهم عادة من القادرين أو ذوى الصلات أما أغلبية الباقين فكان عليهم أن يقبلوا العمل بالتدريس فى المدارس الثانوية، بما ينطوى عليه من مكانة اجتماعية أدنى نسبيا. وتشير المعلومات الشفهية التى تم جمعها من خريجى علوم القاهرة عام ١٩٨٣ إلى أن برامج التصنيع لم تغير جذريا من الأنماط المهنية لخريجى كلية العلوم، على الرغم من زيادة فرص العمل فى القطاعين العام والخاص.

كما يجب أن ندرك أن ترتيب الكليات، جاء مناقضا للمفاهيم الاقتصادية والأداء الاقتصادى فى مصر عبد الناصر. ففى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات –(عصر نهرو، وسوكارنو، وبن بيلا، ونكروما) كانت إمكانيات العالم الثالث تبدو براقة ؛ فصادرات المواد الخام تدر أسعارا طيبة، كما كان من السهل الحصول على البترول بسعر منخفض فى حالة الحاجة

لاستيراده، وكان يمكن استخدام أي من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ضد الآخر، للحصول على المساعدات والأسلحة في بعض الأحيان [٣٣].

ثم أدرك عبد الناصر، تدريجيا، أن المشروعات الخاصة لن تقود مصر إلى عصر التصنيع، فأمم جميع الشركات الكبرى. وكانت مصر قد نهضت من كبوتها في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، وقطعت نصف الطريق إلى عقد النمو الاقتصادي الكبير. واستهدف معدو الخطة الخمسية الأولى تحقيق معدل نمو يتراوح بين ٣-٤٪ سنويا، بما يضاعف الثروة القومية خلال عشرين عاما. ولكن عبد الناصر رأى في ذلك بطئا شديدا، لانه كان يريد مضاعفة معدل النمو في غضون عشر سنوات فقط، فهز خبراء الاقتصاد رءوسهم، غير أنهم عدلوا الخطة بما يتفق مع رؤيته، وبدأ تنفيذها في يوليو ١٩٦٠. بيد أن الخطة افتقرت إلى الواقعية لدرجة استدعت إغفالها قبل أن تبدأ فعليا فقد قرر عبد الناصر، لاعتبارات سياسية في المقام الأول، بناء سد أسوان العالي، وإنشاء مصنع للصلب في حلوان لم يكن ناجحا من الناحية الاقتصادية. كما أغفلت الخطة الاستثمار الزراعي، واستترت الصناعات غير الناجحة خلف جدران التعريفات الجمركية، ثم تعثرت في ظل الإدارة الحكومية. ووضع المستثمرون الأفراد أموالهم في الملكية العقارية. كما أدت زيادة الإنفاق العسكري مع قيام حرب اليمن إلى سحب الأموال بعيدا عن مجال الاستثمارات الإنتاجية.

وجاءت هزيمة ١٩٦٧، بمثابة القشة الأخيرة لتقصم ظهر الاقتصاد الآخذ في الغرق. ثم فرضت على البلاد فترة أليمة من التقشف والركود استمرت حتى عصر "الانفتاح" الساداتي، عندما ساعد تحسن المناخ السائد على بدء حقبة من النمو الاقتصادي في عام ١٩٧٤. وقد واجهت أزمات مماثلة عددا من بلد العالم الثالث بعد ١٩٦٥، مما شكل بعض العزاء للمصريين.

ولعل سياسات التعليم في عهد عبد الناصر ساعدت أيضا على تفاقم الوضع الاقتصادي؛ فقد جعل الجمود البيروقراطي في وزارة التعليم وفي الجامعات، من التغيير الحقيقي أمرا بالغ الصعوبة. وربما كانت اللجنة الوزارية للطاقة البشرية تفكر في النموذج السوفيتي عندما أعدت عام ١٩٦٥ تقريرها الراديكالي حول السياسية التعليمية، وطالبت فيه بتحويل ٧٥٪ من

طلاب التعليم الثانوى والعالى إلى مدارس فنية ومهنية. ولكن الضباط الأحرار لم يكونوا " بلاشفة "، فأهملت الخطة تماما إزاء صيحات الاحتجاج الصاخبة فى جامعة القاهرة، وغيرها [٣٤]..

وبينما كان وزراء المعارف فى العهد السابق مثل طه حسين، وعبد الرازق السنهورى، ولطفى السيد، ومحمد حسين هيكل من الأساتذة المشهورين أو المفكرين البارزين ؛ كان الصاغ كمال الدين حسين رجلا عسكريا، تم اختياره لإجبار الجامعات والمدارس والجهاز الإدارى والتعليمى على *"الوقوف فى الصف"*. وعندما نقله عبد الناصر عام ١٩٦١ ليصبح أحد نواب الرئيس، حل محله مدرسان مغموران تحولا إلى العمل الإدارى، هما : السيد محمد يوسف وزيرا للتربية والتعليم، وعبد العزيز السيد فى وزارة منفصلة للتعليم العالى[وكان يوسف متزوجا من شقيقة قرينة عبد الناصر] كما كان عبد العزيز السيد قد ساعد نصيره كمال الدين حسين أثناء تطهير الجامعة من اليساريين، ثم واصل تقدمه إلى أن تولى منصب مدير جامعة الإسكندرية [٣٥] .

وفى أوائل الستينيات، ألزمت الحكومة نفسها بتعيين خريجى الجامعات والمعاهد العليا الذين لم يحصلوا على عمل، وهى التجربة التى استمرت طويلا ؛ حيث رفض عبد الناصر هجرة المتعلمين باعتبارها تضر بالاقتصاد ؛ ونظرا لقلة فرص العمل بالقطاع الخاص، كان ذلك هو البديل الوحيد لبطالة المتعلمين. وواصل الجهاز الحكومى والمدارس التى تغذيه التوسع المضطرد، مما أسفر عن تبديد قدر أكبر من الموازنة. وأصبح ضمان الوظيفة، فى ذلك مثل دعم أسعار السلع الاستهلاكية، من المقدسات التى لا يمسها الوزراء، وإلا تعرضوا للخطر [٣٦] . وربما أسفرت الهجرة، الدائمة والمؤقتة، فى السبعينيات عن تخفيف الرضع، بيد أنه أصبح على الخريجين الانتظار ثلاث سنوات أو أكثر بعد التخرج للحصول على الوظيفة [٣٧] .

وإذا كان التعليم فى الستينيات يبدو كما لو أنه العلاج الناجع للتنمية، ففى السبعينيات سمعنا عن *"مرض الشهادات"* ، وعن *"الهند، الموطن الأصلى لمحصلى السيارات العامة الذين يحملون البكالوريوس"* [٣٨] وليست هناك علاقة مجردة بين التعليم والتصنيع فبريطانيا بدأت التصنيع قبل حركة نشر التعليم

العام، وألمانيا بدأت التصنيع بعدها، بينما حدث التصنيع فى الولايات المتحدة أثناء هذه الحركة [٣٩] .

أما المسار المصرى، فيشبه إيطاليا فى أول الأمر، حيث واكبت الزيادة فى أعداد المسجلين بالجامعات انتشار الأمية جنبا إلى جنب. وأدت المكانة الاجتماعية التى يتمتع بها التعليم الأكاديمى العام، ووظائف ذوى الياقات البيضاء إلى إضعاف التعليم الفنى والمهنى، كما نجم عن بطء حركة التصنيع أن أصبحت الحكومة صاحب العمل الوحيد الباقى[٤٠] .

فمع أن اللورد كرومر آخر من وقف فى وجه التوسع فى التعليم، وكانت عواقب نجاح سياسته ضارة بمصر ؛ إلا أن التوسع غير المنضبط فى التعليم أضر بها أيضا. فقد وجد رجال السياسة بعد ١٩٢٢ أن إرضاء الطلب على التعليم أسهل من تحويل الاقتصاد تحويلا جذريا بحيث يخلق وظائف نافعة للخريجين. فمن المنظور الفردى، من ذا الذى يمكن أن يعنى بالتصدى لإيمان أى من طه حسين ولويس عوض أن التعليم من الحقوق الأساسية للإنسان، مثل الهواء والماء ؟

السلك الأكاديمى والتعيين فى الوزارة :

رغم جميع مشكلات الجامعة، أوضح مسح أجرى على ٣٤ ألف موظف حكومى فى عام ١٩٧٢ أن "مهنة أستاذ الجامعة "تأتى فى المرتبة الأولى باعتبارها المهنة " ذات الأهمية القصوى فى المجتمع المصرى المعاصر"، تليها مهنة الطبيب والمحافظ، ثم ضابط الجيش والمهندس[٤١] .

ويقارن (جدول ٢٦) بين متوسط أجور أساتذة الجامعات وبين أجور موظفى الحكومة. وكان حتى الحد الأعلى لهذه الدرجات يوفر بالكاد حياة مريحة، فقد استحدثت أجور إضافية "لأصحاب الكادرات الخاصة" مثل أساتذة الجامعة، والعاملين بمراكز البحوث، وضباط الجيش والشرطة، والقضاة، وأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى. بل أنه حتى بدون الأجور الإضافية، ربما يحصل أبناء الكادرات الخاصة على ضعف ما يتقاضاه زملاء الدراسة العاملين فى الوظائف الحكومية العادية. كما كان أساتذة الجامعات يحصلون على أجور إضافية مقابل الإشراف على الرسائل العلمية وتوجيه الطلاب،

والتدريس لوقت إضافى، وتصحيح الامتحانات، ويقومون بتأليف الكتب التى يقررون تدريسها والحصول على حقوق طباعتها، وبيع مذكراتهم للطلاب ؛ والجمع بين وظائفهم الأصلية وبين العمل فى معاهد أخرى، وإعطاء الدروس الخصوصية. فظهر *"الأستاذ التاكسى"* الذى يتولى التدريس فى معهدين أو ثلاثة معا.

وفى السبعينيات، أصبح التدريس فى البلاد العربية الغنية بالبترول يمثل أكثر الفرص تحقيقا للربح على الإطلاق.

وأصبحت الترقيات الجامعية تتم تلقائيا، حتى أن لويس عوض كتب مقالا أسماه : *"الدكتوراه : الجواز المزيف للمرور إلى كرسى الأستاذية"* بينما شكا محمد حسين هيكل، فى الثلاثينيات، من أن وزراء التعليم السابقين سمحوا بترقية صغار الأكاديميين، بصرف النظر عن أبحاثهم العلمية المنشورة، وطالب بتقديم دليل الأبحاث العلمية مع قرار الترقية، ولكن على إبراهيم مدير الجامعة أشار إلى أن الجامعة يجب أن ترقى الأساتذة وإلا خسرتهم، خاصة مع عدم وجود بدلاء لهم من بين المصريين، كما أن تعيين الأساتذة الأجانب يخلق مشكلات أخرى[٤٢].

وظل عدد مناصب كرسى الأستاذية محدودا حتى الستينيات ؛ فكان على الأستاذ المساعد إما الانتظار إلى أن يتوفى أحد الأساتذة، أو يحال إلى التقاعد أو يستقيل. ثم زالت هذه العقبة بإنشاء منصب الأستاذ بدون كرسى[٤٣].

ويلاحظ لويس عوض أنه عند المقارنة بالغرب، تبدو هيئة التدريس فى مصر مكتظة عند القمة بسبب نظام الترقية الآلية، كما أنها مثقلة عند القاع بسبب الإفراط فى الاعتماد على المعيدين ذوى الأجور القليلة[٤٤] ، بينما تعانى المستويات الوسطى من الندرة.

ومثال على ذلك، شهدت السنوات العشر السابقة على ١٩٨٢، ترقية سبعة من المرشحين الثمانية للترقية فى قسم المكتبات، رغم أن اثنين منهما فقط نجحا فى المحاولة الثانية. ولم يقدم المرشح الراسب سوى خمسة أبحاث؛

جدول (٢٦)
الراتب السنوى لأساتذة الجامعات وموظفى الحكومة
في مصر بالجنيه المصرى

١٩٦٤	الدرجة الوظيفية الحكومية	١٩٦٤	١٩٥٠	المنصب الجامعي
١٨٠٠- ٢٠٠٠	الممتازة	٩٦٠ - ١٥٠٠	٤٨٠ - ١٥٠٠	أستاذ
١٤٠٠-١٨٠٠	وكيل وزارة	—	—	—
١٢٠٠-١٥٠٠	الدرجة الأولى	—	—	—
٨٧٦-١٤٤٠	الدرجة الثانية	—	—	—
٨٧٦-١٢٠٠	الدرجة الثالثة	—	—	—
٥٤٠-٩٦٠	الدرجة الرابعة	٧٨٠-١٠٨٠	٦٦٠-٨٤٠	أستاذ مساعد
٤٢٠-٧٨٠	الدرجة الخامسة	٤٨٠-٧٨٠	٣٦٠-٦٦٠	مدرس
٣٣٠-٦٠٠	الدرجة السادسة	—	—	—
٢٤٠-٤٨٠	الدرجة السابعة	—	—	—
١٨٠-٣٦٠	الدرجة الثانية	١٨٠-٤٨٠	١٨٠-٣٦٠	معيد
١٤٤-٣٠٠	الدرجة التاسعة	—	—	—
١٠٨-٢٢٩	الدرجة العاشرة	—	—	—
٨٤-١٨٠	الحادية عشرة	—	—	—
٦٠-٨٤	الثانية عشرة	—	—	—

المصادر : عبد الفضيل، الاقتصاد السياسى صـ٥٠
و Qubain, Education, صـ ٢١٢
ولائحة جامعة فؤاد الأول ١٩٥٠ صـ ٣٣.

ثلاثة منها كانت منقولة حرفيا من رسالتيه للماجستير والدكتوراه، والرابع مجرد ملخص للمذاكرة أعده لطلابه[٤٥] .

ثم تحسنت فرص الترقى إلى الوزارة فى ظل عبد الناصر (ومع ذلك، لم ينجح فى دخول البرلمان سوي قلة فقط من الأساتذة، سواء فى عصر عبد الناصر أو العهد السابق عليه[٤٦] ، وكان ضابط الجيش قد أزاح جانبا المحامى / السياسى من منصب الوزير ليحل محله، وإذا لم يتوافر ضابط ؛ يرشح للمنصب خبير فني، وبالطبع لا يكون ذلك الخبير سوى أستاذ جامعى.

واتسمت وزارات عبد الناصر بملمحين بارزين هما: ارتفاع المستوى

التعليمى للوزراء، بالإضافة إلى وجود عدد من الأكاديميين بينهم. ووفقا لما ذكر محمد حسنين هيكل كان الحاصلون على الدكتوراه يتطلعون إلى المركز السياسى، مثلما أراد الدكتوراه أصحاب المراكز السياسية (٤٧). ويلفت الانتباه أن ٤٧٪ من وزراء عبد الناصر كانوا يحملون لقب دكتور (سواء الدكتوراه فى الطب أو دكتوراه الفلسفة)، و٢٢٪ من حملة الماجستير. وسجلت وزارة محمد نجيب فى ديسمبر ١٩٥٢ رقما قياسيا، حيث ٧١٪ من أعضائها حاصلين على الدكتوراه، ربما لإضفاء الإحساس بالشرعية بعدما أطيح جانبا بالساسة القدامى والأحزاب السابقة. ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٣٠٪ فى سبتمبر ١٩٥٤ (شهر حركة تطهير الجامعة) مع زيادة نسبة الضباط داخل الوزارة. ثم انخفضت النسبة المئوية للوزراء حاملى الدكتوراه إلى ٣١٪ بعد حرب يونيو ١٩٦٧، إلا أن الاضطرابات الطلابية فى أوائل ١٩٦٨ أعادت أساتذة الجامعة إلى الوزارة، فأصبح ٥٢٪ من أعضاء الوزارة التالية من أصحاب الدكتوراه.

ومن بين وزراء عبد الناصر، بدأ ٢٣٪ حياتهم العملية فى المناصب الأكاديمية، ولا يفوقهم سوى نسبة العسكريين منهم وتبلغ ٤٣٪، أما المهندسون، فترتيبهم الثالث بنسبة ١٥٪ يليهم الحقوقيون بنسبة ١٣٪ ثم العاملون بالجهاز الحكومى ١٢٪.

وفى وزارات السادات احتفظ الأكاديميون بمكانتهم، كما استردوا وزارة التربية والتعليم التى خسروها فى عهد عبد الناصر، بينما انخفض تمثيل العسكريين. وقد انتقل ما يربو على نصف هؤلاء الأساتذة من الجامعة إلى الوزارة مباشرة، أما النصف الباقى فجاء عبر المناصب البيروقراطية. وبعد ترك الوزارة، عاد إلى الجامعة ثلث الوزراء الذين جاءوا من السلك الجامعى (٤٨).

وكما واجهت النظم الشيوعية مشكلة توفير الكوادر من بين *"الحمر"* و*"أصحاب الخبرة"* فى نفس الوقت ؛ فإن مشكلة عبد الناصر كانت فى كيفية الجمع بين الولاء للنظام العسكرى وبين الخبرة الفنية فى المجالات غير العسكرية ؛ فوجد أحد حلول هذه المشكلة فى الضباط / التكنوقراط (١٣٪ من وزرائه) الذين أضافوا درجات علمية عليا إلى مؤهلاتهم العسكرية (٤٩).

ولم تكن التخصصات الدراسية لوزراء عبد الناصر مفاجئة، فالقلة من الوزراء بعد منتصف الخمسينيات ممن درسوا القانون، كما انكمش عدد المتخصصين فى العلوم الإنسانية ثم تلاشى تماما، فلم يعد هناك أمثال طه حسين. وفضلا عن الضباط، أصبح لدى عبد الناصر ميل نحو المهندسين، والزراعيين، وعلماء الاجتماع والاقتصاد [٥٠]. وسوف يتضح السبب فى ذلك، بعد إلقاء نظرة على رؤية عبد الناصر للتكنولوجيا فى الفصل التالى.

الـــهـــوامـــش

١- *التعليم العالى فى ١٢ عاما* (القاهرة ١٩٦٤) صـ ٨.

٢-

- Waardenburg, 1 : 240. and Shafshak, "*University*", p.103.

٣-

- Waterbury, *Egypt*, pp. 235 - 36.

٤-

- Marzio Barbagli, trans., Robert H. Ross, *Educating For Unemployment : Politics, Labor Markets, and the School System - Italy, 1859 - 1973* (New York, 1982) p. 332.

٥- تقويم جامعة *القاهرة ١٩٧٩*، صـ ٥٨ . و: التقرير السنوى ١٩٥٧ - ١٩٥٨ صـ ١٣٧. والإيجيشيان ميل ١٨ سبتمبر ١٩٨٢، صـ ٣ .

٦-

- Ismail El - Kabbani, *A hundred years of Education in Egypt* (Cairo, 1948) P. 22.

٧- عبدالمنعم الدسوقى *الجامعة المصرية*" صـ ٥٩ .

٨-

- Waardenburg 2 : 92.

٩- عبدالمنعم الدسوقى "الجامعة المصرية" صـ ٥٩ .

١٠-

- Waardenburg 2 : 81.

١١- ورد فى أحمد عبدالله : "الطلبة والسياسة" صـ ٤٧.

١٢- لويس عوض : "الجامعة والمجتمع الجديد" صـ ١٢١. وهو يصور نظام الدراسة من الخارج.

١٣- المرجع السابق ص ص ٣١ ، ٣٢. ولكن "كير" يقول فى كتابة : "*Egypt*, p. 186" ان نسبة طلاب الجامعة إلى السكان فى مصر ضعف نسبتهم إلى السكان فى انجلترا.

١٤- لويس عض : *الجامعة والمجتمع الجديد*" صص ٧٢ ، ٧٣.

١٥- مجلة الطليعة ٤ ، جزء ١٠ (أكتوبر ١٩٦٨) : صـ ٢٢ .

١٦-

- Shafshak, "*Universities*," pp. 136 - 137.

١٧-

- MOOre, *Images*, p. 112.

١٨-

- James L. Barth, March 17, 1982, Unpublished report, *Council for the International Exchange of Scholars.*

١٩- لويس عوض ، *الجامعة والمجتمع الجديد* " صص ١٧ ، ١٨ ، ٦٣ ، ٦٤ .

٢٠- المرجع السابق ص ص ٨٣ – ٩٦ .

٢١- المرجع السابق ص ١١٤ .

٢٢- المرجع السابق صـ ١٢٤ .

٢٣-

- Moore, *Images*, pp. 45 - 47 .

٢٤- لويس عوض ، *الجامعة والمجتمع الجديد* " ص ص ١٢٧ – ١٣٠ . أنظر أيضا :

- Qubain, *Education*, pp. 149 - 150.

٢٥- لويس عوض ، *الجامعة والمجتمع الجديد* " ص ص ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٢.

٢٦- المرجع السابق ص ص ١٣٦ – ١٣٨ .

٢٧-

- Azmy "*University tradition*," p. 254.

٢٨- مرجع سابق :

- James L. Barth, *March 17*, 1982.

٢٩-

Waterbury, *Egypt*, p 236.

٣٠-

- Yusef Salah El - Din Kotb, *Science and Science Education in Egyptian Society* (Teachers - College, Colombia University, Contributions to Education, No. 967, New York, 1951), p. 122.

٣١- لويس عوض ، *الجامعة والمجتمع الجديد* " صـ ٤٣.

٣٢-

- Shafshak, "*University*," p. 316.

٣٣- حول الأداء الاقتصادى لمصر فى ظل عبدالناصر ، أنظر :

- Waterbury, *Egypt*; Meed, *Growth* ;Mabro, *Egyptian Economy*.

و :

Robert Mabro and Patrick O 'Brien, "*Structural Changes in the Egyptian Economy, 1937 -,1965,*" in M.A. Cook, ed., *Studies in the Economic History of the Middle East Form the Rise of Islam to the Present Day* (Landon, 1970), 412 - 27.

٣٤-

- Nojjar, *Review of Politics*, pp . 67 - 69.

٣٥-

٣٥- معلومات عن سيرته الشخصية من زعلوك – مقابلة ٩ يناير ١٩٨٣ و :

- Moore, *Images*, pp. 66 - 70.

٣٦-

- Abdel Fadel, *Political Economy*, p. 9, and Barikas C. Sandal et al., *University Education and the Labour Market in the Arab Republic of Egypt* (Oxford, 1982) p. 63.

- وهو يرجع هذه السياسة إلى ١٩٥١، بينما ترجع إلى ١٩٦٤ فى : Waterbury, - Egypt, p 234.

- ويقول : Mabro, *Economy*, p. 157. - انها ١٩٦٢ .

٣٧-

- Sanyal, *Universtity Education*, p. 9.

٣٨-

- Ronald Dore, *The Diploma disease : Education, Qualification, and Development* (Barkeley, California, 1976).

- وانظر أيضا :

Theodore Hanf, et, "*Education : An Obstacle to Development?,*" *Comparative Education Review19*(1975) : 68 - 87.

٣٩-

- Konard H. Jarausch, ed., The transformation of Higher Learning 1860 - 1930 : Expansion, Diversification, Social Opening, and Professionalization in England, Germeny Russia, and the United states(Chicago, 1983), p. 10.

٤٠-

- Borbagli, *Educating*.

٤١-

- Waterbury, *Egypt*, p. 244.

٤٢- هيكل : "*مذكرات* ..." الجزء الثانى ١٩٢٩.

٤٣- *التعليم العالى فى ١٢ عاما* . صـ ١٨ .

٤٤- لويس عوض، *الجامعة والمجتمع* ..." ص ص ١٠٤ - ١٠٧ - ، ١١ - ٢٠.

٤٥- سعد هجرس، مقابلة ٢٥ فبراير ١٩٨٣.

٤٦-

- Leonard Binder, in *Lapalombara and Weiner*, pp. 234 - 36.

٤٧-

- Dekmejian, *Egypt*, p. 186.

- وبالنسبة للأرقام فى هذه الفقرة انظر الصفحات ١٨٤ - ١٨٦ ، ٢٠٣.

٤٨- المرجع السابق صفحات ١٩٣ ، ٢٠٠ - ٢٠٣ ، ٢٠٥ - ٢٠٦ . وعن الوزارات في ظل السادات انظر:

- Mark Cooper, "*The Demilitarization of the Egyptian Cabinet,* "IJMES 14 (1982) : 203 - 205; and Sharough Akhavi, "*Egypt : Diffused Elite in a Bureaucratic Society,*" in I William Zartman, ed., *Political Elites in Arab North Africa : Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, and Egypt* (New York, 1982), pp 223 - 65.

٤٩-

- Dekmejian, *Egypt*, p. 181.

٥٠- المرجع السابق صـ ١٨٠ - ١٨٤ .

[١١]
تعبئة الجامعة ؟

حاول عبد الناصر تعبئة جامعة القاهرة، ومعها بقية النظام التعليمى فى البلاد بطريقتين فهو أولا : كان يريد من الجامعة أن تقوم بتدريب الكوادر التى يحتاجها مجتمع التكنولوجيا الحديث، وثانيا : حاول أن يدفع الجامعة إلى نشر دعوته للاشتراكية العربية والمبادئ الاشتراكية والدعاية لها. إلا أن نجاحه كان محدودا على الصعيدين. ولم يكن عبد الناصر يولى الجامعات اهتمامه إلا على نحو متقطع، كما أن أسلوبه فى الحكم حد من فعالية نوابه، بينما اصطدم بمقاومة من جمهور جامعى مختلف، ذى عقلية واهتمامات مستقلة.

التعليم الفنى، أم الحر ؟

كان ناصر، وكمال الدين حسين، وغيرهما من الضباط الأحرار رجالا عسكريين عمليين، معظمهم ينتمى لأسر الطبقة المتوسطة الدنيا.
وقد اعتبروا التعليم الحر نوعا من أنواع من ترف الطبقة العليا، لا يلائم العهد الجديد. كما رأوا أن ضباط الجيش التقدميين والخبراء الفنيين هم الذين سيقودون مصر لتصبح أرض الصناعة الموعودة، وليس دارسو العلوم الإنسانية أو المحامين السياسيين. وكان رجال من نوعية مختلفة (مثل محمد على، واللورد كرومر، ودوجلاس دنلوب وإسماعيل صدقى، والسعديين فى الأربعينيات) قد شجعوا أيضا التعليم الفنى. أما فى عهد عبد الناصر، فيتسابق خبراء التنمية السوفيت والأمريكيين على بيع تصوراتهم حول اليوتوبيا التكنولوجية لمصر.

وفى المعسكر الآخر، دافع أنصار العلوم الإنسانية مثل طه حسين ولويس عوض عن التعليم الحر ومبدأ *"العلم للعلم"* ، الذى ولدت به الجامعة المصرية. ولم يكن طه وعوض يؤمنان بأن علم التربية وسوسيولوجيا التعليم يستحقان اهتماما أكاديميا كبيرا. كما أنهما ربطا هذين الفرعين من فروع الدراسة بكرومر ودنلوب، ومدرسة المعلمين العليا (والمعهد العالى للتربية الذى حل محلها) وكذلك دار العلوم. والقى عوض مسئولية القضاء على

مفهوم الأدب الحر في مصر بعد الحرب العالمية الثانية على نظريات التربية الأمريكية وعلم النفس التطبيقي. واتهم القائمين على التعليم بأنهم يغرسون "العلم" فقط في الأذهان وليس "التفكير النقدي" أو "الثقافة العامة" (١) .

أما أولئك الذين يؤكدون على أهمية التعليم الفني، فقد ادعوا أن شريحة أكبر من السكان سوف تستفيد في حالة زيادة الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي، وخفضه بالنسبة للتعليم العالي. في حين أراد عوض في كتابه عن الجامعات، زيادة نسبة الإنفاق على التعليم دون أن يطرح مسألة الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي في مواجهة الإنفاق على التعليم الجامعي.

ورغم الارتفاع السريع في عدد طلاب الجامعات في الخمسينيات، شهدت مخصصات الجامعة تخفيضا فعليا من أربعة ملايين جنيه مصري عام ٥١-١٩٥٢ إلى ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف في العام الذي تلاه، واستقرت عند هذا الحد لمدة ثلاثة أعوام، بينما ركزت الحكومة اهتمامها على التعليم الابتدائي والفني (٢) .

وفيما يتعلق بالقضية الخالدة التي تطرح التعليم الأكاديمي مقابل التعليم الفني / المهني على كل المستويات، ذكر عوض أن الحكومات "غير الدستورية" (يعني غير الوفدية)كانت تركز على التعليم الفني والمعاهد العليا، بينما فضلت الحكومات " الدستورية " التعليم الأكاديمي والجامعات (جدول ٢٧). وعلى سبيل المثال كان الإنفاق على المعاهد العليا مساويا للإنفاق على الجامعات سنة ٤٧-١٩٤٨ في ظل وزارة النقراشي الائتلافية المناهضة للوفد، بينما كان نصيب الجامعات هو الأكبر في ظل حكم الوفد من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤، ومن ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢. ولم تكن زيادة النسبة المئوية للإنفاق على الجامعات فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤ (وهي حقبة يفترض أن عوضا - لو كانت لديه الحرية - لقال عنها "غير دستورية") سوى استثناء واضحا، يرجع إلى أن المعاهد العليا السابقة أصبحت جزءا من جامعة عين شمس.

ومع ذلك، تبدو الأرقام التي أوردها عوض مؤيدة لرأيه بالنسبة لمستوى التعليم الثانوي فيما يتعلق بحكومة الوفد بين ١٩٥٠ و١٩٥٢ فقط ؛ ففي الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤، عندما كان الوفد في الحكم، تلقت مدارس

التعليم الأكاديمى نصيبيا من الموازنـة أقل من المدارس الفنيـة بالمقارنـة بمـا تلقته فى ظل الوزارات " غير الدستورية " التالية.

كما تعكس زيادة الإنفاق على المدارس الأكاديميـة فيمـا بيـن ١٩٥٢ و١٩٥٤ تحول المدارس الفنية إلى مدارس أكاديمية – وهى عمليـة بدأت مـع آخر حكومة وفدية – بأكثر مما تعكس التزاما مـن الحكومـة الثوريـة التـى لـم تكن قد تأكد اتجاهها بعد. ثم تساءل عوض بعد ذلك عن مدى صحة ما يشـاع عن أن النظام القديم كان يركـز علـى "العلـوم الإنسـانية" علـى حسـاب المـواد العلمية، وأن النظام الجديد يفعل العكس. وقام بتجميع الإحصائيات(جدول ٢٨) التى تثبت أن الحكم الجديد فضل بالفعل العلم والتكنولوجيا، ولكن النظام القديم حافظ فعليا على التوازن بين "الثقافتين" حتى إنشاء جامعة إبراهيـم باشـا فمـال التوازن ناحية العلوم الإنسانية [٢] .

جدول (٢٧)

النسبة المئوية لميزانية التعليم العالى فى مصر إلى المعاهد الفنية والأكاديمية

العام الدراسى	التعليم العالى		التعليم الثانوى	
	الجامعات	المعاهد العليا	المدارس الثانوية الأكاديمية	المدارس الثانوية الفنية
٤٢-١٩٤٣ (و)	٦٨	٣٢	٥٧	٤٣
٤٣-١٩٤٤ (و)	٦٧	٣٣	٥٧	٤٣
٤٤-١٩٤٥	٥٥	٤٥	٦٠	٤٠
٤٥-١٩٤٦	٥٧	٤٣	٦٣	٣٧
٤٦-١٩٤٧	٥٢	٤٨	٦٤	٣٦
٤٧-١٩٤٨	٥٠	٥٠	٦٣	٣٧
٤٨-١٩٤٩	٥٤	٤٦	٦٣	٣٧
٤٩-١٩٥٠	٨٠	٢٠	٥٧	٤٣
٥٠-١٩٥١ (و)	٩٠	١٠	٦٢	٣٨
٥١-١٩٥٢ (و)	٨٦	١٤	٧٢	٢٨
٥٢-١٩٥٣	٧٩	٢١	٨٣	١٧
٥٣-١٩٥٤	٧٧	٢٣	٨٤	١٦
٥٤-١٩٥٥	٧٦	٢٤	٨٦	١٤

-(و) تشير إلى سنوات حكم الوفد.

- المصدر : عوض، الجامعة والمجتمع الجديد ص ١٩، ٢٠، ٦٣، ٦٤

جدول (٢٨)
عدد المقيدين فى كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية مقابل المقيدين بالكليات العلمية فى الجامعات المصرية

العام الدراسى	كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية	الكليات العلمية
٢٥-١٩٢٦	١٨١٠	١٥٥٨
٣٠-١٩٣١	٢٠٦٦	٢١٨١
٣٥-١٩٣٦	٤٠٤١	٣٤٧٤
٤٠-١٩٤١	٤٥٤٤	٣٩٦٣
٤٥-١٩٤٦	٦٧٤٤	٧٦٨٣
٥٠-١٩٥١	١٦٤٩٢	١٣٩١٠
٥١-١٩٥٢	١٩٦٧١	١٥١٧٤
٥٥-١٩٥٦	٤٢٢٧٩ (من بينهم ١١١١٩ طالبا من الخارج)	٢٠٥٠٠
٦٠-١٩٦١	٥١٣٤٠ (منهم ١٩٣١٨ طالبا من الخارج)	٣٣٨٨٥

المصدر : عوض، الجامعة والمجتمع صـ ٥٧، ٦٠

ولم تكن أعداد المقيدين بالجامعة بعد ١٩٥٢ (حيث تميل الكفة لصالح العلوم الإنسانية) هى التى وجد عوض فيها دليله على تركيز النظام الجديد على العلم والتكنولوجيا، ولكنه وجد الدليل فى حجم المال المستثمر فى هذه الأفرع وعدد الأساتذة المتخصصين فيها. ففى ٦١-١٩٦٢ كان ٧٥٪ من بين الطلاب المصريين الذين يواصلون دراساتهم العليا بالخارج وعددهم خمسة آلاف و٦٧٠ طالبا يدرسون موادا علمية.

كما كانت وظائف التدريس بجامعة القاهرة فى عام ٥٨ - ١٩٥٩ غير متوازنة بنفس القدر ؛ حيث ضمت الكليات العلمية ٧٧٪ من أساتذة الجامعة، مقارنة بنسبة ٢٣٪ منهم فى كليات العلوم الإنسانية. ولما كانت تلك الأخيرة تضم ٦٠٪ من الطلاب المقيدين و٢٣٪ فقط من الأساتذة فقد أصبحت نسبة أعضاء هيئة التدريس بها إلى الطلاب، نسبة ضئيلة لاتتجاوز ١ : ٧٥ (بحساب المعيدين ضمن أعضاء هيئة التدريس) مقارنة بنسبة ١ : ١٠ فى الكليات العلمية. ومنذ عام ١٩٣٩ لم يكن قد سافر من طلاب آداب القاهرة فى بعثات دراسية إلى الخارج سوى بضع وثلاثين طالبا، بمتوسط ١,٥٪ سنويا.

وحتى هذا العدد القليل من الطلاب لم يعد جميعه من الخارج. ومن ناحية أخرى، لم تمنح الجامعة نفسها سوى عدد محدود من درجات الدكتوراه في الآداب. وفي نفس الوقت أرتفع عدد المقيدين بكلية الآداب إلى سبعة أمثاله تقريبا. كما تدهورت نسبة الأساتذة إلى طلاب الآداب، من المستوى الممتاز الذي سجلته عام ١٩٣٠ وهو ١:٧ لتصل إلى ١:١٦ في عام ١٩٥٠ ثم ١:١٠٧ في عام ٦١ - ١٩٦٢ (مالم نضف عدد المعيدين حتى تصل النسبة إلى ١:٥٧).

وتساءل عوض – في قلق – عما سيؤول إليه حال قسم مثل قسم التاريخ الذي بلغ عدد طلابه ألفا وسبعمائة طالب في عام ٦٢ - ١٩٦٣ ولكن لم يكن به مدرس واحد ولا معيد، كما لم يرسل بعثة دراسية واحدة إلى الخارج. ولم يعد من السهل تدبير المحاضرين اللازمين للتدريس إلا عن طريق الأساتذة المتعاقدين أو اللجوء إلى أساتذة من أقسام قريبة الصلة بالتاريخ لسد هذا النقص [٤].

واتهم عوض الحكومة بأنها حولت الجامعات إلى مجرد معاهد فنية، لعدم اهتمامها بالمعرفة النظرية لذاتها[٥]. وكان العكس صحيحا أيضا، للأسف ؛ فبدلا من أن تركز المعاهد الفنية على تخريج فنيين أكفاء، تطلعت إلى التحول إلى كليات جامعية بإدخال منهج نظري ضمن مناهجها الدراسية. **فأصبحت مصر لا تخرج عددا كبيرا من المتخصصين سواء في المواد الإنسانية والعلوم الاجتماعية، أو العلوم الطبيعية، كما لم تكن تقدم الكثير من الفنيين الأكفاء أيضا.**

ضعف مركزية جامعة القاهرة :

بعد عام ١٩٥٠، تسببت معاهد التعليم العالي ومراكز البحث في أضعاف السيطرة المركزية لجامعة القاهرة على التعليم في مصر. وكانت الجامعة تفخر بأنها أمدت هذه المعاهد والمراكز بالأساتذة من خريجيها، إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون منافسة هذه المراكز الجديدة لها، خاصة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس والموارد المخصصة لكل منها.

وأضعفت مراكز البحوث أيضا من السيطرة المركزية للجامعة على حقل الأبحاث [٦]. وتحطمت في مصر، كما في الغرب، الفكرة المثالية

الألمانية القديمة حول وحدة التعليم والبحث ؛ مع انتقال الأبحاث من الجامعة إلى المعاهد المتخصصة. وكان "نهرو" قد وصف مثل هذه المعاهد بأنها معابد الهند الحديثة، وقدمت معاهد الصفوة في الهند إسهامات هامة في تربية النباتات، والإليكترونيات، والطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء [٧].

وشارك عبد الناصر أصدقاءه الهنود إيمانهم بالعلم الحديث، فأنشأ "المجلس القومي للعلوم" بغرض إعداد سياسة علمية لخطته الخمسية، والتزم بتخصيص ١٪ من الناتج القومي الإجمالي للأبحاث العلمية [٨]. وقام أيضا بتوسيع نطاق النشاط البحثي في الوزارات، وبوجه خاص وزارتي الصحة والزراعة. وأنشئت "هيئة الطاقة الذرية" سنة ١٩٥٥، بينما كان "مركز بحوث الصحراء" قد ظهر إلى حيز الوجود قبيل الثورة بقليل.

وفي عام ١٩٥٥ بدأت أعمال البناء في الجيزة لإقامة مركز العلوم في مصر (المركز القومي للبحوث). وكان على مشرفة قد طالب بإنشاء مثل هذا المعهد، مشيرا إلى المبالغ التي تنفقها الشركات الخاصة، الأوربية والأمريكية، على البحوث العلمية [٩]. وترجع خطة إنشاء المركز القومي للبحوث – على الورق – إلى عام ١٩٣٩، عندما أصدرت الحكومة – تحت ضغط الاتحاد المصري للصناعات – قرارا بإنشاء "مجلس فؤاد الأول للأبحاث". ثم أخر قيام الحرب العالمية الثانية تعيين مدير المجلس والعاملين به حتى عام ١٩٤٧، وبعد عدة سنوات بدأ إجراء بعض الأبحاث على نطاق ضيق.

وفي ١٩٥٦، ترك الكيميائي أحمد رياض تركي عمادة كلية العلوم بجامعة القاهرة ليرأس المجلس، الذي اتسع نطاقه إلى حد كبير وأصبح اسمه "المركز القومي للبحوث". وكان تركي حاصلا على الدكتوراه من جامعة ميونيخ، مما دفعه لطلب المعونة الألمانية للمركز الذي اشتمل على أقسام للكيمياء، والفيزياء، والطب، والزراعة. ومن داخل المركز القومي للبحوث، ضم المركز القومي للمعلومات مكتبة توفر خدمة الاطلاع على المراجع. ومع أوائل الثمانينات أصبح المركز يصدر ثماني عشرة صحيفة [١٠]. كما ضم قسم النبات وحده ٢٠ أستاذا مساعدا، و٧٠ مدرسا يعملون في الأبحاث بنظام الوقت الكامل، وتؤكد بيانات القسم أنه أنتج ما يزيد عن ٤٠٠ مطبوعة خلال أربع سنوات.

أما "المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية"، الذى أنشئ عام ١٩٥٥ باسم "المعهد القومى للبحوث الجنائية"، وكذلك "مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية" فكان لهما وظائف متشابهة فى العلوم الاجتماعية.

وبينما خسرت جامعة القاهرة تركى العميد القدير لكلية العلوم، فاز به "المركز القومي للبحوث"، كما وجد شباب الحاصلين على الدكتوراه فرصتهم للترقية في هذه المعاهد، بعد أن كانت فرص الترقى فى الوظائف الجامعية مسدودة أمامهم.

وفى مصر، كما فى الهند، سحبت المعاهد البحثية معظم العلماء الأكفاء من الجامعة، فأرهقت كاهل من تبقى منهم بأعباء التدريس الثقيلة مع عدم كفاية الدعم البحثي. ولعل من أفضل أنواع تنظيم الوقت ذلك الذى اتبعه أستاذ الفيزياء محمد النادى، حيث قسم وقته بين هيئة الطاقة الذرية وبين الجامعة، فاستطاع طلابه الاستفادة من صلاته بالهيئة. وفى أغلب الأحوال، كانت الاتصالات بين معهد الأبحاث والجامعة ضعيفة، فلجأ أساتذة المعاهد إلى الاستئناس بآراء بعضهم البعض، وتجاهلوا الأبحاث التى أعدت فى الجامعات [١١].

ويعتبر انفصال مرصد حلوان (ومرصد القطامية الجديد) عن جامعة القاهرة، مثلا صارخا يوضح كيف يمكن للمعاهد البحثية أن تضر بأقسام العلوم فى الجامعة. فبعد إعادة التنظيم، اصبح قسم الفلك فى كلية العلوم يضم محاضرا واحدا بالتحديد، واثنين من المعيدين، وثلاث مزوات وسدسيتين *، ورفا واحدا للكتب يستخدم كمكتبة للقسم [١٢]. ويتحسر أحد أساتذة الفلك بجامعة القاهرة، قائلا *"لقد خسرنا التليسكوب الخاص بنا، وأصبح علينا الآن أن نتسول استخدامه لبعض الوقت من أجل أبحاثنا، وعادة ما لانتمكن من ذلك"*.

وبحلول عام ١٩٨٣، تحسنت أحوال قسم الفلك والأرصاد الجوية، ولكن لم يكن به مخصصات تكفى سوى الحصول على دورية أجنبية واحدة

* المزوة آلة لقياس الزوايا يستخدمها المساحون، والسدسية آلة لقياس ارتفاع الأجرام السماوية من سفينة أو طائرة متحركة – (المترجم)

فى الأرصاد، وواحدة فى الفلك تصلان إلى القسم دائما بعد عام من صدورهما.

ولم يسفر تخريب قسم جامعي – على نحو بالغ لا يمكن إنكاره – عن ظهور معهد أبحاث من الطبقة الأولى ؛ ففى عام ١٩٨٣ كان كل من مرصدى "حلوان" و"القطامية" يتعثران بفعل مشكلات التمويل و التجهيزات بالإضافة إلى المشكلات التنظيمية، الأمر الذى أعاق عملهما.

ولكن، رغم تراجع الريادة البحثية لجامعة القاهرة فى بعض المجالات، إلا أنها ظلت الجامعة الرئيسية فى مصر ؛ فقد خصص المؤتمر الوطنى للقوى التقدمية الذى عقد فى ١٩٦٢، ٧٧ مقعدا لأساتذة جامعة القاهرة، مقارنة بثمانية عشر مقعدا فقط خصصت لأساتذة جامعة عين شمس، ١٧مقعدا لأساتذة الإسكندرية، و٦ لأساتذة جامعة أسيوط و٢٢مقعدا لكافة المعاهد العليا. كما ضمت وزارات عهد عبد الناصر ٧٨ وزيرا من خريجى جامعة القاهرة، مقارنة بثمانية وثلاثين وزيرا من الكلية الحربية و٢٩ من كلية أركان الحرب، واثنين فقط من خريجى الأزهر. وضمت الوزارات واحدا فقط من خريجى جامعة عين شمس، وكانت وقتها حديثة الإنشاء. والغريب أن تلك الوزارات لم تضم سوى وزير واحد فقط من خريجى جامعة الإسكندرية [١٣] .

العلوم الأساسية، أم العلوم التطبيقية ؟:

تركت سياسة تفضيل العلم والتكنولوجيا على الفنون العقلية باب التساؤل مفتوحا حول ما إذا كان من الأفضل التركيز على العلوم التطبيقية أم العلوم الأساسية. وكان تركيز كرومر على تخريج الفنيين فقط، قد ساعد على دفع رجال مثل لطفى وطه نحو تفضيل "العلم لذاته" فى المقام الأول. ورغم أن فكرة "العلم للعلم" تتلاءم مع الأفكار المحافظة للطبقة العليا كما فى حالة لطفى السيد، فقد استطاعت أيضا أن توافق هوى ذوى الاتجاهات الشعبية، والأصول الأكثر تواضعا مثلما حدث مع طه حسين. وفى الثلاثينيات والأربعينيات جاءت الدعوة المعارضة لفكرة "العلم من أجل العلم" من ملاك الأراضى وأصحاب الصناعات الذين كانوا يفضلون الأبحاث التطبيقية لتطوير مشروعاتهم.

وفى الثلاثينيات كتب العميد "بانجهام" مقدمة تقرير حول كلية العلوم بعنوان : "العلوم الخالصة والعلوم التطبيقية"، أقر فيها الانتقادات التى تلمح إلى أن العلم فى مصر أصبح نظريا إلى حد كبير، وانه يتجاهل القضايا العملية للتنمية الصناعية. ولكن الجانب المقابل – المتمثل فى الخطر الأمريكى – كان يثير قلقة بصورة أكبر، فهو يقول، : *"إن بعض جامعات العالم الجديد ضحت" بالثقافة العامة "فى سبيل التخصص والمنفعة، فلم يحقق التعليم الجامعى أهداف أى من التعليم النظرى أو المهنى. وكانت التخصصات المهنية شديدة التنوع إلى الحد الذى لا تستطيع الجامعة معه توفير تدريب على ذو قيمة تذكر"*. وذكر بنجهام أن كليته *"تتولى تدريس العلوم التطبيقية فى مستواها الأكثر عمومية"* وأن الباقى يتعين أن يترك للتعليم المهنى فيما بعد المرحلة الجامعية [١٤] .

وبعد ذلك، أقر العميد على مشرفة رأى سلفه الإنجليزى. فاعلن أن البحث هو المهمة الأولى لأستاذ الجامعة، بينما يأتى التدريس والمسائل الإدارية فى المرتبة الثانية[١٥] . كما أكد على استحالة فصل البحث فى العلوم الأساسية عنه فى العلوم التطبيقية، وأن البحث التطبيقى لا يزدهر فى غياب نظيره النظرى.

وعارض عبد الناصر مبدأ أن يكون العلم لذاته وأرجعه إلى افتقار النظام القديم إلى المسئولية الاجتماعية والسياسية. وأسفرت سيطرة عبد الناصر على السلطة عن إضعاف أثر جماعات المصالح التى وقفت وراء العلم فى ظل النظام القديم ؛ مثل ملاك الأراضى الذين انشأوا الجمعية الزراعية وضغطوا لإنشاء وزارة للزراعة، ورجال الصناعة الذين ضغطوا لإنشاء مجلس فؤاد الأول للأبحاث، فضلا عن العلماء المستقلين بالجامعات [١٦] ؛ فقد سقطت عملية صنع القرار الآن فى أيدى ضباط الجيش وخبراء السياسة المزعومين.

وكان الضباط الأحرار – مثلما كان محمد على من قبلهم – عسكريين عمليين لا يلتفتون إلى التنظير المجرد. وكان يحلو لكمال الدين حسين أن يشير دائما إلى دراسة أعدت بجامعة القاهرة حول *"أمعاء الصرصور"* باعتبارها نوعا من الأبحاث لا تستطيع مصر أن تتحمله[١٧] . ولاشك أن الأستاذ كامل منصور – وكان قد أحيل إلى المعاش لتوه – لم تعجبه هذه الإشارة إلى بحثه: *"تطور الجزء الأوسط من القناة الهضمية للحشرات غير الطائرة وعلاقته بعلم تصنيف العضويات وعلم الأجنة"* [١٨] .

وفى أواخر الخمسينيات، جمع عبد الناصر بضع آلاف من العلماء فى مؤتمرات لإعداد المحتوى العلمى لخطته الخمسية الأولى. فوقف العلماء إلى جانب الاهتمام بالعلوم الأساسية وإرسال أعداد كبيرة من الطلاب إلى الخارج للحصول على دراسات متقدمة، غير أن "ناصر" أراد حلا أسرع ؛ فعزل إبراهيم حلمى عبد الرحمن رئيس هيئة الطاقة الذرية لإصراره على أن الأهداف ذات العشرين عاما للخطة الخمسية لا يمكن تحقيقها خلال عشرة أعوام فقط، وأحل محله العقيد صلاح هدايت، الذى حدثه بما أراد أن يسمعه.

وكان هدايت ممن يتمتعون بحماية كمال الدين حسين، ولم يحصل إلا على درجة البكالوريوس فى الكيمياء. وقد تخلى عن السياسة العلمية للخطة الخمسية الأولى، وكانت فى بداياتها، وأعطى أولوية واضحة للعلم التطبيقى باعتباره وزيرا للبحث العلمى. لكنه لم يستطع أن يحافظ على حظوته، التى فقدها - مع راعيه كمال الدين حسين - عام ١٩٦٤.

ثم تولى الوزارة بعد هدايت، الكيميائى أحمد تركى، بعد رئاسته للمركز القومى للبحوث. وكان تركى يتمتع بالمؤهلات العلمية التى افتقر إليها سلفه، غير أنه لم يكن ذا ثقل سياسى. وسرعان ما ألغى عبد الناصر وزارة البحث العلمى، ليعيد إحياءها فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ بهدف تهدئة الجامعات، ثم يلغيها السادات بعد ذلك فى ١٩٧١ لينشئ الأكاديمية القومية للعلوم والتكنولوجيا. وبعد خمس سنوات يعيد وزارة البحث العلمى، ولكنه يترك الأكاديمية كما هى لتمثل نوعا من أنواع المنافسة.

وتركت هذه الفوضى التنظيمية آثارها الصعبة على ميدان العلم فى مصر. فلم يكن هناك ما يعيب العلماء المصريين كعلماء، ولكنهم حرموا الاستقلالية الكافية التى تمكنهم من إعمال خبراتهم فى سياسة طويلة الأجل، سواء على صعيد العلوم الأساسية أو التطبيقية. وبينما افتقر الإداريون من العسكريين إلى المؤهلات العلمية، لم يعد العلماء المدنيون ذوو العقلية التكنوقراطية قادرين على فعل شئ يذكر بمجرد وقوعهم فى شرك "الشلل" التى يتبع كل منها راع، وتتصارع دائما على نيل رضا عبد الناصر.

وربما كان من المتوقع أن تتمتع كلية العلوم بمستوى عال من الدراسة النظرية، فى حين تركز كليات الهندسة، والطب، والزراعة على المجالات التطبيقية، بينما تتولى المعاهد العليا تدريب الفنيين اللازمين للاقتصاد القائم

على الصناعة، ولكن كلا من جامعتي القاهرة وعين شمس كانت قد أنشأت سابقة لتطوير المدارس العليا والمعاهد إلى كليات جامعية ذات شأن، ثم كررت العملية نفسها في ظل عبد الناصر. وأخذ الأساتذة الذين يعملون في المعاهد إلى جانب الجامعات، يكررون في الأولى المحاضرات النظرية المجردة التي يلقونها في الثانية. وفي كلية زراعة القاهرة عمد الأساتذة إلى تدريس العلم النظري لما له من مكانة مرموقة. وطالب كل من طلبتها وخريجي المعاهد العليا الزراعية بالاعتراف بهم بوصفهم "مهندسين زراعيين"، فلم يكن لديهم أي ميل لفلاحة التربة، وكثيرون منهم لم يكونوا يعرفون كيفية قيادة الجرار، ناهيك عن إصلاحه[١٩] .

وإبان القرن التاسع عشر، كانت المصالح الوظيفية قد أضعفت إرادة كل من المخططين للتعليم والسياسيين في فرنسا وألمانيا بنفس القدر ؛ فكانت الجامعة النموذجية في نظر "الكسندر فون همبولدوت" هي التي تتبع المعرفة الخالصة تاركة العلم التطبيقي لمعاهد فنية منفصلة. ولكن المعاهد تحولت إلى العلوم الأساسية بهدف ترقية مكانتها، وتجاوزت في نهاية الأمر الحاجز الفاصل بينها وبين الجامعات.

أما فرنسا، فقد تركزت الأبحاث النظرية خارج كليات العلوم، في "مرصد باريس"، و"متحف التاريخ الطبيعي"، "والإيكول بوليتكنيك"، "والإيكول نورمال سوبريير"، "والكوليج دي فرانس". وكان المفترض في الكليات أن تقدم المحاضرات العامة وتعقد الامتحانات لطلاب الليسيه. ولكن، بحلول عام ١٩٠٠ كان علماء جامعة باريس قد تخلوا عن المحاضرات العامة، وأصبح لديهم معامل وطلاب جادون، وأقاموا تقاليد بحثية قوية [٢٠] .

وفي الثمانينيات، أصبحت دعوى المركز القومي للبحوث وأكاديمية العلوم المصرية من أجل البحوث التطبيقية *"الموجهة لمصلحة علمية"* بدلا من البحوث الأساسية *"الموجهة لذاتها"*، تبدو كما لو كانت تكرارا لما حدث من قبل فهل كان هناك من يدفع العلماء الطموحين إلى التوقف عن البحث في العلوم الأساسية من أجل التطبيقات الواقعية التي تحتاجها مصر بصورة ماسة ؟. وبينما يقول أحد أساتذة الطبيعة بجامعة القاهرة : *"إن لدينا الشمس في مصر، فلماذا يجب أن تركز على الطاقة النووية ؟... أن تدريس الفضاء والالتحام في الطاقة الذرية أمر طيب، ولكن ما هي أهمية القيام بذلك ما دمنا ببساطة لا نحتاجه ؟ ليس هذا*

سوى علا استعراض" [٢١] . ولكننا – إذا استرشدنا بخبرة الماضى – لوجدنا أن هذا الأستاذ سوف يلقى صعوبة فى إقناع زملائه العلماء.

"أزمة المثقفين":

تعبئة الجامعة من أجل العلم والتكنولوجيا شئ، أما إدخالها فى قضية الاشتراكية العربية فشئ آخر تماما. وقد جاءت نقطة التحول فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ ؛ عندما اعتبر عبد الناصر القوى الرجعية مسئولة عن أنفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، فاتخذ منها موقفا أيديولوجيا أكثر حدة فى الداخل والخارج. وكان قد أجبر الجامعة على الإذعان له، فهل بإمكانه الآن أن يعتمد على حماسها فى بناء مجتمعه الجديد ؟.

وقبل الانفصال ببضعة أشهر، تبنى محمد حسنين هيكل مناظرة صحفية حول "أزمة المثقفين"، فى شكل تحقيق حول السبب فى إحجام معظم المثقفين عن الاقتراب من النظام الثورى. وتورط بعض المشاركين فى توجيه النقد الذاتى لأنفسهم لافتقارهم إلى الحماس الثورى، بينما ذهب آخرون إلى حد التجاسر على طلب إعادة الحريات المدينة والديمقراطية البرلمانية[٢٢].

وكان عبد الناصر فاعلا أكثر منه مفكرا : *"إنى لا أريد أو أدعى لنفسى مقعد أستاذ التاريخ، فذلك آخر ما يجرى إليه خيالى"* [٢٣] . إلا أنه كان بحاجة للمفكرين لإحاطة أفعاله بإطار أيديولوجى. فلم يكن بحاجة لأساتذة الجامعة كمجموعة متنافرة من الباحثين المختلفين فيما بينهم، الذين يقومون بنقل الأفكار إلى الطلاب. وإلقاء المحاضرات العامة أحيانا. وإنما أراد تعبئة الجامعة فى صورة منظمة لغرس أفكار القومية العربية والاشتراكية كما حددها نظامه.

وكان العديد من أساتذة الجامعات قد رحبوا بالثورة، وبعضهم ظل يساندها حتى بعد أن اشتدت هيمنة الجيش سنة ١٩٥٤. ولكن أهداف النظام لم تكن واضحة، وتعرضت حريات التفكير و الحديث والعمل للهدم. وامتلأ الحرم الجامعى بمخبرى الشرطة، و لم يعد الأساتذة يعرفون حدود الكلام المباح. فضلا عن أن المثقفين لم يستطيعوا صناعة أيديولوجيات بالأمر، على غرار ما كان يتوقع العسكريون.

ومع ذلك، لعب الأساتذة دورا فى "تحبير" خطوط الناصرية الكلاسيكية فى المناقشات التى دارت خلال ١٩٦٠ و ١٩٦١ ؛ فاختفت دعوة "*الأمة المصرية*" لتحل محلها "*الأمة العربية*" ، و تحولت التطلعات نحو "*العدالة الاجتماعية*" لتصبح "*الاشتراكية*" الموجهة. واحتاج النظام إلى مناهج أيديولوجية يدرسها جميع الطلاب، فلم يكن أمام الأساتذة خيار سوى إعداد هذه المناهج و تدريسها.

لم تكن مصر سوى هدف مرحلى متواضع بالنسبة لعبد الناصر،فلعبت جامعة القاهرة و أساتذتها دورا فى بسط النفوذ المصرى على أنحاء العالم العربى.

<u>العروبة وتصدير نموذج جامعة القاهرة :</u>

عكس إنشاء فرع جامعة القاهرة بالخرطوم عام ١٩٥٥، قبيل تحول عبد الناصر إلى القومية العربية مباشرة، اهتمام مصر على نحو خاص بمناطق أعالى نهر النيل، واهب الحياة لمصر. فقد غزا محمد على شمال السودان فى العشرينيات من القرن التاسع عشر، ثم عاد الجيش المصرى إلى المنطقة عام ١٨٩٨ بعد عهد المهديين، مع مجيئ كتشنر والقوات البريطانية.

وأثناء المرحلة الغريبة – من الحكم الإنجليزى / المصرى المشترك – التى تلت ذلك، قيدت بريطانيا النفوذ المصرى فى السودان إلى أدنى مستوى ممكن. ولكن المصريين من جميع الاتجاهات تمسكوا بإيمانهم "*بوحدة وادى النيل*". وفضل بعض السودانيين الوحدة مع مصر (بدرجات متفاوتة)، فى حين عمل آخرون مع البريطانيين واختاروا الاستقلال التام عندما استعدت بريطانيا للرحيل، أما سودانيو الجنوب وهم ليسوا عربا ولا مسلمين، فهم آخر من يستفيد من الارتباط بمصر(٢٤) .

وقد أضاف الملك فاروق إلى صورته المطبوعة على طوابع البريد عبارة "*ملك مصر والسودان*"، وكان اللواء محمد نجيب (وهو نصف سودانى) ومن بعده عبد الناصر يأملان فى ضم السودان فى بادئ الأمر. وعندما استقل السودان عام ١٩٥٦، أصبح على مصر أن تعقد روابط ودية مع واحد من التيارات السياسية فى السودان.

ويعكس التعليم في السودان الروابط مع الأزهر وبريطانيا، كما يعكس الروابط مع جامعة القاهرة. ففى عام ١٩٠٣ كان بالأزهر ٤٣٠ طالبا سودانيا فقط ولكن في ١٩٥٨ وقبل أن يتناقص العدد بسبب زيادة فرص التعليم في السودان، أصبح يدرس بالأزهر ١١٥ طالبا سودانيا[٢٥] . وكانت كلية "جوردون ميموريال" المشروع التعليمى الصغير الذى أقامته بريطانيا فى السودان، وهى المدرسة الثانوية التى أصبحت فيما بعد كلية الخرطوم الجامعية فى عام ١٩٥١، ثم جامعة الخرطوم بعد ذلك بخمس سنوات. ومع اقتراب استقلال السودان، لم يكن بمقدور بريطانيا أن تعارض افتتاح فرع جامعة القاهرة بالخرطوم فى عام ١٩٥٥. ومازال هذا الفرع باقيا للآن كابن العم الفقير لجامعة الخرطوم التى تمثل جامعة الصفوة [٢٦] .

وفى عام ١٩٤٣، كانت جامعة فؤاد الأول تبحث بالفعل إنشاء معهد لدراسات السودان [٢٧] . وعكس افتتاح المعهد بعد أربعة أعوام اهتمام مصر العريق، مع تحرك السودان فى اتجاه الاستقلال. وكان الملك فؤاد بإنشائه للمعهد إنما يقتفى أثر جده إسماعيل الذى عززت الجمعية الجغرافية الخديوية التى أنشأها عام ١٩٧٥، من النفوذ الثقافى لمصر فى السودان ومنطقة البحر الأحمر، مثلما ساعدت الجمعيات الجغرافية الغربية بلادها الأصلية على اكتشاف الأراضى المستهدفة فى أفريقيا وآسيا والباسيفيك. وفى عام ١٩١٥ أحيا الملك فؤاد الجمعية الجغرافية كما وسع من أنشطتها بعد أن تولى الحكم.

ويتحدث عبد الناصر فى كتابه فلسفة الثورة عن أفريقيا باعتبارها الدائرة الثانية لتأثير مصر (بعد العالم العربى) فيقول :

"ولسوف أظل أحلم باليوم الذى أجد فيه فى القاهرة معهدا ضخما لأفريقيا يسعى لكشف نواحى القارة أمام عيوننا، ويخلق فى عقولنا وعيا أفريقيا مستنيرا ويشارك مع كل العاملين من كل أنحاء الأرض على تقدم شعوب القارة ورفاهيتها" [٢٨].

وعكس تعديل اسم المعهد إلى "*معهد الدراسات الأفريقية*" فى عام ١٩٥٥ هذه الرؤية الأكثر اتساعا. وسواء طرحت مصر شعاراتها حول السودان بمفهوم وادى النيل، أو المفهوم الأفريقى، أو القومى العربى، أو الإسلامى، فلن تكون لهذه الشعارات نفس أهمية الروابط الاقتصادية والجيوبوليتيكية التى تربط على الدوام مصير كل قطر من القطرين على نهر واحد بمصير الآخر.

وفى الستينيات تحول معهد ديني عال إلى جامعة أم درمان الإسلامية، التى حصلت على المساعدة من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، إلى جانب مساعدة الأزهر. وفى ١٩٦٦ كان رئيس جامعة أم درمان من خريجى دار العلوم، فدعا زميل دراسته القديم، الدكتور أحمد شلبى الأستاذ بدار العلوم، إلى تأسيس قسم للتاريخ والحضارة الإسلامية بالجامعة، وقد سر شلبى بتقديم المساعدة لجامعة إسلامية كان يعتقد أنها سوف تنشر الإسلام فى أفريقيا، ولم ير فى انتقاله المؤقت إلى السودان انتقالا إلى بلد أجنبى، ولكنه مجرد انتقال إلى مدينة أخرى من الأمة الإسلامية[٢٩] .

وأدت القضية الفلسطينية وإنشاء الجامعة العربية، مع جعل مقرها فى القاهرة، إلى زيادة انخراط مصر فى الشئون العربية منذ ما قبل الثورة. ووصلت الدعوة العروبية إلى ذورتها فى ظل عبد الناصر ؛ ووجدت التعبير الأكاديمى عنها فى المعهد العالى للدراسات العربية التابع للجامعة العربية (١٩٥٣). وكان المعهد يقدم دراسات مسائية تؤدى للحصول على "دبلوم" خلال عامين وعلى درجة الماجستير خلال ثلاث سنوات[٣٠] . ولأن المعهد لم يكن تابعا للحكومة المصرية، فقد حدث أحيانا أن عين أساتذة مصريين لا يفضلهم النظام. وفى عام ١٩٥٨، انضمت مصر إلى الجمهورية العربية المتحدة بحماس بالغ لدرجة أن اختفى اسم "مصر" تماما من طوابع البريد مع نهاية العام.

وساعد إنشاء جامعة بيروت العربية فى عام ١٩٦٠ على مد نفوذ عبد الناصر وأساليب التعليم المصرى إلى لبنان. وكانت جامعة بيروت فرعا من جامعة الإسكندرية، وهى بدورها نتاج جامعة القاهرة.

وقد عكست المدارس اللبنانية تنوع التركيبة الدينية والاجتماعية والسياسية للشعب اللبنانى. ولكن بينما تعود الجامعة الفرنسية الكاثوليكية "سان جوزيف"، وكذلك الجامعة الأمريكية فى بيروت إلى القرن التاسع عشر، كانت الدولة فى لبنان من الضعف بحيث لم تفتتح الجامعة اللبنانية حتى أوائل الخمسينات. وبينما رحب الناصريون بجامعة بيروت باعتبارها خطوة نحو الوحدة العربية، تخوف منها – لنفس السبب – المارونيون المدافعون عن الهوية اللبنانية[٣١] .

كما كان الأساتذة من المصريين ومن العرب الذين درسوا فى القاهرة، قد نقلوا معهم تقاليد التعليم المصرى إلى الأراضى العربية الأخرى، قبل إنشاء فرعى الجامعة المصرية فى الخرطوم وبيروت بزمن طويل. وكانت جامعة القاهرة تفتقر إلى الرابطة الإسلامية والإعانات الطلابية التى مكنت الأزهر من اجتذاب الطلاب من بلدان بعيدة مثل إندونيسيا ونيجيريا، ومع ذلك فلم تكن نسبة الطلاب الأجانب فى جامعة القاهرة عام ١٩٥٠(٦٪) بالنسبة القليلة.

ففى تلك السنة بلغ عدد الطلاب الأجانب ٩٣٩ طالبا بجامعة القاهرة، ٣٠٪ منهم من السودانيين و٢١٪ فلسطينين، ١١٪ من السعوديين ومثلهم من السوريين، و٧٪ عراقيين، وكانت ٥٪ نسبة كل من الطلاب اللبنانيين والسوريين[٣٢] . وأرسلت المغرب التى كانت تحت الحكم الفرنسى أبناءها إلى الأزهر، والقليل منهم إلى جامعة القاهرة.

وفى الثلاثينيات، كانت جامعة القاهرة تصدر الأساتذة بالفعل إلى العراق، عندما ذهب عبد الرازق السنهورى إلى بغداد كعميد لمدرسة القانون هناك بهدف إعادة تنظيمها، وبصحبته اثنان آخران من المصريين لتدريس القانون(٣٣). وحمل الأساتذة المصريون معهم أينما ذهبوا تقاليد التدريس، والعادات الإدارية التى استقرت فى وطنهم. وكان المصريون مطلوبين بوجه خاص فى البلدان العربية من أجل تدريس المواد الإنسانية والعلوم الاجتماعية باللغة العربية، فى حين كان أمام البلدان المضيفة مساحة أوسع فى اختيار أساتذة العلوم التى تدرس عادة بالإنجليزية أو الفرنسية. وساعدت رابطة اللغة العربية والإحساس بصلة القرابة العربية على مقاومة نزوع الدول الاستعمارية السابقة إلى الاحتفاظ بروابط مع المستعمرات القديمة بدلا من إقامة روابط مع جيرانها من بلدان العالم الثالث.

كما زاد الطلب على الأساتذة المصريين بعد إنشاء جامعة ليبيا (١٩٥٥)، وجامعة الملك سعود (١٩٥٩، اسمها الآن جامعة الرياض)، وجامعة محمد الخامس (١٩٥٧)، وجامعة تونس (١٩٦٠)، وجامعة حلب (١٩٦٠) وجامعة الأردن (١٩٦٢) وجامعة الكويت (١٩٦٦) [٣٤] . فعلى سبيل المثال كانت نسبة الأساتذة المصريين ساحقة بين أعضاء هيئة التدريس فى جامعة الكويت (٧١٪) عام ١٩٧٤[٣٥] . فى حين كانت أهمية الوجود

المصرى فى المغرب الناطقة بالفرنسية أقل منها فى ليبيا، والهلال الخصيب، والجزيرة العربية. وفيما بعد، كررت الأقطار العربية الأكبر مساحة، النموذج المصرى بإنشاء جامعات إقليمية خاصة بها.

وحتى اندلاع حرب ١٩٦٧، كانت هجرة المصريين تتم على نطاق ضيق، فانحصرت خسارة جامعة القاهرة من الأساتذة فى إطار "استنزاف العقول نحو الداخل" – بمعنى انتقالهم إلى الجامعات المصرية الجديدة ومعاهد البحث – أكثر منها نحو البلدان الأخرى. وقد اشتهر المصريون "بالتصاقهم بوطنهم"، خاصة عند المقارنة باللبنانيين والسوريين واليونانيين المحبين للترحال. بالإضافة إلى أن عبد الناصر وقف ضد خسارة القوة البشرية الماهرة التى تحتاجها مصر داخل الوطن[٣٦]. فكان المصريون الذين عملوا بالتدريس فى الجامعات العربية الأخرى قبل ١٩٦٧ من المحالين إلى المعاش غالبا، أو من غير المرغوب فيهم فى الداخل.

الجامعة والاشتراكية العربية

وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١، شن عبد الناصر هجوما عنيفا على الدراسة الأكاديمية فى خطبته التى استغرقت أربع ساعات أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية :

"أنكم تدرسون الاقتصاد السياسى فى كلية الحقوق – نظرية آدم سميث حول العرض والطلب. وتقولون أن... مثل هذه النظريات نموذجية... وأنا أقول : لا، فالعملية (فى مصر) ليست عملية عرض وطلب. فنحن نصوغ نظاما جديدا... لقد كتب بعض المؤلفين كتبا فى الاقتصاد كانت مجرد نقل عن مؤلفى بلدان أخرى. فمن منهم كتب كتابا عن الاقتصاد الذى نتعامل معه ؟... وعندما أدركت أن كتب الاقتصاد هذه مجرد تكرار لما كنا ندرسه بكلية الحقوق فى ١٩٣٦، ملأنى شعور بالإحباط لانهاية له"* [٣٧].

وباختصار، كانت الجامعة منعزلة عن احتياجات المجتمع المعاصر، فكان ذلك هو الوقت المناسب تماما لأن تنحو نحو الخضوع، وأصبح لزاما عليها أن تفسر القومية العربية والأهداف الاشتراكية للنظام، وتبررها وتعمل

---

* المترجم عن الانجليزية لعدم استطاعتى الحصول على أصل الخطاب (المترجم)

على نشرها. ومن بين ٢٥٠ شخصا حضروا خطبة عبد الناصر، كان هناك أربعة وثلاثون أستاذا جامعيا[٣٨] .

كما كانت اللجنة التحضيرية جزءا من مساعى عبد الناصر لتعضيد حكمه، بعد الانفصال السورى الذى وقع قبل أسابيع قليلة. وتقرر أن تبحث اللجنة إجراءات اختيار مؤتمر وطنى للقوى الشعبية، يتولى إعداد ميثاق للعمل الوطنى. ويمهد الميثاق بدوره الطريق أمام انتخاب اللجان المحلية للمؤتمر العام للاتحاد القومى، الذى سيقوم بوضع مسودة دستور جديد.

وفى مايو ١٩٦٢، وقف عبد الناصر تحت القبة الكبيرة لقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة لمدة ست ساعات يقرأ مسودة ميثاق العمل الوطنى. وحظى الأساتذة والطلاب بتمثيل جيد وسط جمهور الحاضرين من أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ؛ فقد شغل الأساتذة ١٠٥ مقعدا بنسبة ٧٪ من إجمالى المقاعد، وحصل طلاب معاهد التعليم العالى الممثلين من خلال اتحاداتهم على نسبة مساوية (٧٪) وتفوق وفد جامعة القاهرة المكون من ٢٧ أستاذا وعشرين طالبا على وفد عين شمس الذى جاء فى الترتيب الثانى مشكلا من ١٨ أستاذا و١٥طالبا[٣٩] .

وبدأت تعبيرات مثل *"الاشتراكية العربية"* و*"الاشتراكية التعاونية الديمقراطية"* تتردد فى الدوائر الرسمية بعد حرب السويس، وفى صيف ١٩٦٠ ألزم الاتحاد القومى نفسه رسميا بإقامة مجتمع اشتراكى. وشهد الصيف التالى محمد حسنين هيكل وغيره من الكتاب منهمكين فى رسم الخطوط العامة التى تميز الاشتراكية العربية عن الشيوعية. ولأن هيكل كان يعبر عما يريده عبد الناصر، فقد عارض المبادئ الشيوعية الخاصة بديكتاتورية البروليتاريا، وإلغاء الملكية الخاصة، ومصادرة الممتلكات دون تعويض والرغبة فى التضحية بالجيل الحاضر من أجل الأجيال القادمة.

وتحدث الميثاق الوطنى عن *"الاشتراكية العلمية"* حتى ينأى بنفسه عن الشيوعية التى لم تذكر بالاسم. وقدم الميثاق أيضا الاتحاد الاشتراكى العربى كحزب واحد يحل محل الاتحاد القومى[٤٠] .

وسمح عبد الناصر للمؤتمر والصحافة بمناقشة الميثاق الوطنى لما يربو على شهر كامل تحت شعار *"دع مائة زهرة تتفتح"* . فاعترض اليمينيون على تخصيص نسبة ٥٠٪ من مقاعد المجالس المنتخبة للعمال والفلاحين.

وطالب محمد الغزالــى، الشيخ بـالأزهر، بـأن يعلـن الميثـاق أن الإسـلام ديـن الدولة، وشجب العلمانية النابعة من الغرب، والتى رأى أنها متفشية فى مصر. وحشد الغزالىعلماء الأقاليم فى الأزهر ؛ فاضطر عبد الناصـر إلـى التصـرف بحرص. وبعد أن استمع عبد الناصر مليا، أوضح أن المؤتمر لم يكن مقصودا منه تعديل "مسودة" الميثـاق فعليـا. وبنـاء علـى ذلـك، أقرهـا المؤتمـر الوطنـى فورا[٤١] .

وكانت الاشتراكية، فى الميثاق الوطنى تعتمد – إلى حد كبير – علـى الفكر الماركسى وغيره من الفكر الأوربى، إلا أنه تعين أن تطـرح باعتبارهـا فكـرة قوميـة. فواكـب اعتنـاق عبـد النـاصر للاشـتراكية فـترة قمـع قاسـية للشيوعيين المصريين، ففى عـام ١٩٥٩ ساقهم عبـد النـاصر، ليلاقـوا معانـاة رهيبـة فـى السـجون ومعسكرات الاعتقـال، مثلهـم فـى ذلـك مثـل الإخـوان المسـلمين. حتـى تسـاءل البعـض، كيـف يمكـن بنـاء الاشـتراكية بـدون الاشتراكيين؟. وفى ربيع ١٩٦٤، قرر عبـد النـاصر أن اليسـار لـم يعد يمثل تهديدا، فأطلق سراح الباقين منهم على قيد الحياة أثناء زيـارة رئيس الـوزراء السوفيتى "خروتشوف". وحصل اليساريون الراغبون فى العمـل مـع الحكومـة على منـاصب فـى الصحافـة والمصـالح الحكوميـة. فكتـب بعضهـم فـى مجلـة الطليعة التى كانت تصدر من مؤسسة الأهرام تحت رعاية هيكل[٤٢] .

وساعد اليساريون عبد النـاصر فـى تفصيـل أيديولوجيتـه الاشـتراكية وشكلوا وزنا خفيفا لايمكن إنكاره فى مواجهة الثقل الذى يتمتع به عبد الحكيـم عامر فى الجيش، وجماعات الضغط المتنافسة الأخـرى، والإخـوان المسـلمين الذين هلك القسم الأعظم منهم.

وفى ١٩٦٥ أنشأ عبد الناصر "منظمة الشباب الاشتراكى"، فانضم إلى فروعها بالجامعات قلة من الطلاب المتحمسين، غير أن غالبية الطـلاب بقيت بعيـدا عنهـا. وأجبرت مظـاهرات فبراير ١٩٦٨ عبد النـاصر علـى سـحب المنظمة، التى لم تكن تتمتع بالشعبية، من الحرم الجامعى[٤٣] .

وعرف رجال "العلاقات العامة" بالجامعة كيف يوجهون مراكبهـم مـع التيار. فنقل تقرير *"عين شمس فى ظل الثورة"* عن الميثـاق الوطنـى، فصولـه وتعبيراته. وحمل أحد فصوله بوضوح عنوان : *"الجامعة فى خدمة الدولة"* (لا فى خدمة "المجتمع" أو "الشـعب") ؛ ويبيـن الكتيـب عـدد الأطبـاء والمهندسين

وغيرهم من الخريجين الذين يسهمون فى بناء المجتمع "الرائع" الجديد ونوه إلى جامعة بيروت العربية، وجامعة الكويت، وكان رئيساهما من جامعة عين شمس. وزدد الجزء الخاص بالبحث العلمي : *"إن العلم هو سلاح النصر للثورة"*. وتفاخر التقرير بما قدمته جامعة عين شمس للصحة والتعليم و*"للكفاح المسلح"* ومثل أى مؤسسة اشتراكية طيبة، اهتمت الجامعة بصالح طلابها(٤٤) .

ولم تخدع هذه الألفاظ المنمقة عبد الناصر، الذى كان يعلم أن الجامعات ليست بوتقة للحماس الاشتراكى، وضغط على رجاله للقيام "بعمل ما" حيالها ؛ وفى إحدى أمسيات يونيو ١٩٦٤، التقى كمال الدين رفعت نائب رئيس الوزراء للتعليم العالى والبحث العلمى، وكان يرأس أيضا قطاع الجيزة فى الاتحاد الاشتراكى العربى، بأساتذة من كلية الآداب - جامعة القاهرة، لبحث المشكلة. وكمال الدين رفعت من الضباط الأحرار وله ماض ماركسى، وبرز باعتباره أحد أيديولوجيى النظام. وقد نشر نص مناقشات هذه الأمسية فيما بعد بعنوان *"دور الجامعات فى بناء المجتمع الاشتراكى"*.

وافتتح احمد بدوى رئيس الجامعة الجلسة، فقدم عميد كلية الآداب رفعت باعتباره "أحد أبطال ثورة ٢٣ يوليو" وطرح رفعت سؤال الأمسية : ماذا فعلت الجامعة لبناء مجتمعنا الجديد ؟ فأجاب الدكتور محمد عثمان نجاتى بوابل من الشكاوى ؛ وذكر أن القول بأن الجامعات فى المجتمع الاشتراكى يجب أن تفتح أبوابها على مصاريعها، وتلغى أى تفاوت فى الفرص أمر حسن وطيب للغاية، ولكن كيف يمكن للجامعات أن تقوم بهذه المهمة إذا كانت مكدسة بالطلاب؟ وكيف يمكن للأساتذة أن يتفوقوا فى التدريس والبحث وهم مضطرون لأن يعملوا فى وظائف إضافية لإعالة أسرهم ؟ بينما تفتقر المعامل إلى المعدات، والمكتبات إلى الكتب والدوريات الضرورية. كما أن الأساتذة ليس لديهم الوقت للاتصال الشخصى بالطلاب. ومكتب التنسيق مستمر فى إيداع أعداد كبيرة من الطلاب بكليات ليس لديهم أدنى اهتمام بها.

واختلف الدكتور محمد أنيس، أستاذ التاريخ، مع نجاتى؛ فاعلن أن المشكلة الحقيقية ليست فى العدد، ولكن فى انعدام الالتزام الأيديولوجى التقدمى من جانب الأساتذة. وذكر أنه يعتقد أنها أزمة فى الفكر التقدمى، فنحن نحتاج إلى الأستاذ الذى يجمع بين العلم والثورة، المعرفة الأكاديمية والميول التقدمية... فالاشتراكية ليست مسألة سياسية تمارس خارج أسوار الجامعة، بل

قضية فكرية ترتبط بفروع المعرفة الإنسانية[٤٥] ، وان المهمة الأولى للجامعة هى تنمية التفكير التقدمى بين الأساتذة، أما المهمة الثانية، فتطوير المنهج الدراسى المبنى على المنظور الاشتراكى.

وتدخل كمال رفعت نائب رئيس الوزراء، معتذرا بأنه ليس رجلا جامعيا، وراجيا تصويب ملاحظاته إن كانت خاطئة (ولم يكن أحد منهم من الغباء بحيث يصدق كلامه حرفيا). وسلم بالنقاط التى ذكرها نجاتى، ولكن السؤال الحقيقى هو كيف يمكن أن تحل هذه المشكلات إذا ظلت الجامعة بمعزل عن المجتمع ككل ؟. *"لقد ذهب بعض المضللين إلى ادعاء أنه طالما أن الاهتمام الرئيسى للجامعة هو العلم، فينبغى أن تظل الاشتراكية خارجها"* .

والتقط الأستاذ الدكتور التهامى عبد الرحمن موسى الفكرة الأساسية فى كلام رفعت، فأوضح أن نجاتى تحدث فقط عن التدريس والبحث، وأغفل الرسالة الثالثة للجامعة – وهى خدمة المجتمع. وأنه من الممكن أن تقدم أقسام الكليات محاضرات مسائية، وتنشر كتبا شعبية عن الاشتراكية. كما يجب أن تركز كلية الزراعة على البحوث التطبيقية وتشجع الفلاحين على الاستفادة من الاكتشافات الناتجة عنها. وأشار إلى أنه فى الصيف "الماضى" ذهب قليل من طلبة الزراعة إلى الريف لمقاومة الآفات الضارة، ولكن ذلك الجهد كان تافها بالنسبة لجامعة تضم ٥٠ ألف طالب. ولعل موسى ظن فى هذه اللحظة أنه امتلك أسماع رفعت، فتحول إلى ذكر شكاوى مثل التى أشار إليها نجاتى : نسبة الأساتذة إلى الطلاب غير المعقولة فى كلية التجارة (١:٤٥٠)، وأهمية التوسع فى المعاهد الفنية لتخفيف الضغط عن الجامعات.

كما تحدث أيضا احمد فؤاد الأهوانى أستاذ الفلسفة فعلق على ما قيل من أن جامعة القاهرة لم تؤد واجبها ؛ وتساءل ألم تقدم الجامعة الزعماء، وتنشر الثقافة الرفيعة لمصر ؟ لننظر إلى جميع خريجى الجامعة فى مناصب القيادة، أننا نعلم الأفراد، الذين يقدمون بعد ذلك إسهامات للمجتمع ويتدخل رفعت مرة أخرى قائلا أن الجامعة بالفعل علمت العديد من الأفراد الذين كانوا يسهمون فى تطور المجتمع، ولكن القضية تكمن فى دور الجامعة باعتبارها مؤسسة.

واستمر الحوار على هذا المنوال بين النظام والأساتذة، مع الإحباط على الجانبين حتى حرب ١٩٦٧. وفي نفس الوقت دار جدل مشابه في الدوائر الأدبية حول "الالتزام" الاشتراكي.

ثم وصلت العلاقات بين النظام والجامعة إلى نقطة الغليان، عندما دعا محمد عزت سلامة وزير التعليم العالي إلى عقد مؤتمر حول التعليم العالي في جامعة القاهرة، فبراير ١٩٦٧. وانضم الوزراء، وأعضاء مجلس الأمة ومسئولو الاتحاد الاشتراكي العربي إلى الجلسة الافتتاحية. إلا أن الأساتذة ثاروا عند اكتشافهم أن المؤتمر عقد بغرض الاستعراض، وان الوزير اعتزم إعادة تشكيل المجلس الأعلى للجامعات، بما يزيد من القيود على الاستقلال الضئيل الذي كانت الجامعة ما تزال تحتفظ به. واستمرت المعركة خلال الربيع ؛ فاختار محمد أنيس، وشقيقه عبد العظيم أنيس (أستاذ العلوم من جامعة عين شمس) ورشدي سعيد أستاذ الجيولوجيا، جانب الوزير باسم الاشتراكية، وابدى حلمي مراد نائب جامعة القاهرة بعض التحفظات في حذر، في حين أعلن رشاد رشدي أستاذ اللغة الإنجليزية رفضه للمشروع منذ البداية.

ثم أجهضت الحرب الفعلية في يونيو ١٩٦٧ حرب الكلمات هذه، بيد أن القضايا نفسها بقيت كما هي. ولم يكن أمام عبد الناصر في سنواته الأخيرة خيار سوى أن يسترضي الجامعات، فعين حلمي مراد نائب رئيس الجامعة وزيرا للتعليم العالي. ولسوف يهتم السادات أيضا بالتودد إلى أساتذة الجامعات في أوائل عهده[٤٦] .

مقرر "التربية الوطنية": دعاية أم تدريب على المواطنة:

في نوفمبر ١٩٥٨، كانت الجمهورية العربية المتحدة قد بلغت تسعة أشهر من عمرها عندما قررت الحكومة إنشاء كرسي جامعي في "تاريخ الأمة العربية"، فأبدى الأساتذة امتعاضهم لعدم استشارتهم في ذلك على أساس أن تغيير المقررات يجب أن ينبع من بين المتخصصين داخل الجامعة، وأنه سوف تحدث مشكلات إذا اضطر الأساتذة لتدريس موضوعات لايؤمنون بها[٤٧] .

وواصل عبد الناصر الاندفاع فى طريقه وفى العام الدراسى ٦٢ - ١٩٦٣ أدخل مادة التدريب العسكرى للطلبة والطالبات ضمن مواد الدراسة فى السنوات الثلاث الأولى من الجامعة[٤٨] ، كما تم وضع منهج "المجتمع" للمدارس الثانوية، "والتربية القومية" للجامعات. وعقد كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم مؤتمرين بالإسكندرية لصيفين متتالين من أجل إعداد منهج "التربية القومية" [٤٩] . فدرس جميع طلاب السنة الأولى بالجامعة "المجتمع العربى"، ودرس طلاب السنة الثانية *"ثورة ٢٣ يوليو"* وطلاب السنة الثالثة *"الاشتراكية العربية"* أما طلاب السنة الرابعة فلم يتلقوا أبدا المقرر المقترح تدريسه عليهم.

واشترك أساتذة من كلية الآداب، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى إعداد أحد كتب المراجع، وهو *"دراسات فى المجتمع العربى"* ؛ ففى الجزء الأول شرح أستاذ فى الجغرافيا كيف تجاهل الإمبرياليون الأوربيون العوامل الجغرافية واللغوية، والتاريخية والسياسية التى تصنع وحدة الوطن العربى. ثم تبع ذلك قسم شرح فيه محمد أنيس فكرة القومية، وصور اثنان من أساتذة التاريخ الجذور التاريخية للقومية العربية، فأكدوا على أن الوطن العربى كان موحدا فى ظل "محمد" والخلفاء الراشدين، وأن الوحدة الثقافية والدينية استمرت برغم الانقسام السياسى فى ظل العباسيين، ثم تحت حكم أسر تركية متعددة. واشترك أنيس مع مؤلف آخر فى إعداد بحث من ٧٥ صفحة. حول *"نهضة العرب المحدثين ونضالهم"* متجاهلا عدة قرون من الحكم العثمانى فى فقرة واحدة، واصفا إياها بالحقبة الكئيبة التى فقد فيها العرب استقلالهم. وقد سئل مؤلف مرجع آخر، عن السبب فى انه تجاهل فعليا أربعة قرون من الحكم العثمانى فى المشرق العربى، فقال إن العصر العثمانى كان عصرا مظلما بالنسبة للعرب، وأنه قرر التعامل مع الجانب المضىء فقط[٥٠] . وفى "رواية" أنيس يعود الشرير التركى مع عبد الحميد الثانى، ويتلوه الانقسام المأساوى للأراضى العربية على يد البريطانيين والفرنسيين. وبعد ذلك، يظهر التفاؤل فى القصة مع معارك الاستقلال المتواكبة فى عدة بلدان عربية، والجامعة العربية وغيرها من المعالم التى تشير نحو الوحدة العربية، ومثلها الأعلى فى *"الوقت الحالى"* هو الجمهورية العربية المتحدة. ثم، تحطمت الجمهورية العربية المتحدة فى نفس العام الذى صدر فيه الكتاب[٥١] .

ويعتبر *"دراسات إلى المجتمع العربي"* نقيضا صارخا للبحث الذى كان فريق من أساتذة جامعة القاهرة قد كتبه لطلاب السنة الأولى بقسم التاريخ قبل عشرين عاما ، ففى *"البحث فى التاريخ المصرى"* ركز علماء فى المصريات ومتخصصون فى العصور الوسطى الإسلامية، والتاريخ الحديث، اهتمامهم عبر خمسة آلاف عام من التاريخ المصرى. فعالج الفصل الأول (الجغرافى)، النيل باعتباره الخيط المركزى، وتلا ذلك بحث فى تاريخ مصر القديمة حسب تسلسل الأسر، ثم حصلت الفترات الإغريقية والرومانية، والبيزنطية – القبطية على حقها من البحث. وفند الفصل الخاص بالحقبة الإسلامية قبل العثمانيين مقولة أن مصر فقدت استقلالها فى الفترة من ٥٢٥ قبل ميلاد المسيح وحتى ١٩٢٢ ميلاديا، مشير إلى أن الاستقلال لا يتوقف على أن يكون الحكام من نفس جنس الشعب. فهل يقول أحد أن إنجلترا لم تكن مستقلة بعد عام ١٠٦٦؟ وعلى الرغم من أن الأيوبيين والمماليك لم يكونوا مصريين بالدم، إلا أن انتصاراتهم على الصليبيين تعتبر فى هذه الدراسة انتصارات مصرية[٥٢] .

وكان المنهج المفرط فى التركيز على المصرية، وتمجيد أسرة محمد على بالتحديد يشوه الكتب الدراسية فى ظل النظام القديم. فأصبح اهتمام هذه الكتب فيما بعد ١٩٥٢ بمحيط العالم العربى، وتضمين الأفكار الاقتصادية والاجتماعية خطوات فى الطريق الصحيح، غير أن الكتب الجديدة استبدلت ببساطة مجموعة من الأساطير الوطنية والشعارات الأيديولوجية بمجموعة أخرى. فجاءت النتيجة عبارة عن "بروباجندا" محضة، ويقول لويس عوض : *"تبحث عبثا عن رجل حكم مصر أمدا طويلا أسمه الخديوى عباس حلمى أو عباس الثانى فلا تعثر على أثر. فإذا أراد التلميذ أن يعرف من جلس على عرش مصر منذ ثورة ١٩ حتى معاهدة ١٩٣٦ لما وجد اسم الملك فؤاد فيما يدرس من صحائف، ولولا أن ثورة يوليو ١٩٥٢ خلعت الملك فاروق لتحلل السادة مؤرخو الأطفال من ذكر اسمه أيضا... التلميذ الفرنسى لا يتعلم رأى وزارة التعليم فى لويس فيليب أو فى نابليون الثالث. أما التلميذ المصرى المسكين، فلا يقرأ فى كتابه اسما من أسماء الأعلام إلا مقرونا بالتمجيد أو بالشتيمة وكأنه يقرأ مقالا فى جريدة أو يسمع حديثا فى الإذاعة أو التليفزيون"* [٥٣] .

وكان المغزى واضحا، على الرغم من أن عوض ربما قلل من قدر الموقف الأيديولوجى للكتب الدراسية الفرنسية.

كما علق إبراهيم عبده على الميثاق الوطني بسخريته اللاذعة كالعادة:
"... كتاب مقدس هو "الميثاق" كتاب الفكر الثوري الذي بلغ عدد النسخ التي طبعت منه فيما يقال أكثر مما طبع من القرآن و الإنجيل في عدة أجيال، ودرس في المدارس والجامعات، وأصبح مادة للسقوط والنجاح، ولم يحظ القرآن الكريم بهذه الميزة"[٥٤] .

وكان اليساريون يشعرون بالإحباط بسبب ما تحمله جميع الكتب الدراسية من ولاء كاذب للاشتراكية. فقد اتهمت مجلة الطليعة الكتب المقررة بأنها لا تحوي بحثا جديرا بالثقة عن الاشتراكية أو التحليل الطبقي الجاد[٥٥] . ولم يكن السبب بعيدا عن الأذهان ؛ فقد لاحظ أنور عبد الملك أن الاثنى عشر أستاذا الذين اختيروا لوضع منهج التربية القومية للنظام الاشتراكي العربي، لم يكن من بينهم : *"أستاذ اشتراكي واحد، دون الحديث عن الماركسيين... بينما نلاحظ أسماء معروفة بأفكارها اليمينية أو جهلها التام بهذا النوع من المشاكل "*[٥٦] .

وأسفر ذلك عن فوضى ضخمة، حيث سارع كل أستاذ ليدفع إلى المطبعة بكتابه الخاص ؛ فصدر ما يربو على ثلاثين كتابا عن *"المجتمع العربي"* وحده، مع تسابق الأساتذة للحصول على حق طبع الكتاب المدرسي. وكان بعض الكتاب يكاد لا يخفي امتعاضه من الاشتراكية، بداية من التأكيد على أن الاشتراكية العربية تختلف عن الشيوعية، إلى إدانة الأخيرة بالكامل وبذلك يتجاهل العودة إلى الحديث عن الأولى[٥٧] .

فماذا استفاد الطلاب من منهج التربية القومية ؟.. أوضح بحث أجري بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧١ في جامعات القاهرة، والإسكندرية وأسيوط أن ثلث الطلاب مستاءون من المقرر، وحوالي نصف الطلاب ومايزيد عن ثلث الطالبات يشعرون بعدم الارتياح بسبب فشل المحاضرات الاشتراكية في تحقيق أهدافها[٥٨] . ويتذكر أحد المخضرمين في هذه المحاضرات أن أساتذته كانوا مرعوبين من أن يؤخذ عليهم أنهم غير ملتزمين بخط ثورة ٢٣ يوليو، فكانوا يتحدثون في محاضراتهم عن نابليون أو ثورة ١٩١٩، أو عن أي شئ آخر ما عدا ثورة عبد الناصر. أما الطلاب ذو التوجهات الدينية فكانوا يريدون مقررات إجبارية في الإسلام بدلا منها، ومازالوا حتى الآن يطالبون بذلك.

وبمرور الوقت، طالب حلمي مراد بعقد سلسلة من الاجتماعات من أجل إصلاح مقرر التربية القومية، في أعقاب ١٩٦٧، ولكن الوقت كان قد

تأخر جداً. بعد أن تلقت دعوة عبد الناصر للاشتراكية العربية والحافز الأيديولوجي الذى دفع إلى وضع مقررات حول هذا الموضوع ضربة قاضية. وقبيل وفاة عبد الناصر بوقت قصير كانت هذه المقررات ألغيت[٥٩].

بيد أن تشجيع النظام للفكر الاشتراكى - فى حدود - سهل ازدهار مدرسة من المؤرخين ذوى الميل اليسارى الذين كشفوا عن أبعاد جديدة فى التاريخ المصرى الحديث. فمحمد أنيس بقسم التاريخ - جامعة القاهرة - حاصل على الدكتوراه من جامعة لندن، ومع أواخر الخمسينيات كان يستخدم منهجا ماديا للتحليل، ويشجع طلابه على إعداد أبحاث حول النقابات العمالية، وغيرها من الموضوعات المهملة المتعلقة بالناس العاديين. فأبدى تلميذه عبد العظيم رمضان وصغار الباحثين - الذين شاركوا فى حلقة البحث التى أجرتها جامعة عين شمس حول التاريخ المصرى الحديث - اهتماما قويا بالبعد الاجتماعى الاقتصادى. [وربما سبب انضمام محمد أنيس لحزب "الوفد الجديد" المحافظ فى عهد السادات إحساسا بالدهشة، كما أن هناك بعض المشكلات فيما يتعلق بمنهجه فى التحليل الطبقى، ولكن أعماله وأعمال تلامذته أثرت علم التأريخ المصرى الحديث] [٦٠].

"تأميم" الأزهر[٦١]

ولم يكن عبد الناصر ليغفل عن الأزهر، وهو يحكم قبضته على القوى الوطنية فى عامى ١٩٦١ و١٩٦٢. وكان الأزهريون قد جربوا عصا الحاكم من قبل، غير أن ذلك حدث على نحو متفرق وفردي فحسب. فقد تجاهل محمد على الأزهر، عندما اقتطع من مخصصاته المالية، وحاول خلفاؤه معالجة ذلك دون طائل يذكر، أما عبد الناصر، فأممه فعليا!

وتكتسب الدراسة التى أعدها محمود شفشق عن طلاب السنة النهائية بالأزهر، قيمة خاصة ؛ لأنها أعدت فى أكتوبر ١٩٦٢ قبل أن تترسخ الإصلاحات التي أدخلت فى العام السابق، ولأنه بحث أيضا جامعة القاهرة وعقد مقارنة بين الاثنين. ففى الأزهر، بحث شفشق كليات أصول الدين، والشريعة، واللغة العربية، فى حين غطى بحثه كليات الآداب والعلوم والطب والحقوق والهندسة بجامعة القاهرة. ولختار فى كل من الحالتين عينة تضم ٢٠٪ من طلاب السنة النهائية، وبلغت نسبة الإجابات ١٣٪ من إجمالى عدد

طلاب نفس السنة. واشتملت عينته عن جامعة القاهرة على ١٦٪ مسيحيين، إلا أنها لم تضم طالبات. ولم يكن بالأزهر مسيحيون، كما لم يكن بسنواته النهائية طالبات وقت إجراء البحث[٦٢] .

وتكاد تكون النتائج التى لخصت فى جدولى (٢٩)، (٣٠) غاية فى الدقة. فهى توضح أن الطالب الأزهرى العادى يكبر نظيره من جامعة القاهرة بست سنوات، كما أنه أكثر ريفية منه، واحتمالات كونه متزوجا أكبر؛ نظرا لأن حفظ القرآن يستغرق وقتا طويلا، كما أن الشاب يتزوج مبكرا فى الريف. وكانت احتمالات أن يكون الأزهرى من أبناء القاهرة أقل، وأسرته عادة أكثر فقرا، ووالده أقل تعليما، والأرجح أن يكون والده مزارعا أو إمام جامع أكثر منه تاجرا أو موظفا مكتبيا. وقيم الأزهرى عادة أبعد ما تكون عن "الليبرالية" أو "الحداثة" (وفق تعبيرات شفشق).

وكان الأزهر يوفر دائما فرص التعليم للفقير الكفء، أما ما تغير فهو أنه لم يعد يجتذب أبناء النخبة بنفس القدر.

ورغم نزعات المساواة التى لمسناها فى جامعة القاهرة، إلا أنها ظلت نخبوية اكثر من الأزهر ؛ حيث تقترب نسبة الأزهريين ذوى الأصول الريفية (٦٢٪) ومن أبناء الفلاحين (٤٦٪) من نسبة السكان الذكور البالغين فى مصر ككل (٦٣٪ و٥٤٪ على التوالى). وعلى الرغم من أن الأزهريين كانوا يفوقون المتوسط القومى من حيث مستوى تعليم آبائهم ودخولهم، إلا أن هذا المستوى يبدو متواضعا إذا قورنوا بطلاب جامعة القاهرة.

ولم يذكر شفشق ما إذا كانت الأصول الاجتماعية للطلاب تتفاوت بين كليات الأزهر الثلاث، ولكن استجاباتهم لأسئلته التى تتضمن تحديد موقف لم تكن متفاوتة. وعلى العكس من ذلك تباينت الأصول الاجتماعية لطلاب العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية فى جامعة القاهرة عن طلاب الطب والهندسة والعلوم على نفس النحو الذى اختلف فيه طلاب جامعة القاهرة ككل عن الأزهريين : فكان طلاب المواد الإنسانية والعلوم الاجتماعية فى أغلب الأحوال من غير أبناء القاهرة أو أى مدينة كبيرة أخرى، كما أنهم أكثر فقرا، وينتمون لأسر أقل تعليما، ومن المرجح أكثر أن يكون آباؤهم مزارعين.

وفى القضايا الاجتماعية فان طلاب طب القاهرة هم الأكثر "ليبرالية" أو "حداثة"، بينما كان طلاب العلوم الإنسانية أكثر قربا للأزهريين المحافظين، فى حين تأرجح طلاب التخصصات الأخرى بين الجانبين[٦٣] .

وعلى غير المعتاد جاء شيخ الأزهر فى الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣ – الشيخ محمود شلتوت – ليبراليا، بعكس سابقيه الذين تركوا المنصب احتجاجا على تدخل الحكومة[٦٤] . ففى شبابه، أيد إصلاحات الشيخ المراغى، وبعد ذلك، أصيب بخيبة أمل عندما اتفق أستاذه مع المحافظين. كما اتخذ شلتوت نفسه العديد من المواقف التقدمية ؛ فحبذ ترجمة القرآن، والتقارب مع الشيعة، وإرسال الأزهريين إلى أوربا للحصول على دراسات عليا، وقبول الطالبات بالأزهر وإضافة الدراسات العلمية والفنية إلى مناهجه. ولكنه استمر كرجل إصلاح داخل الأزهر، بعكس دعاة التحديث من الأزهريين السابقين مثل طه حسين، وعلى عبد الرازق، ومصطفى عبد الرازق، الذين انتهى بهم المطاف إلى خارجه. ونظرا لأن شلتوت لم يكن على علاقة طيبة بالملك فاروق، فقد أسعده الارتباط بالضباط الأحرار بعد الثورة، وساهم فى تأييد الأزهريين لعبد الناصر فى مواجهة الإخوان المسلمين[٦٥] .

ورغم الاختلافات الواضحة بين شلتوت وطه حسين، إلا أن كفاح الأول حمل بعض الشبه من نضال الأخير؛ فكلاهما اتصل بالأحرار الدستوريين (رغم أن طه تحول بعد ذلك إلى الوفد). وفى أوائل الثلاثينيات أطاحت وزارة صدقى القوية بكل من الرجلين. وكان شلتوت واحدا من بين حوالى سبعين أزهريا كلفهم تأييدهم للمراغى الطرد من مناصبهم، فلجأ إلى الكتابة فى الصحف – مثل طه – ومارس المحاماة لبعض الوقت مع عبد الرازق، وهو واحد أيضا من ضحايا التطهير، وفى عام ١٩٣٥ تمكن المراغى ولطفى السيد من العودة إلى منصبيهما السابقين بفضل ضعف الملك فؤاد، وما لبث أن تبعهما شلتوت وطه. وفى الستينيات، عندما أشرف شلتوت على إلحاق البنات بالأزهر، أثارت صورة صحفية له مع الطالبات حملة من الاحتجاج، وهو تكرار غريب لتجربة طه حسين فى إلحاق البنات بكلية الآداب قبل ثلاثين عاما[٦٦] .

جدول (٢٩)
مقارنة بين طلاب جامعة القاهرة وطلاب الأزهر (نسب مئوية)

	الأزهر	القاهرة		الأزهر	القاهرة
متوسط السن	٢٨ سنة	٢٢ سنة	متزوج	٢٠ (*)	١ (**)
متوسط الالتحاق	٢٣ سنة	١٧سنة	مسلم	١٠٠	٨٤
من أبناء القاهرة	٢	٣٧	مسيحى	–	١٦
من الإسكندرية	١	١	قبطى	–	١٥
من مدن عدد سكانها يتراوح بين			الدخل السنوي للأب :		
١٠٠ ألف و ٥٠٠ ألف نسمة	٩	١٨	أقل من ٢٠٠ جنيها مصريا	١٥	٣
من أصول ريفية (أقل من ٢٠ ألف			٢٠٠–٤٠٠ جنيها	٤٦	٢١
نسمة)	٦٢	٢٤	٤٠٠–٨٠٠ جنيها	١٧	٤٧
مهنة الأب :			فوق ٨٠٠ جنيها	٢	١٠
مهنى	١	١٤	مستوى التعليم الرسمي للأب :		
مدرس	٧	٦	متعلم	٢٦	٧
وظائف إدارية عليا	–	٨	قسط من التعليم الابتدائى	٣٠	٧
وظائف كتابية وإدارية دنيا	٢	٢٣	الابتدائية	٢٠	١٩
رجل دين	١٠	٢	قسط من التعليم الثانوى	١	٩
ضابط جيش أو بوليس	–	٢	الثانوية	–	١٦
رجل أعمال	١٥	٢٣	دار المعلمين	٣	٣
مالك عقارات أراضى	٥	٧	معهد دينى أ. الأزهر	١٣	٣
مزارع	٤٦	٦	جامعى	صفر	٢١
عامل ماهر	٢	٤	مستوى التعليم الرسمي للأم :		
عمالة غير ماهرة	٥	٢	متعلم	٦١	٢١
لا إجابات	٨	٣	قسط من التعليم الابتدائي	١٥	١٦
			الابتدائية	١٥	٢٥
			قسط من التعليم الثانوى	١	١٢
			الثانوية	–	٧
			قسط من التعليم الجامعى	–	١
			الجامعة	–	١
			لا إجابات	١٨	١٠

(*) تقديرا   (**) عدد الأفراد

– المصدر : (بيانات مجمعة من"Shafshak , "University)

جدول (٣٠)
التوجهات الاجتماعية لطلاب جامعتى القاهرة والأزهر
(النسبة المئوية للموافقين)

	جامعة القاهرة	الأزهر
مطلوب تنظيم النسل للتغلب على المشكلة السكانية	٧٨	٣١
ينبغى إدخال نظام الاختلاط فى المدارس الثانوية	٤٣	١٠
يجب أن يتم الطلاق فى المحكمة ، وليس بإرادة الزوج المنفردة	٨٠	٢٩
أفضل أن يكون معلمى أطفالى من نفس دينى	٢٨	٧٠
فى الانتخابات العامة يجب النظر إلى جدارة المرشح الفردى بصرف النظر عن ديانته	٨٢	٥٣

المصدر " University ," Shafshak : ص ص ٢٢٨، ٢٧١، ٣٢٩، ٣٣٠

ولأن عبد الناصر كان يعلم تماما أن معظم الأزهريين غير متفقين مع شلتوت، فقد جعل الضباط الأحرار يفرضون الإصلاح على الأزهر من خلال مجلس الأمة، فى هجوم مفاجئ مساء ٢٢يونيو ١٩٦١. فأنجز المهمة أنور السادات رئيس مجلس الأمة بمساندة كمال الدين رفعت، وحسين الشافعى وكمال الدين حسين. وتلت ذلك حملة صحفية معادية لرجال الدين دمغت العديد من علماء الأزهر بأنهم رجعيون "منعزلون عن المجتمع". وأعلن مانشيت أخبار اليوم *"الدين ليس حرفة"* [٦٧] .

وغمر الإصلاح كليات الأزهر القديمة الثلاث، بإضافة كليات أخرى من بينها الطب، والزراعة، والهندسة، وكلية البنات الإسلامية. وتم الفصل بين منصبى شيخ الأزهر ورئيس جامعة الأزهر، كما أدى تعيين أشخاص من الخارج ضمن المجلس الأعلى للأزهر إلى إحكام السيطرة عليه، كما أضعف من سلطة الشيوخ.

وقد التزم الميثاق الوطنى بنبرة العلمانية دون التعرض للإسلام، فتحدث عن الاشتراكية وأحجم عن إعلان أن الإسلام دين الدولة. وبطبيعة الحال، كان ناصر يعرف كيف يستخدم الإسلام حينما تسنح الفرصة. ولكن إلى أى مدى جاء *"كتاب الأزهر فى ١٢ عاما"*، الصادر ١٩٦٢، مقنعا، وغلافه الداخلى يحمل صورة عبد الناصر وهو يؤدى الصلاة[٦٨] ؟. ويمكن استنتاج

رأى عبد الناصر فى الأزهر من خلال النسبة التى حددها لمشاركة أساتذته فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية : أربعة أساتذة أزهريون غير ظاهرين إلى جانب ٢٧ زميلا لهم من جامعة القاهرة.(كان للجامعات العامة الأخرى ٤١ مندوبا من الأساتذة موزعين بينها، فى حين كان للمعاهد العليا ٢٢ مندوبا) [٦٩].

ثم أقيم حرم جامعي جديد للأزهر، بعيدا عن الحرم القديم وعن الجامع الأزهر المهيب ؛ حيث كانت الكليات الثلاث الأصلية (بالإضافة إلى كلية التجارة الجديدة) مقامة فى الحرم على بعد جغرافى واضح خلف الجامع. وكان أساتذة المواد العلمية والفنية ينتدبون إلى كليات الأزهر من الجامعات الأخرى، فلم يكن لهم صلة بالحرم القريب من الجامع. وقد ارتاب المخضرمون بالأزهر فى أن يكون الوافدون الجدد غير متحمسين لقضية الدين ؛ بل أن التعليم فى كليتى الطب والهندسة، كان يتم باللغة الإنجليزية كما هو الحال فى الجامعات الأخرى. وكان خريجو المدارس الثانوية الذين لم يستطيعوا الالتحاق بالجامعات العامة يذهبون إلى الأزهر وهم متضررون من السنة الزائدة التى سيمضونها فى دراسة المقررات الدينية اللازمة قبل أن يستطيعوا بدء الدراسة فى تخصصاتهم. وتكشف درجات الامتحان عن تسلسل فى المكانة الاجتماعية للكليات يشبه تسلسلها فى الجامعات الأخرى ؛ حيث تأتى كليات الطب، والصيدلة، وطب الأسنان، والهندسة فى القمة[٧٠] ؛ بينما انضمت الكليات الدينية – التى شكلت قلب وروح الأزهر على مدى ألف عام – إلى كليات الدراسات الإنسانية عند قاع التسلسل.

بل أن الدراسة حتى فى كليات أصول الدين، والشريعة، واللغة العربية أصبحت أكثر علمانية، وحصل عدد أكبر من الأساتذة على درجات الدكتوراه من الجامعات الغربية. ثم شجع ضم المحاكم الشرعية إلى نظام المحاكم الوطنية عام ١٩٥٦ كلية الشريعة على إضافة مقررات فى القانون المدنى، وتسمية نفسها بكلية الشريعة والقانون. وفى عام ١٩٦٨، أصبح ٤٧٪ فقط من ساعات المحاضرات لطلاب تلك الكلية مخصصة للمواد الدينية[٧١]. بل أنه حتى كلية أصول الدين، آخر ملجأ لأولئك الذين يرغبون فى أن يسلكوا مسلكا وظيفيا دينيا، أصبحت تشترط الآن دراسة لغة أجنبية.

ولم يعد أمام الأزهريين سوى أمل واحد ؛ هو أن تسفر التعديلات المؤلمة عن مستقبل أكثر إشراقا[٧٢] ؛ وبدلا من الاستمرار فى إغراق سوق الوظائف بالمتخصصين فى الدين ليشغلوا وظائف هامشية، ربما يصبح الأزهر مصدرا للأطباء والمهندسين والعلماء ورجال الأعمال الأكفاء، والملتزمين بالقيم الإسلامية ؛ ولعل الأزهر أن يخرج فى يوم من الأيام أساتذة من أبنائه فى المجالات الفنية والعلمية، ولا يحتاج بعد ذلك إلى تعيين أشخاص من الخارج يشك فى التزامهم العقائدى ؛ كما قد يستطيع الأزهر إعادة بناء عالم يتخلل الإسلام جميع مجالات المعرفة فيه، من خلال تطوير المجالات التى أهملها الأزهر طويلا باعتبارها مجالات غير ملائمة.. وعسى أن تحمل الخريجات من الطالبات رؤية الإسلام إلى قلب المجتمع بشكل أعمق من ذى قبل.. ولعل أبناء الموسرين يعودون إلى الالتحاق بالأزهر، وربما يستطيع الزهر - بعد ما عاناه طويلا - أن يحل محل جامعة القاهرة فى قيادة مصر حتى تصبح الأرض الموعودة.

الهــــوامــــش

١- لويس عوض ، *الجامعة والمجتمع ...* صـ ٧ - ١٢. وجاءت تعليقاته على النفوذ الأمريكى من مقابلة معه - ٢٠ إبريل ١٩٨٢.

٢- لويس عوض، *الجامعة والمجتمع الجديد* ص ص ١٩ ، ٢٠ ، ٦٣ ، ٦٤.

٣- بخصوص هذه الفقرة والتالية لها انظر : لويس عوض : *الجامعة والمجتمع ...* ص ص ٥٧ - ٧١ .

٤- المرجع السابق ص ص ٧٠ - ٧١ .

٥- المرجع السابق ص ص ٢٩ - ٥٣ .

٦- بخصوص هذه المعاهدة انظر :

- A.B. Zahlan, *Science and Science Policy*, pp. 44- 51.

- وقد استقيت المعلومات عن المركز القومي للبحوث من مقابلة مع د. طلعت حجازى ، قسم النبات بالمركز القومي للبحوث - ٥ يناير ١٩٨٣.

٧-

- Susantha Goontilake, Aborted Discovery, *Science and Creativity in the third World* (London, 1974) pp. 98 - 104.

٨-

- Clement Henry Moore, *Images of Development : Egyptian Engineers in Search of Industry* (Cambridge Massa Chusetts, 1980), p. 85.

٩- محمد محمود الجرارى *مشرفة* ..' ص ص ١٨٤ - ٢٠٨.

١٠-

- Sardar, *Science and Technolog*, pp. 58, 143.

١١- محمد النادى ، مقابلة ١٦ يونيو ١٩٨٣. و: Moore, *Imges*, pp. 87 . 96.

١٢-

- A. Aiad, "*Education" in Astronomy in Egypt*, p. 16.

١٣- أنور عبدالملك ، "المجتمع المصرى والجيش". و :

- R. Hrair Dekmejian, *Egypt under Naser* (Albany, New York, 1971), p. 187.

١٤- D.H. Bangham في : *التقرير السنوى لكلية العلوم لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥* (القاهرة ١٩٣٨) الفصل الانجليزى الصفحة الأولى.

١٥- مشرفة ، *مطالعات* صـ ١٣٥.

١٦-

- Moore, *Engineers*, pp. 86 - 87.

- يعتمد هذا الفصل أساسا على :

- Moore, esp. pp. 82 - 92, and Zahlan, *Science and Science Policy*, pp. 163 - 169.

١٧- د. كمال رمزى ستينو - مقابلة - ٤ ابريل ١٩٨٣.

١٨-

- The Egyptian University, *Faculty of Science, Bulletin* 2 (1934).

١٩- رمزى ستينو - مقابلة.

٢٠-

- Peter Lundgreen, "*The Organization of Science and Technology in France : A German Perspective,*" in Fox, ed., *Organization*, pp. 311-32,. Harry Paul, in ibid., "*Apollo courts the Vulcans: The Applied Science Institutes in Nineenth - Century French Science Faculties,*" pp. 155 - 81.

٢١-

- Rafat Kamel Wassef, quoted in "*Big Brother in the Science League*, "The Middle East, July 1982, p. 39.

٢٢- أنور عبدالملك *المجتمع المصرى والجيش*". انظر أيضا :

- Rejwan, Nissim, Nasserist Ideology : *It's Exponents and Critics*, (New York, 1974) pp. 143 - 146.

٢٣-

- Gamal Abdul Nasser, *Egypt's Liberation : The Philosophy of the revolution* (Washington, DC, 1935), p. 18.

- جمال عبدالناصر، *فلسفة الثورة* - مصلحة الاستعلامات صـ ٣٧ - (المترجم).

٢٤-

- P.M. Holt and M.W. Doly, *The History of the Sudan From the Coming of Islam to the Present Day* (Boulder, Colorado, 3 rd edn, 1979).

- وهو يقدم خلفية تاريخية عن السودان وعلاقاته بمصر .

٢٥-

- Eccel, *Azhar*, p. 302.

- ويتضمن هذا الرقم طلاب التعليم ما قبل الجامعى.

٢٦-

- Waardenburg 1 : 267 - 72.

- وتقرير مدير جامعة القاهرة عن السنة الجامعية ١٩٥٧ - ١٩٥٨ (القاهرة ١٩٥٩) الصفحات ١٥٨ وما بعدها.

٢٧-

FO 371 / 35576 / J1530, *Lampson to Eden*, March 17, 1943.

٢٨- عبدالناصر ، *فلسفة الثورة* صـ ٦٨. وبخصوص تاريخ المعهد ، انظر :
محمد السيد غلاب "الدراسات الأفريقية" ، مجلة الدراسات الأفريقية العدد الأول (١٩٧٢) صـ ١ - ٨.

٢٩- أحمد شلبى *"رحلة حياة"* صـ صـ ٢٥٣ - ٢٥٩.

٣٠-
- Waardenburg 1 : 82, 250, 251.

٣١- حول التعليم العالى فى لبنان ، انظر :
- Waardenburg 1 : 175 - 210.

٣٢- *تقويم جامعة القاهرة فؤاد الأول ١٩٥٠* ، صـ ١٩٦ . و : W 2 : 97.

٣٣-
Fo 371 / 2080 / E 1055, Iraq - Annual Report 1936, *Kerr to Eden*, January 30, 1937, p. 18.

٣٤-
- Waardenburg 1 : 10 - 11.
- الذى يسجل إنشاء الجامعات فى منتصف الستينيات.

٣٥-
- Hassan Al- Ebraheem and Samir N. Anabtawi, "*Patterns of Faculty Recrvitment in a Development Setting: Some Preliminary Findings at Kawait University*," in Antoine Zahlan ed., *The Arab Brain Drain*, p. 60.

٣٦-
- Ali E. Hillal Dessouki, "*The Shift in Egypt's Migration Policy*," Middle East Studies 18 (1982) : 53 - 63.

٣٧- ورد فى :. Kerr, "Egypt", p. 182

٣٨- أنور عبدالملك *"المجتمع المصرى والجيش"* صـ ١٩١.

٣٩- المرجع السابق ، صـ ١٩٥.

٤٠- المرجع السابق / الصفحات ٣٤٥ - ٣٥٠ ، ٢٨٤ - ٢٩١.

٤١- المرجع السابق ، و: Rejwan, *Nasserist Ideology*, pp. 193 - 456

٤٢- أنور عبدالملك *"الجامعة والمجتمع الجديد"* .

٤٣- أحمد عبدالله *الطلبة والسياسة..* صـ صـ ٢٢٢.

٤٤- *عين شمس فى ظل الثورة* (القاهرة ١٩٦٣).

٤٥- *دور الجامعة فى بناء المجتمع الاشتراكى* ، الندوة الأولى بكلية الآداب، يونيو ١٩٦٤ (القاهرة ١٩٦٤) صـ ١٢.

٤٦-
- Najjar, "*state*", pp. 69 - 86.

٤٧- المرجع السابق صـ ٦١.
٤٨- وزارة التعليم العالم (مصر). *التعليم العالى في ١٢ عاما* صـ ٣٥.
٤٩- صلاح العقاد - مقابلة - ١٩ ابريل ١٩٨٣. وعن منهج التربية القومية أنظر : أحمد عبدالله : *الطلبة والسياسة* ... ص ص ١٤٠-١٤٣. و : أنور عبدالملك : *المجتمع المصرى والجيش*"، و :

Rejwan, Nasserist Ideology pp. 60 - 61
٥٠-

- Kerr, "*Egypt*", p. 182.
٥١- بخصوص هذه الفقرة بوجه عام انظر : *دراسات فى المجتمع العربى* (القاهرة ١٩٦١).
٥٢- *المجمل فى التاريخ المصرى*" (القاهرى ١٩٤٢).
٥٣- الأهرام ١٩ مارس ١٩٧١ كما ورد فى أحمد عبدالله : *الطلبة والسياسة*" ص ١٤١.
٥٤- المرجع السابق ص ١٦٤ - حاشية (٥٨).
٥٥- الطليعة ٤ أكتوبر ١٩٦٨ ص ٣٥ - ٣٧.
٥٦- أنور عبدالملك *المجتمع المصرى والجيش*" ص ص ٣٠٥ - ٣٠٦.
٥٧-

- Rejwan, *Nasserist Ideology*, pp. 60, 82, 83, 100 - 104.
٥٨- أحمد عبدالله *الطلبة والسياسة*" ص ١٦٥ ، حاشية (٦٩).
٥٩- صلاح العقاد - مقابلة - ١٧ ابريل ١٩٨٣.
٦٠- حول مصر منذ الخمسينات ، انظر : *تاريخ مصر بين المنهج العلمى : الصراع الحربى* : أعمال ندوة *الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢*" ، القاهرة ١٩٨٧ (القاهرة ١٩٨٨) . و : عاصم الدسوقى : "*نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادى الاجتماعى* (القاهرة ١٩٨٠). و: *تاريخ مصر المعاصر فى دراسات المؤرخين المصريين : دراسة في الكم والكيف* (القاهرة - مقدمة ١٩٧٦) . و:
- Peter Gran, "*Modem Trends in Egyptian Historiography* : A Review Article, "IJMES9 (1978): 367 - 71.
٦١- التعبير مقتبس من :
- Daniel Crecelius, "*Al- Azhar in the Revolution*", The Middle East Journal 20 (1966): 44.
٦٢- وردت نتائج البحث فى أكثر من موضع فى : Shafshak, "*University*"
٦٣-

- Shafshak, "*University*", pp. 136 - 37, 240 - 42.
٦٤-

- Crecelivs, "Ulama", p.345.
٦٥-

- Midhat David Abraham, "*Mahmoud Shaltut (1933 - 1963), A Muslim Reformist : His Life, Works and Religious Thought*", unpublished PhD dissertation, Hartford Seminary Founation, October 1976.

٦٦- المرجع السابق ص ٥٥. و: - Cachia, *Taha*, pp. 61 61 - 62.

٦٧-

- Crecelius, "*Azhar*," pp. 37 - 40.

٦٨- *الأزهر فى ١٢ عاما ١٩٦٤* (القاهرة ١٩٦٤) و : تقويم جامعة الأزهر ١٩٦٤ / ١٣٨٣ هـ.

- انظر التحليل فى : - Crecelius, "*Azhar,*" pp. 44 - 49.

- وانظر : - Eccel, *Azhar*, pp. 311 - 115.

٦٩- أنور عبدالملك ، *المجتمع المصرى والجيش*" صـ ١٩٥.

٧٠- الحد الأدنى لدرجات الالتحاق - الأهرام - ٢٨ أكتوبر ١٩٨٢ صـ ٨.

٧١-

- Eccel, Azhar, pp. 318 - 19.

٧٢- المرجع السابق صـ ٣١٣ - ٣١٤.

القسم الرابع
الجامعة بعد عهد عبد الناصر

[١٢]

سياسة الانفتاح والتحدى الإسلامى

هبت رياح سياسة الانفتاح فى عصر الرئيس السادات على جامعة القاهرة، كما هبت على الاقتصاد الوطنى والحكومة والمجتمع ورغم أن السنوات الثلاث الأخيرة من عهد عبد الناصر شهدت تلميحات عن الانفتاح، إلا أن تمهيد الطريق من أجل التحولات الكبرى فى السياستين الخارجية والداخلية، استلزم من السادات التخلص من خصومه الناصريين فى ١٩٧١، ثم دخول حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

وبعد ذلك استبدل السادات الولايات المتحدة كقوة عظمى مناصرة بالاتحاد السوفيتى، وحقق تقاربا مع المملكة السعودية المحافظة بهدف الحصول على مساعداتها المالية، كما عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل بينما رفضت الدول العربية الأخرى أن تحذو حذوه. إلا أن المعاهدة مع إسرائيل حطمت التحالف السعودى - المصرى الوليد، وأجبرت مصر على الاعتماد بالكامل على الولايات المتحدة من الناحية المالية، كما عزلتها عن العالم العربى دبلوماسيا.

وفى المجال الاقتصادى الذى ينطبق عليه مفهوم الانفتاح فى المقام الأول، فتح السادات مصر أمام التجارة والاستثمار الأجنبيين، وشجع المشروعات الخاصة، فى حين ابقى على القطاع العام الكبير. وحاول إرضاء فقراء المدن من خلال دعم السلع الأساسية وإغراق السوق بالسلع الترفيهية المستوردة.

وسعى السادات فى بادئ الأمر، ومن بعده مبارك، لإتاحة حرية أكبر للصحافة، واستقلال أكبر للقضاء والسماح بأحزاب المعارضة. وفى الجامعات؛ مثلت العودة لانتخاب مرشحين لمنصب العميد، وإلغاء الحرس الجامعى لبعض الوقت، وتخفيف القيود على الأنشطة الطلابية رموز سياسة الانفتاح.

وجاءت مظاهرات يناير ١٩٧٧، احتجاجا على خفض دعم السلع الغذائية لتنهى بهجة الليبرالية. وعجزت عمليات القمع المتكررة التى أعقبت

ذلك عن السيطرة على المتطرفين داخل الحركة الإسلامية وكان السادات قد شجعها من أجل الوقوف فى وجه اليسار.

وشملت إجراءات السادات الصارمة فى سبتمبر ١٩٨١، إلقاء القبض على منتقديه فى شتى أنحاء الساحة السياسية، ونقل عدة عشرات من أساتذة الجامعة خارج مناصبهم الجامعية، وكذلك التخلص من التنظيمات الطلابية. وقد أسرف بذلك على نفسه، ثم فى ٦أكتوبر أرداه المتطرفون الإسلاميون قتيلا برصاصهم.

ثم افرج حسنى مبارك – البراجماتي المعتدل الذى تولى الحكم بعده – عن معتقلى سبتمبر، وفرض إجراءات صارمة رمزية على الفساد ضمن دائرة المقربين للسادات، ثم عاد إلى مناخ أكثر حرية دون التخلى عن سلطات الطوارئ المخولة له. وتجنب مبارك كلا من التحولات الحادة فى السياسات الكبرى، والأخطاء الشكلية التى وقع فيها سلفه المحب للظهور. وتنفس كل من الجامعة والمجتمع بحرية أكثر رغم أن المشكلات الأساسية بقيت كما هى.

الذهب الأسود فى السعودية :

عندما فتح باب سياسة الانفتاح اندفع العديد من أساتذة جامعة القاهرة للخروج. وكان عبد الناصر، عقب حرب ١٩٦٧، قد تراجع عن سياسته المناهضة للهجرة، الأمر الذى سمح للمثقفين الساخطين، والباحثين عن الثروة، بالرحيل[1] . ولكن القفزة فى أسعار البترول اثر حرب ١٩٧٣، هى التى تسببت فى حجم الهجرة غير المسبوق لكل من العمالة الماهرة وغير الماهرة من بين المصريين، المفترض فيهم الالتصاق بالوطن. وتدافع الأساتذة للحصول على عمل بالخارج يمكنهم من الحصول فى شهروا حد فقط على ما كانوا يستغرق الحصول عليه فى الوطن العمل طيلة عام كامل. وكانت ليبيا ودول الخليج تتطلع لشراء البنية الأساسية الحديثة ومن ضمنها النظم التعليمية من الابتدائى إلى الجامعة.

واختلفت الهجرة إلى البلدان العربية عن عملية "استنزاف العقول" نحو الغرب، والتى استمرت طويلا عندما كان العلماء والخبراء والفنيون من المصريين يتمتعون بمهارات سهلت لهم الهجرة إلي الغرب، ونادرا ما كانوا يعودون. ويقدر "زحلان" أن ٥٠٪ تقريبا من جميع العلماء والمهندسين العرب

الحاصلين على درجة الدكتوراه نزحوا إلى الخارج فى تلك الفترة إلا أن الهجرة إلى الدول العربية كانت مؤقتة، وتضم أساتذة الدراسات والعلوم الأجتماعية والاقتصاد والقانون والتجارة. وترجع قلة الطلب العربى على الأساتذة المصريين فى المجالات العلمية والفنية - جزئيا إلى أن بعض الجامعات الجديدة أرجأت تدريس المناهج التى تحتاج لمعامل ومعدات مرتفعة التكاليف، كما يرجع جزئيا إلى أن هذه المواد تدرس عادة باللغة الإنجليزية، مما جعل من الممكن تعيين أساتذة أجانب بالإضافة إلى الأساتذة المصريين[٢].

وتفاوتت آثار هجرة الأساتذة إلى البلدان العربية المجاورة على كل من الخليج ومصر. فيتذكر أحد أساتذة جامعة القاهرة البارزين، فى فخر، السنوات التى قضاها بجامعة الكويت الوليدة فى أوائل السبعينيات حيث بدت المحاضرات الثمانى التى كان يلقيها أسبوعيا عبئا خفيفا، فنصف هذه المحاضرات مكرر يلقيه على قسم منفصل خاص بالطالبات، وفى أثناء الفصل الثانى من العام الدراسى يكرر تدريس نفس المقررات مرة أخرى. وكانت المكتبة تتمتع بمخصصات مالية مقررة، على عكس ما هو موجود فى وطنه فأصبح لديه متسع من الوقت للبحث. وأفضل ما فى الأمر أنه كان بمقدوره أن يضع جانبا المال اللازم لشراء وتأثيث شقة بالقاهرة تنفعه عند عودته.

أما أحمد أبو زيد، وهو أستاذ آخر من جامعة السكندرية، فكان "مستشار التحرير" والشخصية المحركة خلف "عالم الفكر" المجلة البارزة التى تصدرها وزارة الإعلام الكويتية، وتزخر بكتابات الأساتذة المصريين. ومع ذلك ظل هناك شئ مصطنع يكتنف حياة الأكاديميين المصريين فى المهجر العربى. واعتاد المصريون، سواء اصطحبوا معهم عائلاتهم أم تركوها، على تمضية إجازة الصيف فى الوطن، فلم يمدوا لأنفسهم جذورا فى البلاد مقر عملهم. بل أن الأستاذ الذى لم نشر إلى اسمه فى الفقرة السابقة، وجد أنه من الصعب إقامة علاقات تعارف مع الكويتيين، ومن ثم فلم يعقد سوى صداقات قليلة مع بعضهم (وليس ذلك غريبا لأن أنداده من أساتذة الجامعة لم يكونوا كويتيين). وكان المصريون يذهبون إلى هناك بموجب دعوة، يساعد على ذلك مشاعر الأخوة العربية والإسلامية. ولكن - فيما بينهم - كان المصريون يحطون غالبا من شأن مضيفيهم باعتبارهم "عربان"، بمعنى "بدو" بلا حضارة.

وبدا انزعاجهم من وقاحة الشباب الكويتي الذي يعود إلى بلاده حاملا درجة الدكتوراه مفهوما، ولكنه كان يماثل أيضا موقف الأساتذة البريطانيين والفرنسيين في جامعة القاهرة إبان الثلاثينيات والأربعينيات. ومن ناحية أخرى، شعرت السلطات في البلد المضيف بالقلق إزاء وجود قاهريين على مستوى رفيع من الثقافة يتولون التدريس لطلاب انتزعوا من الصحراء قبل جيل واحد أو أقل.

ولقيت أجور الأساتذة وغيرهم من العاملين بالخارج، وهي بالعملة الصعبة، ترحيبا كبيرا عند عودتها إلى مصر. وقد قفزت التحويلات من ١٠ ملايين دولار في عام ١٩٧٠ إلى ١،٤ مليار دولار في عام ١٩٧٧[٣] . وشعر العديد من الأساتذة بالارتياح المادي للمرة الأولى في حياتهم.

ولكن حياة المغترب، من شأنها أن تعطل الإنتاج البحثي وتضر بالتفاعل بين الأساتذة والطلاب في جامعة القاهرة. ويسلم أحد الأساتذة بأن مصر عليها التزام بمساعدة العرب الآخرين *"ولكن المهمة الحضارية لمصر شيء، أما أن نرى الجامعات المصرية تتحول إلى معاهد تحرم من صفوتها الذين استولت عليهم البلدان البترولية دون أي اعتبار آخر عدا المال، فذلك شيء آخر تماما"* [٤] . وانتقلت نسبة عدد الأساتذة إلى الطلاب من سيئ لأسوأ. في حين تفاقم سوء الحالة المعنوية للأساتذة الذين بقوا في الوطن.

وصف مصر أمريكيا:

واكب خروج الأساتذة من باب مطار القاهرة المفتوح، دخول الخبراء الأمريكيين. وعلى الرغم من حاجة مصر الماسة إلى تدفق الأمريكيين والمعونات الأمريكية في أوائل السبعينيات، إلا أن ذلك الأمر أثار أيضا تساؤلات موجعة حول الاستقلال الوطني.

فهل كانت مصر، وهي تصد الغزل الروسي إنما تستبدل فقط الحكم البريطاني بالتبعية الاقتصادية والعسكرية والثقافية للولايات المتحدة ؟. وقد أثيرت قضية التبعية الثقافية علنا في خريف ١٩٨٢، عندما صدر مقال في الأهرام الاقتصادي بعنوان : *"وصف مصر بالأمريكاني : دعوة للكشف عن وقائع خطيرة"* فلمس المقال عصبا ملتهبا في جامعة القاهرة وفي أنحاء المجتمع الثقافي[٥] .

وتركز الاتهام المثار فى أن الخبراء الأمريكيين إنما ينفذون برنامج أبحاث متعدد المجالات، مشابه لما قام به الفرنسيون أثناء محاولتهم احتلال مصر فيما بين ١٧٩٨ – ١٨٠١، يساعدهم فى ذلك باحثون مصريون سواء عن دراية أو عن عدم دراية بأهدافهم. وذكر موجهو الاتهام أن البحوث تتم للمصلحة الأمريكية وليست المصرية، وإنها فى متناول وكالة المخابرات الأمريكية. وشملت الضجة الصحفية التى أعقبت ذلك أصوات الباحثين من جامعة القاهرة إلى جانب باحثى جامعة عين شمس، والجامعة الأمريكية فى القاهرة ومعهد التخطيط القومى، والمركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، وهيئة التعبئة العامة والإحصاء. وأصبح مركز البحوث الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية فى القاهرة هدفا واضحا ؛ فقدم المدافعون عنه كل ما أمكنهم من حجج دفاعية. وعلى الرغم من قدرة المشاركين فى مشروعات البحث ذات التمويل الأمريكى على إظهار أن المصريين هم الذين صمموا هذه الدراسات ونفذوها، وان مصر استفادت منها، إلا أن الشعور بعدم الارتياح إزاءها ظل باقيا. ولأن الأمر يتعلق إلى حد كبير بالبناء الأكاديمى والسياسى، لم يكن من الممكن أن يحقق المهاجمون انتصارا إلا أنهم استطاعوا رفع درجة الوعى بالمشكلة من خلال فرض مناقشتها علنا، حتى أن الرئيس مبارك نفسه تدخل بتعيين لجنة وزارية مهمتها التحقق من أن جميع مشروعات البحث تتم من أجل المصلحة القومية.

الاستقلال في مواجهة سيطرة الدولة :

باستثناء قرارات السادات الأخيرة، شعر الأساتذة والطلاب بقدر أكبر من الحرية فى ظل السادات ومبارك، عما كانوا يعيشونه فى عهد عبد الناصر. ومع ذلك، استمرت المشكلة القديمة المتعلقة بالتدخل السياسى فى شئون الجامعة، وهويتم فى معظم الأحيان بعلم رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، والأساتذة ومن بين أكثر ما أثار الجدل، قضية المعاملة الخاصة التى تمتع بها كل من جيهان قرينة السادات، وابنهما جمال فى جامعة القاهرة.

فقد أثارت جريدة الأهالى– لسان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى – هذا الأمر بعد عام من وفاة السادات. واتهمت الصحيفة صوفى أبو طالب رئيس الجامعة، وعميد كلية الهندسة، بأنهما نقلا رئيس قسم الهندسة

الكيميائية خارج الجامعة احتجاجا على أنه أعطى جمال السادات درجة الرسوب في الامتحان. وكان جمال قد تغيب عن حضور المحاضرات والمعامل وامتحانات نصف العام - بسبب مرضه، كما أكد - ولكنه حصل على درجة "امتياز" بطريقة ما. فأرسل الدكتور محمد على صالح خطاب احتجاج إلى الرئيس السادات مباشرة، وبعد أسبوع تم فصله من الجامعة. ومن ناحية أخرى، سرعان ما أصبح صوفى أبو طالب رئيسا لمجلس الشعب، وفى يناير ١٩٨٣، كان أبو طالب مازال رئيسا للمجلس عندما أثارت المعارضة المشكلة فى جلسة برلمانية مغلقة، كان من نتيجتها التذكير بأن هناك حدودا لحملة مبارك على الفساد. فتغيب أبو طالب عن المناقشة البرلمانية التى استغرقت أربع ساعات، كان فيها أحد أعضاء "الحزب الوطنى" الحاكم من الصفاقة بحيث يدعى أن ما أثير فى هذه القضية سوف يؤدى إلى بلبلة الشباب ويعرض استقلال الجامعة للخطر (٦) . وجاءت نتيجة التصويب على الثقة لصالح أبو طالب، الذى عاد ليستقبله المجلس بالتصفيق المتواصل. وفقد مدير تحرير "مايو" جريدة الحزب الوطنى، الذى كان يتابع القضية، منصبه. ولكن مجلس الدولة، أعاد صالح إلى وظيفته السابقة، فى استعراض لاستقلال القضاء.

وورد اسم جمال السادات أيضا فى علاقته بثغرة قانونية، تتيح للطلاب الضعاف فى مادتى اللغة العربية والرياضيات فرصة تجنب امتحان "الثانوية العامة" المرعب، والالتحاق بالكليات التى يفضلونها : حيث يمنح المجلس البريطانى شهادة الـ "GCE" البريطانية لأولئك الذين يجتازون امتحان المستوى "O" ولم تكن هذه الشهادة بالطبع تؤهل الشخص للالتحاق بالجامعات البريطانية، ولكن الجامعات المصرية أذعنت للضغوط السياسية وقبلتها. وأشار الدكتور عبد العظيم أنيس - أستاذ الرياضيات بجامعة عين شمس - فى "الأهالى" إلى أن جمال كان مستواه الدراسى سيئا فى إحدى المدارس الثانوية الخاصة عام ١٩٧٤، عندما بدأت الصحف فجأة ومعها إحدى اللجان الوزارية فى استنكار الصعوبة غير المبررة لامتحان الثانوية العامة. وتلقى أنيس دعوة ملحة للذهاب إلى قصر الرئاسة *"للإجابة عن بعض الأسئلة"* التى يحتاجها جمال فى الرياضيات. وتلقى تفسيرا لذلك، بأن الرئيس السادات كان مشغولا للغاية بحرب أكتوبر عن متابعة ولده دراسيا؛ فرفض أنيس، ومن ثم

دخل جمال كلية الهندسة رغم القوانين الصارمة، عبر الباب الخلفي لشهادة الـ "GCE"البريطانية السهلة نسبيا[٧] .

واتخذت السيدة الأولى، جيهان السادات، أيضا "GCE" طريقا إلى جامعة القاهرة في عام ١٩٧٤[٨] ، وهناك كان أداؤها مثيرا للدهشة ! فقد حصلت على الليسانس من قسم اللغة العربية عام ١٩٧٨، وواصلت إلى أن حصلت على الماجستير في عام ١٩٨٠، والدكتوراة عام ١٩٨٦ من نفس القسم. وكان موضوع تخصصها عن أثر الرومانسية الإنجليزية في القرن التاسع عشر على الأدب المصري في القرن العشرين، وكانت سهير القلماوي هي المشرف على الرسالة.

وقدمت جيهان السادات "روايتها" حول دراستها وامتحاناتها : *"التحقت بجامعة القاهرة في سن الواحدة والأربعين، لأؤكد على أهمية تعليم المرأة...*

كنت أتمنى كثيرا لو استطعت الاندماج مع الطلاب الآخرين في الجامعة ولكن ذلك كان مستحيلا بالطبع. وقد توقع لي أساتذتي وزملائي الطلاب التفوق في جميع امتحاناتي وأبحاثي.

وكان ثلاثة من أبنائي – لبنى وجمال ونهى – يدرسون معي بالجامعة في نفس الوقت، وكانت لهم أيضا توقعات كبيرة بالإضافة إلى المنافسة. فكان أولادي يسألون باستمرار " ما الدرجة التي نلتها في الامتحان ؟، ويعملون على أن يفوقونني. فكنت أستيقظ في الساعة الثالثة صباحا للاستعداد قبل أي امتحان. وقد شعرت أن على أن أضرب المثل للجميع ومن بينهم أولادي.

وتخرجت عام ١٩٧٨ ، ثم واصلت الدراسة للحصول على درجة الماجستير. وعندما جلست لمناقشة رسالة الماجستير في عام ١٩٨٠ ، وافقت مع ما بي من الرعب الهائل، أن يتم نقل الساعات الثلاث كاملة على الهواء في التليفزيون المصري...

كنت قلقة للغاية بشأن خوض الامتحان أمام التليفزيون. لكنني كنت راغبة في أن أقوم بما هو ضروري لتشجيع النساء الأخريات على تعليم أنفسهن. بالإضافة إلى أنني أردت أن يعرف الناس أنني أستحق درجتي بالفعل، ولم تعط لي على طبق من الفضة لمجرد أنني زوجة رئيس الجمهورية" [٩] .

ولكنه لم يكن موقف فوز؛ فقد حضر مناقشة رسالتها المنقولة تليفزيونيا أسرتها، ورئيس الجامعة، وعميد كلية الآداب، وعدد من الوزراء ولم يكن هناك سبيل لمعرفة إلى أي حد كان تحصيلها، فمن ذا الذي يجرؤ من بين الأساتذة على منحها درجة منخفضة ؟

أصبح صوفى أبو طالب، رئيس الجامعة، رئيسا لمجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٧٨، بعد فترة وجيزة من حصول جيهان السادات على الليسانس كما لاحظنا[١٠]. ثم أصبح صبحى عبد الحكيم عميد كلية الآداب بعد ذلك رئيسا لمجلس الشورى الذى تشكل مؤخرا. وقد عرف عن صوفى أبو طالب وصبحى عبد الحكيم انهما من "الرجال الطيعين"* الذين حصلوا على مكانتهم المرموقة بالانتهازية السياسية. ويهاجم عبد العظيم أنيس المحسوبية التى أفرزت رئيس جامعة فى الستينات (لم يذكر اسمه) أثرى عن طريق الدروس الخصوصية، وآخر (من الواضح أنه صوفى أبو طالب) كان *"مفتى السادات فى الفتاوى القانونية التى يريدها، ثم أحد رؤساء جامعة المنصورة الذى اضطر للاستقالة بسبب سرقته لأعمال زملائه"*[١١].

وبعد أن أصبح السلك الأكاديمى، على نحو مؤكد، طريقا إلى الظهور السياسى، بات من الصعب مقاومة الرغبة فى التسلق. ففى عهد السادات، كان السلك الأكاديمى يسهم عادة بحوالى الخمس أو الربع من أعضاء الوزارات، بل والثلث إذا وضعنا فى الاعتبار المحامين والأطباء والمهندسين الذين تولوا التدريس بالجامعة لبعض الوقت على الأقل[١٢]. وكان من المفيد بالطبع أن ينصب الطلب بوجه خاص على أساتذة الكليات الملائمة من خبراء الاقتصاد والزراعة والهندسة والعلوم. وفى عام ١٩٨٣ ذكر كتاب اليوبيل الماسى لجامعة القاهرة أسماء ١٣ من خريجى كلية العلوم الذين تولوا مناصب وزارية، جميعهم – باستثناء واحد فقط – فى الثلاثين عاما التالية على الثورة. كما تباهت كليات الزراعة والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسة بأنها قدمت ٢٢ و١٩ و١٠ من الوزراء على التوالى، وجميعهم بعد الثورة. أما كلية الحقوق، فقد انخفض بالطبع عدد من تولوا الوزارة من خريجيها فى عهد الثورة، فالعشرات من خريجيها الذين تولوا مناصب وزارية خدم معظمهم قبل الثورة،حيث تقلد عشرة من بين أحد عشر وزيرا من أبنائها رئاسة وزارات. وجنبت كلية الآداب نفسها الحرج فى عام ١٩٨٣ بعدم تسجيل خريجيها من الوزراء (فطه حسين كان الوحيد تقريبا). أما كليات الطب البيطرى، وطب

* التعبير الأصلى فى النص "Yes men" ومعناه القاموسى "الإمعات" إلا أننا فضلنا استخدام تعبير أخف فى الترجمة لاعتقادنا أنه أقرب إلى قصد المؤلف – (المترجم)

الأسنان، ودار العلوم، والآثار وكلية الأعلام الجديدة فلم يكن لديها من تسجله فى قائمة الوزراء على الإطلاق[١٣] .

وألقى مصطفى أمين، الصحفى المعروف، باللوم على حسن حمدى رئيس جامعة القاهرة بسبب إذعانه لقرار السادات بنقل ٦٤ أستاذا من جامعة القاهرة نقلا تأديبيا ضمن إجراءات سبتمبر، وقد أعلن حمدى أن استقالته لم تكن لتعيد الأساتذة، وأكد على أن بعض أساتذة الجامعة احتجوا على القرار، وأن السادات وعده شخصيا بإعادة الأساتذة المنقولين فى شهر نوفمبر. فتساءل مصطفى إذا كان ذلك هو الحال فلماذا انتظر حمدى مرور عام على وفاة السادات قبل أن يعلن الحقيقة. وأين ذهبت استقامة الماضى، عندما أجبرت استقالة لطفى السيد، مع إضرابات الطلاب، الحكومة على احترام شرف الجامعة[١٤] .

الكم والنوع :

استمرت القصة الكئيبة الخاصة بتكدس الطلاب، وتدهور المستوى التعليمى فى جامعة القاهرة حتى عهد السادات ومبارك، بينما تفتتح فى كل من طنطا والمنصورة والزقازيق وحلوان والمنوفية وقناة السويس وأسوان، كليات جديدة تعانى من ضعف التمويل وقلة الأساتذة. وكان التعليم المجانى قد أصبح "عقدا اجتماعيا" يعرض من يقترب منه من السياسيين للتهلكة. وتحملت المدارس الابتدائية المتداعية ثلاث فترات دراسية يوميا. ويعلق أحد أعضاء مجلس الشعب فى حديث شخصى عام ١٩٨١ على ذلك قائلا : "هناك ثلاثة أمور لا يمكننا أن نتحدث عنها ونظل بعد ذلك فى مواقعنا : تنظيم الأسرة، وتعديل الأحكام الشرعية، وتغيير التعليم" [١٥] . حتى أن ذكر الإصلاح التعليمى أثار المخاوف من أن يتم تقييد فرص الالتحاق بأنماط التعليم التى كانت قد أتاحت – حتى ذلك الحين – إمكانية الحراك الاجتماعى الصاعد.

وفى ١٩٨٣، ذكرت دراسة أجريت بإشراف "اليونسكو" أن جامعة القاهرة بها ١٥٠ ألف طالب فى حين أن مبانيها تكفى ٣٥ ألفا فقط. وحتى كلية الطب – وهى كلية الصفوة – يدرس بها ألف و٧٠٠ طالب فى مساحة تلائم ٢٠٠ طالب فقط. وكانت مصر تنفق ١٢ جنيها مصريا على كل طالب بالهندسة مقارنة بما قيمته ألف جنيه مصرى فى الولايات المتحدة. وكانت

السنة الدراسية، ومدتها ٢٦ أسبوعا تصل إلى ٢٠ أسبوعا فقط بعد استقطاع الإجازات وامتحانات نصف العام، فى حين يبلغ المعدل العالمى للعام الدراسى ٣٦ أسبوعا. كما أشارت الدراسة إلى أن المقررات الدراسية تخلفت عن العصر بحوالى عشرين عاما، وأن الجامعات المصرية بها أستاذ لكل ٦٦٦ طالبا مقارنة بسبعة طلاب فى إنجلترا، وستة فى الاتحاد السوفيتى[١٦].

وكانت الكتب المقررة تصل متأخرة كل عام، وبكميات أقل من المطلوب وسعر بالغ الارتفاع. وتنشر الصحف سنويا رسوما كاريكاتورية، ومقالات نقدية مثل مقال "آفة الكتاب:"

"أن أرخص طبعة من الروايات الإنجليزية التى كانت تباع بما لا يزيد عن ثلاثة جنيهات فى العام الماضى، أصبحت تباع الآن مقابل ما يتراوح بين عشرة جنيهات واثنى عشر جنيها وفقا لعدد صفحاتها. وهو ما يعنى أن طالب قسم اللغة الإنجليزية فى أى من كليات الآداب أو التربية، الذى يفترض أنه سيقرأ بين أربع إلى خمس روايات سنويا يجب أن يدفع ما لا يقل عن خمسين جنيها حتى يستذكر الروايات المقررة...

وعندما يصل الأمر إلى كتب النقد الأدبى أو كتب اللغويات، وهى أيضا مقررات يتعين أن يدرسها الطالب، يصبح الموقف أكثر سوءا فالكتاب المؤلف فى مثل هذه المقررات "الخاصة" يكلف ما بين عشرين إلى ستين جنيها وفقا لحجمه وندرته...

ويقدم أصحاب المكتبات حججا قوية لرفع أسعار الكتب المستوردة... والنتيجة، أن الكتاب الذى يباع فى إنجلترا مقابل ثلاثة جنيهات إسترلينية يباع هنا مقابل خمسة عشر جنيها مصريا.

أن معظم الطلاب الذين يواجهون هذا المأزق، لا يقرأون النص الأصلى للروايات أو المسرحيات، وإنما يتحولون لدراسة الملخصات التى كتبها الباحثون البريطانيون أو الهنود" [١٧].

واستمرت الامتيازات قائمة، كما هى دائما، فالموسرون يلتحقون بمدارس اللغات الخاصة، التى تدرس فيها بعض المواد الدراسية بالإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية. وفى أوائل عام ١٩٧٣ برزت فجأة مقترحات بأن يمتد هذا النظام حتى التعليم الجامعى، وذلك بإنشاء جامعة خاصة بمصروفات واتفقت هذه المقترحات مع ظهور النفوذ الأمريكى وسياسة الانفتاح. وتزعم الدعوة لهذه الجامعة الخاصة مصطفى كامل مراد رئيس "حزب الأحرار" اليمينى، مشيرا إلى أن الأموال التى تنفقها الأسر على إرسال أبنائها للتعليم فى الجامعات العربية والغربية من الممكن أن تنفق داخل البلاد[١٨] ، وأن أمريكا مشهورة بجامعاتها الخاصة، وفى مصر نفسها أثبتت الجامعة الأمريكية

بالقاهرة إبتعداد أولياء الأمور لتحمل نفقات تعليم خاص رفيع المستوى، فلماذا أذن لا تكون هناك جامعة مصرية مماثلة[١٩] ؟

وحارب الفكرة كل من اليساريين والناصريين، بالإضافة إلى الديمقراطيين أمثال لويس عوض، الذين رأوا فى الجامعة الخاصة تراجعا عن مبدأ التعليم المجانى للجميع. واحتج عوض بأن مصر جربت بالفعل الجامعة الخاصة من قبل وثبت عجزها عن تمويلها على نحو سليم، بعكس الحال فى الغرب الرأسمالى؛ فالولايات المتحدة بتركيزها الهائل للثروة الخاصة، ورغبة بعض مليونيراتها فى تمويل الجامعات ذات المستوى الرفيع من الصعب أن تكون نموذجا مناسبا تحتذيه مصر. وبدلا من ذلك، ينبغى توجيه الموارد لتحسين الجامعات القائمة[٢٠] .

وربما يكون المصريون قد استشرفوا مستقبلا غير مرض يشبه ما حدث فى المكسيك، عندما أدت الأفكار الثورية إلى إقامة الجامعات المجانية التابعة للدولة، التى تدهور مستواها إلى أن أصبحت درجاتها العلمية بلا قيمة تقريبا. فأرسلت أسر الطبقة العليا المكسيكية أبناءها إلى الجامعات الخاصة داخل المكسيك أو خارجها، كما تجنب أصحاب العمل تعيين خريجى الجامعات العامة بقدر المستطاع.

وحاول وزراء التعليم المتتابعين إيجاد مخرج من المأزق؛ ففى عام ١٩٨٨، اقترح محمد فتحى سرور إنشاء "جامعة مفتوحة" على الطراز البريطاني، وأكد على أن الدولة لن تلتزم بتعيين خريجيها. كما أعلن سرور، متحديا، أنه ليس من المعقول أن يرفض الآباء، الذين كانوا يدفعون ألفا أو ألفين من الجنيهات المصرية رسوما دراسية لأبنائهم فى المدارس الثانوية، الإسهام فى نفقات تعليم هؤلاء الأبناء بالجامعة. واقترح أن يدفع الطلاب للجامعة الحكومية نفس المبلغ الذى تكلفته دراستهم فى السنة الأخيرة من تعليمهم الثانوى[٢١] .

واستمرت نطاقات النخبة بجامعة القاهرة فى التخصصات المرموقة. فاحتفظت كليات الاقتصاد والعلوم السياسية، والصيدلة، والطب، والهندسة بسمعتها ككليات الصفوة، على الرغم من أن مستواها التعليمى ينوء بالأعداد المتكدسة فيها. وصار الالتحاق بالكليات المرموقة يتحقق عادة عبر مدارس اللغات، والدروس الخصوصية، أو النفوذ الشخصى، أو مجموعة عوامل من

هذا القبيل. وأصبح فرع الخرطوم التابع لجامعة القاهرة، وكذلك جامعة بيروت العربية من ضمن الأبواب الخلفية الأخرى، حيث يسهل الالتحاق بأى منهما، كما أن التحويل منهما إلى جامعة مصرية بعد ذلك ممكنا. ومع تدهور مستوى المدارس الحكومية، أصبحت الدروس الخصوصية إحدى سمات الحياة بالنسبة لمن يستطيعون احتمال أعبائها، بل والعديد ممن لا يستطيعون. فقد بات على معلمي المدارس وأساتذة الجامعات العمل لتحسين مستوى أجورهم الهزيلة بطريقة ما، وشعر الآباء بأنه لا يكاد يوجد خيار آخر، وكانت أسعار الدروس الخصوصية تصل إلى ما بين ٥٠٠ وألف جنيه مصرى لمادتين أو ثلاث فى مستوى التعليم الثانوى، وقد تصل إلى ما يزيد عن ذلك فى التعليم الجامعي. واتهم الآباء المدرسين بأنهم ينطوون على نفوس جشعة، بل ولا يقومون بواجبهم كما ينبغي فى الفصل حتى يضطر التلاميذ إلى اللجوء للدروس الخصوصية بعد مواعيد الدراسة[٢٢]. بل أن الدروس الخصوصية أثرت حتى على وقت وجهد معلم الفصل صاحب الضمير الحى. ويظهر بحث أجرى على خمس كليات بجامعة المنصورة أن ٧٩٪ من إجمالى الطلاب يتلقون دروسا خصوصية[٢٣]. فأصبح التعليم العام مثارا للسخرية، بسبب نظام التعليم الموازى (عبر الدروس الخصوصية)، فى حين احتفظ الأول بالشكل الخارجي.

وبحلول عام ١٩٨٨، كانت الحكومة قد تخلفت عدة سنوات عن توفير فرص عمل لعشرات الآلاف من خريجى الجامعة الذين لا تحتاج إليهم. وأراد خبراء الاقتصاد إلغاء الالتزام الحكومى بضمان وظائف للخريجين، إلا أن الحكومة لم تجرؤ على ذلك. وبدلا منه، تحدثت عن توزيع الأراضى الصحراوية المستصلحة على خريجى الجامعات[٢٤]، وهو محاولة واضحة لإعطاء دواء مسكن فى وقت كانت فيه المدن الصحراوية الجديدة نصف خاوية ونقص مياه النيل ينذر بشر مستطير.

التحدى الإسلامي:

تظهر الصفحات الأولى للكتاب الصادر عام ١٩٨٣ بمناسبة العيد الخامس والسبعين لإنشاء جامعة القاهرة، النجاح الجزئى الذى حققه التحدى الإسلامى أمام المؤسسة التى ظلت حتى ذلك الحين علمانية الهوية. فقد اشتمل

عنوان الكتاب على التاريخ الهجرى - وهو أمر ربما لم يحدث حتى فى عهد الملك فؤاد أو لطفى السيد - وفى موضع يسبق التاريخ الإفرنجى. وزينت الصفحة الأولى "بالبسملة" مكتوبة بخط اليد الجميل. بيد أن الإسلاميين لم يستحوذوا على العيد فعليا ؛ فالصفحة التالية لها توضح ختم الجامعة القديم الذى يحمل صورة "تحوت" اله الحكمة والمعرفة الفرعونى، وتفسر دلالته كرمز للتعليم، ويلى ذلك "بورتريه" ملون للرئيس مبارك على مساحة صفحة كاملة.. فربما يذهب كل من الخليفة، والسلطان، والملك، ولكن سمات الحكم الملكى المصرى تظل باقية. أما التحية التى كتبها حسن حمدى * بعد ذلك، فلمست جميع المنطلقات الأيديولوجية، إذ أشادت بما قدمته الجامعة "لمصر" و"الوطن العربى" و"العالم الإسلامى" [٢٥] .

وكان ناصر قد منح العلمانية فرصة جديدة للحياة، عندما كانت صورتها ذات الطابع المصرى فى ظل النظام القديم فى طريقها للزوال. فسحق الإخوان المسلمين واعتنق أفكارا علمانية تلائم العصر، مثل القومية العربية، والاشتراكية. ولكن أيديولوجيته انهارت بفعل الإحباطات الاقتصادية، بالإضافة إلى حرب يونيو ؛ فأفسحت الطريق لرد فعل إسلامى بالغ النشاط بسبب القمع الذى تعرض له طويلا. فإذا بالإيمان الذى ثبت فى زنزانة سيد قطب بسجن طره، وبين الباقين من الأخوان الذين تناقلوا كتابه "*معالم على الطريق*" من يد ليد، يبزغ إلى ضوء الشمس فى نهاية الأمر.

أما المعارضة الطلابية اليسارية، فى جامعة القاهرة وغيرها من الجامعات، فقد تضاءلت على نحو سريع بعد تحديها لعبد الناصر عام ١٩٦٨، والسادات حتى قيام حرب أكتوبر. وفى منتصف السبعينيات انتقلت المبادرة إلى الجماعات الإسلامية، واستمرت معهم منذ ذلك الحين [٢٦] .

ووجدت الحركة الإسلامية أرضية خصبة بشكل خاص فى الجامعات الإقليمية الجديدة، التى نشرت النشاط الطلابى خارج مراكزه التقليدية فى جامعتى القاهرة والإسكندرية. وأصبحت جامعتا أسيوط والمنيا بوجه خاص مركزين دائمين للنشاط الإسلامى. وبشكل عام، انتشر بين أهل الصعيد الأكثر فقرا وأدنى تعليما من أبناء الوجه البحرى فى مصر، كما أنهم مشهورون بالعناد، والعنف فى العداوات، وهم دائما مثار للنكات التى تصورهم فى

* الدكتور حسن حمدى رئيس جامعة القاهرة وقتها - (المترجم)

صورة الريفيين السذج. وربما ساعد في إثارة رد الفعل الإسلامي هناك؛ ارتفاع نسبة الأقباط في أسيوط والمنيا، وشهرة أسيوط كمركز سابق للإرساليات التبشيرية الأمريكية. وقد شجع محمد عثمان إسماعيل – أحد مساعدي السادات المقربين، ومحافظ أسيوط قرابة عشر سنوات –الجماعات الإسلامية بصورة فعالة.

وعلى مستوى الرمز، اختارت جامعة أسيوط في الخمسينيات وجامعة المنيا في السبعينيات شعارين لا يتفقان مع الإسلاميين: قرص شمس إخناتون للأولى، والتمثال النصفي الشهير لزوجته نفرتيتي للثانية (أنظر الرسم التوضيحي رقم ٦)، حيث تقع آثار تل العمارنة، عاصمة إخناتون ما بين أسيوط والمنيا. كما كره الإسلاميين في المنيا أيضا احتفال المحافظة بابنها الشهير طه حسين.

ولم تكن الحركة الإسلامية من خلق السادات، ولكنه استمر سنوات يشجعها لمناهضة اليسار. وفي عام ١٩٧٦، سمح لعمر التلمساني والباقين من الإخوان المسلمين المستأنسين باستئناف إصدار مجلة "الدعوة"، كما ألقى باللوم على اليسار بسبب مظاهرات يناير ١٩٧٧، ولم يعارض استيلاء الإسلاميين على الاتحادات الطلابية بالجامعة. وشجع السادات، صوفي أبو طالب ومجلس الشعب على صياغة مجموعة نصوص في القانون المدني وقانون العقوبات، والقانون التجاري، وقانون الإجراءات، مستمدة من الشريعة الإسلامية. (ومع ذلك، فإن هذه النصوص لم تتحول إلى قانون أبدا، لأن مبارك أهملها دون ضجة) [٢٧].

ولم تكن الحركة الإسلامية ككل كيانا واحد؛ فهي تضم المحافظين والراديكاليين، والمسالمين والنشطين حركيا، ورجال الحكومة والمتطرفين الذين يدبرون عمليات الاغتيال والتمرد. وباستثناء أسيوط، كانت الجماعات الإسلامية داخل الحرم الجامعي أقل تطرفا من الجماعات خارج الجامعة مثل "جماعة المسلمين" بزعامة شكري مصطفى (وأسمتها الحكومة والصحافة بجماعة التكفير والهجرة) التي قامت باختطاف وزير الأوقاف السابق في عام ١٩٧٧، وجماعة الجهاد التي قتلت السادات. وقد درس شكري مصطفى بكلية الزراعة في أسيوط، كما أن ٦٤٪ من فرع الصعيد في تنظيم الجهاد كانوا من الطلاب. واتخذ خالد الإسلامبولي قراره باغتيال السادات إثر القبض على

شقيقه، وهو أحد قيادات *"الجماعات"* في جامعة أسيوط. كما أن معظم أعضاء فرع القاهرة التابع لتنظيم الجهاد، لم يكونوا من الجامعة، وإنما من الأحياء البائسة الجديدة المكتظة بالمهاجرين حديثًا إلى المدينة[٢٨].

وفي العقد السابق على قرارات السادات في سبتمبر ١٩٨١، زاد نفوذ الإسلاميين في جامعة القاهرة باضطراد. فقد وفرت *"الجماعات"* للطلاب القادمين من الأقاليم، والذين يعيشون في الأحياء القذرة، مع انسداد أبواب العمل في وجوههم ؛ إيمانا ساميا، وإحساسا بالحياة المشتركة، بالإضافة إلى المساعدة العملية في مواجهة المشكلات اليومية. كما وفرت *"الجماعات"* الكتب المقررة بأسعار مدعومة وكذلك *"الزى الإسلامى"* ، وأعد القائمون عليها حلقات دراسية ومعسكرات صيفية. ووفروا الحماية للفتيات، من مضايقات الرجال لهن في الأتوبيسات المزدحمة، وقاعات المحاضرات ؛ عن طريق تدبير سيارات خدمة منفصلة * "ميني باص"، ووضع مقاعد منفصلة داخل قاعة المحاضرات.

ولكن الجماعات الإسلامية أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا للطلاب والأساتذة من أصحاب المعتقدات الأخرى، كما شكلت تهديدا للسلطات الجامعية. فقد انتقل أسلوبها تدريجيا من الإقناع إلى الترهيب، ومن الترهيب إلى استخدام العنف بالكلمات، والمدى، والسلاسل الحديدية، والهراوات وتلقى رئيس جامعة أسيوط تهديدا بخطف ابنه، فلجأ إلى حمل مسدس معه أينما ذهب[٢٩] . وكان الإسلاميون يقاطعون سير المحاضرات بالدعوة للصلاة، واضطروا حتى من لا يشاركهم في الرأى إلى الالتزام بالفصل بين الجنسين أثناء الجلوس في المحاضرات، كما فرضوا بالقوة إلغاء النشاط المسرحي والعروض السينمائية، والحفلات الموسيقية، والرحلات المختلطة. وعارضوا إطفاء الأنوار أثناء عرض الشرائح التوضيحية في المحاضرات التي يحضرها الطلاب والطالبات معا.

وتقدم جيهان السادات، أشهر طالبة في ذلك الوقت، رؤية من أعلى، فقد كتبت تحت عنوان : "تأخرت عن الدرس مرة أخرى" :

---

* لم نسمع عن سيارات ميني باص تابعة للجماعات الاسلامية وربما يقصد المؤلف أن ضغوط أنصار هذه الجماعات داخل جهاز الحكومة كانت وراء تيسير هذه الخدمة التي لقيت شعبية كبيرة وقتها - (المترجم)

"هرعت من خلال بوابات جامعة القاهرة نحو قسم الأدب الإنجليزي، إلا أن حائطا من البشر اعترض طريقي. وهمس أحدهم " انهم الأصوليون، يصلون في الفناء الأوسط".. يصلون في الفناء الأوسط ؟ أنها العاشرة صباحا، ولن يحين موعد الصلاة التالية قبل الثانية عشر. علاوة على أن الفناء الأوسط هو الطريق إلى قاعات المحاضرات، وليس مسجدا.

لم أستطع المرور، كما لم يستطع أحد أن يمر. وعندما انضممت إلى جمهور الطلاب رأيت حوالي مائة من الشباب في أردية بيضاء وهم يستقيمون ويسجدون في صلاة. أقل من مائة يحولون بين الآلاف وبين محاضراتهم...

ومرت ساعتان تقريبا قبل أن أتمكن من الوصول إلى مقعدي في قاعة الماجستير. ولكن عمليات المقاطعة استمرت أيضا هناك، حيث دوى صوت دقات بقبضة اليد علي باب قاعة المحاضرات المجاورة للقاعة التي أجلس بها. فتوقف الأستاذ عن حديثه، ثم واصله. واستمرت الدقات تعلو على الباب.. دوم.. دوم.. دوم إلى أن عجز الأستاذ عن مواصلة المحاضرة.

وصرخ المتطرفون الدينيون عبر الباب "أوقفوا الدراسة الآن، حان وقت الصلاة"، وكانت الأصوات رجالية ونسائية معا. ورغم أن الأستاذ لم يفتح الباب، إلا أنني رأيتهم بعقلي رجالا ملتحين يرتدون الجلباب، أما النساء فمحجبات ويرتدين ملابس طويلة، والجميع عيونهم تقدح شررا" (٣٠) .

وحدثت القطيعة المحتومة بين الجماعات الإسلامية والسادات في عام ١٩٧٩ مع توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل. وهو أيضا عام *"قوانين جيهان"* التي خصصت ثلاثين مقعدا للمرأة في مجلس الشعب، كما دعمت من حقوق المرأة في حالة طلاقها[٣١] . ثم أدى قبول قدوم الشاه – الذي كان يحتضر – إلى مصر، بعد ذلك بعام إلى زيادة غضب الإسلاميين الذين أعجبوا بالثورة الإيرانية. وبعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاقية كامب ديفيد، حل السادات الاتحاد العام لطلاب مصر، كما حظر الأنشطة الطلابية فوق مستوى الكلية الواحدة. وتقرر تعيين ستة أساتذة ضمن مجلس اتحاد الكلية الذي يضم ١١ عضوا، وأصبح لعمداء الكليات سلطة رفض قرارات مجلس الاتحاد[٣٢] .

ووجد السادات في حسن حمدي رئيسا للجامعة، ينفذ أوامره ويكون حازما مع الإسلاميين. وكان حمدي قد سلك طريقه للصعود أستاذا بكلية الطب جامعة القاهرة، ثم أصبح عميدا لها فنائبا لرئيس الجامعة، ثم استطاع أن يعبر الأزمة عام ٧٩ – ١٩٨٠ عندما كان رئيسا لجامعة أسيوط وقت الاضطرابات، فأعاده السادات رئيسا لجامعة القاهرة. وفي حديث صحفي له

قبل اغتيال السادات بيوم واحد، استنكر حسن حمدى إلغاء عروض الأفلام والمناسبات الاجتماعية ، وغيرها من أسباب الفوضى داخل الحرم. واتفق مع غيره من رؤساء الجامعات على ضرورة عودة الحرس الجامعى، فلم يكن "بوابو الجامعة الذين يرتدون الجلاليب" كافين فى اعتقادهم[٣٣].

ثم أعدم مبارك الذين اغتالوا السادات، وأبقى على القيود المفروضة عام ١٩٧٩ على الأنشطة الطلابية، كما أبقى حالة الطوارئ التى فرضت منذ سبتمبر ١٩٨١. ولكنه أطلق سراح معارضى السادات من غير الإسلاميين تدريجيا، وكذلك الإسلاميين الذين لم يشكلوا تهديدا مباشرا لسلطته. كما سمح لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة رسميا بدخول الانتخابات التشريعية، تحت راية الوفد فى أول الأمر، ثم حزب العمل الاشتراكى بعد ذلك، وسعى لتخفيف الضغوط الخطيرة، عن طريق إتاحة فرصة أكبر من الحرية للمناقشات فى الصحافة والبرلمان.

ورغم انحسار موجة الغليان التى سادت السنوات الأخيرة من عهد السادات، ظلت الملصقات، ومعارض الكتب وزى المحجبات، والمظاهرات المتكررة، دليلا على استمرار النفوذ الإسلامى فى جامعة القاهرة. وعندما هزم حسن حمدى فى انتخابات نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة أمام قائمة مستقلة يؤيدها الإسلاميون، رأت الحكومة أنه لم يعد منه فائدة ترجى، ومن ثم، عينت رئيسا آخر للجامعة بدلا منه.

ولعب الإسلاميون دورا رئيسيا فى المظاهرات الضخمة التى جرت عام ١٩٨٤ فى جامعات المنصورة والقاهرة والإسكندرية، ومن بين مطالبها سحب الحرس الجامعى، وإلغاء لائحة الاتحادات الطلابية لعام ١٩٧٩ التى تقيد النشاط الطلابى.

وفى قسم الفلسفة، شجع أبو الوفا الغنيمى التفتازانى، وكان نائبا لرئيس الجامعة، على إحياء الحركة الصوفية المعتدلة. ثم رأس اتحاد عموم مشايخ الطرق الصوفية، نظرا لانتمائه إلى عائلة توارثت الزعامة الصوفية. أما الدكتور حسن حنفى، الحاصل على دكتوراه الفلسفة من السوربون، فهو يتبنى حركة "اليسار الإسلامى" ، ويقتدى بأفكار جمال الدين الأفغانى ويرى أن كتابات سيد قطب الدينية السابقة على *"معالم فى الطريق"* قد تكون مرشدا ممكنا. وحتى زكى نجيب محمود،أستاذ الفلسفة المتقاعد، والذى كان رائدا للوضعية

المنطقية فترة طويلة، كما كان هدفا لهجوم الإسلاميين مرارا، يقول الآن انه قد أبخس قدر أهمية الإسلام. وهو يقوم حاليا * بتأليف كتب شعبية حول موضوعات إسلامية، كما فاز بجائزة من السعودية[٣٤].

وفي كلية العلوم، يتحرك اليوم خلفاء على مشرفة في حذر، حيث يثني أساتذة الفلك على الأزهر بسبب الإسهامات التي قدمها في الماضي للعلم الذي يعملون به، ويتحدثون عن *"علم فلك الشريعة"* ، ثم يلتمسون الاستفادة بخبرتهم في تحديد مواعيد الصلاة، والتقويم الهجري[٣٥]. ويقول أحد أساتذة العلوم بجامعة القاهرة في لقاء معه : *"أن العبء يقع على كاهلنا للتغلب على تشكك الشيوخ الذين لم يقتنعوا بقيمة علم الفلك بعد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نأخذهم في رحلة بالطائرة، ونريهم هلال الشهر الجديد إذا كانت السحب متكاثفة بحيث تتعذر الرؤية من على الأرض"*[٣٦].

إلا أنه من الصعب تخيل أي التقاء حقيقي بين عقول أولئك الذين يطالبون *"بعلم كيمياء إسلامي"* وبين عالم كيمياء متمرس من جامعة القاهرة، كما يصعب تصور اتصال بين عالم وراثة أمريكي وبين الأصوليين من البروتستانت الذين يؤمنون *"بعلم الخلق"* . وربما يكمن الخلاف بين الموقف في البلدين، في القوة النسبية للقوى المتعارضة والرؤى العالمية.

وفي جامعة القاهرة، كما في كل مكان في مصر، أثارت الحركة الإسلامية في السنوات الأخيرة مخاوف الأقباط. فالإسلاميون يعاملونهم باعتبارهم من *"أهل الكتاب"* وسواء فسر هذا التوصيف على نحو كريم سمح، أو بصورة ضيقة متشددة، فهو لا يمكن أن يعني المساواة الكاملة. وكانت لغة الإسلاميين المعادية للمسيحيين تتحول حيانا إلى عنف ضدهم، وبدأ الأقباط أنفسهم ينتهجون سياسة الإحياء الديني، كما أجاز البابا شنودة اتخاذ تكتيكات للمواجهة. فكانت الاضطرابات التي وقعت في ضاحية الزاوية الحمراء بالقاهرة، ومظاهرات الأقباط أثناء زيارة السادات للولايات المتحدة مقدمات للإجراءات التي أتخذها في سبتمبر.

---

* صدرت الطبعة الإنجليزية الأولى من الكتاب الذي بين يديك عام ١٩٩٠ قبل وفاة د. زكي نجيب محمود – (المترجم).

ورغم أن العلمانية فى مصر كانت فى موقف الدفاع إلا أنها لم تنح جانبا تماما. فقد اتخذ شعار السادات *"العلم والإيمان"* طريقين : إضفاء الشرعية على الدولة والعلم باسم الإسلام، ولكنه كان يتضمن أيضا الفصل بين الدين ومجال آخر. وقد بدأت حفنة قليلة من العلمانيين وعدد أكبر من المعتدلين الإسلاميين فى إبداء آرائهم بجرأة أكبر مؤخرا، وأحيانا ينضم إلى هذه القائمة كتاب من أمثال يوسف إدريس، وتوفيق الحكيم (حتى وفاته عام ١٩٨٧) ونجيب محفوظ. كما فصل كتاب المستشار سعيد العشماوى *"الإسلام السياسى"* بين الدين والسياسة بنفس الحزم الذى فصل به بينهما كتاب على عبد الرازق عن الخلافة الإسلامية قبل ستين عاما : ويستدعى ظهور السفير حسين أحمد أمين – أبن أحمد أمين – ومحمد أحمد خلف الله بين معارضى الإسلاميين، إلى الذهن المجادلات التى دارت فى جامعة القاهرة إبان الثلاثينيات والأربعينيات. كما نادى – فى جرأة – كل من فؤاد زكريا أستاذ الفلسفة – الذى ترك جامعة عين شمس منذ بضع سنين ليرأس قسم الفلسفة بجامعة الكويت – والمهندس الزراعى فرج على فودة، والمحامى محمد نور فرحات بإقامة دولة علمانية. وأتاحت لهم مجلة "فكر" منبرا لآرائهم، تحت رعاية رءوف عباس أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة نائب رئيس تحريرها[٣٧] .

وفى ربيع عام ١٩٨٨، أوقف الإسلاميون باستخدام الجنازير حفلا موسيقيا بجامعة أسيوط، باعتباره أمرا منافيا للإسلام، ومن "عمل الشيطان"، فاستسلمت جامعة القاهرة وألغت الحفلات المماثلة فى بقية العام الدراسى. كما أعلن الإسلاميون عن رفضهم لبرامج تليفزيون القاهرة، فرد عليهم وزير سابق للأوقاف مستخدما عددا كبيرا من الأحاديث النبوية التى توضح أن الموسيقى والغناء لا يتعارضان مع الإسلام. وانهال ماهر – رسام الكاريكاتير بالأهرام – بالنقد على "الإرهاب لدينى" والجاهلية الدينية. كما استشهد أحمد بهاء الدين فى عاموده بالأهرام برأى محمد عبده فى استخدامهم للقرآن والأحاديث ضد الإسلام. وأعلن مصطفى أمين:

"نحن نرفض أن نعود القهقرى إلى العصور الوسطى. نرفض الذين يقولون أن الموسيقى حرام، والمسرح حرام، والفن حرام. كما رفضنا الذين كانوا يعارضون دخول التليفونات فى بلادنا، لأنها رجس من عمل الشيطان، وكما رفضنا الذين عارضوا دخول السيارات واعتقدوا أن إبليس هو الذى كان يقود هذه السيارات"[٣٨] .

"الزى الإسلامى فى حرم الجامعة" (٣٩)

كانت الجلاليب البيضاء واللحى داخل الحرم الجامعى رموزا لطلاب الجماعات الإسلامية الأكثر التزاما ، إلى أن قرر السادات حظر الدخول بها إلى الكليات في عام ١٩٨١. ولكن زى النساء أصبح أكثر الرموز المظهرية للحركة الإسلامية تعرضا للهجوم، فظاهرة الزى الإسلامى الشرعى أو الحجاب، ظاهرة معقدة وغامضة؛ ففى مصر المعاصرة يشمل الزى الإسلامى الأكمام الطويلة، والثوب أو الجوب الذى يصل طوله إلى الكاحل ثم غطاء للشعر، وهو يعنى زى نساء المدن الحاصلات على قسط من التعليم، وليس الزى التقليدى للفلاحات أو نسوة الطبقة الدنيا فى المدينة، الذى يغطى أيضا الشعر والذراعين والساقين، الذى يخرج عن إطار النقاش. كما أن هناك أقلية صغيرة تضيف غطاء للوجه "نقاب"، وقفازات للكفين إلى زى النساء الإسلامى.

وقد أصبح الزى الإسلامى موضة فى الجامعات إبان السبعينيات مع انتشار الحركة الإسلامية. ومن الممكن أن يسمع المرء تفسيرات متشابكة ومتناقضة لارتداء النساء للزى الإسلامى : منها أنه مريح، أو لإظهار التقوى والطهر، أو للتأكيد على القيم الأصيلة فى مواجهة القيم الغربية، أو مسايرة للموضة، أو الخضوع لإرادة الوالدين (أو التمرد عليهما)، وكذلك لتجنب مضايقات الرجال أو توفيرا للمال؛ بل أن بعض المعارضين يرون فى الإعانة الشهرية الضئيلة التى تدفعها بعض الجماعات الإسلامية (لعلها جماعات سعودية أو ليبية) رشوة لتشجيع النساء على التحجب. كما لا تنطوى جميع الحالات على التقوى أو التواضع ؛ فمرتديات الحجاب ربما يلفتن النظر أكثر بارتداء الأقراط (فى حالات كثيرة) والكعوب العالية ومساحيق الوجه، أو ارتداء الثياب ذات الألوان الزاهية أو التى تنزلق على الجسم.

ويوضح ظهور الزى الإسلامى فى كليات النخبة بجامعة القاهرة، وكذلك شكوى الأمهات المثقفات من بناتهن المحجبات، أن الإسلاميين يتمتعون بقدر من الإعجاب لدى فئات تعلو الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى[٤٠] . وتقول جيهان السادات : *"لقد أدهشنى أن الكثيرات، ومن بينهن أفضل الفتيات فى صفى الدراسى وأكثر من" تألقا يخترن ارتداء الحجاب*[٤١] ...."كما يشير الزى الإسلامى فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة إلى نفس التوجه.

وتستطرد جيهان السادات، لإظهار عمق الشعور الذى أثاره الحجاب. "ولكن أغربيات فى الجامعة كن يمثلن تعبيرا سياسيا على نحو أبعد، خاصة أولئك اللاتى يرتدين النقاب، وهو حجاب ثقيل يشبه القناع تقريبا، يغطى وجه المرأة كلية ويترك فقط فتحتين لعينيها. وهؤلاء الفتيات الأكثر تطرفا، يخفين أجسادهن كلية، فيغطين أكفهن بالقفازات ويرتدين الجوارب الثقيلة، حتى فى أيام الصيف الحارة. وكانت رؤيتهن سائرات فى أروقة الجامعة تثير فى نفسى الغثيان. فليس هذا هو الإسلام".

وقد انتقد الأصوليون، بدورهم، ملبسى. وأرسلوا لى مرة إثر أخرى فتيات بارعات فى الحديث لإقناعى بارتداء الحجاب على الأقل. فتحثنى الموفدات قائلات : "لماذا لا ترتدين الزى الشرعى ؟" وهن يستخدمن الاسم الذى أطلقته الجماعات الإسلامية على الحجاب والرداء الطويل اللذين يعتبرونهما أساسيين للمرأة.."ألا ينبغى وأنت زوجة رئيس مصر، ونموذج تحتذيه النساء أن تضربى المثل ؟". فكنت أرد بحسم : "ولكن أعمالكن اكثر أهمية من ملابسكن. وعندما يأتى يوم الحساب، فلن يدخلكن اللـه الجنة أولا لأن الرداء الذى ترتدينه أطول" [٤٢].

وتؤكد الأبحاث ما هو متوقع من تمسك المحجبات بالمعتقدات المحافظة؛ فمن بين أولئك اللاتى يرتدين هذا الزى وافقت ٧٠٪ على أن الغرض الأساسى من تعليم المرأة هو إعداد الزوجات الصالحات، بينما وافق على هذا الرأى ٥٤٪ فقط من غير المحجبات وتعتقد ٣٣٪ فقط من المحجبات أن المرأة لها الحق الكامل فى العمل مقارنة بنسبة ٦٩٪ من زميلاتهن غير المحجبات اللاتى لديهن نفس الاعتقاد. ولو استطاع قاسم أمين العودة إلى الجامعة التى ساعد فى إنشائها، فسوف يسره أن لم يعد هناك من يعارض تعليم المرأة من حيث المبدأ، ولكنه سوف يقع فى الحيرة ؛ فقد أدانته نسبة ساحقة من فتيات الجامعة المحجبات اللاتى سئلن عنه (٩٢٪)، وهو ما يعكس تشويه الإسلاميين الحاليين له باعتباره من دعاة البدع الحديثة والهرطقة، مع أن المحجبات اللاتى يكشفن وجوههن إنما يرتدين الزى الذى أوصى به، دون أن يدركن ذلك، أما أولئك اللاتى يرتدين ثيابا على الطراز الغربى فأشاد ٥٩٪ منهن به باعتباره محرر المرأة فى حين أدانه ٤١٪، ويرجع ذلك غالبا إلى تصديقهم أنه خرج عن الشرع[٤٣].

وفى العام الدراسى ٨٧ - ١٩٨٨ تركزت مناقشة الزى فى جامعة القاهرة على النقاب، وكان السادات قد حظره داخل الحرم الجامعى قبيل وفاته

بقليل. وترددت شائعات حول فتيات منقبات تؤدين الامتحانات بدلا من أخريات، بل وعن رجال يتخفون بالنقاب أيضا لنفس الغرض، إلا أن ما يرمز إليه النقاب من تحد هو الذى أثار قلق النظام. ففى مارس ١٩٨٧تظاهر خمسة آلاف طالب لمدة ثلاثة أيام وتعدوا بالسباب على عميد كلية الطب لمنعه إحدى المنقبات من دخول الكلية. وفى خريف نفس العام أفتى مفتى الديار المصرية بأن حظر ارتداء النقاب داخل الحرم الجامعى لا يتعارض مع الإسلام، ولكن فى مارس ١٩٨٨ أسقط حكم القضاء الإدارى بمجلس الدولة قرار الحظر[٤٤].

ومن خلال الملاحظة الشخصية لمؤلف الكتاب عن جامعة القاهرة فى ٨٧ – ١٩٨٨، يتبين أن حوالى نصف الطالبات كن يرتدين *"الزى الإسلامى"* ، وهو ما يمثل اختلافا بينا عن عام ١٩٥٠ أو ١٩٦٠، عندما كان جميع طالبات جامعة القاهرة يرتدين الملابس الغربية. وبالنسبة للوقت الحالى، على الأقل، فان معارضى هذه الظاهرة المنزعجين يحذرون من أن الزى الإسلامى يكاد يكتسح كل شئ فى طريقه. ولكن رغم أن نسبة طالبات الجامعات المرتديات للزى الغربى قد تناقصت، إلا أن عددهن يزيد كثيرا الآن عن أى وقت مضى. فإذا كان حوالى ألفى طالبة يفعلن ذلك فى عام ١٩٥٣ (١٠٠٪ من الطالبات)، فربما يكون عدد من يفعلنه بعد ثلاثين عاما قد وصل إلى ٢٥ ألفا (٥٠ ٪ من طالبات الجامعة[٤٥]. وقد أصبح دخول الجامعة متاحا الآن أمام فتيات الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى وبعضهن حديثات العهد بالقاهرة، ويشعرن بعدم الارتياح إلى الصيحات الغربية فى الملابس، ومن ثم يتيح لهن الزى الإسلامى تغطية نفس أجزاء الجسم التى تغطيها ملابس أمهاتهن الأميات، فضلا عن أنه يدل على تقواهن كما يظهر المركز التعليمى الذى وصلن إليه حديثا.

وعندما يرد ذكر الزى الإسلامى، تزداد المشاعر اهتياجا. فالنساء اللاتى لا يرتدين هذا الزى يتعرضن للإهانات، بل وللاغتصاب. إلا أنه ليس مستغربا أن تشاهد امرأتين من نفس العمر، إحداهما بالزى الإسلامى، والأخرى فى ثوب غربى تتمشيان وذراع إحداهما فى ذراع الأخرى، تتضاحكان وتتحادثان بأسلوب يكذب أى إحساس بأن واحدة تعيب على الثانية

اختيارها. ومن ثم، فإن الدوافع لاختيار أو عدم اختيار الزى الإسلامى تتفاوت بشكل كبير ومن الواضح أن الكلمة الأخيرة لم تطرح بعد فى هذه القضية.

الـهــــوامـــش

-١

- Ibrahim M. Oweiss, "*The Migration of Egyptians*", in : Antoine Zahlan, ed., *The Arab Brain Drain* (London, 1981), p. 165.

-٢

Antoine Zahlan, *The Arab Brain Drain*, ed. (London, 1981), p. 2; saad Eddin Ibrahim. *The New Arab Social Order: A study of the Social Impact of Wealth* (Boulder, Colorado, 1982), pp. 58, 80 - 85; Saad Eddin Ibrahim, "*Oil Migration and the New Arab Social Order*, "in Malcolm H. Kerr and El Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor states in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder Colorado, 1982), p. 46.

- انظر أيضا :

- Nazih Ayubi, "*The Egyptian "Brain Drain" A Multidimensional Analysis*", IJMES 15 (1983), 431 - 50.

-٣

- Ibrahim "*Oil*", in Kerr and Yassin, *Rich and Poor States* p. 39.

-٤

- Muhamed Nur Farahat, "*La Faute a L' Infitah*" Revue de la Press Egyptienne 13 (July 1984) .نقلا عن الاقتصادى، أكتوبر ١٩٨٣

٥- بخصوص الجدل حول القضية انظر : الأهرام الاقتصادى ٤ أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٢.

٦- الاجيشيان جازيت ١٤ يناير ١٩٨٣، وقد اعتمدت هذه الفقرة بوجه عام على مختارات من الاهالىوصحف أخرى فى :

- Revue de la Press Egyptienne 8 (March 1983) : 122 - 28 .

٧- الأهالى٢٠ ابريل ١٩٨٣.

٨- الأهرام ١٨ يناير ١٩٨٣ - الصفحة الأولى.

-٩

- Jehan Sadat, *A woman of Egypt* (New York, 1987), 208 - 209.

١٠- العيد الماسى ص ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

١١- الأهالى٩ فبراير ١٩٨٣، ص ١٠.

-١٢
- Raymond A. Hinnebusch Jr., *Egyptian Politics under Sedat: The Past - Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State* (Cambridge, 1985), pp. 102 - 03.

١٣- العيد الماسي. وقد اعتبرت على ماهر من رؤساء وزارات النظام القديم على الرغم من أنه رأس أيضا أول وزارة أعقبت انقلاب عبدالناصر.

١٤- أخبار اليوم، ٢٧ نوفمبر ١٩٨٢.

-١٥
- Anderea Rugh, *Family in Contemporary Egypt* (Cairo, 1985), p. 239.

١٦- محمد عثمان *الجامعة تنظف*" روزاليوسف ٢٤ يناير ١٩٨٣ ص ص ١١ - ١٣. وجمال الدين موسى "*من الحرم الجامعي*" (القاهرة ١٩٨٨) وهو "بكائية" على انحدار أحوال الجامعات.

١٧- الاجيبشيان جازيت - أول نوفمبر ١٩٨٧. صـ ٣.

-١٨
- Mohmoud Nafadi, "*Calls for Private University*", Middle East Times, October 12 - 18, p. 8.

١٩- فيما يتعلق بهذه القضية انظر أيضا :
- Waterbury, *Egypt*, p. 241;
- وأنظر أيضا : أحمد عبدالله *الطلبة والسياسة*" ص ٢٧٠.

٢٠- لويس عوض *الجامعة الأهلية*" ، الأهرام ١٨ أكتوبر ١٩٨٦ ص ١٥.

-٢١
- Revue de La Press Egyptienne 27 (2 eme Trimestre, 1987): pp. 66, 78.

٢٢- *بورصة الدروس الخصوصية* . الأهالي ٢٠ ابريل ١٩٨٣.

-٢٣
- Revue de La Press Egyptienne 13 (July 1984): 151.

-٢٤
- Hassan El Kadi, "*Economy Unable to Absorb Egypt's Graduates into Work - Force*, "Middle East Times, February 28- March 5, 1988, p. 7.

٢٥- *العيد الماسي* : سجل تاريخي بمناسبة ١٦ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ م.

٢٦- أحمد عبدالله *الطلبة والسياسة* "يسرد تفاصيل الحركة الطلابية منذ ١٩٦٨ حتى ١٩٧٣، ثم يورد فصلا ملحقا عن الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٤. وحول الجماعات الإسلامية انظر بوجه خاص :

- Giles Kepel, *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh, trans. Jon Rothscild* (Berkeley, California, 1986, pp. 129 - 71.

٢٧- حول مجموعة القوانين انظر :

- Richard Jacquemond, "*Un Projet de code penale islamique egyptien*, "Bulletin de CEDEJ 20 (2) (1986) : 185 - 223.

٢٨-

- Keppel, *Muslim Extremism*, pp. 205 - 06.

٢٩-

- Revue de la Press Egyptienne Cdecember 1981): 148.

٣٠-

- Jehan Sadat, *Woman*, pp. 410 - 11.

٣١-

- Mervat Hatem, "*Egypt's middle Class in Crisis: The Sexual Division of Labor*, "MEJ 42 (Summer 1988), 415 - 16.

- ويلخص قوانين الأحوال الشخصية لعام ١٩٧٩، والتراجع عنها جزئيا فى ١٩٨٥.

٣٢-

- Revue de La Press Egyptienne, 13 (July 1984), 155 - 59.

٣٣-

- Labib al- Sibai "*La Garde universitaire est une necessite in RPE* (December 1981) : 150 - 51.

- نقلا عن الأهرام الاقتصادى ٥ أكتوبر ١٩٨١. وبيانات شخصية عن حسن حمدى فى : *العيد الماسى*.

٣٤- انظر مجلة التصوف الإسلامى التى يرأس التفتازانى مجلس إدارتها . و: حسن حنفى - مقابلة ١٦ ١٦ فبراير ١٩٨٨. و: زكى نجيب محمود مقابلة ٢٠ مارس ١٩٨٣.

٣٥- عياد فى "*عالم الفلك والفضاء*" العدد الأول (١٩٨٣) ص ص ٣٣-٣٤ ، ٣٦.

٣٦- مقابلات خاصة مع مؤلف .

٣٧- على سبيل المثال :

- "*Les Voix de Tawfiq al- Hakim*", PRE 8 (March 1988), 9 - 40.

- و: نجيب محفوظ :*الإسلام السياسى*" الأهرام ٢٥ فبراير ١٩٨٨ ص ٧. و:

- Yusuf Idris, "*L' Apostat*", PRE8 (March 1983) : p. 23-25.

- و: محمد سعيد عشماوى: *الإسلام السياسى* (القاهرة ١٩٨٧). و: حسين أحمد أمين: *دليل المسلم الحزين* (القاهرة ١٩٨٣). و: فؤاد زكريا: *الحقيقة والوهم فى الحركة الإسلامية المعاصرة* (القاهرة وباريس ١٩٨٦). أنظر أيضا: صحيفة فكر (١٩٨٤). وتحليل :

- Alexander Flores, "*Egypt : A New Secularism ?* Middle East Report No. 153 (July - August 1988) pp. 27-30.

٣٨- مصطفى أمين، الأخبار ١٧ ابريل ١٩٨٨. وفيما يتعلق بالفقرة عموما، انظر: عبدالمعنم النمر *الإسلام وموقفه من الغناء والموسيقى* - الأهرام ٨ مايو ١٩٨٨ ص ٨. و: أحمد بهاء الدين، الأهرام، ١٣ مارس ١٩٨٨ ص ١٣. وكاريكاتير ماهر فى الأهرام ١٤ مايو و ٦ يونيو ١٩٨٨ ص ٦.

٣٩- حول الزى الإسلامى المصرى عموما انظر :

- Andrea B.Rugh, *Reveal and Conceal: Dress in Contemporary Egypt* (Cairo, 1986); Valerie J. Hoffman. (add, "*Polemeics on the Modesty and Segregation of Women in Contemporary Egypt,* "IJMES 19 (1987) 23 - 40.

٤٠-

- Hinnebusch, *Egyptian Poletics*, p. 205.

٤١-

- Jehan Sadat, *Woman*, p. 413.

٤٢- المرجع السابق .

٤٣- زينب رضوان ، بحث *ظاهرة الحجاب بين الجامعيات*(القاهرة ١٩٨٢) كما ورد فى:

- Mervat Hatem "*Egypt's Middle Class* " MEJ 42 (Sammer 1988) : 417 - 18.

- ويلاحظ : المفارقة فى الآراء حول قاسم أمين:

- Hoffman Ladd, IJMES 19 (1987) : 27

٤٤- أحمد بهاء الدين، الأهرام ٢٢ مارس ١٩٨٨ ص ١٣. و:

- Imam Ahmad, "*Court Decision to Permit Veils on Universty Campus Draws Praise,* Ire, "Middle East Times, March 27 - April 2, 1988, p. 3.

٤٥- ورد فى الرقم الخاص بعام ٥٣ - ١٩٥٤ فى : Waardenburg 2:84 . وتقدير الرقم فى ١٩٨٣ بناء على : عثمان، روزاليوسف ٢٤ يناير ١٩٨٣، ص ١١ - ١٣، الذى ذكر أن إجمالىعدد المسجلين فى جامعة القاهرة ١٥٠ ألف وأن الطالبات يمثلن حوالىثلث عدد المسجلين فى الثمانينيات.

خاتمة وتوقعات

"انتبهوا أيها السادة" .. اسم فيلم سينمائى مصـرى حديث، يدور حول أستاذ جامعى يدعى "جلال"، و"عنتر" جامع القمامة وهو يعمل على عربة كارو.. يخطئ عنتر فيحسب أن شقيقة جلال هى الخادمة ويطلب يدها من والدها. ثم يرث عنتر امتياز جمع القمامة من إحدى الضواحى الكبرى إثر وفاة والده، فيصل دخله إلى ٦٠٠ جنيه شهريا ؛ ويصبح فى طريقه بالفعل لأن يصبح ثريا عن طريق بيع المخلفات المعاد تصنيعها، وعقد الصفقات المشبوهة. ويرفض الأب عرض الزواج، أما جلال نفسه فهو يجد فى البحث مع خطيبته عايدة عن شقة منذ فترة طويلة، ثم يعثران فى النهاية على واحدة فى عمارة يمتلكها عنتر. كما يمتلك سيارة فارهة يصطحبهما فيها إلى الفيلا حيث يعيش مع زوجته وأربعة أطفال. ويرفض جلال دفع مبلغ خمسة آلاف جنيه - خلو رجل - لأن ذلك غير قانونى، ثم يراجع ناشر كتبه الأكاديمية الخمسة، فيكتشف أنها ستعود عليه بمائتى جنيه فقط ، ويرفض عرض الناشر منحه عمولة كبيرة مقابل كتابة أدب هابط بدلاً منها.

ثم يضعف جلال، ويتنازل عن مبادئه، ويجمع بطريقة ما مبلغ "الخلو" لعنتر الذى يأخذه وعايدة إلى ملهى ليلى، ثم يرمى بالمبلغ كله على إحدى الراقصات؛ فيشرب جلال حتى السكر ثم يتشاجر مع عايدة، التى تقرر الزواج من عنتر من أجل أمواله. وفى مشهد الختام نرى جلالا وهو يحاضر فى الجامعة ثم يفقد تسلسل أفكاره أثناء المحاضرة، فيغمغم قائلا : *"الحقيقة هى عنتر"* ويسقط مترنحا[1] .

ويعتبر فيلم *"انتبهوا أيها السادة"* تعبيرا واضحا عن عالم انقلب رأسا على عقب. ولكن ذلك ليس هو القضية كلها. ولا هى ذلك السجل المضىء لجامعة القاهرة فى الكتاب الصادر احتفالا بالعيد الخامس والسبعين عام ١٩٨٣، فالحقيقة تقع فى مكان ما بين الصورتين.

• • •

أن جامعة القاهرة لم تحسم حتى الآن أيا من قضايا التجاذب أو الاستقطاب الرئيسية الأربع التى تتبعناها فى هذا الكتاب : الإمبريالية الغربية

فى مواجهة النزعة القومية المتأصلة.. استقلال الجامعة فى وجه سيطرة الدولة.. التعليم المقيد مقابل التعليم المفتوح.. الفكر العلمانى إزاء الفكر الدينى. وليس من المحتمل أن تحسم الجامعة ذلك وهى تتطلع نحو القرن الواحد والعشرين. ويبدو أن الميل الشديد ناحية أحد هذه الأقطاب ينشئ تحركا مضادا. فالانتصارات النهائية أمر نادر فى الأمور الإنسانية مهما كان التوق إليها.

وقد حقق المصريون انتصارا فى المعركة القومية طويلة الأمد من أجل التعيين فى هيئة تدريس الجامعة وإدارتها، بعد أن انتهى عهد الاحتلال البريطانى، ولم يعد للبريطانيين ولا خصومهم الأضعف – الفرنسيين – نفوذ كبير، ومع ذلك، فلا يبدو أن لمعركة استقلال المثقفين نهاية قريبة. ومازال الأساتذة الأمريكيون يجيئون ويروحون، بدعوة مصرية. وإذا وضعنا فى الاعتبار حقائق السياسة والاقتصاد الدوليين، بالإضافة إلى ظروف حقل التعليم، فكيف يمكن أن يكون لدى جامعة القاهرة الحرية فى الاستغناء عنهم إن هى رغبت فى ذلك ؟

وربما يجد المصريون المحبطون، بسبب استمرار اعتمادهم على التعليم المستورد، عزاء فى المدى الأبعد، حيث أن السيطرة والتبعية لا تدومان إلى الأبد، وقد أخذت أوربا من قبل علومها عن العالم الإسلامى. وفى القرن التاسع عشر، أنهى المثقفون الألمان بشكل حاسم تبعيتهم الثقافية التى دامت طويلا لفرنسا، وقبل ذلك بقرن من الزمان، بات على الولايات المتحدة، بل وإلى حد ما فرنسا وإنجلترا، أن تتعلم من ألمانيا، مركز الثقافة الجديد فى ذلك الحين. والآن، يتطلع الأمريكيون، فى ترقب، نحو اليابانيين، بعد أن حقق كل من الروس واليابانيين تقدما علميا ملحوظا فى القرن الماضى، ربما كان من الأصعب الآن على المجتمعات البعيدة عن المراكز أن تلحق به. ومصر الآن، أكثر من أى دولة عربية أخرى، لديها قاعدة راسخة للتعليم الجامعى، يمكن أن تقيم فوقها البنيان، كما يمكن لجاراتها البترولية الغنية – برغم ما تعانيه من صعوبات اقتصادية حالية – أن تسهم فى تمويل هذا المشروع. ولكن، يبقى على مصر أن تسيطر بإحكام على القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى عرقلت محاولتها الثقافية فى القرن الماضى، حتى تستطيع أن تستفيد من هذه القاعدة على نحو فعال.

أما بالنسبة للقضية الخالدة: قضية استقلال الجامعة في مواجهة سيطرة الدولة، فلم تكن الاعتداءات الواضحة التي قام بها كل من الملك فؤاد وعبد الناصر على الإدارة الذاتية للجامعة، سوى أكثر الحالات إثارة لتدخل الدولة في شئون الجامعة، إلا أنه تعين على كل من الحاكمين أن يقدم بعض التنازلات قبيل نهاية حياته، فقد تحطمت محاولة عبد الناصر - التي افتقرت إلى الحماس - من أجل تعبئة جامعة القاهرة وغيرها من الجامعات، على صخرة مخاوفه من التعبئة الحقيقية، بالإضافة إلى ما لقيته سياسيا من معارضة فردية ومؤسساتية. وفي عهدي السادات ومبارك، ظلت جامعة القاهرة ساحة اختبار هامة للقيود الضخمة التي لا يزال النظام يفرضها على حرية الاعتقاد والعمل.

ومع أن ظهور جامعات ومعاهد جديدة أضعف من مركزية جامعة القاهرة في الحياة الثقافية والسياسية والمصرية، إلا أن ذلك لم يقلل من إغراء التدخل في شئون الجامعة لدى مسئولي الحكومة، كما لم ينقص من رغبة الأساتذة والعمداء ورؤساء الجامعات في التقرب من السلطة لنيل مآرب شخصية. فجامعة القاهرة، كما كانت دائما، من المستحيل - بل وربما لا يكون من المطلوب - أن تكون نموذجا للبرج العاجي الذي يضم المعرفة البعيدة عن الواقع.

وفيما يتعلق بالتجاذب بين قيمة النخبة وقيمة المساواة، أسفر قبول التحاق الطالبات، وإلغاء الرسوم الدراسية بالإضافة إلى افتتاح فروع جديدة للجامعة، بل وجامعات جديدة، عن توسيع فرص التعليم الجامعي. ومع ذلك، ظلت الأغلبية الساحقة داخل جامعة القاهرة للطلاب من الذكور، مثلها في ذلك مثل نظيراتها من الجامعات الأوربية، كما ظلت بعيدة المنال بالنسبة للطبقات الشعبية التي تمثل أغلبية المصريين. ورغم هذا، فقد فتح عبد الناصر أبواب الجامعة إلى الحد الذي أضعف مستوى التعليم بها في غياب التوظيف الملائم لكل من الأساتذة والمنشآت المادية.

ومع عجز الدولة عن توفير مستوى تعليمي متميز للأعداد الضخمة في جامعة القاهرة وغيرها من الجامعات، ظهر الاقتراح البديل بإنشاء جامعة خاصة وظلت الجامعة، حتى الآن، غير راغبة في الاعتراف بإخفاق حلم

المساواة، على الرغم من أن التعليم الخاص بالمصروفات قضى عمليا على التعليم المجانى في جامعة القاهرة وعبر مختلف أنحاء النظام التعليمي.

وأخيرا، ماذا عن قضية الفكر العلمانى في مواجهة الفكر الدينى بجامعة القاهرة وفى المجتمع بشكل عام ؟.. كان للجامعة سمة علمانية منذ أول عهدها، إلا أن القضايا الدينية لم تغب عن ساحتها. وقد ساعدت الوقائع المؤلمة التى كان أبطالها زيدان، ومنصور فهمى، وطه حسين وخلف الله، فى تعيين حدود الجدل العلمانى – الدينى إبان النظام القديم. وفى ١٩٥٤ أدى دفع القمع بالطلاب الإسلاميين – ومعهم جميع العناصر النشطة سياسيا – إلى العمل السرى، وبقيت النغمة العلمانية سائدة فى سنوات عبد الناصر. ثم عادت المعارضة اليسارية للظهور العلنى فى جامعة القاهرة عقب حرب ١٩٦٧. وبعد عدة سنوات تبعها الإسلاميون فى الظهور، وسرعان ما حلوا محل اليساريين كأكثر القوى السياسية فعالية واستمروا كذلك حتى الآن.

وخلال السنوات العشر الماضية *، كان كل من المؤيدين والمعارضين للحركة "الإسلامية" يتحدثون أحيانا كما لو كانت سوف تكتسح جميع ما فى طريقها. ولكن، رغم أن المسلمين ينفرون دائما من وضع حد نظرى بين الشئون الدنيوية والأمور الدينية، فهناك دائما نوع من العلمانية الواقعية فى دنيا الإسلام. وعلى الرغم من أن علماء الإسلام لا يمثلون كهنوتا بالمفهوم الدينى، إلا أنهم غالبا ما يتصرفون كما لو كانوا كيانا واحدا فى المفهوم الاجتماعى ؛ حيث يميزون – إلى حد ما – أنفسهم عن الحكام والعسكريين، وموظفى الحكومة، والتجار والفلاحين وغيرهم ممن قد يكونون أقل التزاما بالدين.

لقد ذخرت الدراسات الغربية مؤخرا بالحديث عن *"الصحوة الإسلامية"* و*"الأصولية الإسلامية"* ! وهو اتجاه مفيد من حيث تصويب ما حدث سابقا من تأكيد مبالغ فيه على العلمانية، ونزوع البعض إلى التقليل من شأن الإسلام إلى حد اعتباره أثرا زائلا. وقد لقى "دعاة التحديث" أمثال الطهطاوى، ومحمد عبده، وطه حسين أكثر من حقهم من ناحية اهتمام الأبحاث الغربية إلا أن هناك خطورة من المبالغة فى التصويب، وافتراض أن حسن البنا، وسيد قطب، وآية الله الخمينى مسلمون ثقاة أكثر من الطهطاوى وعبده وطه حسين.

* جدير بالذكر ان الطبعة الإنجليزية الأولى من هذا الكتاب صدرت عام ١٩٩١ – (المترجم)

فعلى الصعيد الدينى، يمكن للمسلمين وحدهم تقرير ذلك، وهو ما يختلفون فيما بينهم بشأنه.

ومن منظور مؤلف الكتاب - المؤرخ غير المسلم - فإن الاستجابة المرنة "لدعاة التحديث" - الذين يتسمون بالانتقائية، والبراجماتية، والتحرر، والتوفيقية - تبدو كما لو كانت قد تأصلت فى التاريخ الإسلامى باعتبارها الرؤية الضيقة للإسلاميين؛ فقد وقع منصور فهمى، الشاب، فى فخ تكرار التشهير الغربى "بمحمد" دون إدراك للمضمون الكلى لهذا التشهير، فدفع ثمنا باهظا. وعلى الرغم من أن طه حسين ربما كان قد غالى فى التأكيد على انتماء مصر لمنطقة البحر المتوسط وأوربا، إلا أن معالجته لذلك كانت أكثر نجاحا، فتعليمه الأزهرى جعله راسخا فى الثقافة الإسلامية قبل أن يصطدم بالغرب. كما أتاحت له جامعة القاهرة الفرصة والبيئة الملائمة لممارسة أنشطته طوال حياته. وهو يظل رمزا ملائما لها، وأن كان بالضرورة رمزا لا يقاس عليه. وتشهد الأعداد الكبيرة من الكتب والمقالات التى كتبها كل من مهاجميه ومؤيديه بما يمثله حتى الآن من جاذبية للمسلمين المصريين.

ويستمر الاستقطاب بين جامعة القاهرة والأزهر، رغم أن الأولى لم تعد بأى شكل من الأشكال تمثل العلمانية البحتة ولا عاد الأزهر يمثل وجهة نظر الدين الخالصة، وهناك الكثير من الأمور المشتركة بين المؤسستين : اعتمادهما على الدولة، رغم نفورهما من إعلان ذلك، والجماهير الطلابية التى تستطيع غالبا إحباط التغييرات التى تشجعها سلطات الدولة أو الجامعة، والتجاوب مع الإسلاميين المعتدلين الذين يؤكدون على التقوى الشخصية، والإقناع السلمى مع مواجهة الإسلاميين الثوريين بشدة.

* * *

فى أحد أيام الربيع عام ١٩٨٣، ارتفع صوت الآذان لصلاة الظهر عبر المكتبة الرئيسية لجامعة القاهرة .. كان ما يقرب من نصف الطالبات يرتدين الزى الإسلامى (وربما يرى المرء أن الزى نفسه ينم عن توجهات اجتماعية وفكرية شتى).. ترك بعض الطلاب الذكور كتبهم وخرجوا للصلاة، ولكن الأكثرية منهم استمروا فى القراءة أو الحديث.

وبعد مرور خمسة وسبعين عاما على إنشاء جامعة القاهرة، لا يوجد بها حتى الآن مسجد رئيسى، رغم تصريحات النوايا المتكررة. ولكن هناك مسجدا صغيرا أو اثنين، كما أقيمت أماكن مؤقتة للصلاة فى بعض أركان المبانى فيما يبدو كما لو أنه نوع من التنازلات التى قدمت للإسلاميين على مضض. أما فى المكتبة فقد انحشر المصلون فى ركن تحت السلم.

• • •

جامعة القاهرة علمانية.. وإسلامية. وبعد مرور ثمانين عاما على إنشائها أصبحت راسخة فى التربة المصرية، وتجاوزت الإعجاب غير المتزن بالغرب الذى أبداه مؤسسوها. وأصبحت مصرية أصيلة كالأزهر، وسوف تواصل - مثل الأزهر - أداء دور حيوى فى سعى مصر للبحث عن هويتها الحديثة.

الــهـــوامـــش

١-

- Andrea B.Rugh, *Family in Contemporary Egypt* (Cairo, 1985), pp. 261 - 62.

الكتاب في سطور

لايستطيع المرء أن يحصر صورة صادقة للحياة في مصر خلال القرن العشرين دون أن تبرز جامعة القاهرة كملمح أساسي من ملامح الصورة الشاملة ، ولا يقدر منصف على إنكار دور الجامعة الأم بين جامعات العالم العربي في تشكيل الواقع القومي الذي عايشه المصريون طوال حقبة تقرب من تسعين عاما .

وها هوأستاذ امريكي - دونالد مالكولم ريد - يعكف على ملفات الجامعة فحصا وتمحيصا ، وينكب على دراسة كم زاخر من المصادر "العربية والأجنبية" ؛ لينتج لنا مرجعا كانت مكتبتنا التاريخية في أمس الحاجة إليه

ومع استعراض الكتاب للدور التاريخي لجامعة القاهرة ، تنبض بالحياة بين دفتي الكتاب صور لرموز لعبت أعظم الأدوار في تغيير وجه الحياة في بلدنا : من نضال ضد الاستعمار ، إلى صراع لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وبحثا عن صيغة ديمقراطية ، إلى جهد دائب من دعاة الإصلاح لمد جذور الاستنارة وتدعيمها في التربة المصرية

المؤلف في سطور

دونالد مالكولم ريد :

- أستاذ تاريخ الشرق الأوسط بجامعة ولاية جورجيا .
- صدر له العديد من الدراسات عن منطقة الشرق الأوسط .
- من بين مؤلفاته :

* "المحامون والسياسة في العالم العربي ١٨٨٠ - ١٩٦٠" .
* "مطبعة فرح أنطون : مسيحي سوري باحث عن العلمانية

صدر للمترجمة من قبل

* "الطلبة والسياسة في مصر" تأليف أحمد عبد الله - سينا للنشر .
* "قيام وسقوط القوى العظمى : الجزء الثاني" - بول كيندي - الهيئة العامة للاستعلامات .
* "دراسة الرئيس والمشير" روبرت سبرنجبورج ضمن كتاب "الجيش والديمقراطية في مصر" - سينا للنشر .
* فضلا عن العديد من المقالات والدراسات في عدة مجلات ودوريات .



تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادي - ت ٣٧٥٢٠٣٣
مدير المركز والمشرف على السلسلة : فريد زهران

هذه السلسلة تهتم أولاً وأخيراً بمصر في مواجهة المناخ المشبوه الذي يحاول أن يتجاهل مصر وينفي عنها وجودها الحضاري المتميز ودورها الفريد في المنطقة .. بل وفي العالم بأسره